

ابن سينا

# النشيطاء المنطقية

مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ





ابن سينا

# الشفاء

للمنطق

١- المدخل

تصدير الدكتور طه حسين باشا  
مراجعة الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الأستاذة : الأَب قنوتى - محمود الخضيرى - فؤاد الإهوانى  
شبكة كتب الشيعة

نشر وزارة المعارف العمومية

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

الطبعة الأُمّية - القاهرة ١٣٧١ هـ (١٩٥٢ م)

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم مقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق



## الفهرس

### صفحة

- تصدير للدكتور طه حسين باشا ... ( ز )
- مقدمة الشفاء للدكتور ابراهيم مذكور ... ( ١ )
- ( ١ ) الكتاب ومنزله ... ( ١ )
- ١ — تسميته ونسبته إلى مؤلفه ... ( ٢ )
- ٢ — متى وكيف ألف ؟ ... ( ٣ )
- ٣ — الشفاء في ضوء العصر والبيئة ... ( ٥ )
- ٤ — موضوعه ... ( ١٠ )
- ٥ — أسلوبه ومنهجه ... ( ١٢ )
- ٦ — صلته بكتب ابن سينا الأخرى ... ( ١٧ )
- ٧ — إلى أي مدى يعبر عن فلسفته ؟ ... ( ٢٣ )
- ٨ — شرحه وترجمته ... ( ٢٦ )
- ٩ — أثره في العالم العربي ... ( ٢٨ )
- ١٠ — امتداده إلى العالم اللاتيني ... ( ٣١ )
- ( ب ) منهج النشر ... ( ٣٥ )
- ١ — جمع المصادر ... ( ٣٨ )
- ٢ — النص المختار ... ( ٤٠ )
- ٣ — التعريف بما ينشر ... ( ٤٢ )
- مقدمة المدخل للدكتور ابراهيم مذكور ... ( ٤٤ )
- ( ١ ) إيساغوجي وأثره في العالم العربي ... ( ٤٧ )
- ( ب ) مدخل ابن سينا ... ( ٥١ )
- ١ — المنطق والعلوم الأخرى ... ( ٥٢ )
- ٢ — موضوعه ومنفعته ... ( ٥٥ )

( د )

صفحة

٣ — الفكر واللغة	٦٠
٤ — الوجود الثلاثي للكليات	٦٣
( ج ) المخطوطات التي قام عليها	٦٧
٢٤١ — بجيت وبجيت (هامش)	٦٨
٣ — دار الكتب	٦٩
٤ — دار الكتب (١)	٧٠
٥ — سليمان (داماد)	٧١
٦ — عاشر...	٧١
٧ — على أميرى...	٧٢
٨ — متحف بريطاني...	٧٢
٩ — نور عثمانية	٧٣
١٠ — مكتب هندي	٧٤
١١ — بني جامع	٧٤

المدخل

١	كلام الجوزجاني
٥	فهرس المدخل

المقالة الأولى

٩	الفصل الأول — فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب ...
١٢	» الثاني — » التنبيه على العلوم والمنطق ...
١٦	» الثالث — » منفعة المنطق ...
٢١	» الرابع — » موضوع المنطق ...
٢٤	» الخامس — » تعريف اللفظ المفرد والمؤلف ...
٣٣	» السادس — » تعقب ما قاله الناس في الذات والعرضى ...
٣٧	» السابع — » تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية ...
٤١	» الثامن — » قسمة اللفظ المفرد الكلي إلى أقسامه الخمسة ...



## صفحة

٤٧	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل فى الجنس	—	الفصل التاسع
٥٤	...	...	...	...	...	...	...	...	النوع ووجه انقسام الكل إلى	»	العاشر
٥٩	...	...	...	...	...	...	...	...	تعقب رسوم النوع	»	الحادى عشر
٦٥	...	...	...	...	...	...	...	...	الطبيعى والعقل والمنطق	»	الثانى عشر
٧٢	...	...	...	...	...	...	...	...	الفصل	»	الثالث عشر
٨٣	...	...	...	...	...	...	...	...	الخاصة والعرض العام	»	الرابع عشر

## المقالة الثانية

٩١	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة	—	الفصل الأول
٩٨	...	...	...	...	...	...	...	...	المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع	»	الثانى
١٠٣	...	...	...	...	...	...	...	...	المشاركات والمباينات الباقية	»	الثالث
١٠٩	...	...	...	...	...	...	...	...	مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض	»	الرابع
١١٢	...	...	...	...	...	...	...	...	فهرس الأعلام	...	فهرس الأعلام
١١٨	...	...	...	...	...	...	...	...	النصوص	»	النصوص
١٢٥	...	...	...	...	...	...	...	...	المصطلحات	»	المصطلحات





# تصدير

لحضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا

---

حين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى لأبي العلاء ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا الاحتفال ، إنما تكون بإحياء ما وصل إلينا من آثار شيخ المعزة ، ونشره نشرًا علميًا محققًا . واقتربت ذلك على وزير المعارف في ذلك الوقت ، نجيب الهلالي باشا ، فأقر الاقتراح ، وألف لجنة لتنفيذه . وأمد هذه اللجنة بما احتاجت إليه من عون مادي ، فيسر لها البدء في مهمتها ، على رغم الظروف الحرجة التي كان العالم يعيش فيها في تلك الأوقات . واستطاع وفد مصر في حفل دمشق سنة ١٩٤٤ أن يقدم إلى المحتفلين السفر الأول من هذه المجموعة ، التي ما زال العمل فيها متصلًا إلى اليوم .

وحين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا ، كبير فلاسفة الإسلام غير منازع ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا السبيل ، يجب أن تكون تلك المشاركة التي قدمتها مصر في عيد أبي العلاء ، فتحيي آثار الشيخ الرئيس ، كما أحيت آثار رهين الحبسين . وعرضت

(ح)

هذا الاقتراح على وزير المعارف في ذلك الوقت الأستاذ على بك أيوب ، فأقره ، وصنع صنيع نجيب الهلالى ، فألف لجنة لتنفيذه ، واستعد لإمدادها بما تحتاج إليه من العون والتأييد .

ولكنه ترك الوزارة قبل أن تتقدم اللجنة في عملها . وكتب على أن ألى شؤون وزارة المعارف ، فكان من أول ما فكرت فيه أن أتم العمل الذى بدأه سلفى على بك أيوب ، وأن أمد اللجنة بما كان يريد أن يمدّها به من المال والتشجيع ، وفاء للشيخ الرئيس ببعض حقه ، وأداء للواجب الذى لم تتح السياسة لعلى بك أيوب أن يؤدّيه .

وأنا أملى هذه السطور ، وباكورة هذا العمل الخطير بين يدى ، فأقول شكر يجب أن أقدمه ، إنما يساق إلى هذا الوزير الكريم الذى دعى إلى الخير ، فلم تمنعه الخصومة السياسية من أن يجيب . أما اللجنة التى نهضت بهذا العمل ، والتى ستمضى فى النهوض به حتى تتمه موفقة إن شاء الله ، فإنى أعرف أعضائها حق المعرفة : كلهم صديق لى ، وأكثرهم من تلاميذى القدماء . وليس منهم من يجب أن يشكره الخير حين يحقق الخير ، وإنما هم من الذين يجدون الرضا وغبطة النفس وراحة الضمير فى أداء الواجب والمشاركة فى تحقيق المنفعة العامة . يرون ذلك حقا عليهم للعلم ، ويرون ذلك حقا عليهم للتعليم . وهم بعد هذا كله من الذين يؤثرون التراث الإسلامى بكل ما يملكون من قوّة وجهد ووقت . أنفقوا



(ط)

فى درسه شبابهم ، وهم ينفقون فى إحيائه بياض أيامهم وسواد لياليم . لاتصدهم عن ذلك صعوبة ، مهما تكن ، ولا تردهم عن ذلك ظروف ، مهما يشتد حرجها . عاشوا للعلم وعاشوا بالعلم ، وعرفوا كيف يعيشون له وبه .

وقد كلفوا عملا مرهقا عسيرا ، فلم يضعفوا ولم يهنوا ، ولم يبطئوا ولم يترددوا ، وإنما استحبوا العمل لما يكافهم من مشقة وجهد ، وأقدموا عليه غير حافلين بما سيكلفهم من عناء . قد كان كل شىء أمامهم عسيرا ، فكّاب ” الشفاء“ الذى كلفوا أن يبدعوا بنشره ، والذى هو أضخم آثار الشيخ الرئيس فى الفلسفة ، وأنخمها وأبعدها صوتا فى تاريخ الفكر الانسانى ، كّاب كان الناس يتحدّثون عنه فيكثرون الحديث ، ولكنهم لا يكادون يحققونه ولا يصورونه لأنفسهم ، فنسخه مفرقة فى أقطار الشرق والغرب ، لا يكاد الباحثون يهتدون إليها . وما نشر منه فى إيران ليس بذى خطر ، ولا غناء له فيما كانوا يحاولونه من إحياء هذا الكّاب على نحو يرضى البحث والباحثين . ولكنهم أقدموا ينتهزون الفرص ، ويلتمسون النسخ . وأعانهم على ما أقدموا عليه هذا الجهد الخصب الذى بذلته إدارة الثقافة للجامعة العربية فى جمع آثار ابن سينا ، من حيث استطاعت أن تجمعها .

ثم لم يكتف هؤلاء العلماء بما أتيح لهم من النص العربى فى النسخ التى ظفروها ، وإنما بحثوا عما بقى من الترجمة اللاتينية

القديمة لهذا الكتاب . واستقدموا إلى مصر الآتية دلثرنى الفرنسية ،  
 التى منحت إحياء هذه الترجمة شطرا عظيما من جهدها ونشاطها ،  
 فعارضوا ما عندهم على ما عندها . وأطمعهم ذلك ، فأزمعوا  
 أن يكسبوا لوطنهم مجد إحياء النص العربى ، والترجمة اللاتينية  
 القديمة جميعا . وإذا العناية بهذا الكتاب لا تقتصر على مصر ،  
 وإنما تتجاوزها إلى الخارج ، يشارك فيها العلماء على اختلافهم  
 فى الجنس واللغة والدين ، لأن العلم لا يعرف اختلافا فى الجنس ،  
 ولا اختلافا فى اللغة ، ولا اختلافا فى الدين .

وقد مضى منذ بدأ هؤلاء العلماء عملهم ما يقرب من ثلاثة أعوام ،  
 وهم جادون لا يفترون ؛ يعملون مجتمعين ويعملون متفرقين ؛  
 يعملون مقيمين فى مصر ويعملون مسافرين فى الخارج .

يظلون شتى فى البلاد وسرهم إلى صخرة أعيا الرجال انصداءها

وهذه الصخرة هى صخرة العلم التى لا تزيدها الأحداث إلا  
 صلابة ، ولا يزيدها اختلاف الزمان والمكان إلا قوة على قهر  
 الزمان والمكان .

وها هم أولاء يهدون إلى العلماء والباحثين فى أقطار الأرض  
 الثمرة الأولى لجهدهم هذا القيم الخصب . وسيسعى بها ساعى مصر  
 إلى الذين سيحتفلون بذكرى الشيخ الرئيس فى بغداد وفى طهران ،  
 معلنا بذلك أن لوطنه مذهباً فى إحياء ذكرى الأدباء والفلاسفة ،



هو تمكين آثارهم من أن تظهر ، ومن أن تضيع ، ومن أن تعيد أصحابها إلى الحياة مرة أخرى . تؤثر ذلك على غيره من ألوان الاحتفال : تراه أجدر أن يحيى ذكر الفلاسفة والأدباء ، وأجدر أن ينفع الناس بآثارهم ، وأن يعصمها من النسيان . فآثار أبي العلاء ليست أحاديث ليس وراءها غناء ، وإنما هي هذه الأسفار التي تمتد إليها الأيدي ، وتنظر فيها الأعين ، وتستمتع بها القلوب والعقول ، وستكون آثار ابن سينا كآثار أبي العلاء حقائق لا أحاديث .

فإلى هؤلاء العلماء الذين يخرجون لنا هذا الجزء من كتاب "الشفاء" أهدى أصدق تيمني ، وأخلص تهنئي ، بما بذلوا من جهد ، وما أدركوا من فوز ، وما أذاعوا من نفع . وإني لأسعد الناس حين أفكر في أنني قد أُنحت لهم باقتراحى ذلك أن يعيشوا مع الشيخ الرئيس خلاصة حياتهم في هذه الأعوام ، وأن يسبقوا إلى الاحتفال به ، وأن يبرزوا لا في إحياء ذكره ، فذكره حي دائماً ، ولكن في إحياء آثاره ، بعد أن كاد يميتها النسيان .



## مقدمة الشفاء

### للدكتور ابراهيم مذكور

كُشِفَ في النصف الماضي من هذا القرن عن كثير من مخلفات التراث الإسلامي ، فأحييت معالمها وأخرجت للناس . وبُذِلَ في هذا جهود طائلة ، وتضافر عليه باحثون مختلفون . ولكن لا تزال هناك مخلفات أخرى — ومخلفات عديدة — في حاجة إلى الكشف ، ولا تتردد في أن نعدّ من بينها ” كتاب الشفاء “ . ذلك لأن نصفه أو يزيد لا يزال مخطوطا ، وما طبع منه ليس من النشر المقبول في شيء ، على أنه نادر الوجود وكثيرا ما عجز الحصول عليه<sup>(١)</sup> وقد آن الأوان لأن ينشر نشرًا كاملا وعلميا محققا .

ونشر كتاب كهذا يتطلب جهدا وزمنا ، ولا بد أن تتداول عليه أيد مختلفة لذلك حرصنا على أن نبدأ فنعرّف به ، ونرسم الخطوط الرئيسية لمنهج نشره .

### ( ١ ) الكتاب ومنزله

للكتب تاريخ كتاريخ الأشخاص ، وحياة لا تخلو من صعود وهبوط . ورب كتاب يولد ميتا ، وآخر تقدر له حياة طويلة عريضة . و” كتاب الشفاء “ من بين تلك الكتب ذات التاريخ الطويل ، فإن مولده يرجع إلى نحو خمسين وتسعمائة سنة خلت ، وليس حظه بأقل من طول أجله . وقد تكون هناك كتب أسنّ منه ، ولكنها لم تزد عليه في بعض العصور تأثيرا وتوجيها للأفكار . وفي تتبع هذا التاريخ الطويل ما يكشف عن أمور لها شأنها ، وما يعرفنا بهذا الكتاب أصدق تعريف .

## ١ - تسميته ونسبته إلى مؤلفه :

ليس بغريب أن يسمى طبيب أحد مؤلفاته "الشفاء" ، إنما الغريب أن يطلق هذا الاسم على مؤلف فلسفى ، بينما يختار لأعظم كتبه الطبية اسم "القانون" ولو عكس لكان الأمر أوضح . اللهم إلا أن يكون طب النفوس لديه ليس أقل شأنا من طب الأجسام ، على أن طبه قد تأثر بفلسفته كما تأثرت فلسفته بطبه<sup>(١)</sup> . وقد وضع الكتابان في تاريخ واحد تقريبا<sup>(٢)</sup> .

وفما نعلم لم يسم كتاب عربى بهذا الاسم من قبل ، وبذا يمكن أن تعد هذه التسمية ابتكارا لأول مرة . وقد حاكها فيما يظهر مؤلف إسلامى آخر بعد ذلك بنحو قرن ، وأطلقها على كتاب مشهور فى السيرة النبوية<sup>(٣)</sup> . وانتقلت أيضا إلى اللاتينية عن طريق العبرية فى الغالب ، ولكن فى شئ من التحريف ، فسموا ما عرفوه من "كتاب الشفاء" باسم « Sufficientia »<sup>(٤)</sup> .

ولا أظننا فى حاجة إلى إثبات أن هذا الكتاب من تأليف ابن سينا وإملأه ، فتلميذه الجوزجاني خير شاهد على ذلك<sup>(٥)</sup> . والتواتر يؤيده إلى اليوم ، ولم توضع نسبة الكتاب إلى مؤلفه موضع الشك بحال ، بحيث إذا ما ذكر "الشفاء" ذكر معه ابن سينا دون تردد . وفوق هذا فالكتاب سينوى فى أسلوبه وموضوعه ، فأسلوبه هو ذلك الأسلوب الذى ألفناه بوجه عام من الشيخ الرئيس والذى

---

(١) مذكور ، فى الفلسفة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٦٢ — ١٦٣ وقد أتى أخيرا الدكتور كامل بك حسين محاضرة عنوانها "نظرات فى كتاب القانون لابن سينا" ، وهى تؤيد هذا المعنى ، ويرجى أن تنشر قريبا .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ليبسك ، ١٩٠٣ ، ص ٤٢٠ — ٤٢٢

(٣) فعنى بذلك كتاب "الشفاء فى تعريف حقوق المصطفى" للقاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ،

الموافق ١٤٤٩ م .

(٤) M. Steinschneider, *Die Hebraeischen, Uebersetzungen*, Berlin, 1893, p. 279.

من الغريب أن اللاتينيين ترجموا أول الأمر "كتاب الشفاء" على النحو الآتى : Liber asschiphia . ثم أهمل هذا واستعملت كلمة "Sufficientia" .

(٥) ص (٥) .

سنعرض له بعد قليل<sup>(١)</sup> . وموضوعه ينصب على ما يمكن أن نسميه الفلسفة السينوية في أوسع معانيها ، تلك الفلسفة التي عالجتها مؤلفات ابن سينا الأخرى ، على أن من بين هذه المؤلفات ما صرح باسم ” الشفاء “ نصا وأحال عليه<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - متى وكيف ألف ؟ :

قد لا يكون ثمة كتاب في حجم الشفاء ألف في ظروف شبيهة بتلك الظروف التي ألف فيها ، فلم يحظ مؤلفه بالاستقرار الضروري لتصنيف والتبويب ، ومع ذلك أخرجه على أدق ما تكون الكتب تنسيقا وترتبا . ولم ينعم بما ينبغي من هدوء وسكينة تمكن الباحث من أن يحلل ويعمل ، ويناقش ويفصل ، وإنما كتبه أو أملاه في مرحلة من أكثر مراحل حياته اضطرابا وقلقا . اتصل بالسياسة فشرب من حلولها ومرها ، واستوزر فنار عليه الجند ، وجلبت عليه الوزارة ما جلبت من أحقاد وخصومات<sup>(٣)</sup> . أملاه بين السفر والإقامة . داخل السجن وخارجه ، وكأنما كان يتحين فرص الخلو والانفراد ، فيسارع إليه ليقطع فيه شوطا .

ومن أغرب ما يلاحظ أنه كتبه جميعه - فيما عدا المنطق - وليس أمامه مصدر يرجع إليه ، ولا نص ينقل عنه ؛ اللهم إلا لوحات حصر فيها رؤوس المسائل ، وكان يرجع إليها من حين لآخر ليلتزم الترتيب الذي ارتضاه . وإذا بدأ مسألة وفاها حقها من الشرح ، ثم انتقل إلى التي تليها ، وهكذا<sup>(٤)</sup> . والمنطق

---

(١) ص (١٤) .

(٢) ابن سينا ، منطق المشركين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٤ ؛ وانظر هنا ، ص (٢١) .

(٣) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ .



وحده هو الذى استطاع أن يضعه فى ضوء بعض المراجع ، بخفاء وقد حاكى فيه أكثر من غيره ترتيب القدامى<sup>(١)</sup> .

وليتنه استطاع أن يتم الكتاب دفعة واحدة ، أو على دفعات متلاحقة ، وإنما اضطر بالعكس أن يكتبه على مراحل متباعدة ، وفى ترتيب غير ترتيبه النهائى . فبدأ بالطبيعيات وانتقل منها إلى الإلهيات ، وبعد فترة غير قصيرة ألحق بهما المنطق ، ثم الرياضيات ، وختم أخيراً بكتابى النبات والحيوان ، وهما جزءان من الطبيعيات . بدأه فى همدان ، وأتمه فى أصبهان ، وقضى فيما بين ذلك ما يزيد عن عشر سنوات<sup>(٢)</sup> . بدأه وقد أشرف على الأربعين ، فى سنّ النضج والكمال ، وفرغ منه وقد ناهز الخمسين<sup>(٣)</sup> .

وإذا عرفنا أنه لم يقصد همدان إلا سنة ٤٠٥ هـ ، ولم يرحلها إلى أصبهان إلا فى حدود سنة ٤١٤ هـ ، أمكن أن نحدد بوجه عام تاريخ تأليف ”الشفاء“ . ذلك أنه لم يبدأ فيه إلا بعد أن قضى فى همدان زمناً ، بعد توليته الوزارة للمرة الأولى وثورة الجند عليه . ولعل من أخصب مراحل تأليفه فترتين : أولاها حين اختفى فى دار أبى غالب العطار على أثر وفاة شمس الدولة بن بويه أمير همدان ، سنة ٤١٢ هـ ، والثانية حين التجأ إلى دار العلوى بعد أن أفرج عنه من قلعة فردجان ، حوالى سنة ٤١٣ هـ<sup>(٤)</sup> . ولم يفرغ منه فى أصبهان إلا بعد أن أمضى بها بضع سنوات . وعلى هذا يمكننا أن نقرر أنه من مؤلفات العقدين الأولين من القرن الخامس الهجرى ( ويوافق ذلك أيضاً العقدين الثانى والثالث من القرن الثانى عشر الميلادى ) ، وأن آخر أجزائه لم يتم إلا حوالى سنة ٤١٨ هـ .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢٠ — ٤٢١ .

(٣) نختلف بهذا مع الجوزجاني الذى يذهب إلى أن ”الشفاء“ قد تم وسن ابن سينا أربعين سنة (المدخل ص ٣) ؛ وفى التواريخ والوقائع التى قدمناها ما يكفى لنقض ذلك .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ ؛ البيهقى ، تاريخ حكماء الإسلام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٦٣ .

ولا يذكر تأليف "كتاب الشفاء"، إلا ويذكر معه أبو عبيد الجوزجاني، فهو الذى دعا إليه ، وتولى ضبطه وقام بكتابة بعض أجزائه ، وتدارسه مع التلاميذ وطلبة العلم بحضرة الأستاذ الرئيس ، وتولى حفظه بعد وفاته ، واضطلع بنشره ، ووضع له مقدمة تشرح كثيرا من الظروف التى تم فيها تأليفه ، ولا تزال هذه المقدمة جزءا منه لا ينفصل<sup>(١)</sup>. وقد كان من محبي الحكمة وطلابها، وما إن انتهى إليه خبر ابن سينا ومزله العلمية حتى سعى إليه . وفى جرجان التقى به سنة ٤٠٣ هـ ، ولم يفارقه بعد ذلك أبدا ، حتى إنه كان يدخل السجن معه . وبذا لازمه فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة من حياته ، وشاءت الأقدار أن يلازمه بعد موته ، فدفن معه فى قبره . وقد طلب إلى أستاذه أن يشرح كتب أرسطو ، فاعتذر له عن ذلك بضيق وقته ، واكتفى بأن يضع كتابا يورد فيه ما صح عنده من العلوم العقلية ، وعلى هذا الأساس قام "كتاب الشفاء"<sup>(٢)</sup> .

### ٣ — الشفاء فى ضوء العصر والبيئة :

يحكم على الكاتب عادة فى ضوء ما كتب ، وعلى الكتاب مقرونا إلى عصره وبيئته، وقد مكنتنا كتب ابن سينا المتداولة من أن نحكم عليه أحكاما شتى<sup>(٣)</sup> . ولا شك فى أن "كتاب الشفاء" يلقى أضواء كثيرة على فلسفته ، بل وعلى حياته ؛ ذلك لأن هذه الحياة — بقدر ما يحكيه هو عن نفسه ويتمه تلميذه الجوزجاني ويضيفه أصحاب التراجم — لا تكشف تماما عن المعين الذى استقى

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١ — ٤ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٧ — ٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

منه ، ولا عن بعض العوامل التي أثرت فيه <sup>(١)</sup> . وكل ما يشار إليه أنه نشأ نشأة دينية في بيت إسماعيل ، حفظ القرآن ، وتعلم شيئا من علوم الفقه واللغة في سن مبكرة ، وبعد العاشرة أخذ يتروّد من العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمنطق والفلسفة ، ولم يعرض للطب إلا في سن السادسة عشرة . وما إن بلغ الحادية والعشرين حتى بدأ يكتب ويؤلف ، وتابع الكتابة والتأليف إلى أن أخرج "الشفاء" <sup>(٢)</sup> .

فأين ذلك مما في هذا الكتاب من مادة غزيرة ، ودراسات متنوعة ، وإلمام بكل صورة وصلت إليها الثقافة الفلسفية والعلمية لعهد ؟ أيمن أن يستمد هذا من ذلك الإعداد المبدئي الذي أثمرنا إليه ، والذي توفر لكثيرين من معاصري ابن سينا ؟ أم من أساتذة تتلمذ لهم في صباه ، وهم أبو بكر الخوارزمي اللغوي وإسماعيل الزاهد الفقيه المتصوف ، وأبو عبيد الله الناتلي المتفلسف <sup>(٣)</sup> ؟ لسنا هنا إزاء أستاذية قوية كأستاذية أفلاطون أو أرسطو ، وإنما نحن أمام معلمين

---

(١) ترجم ابن سينا لنفسه كما صنع ابن خلدون ، على غير عادة كثيرين من مفكري الإسلام ، ووصل بترجمته إلى الثالثة والثلاثين من عمره ، وأتم البقية تليذه الجوزجاني ؛ وأغلب الظن أن البدء والنهية إنما جاء نزولا عند رغبة الأخير . ومهما يكن فهذه الترجمة بقسميها هي المنبع الأول الذي استقى منه أصحاب التراجم مادتهم .

(٢) ترجم لابن سينا كثيرون قديما وحديثا ، إن بالعربية أو بلغات أخرى ، ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير إلى أهم المصادر العربية القديمة ، وهي : الففطى ، تاريخ الحكماء ص ٤١٣ — ٤٢٦ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، كنزسبرج ، ١٨٨٤ ، ج ٢ ، ص ٢ — ٢٠ ؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، القاهرة ١٢٩٩ هـ ، ج ١ ، ص ١٩٠ — ١٩٣ ؛ البيهقي ، تاريخ الحكماء ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٥٢ — ٧٢ ؛ الشهرزورى ، روضة الأفراح ، ولا يزال مخطوطا ، وهو متم ولا شك لكتب تراجم الحكماء العربية ، وفيه خاصة فصلان غزيرا المادة : أحدهما عن ابن سينا ، والآخر عن السهروردي ؛ ونرجو أن ينشر قريبا .

(٣) الففطى ؛ تاريخ الحكماء ، ص ٤١٣ — ٤١٤ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون ، ج ٢ ، ص ٢ — ٣ .

متواضعين يقول ابن سينا عن أبرزهم ، وهو الناطلي : « وكان أى مسألة قالها أتصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبر (١) » .

إن «كتاب الشفاء» ، يملئ علينا درسا آخر ، وهو أن ابن سينا قرأ ، وقرأ كثيرا ، قرأ كل ثمار الثقافة العربية والفارسية الهامة التي عرفت في عصره ، وما أكثرها : بقاء نسيج وحده وصنيع درسة وتأمله . وقد توفرت له أسباب القراءة في العشرين سنة الأولى من حياته : كفله فيها أبوه ووقاه مؤنة الكسب وطلب العيش ، فتفرغ للبحث والدرس في ذكاء نادر ، وذاكرة عجيبة ، ولولوع بالقراءة وسرعة فيها مدهشة . فما كان ينام من الليل إلا أقله ، ولا يشتغل في النهار بغير العلم والقراءة (٢) . وما كان يبدأ كتابا إلا أتمه ، مستعينا بما عليه من شروح وتعليقات . وقد انتهى به تخصصه وخبرته إلى أنه لم يكن في حاجة أن يقرأ الكتاب تباعا ، بل كان يقصد إلى مواضع الصعوبة ومسائل المشكلة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، ويتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم (٣) .

ولم تكن الكتب عزيزة المنال حين ذاك ، فقد كانت سوقها رائجة ، ورغبة أهل خراسان وفارس في اقتنائها عظيمة (٤) . وكان ابن سينا من بيت علم يعنى بالتحصيل وشراء الكتب وجمعها . على أنه لم يقنع بكتبته الخاصة بل ضم إليها مكتبة أخرى من أعظم المكتبات في ذلك التاريخ ، ونعني بها مكتبة نوح بن منصور سلطان بخارى ووريث مجد الدولة الساسانية ، فقد أتيحت له

---

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ١٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٤) ومن أمثلة ذلك ما يحكيه ابن النديم من أن خراسانيا اشترى شرحي الإسكندر الأفروديسي «للسماع الطليعي» و«لكتاب البرهان» بثلاثة آلاف دينار (الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٤) .

فرصة الالتحاق بحاشيته ، والاشتراك في مداواته من داء حار فيه الأطباء. وأضحى أثرا لديه ، بحيث مكّنه من زيارة مكتبته والاطلاع على ما فيها من تحف ونفائس<sup>(١)</sup> . فوقف فيها على ما لم يقع اسمه لكثيرين من كتب الأوائل ، وما لم يره هو من قبل ولا من بعد . وما أسرع ما أقبل على هذه الكتب ، فقرأها وظفر بفوائدها ، وعرف مرتبة كل رجل في علمه<sup>(٢)</sup> .

من هذه القراءة الواسعة البصيرة خرج بعد الهضم والتبيل ”كتاب الشفاء“ ، فبدأ فيه جانب التأثير والتأثير ، والأخذ والابتكار ، والتقليد والتجديد . وإذا كان ابن سينا — على عادة كثير من مؤلفي الإسلام — ضنينا بذكر مصادره ، فإن الاطلاع على كتابه هذا يكشف عن تلك المصادر ، التي أشار إلى بعضها في المقدمة إشارة مجملة<sup>(٣)</sup> . ومن ذا الذي يقرأ أجزاءه الفلسفية مثلا ولا يلمح أرسطو وشراحه ماثلين ؟ فيرى أقوالهم وقد عرضت بنصها أحيانا بحيث يمكن ردها إلى أصولها ، أو نوقشت مناقشة تدل على ما دار حولها من خلاف في عهد ابن سينا أو قبله .

ولقد عرض الباحثون للقرن الرابع الهجري ، وعدّوه العصر الذهبي في تاريخ الدراسات العقلية الإسلامية . فاستقام لعلم الكلام أمره بعد محنة خلق القرآن ، واسترد اعتباره على يد الأشعري . وسمّا التصوف إلى القمة ، فانتقل من النسك والزهادة إلى شرح أحوال النفس ومقامات العارفين ، والقول بالاتحاد ونزول اللاهوت في الناسوت كما كان يذهب الحلاج . وأخذت الفلسفة الإسلامية تستكمل أسسها ومبادئها بما أضافه إليها الفارابي من عمق

---

(١) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ — ندع جانبا ما أثير حول حريق هذه المكتبة واتهام ابن سينا بذلك .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .



وتحميد وتوفيق وتنسيق . وبلغ الطب غايته ، فلم يقف عندما دقونه أبقراط وجالينوس ، بل شاء الرازي أن يغذيه بتجاربه الشخصية ودرسه المستقل . وخطا الفلك والرياضة خطوات فسيحة ، ويكفى أن يذكر البيروني ومؤلفاته للتدليل عليها .

ويمكن أن يقال بوجه عام إذا كان المسلمون في القرنين الثاني والثالث للهجرة قد شغلوا بنقل العلوم الأجنبية وتفهمها ، فإنهم كانوا في القرن الرابع يدرسون بأنفسهم ولأنفسهم ، وانتقلوا من الجمع والتحصيل إلى الإنتاج الشخصي . وقد استوعبت ترجمتهم آثار الثقافات الأخرى الفلسفية والعلمية الهامة على اختلافها ، من يونانية وفارسية وهندية . وإذا قصرنا حديثنا على الفلسفة أمكننا أن نلاحظ أن العرب ، إلى جانب ما وصلهم من شذرات عن الفلاسفة السابقين لسقراط ، ترجموا أهم المحاورات الأفلاطونية ، وهي الجمهورية ، والنواميس ، وطياوس ، والسوفسط ، وبوليطيق ، وفادن ، ودفاع سقراط<sup>(١)</sup> . وكانت العناية بأرسطو باللغة ، فبحثوا عن مؤلفاته ، وترجموها في عناية تامة ، وتوفر لهم منها عدد غير قليل ، وخطط بها بعض مؤلفات موضوعه نسبت إليه خطأ<sup>(٢)</sup> .

ولكى يفهموا المعلم الأول فهما حقاً ، كان لابد لهم أن يستعينوا بشراحه من المشائين الأول كثاوفرسطس والإسكندر الأفروديسي ، وقد ترجم لهما أكثر من شرح ، وخاصة للشاني الذي كان له أثر واضح في بعض النظريات الفلسفية الإسلامية . وكان ابن سينا يعتد بآرائه اعتداداً كبيراً ، ويسميه

---

(١) مذكور ، المصادر الإغريقية للفلسفة الإسلامية ، مجلة الرسالة ، ١٩٣٥ ، العدد ٢٩٥ ،

ص ٦٩٤ — ٦٩٧ . حرصت على أن أقدم أسماء هذه المحاورات كما كان ينطقها العرب .

(٢) المصدر نفسه .

«فاضل المتأخرين»<sup>(١)</sup>. وإلى جانب الإسكندر هذا ينبغي أن نضع شراح مدرسة الإسكندرية ، وفي مقدمتهم فرفور يوس ، وثامسطيوس ، وسمبليقيوس ، ويحيى النحوى . فترجم كثير من شروحهم ، وكان أثرهم في العالم الإسلامى أشد عمقا أحيانا من أثر المشائين الأول<sup>(٢)</sup> .

نقلت هذه الكتب والشروح إلى العربية ، وتداولها مفكرو الإسلام فيما بينهم ، وكثرت تداولها ومناقشتها والتعليق عليها في القرن الرابع الهجرى . في هذا الجو وفي قلب هذه الحركة الفكرية نشأ ابن سينا ، ولد وترعرع في أنحريات القرن الرابع الهجرى ، فأفاد من كل ما يحيط به من مدارس ومؤلفات . وأنتج وألف ، بجاء إنتاجه متمشيا مع هذه الحركة المتشعبة الأطراف . وإذا كان كتابٌ يحمل شارة عصره ، فإنَّ «الشفاء» من أدل الكتب على ما كانت عليه الحياة العقلية في القرن الرابع الهجرى خصبا وغزارة مادة . وإذا كنا لم نعثر بعد على كثير من شروح أرسطو التي ترجمت إلى العربية ، فإنه يُثبت بجلاء أنها كانت مقروءة ومتداولة ، وأنها تكونُ لبنة هامة في بناء الفلسفة الإسلامية . وطالما لم تدرس هذه الشروح الدرس الكافى ، فإنَّ من العسير أن نميز في دقة بين ما في هذه الفلسفة من جديد وقديم .

#### ٤ - موضوعه :

يحدد ابن سينا موضوع كتابه ، فيقول إن غرضنا منه « أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم العقلية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد

---

Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, (١) 1934, p. 37 .

(٢) مذكور ، المقال السابق ، مجلة الرسالة ، ص ٦٩٦ - ٦٩٧ .

فيه زمانا طويلا... ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة<sup>(١)</sup> . ثم يضيف :  
«ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا، فإن لم يوجد  
في الموضوع الجارى بإثباته فيه العادة ، وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به<sup>(٢)</sup> » .

وفي الحق أن الكتاب شامل شمولاً لا نظير له فيما وصلنا من كتب فلسفية ،  
فهو ينقسم إلى أربع جمل رئيسية : المنطق ، والطبيعات ، والرياضيات ،  
والإلهيات ، وتحت كل جملة فنون ، وكل فن مقالات ، وكل مقالة فصول<sup>(٣)</sup> .  
هذا هو التقسيم في عمومه ، أما تفاصيله فتشتمل على دراسات متنوعة وعلوم  
متعددة . فتحت المنطق نجد الخطابة والشعر ، على نحو ما كان يتصور المنطقة  
في ذلك العهد ، وإن كانا أُلصق بالأدب والبلاغة<sup>(٤)</sup> . وتحت الطبيعات نرى ،  
إلى جانب قوانين الحركة والتغير ، مواد متباينة جمعت في صعيد واحد ، وأخصها  
علم النفس ، والحيوان ، والنبات ، والجيولوجيا . وتحت الرياضيات تدرس  
الهندسة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الهيئة . وتحت الإلهيات يعرض مع  
الفلسفة الأولى شيء من السياسة والأخلاق .

وتمشى هذا الاستيعاب مع ذلك التقسيم التقليدي للعلوم الفلسفية الذي أخذ  
به ابن سينا ، والذي يصعد إلى أرسطو . وملخصه أن هذه العلوم تنقسم إلى  
شعبتين : نظرية وعملية ، وتشمل الشعبة النظرية الطبيعة ، والرياضة ، والميتافيزيق .  
وتشمل الشعبة العلمية ، الأخلاق ، وتدير المنزل ، والسياسة<sup>(٥)</sup> . بيد أن فيلسوفنا

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ — ١٠ .

(٣) الأب فتواتي ، مؤلفات ابن سينا ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٣٠ — ٦٦ .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp. 10-13, (٤)

(٥) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٦٩ . وقد التزم ابن سينا هذا التقسيم بوجه عام ،  
وإن أدخل عليه مرة شيئا من التغير ( منطق المشرقيين ، ص ٧ — ٨ ) .

عنى بالرياضة عناية لانجدها عند أرسطو، فوقف عليها جملة من جمل "الشفاء" الأربع ، وعالجها في رسائل أخرى متفرقة (١) .

وقد أدرك أنه لم يدرس علم الأخلاق والسياسة في "الشفاء" الدرس الكافي، وهما جزءان هامان من الفلسفة العملية . فوعد بأنه سيعالجهما في استقلال ، وسيصنف فيهما كتابا جامعا مفردا (٢). والواقع أن ابن سينا لم يشغل كثيرا بالعلوم السياسية ، وكأنما صرفته السياسة العملية عن الفاسفة السياسية (٣) . ولم يكن حظ الأخلاق لديه بأعظم من حظ السياسة ، ولعل البحوث التصوفية حلت عنده محل علم السلوك .

ومهما يكن فإن "كتاب الشفاء" أشبه ما يكون بدائرة معارف استوعبت العلوم العقلية على اختلافها ، فسبق دوائر المعارف الحديثة بنحو ستة قرون . وإذا كانت هذه قد امتازت بكثرة فنونها وتعدد موضوعاتها ، فإنه يعد بسهولة دائرة معارف ملائمة لعصره . وأغرب ما فيه أنه إنتاج رجل واحد ، في حين أن دوائر المعارف منذ "ديدرو" إلى اليوم يتضافر عليها باحثون كثيرون .

## ٥ - أسلوبه ومنهجه :

تعلم ابن سينا العربية في سن مبكرة ، وأجادها إجادته للفارسية ، شأن كثير من مفكرى الفرس في عصره . وكان يكتب ويؤلف باللغتين في يسر وطلاقة ، وإن كان إنتاجه بالعربية أغزر وأعظم . وكان لتمكنه منهما أثر فيما حاوله

---

(١) قنواى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٢٦ - ٢٣٤ .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī dans l'école philosophique musulmane*, Paris, 1934, p. 182 note 5.

من مقارنات وموازنات لغوية لا تخلو من طرافة<sup>(١)</sup> . ولو تعلم السريانية واليونانية لكان لهما شأن في دراساته العلمية والفلسفية .

وقد كتب بالعربية شعرا ونثرا ، ومعظم ما وصلنا من شعره إنما هو من ذلك الشعر التعليمي ، الذي يُحرّص فيه على أداء المعنى واستكمال الحقائق أكثر مما يحرص على جزالة اللفظ وسمو التركيب ، ومن أوضح أمثله عينته المشهورة في النفس<sup>(٢)</sup> . على أنه خلف لنا بعض الأبيات والقصائد في الحكم والأمثال وبكاء الديار ، ولا تخلو من جمال وحسن صنعة ، وإن كانت جميعها دون الجودة وإلى التوسط أقرب<sup>(٣)</sup> .

وأما نثره فسهل واضح مرسل بوجه عام ، وفيه تعقيد أو غموض أحيانا ، فيطيل الجملة ويعيد الضمائر إلى مراجع مختلفة . إلا أن غموضه لا يذكر في شيء بجانب ما يلحظ في أسلوب الفارابي مثلا ، خصوصا إذا عرفنا أنه كان هناك مذهب خاص في تلك العصور يرمي إلى ستر الأفكار الفلسفية وحجبها عن العامة والدهماء<sup>(٤)</sup> . وإذا كان الغزالي يعد من أوضح كبار مفكرى الإسلام أسلوبا ، فإنه لا يمتاز في هذا على ابن سينا كثيرا . وكم جر هذا الوضوح على الشيخ الرئيس وعلى الفلسفة والفلاسفة جميعا فيما بعد من نقد وحمولات .

وقد يروى فيلسوفنا أحيانا فيما يكتب ، ويحفل بما ينشئ ، فينتهى إلى أسلوب سام ممتاز فيه روعة وجمال . وخير شاهد على ذلك كتاب "الإشارات والتنبيهات" ،

---

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 161.

(٢) من أشهر قصائده ، وعليها شروح عدة لا يزال معظمها مخطوطا ، وقد طبعت غير مرة وترجمت إلى التركية والفرنسية (قنواتي ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٥٢ — ١٥٥) ، وما أحوجها إلى نشر وتعليق جديدين يستعان فيهما بالمخطوطات الموجودة .

(٣) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ١١ — ١٨ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, pp. 24-25.

وخاصة الأنماط الثلاثة الأخيرة منه ، ففيها تنبيهات وخواتيم يجد المرء لذة في أن يقرأها ويقرأها غير مرّة (١). وقد يتأنق فيسجع ويعنى نوعا بالصناعة اللفظية، على نحو ما يلحظ في "رسالة الطير" و"رسالة القدر" (٢) .

و "كتاب الشفاء" ألصق بأسلوب ابن سينا العام والدارج المألوف ، ويبدو ذلك باطراد في الكتاب جميعه ، فليس ثمة تباين ولا تفاوت في أسلوبه على طوله وكثرة أجزائه . وهو يدل دلالة واضحة على تمكن مؤلفه من العربية، وقدرته على أن يؤدي بها أدق الأفكار وأعقدها . وقل أن يلجأ لبعض الألفاظ الأجنبية من فارسية أو يونانية ، اللهم إلا إن أضحت مصطلحات تقرر من قبل في الاستعمال .

وأما منهجه فيقوم على ذلك العرض المتصل المحكم الترتيب والتبويب ، فيقسم — كما قدمنا — الفن إلى مقالات، والمقالة إلى فصول. وفي الفصل الواحد يسير سيرا منطقيا منتظما ، من المقدمات إلى نتائجها . ويولع ولوعا كبيرا بما يسمونه القسمية العقلية . فيضع الأحكام والآراء بين طرفين أو أطراف متقابلة ، يناقشها طرفا طرفا حتى ينتهي إلى الهدف المقصود ؛ وكأنما يخرج من قسمه ليدخل في أخرى (٣) .

ولا يتشبث مطلقا بالمحركات اللفظية، بل ينفر منها ويقصد إلى المعنى ، ويصوّب إليه رأسا . وها هو ذا يقول : « واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهوا ، وتنكبت التطويل في مناقضة

(٢) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ١٩٠ — ٢٢٢ .

(٣) ابن سينا ، جامع البدائع ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١١٤ — ١١٩ ؛ رسالة القدر ،

ليدن ، ١٨٩٩ .

(١) انظر مثلا المدخل ، ص ١٢ — ١٤ .



مذاهب جلية البطلان أو مكفية الشغل بما نقرره من الأصول ، ونعرّفه من القوانين» (١) .

وَجَدَ لَهُ مُلْزَمٌ قَوِيٌّ يَسُدُّ بِهِ عَلَى خَصْمِهِ الْأَبْوَابَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ الْجَدَلَ الْمُدْرَسِيَّ الَّذِي أَلْفَ فِي الْقُرُونِ الْوَسْطَى الْمَسِيحِيَّةِ بِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ مَنْطِقِ أَرِسْطُو وَتَمَكُّنِ هَذَا الْمَنْطِقِ مِنْهُ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْجَدْلُ شَاقًا وَعَنِيْفًا أحيانًا ، وَقَدْ يَعْزِزُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَسِيغَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ضَرْورَةً مِنْ ضَرْورَاتِ الْبَحْثِ الْعَقْلِيِّ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ . وَمِنْ هُنَا يَقُولُ الشَّهْرِسْتَانِي : «إِنْ طَرِيقَةُ ابْنِ سِينَا أَدَقُّ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ ، وَنَظَرُهُ فِي الْحَقَائِقِ أَغْوَصُ» (٢) .

وعلى هذا ليس "الشفاء" شرحاً لأرسطو — كما كان يظن — على نحو شروح ابن رشد والقديس توماس الأكويني ، وإنما ضمنه ابن سينا ما ارتضاه من مباحث ونظريات في استيعاب وشمول تام ، مرجحاً ما يرى ترجيحاً ، أو رافضاً ما يرى رفضه . وقد يعرض لآراء الآخرين ويناقشهم دون أن يشير إلى أسمائهم أو إلى المصادر التي أخذ عنها (٣) . وهو بلا نزاع خير من يصف كتابه ، فيقول في مقدمته : «استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحلها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أثق بانكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقق ما نصوره ، أو ما عُزِبَ عن ذكرى ولم يلح لفكرى» (٤) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) الشهرستاني ، الملل والنحل ، القاهرة ، ١٣٢٠ هـ ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر مثلاً ، المدخل ، ص ١٥ — ١٦ ، ٢٣ — ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .

ويظهر أن هذه المقدمة لم تكن في متناول رجال القرون الوسطى المسيحية في يسر ، ولم يستوعبوا "الشفاء" بحيث يستطيعون أن يدركوا أنه دراسة شخصية لا مجرد شرح وتعليق . ولم ينفوا أيضا في وضوح على مقدمة الجوزجاني التي جاء فيها على لسان ابن سينا : «أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقي ولا تنشط له نفسي . فإن قنعم بما يتيسر لي من عندي ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذي يتفق لي<sup>(١)</sup>» . ذلك لأن هاتين المقدمتين ارتبطتا بالمدخل ، وكان أقل "أجزاء الشفاء" المترجمة إلى اللاتينية تداول . هذا إلى أن نسخته المتداولة لم تكن جميعها مستوعبة ، وليس فيما وصلنا منها إلا اثنتان فقط هما اللتان تشتملان على هاتين المقدمتين .

وروجر بيكون هو الذي استطاع خاصة أن يتبين حقيقة الكتاب ، ويدرك أنه عرض طابق لفلسفة ابن سينا ، دون تقييد بنص ثابت أو أصل معين ، ولعله وقف على المقدمتين السابقتين<sup>(٢)</sup> . ولم يقف الأمر عند المدرسين ، بل امتد إلى التاريخ المعاصر ، فرأينا "مهرن" في أخريات القرن الماضي يعود إلى القول بأن "الشفاء" مجرد شرح لأرسطو ، وفي نشر هذا الكتاب ما يقضى على كل ذلك<sup>(٣)</sup> .

على أن هذا ليس معناه أن ابن سينا لم يتأثر بأرسطو في كتابه هذا ، بل بالعكس تأثر به كل التأثر ، وعول عليه التعويل كله ، فحأكاه في ترتيبه ، واستمد منه مواد كثيرة ، ولا يتردد في أن يصرح بذلك ، فيقول : «ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحريت أن أحاذي به ترتيب كتب صاحب

(١) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٢) Nallino, *Filosofia "orientale" od "illuminativa" d'Avicenna*, dans *Rivista del. Stud. orie.*, Roma, 1925, Vol. X, Fasc. 4, pp. 433-467; الدكتور بدوي ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ( حيث توجد ترجمة كاملة للقال السابق ) القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٥ — ٢٩٦ .

(٣) Bouyges, *Roger Bacon a-t-il lu des livres arabes*, dans *Arch. d'hist. doct.*, Paris, 1930, t. v., p. 312; Mehren, *Muséon*, 1883, t. II, p. 464, 1885, t. IV, p. 494.

المنطق، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة، ثم تلوته بالعلم الطبيعي، فلم يتفق لى في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره<sup>(١)</sup>. إلا أنه تأثر أيضا بشرح أرسطو السابقين من مشائين وإسكندريين، واعتنق آراء أفلاطونية ورواقية، وخضع لما خضعت له الثقافة الإسلامية عامة من عوامل ومؤثرات. وكثيرا ما تبدو الفلسفة الأرسطية في "الشفاء" معدلة أو مشوبة بأفكار أخرى، تمشيا مع النزعة التوفيقية التي سادت الفلسفة الإسلامية جميعها، هذا إلى أن القسم الرياضى في هذا الكتاب لا يمت لأرسطو بأية صلة<sup>(٢)</sup>.

## ٦ - صلته بكتب ابن سينا الأخرى :

وضع ابن سينا ما يزيد على مائتي مؤلف، بين رسائل وكتب مطولة أو متوسطة أو مختصرة<sup>(٣)</sup>. ومن حسن الحظ أن غالبيتها العظمى وصلت إلينا، وإن كان كثير منها لا يزال مخطوطا. وينصب نحو ثلثها على الدراسات الفلسفية من منطق، وطبيعة، وعلم نفس، وميتافيزيق، وتصوف، وأخلاق، وسياسة. ولا شك في أن "الشفاء" و"النجاة" و"الإشارات" أهم مؤلفات هذه المجموعة<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يصعد الأب قناتى بمؤلفات ابن سينا إلى نحو ٢٧٠ مؤلفا، إلا أن منها ما هو مكرر الاسم فيما يظهر، وما هو مكرر بين العربية والفارسية (مؤلفات ابن سينا، ص ١٤٩، ١٦٦، ١٦٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٨) . على أن حصره هذا لا يزال مؤقتا، ولن يكون نهائيا إلا يوم أن تنشر مخطوطات ابن سينا جميعها وتحقق .

(٤) تعالج مؤلفات ابن سينا الفلسفية الأخرى في أغلبها جزءا أو أجزاء من فلسفته، وقد ظهر كثير منها قبل ظهور "الشفاء". لذلك لم نشأ أن ندخلها في المقارنة، وإكتفينا بقصرها على الكتب المتداولة الكبرى، أو على كتب أخرى كانت صلتها "بالشفاء" محل أخذ ورد .

والصلة بين "الشفاء" و "النجاة" وثيقة ، قاما على أساس مشترك ، وفكر فيهما معا . وذلك أن الفكرة الرئيسية التي بنى عليها "الشفاء" من استيعاب المنطق والطبيعة والرياضة والعلم الإلهي ، هي نفسها التي اعتمد عليها "كتاب النجاة" . فهو يحتوي على أربعة أقسام تقابل جمل "الشفاء" الأربع ، والفصول في الكتابين متشابهة في ترتيبها وتناسقها ، بل منها ما هو مكرر بنصه وفصه<sup>(١)</sup> . وكل ما بينهما من فارق يتلخص في أن "الشفاء" يلم بالأصول والفروع ، ويحقق رغبة المتخصصين والمتبحرين ، في حين أن "النجاة" «يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة ، وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكيمية إحاطة»<sup>(٢)</sup> . ولهذا اعتبر الثاني بحق مختصراً للأول . وقد أعدا في جو واحد ، إذ أن اللوحات التي حصرت فيها مسائل "الشفاء" ، والتي أشرنا إليها من قبل ، هي التي استخدمت فيما يظهر لتكوين هيكل "النجاة" ، وما إن فرغ ابن سينا من الأول حتى أخرج الثاني<sup>(٣)</sup> .

أما كتاب "الإشارات" فتأخر عنهما ظهوراً ، ولعله آخر ما ألف ابن سينا ، وتصعد المدة التي تفصل بينه وبين أجزاء "الشفاء" الأخيرة إلى نحو ثمانى سنوات . وله أسلوبه وترتيبه وطريقة عرضه الخاصة ، وجانب الابتكار والشخصية فيه أوضح ، ولذا ضم إلى شعبة الفلسفة المشرقية<sup>(٤)</sup> . إلا أنه يلتقى مع "الشفاء"

(١) لسا في حاجة أن نشير إلى أن ناشر "النجاة" في القاهرة ، سنة ١٩١٣ ، أهمل عن قصد القسم الرياضي (النجاة ، ص ٣) ، في حين أن طبعة رومة القديمة ، سنة ١٥٩٣ ، اشتملت عليه . وأما الفصول المكررة في "الشفاء" و "النجاة" فكثيرة نذكر من بينها مثلاً : العناية ، والمبدأ والمعاد (الشفاء ، طهران ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٥٩ ، ٢٧٣ ؛ النجاة ، طبعة القاهرة ، ص ٤٦٦ ، ٤٩٠) . وقد عنت الآتية جواشون بهذه المقابلة :

A.-M. Goichon, *La distinction de l'essence et de l'existence d'après Ibn Sīnā*, Paris, 1937, pp. 499-503.

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢ .

(٣) ص ٣ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī...* p. 64, No. 2.

في معالجته أقسام الفلسفة الرئيسية من منطق، وطبيعة ، وميتافيزيقى؛ وإذ كانت قد أهملت فيه الرياضة فقد حل محلها التصوف، والمهم ألا تناقض بين الكتابين في الأفكار الجوهرية والنظريات الرئيسية .

وهناك كتابان آخران يضعهما ابن سينا بإزاء "الشفاء" ويقابلهما به، وهما "اللاواحق" و"الفلسفة المشرقية" أو "الحكمة المشرقية" كما تسمى أحيانا (١) . فأما الأول فيشير إليه ابن سينا في مقدمة "الشفاء" حيث يقول : « ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب (يعنى الشفاء) بكتاب آخر ، أسميه كتاب "اللاواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتعريب الأصول فيه وبسط الموجز من معانيه » . (٢) ويشير إليه في موطن آخر، فيقول : « أعطيتهم في "كتاب الشفاء" ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنعتهم في "اللاواحق" ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه » (٣) .

ولكن عبتا نحاول إن شئنا البحث عن هذا الكتاب في المخطفات السينية ، فإنه لم يعثر عليه بعد ؛ وأغلب الظن أنه لم يوجد قط (٤) . وإنما الأمر مجرد عزم اعتزله ابن سينا ومشروع قصد إليه ، وعباراته السابقة تؤيد ذلك ؛ وبين

---

(١) ندع جانبا كتاب "الإنصاف" الذى حاول ابن سينا أن يفصل فيه فيما بين المشرقين والمغربيين من خلاف ، والذى تضاربت الروايات حوله : هل ألف في صورة نهائية أو بقي على هيئة مسودات ؟ وهل ضاع جميعه بعد نهب السلطان مسعود أو بقيت منه أجزاء ؟ ونكتفى بأن نحيل على تحقيق الدكتور بدوى لذلك ( عبد الرحمن بدوى ، أرسطو عند العرب ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٢٣ - ٢٩ ) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٤ .

(٤) لا نفلت في حاجة أن نلاحظ أن كتاب "اللاواحق" الذى نحدث عنه شئ آخر غير كتاب "لواحق الطبيعة" الذى لا يزال مخطوطا ، وهو رسالة صغيرة في العلم الطبيعى ، ولا تخرج كثيرا عن طبيعيات النجاة (قنوات مؤلفات ابن سينا ص ١٣٧ - ١٣٨) .

العزم والتنفيذ مراحل<sup>(١)</sup> . ولم يكن يسيرا عليه أن ينجز ما وعد ، والعقد الأخير من حياته لم يكن أكثر هدوءا من سابقه : عانى فيه شيئا من القلق والاضطراب ، وشغلته شواغل شتى . فقد كان مهددا ببطش السلطان محمود الغزنوى الذى دعاه إلى بلاطه فأبى ، والذى لم يكن يقاسمه آراءه الفلسفية ، وما التجأ إلى أصهبان إلا ليحتمى بأمرها علاء الدين بن كاكويه ؛ ومع ذلك لم يسلم من نهب متاعه وكتبه على يد السلطان مسعود بن السلطان محمود<sup>(٢)</sup> . وفى لحظات الهدوء التى قضها إلى جانب الأمير علاء الدين صرفته مناقشات ومنافسات عن بعض أهدافه الأولى ، فشغل بغرائب اللغة زمنا ، وبرصد الأفلاك زمنا آخر. على أن علاء الدين ، حاميه وتلميذه ، لم يلبث أن قلب له ظهر الحجن ، وغضب عليه غضبا شديدا حتى أمر بقتله<sup>(٣)</sup> .

فكيف يتسنى له فى ظروف كهذه أن يخرج لنا كتابا على النحو الذى يصور به "اللاواحق" ؟ وكيفيه أنه أتم فى هذه الفترة "الشفاء" و"القانون" ، وأخرج "النجاة" و"دانشنامه علائى" ، ثم "الإشارات والتنبيهات" صفوة تفكيره الفلسفى ، إلى جانب دراسات أخرى لغوية وفلكية وطبية<sup>(٤)</sup> . على أنه لم يتم "كتاب النجاة" فيما يظهر ، وإنما أتمه تلميذه الجوزجاني ، فهو الذى وضع قسمه الرياضى ، جامعا إياه من مؤلفات أستاذه السابقة<sup>(٥)</sup> .

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 22.

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢١٤ — ٢٢٥ . وقعت هذه الحادثة قبيل وفاة ابن سينا بثلاث سنوات ، وكان لها أثرها فى بعثرة كتبه وتساؤل بعض أصدقائه عن مصيرها (بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٢٤٠ — ٢٤٥) .

(٣) البيهقى ، تاريخ حكماء الإسلام ، ص ٧٠ .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢١٤ — ٢٢٢ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ .

(٥) قناتى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٩٤ .

وأما "كتاب الفلسفة المشرقية" فقد ورد ذكره أيضا في مقدمة "الشفاء" ، ويقول عنه ابن سينا : «أوردت فيه الفلسفة على ما هي عليه في الطبع ، وعلى ما يوجبه الرأي الصحيح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يتقى فيه من شق عصاهم ما يتقى في غيره» (١) . وقُلَّ أن يثير عنوان كتاب من حب الاستطلاع ما أثار هذا العنوان ، أو أن يوقع في لبس وخطأ بقدر ما أوقع ، وكأنما قدر له أن يكون محل أخذ ورد منذ ابن طفيل إلى اليوم (٢) . والذي لا نزاع فيه أنه لا يؤذن مطلقا بذلك الخلط الذي وقع فيه كثيرون من تفسير "المشرقية بالإشراقية" ، إذ أن اللفظين مختلفان ، ومدلولاهما متباينان . وفلسفة ابن سينا ، وإن غدت الفلسفة الإشراقية ومهدت لها ، تتميز منها كل التميز (٣) .

ويعيننا أن نعرف علام يصدق هذا العنوان ، وهل أبقى الزمن على ذلك الكتاب الذي سماه ابن سينا "الفلسفة المشرقية" . إن رجعنا إلى فهراس المكتبات وجدناها فعلا تشتمل على مخطوطات تحمل هذا الاسم ، ولكنها ، إن صح الوصف ، ليست شيئا آخر سوى عرض لأجزاء الفلسفة الأربعة من منطق ، وطبيعة ، ورياضة ، وإلهيات ، على نحو ما يلحظ في كتب ابن سينا المعروفة (٤) . وفوق هذا بين أيدينا كتاب ناقص يسمى "منطق المشرقيين" ، وهو قريب كل القرب من هذه المخطوطات ، ولعله جزء منها ، وفيه ما يؤذن بأنه يرمى إلى معالجة مواد الفلسفة الأربعة الآتفة الذكر ، وإن لم يصلنا منها إلا بعض

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠

(٢) عرض نلليو هذا التاريخ عرضا مسهبا في مقال جامع ، يقوم على دراسة مستوعبة وبحوث مستفيض وتحقيق شامل ، وقد أشرنا إليه وإلى ترجمته العربية من قبل (ص ١٦ هامش) .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 200.

(٤) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٦ — ٢٨ ؛ Nallino, *art. citée* . ورغبة في تصفية هذه النقطة تصفية نهائية ، بدأنا فعلا في جمع هذه المخطوطات ، وليس فيها مطلقا ما يؤذن بفلسفة مغايرة لفلسفة ابن سينا المألوفة .



أجزاء المنطق ، وبحوثه على قصرها تلتقى بوجه عام مع آراء ابن سينا المعروفة ونظرياته المقررة<sup>(١)</sup> .

وإذن ليس ثمة محل للقول بأن ”كتاب الفلسفة المشرقية“ يحوى آراء جديدة كل الجدة ويعرض فلسفة قائمة بذاتها ، ولو فهمت هذه التسمية على وجهها ، أو بعبارة أدق على الوجه الذى أراده ابن سينا ، لانتفى كثير من اللبس والخطأ . ومما يؤسف له أن مقدمة ”الشفاء“ لم تكن متداولة فى يسر، لا فى الشرق ولا فى الغرب ، منذ أثرت هذه المشكلة ، فانساق الباحثون فى فروض واحتمالات دون أن يبحثوا عن هذه المقدمة ويرجعوا إليها<sup>(٢)</sup> .

حقا إن ابن سينا هو الذى ابتكر هذه التسمية ، ولكنه لم يرد أن يقطع بها كل صلة بالفلسفات الغربية أو القديمة، بل يبدو على العكس فى مقدمة ”منطق المشرقيين“، الذى أشرنا إلى منزلته منها ، أشد ما يكون تمسكا بأرسطو وإعجابا برأيه واعترافا بفضلله ، ويصرح بأنه انحاز إلى المشائين وتعصب لهم ، لأنهم أولى فرق السلف بالتعصب<sup>(٣)</sup> .

غير أن هذا الانحياز وذلك الإعجاب لا يمنعانه من أن يناقش ويعارض ويتدارك على أرسطو ما فاتته، ويكمل ما قصر فيه<sup>(٤)</sup>. وتلك كانت طريقته، إن فى ”الشفاء“ أو فى كتبه الأخرى ، وكل ما فى الأمر أن ”الشفاء“ وهو غزير المادة يسجل آراء السابقين فى إفاضة قد تخفى فيها المعارضة أحيانا، أما الكتب الصغيرة فروح

---

(١) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٦ .

(٢) ص (١٦) ، هل لنا أن نشير إلى أن لاتينى القرن الثانى عشر ترجحوا ”الفلسفة المشرقية“ هكذا philosophia orientalis ، فلم يقعوا فى ذلك الخطأ الذى وقع فيه بعض المعاصرين .

(٣) ص (١٧) ؛ ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٢ — ٣ . يرجح كل الترجيح أن تكون مقدمة ”الشفاء“ ومقدمة ”منطق المشرقيين“ قد وضعتا فى تاريخ واحد أو متلاحق ، لأن الروح والمعاني فيهما متقاربة ، أو مشتركة . ومن المرجح أيضا أن مقدمة ”الشفاء“ لم تكتب الا بعد إتمامه جميعه وفى جو تلك المقارنات التى يملها ”كتاب الإنصاف“ ، ”ومنطق المشرقيين“ ”والفلسفة المشرقية“ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣ .

النقد فيها أبرز. وقد عبر ابن سينا عن هذا أحسن تعبير حيث قال: "إن الشفاء" أكثر بسطا، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة؛ في حين أن "كتاب الفلسفة المشرقية" لا يتق فيه كثيرا شق عصا الطاعة والخروج عليهم<sup>(١)</sup>. ومع هذا في "الشفاء" "تلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر"<sup>(٢)</sup>. فابن سينا هو هو في هذا الكتاب أو ذاك، ينقد ما اقتضى الأمر نقده. ويناقش حين يدعو إلى المناقشة داع، ويدلى بما عنده في صراحة أو في شيء من التلويح، ويأخذ بما يطمئن له من الآراء، سواء أكانت لأرسطو أو غيره.

## ٧ - إلى أى مدى يعبر عن فلسفته ؟ :

يعتبر ابن سينا بحق المثل الأول للفلسفة الإسلامية، وإذا كان الكندي والفارابي قد سبقاه إلى وضع دعائمها وتكوين عناصرها، فإنه هو الذى صورها تصويرا اكتملت به شخصيتها واتضحت معالمها. ولم يبق مجال للشك في أن هناك فلسفة إسلامية، لا هي بالمشائية الخالصة، ولا الأفلوطينية البحتة. وإنما هي ضرب من البحث والدراسة أنتجته ظروف خاصة وبيئة معينة، تأثرت بالفلسفات القديمة وأثرت فيها، وأخذت عنها وأضافت إليها، وأصبحت حلقة من حلقات التفكير الإنسانى لها خصائصها ومميزاتها<sup>(٣)</sup>.

عرضت للشكالات الفلسفية الكبرى، وعالجتها علاجا خاصا. ودرست نظرية الوجود درسا مستفيضا، ففصلت الواحد من المتعدد، وافتنت في تحديد الصلة بينهما. وبحثت نظرية المعرفة بحثا عميقا، ففرقت بين النفس والعقل، والفطرى والمكتسب، والصواب والخطأ. وفصلت القول في نظرية الفضيلة والسعادة،

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، ص ١٥، ١٨ - ١٩ .

فقسمت الفضائل وفرعتها ، وانتهت إلى فضيلة الفضائل التي يسمو إليها بعض الناس كالأنبياء ، وهي تأمل دائم ونظر مستمر . واستوعبت أقسام الفلسفة المألوفة ، نظرية كانت أو عملية ، من طبيعة ، ورياضة ، وميتافيزيق ، وأخلاق ، وتدبير منزل ، وسياسة ، وضمت إليها الطب وعلوم الحياة ، والكيمياء والنبات ، والفلك والموسيقى ، على أساس أنها شعب وتفرعات لأقسام الفلسفة الرئيسية<sup>(١)</sup> .

إذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية ، أو بعبارة أخرى إذا كانت هذه هي فلسفة ابن سينا ، فإن "الشفاء" من أصدق وأشمل كتبه تعبيرا عنها . يعرض المشكلات السابقة عرضا مسهبا ، ويحللها تحليلا دقيقا ، ويضم إليها ألوانا من الدراسات العلمية التي كانت تعد أجزاء من الفلسفة<sup>(٢)</sup> . نلاحظ فيه آراء لأرسطو ، وأخرى لأفلاطون وأفلاطون ، وثالثة لزينون وكريزيب<sup>(٣)</sup> . ولكنها جميعا مزجت مزجا تاما ، وكونت وحدة منسقة متصلة الأجزاء ، يبدو فيها تجديد ابن سينا وابتكاره . وأوضح ما يكون هذا الابتكار في نقد بعض نظريات القدامى ورفضها ، أو في تأييدها وإدعائها .

فيناقش ، مثلا ، ماذهب إليه ثاوفرسطس من تطبيق فكرة الكم على المحمول كما طبقت على الموضوع ، مناقشة تنظمه في صف المناطقة المحدثين ، الذين عارضوا نظرية مشابهة قال بها هملتون في القرن التاسع عشر<sup>(٤)</sup> . ويعارض ثامسطيوس معارضة صريحة فيما قرره من الاعتداد بالشكل الأول وحده ، منضما إلى مقسيموس الأزميري<sup>(٥)</sup> ، في إثبات أن لا غنية عن الشكلين الثاني والثالث ، وأن هناك

(١) ص ( ٥٣ ) .

(٢) ص ( ١١ ) .

(٣) ص ( ١٧ ) .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp., 189-190.

(٥) يسميه العرب "ماكسيمس" ، ويعدونه بين شراح أرسطو ، وإن كان لا يبدو أنهم ترجوا له شيئا (ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٧) . وقد عني خاصة بأشكال القياس ووظيفة كل منها (Waitz, *Organon*, I, 45) ، وكان له في ذلك نقاش طويل مع ثامسطيوس استلقت نظرا للمسلمين ، وخاصة ابن سينا .

ضروبا من البرهنة لا تتم في يسر إلا عن طريقهما<sup>(١)</sup> ، فيذكرنا بما قاله لاشيليه أخيرا عن أشكال القياس الثلاثة ووظيفة كل منها<sup>(٢)</sup> . ويفتن في البرهنة على وجود النفس ، وقيم عليه أدلة عدة ، أخصها برهانه المشهور الذي سمى برهان الرجل الطائر ، وما أشد قربه من الكوجيتو الديكارتى<sup>(٣)</sup> .

هذه ودقائق أخرى غيرها نجدها معروضة عرضا مفصلا في ”الشفاء“ ، في حين أنها قد لا تذكر في كتب ابن سينا الأخرى ، أو إن ذكرت ففي إشارة عابرة . وبقدر ما نعلم ، نستطيع أن نقول إنه لا توجد فكرة من أفكار ابن سينا الفلسفية الأصلية والمبتكرة إلا ولها في هذا الكتاب ذكر . وبقينا أنه يوم أن تتداوله الأيدي ويقرأ في يسر ، سيزداد رأينا هذا ثبوتا وتأييدا . وكفى ما مضى من أخطاء منشؤها التعجل بالحكم على ”الشفاء“ دون اطلاع أو قراءة .

قد يقال إن فلسفة ابن سينا تطورت . وإذا صح أن ”الشفاء“ يعبر عنها ، فلا ذلك إلا في مرحلة خاصة ، تلتها مراحل أخرى اعتنق فيها فيلسوفنا آراء ونظريات مغايرة<sup>(٤)</sup> . إلا أنه سبق لنا أن بينا أن من الخطأ أن يعد ”الشفاء“

---

(١) بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٦١ — ٦٤ ؛ Ibid. pp. 212-215.

(٢) J. Lachelier, *Théorie du Syllogisme*, dans *Rev. philos.*, 1876, p. 485; *Etudes sur le syllogisme*, Paris. 907, pp. 75-76.

(٣) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٤) عرضت الآنسة جواشون لهذا التطور في أكثر من موضع :

Goichon, *L'évolution philosophique d'Avicenne*, dans *Rev. philos.* Juillet-sept. 1948; *Livre des directives et des remarques*. Paris, 1950, p. 5 et; *La personnalité d'Ibn Sinā*, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris 1951.

ولكنها لم تقدم له أمثلة بارزة ، ولم تقم عليه أدلة واضحة . والذي لا نزاع فيه أنا لسنا أمام فلسفتين متباينتين ، يمكن أن تسمى إحداها فلسفة الشباب أو الكهولة ، والثانية فلسفة الشيخوخة ، أو بعبارة أخرى الفلسفة المشائية والفلسفة المشرقية .

بين مؤلفات الشباب أو الكهولة ، وأنه لم يفرغ منه إلا في العقد الخامس من عمره ، فليس ثمة مراحل تفكير منفصلة أو متباينة . وإذا كان ” كتاب الإشارات “ ، وهو آخر مؤلفاته ، قد امتاز بقسمه الصوفي ، فإن هذا القسم إنما يقوم على دعائم من نظريتي النبوة والعقل القدسي اللتين عنى بهما ” الشفاء “<sup>(١)</sup> . على أن تصوف ابن سينا أقدم من الكتابين معا .

ونحن لا ننكر أن تفكير العالم أو الفيلسوف في نشاط مستمر ، ولكن ليس بلامزم أن تؤدي هذه الحركة دائماً إلى انقلاب أو تطور يهدم ما تقرر من قبل . وابن سينا بوجه خاص من بين أولئك المفكرين الذين استقرت مبادئ فلسفتهم في سن مبكرة ، ولم يطرأ عليها فيما بعد تغيير يذكر . ولا أدل على هذا مما يحكيه في ترجمته لنفسه ، فيقول : « فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمرى فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك للعلم أحفظ ، ولكنه اليوم معى أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يتجدد لى بعده شئ »<sup>(٢)</sup> .

## ٨ — شرحه وترجمته :

لئن كان الزمن لم يفسح لابن سينا أن يشرح ” الشفاء “ كما وعد ، فقد اضطلع بهذا باحثون آخرون<sup>(٣)</sup> . لا سيما والاختصار والتلخيص ووضع المتن والرسائل من جانب ، أو التوضيح والتعليق وتأليف الشروح والحواشي من جانب آخر ، كانت المنهج السائد في الدراسات الإسلامية منذ القرن الخامس الهجرى . وقد تولى شرح ” الشفاء “ كثيرون ، نخص بالذكر منهم صدر الدين الشيرازى المتوفى في منتصف القرن الحادى عشر للهجرة ، والذي

(١) ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ . عاد ابن سينا الى المعنى نفسه ، أكدّه في منطق

المشرقين ، ص ٣ .

(٣) ص (١٩) .

كان يعد المجدد لتعاليم ابن سينا ، وقد طبع شرحه على هامش ما طبع من أجزاء  
”الشفاء“<sup>(١)</sup> . ولا يزال معظم هذه الشروح ، أو الحواشي كما تسمى أحيانا ،  
مخطوطا ، ولم يقد منها بعد الفائدة المرجوة . وما عرف منها أقرب إلى التفسير  
اللفظي والاستشهاد بمؤلفات ابن سينا الأخرى ، منه إلى الدراسة الموضوعية  
التي تضيف مادة جديدة . ومهما يكن من أمرها ، فإن دراسة ”الشفاء“  
دراسة كاملة تقتضى الكشف عنها وتقديمها للقراء .

أما اختصار هذا الكتاب فقد تولاه ابن سينا نفسه ، وترك لنا في ”النجاة“  
أصدق تلخيص له<sup>(٢)</sup> . وقد عول عليه الباحثون فيما بعد ، واكتفوا به . ولم  
نر ”الشفاء“ تلخيصا آخر إلا محاولات متأخرة في القرنين الماضيين ،  
ولا تزال مخطوطة أيضا<sup>(٣)</sup> .

وقد ترجم ”الشفاء“ كله أو بعضه إلى لغات عدة قديما وحديثا . فقديميا  
عرفته الفارسية<sup>(٤)</sup> ، ونقل إلى اللاتينية منه قسط كبير<sup>(٥)</sup> . ويظهر أنه لم يجد  
سبيله لا إلى السريانية ولا إلى العبرية<sup>(٦)</sup> . وفي التاريخ الحديث ترجمت

---

(١) ابن سينا ، الشفاء ، طبعة طهران .

(٢) ص ( ١٨ ) .

(٣) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٧٩ ؛ مجد كاظم الطريحي ، ابن سينا ، النجف ،

١٩٤٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) Mlle M.-Th. d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris, mars 1951; Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition* (University of Cambridge, 1951).

(٦) ذهب بروكلمان خطأ إلى أنه ترجمت منه أجزاء إلى السريانية ، محيلا على تاريخ الأدب

السرياني لبومشرك : Brockelmann, *Geschic. der arab. Lit.*, Berlin, 1902, Suppl. (T. I, p. 815).

وقد أخذ عنه الأب فتاوى في كتابه : ”مؤلفات ابن سينا“ (ص ٧٨) . ولكن الحقيقة أن =

أجزاء شتى إلى اللغات الأوروبية ، فنقل منه إلى الإنجليزية مثلاً كتاب الشعر<sup>(١)</sup> ،  
وإلى الفرنسية الموسيقى<sup>(٢)</sup> ، وإلى الألمانية أبواب مختلفة من الطبيعيات  
والإلهيات والفلك<sup>(٣)</sup> . ولقد أثارت هذه الترجمات بحوثاً عدة ، وساعدت  
على بسط أثر ”الشفاء“ في ثقافات مختلفة .

## ٩ - أثره في العالم العربي :

أثر كتاب ما من أثر مؤلفه ، فيدخل في جملة ما يرث الناس عنه وما يُقرأ له ،  
اللهم إلا أن يكون هذا الكتاب ذا شأن خاص وتاريخ مستقل . وفلسفة  
ابن سينا هي فلسفة العالم العربي منذ القرن الخامس الهجري إلى أوائل القرن  
الرابع عشر ، وعنها أخذ الباحثون على اختلافهم ، من فلاسفة ومتكلمين وصوفية .  
بل إن الدراسات العلمية اللاحقة عوّلت عليه أيضاً التعويل كله ، إن في الطب  
وعلوم الحياة ، أو في الفلك والرياضة ، ويمكن أن يقال إنه فيلسوف الإسلام  
غير منازع<sup>(٤)</sup> .

---

إحالة بروكلمان خاطئة ، فإن ”بومشترك“ إنما يتحدث عن ”عيون الحكمة“ لا عن ”الشفاء“ .  
Baumstark, *Geschichte der Syr. Lit.*, Bonn, 1922, p. 317, No. 3.  
وأما العبرية فقد قرأ استينشneider أنه لم يترجم إليها :

Steinschneider, *Die Heb. Übers.*, pp. 281-282.

وعلى ذلك ينبغي ألا تؤخذ إحالة الأب قناتى في هذا أيضاً على علاقتها ( مؤلفات ، ص ٧٨ ) .

Margoliouth, *Analecta orientalia ad Poeticam Arietotelem*, (١)  
London, 1887.

D'Erlanger, *Kitāb al-Shifā, Mathématiques, ch.XII*, in *La Musique* (٢)  
*arabe*, II, Paris, 1923.

Horten, *Das Buch der Genesung der Seele*, XII Teil enthaltend (٣)  
die Metap. und Theologie übers., Halle, 1907; Widemann *Einleitung*  
zu dem *astrosronomischen Teil des K. al-Shifā*. Erlangen 58 (1928).

(٤) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ٦ - ٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ - ٢١١ ، ٢١٢ .

حقاً إن حملة الغزالي على الفلسفة والفلاسفة سدت الطريق في وجهه ، وصرفت عنه كثيرين ، ولكن ما بقى في الإسلام من دراسات فلسفية مدين له . ولم تعد مدرسة الأندلس على شيء من نفوذه في الشرق ، برغم مجيئها بعده ، وتعدد رجالها ، وعظم منزلتهم ، وخاصة ابن رشد الذي خلف ثروة فلسفية طائلة . ويظهر أن حظ هذه المدرسة ارتبط بحظ الأندلس جميعه ، لهذا لم يكن غريباً أن نرى ابن رشد أوثق صلة بالعالم اللاتيني منه بالعالم العربي<sup>(١)</sup> .

ولقد تدورست كتب ابن سينا من بعده ، وكان الإقبال على "النجاة" و "الإشارات" عظيماً . إلا أن هذا لم يصرف طلاب الفلسفة عن "الشفاء" ، لاسيما وفيه مادة لا يغني عنها الكتابان الآخران ، وكلما امتد البحث إلى التفاصيل والدقائق بدا لزومه واشتدت الحاجة إليه . فالغزالي مثلاً في "تهافت الفلاسفة" ، والشهرستاني في "نهاية الإقدام" حين يفصلان القول في حدوث العالم واستحالة قدمه يحكيان على لسان ابن سينا آراء استمدا أغلبها من "الشفاء"<sup>(٢)</sup> . ولنا في حاجة أن نشير إلى أن ابن رشد كثيراً ما ينقل عن "الشفاء" مؤيداً أو معارضاً ، ويصرح باسمه في بعض كتبه<sup>(٣)</sup> . وندع جانباً نصير الدين الطوسي الذي يعد من تلاميذ ابن سينا المخلصين ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وموقفه من نحر الدين الرازي ومعارضته له بسبب الآراء السينية معروف<sup>(٤)</sup> . وقد أدرك ابن خلدون ما "للشفاء" من أهمية ، فنوّه عنه في غير ما موضع من "مقدمته"<sup>(٥)</sup> .

(١) Renan, *Averroës et l'averroïsme*, Paris, 1925, pp. 36-42.

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ٢٣ - ٧٨ ، ٧٩ - ١٣٢ ؛ الشهرستاني ، نهاية الإقدام ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ . ومما يلفت النظر أن هذين الباحثين تعاصرا فتلاقيا إلى حد كبير في اتجاههما ، دون أن يتقابلا فيما يظهر .

(٣) Nallino, art. cit.

(٤) نصير الدين الطوسي ، شرح الإشارات ، وبهامشه شرح الرازي ، القاهرة ١٣٢٥ هـ ؛ قطب الدين الرازي ، المحاكمات بين الإمام والنصير ، القاهرة ١٢٩٠ هـ .

(٥) ابن خلدون ، مقدمة ، بيروت ، ١٨٧٩ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ .



وهناك كتب ثلاثة قدر لها أن تسود الدراسات العقلية الإسلامية في العصور الأخيرة . ونعني بها ” العقائد “ للنسفي ، و ” المواقف “ للإيجي ، و ” المقاصد “ للتفتازاني ؛ والمتأمل في شروحها وحواشها يتبين مدى تعويلها على ” الشفاء “ ، وأخذها عنه . ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير مثلاً إلى أن صاحب ” العقائد “ يتيح لشراحه فرصة التحدث عن التصور والتصديق ، فيوردون حقائق ومعلومات شبيهة كل الشبه بما أورده صاحب ” الشفاء “ في موضوع المنطق <sup>(١)</sup> . ويقف الإيجي في كتابه الآنف الذكر مرصداً طويلاً على العلل ، مبيناً أنواعها ، وولازمتها لمعلولاتها ، والفرق بين جزء العلة وشرطها ، فتلمس في هذا كله صدى بحث العلة في طبيعيات ” الشفاء “ <sup>(٢)</sup> . ويتحدث صاحب ” المقاصد “ حديثاً طويلاً عن الحركة ، فيحاكي فيه تمام المحاكاة المقالة الثانية من السماع ” الطبيعي “ لابن سينا <sup>(٣)</sup> . ويخيل إلينا أن نشر ” الشفاء “ نشرًا صحيحًا سيفسح المجال لمقارنات مفيدة في هذا الباب .

ولقد كانت الرغبة أكيدة في اختصار المنطق وتركيزه في هذه العصور ، ومن أمثلة ذلك ” إيساغوجي “ للأبهري ، و ” الشمسية “ للقزويني ، و ” السلم “ للأخضري ؛ وعليها قامت الدراسات المنطقية العربية في القرون الستة الأخيرة <sup>(٤)</sup> . ومع هذا

(١) النسفي ، العقائد ، وبهامشه شرح التفتازاني ، والخيالي ، وعبد الحكيم ، والمعاصم ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٧٠ — ٧٦ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ١٩ — ٢٢ .

(٢) الإيجي ، المواقف ، القسطنطينية ، ١٢٨٦ هـ ، المرصد الخامس من الموقف الثاني ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٠ — ٣٣ .

(٣) سعد الدين التفتازاني ، المقاصد ، طبعة القسطنطينية ، ج ١ ، ص ٢٥٩ — ٢٧٩ ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٣٤ — ٤٩ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, pp. 243-245.

نرى في هذه الفترة كتابا آخر اهتدى اليه أخيرا، وفيه شيء من البسط والتوضيح الذي يصعد به إلى منطق "الشفاء" (١). ونعني به كتاب "البصائر النصيرية" الذي يحرص مؤلفه على أن يعزو بعض الآراء رأسا إلى ابن سينا أو "أفضل المتأخرين" كما يسميه (٢). وفي اختصار يقي "الشفاء" يتدارس في بعض مساجد الشرق إلى اليوم، إن عن طريق مباشر أو غير مباشر.

## ١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني :

لم يقف أثر "الشفاء" عند الشرق، بل امتد إلى الغرب، وكان من الكتب الأولى التي نقلت إلى اللاتينية، بدئاً في ترجمته ولما يفيض على وفاة ابن سينا قرن واحد. وما إن ترجم قسط منه حتى تلقفته الأيدي في مختلف العواصم الأوروبية، وبلغت النسخ المتداولة من بعض أجزاء نحو الخمسين. وكان لهذا التداول شأنه في إثارة حركة فكرية بلغت مداها في القرن الثالث عشر، حتى لقد وصل الأمر ببعض مؤرخي الفلسفة المدرسية أن قالوا بوجود مذهب سينوي لاتيني إلى جانب مذهب ابن رشد اللاتيني الذي قيل به في أوائل هذا القرن (٣).

---

(١) اهتدى إلى هذا الكتاب الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء مقامه ببيروت سنة ١٣٠٤ هـ، وقرر تدريسه بالأزهر بعد ذلك بنحو ١٢ سنة. وطبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٨٩٨ م، ومؤلفه هو عمر بن سهلان الساوي من رجال القرن الخامس الهجري، وسماه باسم نصير الدين محمد بن عبد الملك بن توبه من أعيان مرو وفقهاؤها (السيكي، طبقات الشافعية، طبعة القاهرة، ص ٣٠٨)؛ انظر أيضا: p. 592 ff. (1923), Islamic Culture VI.

(٢) الساوي، البصائر النصيرية، ٢٨، ٦٨؛ ولا غرابة فقد كان الساوي ينسخ "الشفاء"، ويبيع ما ينسخه بأثمان باهظة يتعيش منها.

(٣) نشرها إلى :

P. Mandonnet, *Siger de Brabant et l'averroïsme latin au XIIe siècle*, Louvain, 1908.

وإلى :

R. de Vaux, *L'avicennisme latin aux confins du XII-XIIIe siècles*, Paris, 1934.

وقد تمت هذه الترجمة على مرحلتين : مرحلة مبكرة بدأت في الربع الثالث من القرن الثاني عشر ، وأخرى لاحقة جاءت بعدها بنحو مائة سنة . ويظهر أن الغربيين اتجهوا أولا نحو ابن سينا العالم ، ومنه انتقلوا إلى ابن سينا الفيلسوف . فلفت نظرهم طبه ، وترجموا ”القانون“ كاملا ؛ وشغلهم الفلك والتنجيم ، فحدوا في البحث عن طبيعيات ”الشفاء“<sup>(١)</sup> . وكانت بلاد الأندلس المورد الأول الذي أخذوا عنه هذا التراث الشرقي ، وكلما تمكنوا منها زاد نصيبهم منه ؛ ولأمر ما بدأت ترجمة ”الشفاء“ في طابطة التي كانت مدينة إسلامية قبل ذلك بنحو ربع قرن .

ولم تكن هذه الترجمة سهلة ولا ميسرة ، خصوصا وفي الكتاب دقة وغوص أحيانا ، ولم تستخدم العبرية وسيطا كالعادة ، وإنما تم النقل من العربية إلى لغة دارجة هي القشتالية في ترجمة حرفية ، ومنها إلى اللاتينية<sup>(٢)</sup> . وقد اضطلع بهذا خاصة جند سالينوس ، مستعينا بأسرائيلي يجيد العبرية ويعرف القشتالية ، فترجم ”كتاب النفس“ ، والجزء الأول من المنطق ”المدخل“ ، و ”مابعد الطبيعة“ . وترجم في هذه الفترة أيضا الكتابان الأول والثاني من ”الطبيعيات“<sup>(٣)</sup> .

وفي المرحلة الثانية أتمت ”الطبيعيات“ كلها تقريبا ، فترجم منها الكتاب الثالث ، والرابع ، والخامس ، والثامن وهو آخر الأجزاء<sup>(٤)</sup> . ويتضح من هذا أن اللاتينية عرفت من جمل ”الشفاء“ الأربع ، الجملة الأخيرة في الإلهيات كاملة ، والجملة الثانية في الطبيعيات ما عدا الكتاب السابع الذي ينصب

---

Crombie, *art. cit.*; D'Alverny, *art. cit.*

(١)

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

على النبات . ولم تعرف من الجملة الأولى في المنطق إلا ”المدخل“ ، وأهملت إهمالا تاما الجملة الثالثة في العلم الرياضى<sup>(١)</sup> . وأغلب الظن أن اللاتينيين كانوا يترجمون ما يقفون عليه ، ولعل هذه الأجزاء الناقصة لم تقع تحت نظرهم .

ومهما يكن من أمر هذا النقص فإن ما ترجم من ”الشفاء“ كان كافيا لأن يصور جانبي ابن سينا العلمى والفلسفى ، بل وأن يعطى فكرة صادقة عن طريقته ومنهجه ؛ وكان لذلك آثار عميقة في الحياة الفكرية اللاتينية . فبعثت أجزاء ”الشفاء“ الطبيعية آراء ونظريات علمية ساهمت ولا شك في النهضة الأوروبية الحديثة ، وفي مقدمتها الجزء الخامس الخاص بالمعادن والآثار العلوية . ففيه قضى ابن سينا على دعاوى الكيميائيين السائدة حين ذاك ، من إمكان تحويل المعادن الدنيئة إلى معادن نفيسة ، وكان لرأيه هذا وزنه عند ألبير الأكبر وروجر بيكون<sup>(٢)</sup> . واعتنق الرأى القديم القائل بكروية الأرض ؛ فمهد لكوبرنيق وجاليليو . وشرح تكوين الجبال والصخور شرحا اعتمدت عليه نظرية البراكين التى ظهرت في القرن السابع عشر<sup>(٣)</sup> .

وكل ذلك في ملاحظة صادقة وتجربة منظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية . ولا غرابة فهو طبيب وعالم إلى جانب أنه نظرى وفيلسوف ، وفي اختباراه للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي الحديث<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ندع جانبا ما ترجمه هرمان الألماني من كتاب الخطابة (أحد فنون منطق الشفاء) فهو جزء صغير أريد به توضيح شرح ابن رشد لكتاب الخطابة لأرسطو .

(٢) Madkour, *Ibn Sīnā et l'alchimie arabe*, dans *Rev. du Caire*, juin

1951, H Holmyard, *Kitāb Al Shifā*, Paris 1927 p.85

Crombie, art cit

Ibid.

(٣)

(٤)

فالدواء يجب أن يختبر في الأمراض المتعارضة، وأن تثبت صلاحيته في حالات عدة ، وأن يختلف كنه ونوعه تبعا لشدة المرض وضعفه ، وألا يكتفى بتطبيقه على الحيوان بل يجرب في الإنسان <sup>(١)</sup> . وفي تشخيص الداء ينبغي أن يستعان بأماراته وأعراضه المختلفة ، مع ملاحظة أن من بينها ما هو ظاهري وحقيقي ، وما هو مؤقت ودائم ، وما يدل على نوع المرض أو على منشئه ، وللسمع والبصر والشم والذوق دخل كبير في الكشف عن هذه الأعراض <sup>(٢)</sup> . فن هذه التجارب الطبية نشأت نزعتة التجريبية العامة التي تبدو واضحة في بحوثه الطبيعية .

وأما فلسفته فيمثلها لدى اللاتينيين خاصة " المدخل " الذي ترجم من قسم المنطق ، و " كتاب النفس " وإن عد من أجزاء الطبيعيات ، و " ما بعد الطبيعة " الذي اشتمل على الإلهيات جميعها . وإذا كان " المدخل " قد غذى مشكلة الكليات التي كان لها شأن في القرون الوسطى المسيحية ، فإن كتابي " النفس " و " ما بعد الطبيعة " كانا دعامة البحوث الفلسفية الهامة في القرن الثالث عشر <sup>(٣)</sup> . ولا نظن أن مؤلفا من مؤلفات ابن سينا الفلسفية صادف ما صادفه " كتاب النفس " من دراسة وانتشار في هذه الفترة، ذلك لأنه عاجل أمورا كانت الفلسفة المدرسية في أمس الحاجة إليها، فعرض للنفس في حقيقتها وخلودها، وشرح جانبي المعرفة الحسي والإشراقي ، فالتقى مع آراء كان للمسيحيين بها وثيق الصلة ، وهي آراء القديس أوغسطين وديونيسيوس الأريوباغي <sup>(٤)</sup> . ويعرض كتاب " ما بعد

---

(١) ابن سينا ، القانون في الطب ، رومة ١٥٩٣ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٩ .

(٣) I. Madkour, *L'Organon*, pp. 148-155.

(٤) Rohmer, *Sur la doctrine franciscaine des deux faces de l'âme* dans *Arch. d'Hist. doctr. et litt. du moyen âge*. 1927, pp. 73-77.

انظر أيضا :

مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٤٧ — ٢٤٨ .

الطبيعة“ لنشأة العالم وطبيعة الإله وصلته بمخلوقاته ، ويحاول التوفيق بين العقل والنقل ، فيلمس أدق الموضوعات التي شغلت ” كلية أصول الدين “ بباريس زمنا (١) .

ومن هنا نشأت الأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتيني اللذان كان لهما آثار واضحة في القرن الثالث عشر (٢) . فلم يقف الأمر عند حكاية آراء ابن سينا والتصريح باسمه ، بل كان له مؤيدون ومعجبون ، وفي مقدمتهم روجر بيكون وألبير الأكبر . وكان له أيضا معارضون يخشون نفوذه لدى بعض رجال الدين والفلاسفة فأخذوا يناقشون آراءه رأيا رأيا ، وينقضون حججه حجة حجة ، وعلى رأس هؤلاء يجب أن نضع جيوم دو فرني وتوماس الأكويني (٣) . وفي هذا التأييد والمعارضة ما يكشف عما أثاره ” الشفاء “ من حركة فكرية واسعة لدى رجال الدين والفلاسفة في أوج الفلسفة المدرسية .

### (ب) منهج النشر

ما إن قررت جامعة الدول العربية إحياء الذكرى الألفية لميلاد ابن سينا حتى سارع الأفراد والمؤسسات إلى المساهمة في ذلك ، كل على النحو الذي

---

(١) De Vaux, *L'avicennisme latin*, pp. 21-30.

(٢) كتب الاستاذ جلزون أربع مقالات عامرة لإثبات هذه الأوغسطينية السينوية وهي : —

1.—Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin? (*Archives* 1926)

2.—Avicenne et le point de départ de Duns Scot (*Ibid.* 1927).

3.—Les sources gréco-arabes de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1927)

4.—Roger Marston: un cas de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1933)

ف. است, *La structure métaphysique du concret selon saint Thomas* (٣)  
d'Aquin, Paris, 1931, pp. 331-360.

يبدوله<sup>(١)</sup>. فمن حفلات تنظم إلى مهرجانات يعد لها ، ومن إذاعات تطوف في الأرجاء إلى بحوث ومقالات تدون في المجلات العلمية الكبرى<sup>(٢)</sup>. وهما هي ذى الأقطار الشرقية تعد العدة لمهرجانى بغداد وطهران اللذين سيقامان في الربيع القادم.

(١) صدر قرار الجامعة العربية في أوائل سنة ١٩٤٩ . وقد ولد ابن سينا على أصح الروايات سنة ٥٣٧ هـ ، فعامنا الحالي (١٣٧٠ هـ) صالح كله لإحياء هذه الذكرى ، ويتهى في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، لذا كان مقررا أن يقام مهرجان الجامعة العربية ببغداد قبل نهايته ، ولكنه أخر إلى إبريل سنة ١٩٥٢ تقريرا له من مهرجان طهران ، ومراعاة لبعض الاعتبارات الجوية .

(٢) من هذه الحفلات ما نظمته جامعة كمبردج في فبراير وما رس الماضيين من إلقاء ست محاضرات تدور حول ابن سينا وهى :

- 1.—Arberry, *Avicenna's Life and Times*,
- 2.—Teicher, *Avicenna's Place in arabian Philosophy*.
- 3.—Wickens, *Aspects of Avicenna's writings*.
- 4.—Rosenthal, *Avicenna's influence in jewish Thought*.
- 5.—Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition*
- 6.— Foster. *Avicenna and western Thought in the 13th century*.

ومنها أسبوع ابن سينا الذى نظمه القسم العربى لراديو باريس فى مارس الماضى واشتمل على ما يلى :

- (١) كلمة الافتتاح ، لصاحب المعالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف المصرية .
  - (٢) حياة ابن سينا ، للأستاذ بن يحيى .
  - (٣) Mlle Goichon, *La personnalité d'Avicenne*
  - (٤) ابن سينا والمرأة ، للأستاذ أحمد المختار الوزير .
  - (٥) النفس بين المشائية والصوفية فى مذهب ابن سينا ، للسيد جبور عبد النور .
  - (٦) Mlle d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*.
  - (٧) معرفة الله للكليات والجزئيات ، للأستاذ الصواف .
  - (٨) L. Gardet, *La connaissance mystique de Dieu selon Ibn Sīnā*
  - (٩) كلمة الختام ، للأستاذ ماسينيون .
- وأخيرا تلك الحفلة التى أقامتها الجمعية المصرية لتاريخ العلوم بدار الجمعية الجغرافية بالقاهرة فى مايو ، وقد أُلقيت فيها الكلمات الآتية :
- (١) أثر ابن سينا فى النهضة العلمية بأوربا ... .. للآتسة دلفرنى .
  - (٢) مؤلفات ابن سينا ... .. قنديل بك .
  - (٣) نظرات فى كتاب القانون لابن سينا ... .. كامل حسين بك .
  - (٤) المنحى الحسى فى مبحث المعرفة عند ابن سينا ... .. مصطفى نظيف بك .
  - (٥) ابن سينا والكيمياء ... .. الدكتور إبراهيم مذكور .
  - (٦) الآراء الجيولوجية لابن سينا ... .. الأستاذ ساطع الحصرى .
  - (٧) ابن سينا وعلم الحياة ... .. الأستاذ بنونة .

ففى كل عاصمة من عواصمها حلقة أو حلقات للدرس ، تحاول أن تكشف عن أثرمن آثار الأستاذ الرئيس ، أو أن تحقق نصا من نصوصه<sup>(١)</sup> .

وللإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية فى هذا كله فضل السبق والتوجيه ، والتنظيم والتنسيق . فهى التى تربط هذه الحلقات بعضها ببعض ، وتحول دون تعارض الجهود أو تكرارها . وقد بدأت منذ عامين أو يزيد فى جمع المخطوطات التى تشتمل على مؤلفات ابن سينا والموجودة فى المكتبات الشرقية والغربية . فأرسلت فى طلبها بعثة إلى الأندلس ، وأخرى إلى إيران ، وثالثة إلى الآستانة حيث يوجد منها ما يربو على الألف وخمسمائة مخطوط ، وتوفر لها من ذلك مادة صالحة لتحقيق ودراسة مستفيضة<sup>(٢)</sup> . ونرجو أن تتابع جمع هذه المخطوطات المبعثرة فى أنحاء العالم ، كى تيسر أمرها على الباحثين والدارسين .

وكان لبعثة الآستانة بوجه خاص أثرها فى إتمام تلك المحاولة التى عنى بها الأب قنواتى منذ زمن ، والتى كانت ترمى إلى حصر مؤلفات ابن سينا جميعها<sup>(٣)</sup> . وقد تم له ما أراد بعد سفره إلى الآستانة ، وأخرج كتاب ”مؤلفات ابن سينا“ ، الذى قامت الإدارة الثقافية للجامعة العربية بنشره . وهو دون نزاع مقدمة ملائمة لما يرمى من إحياء معالم فلسفة ابن سينا ، وأداة نافعة لنشر مؤلفاته .

---

(١) من أمثلة ذلك لجنة سوريا التى عنيت بالدراسات النفسية لابن سينا ، ولجنة طهران التى اضطلعت بنشر مؤلفاته الفارسية .

(٢) بلغ عدد هذه المخطوطات اليوم نحو ١٨٠ ، وهى فى زيادة مطردة (قنواتى ، مؤلفات ، ص ٤١٦ — ٤٢٩) .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٣ .



ومساهمة في هذا الإحياء قررت وزارة المعارف المصرية نشر "كتاب الشفاء" نشرًا علميًا، وكونت لذلك لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه<sup>(١)</sup>. وكتاب كهذا يتطلب تحقيق نصوصه ونشره نشرًا صحيحًا زمنيًا طويلًا وجهودًا متصلة ؛ وفي تحديد الخطة ورسم الطريقة ما يعين على تحقيق هذه الغاية . وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين : أولهما ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء" ، والثاني اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها .

## ١ - جمع المصادر :

كم تمنينا أن ينشر كتاب "الشفاء"<sup>(٢)</sup> ! وما ذاك إلا لأن طبعة طهران التي ظهرت في أول القرن الهجري الحالي ، سنة ١٣٠٣ ، معيبة وناقصة ، وليست من النشر العلمي في شيء . معيبة لأنها لا تعتمد على أى تحقيق علمي ، وفيها أخطاء لا حصر لها . وناقصة لأنها أهملت إهمالًا تامًا جملتين من جمل الكتاب الأربع ، وهما "المنطق" و"العلم الرياضي" اللذان يزيد حجمهما على

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩ ، وكونت اللجنة من الأساتذة :

- ١ - الدكتور إبراهيم مدكور .
- ٢ - الأب جورج شحاته قناتى .
- ٣ - الدكتور محمد عبد الهادى أبر ريد .
- ٤ - الأستاذ محمود الخضيرى .
- ٥ - الدكتور أحمد فزاد الأهوانى — على أن يشرف على توجيه العمل صاحب العزة الدكتور طه حسين بك ( صاحب المعالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف اليوم ) . وضم إلى اللجنة في قرار لاحق .
- ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى .
- ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى .

ثم ضم إليها أخيرا الأستاذ سعيد زايد ، على أن يكون عضوا مصادعا .

(٢) Madkour, *L'Organon*, p. 20

نصفه، واقتصرت على الجملتين الأخيرتين وهما ” الطبيعيات “ و ” الإلهيات “، وهذان بدورهما لا يخلوان من نقص . وباسم التحقيق العلمى لا تعدو هذه الطبعة أن تعد بمثابة مخطوط فى الجزء الذى تعرضت له ، وبين أيدينا مخطوطات أكل منها وأوضح .

ومخطوطات ” الشفاء “ المعروفة كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة ، منها ما يشتمل على الكتاب جميعه وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة ، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء<sup>(١)</sup> . وهى موزعة بين أركان العالم الأربعة ، شرقا وغربا ، فى القاهرة وإستانبول وطهران ، أو فى لندن وباريس وليدن وبرلين<sup>(٢)</sup> . وكم نود أن تجمع كلها فى صعيد واحد ، بحيث يمكن الحكم عليها عن درس وروية ، لا عن مجرد سماع أو وصف .

ولا شك فى أن تحقيق نص يعتمد اعتمادا كبيرا على وضوح المخطوط الذى يؤخذ عنه ومدى صدقه ، ورب مخطوط واحد يغنى عن كثير . إلا أن هذا يتطلب مفاضلة وموازنة لا نظن أنه حان وقتها تماما ، وكان كل همننا فى البدء أن نجعل ما نستطيع الحصول عليه من مخطوطات ” الشفاء “ . ولم يكن هذا بالشئ اليسير ، وقد تطلب زمنا غير قصير ، وستابعه حتى النهاية . فليس فى الأمر اختيار إذن ، وإنما هو اجتهاد ومصادفة فيما سينشر من الأجزاء الأولى على الأقل . ولعلنا نستطيع مستقبلا أن نصفى مخطوطات ” الشفاء “ العديدة ، فنستبعد أضعفها ، أو ما يثبت أنه مكرر منها ، ونحتفظ بأصحها وأقواها ، ونكوّن منها سلسلة نسب واضحة المعالم متصلة الحلقات .

لذلك حرصنا فى مقدمة كل جزء نشره على أن نحدد المخطوطات التى اعتمدنا عليها ، ونصفها وصفا كاشفا ، ونوازن بينها ، ونحاول ما أمكن أن نبين صلة

(١) قنوات ، مؤلفات ، ص ٦٩ — ٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

بعضها ببعض . ولم نبدأ في النشر إلا بعد أن توفر لدينا منها عدد يثبت على الثقة ، ويمكن التعويل عليه . ومن بينها ما سيقى أصلاً مشتركاً في الكتاب جميعه ، ومنها ما سيتغير بتغير أجزائه . وناسخو ” الشفاء “ على نحو ما رأينا متعددون ومتباينون : فمنهم هواة أو محترفون ، ومنهم مجرد نساخ ينقلون ويحاكون ، أو مثقفون يفهمون ما يكتبون ويعلقون عليه ويناقشون (١) . وخطوطهم متفاوتة نوعاً وجودة ، فمنها النسخة والتعليق ، ومنها الجيد والردى (٢) . وفي كل ذلك ما يسمح بالموازنة بين ما كتبوا ورده إلى عصوره المختلفة ، لا سيما ولكل عصر كتابته السائدة ، وطريقة في النسخ ملتزمة غالباً .

ولم نقف عند الأصول العربية ، بل شئنا أن نضم إليها الترجمات الأجنبية القديمة ، وليس من بينها ما يعتد به إلا الترجمة اللاتينية ، فاستعنا بها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً . وهى فيما يبدو ترجمة حرفية ، إلا أن حرفيتها هذه ، وإن آذنت بضعف المترجم ، تشعر أيضاً بحرصه وأمانته (٣) . ومهما يكن من أمرها ، فإنها لقربها من عصر ابن سينا قامت على مخطوطات عربية مباشرة ، وإن لم تكن بخط المؤلف فهى بخط تلاميذه الأول ، ولهذا وزنه وقيمته . وقد عولنا عليها خاصة فيما اقترحت من ألفاظ لاتينية للمصطلحات العربية ، ولعل في هذا بعض العون على ما نعانى اليوم من المصطلحات الأجنبية وكيفية تعريبها .

## ٢ - النص المختار :

قد يلجأ أحياناً إلى مخطوط بعينه ، فيتخذ أساساً للنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه في الهامش الروايات المغايرة . ولكننا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النص

---

(١) ص (٦٩) .

(٢) ص (٧٠) .

(٣) ص (٧٦) .

المختار ، لما تقوم عليه من تصرف وحرية ، وتسمح به من تفضيل وموازنة .  
وهى لهذا ولا شك أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع . ففي ضوء ما توفر لدينا  
من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف  
ويؤدى عبارته أداء كاملا .

فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ، ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند  
الاختلاف والمغايرة . أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم ،  
لا سيما إذا كان المعنى واضحاً والتعبير مستقيماً . على أنا عند تعدد الروايات لم  
نرجح لأدنى مناسبة ، بل لاحظنا اعتبارات شتى ، أهمها : استقامة المعنى وسلامته ،  
وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات ، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة ،  
وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب  
ظاهر وقوى . وبذا آخينا بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، فاحترمنا  
النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازننا قارنا كلما ساورنا شك  
أو قلق ، إن فى المعنى أو الأسلوب . وعيننا أن نثبت فى الهامش الروايات  
المختلفة منسوبة إلى مصادرها . وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات  
أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوى الضرورى كي لا نثقل النص  
ورواياته ، وهى كثيرة ، بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخي لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها :  
من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام وتعجب ،  
وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة . ومن الضرورى أن نحقق  
وننشر بروح العصور وعلى طريقتة ، وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى  
الغرض المطلوب منه تمام الأداء . وجمل ابن سينا الطويلة التى يكثر فيها اللف  
والنشر المرتب أو المشوش من أحوج ما يكون إلى علامات الترقيم ، ورب  
شولة تزيل غموضاً ، ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكاً خاصاً . وفى استعمال

علامات الترقيم اجتهد وترجيح قد لا يقل عن ذلك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى .

ولقد أعفانا صاحب "الشفاء" من عبء اقتراح العناوين كلها أو بعضها ، لأن منهجه الدقيق هداه إليها ، فأخذ بها والتمها كل الالتزام . وحرص النساخ على أن يميزوها من المعنون له بألوان مغايرة<sup>(١)</sup> . ولم نحد عنه فى شيء يذكر من هذا ، اللهم إلا فى إضافات ضئيلة ميزناها من الأصل<sup>(٢)</sup> .

### ٣ - التعريف بما ينشر :

عاج الباحثون قديما وحديثا بعض أجزاء "الشفاء" فترجموها وعلقوا عليها ، واستخلصوا منها بعض النظريات . ولكن برغم هذا يمكننا أن نقرر أنه لم ينل بعد ما هو جدير به من بحث ودراسة . وقد آن الأوان لأن يشرح وييسط ، ويحال ويناقش ، ويربط ما فيه من آراء بجوّه وبيئته أولا ، ثم بحلقات التفكير الإنسانى السابقة واللاحقة ثانيا . ولا شك فى أن نشره نشرًا صحيحًا من أعون الوسائل على ذلك . ولنا فى ذلك تجربة شخصية لا تردّد فى أن نسجلها ، فقد سبق لنا أن عالجنا منطق "الشفاء" على أساس مخطوط واحد ؛ وإنا لنراه اليوم بعد التحقيق والنشر فى سماء أصنى ونهار أوضّح<sup>(٣)</sup> .

لهذا حرصنا فى مقدمة كل جزء ننشره أن نعرف به فنلخص موضوعه ، ونبين ما اشتمل عليه من آراء ونظريات أساسية ، وخاصة ما استحدثه ابن سينا أو كان له فيه تجديد واضح . ولا نزعّم أنا فى ذلك نستوعب البحث أو نتعمق فى الدراسة ، فلهذا مقام آخر . وإنما نرمى إلى التوجيه والكشف عن أمور

(١) ص (٦٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٣)

يقتضى تحقيقها دراسات مستقلة وبحوثاً مستفيضة . ولا تسمح مقدمة كهذه أساسها الإجمال والتأخير بمناقشة المذاهب المتعارضة ومقابلة الآراء المختلفة بعضها ببعض . وإنما علينا بوجه خاص أن نستكمل النقص في بعض نقاط قد تفوت من لم يلم بتاريخ الثقافة الإسلامية إلماً تاماً .

ورأينا أن نضيف إلى المقدمة خاتمة توضح ماورد في النص من أسماء الأعلام، سواء أكانت لأشخاص أم لكتب وأماكن . وأسماء الأعلام في العربية كثيرة ومتشعبة ، ذلك لأن لكل فرقة رجالها ، ولكل مذهب أئمة ، لافرق في هذا بين الساسة والعلماء، ولا بين السلف والخلف ، ولا بين أهل السلوك وأصحاب الاعتقاد ، ولا بين المقلدين والمجتهدين . ولهذا كثيراً ما يضل الباحث بين هؤلاء الأعلام، على الرغم مما اشتملت عليه العربية من كتب الطبقات وتاريخ الرجال .

وشئنا أيضاً أن نشير في هذه الخاتمة إلى بعض النصوص التي كانت لها قيمة تاريخية خاصة، فنردّها إلى أصولها ، ونكشف عن شيء من آثارها . والبحث عن أصل نص في المؤلفات العربية ليس من الأمور الهينة ، ما دام المؤلف لا يحيل على مصدر، ولا يعلن عن المعين الذي استقى منه، لهذا قصرنا ملاحظتنا على النصوص البارزة ، خشية أن نسرف في الفروض والاحتمالات .

ورغبنا أخيراً في أن نستخلص من كل جزء ما جاء فيه من مصطلحات علمية، معنيين بأهمها وأبرزها . وحاولنا أن نضيف إليها مقابلاًها الأجنبي مستعنين ما أمكن بالترجمة اللاتينية . والمصطلح العلمي لم يصل إلى ابن سينا إلا وقد استقر وتأكّد ، بعد أن قضى نحو قرنين في شيء من القلق والتردد ، ولم يطرأ عليه بعده تغيير ذو بال . ففني إحياء مصطلحاته إحياء لثراث له شأنه . على أننا نرجو أن يكون لهذا الإحياء أثر علمي ، فيساهم بنصيب في بعض ما نعاني من مشكلة المصطلحات العربية .

يونيه ١٩٥١

## مقدمة المدخل

للدكتور ابراهيم مذكور

درج مناطق العرب على أن يقسموا المنطق إلى تسعة أقسام متدرجة ومتلاحقة ، وهى : إيساغوجى أو المدخل الذى يبحث فى بعض الألفاظ الدالة على المعانى الكلية . وقاطيغورياس أو المقولات الذى يحصر عدد المعانى الكلية العليا المشتملة على جميع الموجودات . وبارى إرمينياس أو العبارة الذى يبين كيفية تركيب المعانى إيجابا أو سلبا ، بحيث تصبح قضية وخبرا محتملا للصدق والكذب . وأناطوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى الذى يعرض لتأليف القضايا ، بحيث يتكوّن منها قياس يفيد علما مجهول . وأناطوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية الذى تمتحن فيه شرائط القياس ، بحيث يصير برهانا ويكتسب به يقين لا شك فيه . وطوبيقا أو الجدل الذى يشتمل على الأقيسة النافعة فى مخاطبة من قصر فهمه عن إدراك البرهان وقنع بالمحاورات الجدلية . وسوفسطيقا أو السفسطة الذى يحصى جميع المغالطات التى تحدث فى العلوم والأقاويل عامة . وريطوريقا أو الخطابة الذى يوضح الأقيسة البلاغية الصالحة لمخاطبة الجماهير مدحا أو ذما ، اعتذارا أو عتبا . وبويطيقا أو الشعر الذى يشرح القياس الشعرى ، وما ينبغى أن يتوفر فيه ، بحيث يكون أجود وأنغم وألذ وأمتع<sup>(١)</sup> . وكلها لأرسطوما عدا إيساغوجى فإنه لفرفوريوس ، وقد

(١) ابن سينا ، تسع رسائل فى الحكمة والطبيعة ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، ص ١١٦ — ١١٨ ؛

الخوارزمى ، مفاتيح العلوم ، طبعة القاهرة ، ص ٨٤ — ٩٢ .

وضعه ليكون مدخلا لقاطيغورياس أو للمنطق جميعه<sup>(١)</sup>. ولم يلبث أن أخذ عنه وأضيف إلى كتب أرسطو وجعل جزءا منها وسار مسار الشمس<sup>(٢)</sup>.

”فإيساغوجي“ عندهم إذن جزء من المنطق، أو بعبارة أدق، من تلك المجموعة المنطقية التي تسمى ”الأرجانون“. ويشهد لهذا ما نراه في ذلك المخطوط التاريخي العظيم الذي احتفظت به مكتبة باريس الأهلية، ففيه نجد ترجمة أجزاء المنطق التسعة العربية مجموعة كلها تحت اسم ”الأرجانون“، وفي مقدمتها ”إيساغوجي“<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا النحو سار ابن سينا في ”الشفاء“، فعرض لهذه الأقسام قسما قسما منذ البدء حتى النهاية<sup>(٤)</sup>. وللفارابي محاولة قوية ودقيقة ترمى إلى حصر أقسام المنطق وربط بعضها ببعض، وبينان لزوم كل قسم منها، ويقف بها عند ثمانية فقط مستبعدا ”إيساغوجي“<sup>(٥)</sup>. ولكنه في مقام آخر عده مدخلا للمنطق، وعنى بشرحه والتعليق عليه<sup>(٦)</sup>. وابن رشد الحريص على تعاليم المعلم الأول لم ير غضاضة في أن يضم ”إيساغوجي“ إلى كتبه المنطقية<sup>(٧)</sup>.

---

(١) يميل مؤرخو العرب إلى اعتبار ”إيساغوجي“ مدخلا للمنطق جميعه، لا للقولات وحدها (ابن النديم، الفهرست، ص ٣٥٤؛ الففطى، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧). ويذهب بعضهم خطأ إلى القول بأنه حل محل ”إيساغوجي“، آخر وضعه أرسطو نفسه، وقد فقد (الأنصارى، إرشاد القاصد، القاهرة، ١٩٠٠، ص ٣٣).

(٢) الففطى، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧.

(٣) Manuscrit arabe No. 2364 (882a anc.-fonds).

بدأ الدكتور بدوى في نشر هذا المخطوط منذ ثلاث سنوات، وأخرج منه جزئين: أولهما عام ١٩٤٨، ويشتمل على المقولات، والعبارة، والتحليلات الأولى؛ والثاني عام ١٩٤٩، ويشتمل على التحليلات الثانية، وطويقا؛ وهو يتابع الأجزاء الباقية. ولم تكن مهمته ميسرة، لأنه اعتمد على مخطوط واحد وفيه خروم كثيرة، ولهذا لم يخجل نشره من نقد وملاحظة.

(٤) فتاوى، مؤلفات ابن سينا، ص ١٤—٤٣.

(٥) الفارابي، إحصاء العلوم، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٦٣—٧٢.

(٦) الففطى، تاريخ الحكماء، ص ٢٧٩.

(٧) Ibn Rochd., *Il Comento medio* éd. Lasino Pisa, 1872, p. 2-6;

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t. II, p. 376.



ولا نزاع أن في المنطق الأرسطي وحدة وانسجاما، ولكن لم يثبت أن أرسطو رتب كتيبه المنطقية على النحو الذى أريد بها ، ذلك لأنه فيما يبدو لم يؤلفها تباعا على حسب هذا الترتيب، ولئن أشار بعضها إلى بعض فإن من بينها ما لا يعرض للأخرى بوجه ما<sup>(١)</sup> . ولم تنشر فى حياة مؤلفها نشرًا التزم فيه ترتيب معين ، وكل ما حدث أنها كانت تتبادل متفرقة فى اللوقيون بين التلاميذ والأتباع<sup>(٢)</sup> .

والواقع أن هذا الربط والترتيب من صنع شراح أرسطو المتأخرين ، بدأ به الإسكندر الأفروديسى على صورة مختصرة<sup>(٣)</sup> . وانتقل منه إلى شراح مدرسة الإسكندرية الذين توسعوا فيه وأتموه ، وعلى رأسهم سمبليقيوس وأمونيوس<sup>(٤)</sup> . فهم الذين عدوا الخطابة والشعر جزءا من المنطق الأرسطي ، بينما كان الإسكندر الأفروديسى يعارض فى ذلك<sup>(٥)</sup> . ولم يتردد أمونيوس فى أن يعد ”إيساغوجى“ جزءا من مجموعة ”الأرجانون“<sup>(٦)</sup> . فمناطق العرب لم ينشئوا فى هذا جديدا ، وإنما حاكوا سابقهم ، وخاصة رجال مدرسة الإسكندرية ، وعهدهم بهم غير بعيد .

وربط ”إيساغوجى“ بالمنطق الأرسطي مقبول وواضح، أما عد الخطابة والشعر جزءا منه فهذا ما لا يمكن التسليم به فى يسر . حقا إن قياس أرسطو منهج عام قابل للتطبيق على حد سواء فى البرهنة العلمية، والمناقشة الجدلية، والحجج الخطابية، والشعر باب من أبواب الخطابة . فهناك أقيسة علمية ، وأخرى جدلية، وثالثة

---

(١) Franck, *Esquisse d'une histoire de la logique*, Paris, 1855, p. 21;  
Madkour, *L'Organon* p. 12.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, Paris, 1931, p. 57.

(٣) Barthélemy, *De la logique d'Aristote*, Paris 1938. t. I, p. 130.

(٤) Ibid., t. 1, p. 31.

(٥) Dufour, *Aristote, Rhétorique*, col. Budé, Paris.

(٦) Barthélemy, *op. cit.*, p. 130; Walzer, *Zur Traditionen Geschichte der aristotelische Poetik* dans *Studi Italiani* 1934, p. 10-11.

خطابية شعرية<sup>(١)</sup> . ولكن الخطابة والمنطق يختلفان عند أرسطو غاية وموضوعا ،  
فبينما الأولى تعتمد على احتمالات وأمر شائعة وتهدف إلى منفعة اجتماعية ،  
إذا بالثاني يبحث عن اليقين ويعتمد على الحقائق المطلقة الضرورية<sup>(٢)</sup> .  
وإذا كان للخطابة والشعر شعبة تنضمان إليها ، فما أجدرها أن يرتبطا بعلوم  
اللسان واللغة ، أو بعلوم الاجتماع والأخلاق على نحو ما ذهب إليه تسيلا<sup>(٣)</sup> .  
على أن العرب أنفسهم لم يلبثوا أن فصلوا هذين القسمين عن المنطق ، وجاءت  
كتبهم المنطقية المختصرة خلوا منهما<sup>(٤)</sup> .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط فإننا مضطرون — ونحن نحقق نصا —  
أن نسير مع المؤلف أينما سار ، وأن نلتزم الترتيب الذي اصططنه . وسنشر  
كل جزء من أجزاء منطقته في مجلد خاص ، تقسيما للعمل وتيسيرا على القارئ .  
ويعتينا هنا أن نبين منزلة ”إيساغوجي“ في العالم العربي ، وإلى أى مدى أثر  
في مدخل ابن سينا ، ثم نعرض للخطوط التي قام عليها النص الذي حققناه .

## ( ١ ) إيساغوجي وأثره في العالم العربي

افتتح فرفوريوس في القرن الثالث الميلادي عهد مشائية جديدة عمرت نحو  
ثلاثة قرون ، وتعهدها من بعده رجال مدرسة الإسكندرية دون استثناء<sup>(٥)</sup> .  
إلا أنها كانت مشائية موفقة تجمع بين أفلاطون وأرسطو ، وتضم المدارس

(١) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٦٣ — ٧٠ .

Dufour, *op. cit.* t. p. 13.

(٢)

(٣) Zeller, *Die Philos. der Griechen...Zweiter Teil, Zweite Abteilung*,  
Berlin, 1879, p. 108.

(٤) انظر مثلا منطق ”الإشارات“ لابن سينا ، أو ”مقياس العلم“ للغزالي أو ”البصائر النصيرية“  
للساوي .

(٥) Ravaisson, *Essai sur la Mét. d'Aristote*, Paris, 1846, II, 540;  
Renan, *Averroès*, p. 93.

اليونانية بعضها إلى بعض<sup>(١)</sup> . وهي بهذا أقرب إلى مفكرى الإسلام روحا ، فضلا عن أنها ألصق بهم زمنا . وتأكيذا لهذا التوفيق حرص فرفور يوس على أن يشرح أرسطو ، في الوقت الذى شرح فيه بعض المحاورات الأفلاطونية الكبرى<sup>(٢)</sup> . ومن الغريب أن العالم العربى لم يقف على أى شرح من شروحه لمؤلفات أفلاطون ، في حين أنه عرف شروحه لأرسطو ، وعده بين تلاميذه الذين يحسنون التعبير عن آرائه<sup>(٣)</sup> . وإذا كانت شروحه الأرسطية لم تترجم كلها إلى العربية ، فإنها كانت موجودة بالسريانية ، وهذه كانت لغة علم وثقافة في الأوساط الإسلامية فترة من الزمن إلى جانب العربية<sup>(٤)</sup> .

ولقد عرف العرب أيضاً فرفور يوس المؤرخ والمؤلف ، فنقلوا عن تاريخه للفلاسفة قطعاً شتى<sup>(٥)</sup> . وعنوا خاصة بمؤلفه المشهور ، ”إيساغوجى“ ، الذى نال في القرون الوسطى عامة حظاً كبيراً<sup>(٦)</sup> . فترجم إلى اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادى ، وفي التاريخ نفسه تقريباً ترجم إلى السريانية ، وعن هذه

(١) Porphyre, *Vie de Plotin*, tr. Bréher, col. Budé, I, p. 15; (٢) Vacherot, *Hist. crit. de l'école d'Alex.*, Paris, 1946, II, 432.

(٢) Picavet, *Porphyre*, dans la *Grand Encyc.*; Bréhier, *Hist. de la philos.*, Paris., 1928, t, I, p. 432.

(٣) الشهرستانى ، ملل ج ٣ ، ص ٥٣ — ٥٤ ، ٨٨ — ٩٣ ؛ القفطى تاريخ الحكماء ، ص ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

(٥) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ٣٨ ، ٤٢ .

(٦) Bidez, *Vie de Porphyre*, Gand, 1913, p. 59.

يظهر أن العرب وقفوا على أن فرفور يوس لم يضع هذا الكتاب إلا بناء على طلب وجه إليه ، ورغبة في تفسير كلام أرسطو (القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ ؛ )

Bidez, *op. cit.* p. 58-59.

نقل إلى العربية بعد ذلك بنحو قرنين<sup>(١)</sup> . ولعله من أول المترجمات المنطقية والفلسفية<sup>(٢)</sup> . ويظهر أن العرب لم يقنعوا بهذه الترجمة الأولى ، فأعادوا ترجمته مرة أخرى<sup>(٣)</sup> . وترجموا معه بعض شروحه السابقة ، كما اضطلحوا هم أنفسهم بشرحه وتلخيصه<sup>(٤)</sup> .

وإذا كان فرفوريوس قد شاء في كتابه هذا أن يشرح فقط خمسة ألفاظ يكثر ورودها في "الأرجانون" ، وهى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ، فإنه رسم بشرحه هذا للمدرسين منها صادم هوى من نفوسهم ، قدر له أن يحيا عدة قرون . فصنف هذه الألفاظ ورتبها ، ووازن بعضها ببعض مستمدا مادته كلها تقريبا من أرسطو . وعلى هذا درج المدرسيون غالبا في بحثهم وتأليفهم ، فعنوا خاصة بالمناقشات اللفظية ، وتفننوا في التقسيم والتبويب ، وبذا وضع "فرفوريوس" الحجر الأول في بناء الفلسفة العربية والفلسفة المدرسية<sup>(٥)</sup> .

---

*Bréhier, Hist. de la philos. t. p. 529; Baumstark, Aristoteles* (١)  
*bei den Syrern von V bis VIII jahrhundert, Leipzig, 1900, p. 130*  
*et suiv.*

هنا نجد تاريخ "إيساغوجي" فى السريانية مفصلا

Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'*, dans *Riv. d. St. Or.* XIV, 1923 p. 1-20

Madkour, *L'Organon*, p. 31-32. (٢)

(٣) الأرجانون (مخطوط باريس) نهاية إيساغوجي ، حيث قيل : « نقل أبى عثمان الدمشقي ، وقول بنسخة مةورة على يحيى بن عدى ، فكان موافقا » .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٧٩ ، ٣٢٣ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ج ٢ ، ص ١٣٨ . وقد عرف العرب من شروح إيساغوجي القديمة شرحى أمونيوس ويحيى النحوى ، أما شراحه منهم قبل ابن سينا فكثيرون ، وأهمهم أبو بشرمى بن يونس ، وأبو نصر الفارابى ، واختصره حنين بن إسحق والكندى .

Renan, *Averr.*, p. 92. (٥)

ومن الناحية المنهجية استولت فكرة المدخل أيضا على كثيرين من مؤلعي الإسلام ، وخاصة في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، فأروا ضرورة التمهيد للدراسات المفصلة ببحث مختصرة تقدم لها ، وتيسر أمرها<sup>(١)</sup> . وألفوا مداخل لبعض العلوم كالفلك والرياضة والطب والكيمياء والطبيعة ، أو لبعض الأشخاص والمدارس ، ووصلتنا نماذج منها<sup>(٢)</sup> . استن هذه السنة جماعة السريان ، من نساطرة ويعاقبة ، الذين اضطلوا بعبء الترجمة العربية الأكبر ، وحاکهم فيها فريق من المؤلفين المسلمين فيما بعد . وربما كانت هذه المداخل أول ضوء ألقى في أفق الدراسات العقلية في الإسلام . وبذا طغت كلمة ”مدخل“ العربية على كلمة ”إيساغوجي“ اليونانية الأصل ، وحلت محلها فترة طويلة من الزمن . ولکن رأينا الأخيرة تعود إلى الظهور وإن تكن في ثوب آخر ، فقد تخيرها مؤلف عربي في القرن الثالث عشر الميلادي اسما لمختصر في المنطق قدر له أن يتدارس إلى اليوم<sup>(٣)</sup> .

ومن الناحية الموضوعية لم يكن أثر ”إيساغوجي“ بأقل من أثره المنهجي ، فقد وضع دعائم نظرية الكليات الخمس التي تعد بابا هاما من أبواب المنطق العربي . حقا إن إخوان الصفاء شاءوا أن يضيفوا إلى ألفاظ فرفوريوس لفظا سادسا هو الشخص ، ظنوا أنه في حاجة إلى الشرح بدرجة لا تقل عن ألفاظ ”إيساغوجي“<sup>(٤)</sup> . ولكنهم بهذا خرجوا بنظرية المؤلف عن أساسها ، وعدوا الأمر مجرد توضيح لفظي ، مع أن فرفوريوس ، وإن غنى بهذا التوضيح ، كان يرى أولا وبالذات إلى حصر الكليات تحت صنوف معينة . لهذا لم يجاوز

(١) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٩ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) الفارابي ، الثمرة المرضية ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ٤٩ وما بعدها ؛  
Madkour, L'Organon, p. 71.

(٣) الأبهري ، إيساغوجي ، القاهرة ، ١٩١٦ .

(٤) إخوان الصفاء ، رسائل ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

اقترح الإخوان دائرة "رسائلهم". وفيما وراء ذلك بقيت تعريفات "إيساغوجي" ومقارنته للكليات بعضها ببعض مرعية في جملتها. و"مدخل" ابن سينا الذي نحن بصددده أكبر شاهد على ذلك. ولقد وصل الأمر بالكندی أن قال: إن "إيساغوجي" هو الكتاب الذي ينبغي أن يبدأ به طلاب الفلسفة جميعا، لما فيه من وضوح وجلالة<sup>(١)</sup>.

### (ب) مدخل ابن سينا

تلقى ابن سينا "إيساغوجي" ومعه شروحه الحديثة والقديمة، العربية والمعرّبة، فتأثر بها جميعا وأخذ عنها. وبذا نخطئ إن زعمنا أن مدخله ليس شيئا آخر سوى "إيساغوجي"، فإنه وإن حاكاه أضاف إليه أبوابا لم يعرض لها فرفور يوس أو توسع فيما اكتفى بالإشارة إليه. فتحدث مثلا عن حقيقة المنطق وصلاته بالعلوم الأخرى، وعن موضوعه ومنفعته، وعن الفكر واللغة، وعقد فصلا للوجود الثلاثي للكليات، فقسم الجنس إلى طبيعي، وعقلي، ومنطقي، وهذا ألصق ما يكون بنظرية المعرفة<sup>(٢)</sup>. وبذا أضحي مدخله مقدمة حقيقية للمنطق جميعه، بدل أن يكون مقدمة للقولات فقط.

وفوق هذا في شرحه للألفاظ الخمسة يعرض مادة أغزر كثيرا مما نجد في "إيساغوجي"، وإن لم يكن فيها جديد يعتد به، اللهم إلا أن يحاول ربط نظرية الكليات بنظرية التعريف ربطا وثيقا. فيلاحظ أن النظرية الأولى تخدم الثانية من ناحيتين، فهي تعد لها وسائل التعريف، إذ أن الحد الحقيقي إنما يتم بالجنس والفصل القريب<sup>(٣)</sup>. وتعريف الكليات الخمس واحدا واحدا

---

(١) Périer, *Yahya ben'Adi*, Paris, 1920, p. 96 en bas.

(٢) ص (٦٢) .

(٣) ابن سينا، المدخل، ص ٤٨

فرصة مواتية لتطبيق نظرية الحد أوسع تطبيق<sup>(١)</sup> . لهذا لم يكن غريبا أن يعيب ابن سينا على فرفوريوس بعض تعريفاته الناقصة ، التي حاول فيها أن يعرف الشيء بما هو أغمض منه ، «وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان»<sup>(٢)</sup> . وباختصار يمكننا أن نقول إن مدخل ابن سينا دراسة واسعة لنظرية التعريف الأرسطية ، بقدر ما هو شرح للكليات الخمس ، ولم يغب عنه ربط هذه الكليات بنظرية التعريف التي بينها أرسطو في التحليلات الثانية<sup>(٣)</sup> .

## ١ - المنطق والعلوم الأخرى :

شجر خلاف قديم حول طبيعة المنطق وصلته بالفلسفة . ومنشؤه أن أرسطو لم يحتفظ له بمكان في قسمته السادسة المشهورة للعلوم الفلسفية ، في حين أن الرواقين اعتبروه صراحة جزءا من الفلسفة . فلم يكن بد من أن يدافع الإسكندر الأفروديسي - وهو المشائى المخلص - عن وجهة نظر أستاذه ، ويبين أن المنطق حقيقة ليس جزءا من الفلسفة ، بل هو مجرد آلة لها ، ومن هنا أطلقت كلمة أرجانون *ἀργονον* اليونانية على المنطق جميعه<sup>(٤)</sup> . الأمر الذي لم يقل به أرسطو ، وإن كان قد مهد له ، ذلك لأنه كان يعد منطقته أشبه ما يكون بمنهج عام وثقافة أولية يبنى تحصيلا قبل البدء في العلوم الأخرى<sup>(٥)</sup> .

ومنذ القرن الثالث الميلادي ، وهذه النقطة من مشا كل المنطق الأولى ، فليس ثمة كتاب من الكتب المنطقية إلا ويتساءل في أوله عما إذا كان المنطق

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) Barthelemy, *De la logique d'Aristote* I., 13.

Franck, *Esquisse*, p. 20; Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 87-88; (٥)

Ross, *Aristotle*, London, 1930, p. 36.

علما أو فنا ، جزءا من الفلسفة أو مقدمة لها . وكان طبيعيا أن تنتقل خصومة المشائين والرواقين إلى العالم العربي ، عن طريق شراح أرسطو ومؤرخي فلسفته ، وقد شغل بها مناطق العرب ، وقدموا لها حلولاً متحدة أو متشابهة .

وابن سينا ، وإن كان لا يجد تحتها طائلا ، يعقد لها فصلا طويلا في مدخله ، ويعالجها في بسط وإسهاب<sup>(١)</sup> . وقد لمس منشأ الخلاف الحقيقي بين المشائين والرواقين ، فبدأ بتحديد المعنى المراد من الفلسفة ، وفي ضوء هذا التحديد يمكن الحكم على المنطق هل هو جزء منها أو مقدمة لها ؟ ولقد بذل جهدا عنيقا في إثبات أن الدراسات الفلسفية لا يمكن إلا أن تكون نظرية وعملية ، لأنها إما أن تنصب على الوجود الذهني أو الوجود الخارجي ؛ وأن النظرية لا يمكن إلا أن تكون طبيعة ، ورياضة محضة ، وعلما إلهيا ؛ وأن العملية لا يمكن إلا أن تكون سياسة ، وتدير منزل ، وأخلاقا<sup>(٢)</sup> . ومع هذا يتهى إلى القول بأنه يمكن أيضا أن يعتبر كل بحث نظري فلسفة ، سواء اتصل بأحد الوجودين السابقين أو بهما معا ، أو أعان على فهمهما<sup>(٣)</sup> .

وإذن فالمنطق صالح لأن يكون آلة للفلسفة أو جزءا منها . «فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء، من حيث هي موجودة، منقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ، ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة . ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ومن كل وجه ، يكون أيضا هذا عنده جزءا من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة»<sup>(٤)</sup> . توفيق يخفف كثيرا من حدة الخصومة بين المشائين

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٢ — ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ — ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٥ — ١٦ .



والرواقين ، ولا ندهش له من موفق كابن سينا . على أنه لا يتردد في أن يعلن أن «المشاجرات التي تجرى في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل فلأنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ، وأما من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعا» (١) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف وفضه ، فإن ابن سينا يرى أن المنطق ذو طابع نظري وعمل في آن واحد ، فهو علم لما يشتمل عليه من قوانين وقواعد ودراسات نظرية ، وآلة توصل إلى استخلاص المجهول من العلوم (٢) . أو بعبارة أخرى هو علم آلى ، كما يسميه أحيانا (٣) . وهذا ما استقر عليه تقريبا رأى كبار فلاسفة الإسلام . فالفارابي يقول إن القوانين المنطقية تتمحن بها المعقولات ، كما تقاس الأجسام بالموازين والمكاييل (٤) . والغزالي يسمي المنطق تارة علم الآلة وأخرى علم الميزان (٥) . وابن رشد ، على نحو شبهه بابن سينا ، يعده بين الصنائع المعينة والمسددة في الدراسات الفلسفية (٦) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن لفظ «الآلة» العربي وليد لفظ *organon* اليوناني ، كما تولدت عنه ألفاظ أخرى بنفس المعنى في اللاتينية واللغات الأوروبية الحديثة (٧) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٨ .

(٤) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٥٤ .

(٥) الغزالي ، معيار العلم ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ١٢ .

(٦) ابن رشد ، ما بعد الطبيعة ، طبعة القاهرة ، ص ٢ .

(٧) نكتفي بأن نشير إلى :

(a) *Novum organum de Bacon.*

(b) *L'art de penser de Port-Royal.*

## ٢ - موضوعه ومنفعته :

العلم ضربان : تصوّر يراد به إدراك المفرد كما يتصوّر الإنسان أو الحساس ، وتصديق يراد به إدراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر ، وتعديبهما صلة .  
تحتل الصدق أو الكذب ، مثل قولنا : الإنسان حساس . وواضح أن كل تصديق يقتضى تصوّراً ، ولا عكس<sup>(١)</sup> . هذان في رأى ابن سينا هما بابا المعرفة العادية الوحيدان ، بعد الفطرة والبدية التى هى فى الحقيقة قليلة المعونة ، لأن العلم فى أغلبه مكتسب لا فطرى<sup>(٢)</sup> . وندع جانباً المعرفة ، القائمة على الكشف والإفهام ، لأنها مقصورة على فريق قليل من الناس مؤيد بعون من الله<sup>(٣)</sup> .

وما أشبه تصوّره بالإدراك الحسى فى علم النفس الحديث ، وتصديقه بالحكم وإن كان حكمه يقتضى ضرباً من الجزم والاعتقاد على نحو ما يرى اسبينوزا وتين<sup>(٤)</sup> . ذلك لأنه حكم يقوم على تفكير وروية ، أو بعبارة أخرى هو حكم منطقي ، لا مجرد ربط بين طرفين كما يحدث فى أحكامنا الدارجة التى لا حصر لها . ومن هنا اختلط الحكم لديه بالاستدلال ، فتصديقه يشمل الأمرين معا . ونحن لا ننكر أن الاستدلال حكم مركب ، ولكنهما سيكلوجيا عمليتان عقليتان متميزتان .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط المألوف فى الدراسات السيكلوجية القديمة ، فإن ابن سينا يجد فى التصوّر والتصديق الدعامه الأولى للمنطق ، فعليهما تعتمد النظريات المنطقية المختلفة ، وليس ثمة منطق إلا وله أساس من علم النفس . فتصوّرنا وتصديقاتنا تخطئ وتصيب ، ولا بد من وضع قواعد لكل منها .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤) Delacroix, *Traité de Psychologie*, Paris, 1924, t. II, p. 146.

وجماع قواعد التصوّر نظرية القول الشارح أو التعريف ، ومن التعريف ماهو حد أو رسم ، أو مثال ، أو علامة ، أو اسم . وجماع قواعد التصديق نظرية المجحة ، ومن المجحج ما هو قياس ، أو استقراء ، أو تمثيل ، أو غير ذلك (١) .

فموضوع المنطق إذن نظريتان أساسيتان ، تعريف يوصلنا إلى تصوّرات صحيحة ، وإدراك للعانى على وجهها ؛ وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ . وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية ، إنما هو إعداد وتفريع لها . والتقابل بينهما عند ابن سينا واضح إلى حد أن قاتبيه مترجم منطق ” النجاة “ في القرن السابع عشر اقترح أن يقسم هذا المنطق إلى باين : التعريف والقياس (٢) . ولا شك في أن هذا التقابل هو الذى حمل الغزالي أيضا في أحد كتبه على أن يحصر المنطق في هذين البابين (٣) .

ولقد عرض أرسطو في منطقهِ للقياس والتعريف ، ولكن الأول كان هدفه الرئيسى بل والوحيد . ولم يذكر التعريف إلا عرضا ، فتحدث عنه في ” التحليلات الثانية “ ليميزه من البرهان ، وفي ” طوبيقا “ ل يتم به المناقشات الجدلية (٤) . أما منطقة العرب ، وابن سينا خاصة ، فقد عنوا بالتعريف عناية كبيرة ، وأدركوا — على نحو يقربهم من المحدثين — ماله من أثر منهجى فى البحث العلمى ، لذلك حرصوا على أن يجمعوا طوائف من التعريفات العلمية المقررة ، إيماناً منهم بأنها مفاتيح العلوم ومبادئها (٥) . وفى العربية عدد غير قليل من كتب التعريفات

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ .

(٢) Vattier, *La logique du Fils de Sina*, Paris, 1659, p. 1-2.

(٣) الغزالي ، محك النظر ، طبعة القاهرة ، ص ٤ — ٦ .

(٤) Franck, *Esquisse*, p. 120; Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 96.

(٥) نذكر من بين هذا على سبيل المثال ” رسالة فى الحدود والرسوم “ لإخوان الصفاء (رسائل ج ٢ ، ص ٣٥٩ — ٣٧٠) ؛ و ” رسالة الحدود “ لابن سينا (تسع رسائل ، ص ٧٢ — ١٠٢) ؛ وتعريفات كثيرة للغزالي فى كتابيه ” معيار العلم “ (ص ١٨٢ — ١٩٨) و ” محك النظر “ (ص ١٠٧ — ١٣٣) .

والمصطلحات ، ”كفاتيح العلوم“ للخوارزمي ، و ”التعريفات“ للبرجاني ،  
و ”كشاف اصطلاحات العلوم“ للتهانوي .

نستطيع أن نقرر أن التفرقة بين التصوّر والتصديق نقطة بدء ثابتة في كتب  
المنطق العربية على اختلافها . نراها لأول مرة عند الفارابي ، ثم تمتد من بعده  
إلى اليوم <sup>(١)</sup> . وقد توسع فيها المناطقة المتأخرون إلى حد الإسراف أحيانا ،  
فأحاطوها بمناقشات لفظية عقيمة ، واختلفوا مثلا في حصر عدد التصورات  
التي يشتمل عليها تصديق واحد <sup>(٢)</sup> .

ويزعم ”نلينو“ أن فكرة التصوّر والتصديق مستمدة من الفلسفة الإشرافية ،  
إلا أنهما في تاريخهما وموضوعهما يبعدان عن ذلك كل البعد ، فهما أسبق  
وجودا من الفلسفة الإشرافية الإسلامية ، وهدفهما منطقي وهذا مالا يعنى  
كثيرا فلسفات الإشراق بوجه عام <sup>(٣)</sup> . ولنا أن نعقد صلة بينهما وبين مذهب  
إليه أرسطو من قسمة المعرفة إلى حدسية وعقلية <sup>(٤)</sup> . ولكننا نرجح أنهما صدى  
لصورة من صور ذلك التقابل الذي ولع به الرواقيون ، ونعنى بها تقابل  
الφαντασία والσυγκαταθεσις <sup>(٥)</sup> . وهذا مظهر من مظاهر سريان  
الأفكار الرواقية إلى المنطق الأرسطي ، وتأخيها معه وامتزاجها به بحيث أصبحت  
قطعة منه .

---

(١) الفارابي ، مبادئ الفلسفة القديمة ، القاهرة ، ١٩١٠ ، عيون المسائل ، ص ٢ — ٣ .

(٢) الباجوري ، حاشية على متن السلم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥ .

(٣) Nallino, *Riv. d. St. Or.*, X, 1925, 433-467.

(٤) Aristote, *Dern. Anal. L. I.*, ch. I., 5; Madkour, *L'Organon*,  
p. 54-55.

(٥) Kraus, *Abstracta Islamica*, 1936, p. 220.

ومما يلفت النظر أن الدعامة السيكلوجية التي تخيرها العرب أساسا لنظرياتهم المنطقية تذكرنا — من بعض النواحي — بدعامة أخرى مشابهة قال بها بويس ، وملخصها أن المنطق يعتمد على ثلاث عمليات عقلية ، وهى الإدراك ، والحكم ، والاستدلال<sup>(١)</sup> . وجاء منطقة بوررويال فأضافوا إليها ، متأثرين بديكارت ، دعامة رابعة تصوب إلى المنهج ، وهى الترتيب<sup>(٢)</sup> .

وفى ضوء موضوع المنطق نستطيع أن نبين منفعته ، فهو الذى يعصمنا من الخطأ فى إدراك المعانى وتصورها تصورا صحيحا ، بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيقى ، والفرقة بين الذاتى والعرضى ، وبين ما يقوم الماهية وما لا يقومها . ويعصمنا أيضا من الخطأ فى التصديق والانهاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة ، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ، ويحذرننا من السفسطة التى تؤدى إلى الغلط أو المغالطة<sup>(٣)</sup> .

وقد يتفق للإنسان بفطرته أن يهتدى إلى حد حقيقى موجب لتصوير صحيح ، أو إلى حجة مقنعة تؤدى إلى تصديق حق ، إلا أن الفطرة لا يؤمن غلطها ، وإن أصابت فما أشبهها برمية من غير رام . ولو قلنا بها وحدها لأنفسنا العلم والصناعات كلها ، على أنها لو كانت كافية ما تعددت المذاهب ، وما اختلف الناس فيما بينهم ، بل وما ناقض الإنسان نفسه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, Paris, 1928, p. 496: Ces

trois opérations sont : concevoir, juger et raisonner.

(٢) Arnaud, *La Logique de Port Royal*, Paris, 1877, p. 27: Ces

quatre actes principaux de l'esprit sont : concevoir, juger, raisonner et ordonner.

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ — ١٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وليس معنى هذا أن تعلم المنطق يعصم حتما من الخطأ ، فكم من منطقة يخطئون . ولكن كثيرا ما يرجع خطأهم إلى أنهم لم يستوفوا صناعتهم ، أو لم يلتزموها في بعض المواضع وعولوا على الفطرة ، أو لم يحسنوا استخدامها . ومهما يكن خطأ صاحب العلم والصناعة أقل بكثير من المحروم منهما . ونسبة المنطق إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، أو كنسبة العروض إلى الشعر <sup>(١)</sup> . وقد تغنى الفطرة البدوية عن النحو ، كما تغنى القريحة الشعرية عن العروض <sup>(٢)</sup> . أما صناعة المنطق فلا غنى عنها لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية <sup>(٣)</sup> .

قد لا يستساغ اليوم كثيرا ذلك الإسهاب في بيان قوائد المنطق ومنفعته ، إلا أنه كان طبيعيا وضروريا في عصر ابن سينا . كان طبيعيا لأن البحث في ثمرة كل علم جزء من مقدماته اللازمة <sup>(٤)</sup> . وضروريا لأن الدراسات الفلسفية كانت تقاس بمقياس الحاجة والفائدة ، بل وبمقياس الشرع أيضا ، فمزمع بعضها وأببح البعض الآخر . والمنطق خاصة مما أجزأ الاشتغال به على الأرجح ، لما فيه من مزايا ، ولأنه لا يتعلق بشيء من الدين نفيا وإثباتا <sup>(٥)</sup> . وربما كان لازما ومما ينبغى تحصيله ، لأنه يعين على إثبات وجود الله وصفاته <sup>(٦)</sup> .

(١) "النطق الداخلي" و"النطق الخارجي" تعيران لابن سينا يذكراننا بتقابل آخر مشهور

لدى الرواقيين وهو λόγος προφορικός λόγος ἐαδίαθετος

(٢) ليس ابن سينا أول مبتكر تشبيه المنطق بالنحو أو بالعروض ، فقد سبقه الفارابي إلى ذلك (إحصاء العلوم ، ص ٥٨ — ٦٢) ؛ وردده الغزالي (مقياس العلم ، ص ٢٦) ؛ وأخذ به المناطقة المتأخرون ، وكلنا يذكر بيت "السم" المشهور :

وبعد فالمنطق للبيان  
نسبته كالنحو للسان

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٠ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 48-49. (٤)

(٥) الغزالي ، المنقذ من الضلال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

(٦) ابن رشد ، فصل المقال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

### ٣ - الفكر واللغة :

المعنى وثيق الصلة باللفظ الذى يؤديه ، لأنه ثوبه ووعاؤه ، وبدونه يضل ويصبح وكأن لاوجود له . فلا يمكن تبادله بين الأفراد ، بل ولا استحضاره فى ذهن الفرد الواحد؛ وقدما قالوا إن التفكير حديث نفسى . ومن هنا ارتبط التفكير باللغة ، واحتاج منطق المعانى إلى شىء من دراسة الألفاظ

وفى جو البلاغة والحوار اليونانى نشأ منطق أرسطو، وهو نفسه يشتمل على مباحث لفظية ولغوية متفرقة ، فنظرية المقولات تعتبر إلى حد ما تصنيفا لطائفة من الألفاظ ، وقد قامت على التفرقة بين المترادف والمشتك<sup>(١)</sup> . و”كتاب العبارة“ أو ”اللغة“ كما يسمى أحيانا، يشرح أجزاء الجملة ويبين كيفية تكوينها . ويمكن أن يعد ”طوبيقا“ دراسة مفصلة لطائفة من الألفاظ<sup>(٢)</sup> .

وبعد أرسطو اطردت السنة ، فلم يجد تلاميذه وشراحه بدا من أن يعرضوا فى دراستهم المنطقية لبعض مباحث الألفاظ ، على أنها مقدمة ووسيلة لأجزاء وغاية، وما ”إيساغوجى“ إلا تصنيف آخر لمجموعة منها . بيد أن الرواقين لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد غلوا وعدوا المنطق جدلا كله ، وخلطوا بينه وبين الريطوريقا ، فأضحت دراسة الألفاظ من أهدافه الأساسية<sup>(٣)</sup> . وبذا خرجوا على فكرة المعلم الأول مما دفع المشائين - وفى مقدمتهم الإسكندر الأفروديسى - أن يردوا عليهم ، ويثبتوا أن البحوث اللغوية ليست إلا مجرد تمهيد للمنطق<sup>(٤)</sup> .

---

(١) Barthélemy, *Catégories* dans *Dict. des Sc. philos.*, p. 248.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 97

(٣) عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٧ - ٨٨ ؛

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, p. 490.

(٤) Prantl, *Gesch d. Logik*, 436 et suiv.

وقد انتقلت هذه الخصومة كما انتقل غيرها إلى العالم العربي ، وفصل فيها ابن سينا على النحو الآتي : «وأما النظر في الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة. ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلحظ فيها المعاني وحدها، لكان ذلك كافيا . ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما في نفسه بجيلة أخرى ، لكان يغني عن اللفظ ألبتة. ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعاني من غير أن تتخيل معها ألفاظها، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان لذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها في النفس من المعاني، حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن. فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ، ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء، فلا خير في قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر في الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، وإن المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق»<sup>(١)</sup>.

فصل في الموضوع صريح وواضح ، فيه تأييد للشائية ولاشك ، ولكنه يحمل في ثناياه ضربا من التجديد ، فابن سينا في رجائه أن تحمل محل الألفاظ وسائل أخرى لأداء المعاني ، يتنبأ باللوجستيقا قبل أن تتكون بنحو ثمانية قرون . ولاغربة فإننا نراه في «رسائله النيروزية» يحاول أن يؤدي بعض المعاني الفلسفية بواسطة الحروف، فيكون ذلك ضربا من الجبر الفلسفي شبيها بالجبر المنطقي الذي انتهى إليه رسل وكوتورا<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(٢) ابن سينا ، تسع رسائل ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .



وفي انتظار تحقيق هذا الرجاء لم يكن في وسعه إلا أن يحارى السلف، ويدرس في المنطق مع المشائين بعض المباحث اللفظية، على أساس أنها وسائل فحسب. فيقسم اللفظ إلى مفرد ومركب، والمفرد إلى جزئى وكلّى<sup>(١)</sup>. ويعرض لنسبة الألفاظ إلى المعانى، هل هى مشتركة كإطلاق لفظ العين على الباصرة وعلى الينبوع، أو متواطئة كدلالة الحيوان على الإنسان والفرس والطير؛ أو مترادفة كدلالة الراح والعقار على الخمر، أو متزايلة لأصله بينها كالنبات والحيوان والجماد<sup>(٢)</sup>. ويفصل القول في الدلالات مبينا أنها أنواع ثلاثة: دلالة مطابقة مثل دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة تضمن مثل دلالة الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق، ودلالة التزام مثل دلالة المخلوق على الخالق<sup>(٣)</sup>.

ولا نزاع في أن هذه المباحث قد تأثرت بما عاصرها في الإسلام من دراسة الألفاظ في اللغة والفقه والتفسير<sup>(٤)</sup>. ولكنها تصعد أيضا إلى أصلين يونانيين: أحدهما أرسطى، ونعني به مقدمة "المقولات" التي عاجل فيها أرسطو التفرقة بين المشترك والمترادف<sup>(٥)</sup>. والآخر رواقى، وهو تلك الدراسة الواسعة للدلالات، ونظرية الـ "ليكتون" λεικτόν إلى حد أن سمى المنطق الرواقى علم الدلالات. وقد عنى الرواقيون خاصة بدلالة الالتزام التي نجد لها بنصها لدى ابن سينا ومناطق العرب، وإن كانوا لم يرتبوا عليها كل ما قصد إليه الرواقيون من نتائج<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن سينا، المدخل، ص ٢٤ - ٢٦؛

Madkour, *L'Organon*, p. 61-52

(٢) ابن سينا، مقولات (مخطوط الشفاء، المتحف البريطاني).

(٣) ابن سينا، منطق المشرقيين، ص ١٤ - ١٥.

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 60-61, 62-63.

(٥) Aristote, *Catégories*, ch. I, § 1,5.

(٦) Brochard, *Etudes d. philos. anc. et moderne*, Paris, 1912, p. 221-225.

#### ٤ - الوجود الثلاثي للكيلات :

بعض حمل عابرة في أول "إيساغوجي" استطاع فرفور يوس أن يثير في القرون الوسطى مشكلة من أعقد المشاكل الفلسفية ، وكأنما كان لابد لها أن تثار ، لأنها تلخص الخلاف بين الأفلاطونية والمشائية<sup>(١)</sup> . وهذه الجمل هي : «لن أبحث مطلقا عما إذا كان للأجناس والأنواع وجود في الخارج، أو هي مجرد تصورات في الذهن ؟ وإن كانت موجودة في الخارج فهل هي جسمية أو لا جسمية؟ وإن كانت لا جسمية فهل هي مفارقة للحسوسات أو لا وجود لها إلا فيها ؟ هذا بحث دقيق ويقتضى مناقشة طويلة لا يتسع لها موضوعنا»<sup>(٢)</sup> . وضع فرفور يوس المشكلة إذن ، وترك للخلف حلها .

والأمر هو أن لدينا الأشخاص من جانب ، والأجناس والأنواع من جانب آخر . ونحن نقرر وجود الأولى لأننا نراها ونلمسها ونحس بها في اختصار ، أما الثانية فسبيلنا إليها تصور ذهني محض . فهل نعترف لها بوجود واقعي كوجود الأشخاص ، أو هي ليست إلا ضربا من التجريد الذي كونه الذهن واللغة ، أو ثبتت لها وجودا من نوع خاص غير الوجود الحسي ؟ هذه هي المذاهب الثلاثة التي أثارته مشكلة الكليات ، وهي الواقعية ، والاسمية ، والتصورية .

فالواقعيون ، وفي مقدمتهم القديس أنسيلم ، يرون أن الأجناس والأنواع أشياء موجودة ، بل هي كل الأشياء ، لأنها النماذج الأولى للعالم الحسي جميعه<sup>(٣)</sup> . والاسميون ، وعلى رأسهم رسلان ، يذهبون إلى أنها ليست إلا مجرد ألفاظ

Charles, *Nominalisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 1198. (١)

Porphyre, *Introduction*, ch. 1, §3 (٢)

Charles, *Réalisme*, dans *Dict. d. sc. ph* ., p. 1462; Gilson, (٣)

*La philos. au moyen âge*, Paris, 1922, t.I, p. 27 et suiv.

تدل على أفكار عامة ، وبما أنها لا ترى فلا وجود لها ، لأن الموجود هو المرى وحده<sup>(١)</sup> . ورغبة في التوفيق بين هذين الطرفين المتقابلين ينحو التصوريون ، ومنهم أبايلار ، منحنى وسطا ، فيقولون إن الكليات ليست أشياء ولا ألفاظا ، وإنما هي تصورات ذهنية ؛ وإذن لها وجود ذهني منطقي ، أما خارج الذهن فلا وجود لها بحال<sup>(٢)</sup> . ولهذه الاتجاهات الثلاثة أثرها في الفلسفة المسيحية ، وخاصة في القرنين الحادى عشر والثانى عشر<sup>(٣)</sup> .

وكان طبيعيا أن تلفت عبارة فرفور يوس أنظار المسلمين بدورهم ، ولكن من الخطأ أن يظن أنها أثارت لديهم ما أثارت لدى المسيحيين<sup>(٤)</sup> . وأوضح صدى لها ، فيما وصلنا ، ما نلاحظه عند ابن سينا في "المدخل" ، فيعقد لها فصلا من أطول فصوله ، عنوانه : "فى الطبيعى والعقل والمنطق"<sup>(٥)</sup> . وفيه يبين أن للعانى أنواعا ثلاثة من الوجود ، فهى موجودة أزلا فى العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية ، قبل الكثرة والأعيان الخارجية<sup>(٦)</sup> . وموجودة أيضا فى الكثرة والأعيان الخارجية وجودا عرضيا وبالقوة ، لأنها أفرادها وما صادقها ، وكل كلى موجود فى أفرادها<sup>(٧)</sup> . وموجودة أخيرا فى الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها<sup>(٨)</sup> . ومن هنا ينشأت الأقسام الثلاثة للجنس : طبيعى قبل الكثرة ، وعقلى فى الكثرة ، ومنطقي بعد الكثرة .

Charles, *Nominalisme* dans *Dict. d. sc. Philos.*, p. 1198. (١)

Id., Abailard, *Conceptualisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 2-3;290. (٢)

Jourdain, *La philos. de St. Thomas d'Aquin*, Paris 1858. t.I., p. 263 et suiv. (٣)

(٤) يزعم شيلدرز (Essai, p.7) وكارادى نو (Aflātūn, dans *Encyc. de l'Islam*).

خطأ أن مشكلة الكليات وجدت لدى المتكلمين أو الفلاسفة المسلمين بقدر ما عرفت لدى المسيحيين .

(٥) ابن سينا ، المدخل ، ص ٦٥ — ٧٢ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

ويلاحظ ابن سينا — وبحق — أنهم درجوا على أن يقصروا هذا الوجود الثلاثي على الأجناس والأنواع، مع أنه يصدق على الكليات جميعها<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أيضا أن الكلي في نفسه معنى ، سواء أ كان موجودا في الأعيان أم متصوّرا في النفس، وهو بهذا لا يوصف بأنه عام أو خاص ، وإنما يلحقه هذا الوصف من الأفراد التي يصدق عليها<sup>(٢)</sup>. فالجنس الطبيعي هو تلك الحقيقة الكلية في ذاتها والصالحة لأن تصبح جنسا بتصوّرها في الذهن أو بتحقيقها في الأفراد<sup>(٣)</sup> . والجنس العقلي هو القدر المشترك بين الأفراد من هذه الحقيقة ، والأساس الذي يقوم عليها انطواؤها تحت صنف واحد<sup>(٤)</sup> . والجنس المنطقي هو مجموعة الخصائص المقولة على كثيرين مختلفين بالنوع<sup>(٥)</sup> .

وعلى هذا فالكلي له نواح ثلاث ، ناحية ميتافيزيقية يلحظ فيها أنه صورة مجردة خارجة عن الزمان والمكان ، وأخرى موضوعية يصدق بها على أفراد كثيرين ندركه فيها ونستخلصه منها ، وثالثة منطقية يصبح بها مجموعة من الخصائص التي تقال على صنف معين . غير أن التفرقة بين الأجناس الثلاثة لا تخلو من غموض وقلق ، وأسمائها لا تتلاقى مع مسمياتها تمام الملاقاة . ويظهر أن ابن سينا أحس بذلك ، ولم يعد إليها في بحوثه الأخرى ، واكتفى بذكر الكلي مبينا ما له من وجود ثلاثي<sup>(٦)</sup> .

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر مثلا "الشفاء" (مخطوط المتحف البريطاني) ص ٣٦٠ (١) سطر ١٦ وما بعده .

لم يكن ابن سينا أول من قال في العالم العربي بهذا الوجود الثلاثي ، فقد سبقه إليه فيما يظهر يحيى بن عدى المترجم اليعقوبى والمنطقى المشهور الذى توفى قبل مولده ببضع سنين <sup>(١)</sup> . وتعزى إليه رسالة عنوانها : « فى الموجودات الثلاثة الإلهى والطبيعى والمنطقى » ؛ وفى العنوان ، وإن لم تصلنا هذه الرسالة ، ما يؤذن بأنها ترتبط بنظرية الوجود الثلاثى السابقة <sup>(٢)</sup> . ولعله أخذها عن أستاذه الفارابى الذى يعرضها عرضا يلتقى مع ما قال به ابن سينا . فيجيب عن سؤال وجه إليه عن كيفية وجود الكليات قائلا إنها موجودة وجودا ثانويا فى الأشخاص ، ولذا سميت الجواهر الثوانى ، وموجودة أيضا فى ذاتها من حيث إنها قائمة باقية والأشخاص ذاهبة مضمحلة <sup>(٣)</sup> . ويضيف إلى هذا أنها توجد فى الذهن بعد أن تصبح معقولات جردت من الأفراد واستخلصت منها <sup>(٤)</sup> .

واضح أن هذا الوجود الثلاثى ضرب من التوفيق الذى امتازت به الفلسفة الإسلامية ، فالكلى الأزل القائم بذاته الموجود فى العقل الفعّال شبيه كل الشبه بمثل أفلاطون ، والكلى الملحوظ فى أفراده والمستخلص فى الذهن ، ليس شيئا آخر سوى نظرية التجريد الأرسطية . وعلى هذا نخطئ إن قلنا مع مونك إن فلاسفة الإسلام لا يمكن أن يكونوا إلا اسميين ، أو قلنا مع كارادى ثوانهم واقعيون <sup>(٥)</sup> . ذلك لأنهم فى الحقيقة جمعوا بين الاسمية والواقعية ، بين الأرسطية والأفلاطونية ، على نحو ما صنع رجال مدرسة الإسكندرية <sup>(٦)</sup> . والكليات عندهم من حيث اكتسابها مستمدة من الأشخاص والعالم الحسى ، ومن حيث أصلها ومنشؤها موجودة أزلا فى العقل الفعّال .

(١) توفى يحيى هذا سنة ٣٦٤ هـ ، قبل ميلاد ابن سينا بست سنوات .

(٢) القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٣٦٣ ؛ Périer, Yahya b. 'Adi. p. 96.

(٣) الفارابى ، الثمرة المرضية ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 139-146.

Munk, *Mélanges*, Paris, 1927, p. 327; Carra de Vaux, *Aflātūn*, art cit. p. 179.

Vacherot, *Hist. crit. de l'Ecole d'Alex.*

ولعل هذا التوفيق هو الذى مكّن لنظرية الوجود الثلاثى الإسلامية فى العالم المسيحى . فالبير الأكرىعتقها بنصها ، والقديس توماس بعد أن شرح نظرية أرسطو الاسمية أحل الكليات محلها فى العقل الفعّال<sup>(١)</sup> . وزعيا الدومينيكانية هذان يفرقان كما فرق ابن سينا بين الأجناس الثلاثة : الجنس الطبيعى (genus naturale)، والجنس العقلى (genus mentale)، والجنس المنطقى (genus logicum)<sup>(٢)</sup> . ولم تكن المدرسة الفرنسيسكانية أقل تأثرا بهذه النظرية من زميلتها الدومنيكانية ، فدنس اسكوت ممثلها الأول يقول بها ، ويقرر أن الكليات ثلاثة أنواع من الوجود<sup>(٣)</sup> . وهناك تعبيرات مشهورة فى اللاتينية ، وهى وحدها تفصح عن أصلها العربى ، فيقال إن الكليات موجودة ante res (قبل الكثرة) ، أو in rebus (فى الكثرة) ، أو post res (بعد الكثرة)<sup>(٤)</sup> . وباختصار ارتبطت نظرية الوجود الثلاثى بنظرتى العقل والمعرفة الإسلاميتين ، وشاركتها فيما أحدثته من حركة فى الفلسفة المسيحية ، وخاصة فى القرن الثالث عشر .

### (ج) المخطوطات التى قام عليها

لقد كان مخطوط المتحف البريطانى نقطة البدء لهذا النشر الذى نحن بصددده ، ذلك لأنه أول مخطوط وقعت يدنا عليه ، ويرجع عهدنا به إلى نحو خمس عشرة سنة مضت ، يوم أن اتخذناه أساسا لدراسة تاريخ ”الأرجانون“ فى العالم العربى<sup>(٥)</sup> . ولم نلبث أن ضمنا إليه مخطوطات أخرى منها ما هو أصح منه

(١) Janet et SÉailles, *Hist. de la philos.* p. 510; Jourdain, *La philos. de St. Thomas II*, p 373.

(٢) Janet et SÉailles, op. cit., p. 511.

(٣) Gilson, *Avicenne et le point de départ de Duns Scot.*, dans *Archives*, 1928, p. 129 et suiv.

(٤) Prantl. *Gesch. d. Logik II*, 347 - 350.

(٥) Madkour, *L'Organon*, p. 20.

وأصدق ، جمعناها من القاهرة وإستانبول ولندن . وتوفر لدينا منها عدد لا بأس به ، واستخدمناها جميعا ما استطعنا ، وأثبتنا رواياتها فى الهاشم عند الاختلاف والمغايرة ، ورمزنا لكل واحد منها برمز خاص . وسنصفها باختصار ، ونوازن بينها بوجه عام ، وها هى ذى مرتبة ترتيبا أبجديا على حساب رموزها :

( ١ ) بنحيت	ورمزه ب	( ٧ ) على أميرى	ورمزه عا
( ٢ ) بنحيت (هامش)	» بنج	( ٨ ) متحف بريطانى	» م
( ٣ ) دار الكتب	» د	( ٩ ) نور عثمانية	» ن
( ٤ ) دار الكتب (١)	» دا	( ١٠ ) مكتب هندى	» ه
( ٥ ) سليمانية (داماد)	» س	( ١١ ) بنى جامع	» ى
( ٦ ) عاشر	» ع		

١ و ٢ - بنحيت وبنحيت (هامش) :

مكتبة الأزهر ، ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بنحيت ، ١٢,٥ × ٩,٢٢ × ١٧,٥ ؛  
٤٤١ ورقة ، ٤٢٧ للنص ، ١٤ للفهرس بأكله ، عدا ورقات بيضاء ؛ ٤١  
سطرا × ٢٧ كلمة فى المتوسط .

ظاهره : عنوان بخط مختلف ، بقلم فارسى ، وهو : ” كتاب الشفاء لأبى  
على بن سينا مكمل ومتم لا نظيره “ ، وتمليكات آخرها للشيخ بنحيت الذى وقفه  
على أهل العلم سنة ١٣٢٨ هـ

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .  
الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين ، هذا كتاب ” الشفاء “ للشيخ  
أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا رضى الله عنه ، وفى صدره كلام لأبى عبيد  
عبد الواحد بن محمد الجوزجاني . قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه . »

آخره : « ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية يكاد أن يصير ربا لإنسانيا، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه » .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخي دقيق مقروء واضح، منقوط، مضبوط عند الحاجة ، حبره أسود، عناوينه وأشكاله الهندسية بالحبر الأحمر ؛ ورقه جيد وإن يكن فيه ترميم وآثار رطوبة وأكل أرضة وخاصة في السبع ورقات الأولى .

ليس فيه اسم الناسخ ، مما يدل غالبا على أنه غير محترف ، ولا مكان النسخ ولا زمانه ، والأرجح أنه يصعد إلى القرن السابع الهجري .

\*\*\*

على هامشه تصحيحات وتعليقات بقلم الناسخ نفسه ، والتصحيحات مأخوذة عن نسخة أخرى يشير إليها الناسخ بحرف ( خ ) ، وهي التي سميناها بنخت ( هامش ) ، ورمزنا لها بحرفي ( بنج ) ، واعتبرناها مخطوطا قائما بذاته ، لما اشتملت عليه من روايات ؛ والتعليقات تدل على أن الناسخ من المشتغلين بالعلوم الفلسفية .

٣ - دار الكتب :

دار الكتب ، ٨٩٤ فلسفة ؛ ١٨,٥ × ٢٤,٥ ، ١١,٥ × ١٨,٥ ؛ ٨٧٦ ورقة ، ٢٩ سطرا × ١٨ كلمة .

ظاهره : العنوان الآتي : « كتاب الشفاء للشيخ أبو علي سينا » ، وعليه أختام مختلفة ولا تملك به .

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب زدني علما بالحق - المقالة الأولى في الفن الأول من الجملة الأولى وهي في المنطق . فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ أبو علي » .



آخره : آخر (ب) .

مشمولاته : الكتاب جميعه عدا ٢٠ ورقة من أول الإلهيات .

خطه تعليق دقيق ممتاز ، غير مضبوط ولا منقوط ، صعب القراءة ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر؛ فيه بياض للأشكال والرسوم الهندسية والموسيقية ، ولا هوامش فيه ، ورقه أصفر جيد لا خرم فيه ، ولا أكل أرضة .

ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان النسخ ولا زمانه ، ونرجح أنه يرجع إلى القرن الحادى عشر الهجرى .

٤ - دار الكتب ( ١ ) :

دار الكتب ، ٢٦٢ حكمة ؛ ٢١ × ٢٦ ، ٨ × ١٩ ؛ تسع مجلدات متفاوتة الحجم ، أكبرها ٥٥٠ ورقة ، والباقي غير مرقم ، ٢١ سطرا × ١٠ كلمات .  
ظاهره : عنوان الكتاب بدون تملك .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (ب) .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى جميل ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛ فيه أخطاء كثيرة ، وبياض لكلمات لم يعرفها الناسخ ، وهامش واسع بدون تعليق ولا تصحيح ، ورقه جيد وحديث .

من نسخ دار الكتب ، وبنساختين مختلفين ، فرغ منه سنة ١٣٣٧ هـ ، وماخوذ من نسخة أخرى تصعد إلى ٩٩٢ هـ .

٥ - سليمانىة ( داماد ) :

داماد ، ٨٢٤ ؛ ١٧,٥ × ٢٧ ، ١١ ، ١٩,٥ ؛ ٤٢٠ ورقة ، ٣٠ سطرا  
× ١٦ كلمة .

ظاهره : ” أول فى شفاء ابن سينا فى قسم المنطقيات “ ، وعلله أختام  
وتملىكات مختلفة .

أوله : أول (ب) .

آخره : ( من كتاب الشعر ) ” وأما هاهنا فلنقتصر على هذا المبلغ ، فإن وكدا  
غرضنا الاستقصاء فىما ينتفع به من العلوم “ .

مشملاته : مقصود على المنطق .

خطه نسخى غير جىء ، قليل النقط خال من الشكل ، عدىم الفواصل بىن  
الفصول ، صعب القراءة ، فىه تصحىحات وهوامش فى الصفحة الأولى فقط  
تعزى إلى نسخة أخرى .

لا يعرف ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٨٣٤ هـ .

٦ - عاشر :

عاشر ، ٢٠٧ ؛ ١٨,٥ × ٢٦ ، ١١,٥ × ١٨ ؛ ٣٤٩ ورقة ، ٢٣ سطرا  
× ١٦ كلمة .

ظاهره : بقلم فارسى ” الأول من الشفاء لأبى على “ ، وعلله تملىكات آخرها  
باسم عبد القادر مصطفى عاشر .

أوله : أول (ب) .

آخره : ” تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس “ .

### مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي جميل ، منقوط كثير الضبط ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه اختصارات متداولة ، وتصحيحات بخط النسخ ، وتعليقات بقلم آخر ، به خرم كبير في ” المدخل ” .

ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٨٠ هـ .

٧ - على أميرى :

على أميرى ، ١٥٠٤ ؛ ١٣ × ٢٣,٥ ، ١٠ × ٢٠ ، ٢٢٤ ؛ ورقة ، ٣٥ سطرا × ١٣ كلمة .

ظاهره : ” كتاب منطق الشفاء لأبي على بن سينا ” ، وأختام كثيرة مطموسة .

أوله : أول (ب) .

آخره : « فإذن يجب أن تكون الواسطة في الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة » .

### مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي واضح مقروء ، قليل النقط غير مشكول ، عناوينه بخط أكبر ، ولا تعليق فيه ولا تصحيح .

لم يذكر اسم ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٧٤ هـ .

٨ - متحف بريطاني :

British Museum ، ٧٥٠٠ ؛ ١٤ × ٢٠ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٣٨٤ ورقة ، ٤٩ سطرا × ٢٥ كلمة .

( ٧٢ )

ظاهره : عنوان الكتاب وتمليك لمن يدعى عاصم بن إبراهيم بن حيدر ،  
وبعض كلمات فارسية .

أوله : أول ( ب ) .

آخره : فصل في المعاد ، ونهايته ” فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا  
وضعيفا ، وخصوصا ... “

مشملاته : المنطق والطبيعات والإلهيات ما عدا المقالة الأخيرة .  
خطه نسخي مقروء صغير ، منقوط في غير عناية ، مضبوط في غير دقة ، فيه  
اختصارات مثل ” يق “ ( يقال ) و ” ح “ ( حينئذ ) ؛ فيه أخطاء إملائية  
واضحة ؛ والنسخة خزائنية محلاة .  
لا ذكر للناسخ ولا مكان النسخ أو زمانه ، والأرجح أنه من صنع القرن  
الحادى عشر الهجرى .

٩ - نور عثمانية :

نور عثمانية ، ٢٧٠٨ ؛ ١١,٥ × ٢٠ ، ٧ × ١٤,٥ ؛ ٦٦٦ ورقة ، ٢٩  
سطرا × ٢٠ كلمة .

ظاهره : ختم وتمليك .

أوله : أول ( د ) .

آخره : لم يصلنا بعد .

مشملاته : المنطق والطبيعات والإلهيات ، ولم يصلنا منه إلا المنطق عدا  
الفن التاسع .

خطه نسخي متوسط القراءة ، منقوط غير مضبوط ؛ عناوينه بالحبر الأحمر .  
لم نقف على ناسخه ، ولا على مكان نسخه ولا زمانه ، والأغلب أنه يرجع  
إلى القرن العاشر الهجرى .

١٠ - مكتب هندی :

India Office ، ٤٧٥٢ ، ١٥ × ٢٢ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٤١١ ورقة ؛  
٣٠ سطرا × ٢٠ .

ظاهره : تملك وترجمة مختصرة لابن سينا .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشمولاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى واضح حديث ، منقوط غير مضبوط ، ليست فيه أخطاء إملائية ،  
بها مشه تصحيحات ؛ النسخة خرائطية نفيسة محلاة فى أول صفحة بالذهب .

كتبها ناسخ فى كشمير سنة ١١٤٨ هـ ، نقل عن ناسخ آخر فى سنة ٨٩١ .

١١ - بنى جامع :

بنى جامع ، ٧٧٢ ؛ ٢١ × ٢٨ ، ١٥ × ٢٠,٥ ؛ ٣١٠ ورقات ، ٣١  
سطرا × ٢٣ كلمة .

ظاهره : عنوان داخل حلية ، وعنوان جانبى : ”كتاب منطق الشفاء“ ،  
وترجمة مختصرة لابن سينا ، وتمليكات تصعد الى سنة ٩٠٢ هـ .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشمولاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى حسن واضح ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛  
الورقات ١٠ - ٧٤ بخط آخر أحدث .

لا ذكر للناسخ ، ولا لمكان النسخ ، ونص على أن تاريخه سنة ٦٢٨ هـ .

.\*.\*

هذه هي المخطوطات التي عولنا عليها في هذا الجزء ، ولو كانت كلها في أيدينا منذ البداية لكان لنا إزاءها شأن آخر ، إن في الإحالة عليها وذكر رواياتها ، أو في ربط بعضها ببعض . ولكنها وصلتنا تباعا فسوينا بينها ، ونظرنا إليها نظرة متعادلة إلى أن يقوم الدليل على العكس . وكانت تجربتنا في هذا طويلة مضيئة أحيانا ، إلا أننا نرجو أن يستفاد منها في الأجزاء التالية .

وقد أسفرت عن أن هذه المخطوطات متفاوتة تاريخيا وقيمة . خفصة منها تصعد إلى القرن السابع الهجري على الأقل ، وهي : ب ، نج ، ع ، عا ، ي ؛ وواحد إلى القرن التاسع ، وهو س ؛ وآخر إلى القرن العاشر ، وهو ن ؛ واثنان إلى القرن الحادي عشر ، وهما د ، م ؛ وواحد إلى القرن الثاني عشر ، وهو ه ؛ والأخير إلى القرن الرابع عشر ، وهو د ١ . والترننا في إثبات تاريخها النص إن وجد ، وإلا رجحنا اعتمادا على تباين الخطوط وما امتاز به كل عصر من طريقة خاصة في الكتابة . ولهذا التاريخ أثره فيما يمكن أن يعقد بينها من صلة ، وما يعين على رد بعضها إلى بعض ، أو رد المتعاصر منها إلى أصل أعلى .

وإذا أخذنا مبدأ "التلازم في الوقوع" أساسا لافتراض نسب بينهما ، أمكن أن نلاحظ أن ب ، س يلتقيان في أكثر من موضع ، مما يؤذن بأن أحدهما يرجع إلى الآخر أو أنهما معا يصدران عن أصل واحد . وبالمثل يمكن أن نعقد صلة بين ن ، د وبين ع ، ي . ولعل هذه الستة ترجع إلى مصدر مشترك . ولن نحاول الدخول في تفاصيل هذه الافتراضات ، فنظرة إلى ما أثبتناه في الهامش من روايات كافية لتوضيحها . على أنه لم يحن الوقت بعد للبت فيها برأى قاطع ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى ، وعسانا نستكمل هذا فيما يلي من أجزاء . وإنما أردنا فقط أن نوجه النظر إلى أن في الإمكان محاولة إثبات نسب بين مخطوطات "الشفاء" العديدة ؛ ولهذا المحاولة أثر آخر ، وهو أنه إن لم يقطع بهذا النسب فإنه يعين على ترتيب هذه المخطوطات ترتيبا قيميا .

ولقد كشف درسنا لما استخدمناه في "المدخل" من مخطوطات عن أنها متفاوته في قيمتها ، بحيث يمكن قسمتها إلى ثلاث طوائف متميزة . ففي قسمها نضع "ب" الذي نرى أنه أصحها وأوثقها ، لأنه ، فضلا عما امتاز به من نقط وضبط ، يشتمل على تصحيحات وتعليقات تؤذن بدقة ونزوع نحو التحقيق العلمي ، هذا إلى أن ناسخه - فيما يبدو - ملم بما ينسخه ومدرك له . ومن حسن الحظ أنه مكتمل الأجزاء ، مما سيجعله دعامة ثابتة لنشر "الشفاء" جميعه . وإذا كنا قد التزمنا طريقة "النص المختار" فإننا نستطيع أن نقرر في آخر الأمر أن نصنا الذي اخترناه في "المدخل" أشد ما يكون التقاء معه .

ويكاد "س" يتساوى مع هذا المخطوط في الرتبة ، وهما كما قدمنا متشابهان ومتلاقيان في رواياتهما . وكثيرا ما طابق ترجيحنا ما أثبتاه ، لأنه الأظهر والأسلم .

وفي الطرف الآخر نضع "د" ، فهو أضعفها ولا يعول عليه ، ولهذا لم نلبث أن صرفنا النظر عنه . وبين هذين الطرفين تجيء المخطوطات الأخرى ، إذا ما استثنينا "ج" الذي هو مكمل للمخطوط "ب" . ولا ننكر أن هذه المخطوطات السبعة تتفاوت في قيمتها نوعا ، إلا أنه تفاوت لا يفصل بينها فصلا تاما ، وفي بعضها ما يكمل البعض الآخر .

ومن محاسن الصدف أنه في الوقت الذي كنا نحقق فيه نص المدخل العربي كانت الآنسة دلفرنى بصدد تحقيق نصه اللاتيني ، وتوفر لها في ذلك عدد من المخطوطات لا بأس به<sup>(١)</sup> . وقد اشتركت معنا زمنا ، وحاولنا ما أمكن مقابلة الترجمة اللاتينية بالأصل العربي . ونرجو أن يكون لهذه المقابلة أثرها فيما ستشره . ووضعت تحت تصرفنا أخيرا نسخة مخطوطة من النص الذي ارتضته . وكما

---

Mile Marie Thérèse d'Alverny, conservateur - adjoint des  
manuscripts de la Bibliothèque Nationale.

نود أن نضيف هذا إلى ما أثبتناه من روايات، ونبرز أثره في الجزء الذي نشره اليوم ، ولكنا خشنا أن يعد من سبق الحوادث الإحالة على نص لم ينشر بعد، خصوصا ولا يزال لمحققته كامل الحرية في أن تغير فيه وتبدل . واكتفينا بأن نستعين به فيما شئنا أن نستخلصه في الخاتمة من مصطلحات عربية مع ذكر مقابها في اللاتينية ، وأن نرجح في ضوئه رواية على أخرى إذا التبس الشكل ، لأن الكتابة اللاتينية في هذا فاصلة .

\*  
\* \*

وقبل أن أختم هذه المقدمة ، لا يفوتني أن أسجل ذلك المجهود المشكور الذي بذله الأب جورج شحاته قنواقي ، والأستاذان محمود الحضيرى ، وأحمد فؤاد الأهواني في إخراج هذا الجزء ، ولا يساورني شك في أنهم سيتابعون حلقات سلسلة ”الشفاء“ الطويلة التي نرجو لها أن تتم ، وتم قريبا<sup>(١)</sup> .

يونيه ١٩٥١

---

(١) ساهم أيضا سعيد افندى زايد المحرر بجمع فؤاد الأتزل للغة العربية في هذا العمل بنصيب نحصر على أن نسجله .





المدخل

---



# بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا —

لقيه الله ما يليق بإحسانه — وفي صدره كلام لأبي عبيد عبد الواحد بن محمد  
الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمرضاته ، وأصلى على

نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت محبتي للعلوم الحكيمة ، ورغبتى في اقتباس المعارف

الحقيقية ، دعتنى إلى الإخلال ببلادى ، والمهاجرة إلى مستقر الشيخ الرئيس

أبي علي — أدام الله أيامه — من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلى من خبره ،

وعُرض على من كلامه ، يقتضى الميل إليه عن سائر من يُذكر بهذه الصناعة ،

ويعتري إلى هذه الجملة . وقد كان بلغنى من خبره أنه مهر فى هذه العلوم ،

وهو حَدَّثَ لم يَسْتَوِبه الشباب ، ولا أربى على العقدين من العمر ، وأنه كثير

التصانيف ، إلا أنه قليل الضن بها ، والرغبة فى ضبط نسخها . لحقت

رغبتى فى قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف

وأهم بالضبط . فيمته وهو بجرجان ، وسنه قريب من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد بلى

( ٢ ) وما... أنيب : وبه أعوذ وأستعين ع ؛ رب يسروا عن ع ؛ رب زدنى بالحق وعملا بالخير ن ||

أنيب : + رب زدنى علما بالحق د || عليه... أنيب : ساقطة من م ( ٣ ) الحمد... أجمعين : ساقطة

من ع ، ع ، ن ، ه || على : + نبيه م ، ي ( ٤ — ٦ ) هذا... الجوزجاني : ساقطة من ع ||

كلام الجوزجاني كله من صفحة ١ إلى صفحة ٤ : ساقط من ذ ، ن ( ٤ ) الرئيس : ساقطة من ب || للشيخ

الرئيس أبى : صنفه الشيخ الرئيس أبو ه ( ٥ ) لقيه الله ما يليق بإحسانه : رضى الله عنه ب ؛

رحمة الله عليه س ؛ رحمه الله ع ، ه ( ٧ ) الله : + سبحانه وتعالى د ا ( ٩ ) الحقيقية : الإلهية ه ||

دعتنى : دعتنى ع ( ١٠ ) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ي ؛ رحمة الله عليه ه امش م ؛

رحمة الله ع ، ع ؛ أحسن الله إليه م || إذ : إذام ( ١٣ ) يستو : يستبق د ، ع || العقدين : عقدين

ب ، س ، ع ، ع ، ع ، ه ( ١٤ ) نسخها : صححتها د ا || لحقت : لحقت ب ، ع ، ع ، م ( ١٥ ) الإلحاح : الإلحاف ب ، س ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف في عمله ، وقد شغل ذلك أوقاته ، فلا أتهز إلا الفرص  
 الخفاف ، واستمليته فيها شيئا من المنطق والطبيعات . وإذا دعوته إلى  
 التصانيف الكبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من  
 الكتب في بلاده ، وقد كان بلغني تفرقها وتشتتها ، وضمن من يملك نسخة منها  
 ٥ بها . وأما هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته  
 أن يُحرر من الدستور ، أو يُخرج من السواد ، وإنما يملئ أو يكتب النسخة  
 ويعطيها لمتسهما منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وغالت كتبه الغوائل ،  
 فبقيت معه عدة سنين أنتقل فيها من جرجان إلى الرى ، ومن الرى إلى همدان .  
 وشغل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حسرة علينا ، وضياعا  
 ١٠ لروزجارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا في تحصيل تصانيفه الفائتة ، فالتسنا  
 منه إعادتها ، فقال : أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقى ، ولا تنشط  
 له نفسى ، فإن قنتم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب  
 الذى يتفق لى . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء  
 بالطبيعات ؛ فشرع فى ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه  
 ١٥ بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واخترم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم فى تلك  
 الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أن الاحتياط له ، فيما استجبه  
 من ذلك ، أن يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادت  
 منه خلوة وفراغا اغتنمته ، وأخذته بتهميم كتاب الشفاء ؛ وأقبل هو بنفسه على  
 ٢٠ تصنيفه إقبالا بجيد ، وفرغ من الطبيعات والإلهيات — خلا كتاب الحيوان

(١) وقد : قدب ، م ، عا || أتهز : + منه م (٥) لنفسه : لتصنيفه ع ، عا ، م ،  
 ن ، ع (٦) وإنما : وإنما عا (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه م ، ع ؛ + قدس الله  
 روحه ورضى عنه عا ، ه (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : يتيسر  
 ع ، م (١٣) وحرصنا : وتوخيئنا ه (١٦) الملك : + رحمه الله س ، عا ، ه (١٧) أن :  
 ساقطة من ب ، س .

والنبات — في مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع في المنطق ، وكتب الخطبة وما يتصل بها .

- ثم إن أعيان تلك الدولة تَقَمُّوا عليه استتاره ، واستنكروا عزمه في المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لملافة جَنَبَةٍ معادية ، وحرص بعضُ خُلَصَّ خدمه على توريثه في مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدلَّ عليه طلابه — وكانوا • ممن سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاء ، لو كانوا المعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستوثق منه بإيداعه قلعة فردجان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأُفْرِج عنه ، وسِمَ معاودة الوزارة فاعتذر ، واستمهل فعُذِرَ .
- وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذاها ، ١٠ وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأصْبَهان .

وأما الرياضيات فقد كان عَمَلُها على سبيل الاختصار في سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

- وصنَّف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى في أكثر ١٥ كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنه حينئذ أربعين .

(١) وإنما : إنما عا (٢) ينصل : يتعلق ع (٤) جنبه : جهة م (٧) فاستوثق : واستوثق د ، م || فردجان : فروزجان : ب ، ع ، ي ؛ فردوجان : س ، م (١٠) وهناك : وهناك عا || أن حاذاها : إنجازه د ؛ اتخذها م (١٢) بأصْبَهان : بأصفهان ب ، س ، ع ، ي (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطاطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكيم س ، هـ (١٧) أربعين : + سنة س ، هـ .

وغرضي في اقتصاص هذه القصص، أن يوقف على السبب في إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والإلهيات ، وأن يُتَعَجَّب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلهيات ، والمدة عشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يملئ عليه قلبه المشغول بما منى به فقط .

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والذوادر والتفريعات والبيانات ما لا يحده في جملة كتب السالفين ؛ والله الموفق لما فيه الخير .

[ ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبي علي الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه ] .

---

(٢) شرح : شروح س ، ع ، عا ، هـ (٣) تصنيفه : تصنيف س ، هـ || صنفه : صنف هـ  
 (٤) من كتب : في ما (٥) وإنما : إنما عا (٧) الخير : الخيرة س ، هـ ، ي  
 (٨) ومن هاهنا : وهذا ، هامش س ، عا ، هـ || وكلام : من كلام س ، م ، ي ||  
 أبي علي الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨ - ٩) أحسن الله إليه : رضى  
 الله عنه ب ، س || أبي ... إليه : ؛ الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله عا ؛ الشيخ الرئيس حجة  
 الحق أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا أثار الله برهانه . وخدم بكتبها العبد الضعيف شريف  
 ابن عبد اللطيف الحسنى سنة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا في الأصل . هـ .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### الجملة الأولى في المنطق وهى تسعة فنون

- الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان .
- المقالة الأولى منها تشتمل على أربعة عشر فصلا .
- ٥ [الأول] ( ا ) فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب .
- [ الثانى ] ( ب ) فى التنبيه على العلوم والمنطق .
- [ الثالث ] ( ج ) فى منفعة المنطق .
- [ الرابع ] ( د ) فى موضوع المنطق .
- [ الخامس ] ( هـ ) فى تعريف اللفظ المفرد، والمؤلف ، والكلى ، والجزئى ،  
والعرضى ، والذاتى ، والذي يقال فى جواب ما هو ، ١٠  
والذى لا يقال .
- [السادس] ( و ) فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى .
- [ السابع ] ( ز ) فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية .
- [ الثامن ] ( ح ) فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة .
- ١٥ [ التاسع ] ( ط ) فى الجنس .
- [ العاشر ] ( ي ) فى النوع ووجه انقسام الكلى إليه .
- [ الحادى عشر ] ( يا ) فى تعقب رسوم النوع .
- [ الثانى عشر ] ( يب ) فى الطبيعى ، والعقلى ، والمنطقى ، وما قبل الكثرة ،  
وفى الكثرة ، وبعده الكثرة .
- ٢٠ [ الثالث عشر ] ( ييج ) فى الفصل .
- [ الرابع عشر ] ( يد ) فى الخاصة والعرض العام .

( ١ ) البسمة ساقطة من ع ، م ؛ + رب أعنى ( ٢ ) هذا الفهرس ساقط كله من د ، ن

( ١٤ ) أقسامه : الأقسام ب ، س ( ١٩ ) وبعد : ومع ب ، ع ، ط ، م ، هـ ، ي

( ٢١ ) الخاصة : الخاصة م .



## المقالة الثانية تشتمل على أربعة فصول

[ الأول ] ( ا ) فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل .

[ الثانى ] ( ب ) فى المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع .

[ الثالث ] ( ج ) فى المشاركات والمباينات الباقية .

[ الرابع ] ( د ) فى مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض .

---

# المقالة الأولى

---



# المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى وهي في علم المنطق

## [ الفصل الأول ]

### فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

- قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :  
وبعد حمد الله ، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ،  
فإنَّ غَرَضَنَا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يُمهِّلَنَا الزمان إلى ختمه ، ويصحبَنَا  
التوفيق من الله في نظمه ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم  
الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول  
المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا ، حتى  
استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء .  
وتحرّيت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضعٍ إلى موقع الشبهة ،  
وأحلّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أثنى  
بانكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقّق ما نُصوِّره ، أو ما عذب عن ذكرى  
ولم يلح لفكرى . واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبة التكرار  
أصلا ، إلا ما يقع خطأ أوسهوا ، وتنكبت التطويل في مناقضة مذاهب جليلة  
البطلان أو مكفّية الشغل بما تقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

( ٢ ) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا هـ ( ٥ ) الشيخ الرئيس أبو علي : ساقطة  
من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، م ، ع ( ٦ ) الطاهرين : ساقطة من م ، ي  
( ٩ ) الفلسفية : ساقطة من د ، ع ، ن ؛ الحكمة دا ، هـ ( ١٠ ) المجتهد : المجتهد عا ||  
فيه : فيا م ، ي ( ١١ ) آخره : أمره هـ ( ١٣ ) الأصول : الأصل ب ، د  
( ١٤ ) استبصر : تبصرن || وتحقق : وحقق ي ( ١٥ ) لفكرى : في فكرى عا || ومجانبة :  
تجانبت د ( ١٦ ) خطأ : غلطا عا ، ن ، هـ ، ي .

في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمنناه كتابنا هذا ؛ فإن لم يوجد في الموضوع الجارى بإثباته فيه العادة وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به ؛ وقد أضفت إلى ذلك مما أدركته بفكرى ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق .

٥ وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هي للصناعة الحكيمة ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبنا إيراد شيء من ذلك ، وإضاعة الزمان به ، وأخرته إلى موضعه .

ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتفريع الأصول فيه ، وبسط الموجز من معانيه . ١٠

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفة على ما هي في الطبع ، وعلى ما يوجهه الرأي الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يتيقن فيه من شق عصاهم ما يتيقن في غيره ، وهو كتابي في "الفلسفة المشرقية" .

وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة .

١٥ ومن أراد الحق الذى لا مجمعة فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه تريخ ما إلى الشركاء وبسط كثير ، وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

(١) فى : من ي || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته دا عا (٣) ما : ما د ، دا عا (٤) المنطق : + إن أحب م ، ن ، هامش ي (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || على ما : كاي || هي : + عليه ن ه (١٢) الصريح : الصحيح س ، عا (١٣) الفلسفة : الحكمة نج ، س ، ه ؛ وفي هامش س : الفلسفة (١٥) مجمعة : مجمعة م ؛ مجمعة ن [مجمع الكتاب خلطه وأفسده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحرّيتُ أن أحاذيَ به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردتُ في ذلك من الأسرار واللطائف ما تملّو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتّم به في هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأسطقسات لأوقليدس اختصاراً لطيفاً ، وحلّلتُ فيه الشُّبّه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطى في الهيئة يتضمن مع الاختصار بياناً وتفهماً ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفَوَاحِش منه ما وجب أن يعلم المتعلم حتى تَمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشاراً فيه إلى جُمل من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنّف فيها كتاباً جامعاً مُفرداً .

وهذا الكتاب ، وإن كان صغير الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمّله ومتدبره أكثر الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب أخرى ؛ وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق .

وقبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارة موجزة ، ليكون المتدبر لكتابنا هذا كالمطلع على جُمل من الأغراض .

(١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف ه

(٧) وتفهماً : وتفهماً د ؛ وتعلّيان || يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ي (٨) بين : من م ،

ن ، ه ، ي (١٣) فيها : فيه عا (١٤) العلم : + والنفع دا (١٦) التي : التي عا

(١٧) فنحن نشير : نشير س ؛ نحن نشير ن ؛ فنشير ه

## [ الفصل الثاني ]

## (ب) فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فنعول : إنَّ الغرض في الفلسفة أن يُوقَفَ على حقائق الأشياء كلّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعمل به فتعمل . فالنظرية غايتها اعتقاد رأي ليس بعمل ، والعملية غايتها معرفة رأي هو في عمل ؛ فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي . ٥ ١٠

والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التي تخالط الحركة ، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة ، مثل العقل والباري . والأمر الذي تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنها إما أن تكون ، ١٥

(٢) والمنطق : وفي المنطق د ، م (٣) الفاسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : للإنسان س || الموجودة : + في الأعيان ع || موجودة : + في الأعيان ع ، ن ، هـ ، ي (٥) وإما ... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، د ، م || والفاسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا (١٣) والباري : + تعالى ن || والأمر : وجل الأمور د || ضربين : قسمين ب ، ج ، س ، ع ، ع ، هـ ، ي || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ع ، ن

- لا في القوام ولا في الوهم ، يصح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة الإنسانية والفَرَسِيَّة ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام ، مثل التربيع ، فإنه لا يُحَوِّج تصوُّره إلى أن يُخَصَّ بنوع مادة ، أو يُلْتَفَت إلى حال حركة . وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهي مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلَّة . فتكون الأمور التي يصح عليها ٥ أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحَّتها صحة الوجوب ، وإما ألا تكون صحَّتها صحة الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلة ، والعدد الذي هو الكثرة . وهذه فإما أن يُنْظَرَ إليها من حيث هي هي ، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هي مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء ، لا من حيث هي في مادة ، إذ هي ، من حيث هي هي ، ١٠ لا في مادة ؛ وإما أن يُنْظَرَ إليها من حيث عَرَض لها عَرَضٌ لا يكون في الوجود إلا في المادة . وهذا على قسمين : إما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر في الواحد ، من حيث هو نارٌ أو هواء ، وفي الكثير ، من حيث هو أسطِقسات ، وفي العلة ، من حيث هي مثلاً حرارة أو برودة ، وفي الجوهر العقلي ، من حيث هو نفس ، أي مبدأ ١٥ حركةٍ بدنيٍّ ، وإن كان يجوز مفارقتها بذاته . وإما أن يكون ذلك العرض — وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَهَّم أحواله وتُسَبَّبانُ من غير نظير في المادة المعينة والحركة النظر المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التي تَلْحَق العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس ، أو في موجودات ٢٠

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أي في الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س  
(٤) يصح : ويصح م || ذلك : + كذلك ي (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أي مثل عا || حال : ساقطة من ه (٨) فإما : إما ي (١٠) الذي : التي ه ، ي (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ي (١٤) . ناراً وهواً : نار وهواً ع ، ي (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تسببان : نسبته م || النظر : والنظر ن



متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصوّر ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إما أن تتناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصورا وقواما ، وتتعلق بموادٍ مخصوصة الأنواع ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواما وتصورا .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي . والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهي . وإذن الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه . ١٠

وأما الفلسفة العملية : فإما أن تتعلق بتعاليم الآراء التي تنتظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامة ، وتُعرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإما أن يكون ذلك التعلّق بما تنتظم به المشاركة الإنسانية الخاصة ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإما أن يكون ذلك التعلّق بما تنتظم به حال الشخص الواحد في زكاء نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما يُحقّق صحة جملته بالبرهان النظري ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيله وتقديره بالشرعة الإلهية . ١٥

والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير .

(١) ومجتمعة : مجتمعة س ، عا ، هـ (٢) تعيين : التعيين س ؛ تعيين م (٣) فأصناف : وأصناف م . ن ، ي (٤ - ٣) في ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصورا : وجوداى ، هامش عا (٥ - ٤) مخصوصة ... هي : ساقطة من م (٥) هي : ساقطة من هـ (٦) قواما : قياما س (٩) وإذ : وإذاى ؛ فإذا ع ؛ فإذا هـ (١٢) العامة : العامة ع ، عا ، ي (١٣) الخاصة : الخاصة ع ، ي (١٥) صحة : ساقطة من ن || جماته : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة عا || الإلهية : الأهلية م

وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والمحل ، ومثل الكلية والجزئية في المحل ، والذاتية والعرضية في المحل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورةً إلى أن ندخلها في التصور ، فتعرض لها ضرورةً الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ٥ ضرورةً إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولةً بالقياس إلى الذهن لا محالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذي يعرض لها حتى ننقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فمن تكون الفلاسفة عنده متناولة للبحث

(٣) الوجودين : الموجودين م (٣-٤) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ي (٧) الخارجة : الخارجية ن ، ه ، ي (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولا قياسا : وقياسا (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فعلها ي (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + العرض عا (١٦) وكيف هي : ساقطة من ي (١٧) العارض : العرض ع ، م ، ن ، ي (١٨) الوجودين : الموجودين ي (١٩) الوجودين : الموجودين ي

عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزءاً من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع في ذلك ، فيكون عنده آلة في الفلسفة ؛ ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وستزيد هذا شرحاً فيما بعد .

والمشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهمي من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلا أنه لا تناقض بين القولين ، فإنَّ كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنَّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدي نفعا .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر في هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

## [الفصل الثالث]

### ( ج ) فصل في منفعة المنطق

لما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك في موضعه ، هو في أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبدئية من الإنسان وحدهما قليل المعونة على

( ٢ ) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هي نافعة ع ( ٣ ) لكل : كل ع .

( ٤ ) هذا : ساقطة من د ( ٦ ) مثل : ساقطة من هـ ( ٧ ) فلا أنه : فإنه د ، ن ، ي

( ٨ ) فإن : فلا ن ع || بأمثال : بمثل م ، ي ( ٩ ) نفعا : شيئاً عا ( ١١ — ١٢ ) من حيث

كذلك : من حيث هي كذلك م ، ع : من حيث هي ذلك ي ؛ من حيث ذلك ب ، عا

( ١٥ ) استكمال : استعمال : د ا ، م || على ما : كما

( ١٦ ) العمل : العلم م ( ١٧ ) والبدئية : + الفريزية هـ .

- ذلك ، وكان جلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يتبدى أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُفِيدَ العلمَ بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت في الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .
- وكما أن الشئ يُعْلَم من وجهين : أحدهما أن يُتَصَوَّر فقط حتى إذا كان له اسم فُطِق به ، تمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقفتَ على معنى ما تخاطب به من ذلك ، كنتَ تصوريته . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن كلَّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدقتَ أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكك لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشئ يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كل واحد منهما

(١-٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، ي ؛ ما به يكتسب هاش ه (٤) أى : ساقطة من ع ، ي (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المعقولات م (١١) عرض : ساقطة من د (١٢) أنه : وأما ع || فأما : وأما س ، عا ، ن ، ه (١٣) ولكك : لكك م (١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : مع ه || مثل : ساقطة من ه (١٥) منه : منها عا (١٧) مطابقة : متابعة ه (١٩) واحد : ساقطة من س .

بـ معلوم سابق متقدم ، وبهيئة وصفية تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فها هنا شئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوُّره ، وشئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقُه . ولم تجر العادة بأن يُفرض للعلم الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسم جامع ، أو لم يبلغنا ؛ لأنَّ منه حدًا ، ومنه رسماً ، ومنه مثالا ، ومنه علامة ، ومنه اسماً ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ؛ فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

١٠ فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقَّع للتصور ، حتى يكون معرفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسداً ، مُخَيِّلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولم يكن كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضا أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقَّع للتصديق ، حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة ١٥ لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلا فاسداً ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثِّر فى النفس ما يؤثره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن ؛ إلا أن هـ (٦) على : وعلى ع ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ (٧) الشئ : ساقطة من ع (١٣) مخيلاً : مخلام (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ي (١٧) كذلك : ساقطة من س (٢٨) ظن : ظن به ع ، م ، هـ

- والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يخيّل ، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرَّةٌ مقيئة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبته ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبهه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هي المنطق .

- وقد يتفق للإنسان أن ينبعث في غريزته حدٌ مَوْقِعٌ للتصور ، وَحِجَّةٌ مَوْقِعَةٌ للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئا غير صناعي ، ولا يؤمن غلطه في غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفيننا طلب الصناعة ، كما في كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية في كثير من الأعمال الأخر ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةٌ كَرَمِيَّةٌ من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبته ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لا أن الصناعة في نفسها غير ضابطة ، وغير صادقة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكالها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من : هذه (٣) للعسل : في العسل (٤) تنفر : + الطبيعة دا  
(٥) الفصول : + التي ع || ولم : وله م (٦) فيها : منها عا (١٠) في ذلك :  
ساقطة من ه || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال (١٥) أيضا :  
ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لأن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكنه :  
+ قد ع ، عا ، هـ ، ع (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى  
د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ع ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثاني أن : والثاني أنه عا ، ن ، هـ ؛  
والثاني أن قد ن

قد استوفاهما ، لكنه في بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقريحة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإنَّ صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تَمَكَّن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهيا في البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو في نوافلها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأتى له أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهمات بمراجعات عَرَض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يُبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الرويَّة الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرص الشعر ، بل الذوق السليم يغني عنه ، والنحو العربي قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والرويَّة ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المرويين نسبة البدوي الى المتربين .

(٢-٣) على أنه ... كذلك : ساقطة من ي (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد س || مرارا : + كثير ا ع ، ي (٨) نوافلها : نوافله د ، د ، ا ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه (٩) الاهتمام : الأهمام م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان ع (١٣) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

## [الفصل الرابع]

### (د) فصل فى موضوع المنطق

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شئ ؛ فإن ذلك  
المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان  
التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجودا أو معدوما ، فليس للمعنى مدخل  
٥ في إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس  
يجوز أن يكون شئ علة لشيء في حالتى عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد  
كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ،  
لم يكن مؤديا إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجودا أو عدما  
١٠ فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك  
كما سيتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر  
الأمر ناقص ردى ؛ بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل  
تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ،  
ففى كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذى يسمى  
بسيطا ؛ ولما كان الشئ المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته  
١٥ مع الجهل ببسائطه ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات .  
والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علما بها ، من حيث هى  
مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علما بها ، من حيث

(٣) شئ ، : لشيء عا

(٦) موقع : ما يوقع د ، دا ، عا ، م ، ن || علة التصديق : علة للتصديق ع .

(٧) فإذا : فإذا س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شئ . مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببسائطه : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي



هى طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أن البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكن الخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فاما أن الخشب هو من جواهر فيه نفس نباتية ، وأن طبيعته حارة أو باردة ، أو أن قياسه من الموجودات قياس كذا ، فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه ؛ وأما أن الخشب صلب ورخو ، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محولات وموضوعات وكميات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق - من حيث هو منطق - شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تلاحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطالع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يبنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

( ٢ ) وغيره : ساقطة من عا ( ٣ ) والتأليف : والتأليف ن ، ه ، ي  
 ( ٥ ) أو أن : أو عا ، م ، ن ( ٦ ) باني البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ي  
 ( ٧ ) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : وكذلك : س ، ه ، ي ( ٨ ) فإنها ليست : ليس ه ||  
 من : ومن م ( ٩ ) الوجود : الموجود د ( ١١ ) وموضوعات : وموضوعات د  
 ( ١٥ ) تلاحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعاني حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإن الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كاللحام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

- وَأما فيما سوى ذلك ، فلا خير في قول من يقول إنَّ المنطق موضوعٌ  
النظر في الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ، وإنَّ المنطق إنما صناعته  
أنَّ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ؛ بل يجب  
أن يتصور أنَّ الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل ،  
وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق ،  
والصنف من الموجودات الذي يختص به ، إذ وجدوا الموجود على نحوين :  
وجود الأشياء من خارج ، ووجودها في الذهن ؛ فعملوا النظر في الوجود  
الذي من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظر في الوجود الذي في الذهن  
وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا فيعلموا أنَّ الأمور  
التي في الذهن إما أمورٌ تصوَّرت في الذهن مستفادة من خارج ، وإما أمورٌ  
تعرض لها ، من حيث هي في الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فكون  
معرفة هذين الأمرين لصناعة ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة  
المنطق من جهة عرضٍ يعرض له . وأما أى هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم  
الثاني ؛ وأما أى عارضٍ يعرض ، فهو أنه يصير موصلا إلى أن تحصل في النفس

(١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كاللحام على معانيها :  
ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : في ن (٦) وإن : فإن د  
(٨) يتصور أنَّ : يتصور د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ ه || في هذا : ساقطة من س  
(١٠) إذ : إذاب ، س ، ع ، عا ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء .  
ه || ووجودها : ووجودها م ، ن ، ه (١٢) والنظر... في الذهن : والنظر من حيث هي  
في الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م  
(١٥) لها : + أعراض || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهي  
علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعا في ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلمّا لم يَتميّز هؤلاء بالحقيقة موضوعُ صناعة المنطق ، ولا الجهة التي بها هي موضوعه ، تتعتعوا وتبدلوا ، وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجهٍ أشدّ شرحا ، أنَّ لكل صناعة نظرية موضوعا ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنَّ النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظر في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

## [الفصل الخامس]

( هـ ) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكلّي والجزئي ، والذاتي والعرضي ،  
والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

وإذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنَّ اللفظ إمّا مفرد وإمّا مركّب . والمركّب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان كاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنَّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضا تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة في اللفظ ، ليس كما نقول :

(١-٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصليل عا || أو ما يعاوق : أى مانعا يعوق في هامش ب || أو ما : أو ما عا ما م  
(٣) ولا الجهة : والجهة عا (٤) موضوع : مصنوعة د  
(١٠) الذاتى : ساقطة من س (١٢) وإذا لا بد لنا : إذا بدلنا س  
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فَيُظَنُّ أَنَّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى ، وإما على بعض منه ، لو كان من غير أن كان يقصد فى إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

- وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فَإِنَّ "الإن" و "السان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلْتَفَتُ فى هذه الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد فى الألفاظ المؤلفة ، بل فى المفردة . والموجود فى التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها على شىء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن يزداد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شىء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معان ، لكنهما لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أن هذا الاستنقص من مستنقصه سهو ، وأن هذه الزيادة غير محتاج إليها للتتميم بل للتفهم . وذلك أَنَّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبته ، وأولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة الالفاظ ؛ فكما أن الالفاظ يطابقه دالاً على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالاته ، ثم يطلقه دالاً على معنى آخر ، كالعين على الديار ، فيكون ذلك دلالاته . كذلك إذا أخلاه فى إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير

(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م  
(٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا ، ي (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ  
ع ، م ، ي || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) شىء : + أصلا ن  
(١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن  
(١٦) يجاوزه : يجاوزه ع ، ي || أن الالفاظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على :  
كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ؛ فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإنَّ الحرف والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين ؛ لفظا ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ، ولا أيضا يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبته دالا على شيء — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهي مقارنة إرادة القائل دلالة به . وبالجمله فإنه إنَّ دَلَّ ، فإنما يدل ، لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظا قائما بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبته .

٥

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقد عُلِمَ أنَّ النظر في المفرد قبل النظر في المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإنَّ له معنى في النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثرته فيه ، وإن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معناه بحيث يمتنع في الذهن إيقاع الشركة فيه ، أعنى

١٠

١٥

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٧) لا : ساقطة في د

(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا

(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظة ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها ن || يمتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي

(١٧) أر : وإن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد د ع ، ي

- في المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنَّ لفظ زيد ، وإنَّ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يمتنع في الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألبته ذاته ، بل صفة من صفاته المشتركة فيها . وهذا القسم ، وإن لم تمتنع الشركة في مسموعه ، فقد يمتنع أن يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة . فالقسم الأول يسمى كلياً ، والثاني يسمى جزئياً . وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذى المفهوم منه في النفس لا تمتنع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت منطقي — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود في ذوات الأمور التى جعلت لها شركة فيه ؛ وبالجمله وجود مفارق وخارج غير الذى في ذهنك أو كيف حصوله في الذهن ؛ فإنَّ النظر في هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمت أنَّ اللفظ إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون مؤلفاً ؛ وأنَّ المفرد إما أن يكون كلياً ، وإما أن يكون جزئياً . وقد علمت أنَّنا أوجبنا تأخير النظر في المركب .

واعلم أيضاً أنَّنا لانشغل بالنظر في الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنها غير متناهية فتحصر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هى جزئية —

(٢) فيه : فيها ع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، ع ، ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئياً : جزئياً م

(٨) من : في د ، ع ، م (١٠) تمتنع : يمنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع

(١٣) وخارج : خارج د ، ع ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م ، س

يفيدنا كمالاً حِكْمياً ، أو يبلغنا غاية حِكْمية ، كما تعلم هذا في موضع العلم به ، بل الذي يهمنا النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلي .

وأنت تعلم أنَّ اللفظ الكلي إنما يصير كلياً ، بأنَّ له نسبةً ما ، إما بالوجود ، وإما بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحمل على وجهين : حمل مواطاة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإنَّ الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إنَّ الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإنَّ اتفق أنَّ قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمَل حمل المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا ها هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطاة .

١٠ فلنذكر أقسام الكلي الذي إنما ينسب إلى جزئيات مواطاة عليها ، ويعطىها الاسم والحد ، لكنه قد تضرنا إصابتنا لبعض الأغراض أنَّ لا نسلك المعتاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانياً . فتقول : إنَّ لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهي حقيقته ، بل هي ذاته . وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة . وقلما تجد لهذا من الظاهرات مثلاً ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحداً ليس

- (١) يفيدنا : يفيد ن || حكمة : ساقطة من عا  
(٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : فيه د ، هـ  
(٣) بأن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م  
(٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطاة :  
والمواطاة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : +  
في مثله ع ، ي || حمل : حذب ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || المحمول : + في مثله : د ، دا ، ن ، هـ  
(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ي (١٣) هي : ساقطة من ن  
(١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ فربما ع (١٥) للشيء واحدة : الشيء م ؛ كشيء ع  
|| لهذا : لهاع ، ي (١٦) وربما : وإنما س

- بمطلق ، بل تلتم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في أبعاد تفرض فيه طولًا وعرضًا وعمقًا ، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يغتذى بها ويحس ويتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المعقولات ، ويتعلم صناعات ويعلمها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يتحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، ويتميز بها شخصٌ عن شخص ، مثل أن يكون هذا قصيرا وذاك طويلا ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته ، لكن إنيته الشخصية تتحصل من كيفية وكية وغير ذلك . وقد يكون أيضا له من الأوصاف أوصاف أخرى غير الإنسانية ، يشترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافا للإنسان العام مثل كونه ناطقا ، أى ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ضاحكا بالطبع . لكن كونه ناطقا أمر هو أحد الأمور التي لما التأمت ، اجتمع من جملتها الإنسان ، وكونه ضاحكا بالطبع هو أمر ، لما التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بد من عروضه لازما ؛ فإن الشيء إذا صار إنسانا
- ١٠
- ١٥

(١) تلتم : لتتم || إذا : وإذاى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، عا ، م ، ي (٥) ويتعلم : ويعلم عا ، م || ويعلمها : ويعملها م ؛ أو يعملها ع ؛ أو يعملها ي ؛ وفي هامش ي : يعملها

(٨) ويتميز : يتميز د ، م ، ن ؛ يتميز عا || عن : من ه (٩) وذاك : وذلك م

(١٢) بالإنسانية : الإنسانية عا ، م (١٤) يشترك . . . الإنسانية : ساقطة

من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه بخ ، عا ، م ، ي

(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د



بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيئة الضحك ، كما أعرض لأمر أخرى : من النجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استتبنت الإنسانية لم يكن بدُّ منها .

فقد لاح لك من هذا أنَّ هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأنَّ له أوصافا بعضها تلتزم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإنَّ دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتتامها يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكاملها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتى الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هى خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضى ، ولمعناه معنى عرضى .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتى مشتقلا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

- |  |  |
|--|--|
| (١) أعرض : اعترض   | (٣) أعرض : اعترض                                   |
| (٤) له : ساقطة من ن  | (٥) هذه : لهذه م    بعدها : بعده عا ، م ، ن        |
| (٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه  | لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن    لزوما :     |
| ساقطة من س   | (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ي (١٤) بكالها : بكالها ع |
| (١٦) فإنه : فإنها عا ، م ، ي    له : ابتداء خرم في نسخة ع لفاية ص ٥٤ سطر ٣ |  |
| لمعناه : لمعناها م   | (١٨) هل : ساقطة من م                               |

- أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتي ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء ، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتى إنما الأولى به أن يشتمل على المعانى التى تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتياً ، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان ، لكن الحيوان والناطق ٥ يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتياً للإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضاً ؛ وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التى بها يتشخص ، فيكون ليس هو بأكمله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما ١٠ يجرى مجراها ذاتياً لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضاً ، مثل لونه ، وكونه قصيراً ، وكونه ابن فلان ، وما يجرى هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتى للشخص ، إلا ما لهذه .

- فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتى مشتملاً على المقول فى جواب ما هو ؛ ١٥ لكن قولنا ذاتى ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبى ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن اللفظ الكلى ، إذا دل على معنى — نسبته إلى الجزئيات التى تعرض لمعناه نسبةً يجب ، إذا توهمت غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجوداً ، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتى : + أى ن || على لفظ : على أن س

(٤) ولا : فلا : م ، ن ، هـ (٦) للإنسان : ساقطة من ي

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تسند عا (١١) مجراها : مجراها د

(١٢) وكونه : أركونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ي

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أو في التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصلًا مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، يرتفع أولا في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالقيام والعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطئ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي . وأما الذي لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحاكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ؛ فإن توهم مرفوعا ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص ، بل منها

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ي .  
 (٨) يسرع : يسوغس || فإنه : + نما ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، هـ  
 (١٠) لا يرتفع و : ساقطة من د (١٣) أن : لأن هـ (١٧) والإنسان : + أيضا  
 عا ، ن ، هـ ، ي (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : منه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رفعها فلا يرفع الشخص ألبته . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتى يشتمل على الدال على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على الماهية ، ومنه ذاتى لا يدل على الماهية ، ومنه عرضى .

## [الفصل السادس]

### (و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

قد قيل فى التمييز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتى مقومٌ والعرضى غير مقومٌ ، ثم لم يُحصَل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مقوماً ، أو غير مقوم . وقيل أيضاً : إن الذاتى لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء ، والعرضى يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء . فيجب أن تُحصَل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إن الذاتى هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية ، فإن المقوم مقوم لغيره . وقد علمت ما يعرض من هذا ، اللهم إلا أن يعنوا بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتى ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادفٍ صُرف عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، ويكون الخطب فى المقوم كالخطب فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : ومنه عا || ومنها... الشخص : ساقطة من د || رفعها : رفعها ى (٢) وإذا : فإذا د ، م || يشتمل : يشتمل س (٩) أو غير : وغيرى (١٠ - ١١) الشيء... الشيء : ساقطة من د (١٤) به : منه د ، دا ، عا || عني : يعنى م ؛ يقينا د (١٦) المعنى : معنى س || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن تتذكر ما أعطيناك  
 سالفًا : أن المعنى الكلي قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولاً حتى يحصل ذلك  
 المعنى ، ويكون له أوصاف أخرى تُلزِمُه وتتبعه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا .  
 فأما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته ، فلن يحصل معقولا  
 مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ،  
 وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة  
 في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل  
 واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد  
 من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك  
 الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه  
 من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولاً ، ثم تلزمها هي ، فإن  
 الاثنينية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية  
 لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها  
 مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا  
 لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذا حصل معقولة ،  
 حصلت وقد حصل ما تقوم به في العقل معها على الجهة التي تقوم به ؛  
 فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه  
 المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها  
 عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . ولست أعني  
 بحصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون  
 خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطارها هي

(٢) سالفًا : + من م ، ي (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن  
 (٩) بالماهية : الماهية ي (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س  
 (١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها في الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ي  
 (٢٠ - ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ي (٢١) أنها : أنه عا

مقومة له بالبال ، حتى تكون هذه مُحْطَرَّةً بالبال ، وذلك مُحْطَرًّا بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعنى تصور الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية للمعاني المعقولة ، يجب ضرورة أن تُعقل للشيء على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها .

٥

وأما سائر العوارض ، فإذا ليست مما يتقدم تصورها في الذهن تصور الماهية فيه ، ولا أيضا هي مع تصور الماهية ، بل هي توابع ولوازم ليست مما يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمت أني لست أعنى في هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا إليه ، يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهنك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك أن تسلب الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم بماهيته في الذهن من دون وجود ما يقوم به فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

١٥

وأما العوارض فلا أمنع صحة استنباتك في الذهن معنى الماهية ، ولا يعقل وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا في كل العوارض ، فإن من العوارض ما يلزم الماهية لزوما أوليا بيننا ليس بواسطة عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استنبات الماهية وإخطارهما معا بالبال مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهما ، أو معنى آخر

٢٠

(٤) للشيء : الشيء م (٧) بل هي : بل عا (٨) بل مما : بل عا  
(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالعقل م (١٤) بماهيته : ماهيته م  
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة ، فإذا لم تخطر تلك الوسطة بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؛ ولولا صحة القسم الأول لما كان ما بُيِّن لك بعد من إثبات عارض لازم للماهية بتوسط شيء حقا . وذلك لأنَّ المتوسط ، إن كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بيِّن الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإن كان من المقومات ، صار اللازم المجهول — كما تعلم — لازماً لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقومٌ ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة . فما كان من اللوازم غير بيِّن للشيء صح في الذهن أن يتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ، ولم يصح من جهة . أمَّا جهة الصحة فن حيث أنَّ تصوُّره قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأمَّا جهة الاستحالة فإنَّ يتوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا ، ولا الندب الذي لزمه في أصل الحلقة ، فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا ، ولا زاويته أقل من قائمتين ؛ فإنَّ هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه . واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

فقد بان لك من هذا أنَّ من الصفات ما يصح سلبه وجودا ، ومنها ما يصح سلبه توهمًا لا في الوجود ، ومنها ما يصح سلبه توهما مطلقا ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ،

(٣) ولولا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، عا ، م (٦) لها : له عا ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازما : + له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ، ن (١٤) كان يكون : كان د ، م || الندب : البدن عا (١٦) وليس... معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : للوجود ن (١٩) لا : له عا ، ن || الوجود : + كسواد الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لافي الذهن ولا في الوجود ن || ومنها... مطلقا : ساقطة من هـ

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإن الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحصَل معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

٥

## [ الفصل السابع ]

### ( ز ) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

- إنّ الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص ١٠ واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإنّا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .
- أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأنّ الدال على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والى تخص ١٥ أيضا ؛ فإنّ الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بحصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

( ٢ ) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، عا ، م ( ٨ ) فيه : ساقطة

من م ( ١٠ ) أو : أم ب ، س ، م ( ١١ ) بسبيل : قبيل || فإنّا إذا : فإذا

( ١٤ ) والى : الذى ( ١٦ ) محتاج : محتاجة م ؛ تحتاج د ، ن ( ١٨ ) هو هو : هو ما هو عا



ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أن جماعة ممن يرى أن الذاتى والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتى له ، وهو الذى نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأما تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محولين على الإنسان والفرس والنور ، ثم نجد أهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمر يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يجعلون الناطق كذلك ، ويجعلون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنسية الذاتية المشتركة ، يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنسية وماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنسية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا أو نوعا ، ومن حيث يتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوم .

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا : وهذاى (٦) وما : أو ماد (٧-٨) ذاتية... أجناسا : ساقطة من س || يجعلونها : يجعلونه د ، ن ، هـ (٩) لها : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) الذاتية : ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، هـ (١٤) فيه : فيها ع (١٥-١٦) المقول... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنمّا هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتى مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

- وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتى مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التى للذاتى المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذى لا يدل على إنية أصلا، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذى بكليته وكما هو يدل على الإنية. وأما هذا الذى يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحيوان فإنه وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما يحصله الحيوان حيوانا، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
- ١٠ إن هذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلائنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعانى كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيقى إلا الواحد . وإن تكلفوا
- ١٥
- ٢٠

(٤) عن : على م (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من ي  
(١١) ذلك : دالاي (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلائنه : فإنه م  
(١٦) المعانى : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أن يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإننا سنوضح من بعد أن استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمرار في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو ككون الجسم أو الشيء ذا قوة درأكة للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرننا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان ، والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ؛ ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو إما أن يميز التمييز الذي عن النبات أو لا يميز ، فإن لم يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا خلف ؛ وإن ميز ، فقد صدر عنه بما هو حيوان تميز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علة أولى في ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء علة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كمال : الكمال (٧) ذلك : + كله د ، م هـ || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تمييز بها إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، هـ (١٩) وللعلة : أول للعلة س

ثم لا أمتنع أن يكون ها هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذي جعلوه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الألفاظ في أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرابات ألبا إليها أمثال هذه المقاومات .  
وإذا وجد في ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذي تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

## ١٠ [الفصل الثامن]

### (ح) فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأن الذاتى للشيء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شيء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ؛ وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هى بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ؛ ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحصان والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقبل : حيوانات ، فإن لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقة لها ، من حيث هو مسئول عنها بجملة ، ومطلوب

(١) للدال : الدال د ، ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرابات : + قدب ، د ، ا ، هـ || ألبا : ألبات هـ (٦) ظاهر : سائرس || من : عن عا (٨) من : عن عا ، هـ || لم : ساظفة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالة د ، ن ، هـ (١٦) هى : هو د ، عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسأل عا ؛ وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هى عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ ، ي

كنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أن الوجه الأول يكون دالاً على ماهية الجملة ، و ماهية كل واحد ؛ فإن لفظة الإنسان تدل أيضاً على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سالفاً .

٥

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أن الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقة المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسماً ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسماً ذا نفس . فنقول في جوابه : إن قولنا إن اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعني أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أن لفظ المتحرك إذا دل ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إن لفظة المتحرك مفهومها ودلالاتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالاتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسماً لذلك المعنى على سبيل

١٠

١٥

(١) بالشركة : بالشرك ه || الأول : + لا ، د (٣) وإنما : إنما (٤) منها به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحده ع ، ن ، ه || واحد : + واحداً || منها عا (٨) بالعرضيات : بالعوارض || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أولفظة ه .

- القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يُحمل عليه معنى اللفظ ، كمعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك . والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر ٥ ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلالته على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمنٌ فى معنى الحيوانية ضرورةً ، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج ١٠ يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق .

- فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَصْمُن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى مانحن فيه فنقول : إنَّ المفهوم ١٥ من الحساس هو أنه شيء له حِسٌّ تَمَّ من خارج ما ، نعلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان فإنما نعنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالاته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

( ٢ ) يشعر : شعرد ، م || شعوره : تصوره د ( ٤ ) محمولا : + على ما يحمل عليه ن || مع المتحرك : ساقطة من د ( ٥ ) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د ( ٦ ) أولا : الأول د ( ٨ ) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س ( ١٣ ) أوجه : وجوهه ع ، ه ( ١٥ ) فلنرجع : + الآن ه ( ١٦ ) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،  
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم .

ولسنا نذهب ها هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا النمط من الدلالة ؛ فقد  
تقرر أن اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن ها هنا تزول الشبهة  
المذكورة . فأما اللفظ الذاتى للشيء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،  
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فانه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة ،  
وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجه ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح لتمييز  
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية ؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية  
الشيء فهو دال على الإنية .

١٠ فإن قال قائل : إن الذى يصلح للإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإن  
الحساس ، وإن رذلت كونه دالا على ماهية الإنسان والثور والفرس ،  
بحال خصوص أو شركة ، فإنك لا تُرذّل دلالاته على ماهية مشتركة للسميع  
والبصير واللامس ؛ فليس يجب أن يكون الذاتى ينقسم إلى مقول في جواب  
ما هو ، ومقول في جواب أى شيء ، انقساماً على أن لا يدخل أحدهما  
في الآخر ، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشيء دالا على الماهية ، فليس بدالٍ  
١٥ على الإنية ، بل يلزمك ما ألزمت القوم ، فنقول له : أما التشكك المقدم فينحل  
بأن تعرف أننا لا نمنع أن يكون ما هو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء  
أخرى ، بل ربما أوجبنا ذلك ؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلاً دالا  
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور ، كدلالة الحيوان  
مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للإنسان والفرس والثور ؛ فإن  
٢٠

(١) فإنما : إنما ، م (٢) الكل : للكل (٤) ما هو : ما هى ن || وكيف  
هو : وكيف عا (٥) له : به عا (٧) المشتركة : + له د ، ن || فهو : + إذن ن ، ه  
(٨) للإنية : للإنية ه (٩) الإنية : الإنية ب ، ه (١٠) للإنية : للإنية ن ، ه  
(١١) رذلت : أرذلت ه (١٣) فليس : وليس ي (١٤) هو : هى ن || أى شيء :  
+ هو ي || على أن : ساقطة من ب ، س ؛ على أنه : ي (١٥) ولذلك : وكذلك ه || بدال : يدل د  
(١٧) أنا : بأنا ه || دالا : دال عا (١٩) كدلالة : دلالة عا (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتي مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتي مشترك لها ؛ وإنما تمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأشياء التي هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتي ، عيننا ذاتيا لشيء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنحن بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا خيلنا عن هذا فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذاتى لا يكون عرضيا ؛ فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذى هو له ذاتي .

وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إننا نغنى بالدال على الإنسية ما إنما صلوحه للإنسية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالاته على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنسية عيننا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول في جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا في جواب ما هو ، فتكون هذه أنواع الحيوان وأمورا مختلفة متباينة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ما هو ، لأن الحيوان أتم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نحملة عليه بالشركة ؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيهما إياه في حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

(١) لها : + فإنما نج ، ع ، هـ (٢) فنقول : ونقول ع ، هـ (٤ - ٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشيء : ع (١٠) إنا : + إنما ع ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنسية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ ع ، م ، ي الفقرة المبتدئة في أول الصفحة التالية سطر ١ - ٣ ثم عادت نسخة ي فقط فأوردتها في موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمور ع (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا ع ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من ع ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .



فإذ قد تبين هذا فنقول : إنَّ الذاتى الدالَّ على الماهية يقال له : المقول  
فى جواب ما هو ؛ والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء  
هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضحك  
والكاتب للإنسان ، ويسمى خاصة ؛ وربما كان عارضا له ولغيره كالأبيض  
للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضا عاما . فيكون كل لفظ كل ذاتى إما دالا على  
ماهية أعم ، ويسمى جنسا ، وإما دالا على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ،  
وإما دالا على إنية ويسمى فصلا . وأما الكلى العرضى فيكون إما خاصيا ويسمى  
خاصة ، وإما مشتركا فيه ويسمى عرضا عاما .

فكل لفظ كل إما جنس ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما  
عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنسا فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل  
شىء ، بل جنسا لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعا  
فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم  
منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة  
أيضا إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض  
إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فلنتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركتها  
ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

( ١ ) فإذا قد تبين : فإذا تبين ن ( ١ — ٣ ) هذه الفقرة فى ع ، م ، ن ، فى الموضع الذى أشرنا  
إليه فى هامش الصفحة السابقة ( ٣ ) فى ذاته : ساقطة من ع || أوأى : وأى : ع ، ن ، ه ، ن ،  
( ٤ ) كان : ساقطة من ع ( ٦ ) عرضا : + ما ن ( ٧ ) على : + كالب  
( ٨ ) إنية : الإنية || خاصيا : خاصا د ( ٩ ) ويسمى : فيسمى ع ، ن ، ه || عرضا :  
ساقطة من د ، د ، ن ( ١٢ ) هو : ساقطة من ع ، ه ، ن ، ( ١٣ ) الأمور التى : الأمر  
الذى د ، ع ، م ، ن ، ه ؛ الأمور الذى ( ١٤ ) منها : منه ع ، ن ، ه ( ١٥ ) وحده :  
ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه ( ١٧ ) منها : من هذه ع ، م ، ه ؛ ن  
( ١٨ ) ومبايناتها : ومقابلتها ع .

## [الفصل التاسع]

### (ط) فصل في الجنس

- فنقول : إنَّ اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقِلَت بالوضع الثاني إلى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرة جنساً ، مثل ولديهم كالعُلوية ، أو بلديهم كالمصرية . فإنَّ مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان على مثلا عندهم يُجعل جنسا للعلويين ، ومصر ٥ جنسا للمصريين ؛ وكان هذا القسم أولى عندهم بالجنسية ، لأنَّ عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ، ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين . ونظن أنَّ السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه في معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعات أنفسها أجناسا للشاركين فيها ، والشركة نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقيين ١٥ جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الأول اسم ، نُقِلَ له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .

( ٣ ) لغة اليونانيين : اللغة اليونانية هـ ( ٥ ) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، ي ؛ فكان ن ، هـ || يسمون : يسمى ن ( ٦ ) كثيرة : كثيرون عا ، م ، هـ || جنسا : ساقطة من هـ ( ٧ ) العلوية : + مثلا هـ || كانت : كان ب ، س ، ن ، هـ || عندهم : ساقطة من ي || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، هـ ( ٨ ) تسمى عندهم : ساقطة من عا ( ٩ ) الساكنين : والساكنين هـ ( ١٠ ) على : + رضى الله عنه عا ، هـ ( ١١ ) القسم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس هـ ( ١٤ ) أيضا : ساقطة من د ( ١٧ ) نقل له : نقل د || المتشابهة : المشابهة د ، عا ، ن ، هـ ، ي || أسمى : يسمى د ( ١٨ ) فيه : ساقطة من ي || المنطقيون : ساقطة من س

وقبل أن نَشْرَعَ في شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشير إشارة خفيفة إلى معنى الحَدِّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول : إن الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإن كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملتم من معان ، فلن يصلح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظ هو اسم ، وربما أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُفد علما بمجهول ، احتيج إلى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط ، بل يتناول نسباً وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فُهِمَت تنبه الذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العلامات دون الماهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك في هذا الوقت . فمثل هذا الشيء لاحد له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إن كان معنى ذاته مؤلفا من معان ، فله حد ، وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأن أخص الذاتيات بالشيء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتنبه له مما سلف ذكره ، فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو في ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التي تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول في حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإن كان الجنس لا اسم له ، أتى

(٢) ونؤخر : وعرض س (٣) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن (٤) الشيء معناه معنى : معنى الشيء معنى ع ، ه || معنى : ساقطة من ن (٥) على : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحده ويكون هو اسمه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٦) ولا : فلا ع ، ن ، ه ، ي || بأكثر : بالأكثر س (٧) يكون : فتكون ي (١٠) الماهية : العلامة س ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ي (١١-١٢) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه عا (١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهي م (١٩) نقول : هو م .

أيضا بحده، كما لو لم يكن للحيوان اسم أتى بحده فليل : جسم ذو نفس حساس، ثم ألحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

- فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية للشيء ، فيدل عليه إما دلالة مطابقة ، فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعلى الأجزاء . وأما الرسم فإنما يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشيء ٥ يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره ، حتى يدل عليه دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يرتب فيه أولا جنس ، إما قريب وإما بعيد ، ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما ، مثال ذلك أن يقال : إنَّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، منتصبُ القامة ، بادی البشرية ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول في شرح اسم الجنس ١٠ هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا ، فن المقول ما يقال على واحد فقط ، ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس المذكورة ، إلا أننا قلنا : مختلفين بالنوع في جواب ما هو ، اختص بالجنس ؛ ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة ١٥ كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شيء آخر ، خصوصا إذا كان يصح في الذهن حملُه على كثيرين ، تشترك فيه بالفعل أو لا تشترك فيه بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ؛ وليس يحتاج في تحقيق الجنس إلى أن يُلتفت إلى شيء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة الماهيات ، ثم قيل عليها شيء آخر هذا القول ، كان ذلك الشيء الآخر جنسا . ٢٠

(١) أيضا : ساقطة من ى (٣) فيدل : ويدل م ، هـ || عليه : عليها نج ، د ا ، هـ ||  
 فيدل عليه : ساقطة من عا ، ن (٤) فعلى : مثل م (٥) وأما : فأما ى || به : فيه هـ ||  
 قول : ساقطة من عا || الشيء : الشيء عا ، ن (٦) لشيء : الشيء هـ (٧) يرتب : يرتبى  
 (٨) فإن : وإن عا ، هـ (٩) إن : ساقطة من س (١١) الذى : ساقطة من ن  
 (١٣) لا : ساقطة من عا (١٥) بالحقائق : فى الحقائق عا ، م ، ن ، هـ ، ى  
 (١٦) نسبته : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من س .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ماهو ،  
أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمت .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول في جواب ماهو بوجه . وأما النوع ، فإنه ليس ،  
من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنَّ  
اتفق أنَّ قيل هو بعينه هذا القول ، فقد صار جنسا . فإننا يلزمنا أن نعلم  
في الحدود التي للأشياء الداخلة في المضاف ، أننا نريد بها كونها لشيء ، من حيث  
هي لها معنى الحدود ، كأننا لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشرنا في أنفسنا  
زيادةً يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بها . وأما الشيء  
الذي يخص من بعد باسم النوع ، فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،  
بل بالعدد . ١٠

وأما العرضيات ، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو ، فلا شيء غير الجنس  
موصوفا بهذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأننا حصلنا معنى  
هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يعرض هاهنا شبه : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ،  
وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقول ١٥  
على الكثيرين الذي هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فنقول  
في جوابه : إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ،  
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

- (١) فافهم : وافهم عا ، م ، ه ، ي (٣) وأما : فأما د ، م ، ن (٥) بعينه :  
نفسه عا ، م ، ن ، ه (٧) لما : + إذا ن (٩) يخص من : يخص م  
(١٢) حصنا : خلصنا س ؛ جعلنا ه (١٤) إذا : إن عا ، م ، ن ، ه ، ي  
(١٥ — ١٦) لجنس... وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا ه ، ي ؛ إن عا ، م ، ن  
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، ه || وكان : كان ي ؛ فكان س ، ه || فنقول : نقول ي  
(١٧) كقول الجنس : + نفسه : نج ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٨) له : عليه م ، ه ، ي

إنَّ كل مقول على كثيرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثيرين تعرّض له الجنسية عند اعتبار ما ، كما تعرّض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نشرح لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان ألبتة . ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ؛ ولو كان الجنس ٥ يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على الكثيرين على الجنس لكان شططا محالا .

ومما يشكك ها هنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس . فإنك إذا أردت أن تحدّ النوع ، يُشبه أن لا تجد بداً من أن تدخل فيه اسم الجنس ، كما يُبين لك بعد ، إذ يقال لك إن النوع هو المرتب تحت الجنس ، وكلاهما ١٠ للتعلم مجهول ، وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان ؛ وكل تحديد أورسم فهو بيان . وقد أجب عن هذا فقل : إنه لما كان المضافان إنما تقال ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنس والنوع مضافين ، وجب أن يؤخذ كل واحد منهما في بيان الآخر ضرورة ، إذ كان كل واحد منهما إنما هو هو بالقياس إلى الآخر . فهذا الجواب هو ١٥ زيادة شك في أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكل فيها ما يشكل في الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن المحقق يقول : وردّ حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعرفني أنها إذا كانت مجهولة معاً ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر ؟ وأيضا فإن من شأن الحل أن تقصد فيه مقدمات

(٢) له : ساقطة من س (٤) كل : ساقطة من عا ، ن ، هـ ، ي || ولا يمنع : لا يمنع م

(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثيرين : كثيرا ، م ، هـ (٨) يشكك : يشكك م

(١٠) لك : + من هـ || وكلاهما : وكلهما ب ، عا (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن

(١٤) واحد : ساقطة من س || إذ : إذا ي (١٥) هو هو : هو د ، ن ، ي

(١٦) فيها : فيها عا (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس عا ، هـ

(١٨) عرفني : عرض د (١٩) الحد : الحل س || تقصد : تمضد ب ، س

الشك فتتكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس في الحل الذي أوردّه هذا الحال  
تعرّضُ لشيء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا  
مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِّفَ كلُّ واحد منهما بالآخر  
وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول ، فإنّ هذا لا يمكن إنكاره ؛  
ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهي أن تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ،  
ولا الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان  
هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .  
وأیضا فقد وقع فيه غلط عظیم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف  
مع الشيء ، وبين الذي يعرف به الشيء ؛ فإن الذي يعرف به الشيء هو  
مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء ، إذا أضيف إليه جزء آخر  
توصل إلى معرفة الشيء ، ويكون هو قد عرف قبل الشيء . وأما الذي يعرف  
مع الشيء فهو الذي إذا استتمت المعرفة بتوافي المعارف للشيء معا عُرِّفَ  
الشيء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به  
الشيء ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء ؛ فإنّ أجزاء الجملة  
التي تعرّف الشيء ما لم تجتمع معا ، لم تعرّف الشيء ، والواحد منها يكون دالا  
على جزء من المعنى الذي للشيء فقط . فما دامت الأجزاء تذكر ولم تستوف  
جميعها ، يكون الشيء بعد مجهولا ؛ فإذا توافت عرف الشيء حينئذ ، وعرف  
ما يعرف مع الشيء .

والمضافات إنما تعرف معا ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها  
قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لامع معرفته . وبالجملة ما يُعرف مع الشيء

(١) جميعها : جميعا عا (٣) المتعلم : للتعلم م ، هـ (٥) وهي : ساقطة من م ، ن ،  
هـ || تعريف : يعرف م || بالمجهول : بمجهول ن || بيان : بيان هـ (٦) ولا الترتيب :  
والترتيب عا ، هـ || فإذا : فإن عا ؛ وإذا ب ، س (٧) الحال : الحل هـ  
(٨ — ٩) يعرف ... الذي : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من هـ || هو : وهو س  
(١٠) عما : ما عا (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) بتوافي... المعرفة : ساقطة  
من م (١٣) هو : ساقطة من ي (١٤) فذلك : فذلك م ؛ وذلك عا (١٧) توافت : توافقت  
س ؛ : + المعارف نخ ، دا ، هـ (١٩) معرفة : معرفتها ي (٢٠) معرفته : معرفة م

- غير الذى يعرف به الشيء؛ فإن الذى يعرف به الشيء هو فى المعرفة قبل الشيء . وكذلك فإننا نقول : إن المتضايقات لا متحد على هذه المجازفة اتى أو ما إليها من ظن أنه يحل هذا الشك ، بل فى تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر . وأما مثاله فى العاجل ، فهو أنك إذا سئلت : ما الأخ ؟ لم تعمل شيئا إن أجبت : إنه الذى له أخ ، بل تقول : إنه الذى أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذى يقال إنه أخوه ، فتأتى بأجزاء بيان ليس واحد منها متحددا بالمضاف الآخر؛ فإذا فرغت تكون قد دلت على المتضايقين معاً . وإذا قد تقرر أن هذا الحل غير مغن ، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول : إن تحديد الجنس يتم ، وإن لم يؤخذ النوع فيه نوعاً من حيث هو مضاف إليه ، بل من حيث هو الذات ؛ فإنك إذا عنت بالنوع الماهية والحقيقة والصورة ، ١٠ وقد يعنى به ذلك كثيراً فى عاداتهم ، لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس . وإذا عنت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالماهية والصورة ، تم لك تحديد الجنس . فإنك إذا قلت : إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات والصور الذاتية فى جواب ما هو ، تم تحديد الجنس ، ولم تحتج إلى أن تأخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده فى حده ، وإن كانت الإضافة تندرج فى ذلك ١٥ اندراجاً لا يكون معه جزء الحد متحددا بالحدود بالحد . أما الاندراج فلا أنك إذا قلت : مقول على المختلف بالماهية ، جعلت المختلف بالماهية مقولاً عليه ، وهذه إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة . وأما أنك لم تجعل جزء الحد متحددا بالحدود بالحد ، فلا أن جزء الحد هو الماهية ، أو كلية تخالف بالماهية ، والماهية من حيث هى ماهية ، والكلية المخالفة بالماهية ، غير متحددة بالجنس ، فتكون قد حددت ٢٠
- (١) غير : + الشيء . م || هو : فهو ه ، ي || قبل : وقبل عا (٢) وكذلك : ولذلك عا ، م ، ن ، ه ، ي (٥) إنه : بأنه ه ، ي (٦) هو : هو هو عا || بأجزاء بيان : بآخر إنسان م (٨) الحل : الحد س ؛ الحال م || فلنرجع : فراجع عا ، م ، ن || نحن : ساقطة من عا (٩) فيه نوعاً : هو نوع ه (١١) وإذا : فإذا عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) مختلفين : ساقطة من ي (١٤) إلى : ساقطة من ي (١٦) بالحد : ساقطة من ي (١٧) مقول : مقولان || جعلت المختلف بالماهية : ساقطة من د (١٨) وأما : أما ه (١٩) بالماهية : الماهية ي (٢٠) هى : هو عا || بالماهية : للماهية ي





## المقالة الثانية

## من الفن الثاني

## الفصل الأول

## [ فصل (١) ]

- ٥ في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها

- ١٠ إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملّة معانٍ أهم منها داخلة في جوهرها ، فتحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين في صناعة أخرى ؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

- والأنواع السافلة لا توجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة . ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها ؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنه يقوم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأولى لما قسم إليه الجنس قسمة أولى ؛ وكل ما قسم جنساً أو نوعاً هو تحت فإنه يقسم ما فوقه .

(٢) الثاني : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأولى غ ، هـ ، || (٤) فصولها :  
 الفصول ع || (٤) المقومة : المتنوع غ ، ع || (٦) إليها : ساقطة من ن || جنس :  
 + واحد ع || (٧) خارج : خارجا ب ، سا ، هـ ، || (٨) تنفصل : فضل س ، م ، هـ ، ||  
 (٩) كانت : كان ع || معان : معاني ع || (١٠) فتحتاج : تحتاج س || جواهرها :  
 جوهرها س ، ي || (١١) تبين : يبين سا ، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) فانها : فانما هـ ||  
 مقسمة : مقومة غ || (١٥) أنواعا : أنواعها س ، م ، ي || قوم : يقوم سا ، م || (١٦) الأولى :  
 الأول ن || قسمة : قسم ن .

- ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر؛ فلما كان هذا المعنى يلزمه أن يكون نوع الأنواع، ويختص في إضافاته بالتنوع فقط من غير جنس، جعل أولى باسم النوعية، وسمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا. وهذا شيء ليس يمكنني تحصيله، وإن كان أكثر ميل إلى أن أول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضايغ، لكنه يجب علينا أن نعلم أن النوع الذي هو أحد الخمسة في القسمة الأولى، هو بأى المعنيين نوع، فنقول: إنه قد يمكن أن تخرج القسمة الخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر، فإنه إذا قيل: إن اللفظ الكلى الذاتى، إما أن يكون مقولا بالمهية أو لا يكون، والمقول بالمهية إما أن يكون مقولا بالمهية المشتركة لمختلفين بالنوع، أو لمختلفين بالعدد دون النوع، كان قسمة المقول بالمهية تتناول الجنس والنوع الملاصق للأشخاص، فيضيع اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالاضافة إلى الجنس فى القسمة الأولى، بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو إلى ما هو كذلك، ولا يقال عليه مثل ذلك، فيكون الذى يسمى جنسا فقط، وإلى ما يكون مقولا على كثيرين، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هذا الاعتبار نوعا. لكن هذه القسمة لا تُخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا، بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار، وهو ما كان جنسا وله نوعية، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا. وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم، فيكون النوع بالمعنى الخاص فى القسمة الثانية، حتى يكون ما هو نوع: إما الذى هو نوع الأنواع الذى يعرض له أن يكون النوع بالمعنى الذى يجعله أخص، وإما الذى هو نوع يتجنس.

(٢) إضافاته: إضافة د، ع || جنس: تجنس عا، ن، هـ (٣) وسمى: فسمى عا، ن، هـ (٥) المضايغ: المضاف ن || علينا: ساقطة من ن || نعلم أن: نعلم م || أن النوع: أنه النوع هـ (٧) الخمسة: + القسمة عا (٨) إما أن يكون مقولا بالمهية: ساقطة من د (١٠) فيضيع: ويضيع عا، ن، هـ (١٤) هذا: بهذا عا، ن، هـ (١٥) قسما: قسم م (١٨) بالمعنى: بمعنى ب، د، م (١٨-١٩) ما هو... أن يكون: ساقطة من م (٢٠) يتجنس: لجنس ع، عا، ن؛ الجنس م؛ الجنس هـ

لكذلك إذا قسمت الكلى — من حيث هو كلى — فأولى الاعتبار به أن تقسمه  
 قسمة تكون له بالقياس إلى موضوعاته التي هو كلى بحسبها ، فهناك يذهب  
 النوع الذى بالمعنى الأعم ؛ وإنما يحصل من بعد باعتبار ثان ، وهناك يصير النوع  
 المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . وإن لم يراع هذا — بل روى أحوال  
 الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هي كلية ، مثل الزيادة في العموم ٥  
 والخصوص التي لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات — خرج لك النوع المضاف ،  
 على ما نورده عن قريب .

وليس يجب أن يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى تكون إليه  
 قسمة الكلى ؛ فإن الشيء قد ينقسم أقساما قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام  
 له أخرى إنما تأتي سليمة بقسمة أخرى ؛ فإن الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق ١٠  
 وأعجم ، لم يكن إلا قسمين ، وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة .  
 وليس يجب أن نتعسر ونقول : إن هذه القسمة الخمسة يجب أن تشتمل على كل  
 معنى يكون من أقسام الكلى واعتباراته ، بل يجب أن تعلم أنه إنما يحمل على هذا  
 التعسر اشتراك قسمين متباينين في اسم وهو اسم النوع ، بل الأخرى أن نقول :  
 إن هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التي بينها أمر آخر ، هو حال ١٥  
 الأخص من المقولات في جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية  
 الأخص ، وكما يعرض مثل ذلك أيضا شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت  
 إذ لا التفات إليها . فإن آثرنا أن نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف  
 الذى هو أعم ، وجب أن نقول : إن اللفظ الذاتي إما مقول في جواب ما هو ،  
 وإما غير مقول ؛ ونعني بالمقول في جواب ما هو ، ما يصلح أن يكون — إذا سئل ٢٠

( ٣ ) الذى : ساقطة من ي ( ٤ ) هو : وهو ( ٥ ) هي : هو ه  
 ( ٨ ) إليه : إليها ، م ، ن ، ي ( ٩ ) قسمة : ساقطة من ي  
 ( ١٠ ) له : ساقطة من ع ، ه ( ١٤ ) وهو : هو س ( ١٥ ) تحصلت : حصلت ي  
 ( ١٧ ) الأخص : للأخص ع ، م ، ن ، ه || قد : ساقطة من ع ( ٢٠ ) ما يصلح : يصلح م

●人

وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى ، بل دلالة الاسم على ذى المعنى ، إذ كان هذا أعرف . ثم ننقل منه إلى المعنى ؛ وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسما للكيفية بل اسما لشيء هو ذو كيفية ، وهو الجوهر . لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية ؛ فإن الأبيض كريد وكرباس أعرف عند التخيل من البياض الذى هو مجرد الكيفية ، والتخيل أسبق إلينا فى هذه الأمور من العقل . فإذا أخطرت ببالك الأبيض ، فكان شيئا ذا بياض ، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر . فالمقولة ليست هى الأبيض ، بل البياض . وكذلك ليست الكية هى شيئا ذا ذراعين ، بل نفس الذراعين . وكذلك الحال فى البواقى .

فالألفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم ؛ ولا تدل على أمر  
تنسب إليه هذه الذات ، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى . وأما إذا قلت بياض ، فإن هذا  
اللفظ يدل على معنى البياض دلالة الاسم ويدل على معنى آخر ؛ وذلك أنك كما تسمع  
لفظ البياض وتفهم ، يبادر بك ذهنك في أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئا آخر هو  
الأبيض . وكذلك الحال في كل واحد من التسعة . فالمقولات التسع هي ما يدل عليه  
البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون في المكان ، كقولك الإنجاد والإتهام ، والكون  
في الزمان ، كقولك العتاقة والحدائة ، والوضع كقولك القيام والجلوس ، وأيضا ما يدل  
عليه التسليح ، وصدور الفعل كالقطع ، وقبوله كالاتقطاع مادام ينقطع .

والمباحث في أمر هذه العشرة كثيرة . منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد ، كما ظُن أن الموجود جنس لها ؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها ، فهل يمكن أن

(١) على المعنى : ساقطة من م ، ي || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م ، ي || إذ : إذان || منه : منها ، ه ، ي || (٣) ليس : وليس ه || (٤) كرباس : بمعنى القطن || (٥) في : من ه || (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالاي || (٧) شيئا : شئ ب || (٨) نفس : طول ه || (٩) فالألفاظ : والألفاظ ه || الجواهر : الجوهر م ، ه ، ي || ولا : ساقطة من ي || (١٠) هذه : هذا د ، ع ، ع ، م || (١٤) في المكان : والمكان سا || (١٥) الحدائنة : الحدث ع ، الحدائ ي || والوضع كقولك القيام : ساقطة من ع || الجلوس : القعود ب ، س || (١٥ — ١٦) والوضع . . . والتسلح : وأيضاً ما يدل على القيام والجلوس والتسلح ي || (١٥) يدل : يدل م ، ي || (١٦) الفعل : للمفعول ع ، م ، ي || كالقطع : بالقطع ع ، م ، ي || كالانقطاع : بالانقطاع ع ، م ، ي || (١٧) أنه : أنها ع ، ه ، ي || (١٨) كما : كن ع ، ه ، ي || أن : ساقطة من د ، ع ، ن ، م ، ه || جنس : جنساد ن || أنه : ساقطة من ن ؛ أنها ع ، ي || يمكن : يمكن ع ، ع .

يفرد الجوهر جنساً ويجعل الرّض جنساً واحداً يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا، فهل يمكن أن تجمع في أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشتمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شيء ، أو لا تشتمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل في شيء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف يتشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

٥

فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبة الموجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدّوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيبطلوا وجهاً وجهاً حتى يبقى ما يؤثرون بقاءه . وليس في تعديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكثّر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكثّر تكثّر المتواطىء في موضوعاته أو تكثّر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثّر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للموجود معنى واحداً في هذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصاً إذا قال : إن الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده إلى وجود آخر ، والعرض موجود يحتاج في وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشيئين في شيء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه يحتاج أو غير يحتاج .

١٥

فهذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

( ١ ) هذا : هذه ب ، س || ( ٢ ) فهل : ساقطة من ع || تشتمل : + عليها ؛ عليه ه ، ي ||  
( ٥ ) لا كون : كون لا سا || ( ٧ ) قسمة : نسبة ع || ( ٩ ) أنه : ساقطة من ن || تكثير المقول لا تكثير : تكثّر المقول لا تكثّر د ، سا ، ع ، عا ، ه ، ن ، ي || ( ١٠ ) وتكثير ، وتكثر عا ، ن ، ه ||  
( ١١ ) يشمل : يشمل د ، س ، ع || المشكك : المشكك ن || ( ١٢ ) ثم : + إن س || أن الوجود : الموجود || ( ١٤ ) وأن : فان ع || موجود : ساقطة من ع || ( ١٥ ) آخر : ذلك عا || أشرك : اشترك د ، ع ، عا ، ن || هذين الشيئين : هذان الشيئان د ، ن || ( ١٦ ) فرق : + بينهما ي || ( ١٧ ) يجتمع : يجمع ع ، م ، ن ، ي || ( ١٩ ) بل لكل واحد . . . والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

وقد يفرق أيضا بين النوع والفصول التى تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ؛  
 مثال هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فإنه فصل الزوج فى ظاهر الأمر ، وقد  
 يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين  
 فى ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا  
 للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى  
 الذى له مبدأ قوة التمييز ، فإن هذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للملك فهو  
 بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشحطين  
 أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك  
 الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين  
 بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : ” فى جواب  
 ما هو “ يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع  
 أيضا ؛ فإن الخاصة لا مدخل لها فى جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق  
 للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع  
 بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت  
 الجنس ، والثانى : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر  
 فى حاله فنقول : إنه إن عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أى  
 يكون حملة على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإن الشخص والنوع والفصل

- (١) يفرق : + به هـ (٢) بالمتساويين : بمتساويين س || فإنه : ساقطة من  
 فى ظاهر الأمر : ساقطة من ى (٢ — ٣) فى ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م  
 (٤) فإنه : ولكن عا ، هـ ، ى (٦) للإنسان : الإنسان س ، م ، هـ  
 (٧) ولكن : ولكنه نج ، س || المتشحطين : المتشحطين د ، م (٨) الحد : + الحد  
 عا || وجها : بوجه عا ؛ وجه م ، هـ || يفرق : فرق هـ (١٠ — ١١) لا تقتضى ... بين الفصل :  
 ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، هـ || بين : ساقطة  
 من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د  
 (١٤) قولهم : قوله عا ، م (١٦) إن : ساقطة من س || أى : إن من  
 (١٧) يكون : ساقطة من ن || عا : ما عا ، ن .

- والخاصة تشترك جميعها فيه، وإن عني بذلك ما كان كلياً وحده دون الشخص، فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ، ومع ذلك فإنَّ الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه . وإن لم يُعْنِ بالمرتب هذا ، بل عُنِيَ به ما هو أخص وملاصق لابتوسط شيء بينهما، وهو ما يتلوه في المرتبة ، خرج الشخص ودخل الخاصة والفصل ؛ وإن عُنِيَ بالمرتب ما كان ملاصقاً ليس في ترتيب العموم فقط ، بل في ترتيب المعنى أيضاً، خرج الخاصة ودخل الفصل؛ وإن عُنِيَ بالمرتب ما يكون خاصاً مدخولاً في طبيعته ، أعني ما يكون ما فوقه مضمناً في معناه، اختص هذا الرسم بالنوع ؛ فإنَّ الجنس ليس داخلاً في طبيعة الفصل ولا الخاصة ، بل هو شيء كالموضوع لهما ليس داخلاً فيهما ، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذي لا بد منه ، ليس نسبة الداخل في الجوهر، على ما علمت . لكن لفظة "المرتب" ليس تدل على هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات ، لا بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب النقل ، فليس يذكر في موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتب تحت كذا ، عني هذا المعنى .

- وأما الرسم الثاني ، وهو أنه الذي يُقال عليه جنسه من طريق ما هو — إن عني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن — فيجب أن يُزاد عليه أنه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو، أو يقال: هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة ، فيكون هذا خاصاً للنوع ؛ فإنَّ الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو ألبتة ، وكذلك الخاصة والعرض . وأما الشخص فلا تتم ماهيته بالجنس . وأما إنَّ عُنِيَ بذلك ما يعنونه ، فيكون بينه وبين الفصل

(١) وإن : وبل م ؛ فإن هـ ، ي (٤) وهو : وبين هـ || الشخص : + أيضاً هـ  
(٥) ملاصقاً : متلاصقاً عا (٦) في : وفي ع ، عا ، م ، ي || خرج : خرجت عا ، هـ  
(٧) مدخولاً : + أى مقوماً لماهيته ن || ما فوقه : عا || اخص : فاخص م  
(٩) ليس : وليس ن (١٠) المرتب : المترتب عا || ليس : ليست عا ، هـ  
(١١) المحدد : المحدر عا ، هـ || بكل : فكل عا || الأول : ساقطة من عا (١٢) هذه : ساقطة من د ، ع ، ي || قيل : قال عا (١٢ — ١٣) مرتب ... المعنى : هذا اللفظ فيجب أن يفهم منه هذا المعنى ع (١٣) عني : أعني م ، ن (١٥) هو ما : هو م .



بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويجوز أن يكون من شيء خارج يفيد فليس مقوماً للماهية . والجنس إنما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة في الأعيان وتارة في الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبأن أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجنس . وقد قيل في الأجوبة المشهورة : إن من الدلائل على أن الموجود ليس بجنس أنه لو كان جنساً لكان فصله إما موجوداً وإما غير موجود ؛ فإن كان موجوداً وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا الاحتجاج ليس بمنع في هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهي مع ذلك فصول . وأما كيفية الصورة في هذا فهي لصناعة أخرى مما لا يفنى به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيراً من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضاً فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة في التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر على الجوهر الأول والجوهر الثاني ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : سافطة من ع ، ي || (٧) في : من سا || إن من : من أن ه || الموجود : + أنه ي || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) فهي : فهو ع ، و ، ي || لصناعة : في صناعة م ، ع ، ي ؛ صناعة صا || ما : فانه ما ه || (١٢) يشكك : + متشكك نج ع ، ه ، ي || الموجود : الوجود ن || فيقال : فنقول ع ، ه ، ي || (١٣) كالكم : + فانه يقع نج ، ي ؛ فانه قد ع ، ه || (١٤) بل العدد : سافطة من س .

## الفصل الثاني

### فصل (ب)

في أن العرض ليس يجئ للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

وأما العرض فقد قيل في منع جنسيته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم : إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أمس وعام أول كل واحد منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة ؛ ومستحيل أن يكون هو موجودا في جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات كثيرة على أنه موجود في كل واحد منها ؛ فإذاً ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض .

وهذه خرافة ؛ فإنه إن عني بأمس وعام أول معنى متى ، وهو الكون في الزمان ، فإن كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه ؛ فإنه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن عني به الزمان نفسه ، فإن الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذي تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها في زمان واحد .

وأما تفريق الأشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم في قول الناس إن كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين .

(٣) أن العرض : العرض وأنه ي || (٤) في : + قى ع || منها : من ذلك نج ، ع ، عا ه ،  
 ي || قولهم : إن ه ، عى || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات عا || هو : صافطة من ه ||  
 (٧) لن : أن سا ، ن ، ه ، || (٩) هذه : هوس ، م ، عى || (١٠) فانه ليس : فليس م ||  
 (١٤) متقدما : مقدم عا ؛ مقدم عا || (١٦) ليس : وليس عا .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعِلَ اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدود مفهوماته مختلفةً ؛ فإن جُعِلَ اسماً لواحد منها فقط ، كان ذلك القول الذى لذلك الواحد حداً له ، والقول الذى للآخر سما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له . وكما أن تحت نوع الأنواع موضوعات كلية — وإن كانت ليست بأنواع — مثل الكاتب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يبعد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعرضية ، وكأموور تُحمَل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعد .

٥

وأما هذه القسمة التى أوردت للجوهر وبلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، وإن كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أن الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللملك ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مُقَوَّم للإنسان غير مقول على الملائكة ؛ وإذا كان كذلك ، لم يكن الحى الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلاً يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه .

١٥

(١) فهى : فهو (٣) لذلك : + القول عا ، ن || الواحد : الوجه ي  
 (٦) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه عا ، ن || من أجناس :  
 من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك م  
 (١٧) يقسم : ينقسم ي ٢

## [الفصل الثاني عشر]

### (يب) فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي

وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

- إنه قد جرت العادة في تفهم هذه الخمسة أن يقال : إن منها ما هو طبيعي ،  
ومنها ما هو منطقي ، ومنها ما هو عقلي ؛ وربما قيل : إن منها ما هو قبل  
الكثرة ، ومنها ما هو في الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن  
يُجعل البحث عن ذلك متصلاً بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإن كان  
ذلك عاماً للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إن كل واحد من  
الأمر التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو في نفسه شيء ، وفي أنه جنس  
أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ؛ ولنجعل مثال ذلك من الجنس  
فنقول : إن الحيوان في نفسه معنى ، سواء كان موجوداً في الأعيان أو  
متصوراً في النفس ، وليس في نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان في نفسه عاماً  
حتى كانت الحيوانية — لأنها حيوانية — عامة ، لوجب أن لا يكون حيوان  
شخصي ، بل كان كل حيوان عاماً ؛ ولو كان الحيوان — لأنه حيوان —  
شخصياً أيضاً ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصاً واحداً ، ذلك الشخص الذي  
تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيواناً ، بل الحيوان  
في نفسه شيء يُتصور في الذهن حيواناً ، وبحسب تصوره حيواناً لا يكون إلا  
حيواناً فقط ؛ فإن تصور معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى  
زائد على أنه حيوان يعرض للحيوانية ؛ فإن الحيوانية لا تصير شخصاً مشاراً

(٣) وبعد : ومع ، ع ، ي || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ - ٥) إن منها ...  
هو عقلي : إن منها طبيعياً ، ومنها منطقياً ، ومنها عقلياً ب ، د ، ع ، م ، ن (٧) والنوع :  
ساقطة من ن (٨) للكليات : في الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س  
(١١) الحيوان : الحيوانات ه || كان : ساقطة من د ، س  
(١٥) شخصياً : شخصاً ع || ذلك : فذلك ه (١٩) مشاراً : ساقطة من س

ثم يشك في كثير منها فلا يدري أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلاسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة الغرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في الماهية . وكما أن الموجود ليس مقوماً لماهية هذه العشرة ، كذلك المرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد في حد شيء منها أنه مرض .

## الفصل الثالث

### فصل (ج)

في تعجب أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا في بعض وأن يحصروها في مقولات أقل عددا ، فمنهم من جعل المقولات أربعة : الجوهر والكية والمضاف والكيفية ؛ وجعل المضاف يعم البواقي ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست في جنس خامس ؛ إذ عد الأربعة ؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا . وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فلأنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذي قيل في تباينها : إن الدليل على أن الكية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كيته وحجمه وضعفت كيفيته ؛ وبالعكس ، فالكية مخالفة للكيفية شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكية يقول : إن كية ما زادت فانتقصت كية ما أخرى ؛ أو كيفية ما زادت فانتقصت كية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

١٠

١٥

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأولى : ساقطة من سا || وحتى : حتى د ، ن ، هـ ||  
الموجود : الوجودى || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه عا ، ي || (٨) من : +  
حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروا سا || (١٠) جعل : قال سا ||  
أربعا : أربع سا ، عا ، ي || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الست هـ || خامس :  
واحد عا || إذ : إذا سا ، م ، هـ || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خواصها :  
خواصه م || فانه : فانها م ، ن ؛ ساقطة من عا ، ي || (١٥) كيفيته : ساقطة من د ||  
(١٦ — ١٧) فانتقصت كية : فانتقصت كيفية هـ || (١٧) فانتقصت كية : فانتقصت كية م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخل في مقولة واحدة ؛ فإن الأضداد التي لا تجتمع معا ، بل تتعاقب ، قد تجتمع في مقولة ، بل في جنس قريب واحد ؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة . وأنت تعلم أن هذا التنافر الذي بينها أشد من التنافر بين ما ذكر سافقا ؛ ولكن الموقول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها ، فتعلم أن بعضها غير داخل في بعض .

وأما أن عدة منها هل تدخل في جملة ، كمن ظن أن المضاف يشتمل على البواقي ، فسنبين بطلان ذلك من أن نحقق لك في باب المضاف أن المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الأخرى حمل الجنس ؛ ولكن يوجد في كل واحد منها بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير بها مضافا إليه ، من غير أن يصير المضاف جنسا له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئا ، وأنه في شيء أو مع شيء ، مضافا إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أين .

ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالأين يعرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول الماهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاو ؛ لا من حيث هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كالبياض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أى للابيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لماهيته أنه بياض ، بل ماهية أنه للابيض .

( ٢ ) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، سا ، ن || ( ٣ ) البالغ : التابع سا || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينهما ه || ( ٣ - ٤ ) بين ما ذكر سافقا : ساقطة من سا ، عا || ( ٤ ) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || ( ٦ ) جملة : + منها سا ، ه || ( ٧ ) من أن : وهوان ي || ( ٩ ) فيكون له : ساقطة من ع ، عا || ( ١٠ ) أو مع شيء : ساقطة من ن || ( ١٢ ) هذا الاعتبار : الاعتبار م ، ن ، ي || هو : هو ع ، عا ، ي ؛ وهون || نسبته : نسبة س ، سا ، م ، ي ( ١٣ ) أين : ذو أين ه || ليست : ليس ب || ( ١٤ ) التكرير : التكرير ، عا ، ن ، ه ، ي || ( ١٥ ) مقول : مقولة ه || ( ١٦ ) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : وحاويه د ، ن || وجدته : وجدته ي ؛ ووجدته ع ، عا || ( ١٧ ) كالبياض : وكالبياض ع ، ي || قانه : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي || ( ١٨ ) مقولة : ساقطة من سا || لاهيته : لا بماهية د ، لا في ماهية ن ؛ لاهية م .

- وذلك لأنَّ الإنسان الذى هو نوعُ الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حدا ؛ فإنَّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ولا بحد ، كما يجب أن يصير جسما ، من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد ؛ فإنَّ صار شئٌ من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه ، بل من جهة الأمور التى تحته . وأما الجنس الطبيعى فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذى هو مثلا الحيوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعى ، أى معنى يصلح إذا تَصَوَّر أن يصير جنسا من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لما تحته . وبالجملة إذا قالوا :
- ٥ إن الجنس الطبيعى يعطى ماتحته اسمه وحده ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعى ، كما لم يعط أيضا من حيث هو جنس منطقي ، ولكن إنما يعطيها الطبيعة الموضوعية لأنَّ يكون جنسا طبيعيا ؛ وهذه الطبيعة بنفسها أيضا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا ، اللهم إلا أن لا نغنى بالجنس الطبيعى إلا مجرد الطبيعة الموضوعية للجنسية ، ولا نغنى بالجنس الطبيعى ما عيناه ، حينئذ يصلح أن يقال :
- ١٥ إن الجنس الطبيعى يعطى ماتحته اسمه وحده ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا ؟ وأما العقل ففيه أيضا موضوعٌ وجنسيةٌ وتركيبٌ ، وحكم جميع ذلك فى العقل لحكم الطبيعى . والأخرى أن تكون الحيوانية فى نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ، ولا تكون فى أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا فى العقل ولا خارجا ،
- ٢٠

(١ — ٣) من جهة أنه... فإن الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جسما د || الحيوانية : الحيوان عا || عليه : ساقطة من ه (٣ — ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولا حدا عا || لا باسم... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : حد م ، ن ، ه || جسما : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذى : ساقطة من عا (٩) هو : هى عا (١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ — ١٤) طبيعيا ... كما ليست جنسا : ساقطة من د (١٤) بالجنس : ما بجنس ه (١٦) حينئذ : ساقطة من ه (١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عنه ع ، ه

بل إنما تصير جنسا إذا قُرِنَ بها اعتبار ، إما في العقل وإما في الخارج ، وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل في الأعيان ، وحصل في الكثرة الخارجة ، كمن يعقل أولا شيئا من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعا ؛ وربما كان حاصلًا في الأعيان ثم يصور في العقل ، ٥ كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الإنسانية .

وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجهٍ ما لحصول الصورة الموجودة في الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة في الأعيان سبباً بوجهٍ ما للصورة المعقولة ، أى يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد حصلت في الأعيان . ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات ١٠ التي عندنا إلى النفس الصانعة ، فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرَك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقول منها معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة ، فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجهٍ من الوجوه ، إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة ١٥ معقولة عندنا . وأما أن كونها قبل الكثرة على أى جهة هو ، أعلى أنها معلومة ذات واحدة تتكرر بها أو لا تتكرر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنا هذا بواف به ، فإن لذلك نظرا علميا آخر .

(١) في الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع  
(٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة عا || حاصلًا : + أولاع ، م ٠ ن ٠ ه ٠ || يصور : يصوره (٦) عرض له أن : ساقطة من ع ٠ عا ٠ ن ٠ || واستثبت : فاستثبت عا ٠ م ٠ ه ٠  
(٨) بوجه ما : ساقطة من عا (٩) المعقولة : + بوجه من الوجود عا  
(١٠) ولأن : ولا م (١٢) موجودا : موجودة م ؛ + ماع || وكل : ويكون كل ع  
(١٣) واحد : واحد ع (١٦) جهة : وجهة س || أعلى : على ع (١٧) بحثنا : بحثى ع (١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك ه  
(١١)



- واعلم أن ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض ،  
يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعته ، وما في الكثرة منه وقبلها  
وبعدها . واعلم أن الأمور التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس ، فهي فوق واحدة  
ومتناهية ، كما سيتضح لك بعد . وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع ،  
فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ، وأما هي في أنفسها فغير متناهية . ٥
- في القوة ، فإن أنواع أنواع كثيرة من المقولات ، التي تأتيك بعد ، لا تنهاى ،  
كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك . وأما الأشخاص فإنها غير  
متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر . وأما المحسوس المحصور منها في زمان  
محدود فمتناهٍ ضرورة ؛ والشخص إنما يصير شخصا بأن تقترن بطبيعة النوع  
خواص عرضية لازمة وغير لازمة ، وتعين لها مادة مشار إليها ، ولا يمكن أن  
تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت ، وليس فيها آخر الأمر إشارة إلى  
معنى متشخص فيقوم به الشخص في العقل ؛ فإنك لو قلت : زيد هو الطويل  
الكتاب الوسيم الكذا والكذا ، وكم شئت من الأوصاف ، فإنه لا يتعين لك  
في العقل شخصية زيد ، بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع  
ذلك لأكثر من واحد ، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي ، ١٥
- كما تقول : إنه ابن فلان ، الموجود في وقت فلان ، الطويل ، الفيلسوف ،  
ثم يكون اتفق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ، ويكون  
قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق ، ويكون ذلك بالإدراك الذي ينحونحو  
ما يشار إليه من الحس ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه ، فهناك  
تتحقق شخصية زيد ، ويكون هذا القول دالا على شخصيته . ٢٠

(٣) هي : ساقطة من ع || فهي : هي ، ع ، م ، ن || فهي فوق واحدة : هي قول واحد ع  
(٦) في القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : الية والكمية ع || فإنها : ساقطة من ع  
(٨) المحصور : المحسور د (١٢) متشخص : مشخص ن || فيقوم : فيقوم د ||  
المقل : الذهن ع (١٥) والإشارة : + التي س (٢٠) ويكون : فيكون ع

- وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة. وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك، كما يظنه أكثرهم، إلا أن نغني بالشخص شخصا بعينه ؛ وأما الشخص مطلقا ، فهو يدل على معنى واحد عام ، فإننا إذا قلنا لزيد إنه شخص ، لم تُرد بذلك أنه زيد، بل أردنا أنه بحيث لا يصح إيقاع الشركة في مفهومه ؛ وهذا المعنى يشاركه فيه غيره ؛ فالشخصية من الأحوال التي تعرض للطبائع الموضوعية للجنسية والنوعية، كما تعرض لها الجنسية والنوعية. والفرق بين الإنسان الذي هو النوع، وبين شخص الإنسان الذي يعم، لا بالاسم فقط ، بل بالقول أيضا ، أن قولنا : الإنسان ، معناه أنه حيوان ناطق ، وقولنا : إنسان شخصي ، هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها للمادة المشار إليها ، وهو كقولنا : إنسان واحد ، أي حيوان ناطق مخصص ، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا ؛ إذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا ، وقد يكون شخصا ، أي هذا الواحد المذكور، فإن النوع حيوان ناطق ، كما أن الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق . والعموم قد يختلف في الأمور العامة : فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية، كالعموم الذي الحيوان أعم به من الإنسان ، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي الحيوان أعم به من الحيوان ، وهو مأخوذ جنسا ، ومن الحيوان ، وهو مأخوذ نوعا ، ومن الحيوان ، وهو مأخوذ شخصا . وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان، بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه ؛ وكما أن الإنسان قد يوجد مع عرض من الأعراض كالإنسان الضحاك ، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده ٢٠ من الجزئيات الموضوعية ، كذلك الإنسان الشخصي ؛ وذلك لأن الوحدة

(١) فا : فلما عا (٢) وعمرو : ولعمرو ع (٥) إيقاع : أنواع ع || الأحوال : الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن : ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذي : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من ع ، عا || وقد : فقد م (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هي : ساقطة من عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هى من اللوازم التى تلزم الأشياء — وسنبين أنها ليست مقومة لما هيأتها — فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منهما الإنسان الشخصى الذى يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعاً؛ لأنه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعاً، كما أن الإنسان مع الضحك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحظة وغير ذلك، لا يكون نوعاً آخر، بل الإنسان بجوهره نوعٌ، فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع، وليست أموراً توجب النوعية الجديدة. وهذا مما تتحققه فى الفلسفة الأولى.

## [الفصل الثالث عشر]

### (يج) فصل فى الفصل

وأما الفصل فإن اسمه يدلُّ به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثان؛ وليس سبيلهما سبيل ما قبلهما فى الجنس والنوع؛ إذ كان الوضع الأول فيهما للجمهور، والنقل للخاص؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل. أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسمون كل معنى يتميز به شيء عن شيء — شخصياً كان أو كلياً — فصلاً، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميز به الشيء فى ذاته. وإذا فعلوا هذا، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولاً على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير: حتى كان من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

(١) الأشياء: للأشياء. || مقومة: متقومة س (٥) والساكن: أوالساكن هـ (٥-٦) لا يكون نوعاً آخر بل: نوعاً بل ع (٧) وليست: ليست ع، م، ن || أمورا: ساقطة من ن || الجديدة: ساقطة من ع || فى: ساقطة من س (١٠) وأما الفصل فإن: إن د، م || وأما: فأما ع || به ساقطة من ع؛ آخرزمى المبتدى. فى ص ٦٦ (١١) ما قبلهما: مثلهما م، ن، هـ، ي || فى: من ي || فيهما: أما هوع؛ فى الجنس إنما هو هـ، ي؛ أما هوع (١٣) الوضع: الموضع، د، م (١٥) وإذ: وإذاع، ع، هـ || فقد: وقد عا

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن ينفصل به شئ عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن ينفصل الشئ به عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ، فإنَّ زيدا قد ينفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كرة أخرى ينفصل عنه عمرو بأنه قاعد، وأنَّ زيدا ليس بقاعد، فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما . وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين : بأن يكون مرة قاعدا ، ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للنفصل به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادی البشرية ، فإنَّ هذا الانفصال الواقع به ١٠ خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس ، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن الإنسان ؛ وذلك لأنه لا يخلو إما أن لا يجوز ألبتة أن تعرض هذه الصفة للفرس ، وإما أن يجوز ؛ فإن لم يجوز أن تعرض له ألبتة ، لم يجوز إلا أن يكون هذا الانفصال بينهما قائما ، وإن جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل ١٥ إلا أحد الشئيين دون الآخر ؛ فنه مالا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ، وهو الخاصة ، ومنه ما يخص فصله إذا فصل ، وليس لا يزال فاصلا ، مثل السواد الذى ينفصل به الزنجى عن إنسان آخر ؛ فإنَّ الزنجى لا يفارقه السواد ، وذلك الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالحشبي ، وحيث لم يخص لم يكن فصلا . ٢٠

(١) والفصل : فالفصل عا ، هـ || شئ : الشئ عا ، م ، هـ ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم :

اللازم د ، م (١١) خاص : خاصة ي (١٣) وإما : أو ي (١٤) لو جاز :

ساقطة من ع ، هـ ، ي (١٩) بالسواد : السواد

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك ،  
وتارة يفصل ذاك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ،  
قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمي  
الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛  
إذ كان لازما لطبيعة النوع ؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمتنع أن يعرض  
مثله لأشخاص أخر ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة  
ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس في ابتداء الولادة ،  
ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون في هذا الفصل ما إذا فصل  
عن شخص موجود استحالة أن لا يفصل ألبتة ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده  
قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا مما يقع به الفصل بين أشخاص النوع .  
وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ،  
وهو الذي إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه  
ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود  
نوعا ، وهو يقررهما ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل  
ينفصل من سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يليق أولا بطبيعة الجنس فيحصله  
ويفرزها ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعدما أقيها هذا  
وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولحق ما يلحقها ، فهي إنما تلزمها  
وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التي تسمى

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ، ع ، ن ، ه ؛ فلم يكن فصلا هكذا (٢) فالفصل :  
والفصل ي (٣) بهما : به ، ع ، م ، ه (٦) أثر : أخرى ، ع ، ه ، ي  
(٧) لما يعرض له : ساقطة من م (٨) في : من ، ع ، م (٩) ذلك :  
ساقطة من ن ، ه (١٥) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالنطق م  
(١٦) بأنه : أنه ، ع ، ن (١٧) ويفرزها : ويفردها ، ع ، ن || هذا : ساقطة من ه  
(١٨) فاستعدت : فاستعدم ، ن ، ه ؛ واستعدنا || فهي إنما : فإنما ه || تلزمها :  
تلزمه ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٨ - ١٩) تلزمها وتلحقها : تلزمه وتلحقه م ، ي  
(١٩) تلحقها : تلحقه ، ع ، ن ، ه || التخصص : التخصص م

- نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقاً، استعداد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستعد أيضاً لأن يتعجب فيضحك من العجائب ، وأن يبكي ويخجل ، ويفعل غير ذلك من لأمر التي للإنسان ، ليس أن واحداً من هذه الأمور اقترنت بالحيوانية عند الذهن أولاً ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لأن يكون ناطقاً ، بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الإنسانية هي التي يسمى بها ناطقاً، وهذه رواضع لها وتوابع. وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل، وتحقيق أنه لولا أن قوة أولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية، وأن تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقاً؛ وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع . وأما أنه أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فأفرده شيئاً عرض له ولحقه أن كان إنساناً .

- فيجب أن تتحقق أن الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فذلك لك أن تقول : إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ، ومنها ما هو عرضي . ولك أن تقول : إن من الفصول ما يتحدث غيرية ، ومنها ما يتحدث أخرىة ، والآخر هو الذي جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر ، إذا عنت بالآخر المخالف في جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط ؛ كان مفارقاً كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحك وعريض الأظفار ؛ فإن الضحك أيضاً — وإن كان يجب أن يكون في جوهره مخالفاً لما ليس بضحك — فليس كونه ضحكاً هو الذي أوقع هذا الخلاف في الجوهر ، بل الضحك لحق ثانياً،

(١) بالمادة : + اقترانا هـ || حينئذ : + مثلاً ع ، ي (٤) عند الذهن أولاً : ساقطة من عا (٦) رواضع : عوارضى || لها : ساقطة من عا (٧) تتحقق : تتحقق م (١١) فأفرده : + وصيرته ي (١٣) هو مفارق : هي مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هي غير مفارقة عا || هو ذاتي : هي ذاتية عا || هو عرضي : هي عرضية عا (١٦) والغير : فالغيرن || وكل : فكل ي || وكل ما : ساقطة من ع (١٧) فهو : دوع (١٨) قبله : ساقطة من هـ (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف في الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجهه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحك خلافا بين ما يوصف بالضحك ، وبين ما لا يوصف به ؛ ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحك ، بل من موجب شيء آخر وهو الناطق . فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخريّة ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل ، وهو الذي هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين ؛ ورسمه الحقيقي هو أنه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسه ، وهو الذي اصطلاح على أن قيل له : إنه المقول على النوع في جواب أيما هو ؛ ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم : إنَّ الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس ؛ وأيضا : إنه الذي يَفْضُلُ به النوع على الجنس ؛ وأيضا : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أي شيء هو .

فلنتأمل هذه الرسوم ، ولنتحققها ، ولنقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول : إنه إذا ألحق بكل واحدٍ واحدٍ من هذه الرسوم زيادةً تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال في ذاته أولذاته أو ذاتي أو الذاتي ، فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة — وإن فُصِّلَت — فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال : إنه الذي يفضّل به النوع على الجنس في ذاته . وكذلك : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا في جواب أي شيء هو في ذاته . لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة — وإن ساوت الفصل — فليست تتضمن

- 
- (١) الأول : الأول ع (٥ - ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م  
 (٧) هو أحد : أحدن ، ه (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخرع ، م ، ن ||  
 المقول : والمقول ه (١٠) أيما : أي شيء ما ه (١١) وأيضا : + مثل  
 قولهم ه ، ي (١٤) ولنقض : ونقضى ع (١٥) واحد واحد : واحدن  
 (١٦) في ذاته أولذاته أو : ساقطة من عا ، ي || أو الذاتي : ساقطة من عا ، ي  
 (١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + في ذاتها ي  
 (٢٠) بذاتها : ساقطة من ي || وكذلك : ويقال ي

الشيء الذى يحل من الفصل محل الجنس ، وبذلك الشيء يتم التحديد ، وإن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية ، كما لو قال قائل : إن الإنسان ناطق مائت ، دل على طبيعة الإنسانية وساواها ؛ ولكن إنما يتم بأن يُذكر الشيء الذى هو الجنس ، وهو الحيوان ؛ فأما لم هذا ، وكيف هذا ، فسيأتيك فى موضعه . وهذا الشيء الذى هو كالجنس للفصل هو الكلى ، فيجب أن يلحق هذا به . ٥

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلى ، إذ قيل : "مقول على كثيرين" والمقول على كثيرين هو رسم الكلى ؛ فقد أُتي فيه برسم ما هو كالجنس ، وإن لم يؤت فيه باسمه . لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات : أحدها مما لا يفتن له من قصد تقديم هذا الكتاب ؛ وسنوضحه فى موضعه ، ومفهوم آخر أقرب من الظاهر ، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متناولة بالحمل أنواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول ، والآخر أن طبيعة الفصل هى التى توجب إنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض ، كأنه قال : إنه المقول على الأنواع فى جواب أى شيء هو ، لاجتماعها ، بل واحد واحد منها ، كقول القائل : إن السيف هو الذى يضرب به الناس ، ليس أنه يضرب به الناس معا ، بل واحد واحد من الناس ؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم . فإن أمكن أن يفهم ١٥ هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل ، وإن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ ، وإنما يفهم منه الوجه الأول ؛ فهذا الحد على الوجه الذى يفهمونه منه مختل ؛ وذلك لأن طبيعة الفصل — بما هو فصل — ليس يلزمها كما علمت أن لا تختص بالنوع الواحد ، بل هذا عارض ربما عارض لبعض الفصول ، فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل ، لا فصلا للفصل ؛ ومع ذلك فليس بعارض ٢٠ يعم جميع الفصول حتى يقوم فى الرسوم مقام الفصل فى الحدود ، فهذا مختل .

(١) وبذلك الشيء : وبذلك م ، ن (٢) مساوية : + وبذلك لم يتم التحديد (٤) وكيف هذا : وكيف هو ع ، م ، ن (٥) وهذا : وهو || يلحق هذا : يلحق م (٦) الآخر : الأخير ه ، ي (٧) فيه : ساقطة من ع (٨) على : ساقطة من ع ، ن ، ه ، ي (٩) له : فيه ن || قصد : ساقطة من ن || تقديم : مقدم ن (١٠) من : إلى ه (١٤) ليس : ساقطة من ه || ليس ... الناس : ساقطة من م || أنه : + الذى ع (١٦) وإن : فإن ن ، ه (١٨) مختل : مختل م (٢٠) هذا : + هذا ع (٢١) فهذا : وهذا ع || مختل : مختل ع



وها هنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولك : إنه مقول في جواب أى شيء هو ، تركنا كشفه إلى وقت ما نتكلم في المباينات . على أننا إن فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه في موضع آخر ، تم الرسم رسماً ؛ لكنا إنما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه .

وأيضاً يجب أن تعلم أن كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعاً واحداً فقط . ثم إن الفصول لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقسم إليه وهو النوع ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوم الإنسان ، فيكون مُقسماً للجنس ، مُقوماً للنوع . فإن كان الجنس جنساً عالياً ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإن كان دون العالى ، كانت له فصول مقسمة ومقومة . فاما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعاً ؛ إذ الفصل يُحدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهي التي تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخص منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقومة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصول المقسمة في ظاهر الأمر ما لا يقوم ، ولا يكون ذلك ألبتة إلا للفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولاً ؛ فإننا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم نثبت غير الناطق نوعاً محصلاً بإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعاً واحداً ، كالذي ليس بمنقسم بمتساويين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأساً

---

(٣) وعلى : + حسب ع || لكنا : لكنه ع ، م (٤) في : ساقطة من م  
 (٧) تقسم إليه : يقومه ع (١٠) جنسه : جنسها ع ، م (١١) ولا تقوم :  
 وتقوم ع ، ه ، ي (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، ه ، ي (١٣) الأعلى :  
 الأول ع (١٦) للفصول : الفصول ع ، ه || فإننا إذا : وإذا ع

- بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم ، ونوعا من الحيوان . فإن فعل هذا فاعلٌ عَرَّفناه بأن غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم ، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإن السلوب لوازمٌ للأشياء بالقياس إلى اعتبار معان ليست لها ؛ فإن غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه وفصله الذي له ، أسرا في ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشيء غيره ؛ لكن ربما اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته ، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السلب بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عدل به عن وجهه إليه ؛ فلولم يكن من الحيوانات غير الإنسان شيء إلا الصاهل ، وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن مسمى ، فقيل غير الناطق وعنى به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛
- فأما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحد واحد من أنواع الحيوانات ، وليس لها شيء واحد مشترك محصل إثباتي يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معاني مقومة للأشياء من حيث هي سلوب ، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ، فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه العجم مقوما لها . فإن أحب محب
- أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسم مقوما ؛ وإن أثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولا وليست مقومات للأنواع ، ولم تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عندما تقسم ؟

٢٠

(١) نوعا من الحيوان : للحيوان س (٢) عرفناه : عرفنا || بأن : أن ه  
 (٣) فإن السلوب : ساقطة من س || للأشياء : ساقطة من ع (٤) لها : له ع ، م ||  
 النوع : للنوع ع ، ه (٧) اسمه : اسم ع (٨) الاسم : اسم س (١١) وغير : غيرى  
 (١٤) بل : + من حيث س (١٦) الناطق : + فصلا ه (١٧) معتدلة : معتدلة م  
 (١٩ = ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، ع ، م ، ه

- والذى يظنه الظانون أنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر  
يرد حتى يقوموا معا ، مثل الناطق الذى ربما ظُنَّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف فى تقويم  
النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب : وذلك أنه ليس من شرط الفصل  
إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ؛ فإنه فرق  
بين أن نقول يقوم نوعا ، وبين أن نقول يُقَوِّم نوعاً أخيراً . والناطق ، وإن كان  
لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوع  
للحى وجنس للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ،  
وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع  
اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو  
أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ،  
فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا  
صاحب إيساغوجى نفسه فى موضع ؛ فالناطق إذن قد قَوِّم نوعا هو جنس ،  
فحين قَسَم قَوِّم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولاً أولياً على نوع  
واحد دائماً ، وإنما يقال على أنواع كثيرة فى جواب أى شىء هو قولاً ثانياً بتوسط .  
ونقول الآن : إنك تعلم أن ذات كل شىء واحد ، فيجب أن يكون  
ذات الشىء لا يزداد ولا ينقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشىء ، وذاته هو  
الأنقص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأنقص ، فالأزيد غير  
ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما  
المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحدا بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو  
ذات الشىء الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

(١) الظانون : ظانون ع ، م ، هـ (٣) أنه : لأنه ع ، هـ ، ي (٤) الأخير :  
الآخريخ (٥) يقوم : قوم يخ (٦-٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م  
(٧) الحى : الحى || للإنسان : الإنسان ب ، س (٨) لا : ساقطة من ع  
(١٠) ولا : + هوى || خاصة : خاصية ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م  
(١٦) ينقص : تنقص ع || ماهية الشىء وذاته : ذات الشىء الواحد س || هو : ساقطة من ع

- والوسط تشترك في معنى واحد ، هو ذات الشيء ، فإذا ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛ فإنه إن كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته ، فذاته هو الأزيد ، وإن كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم في إحدى الأحوال ، فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص ، اللهم إلا بالمعنى العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعاني لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إن الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شيء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود أولا ، وفي بطلانه بطلان المقوم ، وفي بطلانه بطلان المتقوم . وكذلك في اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة الثانية وهي النقصان . فقد تبين أن الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان .

- وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان — كانت مفارقة كحمة النخل وصفرة الوجع ، أو غير مفارقة كسواد الحبشى — وليس إذا كان بعض الناس أفهم ، وبعضهم أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كان واحد من الناس لا يفهم ألبتة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا في فصله ؛ وذلك لأن فصله هو أن له في جوهره القوة التي إذا لم يكن مانع ، فَعَلَ الأفعال النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارة

(١) تشترك : مشترك ب ، س ، ع (٣) بزيادته : بزيادة م (٤) بزيادته : بزيادة م (٦) أن : ساقطة من ع (٨) المقوم : + كان ع ، عا ، هـ || وفي بطلانه بطلان المتقوم : ساقطة من ع ، ي || المتقوم : + كان عا ، هـ (١٥) لا : ساقطة من س (١٨) عوز : عون م

بالطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، كثار واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب المادة التي تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ، بهما يتم أول فعلهما من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما ٥ ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من أمثال ذلك فصلا يقوم الإنسان ، بل هي عوارض وخواص ؛ والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل في الاستعداد المتولد من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعل ؛ فأما الذي للفاعل نفسه ١٠ فغير مختلف .

واعلم أن الفصل ، الذي هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا ، لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلي . وصورة اللفظ الكلي في جميعها أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشارك فيه بأن يعطيها اسمها وحدها ، والنطق لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حدّه ؛ وهذا — إن قيل له فصل — فهو فصل ١٥ بمعنى غير الذي كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض ؛ فإنه يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

(١) بالطول : بالبطع || ثابت : + وذلك ه ، ي (٢) اختلاف : ساقطة من عا  
(٣) الاختلافات : الاختلاف عا ، م ، ه (٤) آلتان : اللتان عا ، ه (٥) بهما : بها  
ب ، س || مزاجيهما : مزاجهما ع ؛ مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع  
(٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المنفعل : القابل ع (١١) أحد : + هذه د  
(١٣) وصورة ... الكلي : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدّها : اسمه وحده د ، ع ، ن  
(١٥) وهذا : فهذا عا ، ه ، ي (١٦) غير : + المعنى س .

## [ الفصل الرابع عشر ]

### ( يد ) فصل في الخاصة والعرض العام

- فأما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؛ والثاني أنها تقال على ما خص شيئا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان . والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين — فيما أظن — هي الوسط من هذه ، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أى شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما في كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود في كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التي هي إحدى الخمس هي هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نعني بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها ١٥ القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكلى العرضي إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

( ٣ ) فأما : وأما ع ، م ، ي || فإنها : ساقطة من ع ( ٥ ) على : + معنى ع  
 ( ٦ ) قد يخص : يخص م ( ٨ ) المكان : + فإنها ه ( ٩ ) جواب : باب م  
 ( ٩ — ١٠ ) سواء ... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان ... سواء : ساقطة من ي  
 ( ١١ ) سواء كان ... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى  
 ( ١٢ ) الخمس : الخمسة ن ( ١٣ ) باسم : + الخمسة ه ( ١٤ ) نعني : + أحد ه ، ي || بالخاصة : بالخاصية م ( ١٥ ) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع ||  
 جدا : أخيرا هاشع ( ١٦ ) خاصا : خاصيا ع .

أو نوعاً أخيراً ؛ لكن التعارف قد جرى في إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ،  
وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التي هي إحدى الخمسة هي ما يقال على أشخاص  
نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطاً  
أو أخيراً ، وربما أوجبوا أن يكون النوع أخيراً .

٥ وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كل ما هو سوى أخص الخواص من جملة العرض  
العام ، حتى لو كان مثلاً لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد  
لكله بل لبعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو  
العرض العام ، حتى يكون العرضي إما موجوداً لنوع واحد ولكله دائماً ، فيكون  
خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجوداً لأنواع ، وإما موجوداً  
لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضاً عاماً . وهذا القول ١٠  
مضطرب ، ولا يدل على الشيء من جهة عمومته وخصوصه وكميته ، بل من جهة  
أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذرا ، فإن العرض العام موضوع بإزاء  
الخاص . وإذا الخاص إنما يحسن أن يصير خاصاً لأنه لنوع واحد ، فإذا  
ليس يحسن أن يجعل أخص الوجوه الثلاثة في استعمال لفظة الخاصة دالاً  
على المعنى الذي هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص ١٥  
مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس  
إلى الفرس ، وأحراراً بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا  
إما لكله ، وإما لا لكله كالملاحة والفلاحة للإنسان ؛ والذي لكله إما دائماً  
في كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاًكا أو ذا رجلين في طبعه ،  
وإما لادائماً كالشباب للإنسان . فالخاصة - من حيث هي أولى أن تكون إحدى ٢٠  
الخمس - هي ما ذكرناه ، وأما من حيث هي أولى بأن تكون خاصة فهي اللازمة  
المدائمة التي لجميع النوع في كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إن كذا خاصة

(٢) التي ... هي : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هي : ساقطة من ن (٨) دائماً ؛  
ودائماً د ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م  
(١١) من : فن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذ : وإذاع م ، ||  
واحد ؛ + فالعام إنما يحسن أن يصير عاماً لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي  
(١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٧) بذلك : + المكان عا  
(١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، ه (٢٠) أن : بأن ي (٢٠ - ٢١) تكون  
إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ،  
وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ،  
ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أن الخاصة  
التي هي إحدى الخمس هي الضحك لا الضحك ، والملاح لا الملاحه ،  
وعلى ما قيل في الفصل ، وإن كنا نتجاوز في الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك  
مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو  
أيضا كالأبيض لا كالبياض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر  
كما يظنه أكثر الناس ؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشق  
له منه الاسم .

١٠

وهذه الخمسة حملها حمل واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام  
الذى ها هنا هو كالأبيض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ،  
أى زيد شئ ذو بياض ، والشئ ذو البياض محمولٌ حملا صادقا على زيد ؛ والشئ  
ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض  
بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث  
جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعاً للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من  
المحمولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، ولما كان الجسم موصوفا  
بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض ها هنا  
العرضي ، وإن كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فمن العرضى ما هو خاص  
ومنه ما هو عام ؛ فإن العرضى بإزاء الذاتى والجوهرى ، والعرض بإزاء

٢٠

(١) حقيقية : حقيقة م (٢) حقيقية : حقيقة م (٣ — ٢) بحسب ... بالنوع : ساقطة  
من د (٣) ليس : وليس م || الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على  
(٨) هو العرض ساقطة د



الجوهر . والذاتي قد يكون عرضاً بجنس العرض للعرض كاللون للبياض ، وقد يكون جوهرًا ، والعرضي قد يكون عرضاً وقد يكون جوهرًا ؛ وفي هذا الموضع إنما نغني بالعرض العرضي .

و لم تعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر ، وهذا شيء لم يلتفت إليه أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدوداً مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أي حامله » ؛ ومثل هذا قولهم : « هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد ، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ، وهو أبداً قائم في موضوع » .

فلنتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإن فيه وجوهاً من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد أشرنا إلى مثل ذلك في بعض حدود الفصل . والخلل الثاني أنه إن غنى بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك ، وهم مَقْرُونُونَ أنَّ من العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو غير مفارق . وإن غنى ما يكون في الوجود والوهم جميعاً ، فقد استعمل لفظاً مشتركاً عنده ؛ فإن لفظة " يكون " وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ؛ وسيوضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإن من الأمور العرضية التي ليست بذاتية ما إذا رفع بالتوهم استحالة أن يكون الشيء قد بقي موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

(١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضي : فالعرضي ن (٣) وفي : في د ؛ ففي  
(٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن ط ع ، ي (٧) الموضوع أي : ساقطة من ع ، عا ||  
أي : أو ه || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || قولهم : + إن العرض س  
(٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م  
(١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، ه || العام : العام ع  
(١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ي || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) ما : + قدع ، ي

- نعم ربما لم يستحل أن يتوهمه الوهم باقيا بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور في هذا الرسم . وتجد هذه المغاير كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإن كثيرا من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا في الوهم ؛ ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضا ما قلنا . وأما الرسم السليبي الثالث ، فإن الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطبائع ، من حيث هي طبائع ، ٥  
لا من حيث هي كلية ، فإن الحق به أنه كلُّ هذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا ، وهو أنه قائم في موضوع ، وإنما ألحق هذا إذ ظنَّ أنَّ هذا العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيصبان ، وهذه خرافة ؛ ١٠  
وذلك لأنه إنما يعنى بقوله « الذي ليس بجنس » اللفظ الدال على معنى كل ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحد في لفظ العرض هذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ، شاركه في هذا اللفظ. لفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم لإيراد الفصل بينه وبين ١٥  
ذلك . ولو كان إنما يعنى بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألفاظ أخرى مسموعة مما هي دالة .  
تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل  
أكمل الحمد والفضل كما هو له أهله

(١) ربما : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : مجصلاى (٤) وفي اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ - ٦) والطبائع ... كلية : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي (٧) الحق : ساقطة من ع || أنه : أبدا عا ، م (٩) هي : هو عا ، ن (١٠) شيصبان : شيطان دا || وهذه : وهذا س || خرافة + وخلل عا (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشاركه عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) يحد في : في حدس ؛ يحد ع ، م ، ي || العرض : + في (١٥) شاركه : يشاركه م || لفظ : ساقطة من عا ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق والله أعلم (١٨ - ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ي (١٩) أكل ... أهله : الحمد بلا نهاية ن || أهله : أهل م



## المقالة الثانية

---



## المقالة الثانية

### من الفن الأول من الجملة الأولى

#### [الفصل الأول]

#### ( ١ ) فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة

وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

٥

إنَّ في الوقوف على ما فصلناه من أمر هذه الخمسة غنى للحاصلين عن إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ، لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلة بإيراد ذلك ، فلنحتذ في ذلك حذوهم ، ولنقتصر على ما أوردوه منه ، ولنبدأ بالمشاركات فنقول : إنَّ المشاركة التي تعم الخمسة هي أنها كلية أى مقولة على كثيرين . وإذا اعترف بهذا مُصنّف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض ، إذ أغفل فيها ذكر الكلية .

١٠

وتشترك جميعها في شيء آخر ، وهو أنَّ كل ما يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ، وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإنَّ الملون الذي هو جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذ يحمل على عرضه العام ؛ وكذلك المرئى ، الذى هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذ يقال لزيد والأبيض مرئى ؛ وكذلك المتعجب الذى هو جنس الضحك ، فإنَّ جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أى تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعمهما .

١٥

( ٢ ) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأولى : من هذا الفن أربعة فصول هـ

( ٣ ) أضافت نسخة هـ فهرس المقالة الثانية ( ٤ ) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة ع

( ٦ ) فصلناه : فصلنا ب ، د ، م || غنى : غنام ، ي || عن : من ع ( ٨ ) حذوهم : حدودهم ع

( ١٠ — ١١ ) وإذا ... الكلية : ساقطة من ع ( ١٢ ) جميعها : جميعا ع ، ه ، ي

( ١٤ ) محمولة : محمول ي || ما يحمل : الحمل ه || وكذلك : وكذلك ع ، ي ( ١٦ ) إذ يحمل ...

العام : ساقطة من ع ( ١٧ ) زيد الأبيض : + إذ يحمل على عرضه العام ع ( ١٩ ) أسماءها :

أسماءها ه || أسماءها وحدودها : اسمه وحدودها ع ، ي || يعمهما : يعمها ي

في المشهور أنَّ طبيعة الجنس يجب فيها أن يقال على أنواع ، وإن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها ، وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتا ما . وكذلك ليس يمتنع في طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفاً . وقد مثّلوا لذلك الناطق ، فإنه يحوى أنواعا ، وقد علمت ما في هذا ، ومع ما قد علمت فلم يُحسنوا في إيرادهم هذا المثال ؛ فإنَّ الناطق إنما يحوى أنواعا كثيرة ليست هي الأنواع القريبة منه ، بل هي أنواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى ؛ وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإن لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإنَّ من الأنواع ما يحوى أنواعا ، ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع . ١٠

والمشاركة الثانية المشهورة هي أنَّ الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ماتحتهما من الأنواع . وقد علمت أنَّ هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هذه عامة ، إلا أن يُقال إنَّ ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ماتحتهما من طريق ما هو . وهذا شيء لم ينطق به مُصرِّحا ، ولو نُطِق به لصَحَّ ، إذا عني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعنى بالحمل في جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب . ١٥

والمشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علته رفع ماتحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل ، وهي أن كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما . ٢٠

(٢) ذلك : ساقطة من عا || وعلى : على (٣) يمتنع : يمتنع عا ، ن ، ه || عن : من ع  
(٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا || منه : عنه ي  
(٩) الأنواع : النوع ي (١١) هى : هو نا (١٥) إذا : إذ عا  
(١٧) المشهورة : + هى س (١٩) وهى : وهو عا ، ه || وهى : وهو ي  
(٢٠) وذلك : + هو ع ، عا ، ه ، ي

- وأما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أما أن الجنس أكثر حُويًا من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمرٌ ظاهر ؛ فإنَّ الخاصَّة تخص النوع؛ وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشرطه ، وهو أن يقايس بين الجنس وبين فصلٍ تحته وخاصةٍ تحته . وأما العرض فليس بيتًا بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس ، وذلك أن خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد ، هي أعراض عامة لأنواعها ، وليست أقل من الجنس في عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثر ، كما أن كون الجوهر ثابتًا على حدٍّ واحد فلا يقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإن قال قائل : إنَّ هذا سلبٌ ، وليس تحته معنى ، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ ، كالواحد والوجود ، بل كالمحدث ، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق ، وهو جنس عنده للإنسان .
- والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي أن الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أى إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعية للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يمتنع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكانا لا يستوفى طبيعة الجنس ، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل . وهذا معنى الحوى ، فإن الحاوى هو الذى يطابق كل شيء ويفضل عليه .

والمباينة الثالثة هي أن الجنس أقدم من الفصل ؛ وذلك لأن الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده في الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

- (٣) والخاصة : + والعرض ع (٤ - ٥) ولكن ... وخاصة تحته : ساقطة من عا  
(٥) وخاصة تحته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التي : الذى ع  
(٨) أعم : + منها ه (١٠) مقولة : ساقطة من س ، م (١١) بل ... الإنسان :  
ساقطة من عا ، ي (١٢) فهي : هي م ، ه ، ي (١٤) ولا يمتنع ... لها : ساقطة من ع ||  
فكان : وكان عا ، ن ، ه || إمكانه : إمكانها ع ، م ، ي (١٥) لمقابله : لمقابله عا ، م ، ن ، ي  
(١٦) عليه : عنه د ، س ، ع ، ه ، ي (١٨) له الفصل : الفصل ع ، م  
(١٩) ولذلك : وكذلك م



طبيعة الجنس . وفي هاتين المباينتين موضعُ شك ، فإنَّ من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس ، مثل الانقسام بمتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظَن ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع أخرى .

- والمباينة الرابعة هي أنَّ الفصلَ يُجمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ماهو ؛ وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على المباينة ؛ فإنَّ شيئين إذا وُصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإنَّ قائلا لو قال : إنَّ المباينة بين زيد وبين عمرو هي أنَّ هذا حساس وذلك ناطق ، أو أنَّ هذا ملاح وذلك صائغ ، لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق ، فإنَّ الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يَبْعُدُ أن يكون كونُ زيد حساسا — وإنَّ كان في المفهوم مخالفاً لكون عمرو ناطقا — هو مما لا يوجب أن يباين به زيدُ عمرا ، فلا يستحيل أن يكونَ كل واحد منهما — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأنَّ الأوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد ؛ وكذلك الملاح والصائغ ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا .
- ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمتنع أن يكون ما يقوم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفترق به مقولا في جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لا يمنع أن يكون جنس

(٥) شيئين : الشيئين ، هـ (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٨) صائغ : صانع م || الوصفين : الوضعين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا (١١) فلا : فإنه لاع ، عا ، هـ ، ي (١٣) وكذلك : + في ع || والصائغ : والصانع م (١٥) مقولا : معقولا م (١٦) يمتنع : يمنع ع (١٩) يفترق به : يفرزه ع

- الشيء هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إن كانت المبانيّة المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء ألبتة فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما أقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنسٌ بوجهٍ للسميع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإن قال قائل : إن الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإنه ، وإن كان جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإن اعتبار أنه جنسٌ غير اعتبار أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنس ، وعلى الآخر اسم الفصلية ، لم نخالفه ، ولم نبكته ، ولم ننازعه في التسمية ، ولكنه يكون غير من كلامنا معه ؛ لأن كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا ١٠ بكلا الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحة للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذي ذهبنا نحن إليه في تفهم المقول في جواب ما هو ، والمقول في جواب أى شيء هو ، يعلمك أن المقول في جواب ما هو ، لا يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هذه المبانيّة على ذلك الوجه صحيحة . لكن لقائل أن يقول : إنكم ١٥ قد أطلقتم القول في عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا في كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إن الشيء مقول في جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو ؛ كما أنه فرق بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل في الماهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية ، ويكون في ذلك الطريق ، وإن لم يكن وحده دالا على ٢٠

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدره ع || وذلك : في ذلك ن

(٥) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ي (٥ - ٦) فإنه ...

واحد : ساقطة من ع (٩) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلي ه

(١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهم ب (١٥) ذلك : هذا س ، ع || أن يقول :

ساقطة من ه (١٩) هو : + هو ع ، ن ، ه (٢٠) في : + جواب ع

المساهية؛ والمقول في جواب ما هو، هو الذى وحده يكون جوابا إذا سُئِلَ عما هو .  
فالفصل يدخل في المساهية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذ هو جزءُ الشيء  
الذى يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء: إنَّ الفصل قد يكون مقولا في جواب ما هو أيضا  
في بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دالٌّ على ما هو ؛ ذلك لأنَّ  
الجنس يدل دائما على أصل ذات الشيء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات  
وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فلذلك يجعل الجنس أولى  
منه بما هو . وفي هذا الكلام خللان : أحدهما أنَّ ما كان من الفصول يجرى  
هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر  
أنَّ الشيء إذا أُريد أن يفرق بينه وبين الشيء الآخر بوصف ، يجب أن يكون  
الوصف الذى يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على  
الثبات ، اللهم إلا أن لا تجعل التفرقة بالوصف ، بل بأكثرية الوصف وأخلاقه ؛  
فيقال مثلا : إن الجنس هو الذى هو آخرى بأن يكون مقولا في جواب ما هو ،  
والفصل هو الذى ليس هو بأخرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا  
الوصف ، بل من جهة القمّن ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإنَّ فعل  
ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافي عرضي ؛ وإن لم يفعل  
ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد، وبين الجنس وبعضها  
مباينة في الحد .

والمباينة التى بعد هذه هى أنَّ الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ،  
والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفي إطلاق  
هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إنَّ أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا  
ملاصقا فقط ، وجد للشيء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإنَّ الأجناس في العموم قد

(١) الذى : ساقطة من هـ (١ — ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك :  
وذلك عا (٧) يجعل : جعل عا ، هـ (١١) الذى : ساقطة من م || له ... وجودا :  
ساقطة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من عا  
(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعض ي || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط :  
فقد س ع ، عا ، م ؛ هـ

- يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناس الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مثَّل به ؛ فإنَّ الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت ، وهذا في مثاله واحد ، بل كما أنَّ الجنس الأقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإنَّ هاهنا وجهًا آخر ، وهو أنَّ الأجناس الكثيرة ينحصر بعضها في بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض . وإشباع القول في هذا من حق صناعةٍ أخرى .

- والمباينة التي بعد هذا هي أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة . وأما أنَّ الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلا أن المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أنَّ الجنس هو ، وأنَّ المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تنسب إليهما بالفعل إلا في زمانين ، والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد . وها هنا فروق أخرى تُذكر في غير هذا الموضع . وإذَّ الجنس ليس مادةً ، فليس الفصلُ صورةً . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) ولكنها : ولكنه عا (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، هـ (١١) فإن هاهنا : فهاهنا ، هـ || فإن هاهنا وجهها : منها هاهنا وجه م ؛ هاهنا وجه ع ؛ فهاهنا وجه آخر (١٥) والفصل : والفصول س (١٦) كالصورة : + له ع ، ي (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، هـ ، ي (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهب قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئاً مقوماً بالفعل ، كما هو حال المادة عند الصورة . وإذا اجنسُ للفصل كالمادة للصورة ، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

## [ الفصل الثاني ]

### (ب) فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

٥

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع ، فمشاركة كانت مع الفصل ، وهي أنهما يتقدمان ما يميلان عليه ، أي ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهي أن كل واحد منهما كلي . وقد نسي موردهما أن هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة ؛ فإن أرادوا أن يجعلوا هذا وجهها خارجاً عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلي غير الكلي على الإطلاق ، بل كلي هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المباينة الأولى فمثل ما كان مع الفصل ، وهو أن النوع محوى للجنس ، والجنس ليس بمحوى للنوع .

وأخرى في قوتها وهي أن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أي إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع ، بل إذا رفعت ارتفعت هي ، وإذا رفعت طبيعة النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهي أن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملاً كلياً ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملاً كلياً ، وهذا في ضمن المباينة التي قيلت

(١) قابل : قابلة د ، ن ، ي (٣) فالفصل : والفصل عا ، م (٨) نسي : يسمى م ؛ يشير (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلي : + ما س (١٢) الفصل : الفصول هـ (١٤) وهي : وهو هـ (١٥) رفعت : ارتفعت س (١٨) تينك : ذينك ن خ || وهي : وهو عا (١٩) والنوع ... كليا : ساقطة من ع .

من جهة الحوى وغير الحوى ؛ وهذه المبينة ليست من المباينات التى فى قوة السلب والإيجاب فى أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أن لو قيل إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلياً ، ثم تسلب هذه الصفة بعينها عن النوع ، بل إنما تسلب عن النوع فى هذه المبينة صفة أخرى ، وهى أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملاً كلياً ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المبينة أن النوع لا يكافئ الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين .

ومبينة أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذ يحوى أموراً وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائداً عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجاً عن الحيوانية وهو النطق .

ومبينة أخرى متكلفة ، وهى أنه ليس فى النوع جنس أجناس ، ولا فى الجنس نوع أنواع ، وإن كان فى كل واحد منهما متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان فى أنهما محمولان على النوع وتابعان ؛ أى إذا وُجد النوع وجدت الخاصة ؛ والجنس أيضاً . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هى مع الخاصة العامة .

( ١ ) وغير : والغير م ( ٢ ) أن : ساقطة من س ، ع ، ن ، هـ  
( ٣ ) بالتواطؤ : + حملاى ( ٥ ) ضرورة : ضرورة عا ( ٦ ) فيما للجنس : ساقطة من د ( ٦ - ٧ ) وهذا ... مختلفين : ساقطة من عا ، ي ( ٨ ) على : عن ع  
( ٩ ) عليه : عنه ع ( ١٢ ) الإنسانية كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك عا ، هـ ( ١٤ ) وهى : وهو عا ، هـ ( ١٧ ) والجنس أيضاً : ساقطة من عا ، م || وهذه : فهذه ع ( ١٨ ) هى : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهى أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛  
 إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك  
 الخاصة كالضحك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت فى مشاركات  
 الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أخرى ؛ ففى هناك وأورد فى هذا الموضع ؛  
 على أنه ليس هذا موافقا لخواص كلها ؛ فإن النجل بالفعل من خواص الناس ٥  
 وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمر أخرى . وبالجملة أى برهان  
 قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء بينه له ؟ وإنما أورد له  
 مثالا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشيء الذى ليس بيننا بنفسه .  
 وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق فى بعض الخواص دون جميعها ، وهى من  
 الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة ١٠  
 التى تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسب هذا الاعتبار  
 عن قريب ، ويأخذ فى تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه  
 المبينة الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهى أنهما كلاهما يحملان على ما تحتها بالتواطؤ ،  
 وهو أن يكون حملهما حملا بالاسم والحد . وهذا أيضا قد كان يليق به أن ١٥  
 يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقر به أن لا ينسب حكمه  
 فى كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول  
 بالتواطؤ ، هو الذاتى فقط .

وأما المبينات ، فالأولى منها هى أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة ٢٠  
 متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من

(١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذ نوع م || ولا : لا ع  
 (٨) العلمى للشيء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول العلم ||  
 ودائما : دائما ع (١٣) المبينة : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى :  
 ساقطة من ن || كلاهما : كليهما ع ، م ، ه (١٥) وهو : وهى ع (١٦) حكمه :  
 ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ي (١٩) متقدم : مقدم م .

المادة كعرض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما منهما جميعا كالضحك .

والثانية أنّ الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

- ومباينة أخرى أنّ الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حملا كليا ، ولا ينعكس ؛ إذ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسان حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل مستعد للضحك إنسان . وهذه المباينة بين الجنس والخاصة الدائمة العامة ، أو بين طبعي الجنس والخاصة مطلقا ؛ إذ تلك لا تتحمل وهذه تتحمل ، أعنى هذا العكس . ويتبع هذه مباينة هى فى ضمن تلك ، وهى أنّ الخاصة ، وإن كانت لكل النوع ودائما كالجنس ، فإنها لا تكون لغير النوع ، والجنس يكون .

- ومباينة أخرى منتزعة من المباينة الأولى ، وهى أن الجنس يرفع الخاصة برفعه ، من غير عكس . ومنّ شاء أن يجعل هذه مباينة غير المباينة المعلقة بالتقدم والتأخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يكون قد أمعن فى التكلف . وأما الجنس والعرض فيشتركان فى أن كلّ واحد منهما يقال على كثيرين ، وهو المشاركة العامة ؛ وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس ، خصوصا ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المباينة الأولى فإن الجنس قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل ما يعرض له ، لأنه إن كان ما يعرض له منبعئا عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه ما لحقه ،

(٢) كالضحك : كالضحاك م (٣) نوعا : نوع د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، هـى (٥) إذ لا : إذ هـ (٧) وهذه المباينة : ساقطة من س (٨-٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع (٨) وهذه : + قد عا ، هـى (٩) مباينة : + أخرى د ، ن ، هـ : هـى : ساقطة من ع || وهى : وهو عا (١٣) برفعه : رفعه ن || المعلقة : المتعلقة ع ، عا (١٣-١٤) بالتقدم والتأخر : بالتقدم والتأخر (١٥) وهو : وهى هـ ، هـى (١٦) خاصة : ساقطة من (١٩) منبعئا : مستعينا ع || تقررت : تقررا ع || بفصله : بفصل ع || لحقه : ألحقه م .



وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التي تعرّض من خارج، فيكون النوع أولاً قد حصل موضوعاً حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج؛ لكن هذه المبانيّة موجودة أيضاً بين الجنس والخاصة .

والمبانيّة الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية ، والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة رديّة ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما، ليعاد ثانياً فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إن الجنس لا يحمل على الأشياء التي تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعاً في أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمربع والمثلث وأمور أخرى . ولفظ الرجل يؤهم أن كل عرض يُحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جاز في الأعراض أن يكون فيها محمولٌ لا بالسوية ، فما المانع أن يكون كذلك في الخواص ؟ فعسى أن يكون كونُ هذا أعمّ وذلك مساوياً ، مما يرخّص لهذا فيما لا يرخّص فيه لذلك .

والمبانيّة التي هي بعد هذه أنّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص . وهذه المبانيّة عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول، والأجناس والأنواع لا توجد على القصد الأول . أو يقول : إن الأجناس والأنواع أقدم من الأشخاص ، والأعراض ليست أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيء أقدم وموجوداً على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فيام || والتي ... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقال  
(٩-١٠) ربما حملت لا : إنما حملت (١٠) إلا : لا ع ، ن ، هـ (١٣) أن : +  
لا ع || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه ع ، هـ || لذلك : لتلك ع ؛ ذلك ع  
(١٥) هي بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن هـ ؛ بعد هذه فهي أن ع ، ع ، م  
(١٨) والأجناس : وفي الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إن كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس ففساه أن لا يكون كذلك ؛ فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قد سَهَا في إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض .

والمباينة التي بعد هذه هي أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة ، وقد أغفلها هنالك .

### [الفصل الثالث]

#### (ج) فصل في المشاركات والمباينات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتهما بالسوية .  
والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ؛ وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

وأما المباينة فإنَّ حمل النوع من طريق ما هو ، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو ، وإنَّ الإنسان ، وإنَّ صلَح أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب اللاطق . وقد بحث عن هذا قبل .

والمباينة الأخرى هي أن النوع لا يوجد ألبة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

(٣) بتوسط... الشخص : ساقطة من م (٤) قدمها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع  
(٧) أغفلها : أغفلها م (١٠) بأنهما : في أنهما نج ، س ، ع (١١) ذاتيتان :  
دائمتان ع ، م (١٤) وإن : فإن ع ، م ؛ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات نج  
(١٥) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هي : فهي ع (١٧) أو... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هي أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأورد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إن الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصل جنس الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا :  
 ٥ إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أنَّ هذا القائل مُحَرَّف للحق بعدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدم من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهي أنَّ فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمائت ، وقد علم  
 ١٠ أنهما غير متساويي التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يُجعل الفصلان من جنس فصلي الحساس والمتحرك بالإرادة ، وإما أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفي الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما تجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان  
 ١٥ المختلفا الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ، بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما ، بل هو شيء هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان أبنة . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطق والمائت فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإن لم يكونا نوعين للناس ،  
 ٢٠ وقد اجتماعا فأحدثا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع

(٢) برفعه : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكأى || بعدوله :  
 بعدوله ع ، ي (٩) فصلين : + قد ه (١٠) فيقوم : فيقوم ع ، ن || وقد : فقدى  
 (١١) التركيب : الترتيب ع ، م ، ن ، ه ، ي || تستمر : تسمى ع ، ي ؛ + مباينة م ، ي  
 (١٢) الحساس : الحاس ع (١٧) شوشى : شيئا ن ، ي (١٨) لا : فلا ع ، ه

- فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاتينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية ، وهى نوع ثالث غيرهما ، فإنّ الجواب أن الاعتبار الذى ذهب إليه فى ذكر هذه المبانيّة غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ؛ فإنها إذا كانت فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فإنها إذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص للأنواع ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان داخل فى ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلا فى ماهية الناطق والمائت ؛ فليس الناطق والمائت نوعين بالقياس إليهما ، وإن كانا محمولين عليهما ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذى هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين ؛ فقد وُجد فى الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا فى الموضوعات ، ولا يوجد ذلك فى الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فتفعل باجتماعها نوعا — موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها — فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخمسية فإنها غير موضوعات الاتينية والثلاثية .
- وأما الفصل والخاصة فيشتركان فى أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية . ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو فى بعض الخواص التى منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتركان فى أنهما للكل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة . وأما المبانيات فلا أن الخاصة الحقيقية هى لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمت ما فى هذا .

٢٠

( ١ ) كالاتينية : كالاتوية ( ٢ ) فإن الجواب : فالجواب عا ،ى ؛ والجواب ع ( ٣ ) متوجه : متجهى ( ٧ ) الناطق : الناطق والمائت ( ١١ ) وجد : وجددهم ( ١٣ ) موضوع : موضع م ( ١٤ ) مثل ... الثلاثية : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ،ى ( ١٦ ) تعلم أن : تعلم م ( ١٨ ) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س ( ١٩ ) فلا أن : فإن ي .

وأُتبع ذلك مبينة هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنَّ الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق ، فدوام وجودهما لموضوعاتهما . ٥

وأما المبيانات فالأولى منها أنَّ الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يُحوى ألبتة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتُحوى أيضاً من غيرها من قِبَل أنَّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها مجحولا عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره . ١٠

وقد نسي الرجل ما قاله : « إنَّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم الحوى كأنه لفظ مشكك غير علمي ، لا ينبغي أن يستعمل ؛ فإنَّ مفهوم وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مبينٌ للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يحوى ويُحوى ، إذ هو من جهةٍ أعم ومن جهةٍ أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك ١٥

الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ؛ ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مبينة مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جعلَ العارض للشيء ولا يعمه خارجا من جملة العرض ؛ وكان توهمٌ فيما سلف أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلا أنه جعل من شروط العرض التي بها يباين أنه يحوى النوع ويزيد عليه ، اللهم ٢٠ إلا أن يكون أراد أن هذه مبينة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

(١٠) يحويه : يحوى س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ (١٢) مشكك : مشكل ع ||  
على : عملى م || فإن : كان د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما ؛  
+ قد ع ، ي (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمباينة الأخرى أن لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ، بل طبيعة  
الفصلية تمنع أن تقبل الزيادة والنقصان ، وكون الشيء عرضاً لا يمنع ذلك ؛  
لكن الرجل أطلق أن الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

ومباينة أخرى هي أن الفصلية تمنع أن يوجد لمقالاتها موضوع واحد بعينه ،  
فيكون هو ناطقا وغير ناطق ، والعرضية لا تمنع ذلك ؛ فإن الأعراض الغير المفارقة  
قد يكون للتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر ،  
فكل إنسان ضحك ، وكل ضحك إنسان ؛ وفي أنهما يوجدان معا لموضوعاتهما  
دائما .

- ١٠ أما المباينات فأولها أن الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ،  
وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر ؛ وهذه المباينة متشوشة ردية جدا .  
أما أولا فلائنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المباينة بين النوع المضاييف  
للجنس وبين غيره ، بل يشتغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ،  
واشتغل بالنوع المضاييف للجنس ، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال :  
١٥ إن النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، ثم قال : إن الخاصة لا تصير خاصة  
لشيء آخر ، لكنت مباينة حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال :  
إن النوع للشيء يصير جنسا لشيء آخر ، والخاصة لا تصير جنسا لشيء آخر ، لكان  
هذا أيضا صحيحا ؛ ولكن الحكم في الخاصة كاذب . فكما أن النوع الذي ليس  
بسافل يصير جنسا ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا ، فتكون خاصة

( ١ ) بل طبيعة : وطبيعة عا ( ٢ ) الفصلية : الفصل ي || تمنع : تمنع م  
( ٤ ) لمقالاتها : لمقالاتها ي ( ٥ ) فيكون : حتى يكون ع ، ي ( ٧ ) منها : منها ع  
( ٨ ) فكل : فإن كل ع ، ي ( ١٠ ) جنسا لشيء : + آخر ع ( ١١ ) متشوشة : متشوشة ع  
( ١٣ ) يشتغل : يشتغل م ( ١٥ ) إن النوع : + جنسا هاشع ( ١٦ ) لكنت : كانت ع  
( ١٧ ) يصير... لشيء : ساقطة من د ( ١٨ ) فكما : كما ع ( ١٩ ) كذلك : فيكون ن ||  
كذلك... جنسا : ساقطة من د .

لنوع عال ، وجنسا لأنواع لها ، كاللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال :  
إنَّ النوعَ للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر  
لكان مستقيما .

ومباينة أخرى وهى أن النوع متقدمٌ في الوجود ، والخاصة متأخرة ؛ وهذا  
سلم معقول ، كما قد سلف . ٥

ثم أورد مباينة أخرى وهى أنَّ النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة  
فتوجد في بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إنَّ عني بالخاصة  
مثل الضحك الذى بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه إلى  
الآن ؛ وإنَّ عني بالخاصة الاستعداد الطبيعى ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإنَّ  
كون الإنسان ضحكا بالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المباينة — إنَّ صحت —  
فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا . ١٠

ومباينة أخرى هى أنَّ حديهما مختلفان ، وهذه المباينة موجودة بين الجميع  
ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأما النوع والعرض فيعمهما  
أنهما كليان . قال : ولا يوجد لهما أشياء كثيرة يشتركان فيها لبعدهما بينهما ؛  
وأما المباينة فلائن هذه للماهية وذلك ليس ، ولأنَّ الجوهر الواحد نوعه واحد ،  
وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المباينة توجد أيضا بين الجنس  
والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإنَّ النوع  
قبل العرض وجودا وتوهما ، وإنَّ النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيه ،  
والعرض قد لا يستوى ، وإنَّ كان غير مفارق كسواد الزوج . وأما الخاصة  
والعرض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائماً لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب  
أن لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأنَّ الخاصة ١٥

(٢) للشيء : لا يصير : لا تكون عا (٣) لكان : كان ع (٤) وهى :  
ساقطة من ع (٦) ثم : + أن هـ (٨) الضحك : الضحك ع || خرج : جرى م  
(١٣) ليست : ليس ي (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن  
(٢٠) دائماً : دائماً ع ن (٢١) بأن : فى أن ع ، ي .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب . ويجب أن نتذكر هذا إذا رجعت إلى ماسلف في المقالة الأولى . ومبينة أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفت ما فيه .

- هـ فهذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي أوردتها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أوردته من المباينات التي ليست بمبينة عامة ، فيمكن أن يعبر عنه فيقال مثلا: الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمرا». ولو أنه وفق لكان يورد أولا المشاركات التي بين الخمسة ، ثم التي بين أربعة أربعة ، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة، ثم التي بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين أربعة ، ثم التي بين اثنين وثلاثة ، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومبينة هي بين اثنين اثنين منها تركا مهملا، ويذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره فيما أهماه أوقع وأحسن .
- ١٥

## [الفصل الرابع]

### ( د ) فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

- وإذ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أن نعلم أن الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلا لكل شيء ، بل إما من حيث هو مقسم فلجنسه ، وإما من حيث هو مقوم فلنوع ذلك الجنس . وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا
- ٢٠

(٢) ويجب: فيجب هـ ، ي (٣) الخاصة: الخاصيتين ع (٤) وقد... فيه: ساقطة من عا

(٥) هي: ساقطة من ع ١٠ م || المشهورة: ساقطة من ع || أفرد: أورد بخ ، م ، ي

(٦) وجميع: جميع ع (١٠) بين: ساقطة من م || الخمسة: الخمسى (١١) يورد: يذكرى

(١٢) أربعة: الأربعى || ثلاثة: ثلاث ي || واحدة: ساقطة من م || وواحدة: + وأخرى د

(١٣) فيكون: ليكون ي .



أو بجنس ، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإن الحساس كالنوع من المدرك ، وجنسٌ للسامع والمبصر ، وفصل للحيوان ؛ والمائى جنس لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوعٌ لمتنقل ، وخاصةٌ للحيوانات ، وعرضٌ عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة في واحد .

٥ والجنس ليس جنسا للفصل ألبتة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإن الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق ، بل شئ ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذو نطق ، فإن ذا النطق والناطق شئ واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشئ الذى يقال عليه ولا يدخل في ماهيته ، لكنه كالمادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجهٍ كنسبة الخاصة التى توجد في البعض ، لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل في حده وماهيته دخوله في إنيته ، ككثير من العلل وكالصورة للمادة ، هذا إن كان الفصل أخص على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبتة أو بالحقيقة ، فإن قول كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تتحصل لك في الفلاسفة الأولى .

١٥ والجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ، مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛

( ١ ) بجنس : بجنس ع ( ٦ ) فإن : وإن ع ( ١١ ) في : ساقطة من م ( ١٤ ) إنيته كثير : إنية كثير || اللل : المعلول ع || والصورة : وكالضرورة م ( ١٦ ) التحصيل : + إنما ه ، ي ( ١٨ ) عارض : عرض ع || العارض : العرض ع || العام : ساقطة من ه .

- وربما كان خاصةً لجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ، وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له ولغيره ، وليس خاصةً لجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أن ذلك قد يقع ٥ في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان - من حيث هو حيوان ألحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق - نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ، لا نسبة الجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ، ١٠ فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان . والضحاك أيضا فإنه كالنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر إنسانا ، وإنما هو خاصة للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضا لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .
- والعرض العام إنما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض ، ١٥ لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

- واعلم أن هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركيب ، فالجنس يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذي هو الناطق مثلا ، أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان فصل الجنس ، لأن ذا النفس فصل بعض الأجناس المتوسطة التي للإنسان . ٢٠ وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أن الملون جنس عرض الإنسان الذي هو الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنما س (٣) إذا : إذن (٤) الجوهر : الإنسان ع ،  
 ي (١٠) صارت : هو صارت عا (١٣) ولأشخاص : وأشخاص عا (١٥) والعرض :  
 لا كالعرض عا (١٧) تركبا : تركيبا عا ، ي || تركب : تركيب عا ، عا ، ي (١٨) جنس  
 فصل : بجنس لفصل ه ، ي || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس ه || الناطق :  
 الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ي || الإنسان : للإنسان عا ، ه ، ي .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، و جنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل أن المتعجب بالفعل جنس للضحك بالفعل الذي هو خاصة ، والصباح جنس للصاهل الذي هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصل خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المشى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما كان أعم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المتقسم بمتساويين الذي هو فصل الزوج ، فإن ذا النصف خاصة لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإن المبصر خاصة الملون ، والملون عرض عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع ، لأنه يكون عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس ، وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لهما ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة .

تم كتاب إيساغوجي . والحمد لمولى النعم

ومرادف الآلاء والقسم

(١) و جنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ح ، ي  
(٣) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لا جنسا س (٤) أن : ساقطة من ي | جنس : بجنس ع ، ه  
(٧) و يتركب : وقد يتركب ه (٨) وقد يتركب : و يتركب ع ، ن (١٣) فإن ذا :  
وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من ه (١٩ — ٢٠) والحمد ... والقسم  
ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثاني ه ؛  
آتم الفن الأول من الجملة الأولى من علم المنطق عا

## ( ١ ) فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

الاسم	المراجع
أرسطوطاليس ...	ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضا : صاحب المنطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٢/٥٩ ، والمؤتم به ٤/١١ .
الأسطقسات ... ..	٥/١١ — كتاب أقليدس المشهور ، ويسمى أيضا الأصول والأركان ، ترجم إلى العربية في القرن الثالث ، وعلى أيدي مترجمين مختلفين أهمهم المجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن اسحاق بتصحیح ثابت بن قرة . [ القفطى ٦٢ ] .
أَصْبَهَان ... ..	١٢/٣ مدينة في فارس ، خرج إليها ابن سينا متكرًا من همدان ومعه أخوه والجوزجاني وغللمان في زى الصوفية سنة ٤١٥ قاصدا صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتّم فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ ياقوت ٢١٢/١ البكرى ١٦٣/١ ، القفطى ٤١٩ — ٤٢١ ] .

(١) نعرض هنا أسماء الأعلام التي وردت في مقدمة الجوزجاني أو في المدخل ومقدمته ، سواء  
أكانت أسماء أشخاص أم كتب وأماكن ، مبينين موطنها في النص ، وموضحين ما يحتاج منها إلى توضيح .  
وهي جد قليلة ، لأن ابن سينا ضيّع بذكر أسماء من يحكى آراءهم أو يناقشهم ، وكثيرا ما يكتفى في هذا  
بالتلويح دون التصريح ، فيقول : بعض المتشعطين ( ص ٦٠ ) ، ذهب قوم ( ص ٨٤ ) ، قال  
بعض الفضلاء ( ص ٩٦ ) . وقل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

الاسم	المراجع
أُقْلِيدِس ... ..	٥/١١ — الفيلسوف الرياضى المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطقسات أى الأصول أو الأركان. [القفطى ٦٢]
جُرْجَان ... ..	١٦/١ — مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكمها نخر الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجد الدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجاني ابن سينا سنة ٤٠٢ — ٤٠٣ هـ [المدخل ١٦/١ — ياقوت ٤٨/٢]
البرهان ... ..	١٧/٩٥ — جزء من أجزاء منطق الشفاء .
الجوزجاني ... ..	٥/١ — صاحب ديباجة الشفاء . اتصل بابن سينا سنة ٤٠٢ — ٤٠٣ هـ ، وظل ملازما له حتى توفي الشيخ سنة ٤٢٨ هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقى ١٠٠/١٠١ — انظر أيضا مقدمة الشفاء ص ٥] .
الرجل ... ..	١٢/١٠٠ — ٤/١٠٣ — ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجى .
الرَّى ... ..	٨/٢ — كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه ، وهى أقرب إلى خراسان [البكرى ٦٩٠/٢] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحط الحاج على طريق السابلة [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤ هـ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واشتغل بمداواته [القفطى ٤١٩] . وهى طهران العاصمة الحالية لإيران .

الاسم	المراجع
شمس الدولة ... ..	<p>٩/٢ - كان نحر الدولة بن بويه يملك جرجان والرى وهمذان فلما توفى ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والرى، وشمس الدولة همذان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته في تدبير الملك [ ابن الاثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندماؤه، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغب عليه الجند وحبسوه. ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبه، ثم قلده الوزارة ثانيا وبقى في خدمته حتى توفى سنة ٤١٢ هـ.</p>
صاحب إيساغوجى...	<p>١٢/٨٠ هو فريريوس الصورى المشهور [٢٣٣-٣٠٥م] لا يصرح ابن سينا باسمه، وإنما يسميه صاحب إيساغوجى ١٢/٨٠- الرجل ١٢/١٠٠-٤/١٠٣- ١١/١٠٦- أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ٥/٨٦- من قصد تقديم هذا الكتاب ٩/٧٧- مصنف المدخل ١٠/٩١</p>
صاحب المنطق ...	<p>٢/١١ - انظر أرسطوطاليس .</p>
فردجان ... ..	<p>٧/٣ - قلعة مشهورة من نواحي همذان، ويقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣]. رسمتها بعض المخطوطات فردوجان، وبعضها الآخر فروزجان، وفي الفارسية فروزكان هي الصفات أو الحصائص للقلعة [قاموس استينجاس Steingass]. الأرجح أن ابن سينا حبس بها.</p>

الاسم	المراجع
	سنة ٤١٤ هجرية، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همذان على صاحبها سماء الدولة بن شمس الدولة، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصبهان، فخف إليه وأحمد الفتنة. وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بمكاتبه علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٢١٣/٧ — القفطى ٤٢٠، ٤٢١٠].
الفلسفة المشرقية ...	١٣/١٠ — كتاب — انظر مقدمة الشفاء ص ١٩
قاطيغورياس ...	١٧/١٠٠ — أول كتاب في المجموعة المنطقية بعد إيساغوجي، سماه العرب المقولات .
اللواحق ...	٨/١٠ — كتاب — انظر مقدمة الشفاء ص ٢١
المجسطى ...	٦/١١ — كتاب الفلك المشهور ، من تأليف بطليموس في القرن الثاني بعد الميلاد . نقله العرب أكثر من مرة في القرن الثالث الهجري ، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية ، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تتناول جميع فروع علم الفلك القديم [ناليون تاريخ علم الفلك ٢١٦ — ٢٢٩] .
المدخل في الحساب	للكندي كتاب يعرف بالمدخل إلى الأثرمطيق لعله ترجمه [القفطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القفطى ١١٥]
المشاءون ...	١٤/١٠ — انظر أرسطوطاليس .
المعلم الأول ...	٢/٥٩ — انظر أرسطوطاليس .

الاسم	المراجع
مصنف المدخل ...	١٠/٩١ — انظر صاحب إيساغوجي .
المؤتم به ... ..	٤/١١ — انظر أرسطوطاليس .
هَمَذَان ... ..	٨/٢ — بالذال المعجمة مدينة وإقليم في فارس . حكمها شمس الدولة بعد موت نخر الدولة ٣٨٧ هـ . وفيها اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين [ ياقوت ٨٢١/٤ ] .



## ( ب ) فهرس النصوص<sup>(١)</sup>

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٩ - ١٨/٤٧	المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .	المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .
١٠/٥٤	النوع... كان مستعملا.. على معنى صورة كل شيء .	فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .
١٦/٥٤	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	وقد يقال نوع أيضا للرتب تحت الجنس .
٥/٥٥	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب .	النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .
١٥/٦٠	إنه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	الذي جنسه يحمل عليه من طريق ما هو .

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ٥١) إلى أن ابن سينا في "مدخله" حاكي لإيساغوجي والتزم ترتيبه ، بل وبعض تعبيراته بنصها . ومن المفيد أن نشر هنا إلى أمثلة لهذه المحاكاة ، موردين بعض جمل المدخل وما يقابلها في "إيساغوجي" ، وذلك أخذاً عن الترجمة العربية لأبي عثمان الدمشقي ، وهي نسخة مأخوذة عن مخطوط "الأورجانون" بكتبة باريس الأهلية ، وقد نشرها الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٢ ، ١١٦ ، صفحة .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٦/٦٢ ١٨٠١٧	فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس . وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمر .	إن الجوهر هو أيضا جنس ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ، وتحت الجسم المتنفس الحى ، وتحت الحى الحى الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط وفلاطون .
١٦/٧٢ ١/٧٣	حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	فأما الفصل فيقال عاما وخاصا وخاص الخاص .
١٢٠١١/٧٤	وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قوّمه نوعا .	ويقال فى شىء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفة بفصل محدث للنوع .
١٥/٧٥	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث آخرية .	إن من الفصول ما يحدث غيرا ومنها ما يحدث آخر .
١١/٧٦	وأىضا إنه الذى يفضل به النوع على الجنس .	إن الفصل هو الذى به يفضل النوع على الجنس .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إليساغوجي لفرفريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٣٦١٢/٧٦	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شئ هو.	الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شئ هو .
١٢/٧٦	إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف فى الجنس .	الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف فى الجنس .
١٧٦/٨٤	الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره ...	وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...
٦/٨٦	العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .
١٤/٨٦	من العرض العام ما هو مزارق ومنه ما هو غير مزارق .	وذلك أن منه مفارقا ومنه غير مزارق .
٧/٨٦	هو الذى يمكن أن يوجد لشئ واحد بعينه وأن لا يوجد	العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشئ واحد بعينه وألا يوجد .
٨/٨٦	أنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبدا قائم فى موضوع .	هو الذى ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبدا قائم فى موضوع .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إليساخوجي لفرفر يوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٩/٩١	المشاركة التي تعم الخمسة هي أنها كاية أى مقولة على كثيرين.	فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين .
٤/٩٢	وقد مثلوا لذلك الناطق فإنه يحوى أنواعا .	وذلك أن الفصل يحوى أنواعا .
١١/٩٢	أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع .	وأیضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته في الأنواع .
١٧/٩٢	أن رفعهما علة رفع ما تحتهما من الأنواع .	ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتنعا ارتفع ما تحتهما .
٢٦١/٩٣	الجنس يحمل على أكثر ما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض	الجنس أنه يحمل على أكثر ما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض .
١٣٦١٢/٩٣	أن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة .
١٧/٩٣	أن الجنس أقدم من الفصل .	فإن الأجناس أقدم من الفصول
١٩/٩٣	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل .	وأما الفصول فليست ترتفع الجنس .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٥٤/٩٤	الفصل يحمل من طريق أى شئ هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	الجنس يحمل من طريق ما الشئ والفصل يحمل من طريق أى شئ هو .
٢٠٤/١٩/٩٦	أن الجنس لا يكون للأأنواع إلا واحدا ، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	إن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحد فاما الفصول فأكثر من واحد .
١٥/٩٧	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الحلقة .
١٨/٩٨	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كلياً .	الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .
٨/٩٩	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ...
١٤/٩٩	ليس فى النوع جنس أجناس ولا فى الجنس نوع أنوع .	لا النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنوع
٣٤٢١/١٠٠	طبيعة الجنس تحمل على ماتحته بالسوية ... وكذلك الخاصة .	الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٣/١٠٣	وأما المبينة فإن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو .	ونخص الفصل أنه يحمل من طريق أى شيء؛ ونخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشيء .
١/١٠٤	الفصل أقدم من النوع .	الفصل أقدم من نوعه .
١٠٤/١٠٤	أن فصلين يأتلفان فيقومان نوعا؛ والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع .	فإن الفصول تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمئات قد ائتلفا لقوام الإنسان، فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر .
١٥/١٠٥	وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية .	ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية .
١٨/١٠٥	ويشتركان في أنهما للكل ودائما .	ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشيء دائما ولجميعه .
٦/١٠٦	الفصل يحوى دائما ما هو له فصل، ولا يحوى ألبته .	الفصل يحوى ولا يحوى .
٢٤١/١٠٧	لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك .	والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين .	الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر .	١١٦١٠/١٠٧
النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع .	النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة .	٤/١٠٨
النوع يوجد للموضوع دائما بالفعل والخاصة إنما توجد في بعض الأوقات .	النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة فتوجد في بعض الأوقات .	٧٦٦/١٠٨

## فهرس المصطلحات<sup>(١)</sup>

(١)

posterioritas	التأخر ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	معلق بالتقدم والتأخر ١٠١ ، ١٣
secundum prius et posterius	التأخير — بحسب التقديم والتأخير ١٦٠٧٢
aliud	آخر — آخريه ٧٥ ، ١٦ ، ١٧
complexum	مؤلف ( لفظ أو معنى ) ٢٧ ، ١٥
compositum	» ٢١ ، ١٦ ؛ ٤٨ ، ١٣
componitur	» ٢١ ، ١٥ ؛ ٤٨ ، ١٧
compositum	تأليف ١٧ ، ١٥ ؛ ٢١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨

(١) لم نثبت هنا إلا المصطلحات المنطقية التي وردت في كتاب " المدخل " من " الشفاء " .  
ورتبناها ترتيباً أبجدياً ، وبيننا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التي ورد فيها . وذكرنا  
عقابه اللاتينية ، أخذنا عن ترجمة العصور الوسطى ، معتمدين على النص الذي تقوم الآتية دلفرنى  
بتحقيقه ونشره — فيما عدا المصطلحات الواردة بين ص ٣١ و ص ١٧ و ص ٤١ س ٩ ؛ فإننا عرلنا  
فيها على النسخة المطبوعة في البندقيّة سنة ١٥٠٨ ميلادية .

ولسنا بصدد مناقشة المقابلات اللاتينية في نشأتها وتطورها ومدى صدقها في أداء اللفظ العربي ،  
فإن ذلك يقتضى دراسة أخرى ليس هذا محلها .

وقد يمتنى بعض ما ذكرنا من المصطلحات في هذا القورس مع ماورد في فهرس الآتية جواشون :  
A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn*  
— *Sīnā*, Paris, 1938,

إلا أنا ننظر للوضوع من زاوية تختلف عن الزاوية التي اتجهت إليها .

هذا ، وقد وضعنا نجمة صغيرة \* على يسار الرقم ، عندما لا يوجد مقابل لاتيني للكلمة .



constructio	تأليف ( البيت ) ٣ ، ٢٢
	انظر أيضا : بسيط ، مركب ، مفرد
instrumentum	آلة ١٦ ، ٣ ، ٤ ؛ ٨١ ، ١٩
centrum	» ٨٢ ، ٤ ( القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية )
	إنية ٣٩ ، ٨ — ١٠ ، ١٣ ؛ ٤٤ ، ٨ — ١٠ ، ١٦ ؛ ٤٥ ، ١٠ ، ١١
quale quid	١٣ ، ٤٦ ؛ ٢٠ ، ٧٧
quale esse	إنية ٣٨ ، ١٣ ، ١٥ ؛ ٤٦ ، ٨ ؛ ١١٠ ، ١٤
quid	» ٤٤ ، ١٧
esse speciale	إنية شخصية ٢٩ ، ١٢
quale quid substantiale commune	الإنية الذاتية المشتركة ٣٨ ، ١١
principaliter	أولا ٤٣ ، ٥
principalis	» ٤٣ ، ٦
principaliter	الأول ( على القصد — ) ١٠٢ ، ١٨
	أولى : انظر : فطرة ، فلسفة

## ( ب )

inchoatio	البديهة ١٦ ، ١٧
sylogismus demonstrativus	البرهان ٤٨ ، ٣
ratio	» ١٠٠ ، ٦
probatio speculativa	البرهان النظرى ١٤ ، ١٥
simplex	بسيط ٢١ ، ١٥
simplicia	بسائط ٢١ ، ١٦ ؛ ٢٢ ، ٢

frustrum	باطل ١٦ ، ٦ ، ٧
falsum	» ١٨ ، ١٨
falsitas	بطلان ٩ ، ١٧
destructio	» ٨ ، ٨١

differentia, differentiae مبانة — مبانات

٤٦ ، ١٨ ؛ ٧٨ ، ٢ ؛ ٩١ ، ٤ ، ٧ ؛ ٩٣ ، ١٢ ، ١٧ ؛ ٩٤ ، ١٠ ، ٤ — ٧ ؛ ٩٥ ، ١ ؛ ٩٦ ، ١٩ ، ٢١\* ؛ ٩٧ ، ١٥ ؛ ٩٨ ، ١٢ ، ١٩ ؛ ٩٩ ، ٤\* ، ٦ ، ٨ ، ١٤ ؛ ١٠٠ ، ١٣ ، ١٨ ؛ ١٠١ ، ١٠ ، ٤ ، ٧ ، ٦ ، ١٠ ، ٣ ؛ ١٠٤ ، ١٣ ، ١٧ ؛ ١٠٥ ، ٤ ، ٣ ، ١٠ ، ٢ ؛ ١٠٦ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٧ ، ١٠ ، ١١ ؛ ١٠٨ ، ١٦ ، ١٢ ، ١١ ؛ ١٠٩ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٣ ، ١١ ، ٧ ، ٥ ، ٣ ، ١٠

distinctio مبانة ٩٥ ، ١٥

discrepantia مبانة

٤ ، ١٠ ، ١٠٧ ؛ ٢١ ، ١٧ ، ١٠٦ ؛ ٣ ، ١٠٥ ؛ ١١ ، ١٠ ، ١٠٤

## (ت)

consequentia توابع ٧٥ ، ٦

## (ج)

particulare جزئي ٢٤ ، ١٠ ؛ ٢٧ ، ٧ ، ١٥ ، ١٨

singulare » ١١ ، ٩٨ ؛ ٨ ، ٧٥

particularia جزئيات

٢٢ ، ١١ ؛ ٢٨ ، ١٠ ؛ ٣١ ، ١٩ ؛ ٥٥ ، ١\* ؛ ٧١ ، ٢١

singularia جزئيات ٣١ ، ١٨ ، ٥٧ ، ٦ ، ٨٢ ، ١٤ ، ١٥

particularitas الجزئية ١٥ ، ٦

individualitas » ٥٧ ، ١٧

جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة

genus جنس

٣٨ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ — ١٨ ، ٣٩ ، ٢ ، ٥ ، ١٨ ، ٤٦ ، ٧ ،  
 ١٠ — ١٢ ، ٤٧ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ١٤ — ١٦ ،  
 ١٨ ، ٤٨ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٤٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ،  
 ١٨ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ٥ ، ٧ ، ١١ — ١٨ ، ٥١ ، ١ ، \* ٢ ، \*  
 ٥ ، ٦ ، ٨ — ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٥٢ ، ٢ ، ٥٣ ، ٩ ، ١١ ، \* ١٢ ، \* ١٣ ،  
 ١٤ ، ٢٠ ، ٥٤ ، ١ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ٥٥ ، ٣ — ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ،  
 ٥٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٥٨ ، ٣ ، ٥ ، ١٤ ، ٥٩ ، ١٠ ، ١١ ،  
 ١٩ ، ٦٢ ، ٢ ، ٦ — ١٦ ، ٦٣ ، ١ ، ٣ — ٦ ، ١١ ، ١٣ ، \* ١٧ ،  
 ٦٤ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٦٥ ، ٧ ، ٩ ، ٦٧ ، ٤ ، ٥ ، ١٧ ، ١٨ ،  
 ٦٨ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٦٩ ، ١ ، ٢ ، ٧٠ ، ١ ، ٧٢ ، ١١ ، ٧٤ ،  
 ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٧٥ ، ١١ ، ٧٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ،  
 ٧٧ ، ١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٧٨ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ٧٩ ، ١ ، ١٦ ،  
 ١٧ ، ٨٠ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ٨١ ، ١٧ ، ٨٢ ، ١٧ ، ٨٥ ، ١٦ ،  
 ٨٦ ، ٨ ، ١١ ، ٨٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ٩١ ، ٥ ، ١٤ ، ١٦ ،  
 ١٨ ، ٩٢ ، ١ ، ٩ — ١١ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٩٣ ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ١١ ،  
 ١٢ ، ١٥ ، ١٧ — ١٩ ، ٩٤ ، ١ ، ٢ ، ١٥ ، ١٩ ، ٩٥ ، ٢ — ٩ ، ٦ ،  
 ٩٦ ، ٥ ، ٦ ، \* ٧ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٩٧ ، ١ ، ٨ ، ١٢ ،  
 ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٩٨ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٧ ، ١٢ ، ١٣ ،  
 ١٤ — ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٩٩ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ — ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،



genus accidentis	جنس العرض ١١١ ، ٢١ ، ١١٢ ، ٣
genus substantiale	جنس ذاتي ٣٨ ، ٧
genus logicum	جنس منطقي ٦٦ ، ١٢ ، ١٦ ، ٦٧ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ٦٨ ، ١٢ ، ١٤
genus naturale	جنس طبيعي ٦٧ ، ٣٧ ، ٦٨ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦
genus abstracte (absolute)	الجنس المطلق ٦٧ ، ١٦
generalitas	جنس ٥٦ ، ٢ ، ٦٦ ، ١١ ، ٦٨ ، ٥
»	معنى الجنس ٦٦ ، ١١
»	الجنسية
	٤٧ ، ١١ ، ٥١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦٦ ، ١٨ ، ٦٧ ، ٣ ، ٧ ، ٨
	٩ ، ٦٨ ، ٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٧١ ، ٦ ، ١٧ ، ٩٣ ، ١٣ ، ٩٥ ، ٧
substantia	جوهر ٢٢ ، ٤ ، ٢٩ ، ٢ ، ٦١ ، ١٠ ، ٦٣ ، ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ٦٤ ، ١٠ ، ٣٩ ، ١٦ — ١٩ ، ٧٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٧٦ ، ١ ، ٨٥ ، ١٤ ، ٨٦ ، ١ — ٣ ، ٨٧ ، ٩ ، ٩٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠٨ ، ١٥ ، ٤ ، ١١١
substantia intelligibilis	الجوهر العقلي ١٣ ، ١٥

## (ح)

ratio	حجة ١٨ ، ٨ ، ١٩ ، ٨
diffinitio	حد ٢٨ ، ٨ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ — ١٩ ، ٣٠ ، ١٨ — ٢٠ ، ٤٩ ، ٣ ، ٥٠ ، ٦ ، ٧ ، ٥١ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٤٩

٤٣٠٢٠٦٤ ؛ ٨٠٦٠ ؛ ١٠٠٥٩ ؛ ٣٠٢٠٥٤ ؛ ١٩٠١٨  
 ؛ ١٢٠\*١٠٠٨٦ ؛ ٢١٠٧٧ ؛ ١٦٠١٠٠٤٠٦٨ ؛ ١٨٠٦٧  
 ١٣٠١١٠ ؛ ١٧٠٩٦ ؛ ١٩٠٩١

descriptio حد ٥٠٨٦ ؛ ١٧٠٧٧ ؛ ٩٠٥٩

differentia حد ١٧٠٦٧

descriptio التحديد ١٠٤٨

diffinitio التحديد  
 ١٠٧٧ ؛ ١٥٠٥٥ ؛ ١٤٠\*١٢٠٩٠٣٠٥٣ ؛ ١١٠٥١

in diffiniendo في التحديد ٣٠٤٨

verbum حرف ١٠٢٦

praedicatio, praedicatur حمل

٠٧٧ ؛ ١٦٠٦٠ ؛ ١٧٠٤٩ ؛ ١٨٠٤٥ ؛ ٥٠٢٨ ؛ ٦٠١٥  
 ١٠٠٢٠١٠٦ ؛ ١٨٠١٧٠٨٢ ؛ ١٠

p. nomine et diffinitione حملا بالاسم والحد ١٥٠١٠٠

univoce بالتواطؤ ١٨٠١٤٠١٠٠ ؛ ٥٠٩٩

univoce على التواطؤ ٣٠٩٩ ؛ ١٨٠٩٨

univoce حمل مواطاة ١٨٠٩١ ؛ ١٠٠٩٠٥٠٢٨

vere et univoce بالحقيقة والمواطاة ٦٠٢٨

p.universaliter حملا كليا ٤٠١٠١ ؛ ٥٠٣٠٩٩ ؛ ١٩٠١٨٠٩٨

p. absolute حملا مطلقا ١١٠٨٢

denominative حمل اشتقاق ١٢٠٨٢ ؛ ٦٠٢٨

praedicatum	محمول
	١٣ ، ١٢ ، ٩١ ؛ ١٧ ، ٤٥ ؛ ٤ ، ٣ ، ٤٣ ؛ ١٠ ، ٢٢
praedicatur	محمول ١٣ ، ٨٥ ؛ ١٥ ، ١٤ ، ٦٣ ؛ ٦ ، ٢٨
de quo praedicatur	» ٤ ، ٤٦
praedicatio	» ٨ ، ٢٨
praedicabile comitans	المحمول اللازم
praedicabilia	محمولات ١٧ ، ٨٥ ؛ ٧ ، ٦٤

### (خ)

proprium	خاص
	٦١ ؛ ٥٠ ، ٦٠ ؛ ١٨ ، ٥٦ ؛ ٤ ، ٤٦ ؛ ٢ ، ٣٨ ؛ ١٨ ، ٣٠ ١٠ ، ٨٠ ؛ ٢ ، ٧٤ ؛ ٢٠ ، ١١ ، ٧٣ ؛ ١٦ ، ٧٢ ؛ ١٧ ، ٦ ١٩ ، ٨٥ ؛ ١٣ ، ٨٤ ؛ ١٠ ، ١٦ ، ٨٣
singularis	خاص ١٨ ، ١٢ ، ٦٥
magis propria	خاص اثناس
	١٠ ، ٨١ ؛ ٥٠ ، ٧٦ ؛ ١٢ ، ٧٥ ؛ ١٢ ، ٧٤ ؛ ١ ، ٧٣
proprium	خاصة
	١ ، ٨٤ ؛ ١٤ ، ١٣ ، ٨٣ ؛ ١٠ ، ٦٥ ؛ ٢ ، ٦١ ؛ ٥٠ ، ٤٦ ١٥ ، ١٤ ؛ ١٦ ، ٨٦ ؛ ٨ ، ٨٧ ؛ ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ؛ ١١ ، ٩١ ؛ ١٠ ، ١٥ ؛ ١٩ ، ١٢ ، ٧٣ ؛ ٣٠ ، ٩٩ ؛ ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ؛ ١٠ ، ١٠٠ ؛ ١٠ ، ٣٦ ؛ ١٩ ، ١٢ ، ٧٣ ؛ ٢٠ ، ١٠٥ ؛ ٧٠ ، ١٠٣ ؛ ٣٠ ، ١٠٢ ؛ ٩٠ ، ٨٠ ، ٦٣ ؛ ١٠ ، ١ ؛ ٢٠ ، ١٩ ، ١٥ ؛ ١٠ ، ٦ ؛ ٣٠ ، ١٠٧ ؛ ١٠ ، ٧ ؛ ١١ ، ١٥ ؛ ١٨ ، ١٩ ؛ ١٩ ، ١٠ ؛ ١٠ ، ٨ ؛ ٧٠ ، ١١ ، ٩ ؛ ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ؛ ٢١ ، ١٠ ، ٩ ؛ ٣٠ ، ١٠٠ ١٦ ، ٥٠ ، ١١٢ ؛ ١٣ ، ١١١ ؛ ١٢ ، ١٠ ، ١١٠

proprietas

خاصة

١٢٠ ١١٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٥٩ ١٥٠ ١٤٠ ١٠٠ ٨٠ ٤٦  
 ١٧٠ ٧٦ ١٧٠ ٧٣ ١٠٠ ٦٢ ١٨٠ ٨٠ ٦٠ ١٠٠ ٦١  
 ١٦٠ ٩٠ ٢٠ ٨٤ ١٢٠ ٧٠ ٦٠ ٣٠ ٢٠ ٨٣ ١٦٠ ٨٢  
 ١٠٧ ٣٠ ٩٣ ٥٠ ٣٠ ٢٠ ٨٥ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٧  
 ٣٠ ١٠ ١١١ ١٩٠ ٣٠ ١١٠ ٥٠ ٤٠ ٢٠ ١٠٨ ١٩  
 ١٠٠ ١١٢ ١٧٠ ١٤٠ ١٣٠ ١٠٠ ٧٠ ٤٠ ١١٢

proprietas

خاصية ٨٠ ٤٩ ١٣٠ ٢٠

proprietates

خواص

٩٠ ٥٠ ١٠٠ ٦٠ ١٠٠ ٩٣ ١٥٠ ٨٤ ٧٠ ٨٢ ١١٠ ٧٠  
 ٢٠ ١٠ ١١١ ٢٠ ١١٠ ١٦٠ ١٠٥ ١٣٠ ١٠٢

proprietates extraneae

خواص عرضية ١٠٠ ٧٠

proprium

أخص الخواص ٥٠ ٨٤

proprium commune

الخاصة العامة ١٦٠ ١٠٥ ١٨٠ ٩٩

proprium commune semper inhaerens ١٨٠ ١٠٥ الخاصة العامة الدائمة

proprietas generis

خاصة الجنس ١٠٠ ١١٢

proprietas speciei

خاصة النوع ١٢٠ ١١٠ ١١٢

propria aptantia

الخواص الاستعدادية ١٠٠ ١٠٠

propria substantiales

الخواص الدائمة ١٠٠ ١٠٠

خاصة : انظر مشاركة

impossible

خلف ١٦٠ ٤٠





esse ذات ١٤٠١٣٠٣٠

substantia (essentia) ذات

١٩٠٢٠٣١٠٧٠٢٩٠١٤٠١٣٠٢٨٠٥٠٤٠٢٧

substantia ذات

١٦٠٧٦٠١٤٠١٣٠٩٠٨٠٥٠٤٨

ذاتی ١٨٠١٠٨٦٠٢٠٠٨٥٠٥٠٧٦٠١٠٠٢٤

substantiale ذاتی

٠٣٠٣٢٠١٦٠١٣٠٣١٠١٥٠١٤٠١١٠٦٠٥٠٣١  
٠٣٧٠٢٠٠٣٦٠٣٠٣٥٠١٧٠١٥٠١٢٠١٠٠٨٠٧٠٤٠٣٣  
١٢٠٤١٠١٠٠٩٠٦٠٤٠٢٠٣٩٠٣٠٢٠٣٨٠١٨٠٨٠٤٠٢٦١  
٠٦٠٤٠٣٠١٠٤٠٥٠١٣٠٨٠٤٠٤٠٣٠٤٠٢٠١٦٠١٥٠١٣  
٠١٦٠٧٥٠١٢٠٥٨٠٢١٠١١٠٥٥٠٢٠١٠٤٠٦٠٩٠٧  
١١٠١٠٣٠١٨٠١٠٣٠١٨٠١٦٠٧٦

essentialitas الذاتية ٨٠٢١٠٧٠٦٠١٥

substantiale الذاتية

١٨٠٨٢٠٢٠٤٠٥٠٦٠٤٠٤٠١٤٠٣٧٠٧٠٣١

animus ذهن

١٨٠٦٦٠٣٠٢١٠١٠٠١٠١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٠٥٠١٧

intellectus ذهن

٠٢٧٠١٨٠١١٠٢٦٠١٥٠١٤٠١٢٠١٢٠٢٣٠٩٠٢٢  
٠٩٠٣٦٠١٦٠١٤٠١٢٠٦٠٥٠٣٠٣٥٠١٩٠٣٤٠١٣٠٤  
٠١٧٠٤٩٠٩٠٤٨٠١٠٠٢٠٤٣٠٣٠١٠٣٧٠١٦٠١١  
٤٠٧٥٠٤٠٦٧٠٩٠٥٥

mens	ذهن ٦٥ ، ١٧ ، ٦٦ ، ٤
cogitatum	ذهن ٢٢ ، ١٩
ratio	ذهن ٨٢ ، ٦

( ر )

sententia	رأى ١٢ ، ٩ ، ١٠
ratio	روية ٢٢ ، ١٨
cogitatio	» ٢٢ ، ١٩
cogitando	بالروية ٢٠ ، ١٨
intellectus interior	الروية الباطنة ٢٠ ، ١٤ مرادف : انظر : اسم

descriptio	رسم
١٨ ، ٥ ، ٢٥ ، ١٠ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ٤٩ ، ٨٥ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٠ ، ٨ ، ٧ ، ٧٦ ، ٤ ، ٦٤ ، ١٤ ، ٧ ، ٦١ ، ١٤ ، *١٣ ، ٢١ ، ٧٧ ، ١٦ ، ٢١ ، ٧٨ ، ٢ — ٤ ، ٨٦ ، ١٠ ، ٧٨ ، ٢ ، ١٠ ، ٩١ *	

descriptio per negationem	رسم سلبي ٨٧ ، ٤
accidentia	رواضع ٧٥ ، ٦
complexum	مركب (لفظ) ٢٧ ، ١٦
compositum	مركب ٢١ ، ١٤

(س)

nomen	اسم
۷۶، ۵۶، ۴۸؛ ۱۷، ۱۳، ۴۷؛ ۱۱، ۲۸؛ ۵۶، ۱۸؛ ۷، ۱۷	
۵۹؛ ۱۴، ۵۷؛ ۹، ۵۱؛ *۱۳، ۹، ۵۰؛ ۱۰، ۱، ۴۹؛ ۱۹	
۴، ۴ — ۲، ۶۸؛ ۱۸، ۱۷، ۶، ۶۷؛ ۴، *۳، *۱، ۶، ۴؛ ۱۷	
۱۴، ۸۲؛ ۸، ۷، ۷۹؛ ۸، ۷۷؛ ۱۰، ۷۲؛ ۱۶، ۱۰، ۶	
۹، *۷، ۹۵؛ ۱۹، ۹۱؛ ۱۰، ۸۵؛ ۶، ۸۳؛ ۱۵	
nomen equivocum	اسم بالاشتراك ۲، ۷۱
communione nominis	باشتراك الاسم ۸، ۸۰
nomen commune	اسم جامع ۴، ۱۸
nomen commune	اسم عام جامع ۶، ۱۸
nomen multiplicatum	اسم مرادف ۶، ۴۸؛ ۱۵، ۳۳

(ش)

individuum	شخص
۱۷، ۱۲، ۷، ۴ — ۲، ۷۱؛ ۱۲، ۹، ۷، ۷۰؛ ۱۸، ۶۱	
۳، ۲، ۱۰، ۳؛ *۱۹، ۱۶، ۱۵، ۱۰، ۲؛ ۸، ۸۳؛ ۳، ۷۲	
۱۳، ۸، ۷، ۱۱، ۱؛ ۸، ۷، ۱۰، ۵	
singulare	شخص
۱۹، ۳۲؛ ۱۴، ۱۱، ۸، ۷، ۳۱؛ ۱۲، ۱۰، ۸، ۲۹	
۱، ۶۲؛ ۴، ۱، ۶۱؛ ۱۷، ۶۰؛ ۱۴، ۳۶؛ ۲، ۱، ۳۳	
۵، ۸۷؛ ۹، ۷۴؛ ۱۴، ۷۲؛ ۱۹، ۱۶، ۱۴، ۶۵	
singularia	الأشخاص
۶۳؛ ۱۰، ۳، ۵۶؛ ۸، ۷، ۴۷؛ ۹، ۳۸؛ ۱۷، ۳۲	
۱۱، ۹، ۱۱، ۱؛ *۳، ۸۴؛ ۱۰، ۶ — ۳، ۷۴؛ ۱	

multi	أشخاص كثيرة ٦٠٤٧
individualitas	شخصية ١٨٠٥٠٧١ ؛ ٢٠٠١٤٠٧٠
	مشاركة — مشاركات ٧٠٤٠٩١
comitans, comitantes, comitantiae	
commun o	مشاركة ١٧٠٩٦
convenientia	» ١٧٠٩٩
communitas	مشاركة
	٦٠٩٨ ؛ ١٩ — ١٧٠١٣٠١١٠٩٠٩٢ ؛ ٩٠٩١ ؛ ١٧٠٢٦
	١٨٠٥* ؛ ١٠٠٠ ؛ ١٤٠٣٠١٠١ ؛ ١٧٠١٠٣ ؛ ١١٠٩٠١٠٣
	١٣٠١٠٠٥٠١٠٩ ؛ ٤٠١٠٦
communitas generalis	مشاركة جامعة ٩٠٩٨
communitas generalis	مشاركة عامة ١٥٠١٠١ ؛ ٨٠٩٨
communitas propria	مشاركة خاصة ١٦٠١٠١
denominative	بالاشتقاق ١٨٠٨٥
	انظر أيضا : حمل
	مشكك : انظر : لفظ

( ص )

veritas	صحة ١١٠٣٣ ؛ ١٥٠١٤ ؛ ٧٠٦٠١٣
possibilitas	» ١٢٠١٠٠٣٦
veritas	صدق ٨٠١٧
credulitas	تصديق ١٨٠١٦٠١٤ ؛ ١٠٠١٧
fides	تصديق ٩٠٦ — ٤٠٢١ ؛ ٩٠٤ — ٢٠١٩ ؛ ١٩٠١٦٠١٨





relativa	المتضائقات ٤٠٣٠٥٤ ؛ ٢٠٥٣
quae est sub	المضاييف ل ١٢٠١٠٧
referri ad	مضاييف ل ١٦٠٥٤
referatur ad	مضاف إلى ١٦٠٥٠٤٠٥٥

( ط )

coequale	مطابق ١١٠٤٣
	مطابقة : انظر : دلالة

( ع )

d'cere	تعريف ١٠٠٩٠٢٤
ostendere	» ١٤٠١٠٠٥٢ ؛ ١١٠٥١
docere (dicere)	» ٥٠٤٠٥٣
demonstratio	» ١٦٠٩٦
asecundum placitum	بحسب التعارف ١٠٢١
	التعارف العامي : انظر عامي

accideus عرض

٠ ٣٧ ؛ ١٨٠١٧٠٢٣ ؛ ١٦٠١١٠١٧ ؛ \*١٦٠\*١١٠١٣  
 ؛ ١٠٧٠ ؛ ١٠٦٢ ؛ ١٨٠٦١ ؛ ١٨٠٥٠ ؛ ١٦٠١٥٠٤٦ ؛ ٢  
 ؛ ٢٠٠١٩٠١٨٠١٤٠٩٠٨٠٨٥ ؛ ١٧٠٨٢ ؛ ٢٠٠١٩٠٧١  
 ؛ ١٥٠\*١١٠٩١ ؛ ١٣٠٨٠٨٧ ؛ ٦٠٤٠٣٠٢٠١٠٨٦  
 ؛ ١٠٣ ؛ ١١٠٥٠١٠٢ ؛ ١٦٠١٥٠١٠١ ؛ ٥٠٢٠٩٣ ؛ \*١٧  
 ؛ ١٩—١٧٠١٣٠١٠٨ ؛ ٢٠١٠٧ ؛ ٢١—١٩٠١٤٠٩٠١٠٦ ؛ ٥  
 ١٦٠٨٠١١٢ ؛ ٢٢٠١١١ ؛ ٣١٠١١٠ ؛ ٨ ؛ ١٠٦



accidens عارض

١٥ ، ١٧ ، ٣٥ ، ١٩ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١٩ ، ٧٧ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٧٢ ، ١٠٦ ، ١٠٢ ، ١٨ ، ١٠٦ ، ٢٠ ، ١٠٢ ، ١٦ ، ٨١

id quod accidit عارض ١٥ ، ١٤ ، ٣٦

accidentia أعراض

٢٤ ، ٥٠ ، ٣٢ ، ١٨ ، ٨٧ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٩٣ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١٠ ، ٣٠ ، ١٠٧ ، ١٨ ، ٧٠ ، ١٠٦ ، ٦٠ ، ١٠٣ ، ١٩ ، ١٥ ، ٩ ، ١٦ ، ١٠٨

accidentia عوارض

٢٤ ، ٦٠ ، ٣٠ ، ٨٠ ، ٣٥ ، ٦٠ ، ١٦ ، ١٨ ، ٧٩ ، ١٤ ، ٩٣ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ١٠ ، ٩٣ ، ٧٠ ، ٨٢

accidentes العرضيات ٨٠ ، ٧٣

accidentales » ١١٠٥٠

accidentalitas عرضية

١٥ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٨ ، ١٠٧ ، ٥٠

accidentale عرضي

٣٣ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ١٠ ، ٤١ ، ١٢ ، ٤٢ ، ٨٠ ، ٤٥ ، ٨٠ ، ٤٦ ، ٤٠ ، ١٢ ، ٥٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ٧٥ ، ١٤ ، ٨٤ ، ٨٠ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٨٦ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٢٠ ، ٩٦ ، ١٦

accidens commune عرض عام

٤٦ ، ٩٠ ، ١١ ، ٥٨ ، ١٥ ، ٥٩ ، ١١ ، ١٩ ، ٦٥ ، ١٠ ، ٨٣ ، ٢٠ ، ٨٤ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ١٠ ، ١٢ ، ٨٥ ، ٧٠ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٨٦ ، ١٥ ، ١٣ ، ١٤ ، ٨٧ ، ٦٠ ، ٩١ ، ١٦ ، ١١٠ ، ١٩ ، ١١١ ، ١٥ ، ١١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧

accidens commune	عارض عام ١١٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٠ ، ١١١ ، ٣٠
accidens proprium	عارض خاص ٨٣ ، ١٤٠
accidens inseparabile	عارض لازم ١١٠ ، ١١٠
accidens comitans	عارض لازم ٥٥ ، ١٢٠
accidens inseparabile	عارض غير مفارق
	٧٣ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ٤٠ ، ١٠٧ ، ٥٠ ، ١٠٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٩
accidentia separabilia	العوارض المفارقة ٧٣ ، ٣٠
accidens consequens	عارض لاحق ١١٢ ، ٣٠ ، ٢٠ ، *
accidens speciei	عارض النوع ١١٢ ، ١٥٠ ، ١٦٠
accidens differentiae	عارض الفصل ١١٢ ، ١٧٠
accidens proprietatis	عارض الخاصة ١١٢ ، ١٨٠
accidentale proprium	عرضي خاص ٨٥ ، ١٩٠
accidentale commune	عرضي عام ٨٥ ، ٢٠٠
assensus	اعتقاد ١٢ ، ٩٠
conceptiones	معتقدات ٢٠ ، ٨٠
signum	علامة ٨ ، ٤٠ ، ١٠٠ ، ٦٤ ، ٤٠
	» : انظر : دلالة
convertitur	ينعكس ١٧ ، ١٤٠
communis	عام
	٢٩ ، ١٥٠ ، ٣٠ ، ١٨٠ ، ٥٥ ، ١٨٠ ، ٦٥ ، ٣٠ ، ٧١ ، ١٤٠ ، ٨٠ ، ١٠٦ ، ٥٠ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ٨٣ ، ١٧٠ ، ١٠٠ ، ٧٤ ، ١٦٠ ، ٧٢ ، ٧٠ ، ١٠٩

universalis      عام ١٢٦٥ - ١٨٦٤

sensus vulgaris      التعارف العامي ١٢،٣٧

philosophia practica      ١٧٦ ١٤٦ ١٠ — ٧٦ ١٢ فلسفة عمالية

intentio معنی

\* 16 27 : 76 20 : 106 116 96 86 17 : 106 1.  
 : 76 16 29 : \* 126 28 : 176 \* 96 76 36 26 27 : 18  
 : 166 33 : 96 32 : 186 176 26 16 31 : 186 176 3.  
 : 20 : 166 39 : 136 106 26 37 : \* 166 166 30 : 36 32  
 : 13—116 20 : 0—36 \* 26 16 23 : 196 126 22 : 12  
 : 26 29 : 126 136 96 26 28 : 106 06 36 27  
 : 00 : \* 176 106 106 96 86 02 : 06 01 : 76 0.  
 : 36 07 : 196 186 176 106 116 16 07 : 226 76 0—2  
 : 61 : 126 136 96 76 60 : 186 76 08 : 186 136 86 2  
 : \* 116 70 : 76 16 72 : 166 106 73 : \* 136 116 7  
 : 126 126 70 : 136 79 : \* 136 126 76 06 77 : \* 18  
 : 76 16 81 : 76 26 79 : \* 136 106 72 : \* 86 06 71  
 : 196 176 106 80 : 106 82 : 126 26 83 : 166 16 82  
 : \* 16 106 3 : 136 126 106 99 : 126 87 : 116 87  
 116 111 : 86 76 110.

intellectus معنی

6 23 6 14 6 10 6 11 6 1 6 22 6 10 6 9 6 0 6 2 6 3 6 21  
 6 12 6 8 6 2 6 20 6 17 6 10 6 12 6 13 6 22 6 7 6 6 6 2 6 1  
 6 28 6 11 6 9 6 8 6 27 6 10 6 13 6 10 6 3 6 26 6 14 6 12  
 2 6 27 6 9 6 28 6 8 6 23 6 12

significatio                      معنی ۲۵ ، ۱۶ ، ۴۷ ، ۱۳ ، ۶۱ ، ۷

sensus معنی ۲۶ ۴۸ ؛ ۱۹۶ ۴۲

intentio vulgaris	المعنى العامى ١٣ ، ٥٤
intentio communis	معنى عام ٥ ، ٨١ ؛ ٣ ، ٧١ ؛ ٩ ، ٨٠ ، ٤٠
intentio communis	المعنى المشترك ١٩ ، ٨٠
intentio universalis	المعنى الكلى ١١ ، ٨٧ ؛ ٢ ، ٣٤
intentio individualis	معنى شخصى ١٥ ، ٧٠
intentio propria	معنى خاص ٤ ، ٥٧ ؛ ٨ ، ٤٠
intentio accidentalis	معنى عرضى ١٧ ، ٣٠
intentiones substantiales	المعاني الذاتية ٣ ، ٤٩
intentio comparabilis	المعنى النسبى ١٦ ، ٣١
intentio continens	المعنى الجامع ٤ ، ١٨
intentiones constitutivae	معان مقومة ١٣ ، ٧٩
generalitas	معنى الجنس ١١ ، ٦٦
univoce	[وقوع اللفظ] بمعنى واحد ٩ ، ٨٠
eo quod	معنى ١٣ ، ٦٧
aliquid quod	» ٨ ، ٦٨
secundum quod	بالمعنى ٩ ، ٥٩
eo modo (quo)	» ١٤ ، ٨٥ ؛ ١٨ ، ٦٣
quoddam	معنى ١٠ ، ٩٦ ، ٩٠
in ipsis rebus	فى أعيان الأشياء ١ ، ١٥
in singularibus	فى الأعيان ٤ ، ١٥
in visibilibus	» » ٣ ، ٦٦ ؛ ٦ ، ٣٤

res quae sunt	في الأعيان ١٢ ، ١١
sensibile	» » ١١ ، ٦٥
in sensibilibus	» »
٩٠٨ ، ٥٠٣ ، ٦٩ ؛ ١٠٦٧ ؛ ١١ ، ٦٥ ؛ ١٢ ، ٣٦ ؛ ٩ ، ٢٢	
in sensibilibus forensecis	في خارج الأعيان ٦٩ ، ١٤
in sensibilibus	عينا ٣٤ ، ١٥

## ( غ )

alteratum	غير ، غيرية ٧٥ ، ١٥ — ١٨
-----------	--------------------------

## ( ف )

differentia	فصل
٠٣٩ ؛ ١٨٠ ؛ ١٧٠ ؛ ١٦٠ ؛ ٧٠٣ ، ٣٨ ؛ ٥٠ ؛ ١٩ ؛ *٤٠ ؛ ١٨	
٠٤٩ ؛ ١٨٠ ؛ ١٧٠ ؛ ١٥٠ ؛ ٤٨ ؛ ١٤٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٨٠ ؛ ٤٦ ؛ ١٩٠ ؛ ٤٥ ؛ ١	
٠٦٠ ؛ ٣٠٥٩ ؛ ٢٠٠ ؛ ١٩٠ ؛ ١٨٠ ؛ ٥٨ ؛ ١٠٠ ؛ ٥٥ ؛ ٣٠٥٠ ؛ ٢	
؛ ١٩٠ ؛ ١٧٠ ؛ ٨٠ ؛ ٦٠٥ ؛ ٢٠ ؛ ٦١ ؛ ١٧٠ ؛ ١١٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٨٠ ؛ ٥٠ ؛ ٢٠ ؛ ١	
؛ ١٠٠ ؛ ٩٠ ؛ ٧٢ ؛ ١٠٧٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٦٥ ؛ ١٧٠ ؛ ١٤٠ ؛ ٦٤ ؛ ٢٠ ؛ ٦٢	
٠١٢ ؛ ١٠٠ ؛ ٨٠ ؛ ٧٤ ؛ ٢٠٠ ؛ ١٧٠ ؛ ١٥٠ ؛ ٧٣ ؛ ١٦٠ ؛ ١٥٠ ؛ ١٤	
؛ ١٧٠ ؛ *١٥٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٧٠ ؛ ٤٠ ؛ ٧٦ ؛ ١٨٠ ؛ ١٥٠ ؛ ١٣٠ ؛ ١٢٠ ؛ ٧٥ ؛ *١٥	
؛ ٧٨ ؛ ٢١٠ ؛ ٢٠٠ ؛ *١٩٠ ؛ ١٨٠ ؛ ١٦٠ ؛ ١١٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٥٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٧٧ ؛ ٢١	
؛ ١٠٠ ؛ ٨٠ ؛ ٢٠٠ ؛ ١٦٠ ؛ ١١٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٩٠ ؛ ٥٠ ؛ ٢٠ ؛ ٧٩ ؛ ١٦٠ ؛ ٦٠ ؛ ٥	
؛ ٧٠ ؛ ٨٢ ؛ ١٧٠ ؛ ١٦٠ ؛ ١٢٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٨١ ؛ ١٣٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٣	
؛ ١٤٠ ؛ ١٢٠ ؛ ٨٧ ؛ ١٢٠ ؛ ٨٠ ؛ ٨٦ ؛ ١٦٠ ؛ ٨٥ ؛ ٢٠ ؛ ٨٤ ؛ ١٥٠ ؛ ١١	
؛ ٩٣ ؛ ٢٠٠ ؛ ١٣٠ ؛ ١١٠ ؛ ٣٠ ؛ ٩٢ ؛ ١٩٠ ؛ *١١٠ ؛ ٥٠ ؛ ٩١ ؛ ١٧٠ ؛ ١٥	
؛ ٩٥ ؛ ٤٠ ؛ ٢٠ ؛ ١٠٠ ؛ ٩٤ ؛ ١٩٠ ؛ ١٨٠ ؛ ١٧٠ ؛ ١٥ — ١٢٠ ؛ ٤٠ ؛ ٣٠ ؛ ٢	

١٧٠ ١٤٠ ٩٠ ٨٠ ٦٠ ٤٠ ٢٠ ٩٦٠ ١٦٠ ٩٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠ ٢٠ ١  
 ٢٠ ١٠ ٩٨٠ ٢١٠ ٢٠ ١٥٠ ١٣٠ ٣٠ ٢٠ ٩٧٠ ٢٠  
 ١٠ ٣٠ ١٩٠ ١٠ ١٠ ٤٠ ١٠٠ ١١٠ ٩٩٠ ١٢٠ ٦٠ ٩٨٠ ٣٠  
 ٩٠ ٧٠ ٦٠ ٥٠ ٣٠ ١٠ ١٠ ٤٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٧٠ ١٣٠ ١١٠ ١٠  
 ٦٠ ٤٠ ١٠ ١٠ ٦٠ ١٩٠ ١٥٠ ١١٠ ٤٠ ١٠ ٥٠ ١٣٠ ١٢٠ ١٠  
 ١٠ ١١٠ ٢٠ ١٩٠ ١٠ ٩٠ ١١٠ ١٠ ٨٠ ١٠ ٧٠ ١١٠  
 ١١٢٠ ٢٠ ١٨٠ ١١٠ ١١١٠ ١٤٠ ١٣٠ ١٢٠ ١٠ ٦٠ ٥٠  
 ١٣٠ ١٢٠ ١١٠ ٦٠

differentia generis

فصل جنسى

٦٠ ١١٢٠ ٢٠ ١١١٠ ٧٠ ٥٠ ٣٠ ٩٧٠

differentia differentiae

فصل الفصل ١٥٠ ٩١٠ ١٦٠ ٤٨٠

differentia proprietatis

فصل خاصة ٨٠ ١١٢٠

differentia accidentis

فصل عرض ٩٠ ١١٢٠

differentia propinqua

فصل قريب ١٠٠ ٩٠ ٧٠ ٦٠ ٤٠ ٩٧٠

differentia propinqua

فصل ملاصق ٥٠ ٩٧٠

differentia communis

الفصل العام ٢٠ ٧٤٠ ٧٠ ١٠ ٧٣٠

differentia particularis

الفصل الخاص ٤٠ ٧٤٠ ٨٠ ٧٣٠

differentia constitutiva

فصل مقوم

٢٠ ١١٢٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٤٠ ١٣٠ ١٠٠ ٧٨٠

dif. constitutiva substantialis

الفصل المقوم الذاتى ٩٠ ٧٥٠

differentia divisiva

فصل مقسم

١٩٠ ١٨٠ ١٥٠ ١٤٠ ١٣٠ ٩٠ ٧٨٠

differentia designata

الفصل المعين ١٥٠ ٩٣٠

differentia negativa (vel privatoria)	فصل سلبي
	١٦٠٧٨
differentialitas	الفصلية ٤٠٢٠٧٠٧٠٨٠٩٥
incomplexum	مفرد (لفظ) ١٥٠١٤٠٢٧
natura prima hominis	الفطرة الأولى من الإنسان ١٧٠١٦
intelligentia	فكر ١٥٠٩
meo ... ingenio	بفكري ٣٠١٠
opiniones	أفكار ١٥٠٣١
cogitando	بالفكرة ١١٠١٥
considerare	نتفكر (في الأشياء) ٩٠١٥
solo intellectu	بفكرة ساذجة ١٥٠٢٢
philosophia prima	الفلسفة الأولى ٦٠١٠
philosophia practica	الفلسفة العمالية ١٧٠١٤٠١٠ — ٧٠١٢
philosophia speculativa	الفلسفة النظرية ١٧٠١٤٠١٠ — ٦٠١٢
philosophia orientalis	الفلسفة المشرقية ١٣٠١٠

## (ق)

oppositum	متقابل ٤٠١٠٧٠٢٠٠٩٧
(materia subjecta	(مادة موضوعة لصورتين) متقابلتين ١٩٠٩٧
duabus formis) diversis	
propositio	مقدمة ٨٠١٥
propositiones	مقدمات ٧٠٦٠٢٠٥٢٠١٩٠٥١٠٦٠١٩

prioritas	التقدم ٨٠ ٧٠
secundum prius et posterius	بحسب التقديم والتأخير ١٦٠ ٧٢
inductio	استقراء ٧٠ ١٠٠ ٨٠ ١٨
constitutivum	مقوم
	٣٣ ٨٠ ٩٠ ١٢ — ١٦٠ ١٤ ٣٤ ١٦٠ ١٤ ٣٥ ١١٠ ١٠ ١٣
	٨٠ ٧٠ ٣٦ ١٣
	مقوم انظر أيضا : فصل
argumentatio	قياس ٨٠ ١٥
sylogismus	٨٠ ١٨
sylogismus quaestionis	قياس الشك ٧٠ ٥٢

### (ك)

multitudo	الكتة ١٠ ٧١ ٨٠ ٥٠ ١٣
multa, multi	الكتة ١٥٠ ٤٧ ١١٠ ٢٦
ante multitudinem	قبل الكتة ١٦٠ ١٢٠ ٦٩ ٤٠ ٣٠ ٦٥
in multitudine	في الكتة
	٢٠ ٧٠ ١٥ — ١٣٠ ٤٠ ٦٩ ٥٠ ٣٠ ٦٥
post multitudinem	بعد الكتة ٢٠ ٧٠ ٥٠ ٣٠ ٦٥
acquirendo	بالكسب (لا يحصل معلوما إلا بالكسب) ١٩٠ ١٧
omne	كل ١٨٠ ٨٤
omnia	الكل ١٨٠ ١٠٥
totum	الكل ٢٠ ٤٤ ٣٠ ٢٦ ١٢٠ ٤٠ ٢٥



universale

كلى

٢٤ : ١٠٠٢٧ : ١٥٠٧٢٨ : ١٠٠٢٠٥٤ : ٧٠٥٥٠  
 ٩ : ١٠٥٧ : ١٣٠٩٠٥ : ١٠٠٦١ : ١٠٠٦٢ : ٢٠٠٦٤ : ١٠٠٦٥  
 ٣ : ١٤٠٧٢ : ١٥٠٧٥ : ١٠٠٧٧ : ٥٠٧٧ : ١٠٠٨٣ : ١٥٠٨٧  
 ٦\* : ١١٠٩٠٩١ : ٨٠٩٨ : ١٠٠٨٤ : ١٤٠١٠٨

universale accidentale

الكلى العرضى ١٦٠٨٣ : ٨٠٤٦

totalitas

الكلىة ٨٠٣٩

universalitas

الكلىة ١١٠٨٤ : ٢٠٠٥٣ : ٦٠١٥

universalia

كليات ٥٠٥٧ : ١١٠٢٢

quantitas

كلىة ٧٠٧٠ : ١٣٠٢٩

qualitas

كلىة ٧٠٧٠ : ٩٠٤٠ : ١٣٠٢٩

( ل )

dictio

لفظ

٢٢ : ١٣٠٤٣ : ١٠٠٥٠ : ١١٠١٢ : ٤٠٣٠٤٤ : ١٦٠٨٧

locutio

لفظ ١١٠١٠٢

nomen

لفظ

٣٣ : ١٤٠٤٢ : ١٥٠٤٣ : ٢٠٤٨ : ١٠٠٣٠ : ١١٠٦١ : ٤٠١٠٣  
 ٢ : ١٠٠٦٧ : ٨٧ : ١٠٠١١ : ١٥٠١٧ : ٤٠١٠٣

verbum

لفظ

٢٢ : ١٤٠١٧ : ١٩٠٢٠ : ٢٣ : ١٠٠٢٠ : ٤٠٢٠ : ٧٠٦٠٥  
 ٤٤ : ١٥٠١٢ : ١٧٠٢٥ : ١٥٠٢٦ : ١٠٠٢٠ : ٨٠٢٠ : ١٥٠٩  
 ٢٧\* : ١٤٠٨٠ : ٢٨ : ١٢٠٢٠ : ٣٠ : ١٨٠١٣ : ٣١ : ١٠٣١  
 ٤ : ٨٠٨٧ : ١٧٠١٦ : ٧٧ : ٦٠٤٠ : ٤١ : ٨٠٨٧

sermoneſ	الألفاظ ١٥٠٩
verbum incomplexum	اللفظ المفرد
١٠٠٩٠٧٠٣٠ ٢٦٤١٣٠ ١٠٠٩٠٤٠ ٢٥٠١٢٠ ٩٠ ٢٤	
	٩٠ ٥٨٠ ١٤٠ ٢٧
verbum incomplexum	اللفظ المفرد الكلي ١١٠ ٤١
v. incomplexum universale	اللفظ المفرد الكلي ١٢٠ ٤١ ٤٠ ٣٣
verbum complexum	اللفظ المؤلف ٩٠ ٢٥ ٩٠ ٢٤
verbum complexum	اللفظ المركب
	١٦٠ ٢٧ ١٠٠ ٩٠ ٢٦ ١٣٠ ٢٤
verbum universale	اللفظ الكلي
١٨٠ ١٠٩ ١٣٠ ٨٢ ١٧٠ ٣١ ١٠٠ ٣٠ ٣٠ ٢٠ ٢٨	
nomen universale	لفظ كلي ١٠٠ ٤٦
dictio substantialis	اللفظ الذاتي ٥٠ ٤٤
verbum substantiale	اللفظ الذاتي ٣٠ ٣١ ١٧٠ ١٥٠ ٣٠
nomen substantiale	» ٤٠ ٤٥
verbum assentiale	» ١٠ ٣١
verbum accidentale	اللفظ العرضي ١٦٠ ٣٠
nomen singulare	اللفظ الشخصي ١٥٠ ٥٨
verbum singulare	اللفظ الجزئي ١٨٠ ١٧٠ ١٥٠ ٢٧
nomen ambiguum	لفظ مشكك ١٢٠ ١٠٦
nomen universale substantiale	لفظ كلي ذاتي ٦٠ ٤٦
nomen commune substantiale	» ٧٠ ٥٦

nomen لفظة

١٧٠ ١٦٠ ١٤٠ ١٠٠ ٩٠ ٢٠ ٤٢٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٧٠ ١٦٠ ٤١  
١٦٠ ٨٦٠ ٨٠ ٥١٠ \* ١٣٠ ٤٣٠ ١٩٠ ١٨

verbum لفظة

٣٠ ٤٧٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٦٠ ٤١٠ ٥٠ ٤٠ ٤٠ ٩٠ ٣٧

## ( م )

similitude تمثيل ( حجة ) ٧٠ ١٨

descriptio مثال ٥٠ ١٨

similitudines مثل ( بالمعنى الأفلاطوني ) ١٧٠ ٦٩

## ( ن )

rationalitas نطق

٧٠ ١١١٠ ١٣٠ ٩٩٠ ١٨٠ ٩٢٠ ١٢٠ ٨٢٠ ١٩٠ ١٥٠ ٧٤

ratio نطق ١٠ — ٧٠ ١١٠

locutio interior النطق الداخلى ١٤٠ ٢٠

locutio exterior النطق الخارجى ١٥٠ ٢٠

logica المنطق

٦٠ ٢٣٠ ١٥٠ ٢٢٠ ٧٠ ١٩٠ ١٠ ١١٠ ١١٠ ٣٠ ٢٠ ٢  
٥٠ ٨٦٠ ٧٠ ٢٤٠ ٩

negotium logicum المنطق ٢٠ ٣

scientia logices علم المنطق ١٦٠ ١١٠ ٤٠ ١٠

logica صناعة المنطق ٣٠ ٢٤

doctrina logica	١٦٠٧٠١٠٢٣؛ ٨٠٢٢؛ ٩٠٢٠	صناعة المنطق
principia logices	٥٠١٠	مبادئ المنطق
speculatio	١٠٠١٦	نظر
consideratio	١٢٠١١٠٢٣؛ ١٣٠٢٢	نظر
speculativus	٣٠١٦ (بحث)	نظري (بحث)
	نظري : انظر : برهان ، فلسفة	
oppositio	٧٠١٦ (فلأنه لا تناقض بين القولين)	تناقض
contradictio	١٠١٩	تناقض
species		نوع

٠١٠٣٩؛ ١٧٠١٦٠٣٨؛ ١٠٠١٦٠٤٠١٤؛ ٣٠١٣  
٠١٤٠٤٩؛ ١٩٠١٢٠١٠٠٧٠٤٦؛ ١٥٠٤٥؛ ١٧٠٦٠٢  
٠١٨٠١٧٠١٦٠١٣٠١٠٠٩٠٨٠٥١؛ ٩٠٤٠٣٠٥٠؛ ١٥  
٠٨٠٧٠١٠٥٤؛ ١٥٠\*١٢٠\*١١٠١٠٠٩٠٥٣؛ ٢٠٥٢  
١٢—٩٠٦٠٥٠٣٠٥٦؛ ١٧—١٤٠٩—٧٠٣٠٢٠٥٥؛ ١٢  
٠٥٨؛ ٨٠١٤٠٦٠٤٠٣٠٥٧؛ ٢٠٠١٩—١٧٠١٦٠١٤  
٠١٢٠٩٠٨٠٥—٣٠٥٩؛ ١٩٠١٨٠١٦٠١٤٠١١٠٦—٣  
٠٢٠٦١؛ ١٧٠١٣٠١١٠٩٠٨٠٥٠١٠٦٠١٨٠١٦٠١٥  
٠١٧٠١٥٠\*١٣٠١١٠٦—٢٠٦٣؛ ١٤—٧٠٤٠٣٠٦٢؛ ٨  
٠٦٨؛ ١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٧؛ ١٠٠٧٠٦٥٠٥٠١٠٦٤  
٠٣٠٧٢؛ ١٧٠١٢٠٧٠١٠٧١؛ ١١٠٩٠١٠٧٠٠٠٥٠١  
٠٧٥؛ ١٥٠١٣—١١٠٥٠٤٠٣٠٧٤؛ ١١٠٧٠٦٠٤  
٠٥٠٧٨٠١٩٠١٣—١٠٠٧٧؛ ١٩٠١٣٠١١٠١٠٠٧٦؛ ٩  
٠٨٠٠١٩٠١٧٠١٦٠٤٠١٠٧٩؛ ١٨٠١٧٠١١٠٨٠\*٧  
٠٨٤؛ ١٣٠٩٠٧٠٥٠٨٣؛ ١٢٠٨٢؛ ١٤٠١٢٠١١٠٦—٣  
٠٧٠٣٠١٠٨٥؛ ٢٢٠١٧٠١٦٠١٢٠١٠٠٩٠٨٠٦٠٣٠١  
٠٥٠٤٠٣٠١٠٩٢؛ ١٧٠١٤٠١٢٠٨٧؛ ٨٠٨٦؛ ١٦  
٠٩٧؛ ١٩٠٩٦؛ ٧٠٤٠٣٠٢٠٩٣؛ ١٩٠١٧٠١٢٠١٠٠٩

١٨ : ٩٨ ، ٥٠ ، ٧٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ؛ ٩٩ ، ٣٠  
 ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ؛ ١٠٠ ، ٢٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ؛ ١٠١ ، ١٠٠  
 ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٢ ، ٢٠ ، ١٦ ، ١٨ ؛ ١٠٣ ، ١٠٠  
 ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٣ ؛ ١٠٤ ، ١٨ ، ١٦ ، ١٣ ؛ ١٠٥ ، ٣٠ ، ٧٠ ، ١٠ ، ١٣  
 ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ؛ ١٠٥ ، ٢٠ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ١٠ ، ١٣ ؛ ١٠٦ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٥ ، ١٤  
 ١٩ ، ٢٠ ، ١٠ ، ٦٠ ، ٢٠ ، ١٣ ؛ ١٠٧ ، ١٠ ، ٧٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ؛ ١٠٨ ، ٢٠ ، ٦٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢١ ؛ ١٠٩ ، ١٠ ، ١٩ ، ١٦ ، ١١ ، ١٢ ؛ ١١٠ ، ٢١ ، ١٠ ، ٣٠ ، ١٠ ، ١١٢ ؛ ١٤

نوع أخير species specialissima

٦٢ ، ١٣ ؛ ٨٠ ، ٦٠ ؛ ٨٣ ، ١١ ؛ ٨٤ ، ١٠ ، ٣٠ ، ٤٠

نوع سافل species infima ٦٢ ، ١٣ ؛ ٦٣ ، ٩ ، ١٢

» species specialissima

١٠٣ ، ١٨ ؛ ١٠٧ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩

نوع عال species suprema ٦٢ ، ١٤ ؛ ٦٣ ، ٩

» ١٠٨ ، ١٠ species superiora

نوع متوسط species media

٦٢ ، ١٤ ؛ ٦٣ ، ٢٠ ، ١٠ ؛ ٨٣ ، ١١ ؛ ٨٤ ، ٣٠

نوع الأنواع species specialissima ٥٦ ، ١٥ ؛ ٥٦ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ١٩ ؛ ٦٠ ، ١٣ ؛ ٦٣ ، ١٠

٢ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ؛ ٦٤ ، ٥٠

النوع المنطقي species logica ٥٤ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ١٤ \*

النوع المطلق species absolute ١٠٣ ، ١٩

نوع أنواع species specierum ٩٩ ، ١٥

species specierum	أنواع الأنواع ٧٠ ، ٤٦٠ ، ٧٠٠
„ propinqua	الأنواع القريبة ٩٢ ، ٦٠٨
„ de speciebus quas continent	» » ٧٨ ، ٥
speciales	نوعية ١٣ ، ٣٠١ ، ١٠١٤
species	النوعية ٧٢ ، ٧
specialitas	النوعية
	٥٥ ، ١٩٠ ؛ ٥٦ ، ٢٠١٥ ؛ ٥٧ ، ١٦٠ ؛ ٦٣ ، ١٥٠ ؛ ٧١ ، ٠
	١٧٠٦ ؛ ١٠١٠١٩٠
materia specialis	مادة نوعية ١٣ ، ٣٠١ ؛ ١٤ ، ٢٠٠

( ه )

quid	ماهو
	٢٤ ، ١١٠ ؛ ٤٤ ، ١٤٠ ؛ ٥٠ ، ١٤٠ ؛ ٤٥ ، ١٤٠ ؛ ١٥٠ ، ١٦٠ ؛ ٤٦ ، ٢٠٠ ؛ ٩٦ ، ٥٠
praedicatur in quid	في جواب ماهو
	٥٠ ، ١١٠ ؛ ٥٥ ، ١٤٠ ؛ ٥٦ ، ١٢٠ ؛ ٥٧ ، ١٦٠ ؛ ١٩٠ ، ٢٠٠ ؛ ٥٨ ، ١٠٠ ؛ ٣٠١ ، ١٣٠ ؛ ١٤٠ ، ١٦٠ ؛ ٥٩ ، ١١٠ ؛ ٦٠ ، ١٢٠ ؛ ٩٤ ، ١٣٠ ؛ ١٥٠ ، ١٨٠ ؛ ٩٥ ، ١٣٠ ؛ ١٤٠ ، ١٨٠ ؛ ٩٦ ، ١٣٠ ؛ ٣٠١ ، ١٣٠
in quod quid	في جواب ماهو ٥٠ ، ٣٠١
per quid	» » » ٥٠ ، ١٤٠ ؛ ٥٣ ، ١٤٠
in eo quod quid	» » » ٤٧ ، ٩٠
in eo quod est	» » » ٤٩ ، ٩٠
quasi in quid	في طريق ماهو ٩٥ ، ١٣٠
quasi in quid	من طريق ماهو ٩٥ ، ١٩٠ ؛ ٩٦ ، ٢٠٠

in quid من طريق ماهو

٦١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧\* ، ١٨ ، ٩٢ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ٩٤ ،

٥ ، ٩٥ ، ١٦ ، ١٠٣ ، ١٣

ad quid est من طريق ماهو ١٠٣ ، ٦

ad interrogationem factam pes quid ١١ ، ٦٦ » » »

ad interrogationem per quid ١٦ ، ٩٢ » » »

in quale quid من طريق أى شىء هو ١٠٣ ، ١٤

quale quid أى شىء ٤٤ ، ١٤ ، ٥٨ ، ١٣ ، ١٥

quale est ٢ ، ٤٦ » »

quale quid est أى ماهو ٤٦ ، ٣

praedicatur in quale quid فى جواب أى شىء هو

٥٨ ، ١٦ ، ٦٧ ، ٩ ، ١٣ ، ٧٦ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ١٣ ، ٧٨ ، ١ ؛

٨٠ ، ١٤ ، ٨٣ ، ٩

p. in quale quid فى جواب أى ماهو

٧٦ ، ١٠ ، ٩٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٩٥ ، ١٣

quidditas ماهية ١١ ، ١٧

essentia ١٥ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٢٠ ، ٧٢ ، ١ »

substantia(essentia) ٢٨ ، ١٣ »

substantia ٣١ ، ٧ »

esse ماهية

٣٣ ، ٤ ، ١٣ ، ٣٤ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩\* ، ١١ ، ١٣ ،

١٩٠ ١٨٠ ١٧٠ ١٦٠ ١٤٠ ٩٠ ٨٠ ٧٠ ٤٠ ٣٥ ؛ ١٩٠ ١٥٠ ١٤٠  
 ؛ ١٤٠ ١٣٠ ٨٠ ٤٠ ٢٠ ١٠ ٣٨ ؛ ٨٠ \*٧٠ ٣٧ ؛ ٦٠ ٥٠ ٣٦  
 ؛ ١٥٠ ١٤٠ ١٣٠ ٢٠ ٤١ ؛ ٢٠ ٤٠ ؛ ١٧٠ ٦٠ ٥٠ ٢٠ ٣٩  
 ؛ ١٠ ٤٦ ؛ ٥٠ ٤٥ ؛ ١١٠ ٨٠ ٥٠ ٤٠ ٤٤ ؛ ٩٠ ٦٠ ٢٠ ٤٢  
 ؛ ١٠٠ ٥٣ ؛ ١٣٠ ٥١ ؛ ١٦٠ ٤٩ ؛ ١٤٠ ١٠٠ ٦٠ ٣٠ ٤٨ ؛ ٧٠  
 ؛ ٨٠ ؛ ١٠٠ ٨٠ ٥٦ ؛ \*١٠٥٥ ؛ \*٢٠٠ ١٩٠ ١٧٠ \*١٣٠ \*١٢٠  
 ؛ ١٠٥ ؛ ١١٠ ٩٨ ؛ ٢٠ ١٠٠ ٩٦ ؛ ٢٠٠ ١٩٠ ٩٥ ؛ ١٧٠ ٩٤ ؛ ١٦٠

١٣٠ ١١٠ ١١٠ ؛ ١٥٠ ١٠٨ ؛ ٨٠

esse rei

ماهية ٣٠ ٣٣ ؛ ٥٠ ٤٠ ٣١

quid est esse rei

١٨٠ ٣٠ »

quid

١١٠ ٤٥ ؛ ١٧٠ ١٠٠ ٤٤ ؛ ١٥٠ ١٠٠ ٣٠ »

id quod est

١٢٠ ٢٩ »

esse in substantiale

٤٠ ٤٥ »

esse substantiale commune

الماهية الذاتية المشتركة ١٢٠ ٣٨

essentialiter

بالماهية ١٠٠ ٣٨

esse speciale

ماهية خاصة ١٢٠ ٤٥ ؛ ١٩٠ ٤٤

esse commune

ماهية مشتركة ١٢٠ ٣٠ ٤٥ ؛ ١٢٠ ٧٠ ٤٤

( هـ )

identitas

هوية ٧٠ ٥٠ ١٣



( و )

unitas الوحدة ١٣ ، ٧٥ ، ٧١ ، ٢١ ، ٧٢ ، ٢٠

subjectum موضوع

٢١ ، ٢٢ ، ١١ ، ٢٣ ، ١٦ ، ٩ ، ٢٤ ، ٣ ، ٦٥ ، ٢٨ ،  
 ٩ ، ٥٧ ، ٢ ، ٦١ ، ٩ ، ٦٤ ، ٥ ، ١٨ ، ٦٧ ، ٨٦ ، ٩ ، ٧ ،  
 ٨٧ ، ٧ ، ٩١ ، ١٣ ، ٩٥ ، ١٠ ، ٩٩ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٧ ،  
 ١٠٢ ، ٢ ، ٦ ، ١٠٥ ، ١٠ ، ٦٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، \* ١٠٦ ، ٨ ،  
 ١٠ ، ١١ ، ١٠٧ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠٨ ، ٢٠ ، ١١١ ، ١٥

substantia موضوع ٦٧ ، ١٥

situs وضع ( مقولة ) ٧٠ ، ٧

suppositio وضع ( مقابل للحمل ) ١٥ ، ٥

impositio وضع ( بمعنى الدلالة المعينة ) ٤٧ ، ٤ ، ٦١ ، ١١

مواطاة  
 انظر : حمل  
 تواطؤ

opinio وهم ٨٧ ، ١ ، ٣

in intellectu توها ٣٦ ، ١٩

in intellectu absolute توها مطلقا ٣٦ ، ١٩

in intellectu hominum في أوهام الناس ١٣ ، ٢٠

in intelligibilibus في الأوهام ٣٤ ، ٧

in opinione في الوهم ٨٦ ، ١٥ ، ٨٧ ، ٤

in opinione في التوهم ٣٣ ، ٤ ، ١٠ ، ٣٤ ، ١ ، ٥٥ ، ٨ ، ١١

in opinione بالتوهم ٨٦ ، ١٨

in vera opinione	صححة التوهم ٢٨ ، ٤
in esse intellecto	وجودا وتوهما ١٠٨ ، ١٨
intelligatur	توهم ١٣ ، ١٧
putabitur	توهم ٣١ ، ١٨ ؛ ٣٢ ، ١٦
opinari	توهم ٣٦ ، ٩ ، ١٢

( ى )

يقين } انظر : تصديق  
يقارب اليقين

تم طبع هذا الكتاب في يوم الخميس ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١  
الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية  
لحسن علي ككليوه



لابن سينا

# الشفاء

---

(لِمنطقٍ)

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأساتذة

محمود محمد الحضيرى

الأب قنواى

سعيد زايد

أحمد فؤاد الإهوانى

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

إدارة نشر التراث العربى

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المقدمة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م

منسورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

# الفهرس

## صفحة

( ١ )	مقدمة للدكتور ابراهيم مدكور
( ٢ )	( ١ ) المقولات الأرسطية
( ٢ )	( ب ) نقلها إلى العربية
( ٣ )	( ج ) مقولات ابن سينا
( ٤ )	١ - تبويبها
( ٥ )	٢ - واضع كتاب المقولات
( ٦ )	٣ - غرض المقولات
( ٩ )	٤ - عددها
( ١٤ )	٥ - خصائصها وعيانتها
( ١٩ )	٦ - الحل
( ٢٠ )	٧ - التقابل
( ٢٢ )	رموز المخطوطات

## المقولات

### المقالة الأولى

٣	الفصل الأول — فصل في غرض المقولات
٩	» الثاني — » في الألفاظ المتفقة والمتواطة والمشتقة وما يجري مجراها
١٨	» الثالث — » في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال و يوجد في موضوع أو لا يوجد
٢٨	» الرابع — » في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع
٣٨	» الخامس — » في مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أى شئ تنادى
٤٥	» السادس — » في إفساد قول من قال : إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهرًا من وجهين

### المقالة الثانية

٥٥	» الأول — » في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة ، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها
٦٣	» الثاني — فصل في أن العرض ليس بجنس للقسمة وتعقب ما قيل في ذلك

صفحة

- الفصل الثالث — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة ... ٦٦
- » الرابع — « في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة من العشرة عمومًا يُلغى أو خارجة عن العشرة وتتم القول في ذلك ... ٧٠
- » الخامس — فصل في تعريف حال عدد المقولات ... ٨٢

## المقالة الثالثة

- الفصل الأول — فصل في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية ... ٩١
- » الثاني — فصل في الجوهر الأول والثاني والثالث ... ٩٥
- » الثالث — « في رسوم الجوهر وخواصه ... ١٠٢
- » الرابع — « في ابتداء القول في الكية ... ١١٣

## المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في بيان القسمة الأخرى للكم وبيان الكم بالعرض ... ١٢٧
- » الثاني — « في خواص الكم ... ١٣٤
- » الثالث — « في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الأقدم وشرح ذلك الحد والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف ... ١٤٣
- » الرابع — فصل في خواص المضاف ... ١٥٠
- » الخامس — « في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له بالإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة ... ١٥٥

## المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في تعريف الكيفية وأقسامها الأول ... ١٦٧
- » الثاني — « في تعقب الوجوه التي قسم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ... ١٧٤
- » الثالث — « في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والمكة والقوة واللاقوة ... ١٨١
- » الرابع — « في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة ... ١٨٦
- » الخامس — « في الكيفيات الاتقالية والاتقالات ... ١٩١
- » السادس — « في حل باقي الشكوك ... ١٩٧

## المقالة السادسة

- الفصل الأول - فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية ... .. ٢٠٥
- » الثاني - « في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكية أو في الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخاتمة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً و باقى الشكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة ... .. ٢١٣
- » الثالث - فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما وفى عوارض الكيفية وخواصها ... .. ٢١٨
- » الرابع - فصل فى حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره لأنواع المضاف ... ٢٢٣
- » الخامس - « فى ”الآين“ وفى ”متى“ ... .. ٢٢٨
- » السادس - « فى باقى المقولات المشبهة ... .. ٢٣٣

## المقالة السابعة

- الفصل الأول - فصل فى المقابلات ... .. ٢٤١
- » الثاني - « فى شكوك تلحق ما قيل فى التقابل ... .. ٢٤٩
- » الثالث - « فى التعبير عن أحكام وخواص فى المتضادات ... .. ٢٦٠
- » الرابع - « فى المتقدم والمتأخر ... .. ٢٦٥
- فهرس المصطلحات ... .. ٢٧٤



## مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

إذا كان الذهن يحلل ويفصل ، فإنه يحصر و يصنف ، فيجمع المؤلف ، ويباعد المختلف ، ويلم في اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة في سبيل البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائما ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعاني ، ذلك لأن كشف الأساس الذي يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعاً مانعاً ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئاً سواها . وتكاد التصنيفات العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفي أن نشير إلى تصنيف العلوم الذي عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

## (أ) المقولات الأرسطية

لاشك في أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهي ترمى إلى ضرب من الخصر ، بل لوجودات أو للألفاظ أو للأجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأي فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حوله أخذ ورد مثل ” كتاب المقولات “ ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هي عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعيننا أن نتبّعها في العالم الإسلامي .

## (ب) نقلها إلى العربية

” المقولات “ رابع أربعة من الكتب المنطقية التي اقترنت وتلازمت في بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفي الثقافة اللاتينية في عصورها الأولى ، فعرفت معاً وترجمت معاً ، وهي المدخل لفرفوريوس ، والمقولات والعبارة والتحليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها في الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ما ترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن ” المقولات “ خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعزّبه في تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلاً عن الفارسية <sup>(١)</sup> ، وترجم

(١) P. Kraus, *Zu Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Rivista*, XIV (1933), p. 1—20.

فما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية <sup>(١)</sup> ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبى إلا أن ينقله رأساً عن اليونانية <sup>(٢)</sup> . ونقلت معه أيضاً بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسي وفرفوريوس الصوري <sup>(٣)</sup> . وما إن عُرِبَ حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندی والفارابي <sup>(٤)</sup> ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

### ( ج ) مقولات ابن سينا

عَوِّلَ فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن في ” مقولاته “ أو في الجزء الرابع من كتاب ” ماوراء الطبيعة “ ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحاً ولا تعاقباً على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

(١) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948, p. 43.

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ليبك ، ١٣٢٠ هـ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضاً :

Zenker, *Kitāb al-Maqālat* dans *Aristotelis Categoriae...*, Lipsiae, 1846.

(٣) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

## ١ - تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، وتحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للموضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الجمل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمتى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية في نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبويب <sup>(١)</sup> ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزع في غير ماداع الكلام في المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها في بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكي تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذي سمي " ما قبل المقولات " (Antepredicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى " ما بعدها " (Postpredicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ما صنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه في ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره فحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

---

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

## ٢ - واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشمل على دراسة ناضجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع <sup>(١)</sup> . وقد ترمى هذا الشك إلى العالم العربي ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " <sup>(٢)</sup> المشهور ، نجد مثلاً تعاقبا طويلا للحسن بن سوار المنطقي وأحد النقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقين وشرح مدرسة الاسكندرية ، ومفندا إياها واحدا واحدا ، ومثبنا أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه <sup>(٣)</sup> .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شرح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس — على ما فيها

---

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79.

(٢) لست في حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي والموجود في المكتبة الأدلية بباريس ، ويعد وحيدا في بابهِ ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جامعة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوي أخيرا .

(٣) Manusorit arabe No. 2346. fol. 157;: Madkour, op.cit., p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 363-64.

من ضعف — عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة<sup>(١)</sup> . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلبي الحديث من أن ” المقولات “ يعد بين الكتب التي وضعها أرسطو في شبابه ، ويقول صراحة : ” ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشدة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي<sup>(٢)</sup> “ .

### ٣ — غرض المقولات :

ليس بيسير تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهي في آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لخصر الأجناس العليا ، وفي ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا ، وتديما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين . إلا أن هذا الشيوع نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : فقريق يرى أنها بحث ميتا فزيقي خالص ، وآخر يؤكدها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقي في هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين . وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة في المذهب أو في الخارج ، وبذا تدخل في نطاق الميتافزيقي الذي يدرس الموجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وقاها حقها في الجزء الرابع من كتاب ” ما وراء الطبيعة “ . ولا يضير المنطق في شيء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التي جمعها فرفوروريوس في ” مدخله “ ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للاجناس العليا لا يدينها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعنى بالمعاني الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات، والتحديدات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضى أن نفرد لها بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها <sup>(١)</sup> .

وأئى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق، ودرسها يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لا محالة ، وأنها غير متداخلة، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه فى شىء ، وإن ذكر فيه فإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لا دليل عليها ، وبيانات مجتلبة من علوم أخرى . ما أجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلط والتشويش <sup>(٢)</sup> .

ولا يغير الموقف فى شىء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ، ولا سبيل إلى فهم اللفظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقي تكلف بحث أدى إلى كثير من التبلد والتحير <sup>(٣)</sup> .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) » » ، ص ٦ - ٧

(٣) » » ، ص ٧ - ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر :  
 ”وأما نحن فنقول ماقلناه ، ثم تتبع منهج القوم وعاداتهم ، شئنا أو أبينا“<sup>(١)</sup> .  
 ويحرص على أن يختم ”كتاب المقولات“ بهذه العبارة : ” فليكن ماقلناه  
 فى أمر قاطيغوريوس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر  
 الذى أوردناه أيضا فضلا “<sup>(٢)</sup> .

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا فى ”كتاب الشفاء“ ، أما فى كتبه  
 الأخرى فقد أخذ يتخلل منه شيئا فشيئا ، فى منطق ”النجاة“ لايعرض  
 للمقولات إلا فى ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل<sup>(٣)</sup>  
 وفى منطق ”الإشارات“ يغفلها إغفالا تاما . وقد تأثر به من جاءوا بعده ،  
 وعلى رأسهم الغزالي الذى لم يرأية حاجة إلى ذكرها فى معظم كتبه المنطقية .  
 ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى فى المقولات جزءا متما للناطق<sup>(٤)</sup> ،  
 ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول . وانتهى الأمر بالباحثين المتأخرين  
 أن وقفوا عليها دراسات مستقلة ، كمقولات السجاعى والبيدى<sup>(٥)</sup> ، على نحو  
 ماصنع بوتز وأبلت من المحدثين<sup>(٦)</sup> .

(١) المصدر السابق ، ص ٨

(٢) ، ، ص ٢٧٣

(٣) ابن سينا ، النجاة ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(٤) ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، بيروت ١٩٣٢ ، مقدمة بويج ، ص ٩ — ١٠

(٥) الطار ، حواشى على المقولات ، القاهرة ١٩٢٠

(٦) Bonitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853; Apelt, *Kategorienlehre des*

*Aristoteles*, dans *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.



وإننا لتتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات  
 الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، وتتفق معه أيضا على أنها، وهي  
 تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميتافيزيقى. ولكننا نختلف معه  
 فى أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا،  
 تدور حول الكلى الذى يعد عماد البحث المنطقى. هذا إلى أن المقولة،  
 فى مدلولها اللفظى، ما يحمل على غيره، فهى معنى صالح لأن يكون محمولا. وقد  
 لاحظت أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمى إلى حل مشكلة الحمل التى كانت  
 مثار جدل بين الميغاريين<sup>(١)</sup>. ولا شك فى أن المحمول جزء أساسى فى القضية  
 والقياس، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطيبى قبل "كتاب العبارة"،  
 وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل<sup>(٢)</sup>. ومن المسلم به  
 أنا لا نعرف لدى أرسطو الميتافيزيقى الخالص، ولا المنطق الخالص، بل تختلط  
 المادة بالصورة، والحسى بالعقلى.

#### ٤ — عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها فى مناسبات  
 مختلفة ذاكر بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا فى كتابي  
 "المقولات" و"الجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدسا،  
 وذادوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(١) Apelt, *Beitraege*, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ — ٢٦، ٣٨ — ٤٥

أربع فقط. وابن سينا في إخلاصه لأرسطو يرى هذه القداسة ويدافع عنها. ولصحة هذا العدد لابد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراعاها .

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم البواقي <sup>(١)</sup>. ذلك لأن المضاف الحقيقي لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفرادها، بل إن وجد فيها فإنما يوجد على أنه مجرد علاقة ونسبة <sup>(٢)</sup>. ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال تدخلان في مقولة الكيفية، وهو مردود لأن التكيف والتكيف غير الكيفية <sup>(٣)</sup>؛ أو أنهما تجتمعان في مقولة الحركة ، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل <sup>(٤)</sup> .

وأما أن هناك أمورا لا تدخل فيها، فنأخصها الحركة التي لا تقف عند مقولة واحدة ، بل تناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛ والنقطة مبدأ الخط ؛ والهيولى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها <sup>(٥)</sup> . وقد أجهد المشائيون أنفسهم في ردها إليها ، وجهد معهم ابن سينا في أن يعيد ما قالوه، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) » » ، ص ٦٧

(٣) » » ، ص ٦٩

(٤) » »

(٥) » » ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضير المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها ، وإنما الذى يضيرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك ، فإن وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء .<sup>(١)</sup> على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر ؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة<sup>(٢)</sup> .

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة ، فالكم والكيف — وهما من دعائهما — ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية ، أو ” الصفات الكمية “ كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى ؛ أليس الكم من مكونات الجوهر ؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا ، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، في خطأ جوهرى واضح ، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه ، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١

(٢) > > ، ص ٧٢ — ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضخى تمسكهم به ضرباً من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تعبير برنتل المشهور<sup>(١)</sup> !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعاً مع ابن سينا فى الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء فى ذلك — كعادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة فى أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفى كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن أُلِّمَ بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذى يحيط بما فيه من نظرة واحدة<sup>(٢)</sup> . ويعتق ابن رشد فى احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة<sup>(٣)</sup> . ولا بن سبعين ، صوفى وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثانى ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفى رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هى حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هى التى أملت عددها<sup>(٤)</sup> . وفى هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان فى القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

(١) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 - 1870, T. 1, p. 206 - cf. Apelt, op. cit., p. 160.

(٢) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

(٤) Mehren, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II dans Journal asiatique* 1879, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فإن هناك فريقا استنكره، ونعني به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، في رفضهم للصورة والهوى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهي منفصلة دائما ولا تكون في تلاقيها أى مركب .<sup>(١)</sup> واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار<sup>(٢)</sup> . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الزمن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الزمن ، وإلا استلزم إضافة أخرى إلى ما لا نهاية<sup>(٣)</sup> . وفى هذا ما يكفى للتدليل على ما فى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

---

(١) Madkour, *La place d'Al Fārābī*, Paris 1934, p. 49—50.

(٢) الطار ، حواش على مقولات السجاعي ، القاهرة ١٣١٣هـ ، ص ١٢ ،

(٣) Schmœlders, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكرنا بـرادلى بين المعاصرين .<sup>(١)</sup> حقا إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم يتعمقوا تعمقهم<sup>(٢)</sup> .

#### هـ - خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكمّ على المضاف والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى " كتاب المقولات " على النحو الآتى : الجوهر ، والكمّ ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل .<sup>(٣)</sup> ثم أخذ يشرحها شرحا غير متعادل ، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة ، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها . والجوهر فى رأيه هو دعائمها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ، أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء الاستعمال الشائع<sup>(٤)</sup> .

---

(١) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25.

(٢) van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V.

(٣) Aristote, *Catégories*, Ch. IV.

(٤) Apelt, *Beitraege*, p. 134.

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، وجهدوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى، وأطالوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت. ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا، فعرف الجواهر بأنه مالا يوجد في موضوع<sup>(١)</sup>. وذكر من خواصه أنه المقصود بالاشارة<sup>(٢)</sup>، وأنه لا ضده<sup>(٣)</sup>، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة، والجواهر الأولى هي الأشخاص، وهي بلا شك أدخل في باب الجواهر، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع<sup>(٤)</sup>.

وعلى عكس الجواهر لا يقوم العرض الا بغيره؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.<sup>(٥)</sup> وهنا يقف ابن سينا طويلا، لبيان ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.<sup>(٦)</sup> ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوها من وجهين<sup>(٧)</sup>. ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات، فان كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كلياً محمولا في قضية وموضوعا في أخرى. وإن كانت تعريفا كاملا لا للوجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا، المقولات: ص ٩٢

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣

(٣) » » ، ص ١٠٥

(٤) » » ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) » » ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) » » ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) » » ، ص ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيقى .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، ”ولكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط<sup>(١)</sup>“ . والكم ضربان : متصل أو مالا جزائه وضع كالخط والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد<sup>(٢)</sup> . وأما الزمان والقول فلا يسلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جارى فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع فى هذا غير مرة فى ”كتاب المقولات“ ، كما فعل فى تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف<sup>(٣)</sup> . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءا ، وأنها تحتل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف<sup>(٤)</sup> .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشراح فى ذلك تخریجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية<sup>(٥)</sup> . والمضاف هو المقول

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) » » ، ص ١١٦

(٣) » » ، ص ١٢٤

(٤) » » ، ص ١٣٤ — ١٤٣

(٥) » » ، ص ١٤٣



بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر<sup>(١)</sup> . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقفه ، ولا الأكبر بدون الأصغر<sup>(٢)</sup> . ويكاد يعرض للمقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان<sup>(٣)</sup> . ولكل مضاف حقيقى مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس<sup>(٤)</sup> . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميتافيزيقى<sup>(٥)</sup> ، والواقع أنها ليست هينة ، فإنا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضوع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال<sup>(٦)</sup> ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة<sup>(٧)</sup> ، ولا أنها

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) > > ، ص ١٤٥ — ١٤٦

(٣) > > ، ص ١٤٨

(٤) > > ، ص ١٥٠ — ١٥٢

(٥) > > ، ص ١٤٣

(٦) > > ، ص ١٦٧

(٧) > > ، ص ١٦٨ — ١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر. <sup>(١)</sup> ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل <sup>(٢)</sup> . ويبيلى بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مبينا تداخلها وعدم دقتها <sup>(٣)</sup> ، ثم ينتهى به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما <sup>(٤)</sup> . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في "كتاب المقولات" ، فيبدأ ناقدا ويختم مسلما ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات، الراقية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل <sup>(٥)</sup> ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا <sup>(٦)</sup> .

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة الباقية ، وإن كان لم يوفها حقها . فالأين كون الشيء في مكان كفوق وتحت ، وهو أشبه ما يكون بالكيفية <sup>(٧)</sup> . ومتى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم حدث وقت الزوال ، وعام كذا <sup>(٨)</sup> . ويشير الإسكندر الأفروديسى ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) > > ، ص ١٧٢

(٣) > > ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) > > ، ص ١٨١ - ١٨٥

(٥) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) > > ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى ” المتى الخاص “ الذي ينصب على زمن محدود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص <sup>(١)</sup> . والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء <sup>(٢)</sup> . والملك ، أو الحدة كما يسميها ، مقولة في رأيه غير واضحة ، ويقرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجز دأنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر في جوهر آخر يشملها وينتقل بانتقاله كالتسلح والتزين <sup>(٣)</sup> . وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال <sup>(٤)</sup> ، ولكنه لم يلتزم ذلك في كتبه الأخرى <sup>(٥)</sup> .

## ٦ - الحمل :

لم يقف الجدل الأثيني في أنحرىات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ، فأنكر السوفسطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكانيات الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاوره ” السوفسطائي “ ، وأرسطو في ” المقولات “ حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعاني

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢

(٢) » » ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٣) » » ، ص ٢٣٥

(٤) » » ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٥) ابن سينا ، النجاء ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها في نظرهم منفصلة ومميزة دائماً ولا صلة بينها . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول <sup>(١)</sup> .

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما ردهه المشائيون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً <sup>(٢)</sup> ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع <sup>(٣)</sup> ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما <sup>(٤)</sup> ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين <sup>(٥)</sup> .

## ٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريباً أن يستلقت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristote, *Catégories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) ، ، ص ٣٨

(٥) ، ، ص ٤٢

تكاد تقوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيليه في جملتها تلخص في تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعد دعامة المنطق الأرسطى . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قمته في محاوره ” بارمنيدس “ حيث يدعو الننى للإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها في موضعين :

( ١ ) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب ” ما وراء الطبيعة “.

( ٢ ) آخر كتاب ” المقولات “.

وتنحصر فى أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : المتضايقان ، والضدان ، والعدم والملكة ، والنى والإثبات . وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها ، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطقة القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من ” مقولاته “ ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعة ، ويرد على الاعتراضات التى وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

”والتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد<sup>(١)</sup>“. وهما إما متضايقان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس<sup>(٢)</sup> . وقد سبق له أن شرح الإضافة<sup>(٣)</sup> ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يَنُّ لأنه أساس ماهيتها<sup>(٤)</sup> . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما<sup>(٥)</sup> . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل<sup>(٦)</sup> . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجد المشائون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيأ لذلك<sup>(٧)</sup> . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق<sup>(٨)</sup> .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) » » ، مقدمة ص (١٦) — (١٧) .

(٤) » » ، ص ٢٤٤

(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) » » ، مقدمة ص (١٨) .

(٧) » » ، ص ٢٤٥

(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

ويتساءل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات ؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة <sup>(١)</sup> أم غير أو تقبل الزيادة والنقص ؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه ، ويحاول ضبطه دون جدوى <sup>(٢)</sup> . ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان ، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطي غير مكتمل بحجة أنه لا يشتمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة ، ملاحظا أن الأولين يدخلان في التناقض <sup>(٣)</sup> ، ولم يجب عن الآخرين ، ويمكن ردهما إلى المتضايقين . ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف ، لأن الحرارة مثلا لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة ، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل <sup>(٤)</sup> . وهذا غير صحيح ، لأن لكل ضد دلالة الذاتية قبل أن يكون ضدا ، والضدية نتيجة لهذه الدلالة ، وعننا ننشأ فكرة التضايق . وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايقة على نحو ما ، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة <sup>(٥)</sup> . وهنا يردد ابن سينا اعتراضا قديما لنيقوسترات ، ويجب عنه على النحو الذي أجاب به سمبليقوس ، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايقان ، ومن حيث المادة غير متضايقين <sup>(٥)</sup> . والواقع أنه مع التسليم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) > > ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩ .

(٣) > > ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٤) > > ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤ .

(٥) Simplicius, *Catégories*, I, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكة ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحى ضعف لا تنكر ، فهي لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عنيّ عليها الدهر ، و انتهت به إلى أخطاء كثيرة . ففكرة العدم والملكة لا تقوم على أساس علمي صحيح ، ونستطيع أن نلغى في يسر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينبجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقي لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون<sup>(١)</sup> وكينز<sup>(٢)</sup> . ويربط ثانيا تناقض المعاني بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلوت بحق : ” ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعاني ، لأن الأحكام المتقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة<sup>(٣)</sup> “ .

---

(١) Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866. t. 1, p. 213-214.

(٢) Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33.

(٣) Goblou, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93.



ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في ”كتاب المقولات“ . ونحاذي هذه المناطق الآخرون ، فيما عدا صاحب ”البصائر النصيرية“ الذي شاء أن يلخص منطق ”الشفاء“ تلخيصا كاملا .<sup>(١)</sup> ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا في مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : ”النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان“ ، و”الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان“ .

\*  
\* \*

ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، ألهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداء أم تأثر فيها بمن قبله؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليلة وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنا لتتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانته على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعاً بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكليات في محاوراته المختلفة ، وخاصة ”بارميندس“ و”السوفسطائي“ .

---

(١) السامى ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن ” مقولاته “  
تشهد بنقد جرى وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل  
امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات  
رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار في كتاب  
” المقولات “ الذي نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوئا جديدا  
على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .

\*  
\* \*

وقد تولى تحقيق أربعة ممن عاشوا مع ابن سينا ” وكتاب الشفاء “ زمنا  
طويلا ، فألفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب  
جورج شحاته قنواي ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ،  
وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ،  
وبذلوا جهودا مضيئة . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ،  
ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات  
وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتبعون دائما انتاجهم وينتظرون  
بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

## رموز المخطوطات

(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧	(١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ،
(٨) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤	٣٤١٥ بنجيت بالأزهر
(٩) م = متحف بريطانى رقم ٧٥٠٠	(٢) بنج = بنجيت (هامش)
(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨	(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤
(١١) هـ = مكتب هندی رقم ٤٧٥٢	(٤) د ١ = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح
(١٢) ى = بنى جامع رقم ٧٧٢	(٥) س = سليمانیه (داماد) ٨٢٤
	(٦) سا = داماد رقم ٨٢٢

## المقولات

# المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

---

# بسم الله الرحمن الرحيم

## الفن الثاني

من الحملة الأولى من المنطق في المقولات وهى سبع مقالات

### المقالة الأولى

#### سنة فصول

### [الفصل الأول]

#### فصل ( ١ )

#### في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائة اللفظ المركب ومائة اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هى كلية وجزئية وذاتية وعرضية ، منقسمةً خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة ١٠ هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعَيَّنَةٌ على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها فى معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها فى معرفة أحوال

---

( ٢ — ٥ ) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثاني من جملة المنطق وهو فى المقولات

وهى أربعة فصول عا || ( ٣ ) هى : هوع ، م ؛ هذه سا || ( ٥ ) سنة : سبعة س ؛ أربعة عا ؛

أوردت ه عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || ( ٨ ) سلف : سبق س || مائة : مائة ع ||

( ١١ — ١٢ ) من حيث ٠٠٠ بها : ساقطة من عا || ( ١٢ ) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س ||

( ١٣ ) إليها : إليه ي || بها : به ه ، ي .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق . أما هذه فمما ينتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأن الألفاظ المركبة إنما تتركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومجولاتها على نسب من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والنسمة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظة فيها الترتيب ، لئلا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

١٠ فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهر : فإن الحدود من الأجناس والفصول ؛ والرسوم من الأجناس والخواص والأعراض ، وهي في أكثر الأمور لا أنواع .

فتقديم تعرف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري .

١٥ وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين بينهما حين عرفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع ؛ لأن هذا أمر لم يعن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العالية ، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن : وإذ سا ، ع ، هـ ، ي || تتركب : تتركب ع ، هـ || (٥) ومجولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة دا || (٨) لئلا : ولئلا د || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ع ، م ، هـ ، ي || (١٢) أكثر : أصح سا ، م ، هـ ، ي || (١٣) فتقديم : فتقدم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالاتها : د ، سا ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي (١٦—١٧) ولا ضرورة . . . المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من ع || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فإن المتعلم للمنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرة ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المفردة .

٥

ولا يعرض من إغفال ذلك خال يُعَدُّ به ؛ ولا إن ظن أحد أن هذه المقولات أكثر عدداً أو أقل عدداً دخله من ذلك وهن في المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أو جب عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالنوعية ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفتها من جهة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق ١٠ الألفاظ توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ، هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن يعرف المنطق ، من حيث هو منطقي ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطقي ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من ١٥ الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعاً من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطة ما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

( ١ ) المتعلم : العلم م || عرفنا : عرفناه ع ، عا ، ه ، ي || عرف : عرفنا ع || ( ٢ ) وأجناسها : أجناسها ه ، ي || ( ٤ ) عشرا : عشرة ع || عليها . . . فيها : ساقطة من عا || ( ٦ ) من : ساقطة من د || ( ٧ ) أو أقل عدداً : ساقطة من عا || ( ٩ ) هذه : هذا ب ، س || ( ١٠ ) حد : جن د ، ع ، ن ، ي || ( ١٣ ) في القوة : بالقوة د ا || ( ١٤ ) معرفة : معرفته عا ، م ، ن ، عا ، ي || ( ١٦ ) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ه ، ي || أن يعرف : العرف ب || هي : هو سا ، عا ، م ، ن || ( ١٨ ) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ه ، ي .



وإذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلافٌ باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ؛ كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلاً ، فإنه يعرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر . وربما خَصَّ أنواع الكمية في التحديد خواصٌ هي لها دون أنواع الكيفية .

• وإذا كانت هذه الأشياء مفهومةً على حياها ، كان تعلم ذلك سهلاً . بعد أن الحاجة إلى إفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكالها من غير أن يحتاج إلى إفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف لحكمها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات لحكمها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمعه في هذا الفن ، وأن يتيقن أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئاً آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق . ١٠

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى . ١٥

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هي أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقاداً موضوعاً مسلماً ، وأن تعلم أن واحداً منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا . ٢٠

( ١ ) وإذا : وإن هـ || ( ٢ ) المضاف : المضافات عا || ( ٣ ) يقع في : يقع من س || ( ٥ ) تعلم : تعليم ساء ، عا ، م ، ي ؛ ساقطة من ع || ( ٨ ) بطمعه : مطمئناً سا ( ٩ ) دخيل : دخل س ، م ، هـ || هذا : ساقطة من ب ، ساء ، ع ، عا ، ن || ( ١١ ) ما يعلم : ساقطة من د || ( ١٢ ) يجب : ساقطة من د ، سا || ( ١٣ — ١٢ ) وأنه لا تداخل : وأن لا تدخل س ؛ لا تداخل ساء ، م ، ن || ( ١٤ ) مجتلبة : مختلفة س ، ع ، عا ، هـ || صناعات : صناعة ن ، هـ ، ي || ( ١٥ ) بالاستقصاء : باستقصاء س || ( ١٨ ) أن تعلم : ساقطة من سا || ( ١٩ ) يبرهن : يبرهن ب || ( ٢٠ ) بل يجب : فيجب س .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكميات أعراض من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولاً ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلاً أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسماً مشتركاً أو مشككاً أو متواطئاً ، ولكنه مقوم لماهية ما تحته ؛ وكذلك الكمية . ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفي به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكراً .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تركت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضاً فقد اشتهر كافة المنطقيين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظراً في طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة . وليست البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقاً بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشمئزاز الذي يعتقدونه معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظراً من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جمع فيه وجهاً النظر .

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُسعر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولاً عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرًا عليها

( ١ ) من : ومن م ، ن ، هـ ، ي || ( ٢ ) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، ص ، ع ، ن ، هـ ، ي || ومن غير : من غير ص || ( ٣ ) فلا : ولا م || ( ٤ ) وأنها : وأنه ع || ( ٥ ) لكنه مقوم : لكنها مقومة د || مقوم : ليس مقوما هـ ، ي ؛ مقوم (فتح الواو المشددة) ص || ( ٩ ) المنطقيين : ساقطة من هـ || ( ١٤ ) فإذا : وإذا ن || ( ١٥ ) فيها : ساقطة من ص || ( ١٦ ) فيه : فيها س ، ع ، ن ، هـ ، ي || وجهها : وجه س || ( ١٧ ) هو موجود : هي موجود ع || ( ١٩ ) وكان : فكان ع ، م ، ن .

ومصنفنا إليها، لكان بالحرى أن يظن أن هذا الذى عرفوه من أمر غرض هذا الكتاب، حتى جردوه نظرا منطقيا، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية، أمر دقيق وإخراج لطيف وفصل قامض .

ولو كانوا يضعون هذه الأمور كلها وضعا على سبيل التسليم، ويقولون إن هذه جماع الأمور التى عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها توالف الألفاظ المركبة، بل هى الأمور التى معانيها فى النفس هى مواد أجزاء المعانى المركبة فى النفس التركيب الذى يتوصل به إلى إدراك المجهرات، وإن لم يكن هناك لفظ البتة، لكانوا يقولون أيضا شيئا . وأما إصرارهم على أن هذا بحث منطقي، وأن هذا متعلق بأن الألفاظ لا محالة، فتكلف بحث، فلذلك تلبدوا وتحيروا .

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم، شئنا أو بينا، وهول : إن هذا الكتاب وتقديمه، مع أنه ليس بكثير النفع، فإنه ربما ضر فى بادئ الأمر، فى أكثر من شاهده قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب، حتى تخيل منه أمورا لا سبيل إلى تحقيقها على كنهها فى هذا الكتاب، فاقطعت له خيالات مصروفة عن الحقيقة، واثبتت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه، وانسطر فى لوح عقله ما لا ينبغي بانسطار غيره، وإذا خالطه شؤشه .

(١) منصرفا : مصروفا عا || بالحرى : ما حرسا || (٤) التسليم : التعليم عا ||  
 (٧) لكانوا : ما كانوا عا || (٨) بأن ألفاظا : بأن لها ألفاظا هـ ، ي ، بأن  
 الألفاظ نج : وجاء أيضا فى نج هذا التليق : " أى بأن ههنا بالضرورة ألفاظا لا يستغنى عنها " بتوقيع ز ||  
 فتكلف بحث : فتكلف بحث ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٠) وعادتهم : ساقطة من ن ||  
 أر : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من سا || (١٢) قراءته : قراءة م ، هـ ||  
 هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب فاطم نور ياس ع ، هـ ، ي || (١٣) على : عن س || له : ساقطة من سا ||  
 (١٤) دنست : نسبت د || بذلك : فى د || (١٥) بانسطار : لانسطار هـ ، ي .

## [الفصل الثاني]

### فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمستتقة وما يجري مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد ، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

- وطريق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحداً وقول الجواهر ، أعني حد الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم ، واحداً من كل وجه ؛ مثيل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى حيواناً .. وإذا أراد أحد أن يحدد أو يرسم ، وبالجملة أن يأتي بقول الجواهر ، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان رسماً واحداً ، فإن القول أعم من كل واحد منهما ، وحده واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحداً بالمعنى ، وواحداً بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن تكون هذه المواطأة في القول الذي بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشارك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصر له الاسم مقولاً بالتواطؤ .

(٣) : في : ساقطة من م || المتواطئة : + والمتشابهة ه || (٤) من : ساقطة من د ||  
إما : ساقطة من س || (٩) وإذا : د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || أحد :  
واحد م ، ي || (١٠) فيها كلها : ساقطة من ع || (١١) منها + كان ه || واحد فيها :  
واحداً فيها س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || وجه : وجوه ع || يكون واحداً : يكون واحد س ||  
وواحداً : وواحداً س || (١٢) والأخرى : الأخرى س || (١٣) المواطأة : المواطات د ه ، ||  
التي : ساقطة من س || روجد : + فيه س || (١٤) فيه : ساقطة من ع || له : +  
هذا بخ ، ع ، ه ، ي || مقولاً : متولاس .

ونحن نغنى ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان مائخص باسم الاسم، أو كان ماينخص باسم الكلمة، أو الثالث الذى لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإما يختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحداً، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضاً بينهما مشابهة.

والذى يكون المعنى فيها واحداً، ولكن يختلف بعد ذلك، فمثل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجوداً فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضاً فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقدم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. والموجود بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيئان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معا؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذى يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذى في الثلج والذى في العاج على التواطؤ المطلق؛

- (١) ونحن: أعلم أناد، سا، ع، م، ن، ه، ا، ي || غنى: لا غنى ه || ينخص (مكررة): ينخص ع، ي || ما ينخص (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكاية د || ما: ماد || يقال: تقول ه || (٤) فأما: وأما نج، س، سا || فإن: فإنه عا || (٥) يكون: ساقطة من س || (٦) بينهما: بينهما م || ما: ساقطة من ب، س، ن، ه، ا؛ ما فيه ع، ي || (٧) أيضاً: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، ه || (٨) فمثل: فهو مثل ه، ي || (١١) الجواهر: الجوهر س، ع، عا، ن، ه، ي || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع || (١٤) بذاته: + قد يظن ه؛ + قد يظن فهو ي || كل: إن كل ع، ه، ي || (١٦) فيه: به سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، ه، ا || التي: ساقطة من ن || (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فذلك ما: فذلك د؛ فذلك ي || في العاج: يقال في العاج م.

ولا تقال الفلسفة على التي في المشائين والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق. وإنما نأتيك بأمثلة مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهة في الأشياء المتحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمي باسم آخر .

- والاسم المشكك قد يكون مطلقا ، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد ، كقولنا طبي للكتاب وللبيع والدواء ؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللغصن ؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

- وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم ، لكن يكون اتفاق في معنى يتشابه به ، فنقل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للصور ، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقَالُ السرير ، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق في الاسم ؛ فإن المسميات بمنزلة إنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أثبت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . ولا تجدد هذا القول هو القول الذي تأتي به إذا شرحت اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة في الحائط ، فإنك تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت : إنه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به : ولا تجدد هذا الرسم في قائمة السرير ، بل تقول : إنه جسم صناعي مُستدق مبان من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنك تجدد بين الأمرين
- ١٠
- ١٥

( ١ ) التي : الذي ب ، س ، ه ، ي || ( ٣ ) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة : وجه دا ، س ، سا || ( ٤ ) المتحدة : المتحدة س || اسما : ساقطة من س || سمي : ساقطة من س || ( ٦ ) للبيع : المبيع ع || للدواء : الدواء ع ، عا ، م ، ي || أو إلى : وإلى سا || ( ٧ ) النسبة : النسب ع || ( ٨ ) يكون : + فيه ه ، ي || ( ٩ ) يتشابه : متشابه ع ، عا || فعل : فهو مثل ه ، ي || القائمة : قولنا القائمة ع ، ه ، ي || والقائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان : الإنسان س || لما : القائمة لما سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || ( ١٠ ) فإنه : لأنها هي ه ، ي || يسمى : مسمى ع ، م ( ١١ ) أنك : لأنك ي || ( ١٢ ) الجوهر : الحيوان عا || نفس : ساقطة من سا || ( ١٤ ) تقول : + إنه ه || ظاهر : ساقطة من سا || ( ١٥ ) بالإرادة : بإرادة ه || ( ١٧ ) فإنك : فإن ن .

شبهها إما في شكل وإما في سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هر الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعا وضعا متقدما ، ويكون في الثاني موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمي بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقرا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما نقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

٥

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما في أمر حقيق إلا في أمر مستعار ؛ وذلك لأن النجم رعى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغي أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدینار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بترديد مقادير ما يركب من الحروف . ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود وجب له أن يتناهى ما يركب من الحروف ؛ ولا لأز غير المتناهى إنما هو في الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

١٠

١٥

- (١) شكل : الشكل د ، م || (٣) فإذا : وإذا ع || (٤) بالاسم : بالأول د || (٥) وربما : وإنما س || نسبة : شبه م || (٩) رعى : رأى سا ، م ؛ روى د || ثم : وعا || (١٠) فسمى : فيسى ه || (١١) القسم : الاسم سا || اشتراك : اشتراك م || حقيقيا : حقيق د ، ن ه ، ي || (١٢) للبصر : البصر ع || للدینار : الدینار ع || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، سا || (١٤ — ١٣) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزمه : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تتركب ي || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ي || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، سا ، م ، ي || (١٨) وجب : ووجب ب ، ي || يركب : يتركب ه || (١٩) الأشخاص : + الباطلة ي .

الاشتراك في الاسم إنما يوجب غير المتناهي ، لكان يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان غثل ؛ لأن الأنواع قد لا تنهاى من وجه ، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التي لا تنهاى ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ما هي أمور ، لا من حيث هي أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ، من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشرعون في أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر ببالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت لجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

والتحمل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب في ذلك فنقول :  
١٥ إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر ، وكان البصر من فعله المعاينة ، وكانت المعاينة تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقي هو للدينار ، سمي الدينار لذلك فيما نظن عينا ، أولأنه عزيز عن العين ، أو شيء آخر من هذه الوجوه .

( ١ ) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || ( ٢ ) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || غثل : تخيل م || علمت : + لا عا || ( ٤ ) غير : ساقطة من س || وفيها : وفي م || ( ٥ ) حيث هي : جهة ما ع ، عا ، م || ( ٦ ) هذا : + القول بخ ، ع ، ه ، ي || وجه : جملة وجه ه || ( ٧ ) هو : وهو س ؛ هي ع ، ه ، ي || ( ٨ ) متناهية : المتناهية د ، م ، ي || ( ١٠ ) قصد : قصدوا ع || تسميته : للتسمية له ه ، ي || ( ١٢ ) الجميع : الجميع م || جميع : الجميع م || ( ١٤ ) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || ( ١٥ ) والتحمل : فالتحمل د || ( ١٦ ) أن : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هي : وقع ه ، ي || ( ١٧ ) تدل : ساقطة من ما || ( ١٨ ) يدل : ساقطة من م ، ي || للدينار : الدينار ع ، ما ، ه ، ي .



وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك، أو على سبيل الرجاء؛ وأكثر هذه في الجزئيات كمن يرغب في التسمية باسم نبي، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليتذكره به. وأما الاتفاقات البخزية الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على شيء والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسمين، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين.

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ماعددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛ ويشارك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراك الاسم ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قولٌ واحد متفق واسمٌ واحد متفق كل واحد منهما في الجمع؛ فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة، ويتفقان في أن كل واحد منهما جوهرٌ ذو طول وعرض وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا القول اسمٌ آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دل ذلك على أنه بحسب هذا الاسم الذي هو القائمة.

وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا، مثل الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء.

(١) سبيل : ساقطة من سا، م || التذكر : الذكر م || (٢) في التسمية : للتسمية ع || باسم : في اسم ع || نبي : شيء سا || ابنه : اسمه ع، ع || باسم أبيه : ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف : لاختلاف ن، ه، ي || المسمين : المسمين م || (٥) مسمين : مسمين ع، ه || لاختلاف : اختلاف ع || مسم : مسمى : ع، ن || كشخصين : شخصين د || (٨) بل : أن سا، ع، ع، ع، ه، ن || (٩) أن يكون : أن لا يكون ب، س، ن || (١٢) هذا : القول ع، ع، ه، ي || اسم : لفظ سا، ع، ع، ه || اسم القائمة : ساقطة من م، ي || لا يمنع : ذلك ع || لهذا : هذا سا، م، ي || (١٣) آخر : ساقطة من ع || (١٦) الق : المقير ه || (١٧) بالاتفاق : بالتواطؤ ن .

وقد يكون مقولا على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود ، وهو لفظ واحد ، على رجلين يسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

- وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولاً بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري .

- والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صارحكها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

- وليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ، وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي ، وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

وكما أنَّ للأشياء المتكررة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكررت بالأسماء لم يتخلل إما أن يكون تكررها مقارناً لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء ، كقولهم : حجر وإنسان

( ١ ) كما : + لو نج ، ع ، هـ ، ي || ( ٢ ) قد : ساقطة من ع ، م ، م ، || ( ٣ ) من جهتين : ساقطة من ن || بأسود : بالأسود م || أسود : ساقطة من م ، هـ ، || ( ٤ ) اختلافها : لاختلافها ع || ( ٥ ) معان : + كثيرة هـ ، ي || ( ٦ ) غير : الغير هـ ، ي || ( ٧ ) إذا : إذا ب || استقرت : استعيرت ع || حكمها : حكم م || المشتركة : المشتركة ع ، ي || ( ٨ ) عند : + فهم هـ || ( ٩ ) كذلك : وكذلك ع || مشتركة : مشترك ي ، + فيها نج ، هـ ، ي || ( ١٠ ) جزئياتها : الجزئيات هـ || ( ١١ ) وكما : كما س || للأشياء : الأشياء ب ، س || ( ١٢ ) إما : ساقطة من س || ( ١٣ ) لتكثر : لتكره د || مسمى : تسمى د || كقولهم : كقولنا ي .

ونور، وهذه هي التي تختلف بالأسماء وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسماء؛ وإما أن يكون التكثر في الأسماء ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأرى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمى أسماء مترادفة.

والتباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا: سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة، والصارم يدل على حديثها. ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند؛ فإن الصارم يدل على حديثه والمهند على نسبته. ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب وصف للوصف، كقولك: ناطق وفصيح؛ فإن الناطق يدل على وصف، والفصيح يدل على وصف الوصف.

وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحداً؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الاسمين والمعنيين مشاركة ما لا تبلغ أن تجعلها اسماً واحداً أو معنى واحداً، فهي مشتقة. وليس هذا قسماً خامساً يُجَوِّج إلى أن يُشترط في المتباينات من أنها هي التي تتباين في جميع الوجوه، فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى؛ فإن هذا تكلف ويُجَوِّج إلى زيادة أقسام؛ بل المشتقة من جملة المتباينة.

والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالقصاص، أو له كالمال، أو موضوعاً لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي

(١) قول: أقوال هـ، ي || (٢) وإما: إما ي || (٣) قسى: وتسمى ي || (٤) والتباين: التباين د || فيقع: فيقع م؛ ويقع س || (٦) والآخر: والآخراً || (٧) ومن ذلك: وإما ع || (٨ - ٩) فإن الصارم... والمهند: ساقطة من سا || (٩) والمهند: + يدل هـ، ي || ومن ذلك: وإما ع || (١٠) للوصف: الوصف ب، ع، هـ || كقولك: ع || (١٣) واحداً: واحد هـ، ي || فهي: ساقطة من ب، سا، ع، ع، م || لكن: ولكن سا || مشاركة: هاشم هـ، ي || (١٤) أو: عا || (١٥) يشترط في: يشترط فيه م || تباين: تباين عا || جميع: ساقطة من ع || (١٦) لفظ: اللفظ د || (٢٠) أعماله: أعمال م.

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مبايناً له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خوفاً بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح اللغوي على النحر من التعلق الذي بينهما ، فقول : فصيح أو متقول أو حداد ؛ أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقول : نحوى وقرشى ؛ أو فُعل به فُعل آخر يوجب اصطلاح لغة دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذي للثاني أن يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذاً بعينه ، لقل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسم من فيه المعدل عادلاً بل سُمى عادلاً أيضاً ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقاً ومنسوباً ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولاً من الأول إلى الثاني لا مشتقاً .

١٠. والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولمفرق أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحقاق لفظاً النسبة بلفظ الشيء ، كالهندى ؛ ويجعل المشتق ما يدل بتغيير بإحق اللفظ كالمهند . واليونانية في الأمرين اصطلاح آخر .

- ( ١ ) معنى : ساقطة من عا || ( ٢ ) وليس : ولاى || من : عل ، ه ، ي || فلا : ولا ما || اللفظين : لفظين عا ؛ لفظين م || ( ٣ ) تدل : ساقطة من س || ( ٤ ) زيدت : يزداد ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٥ ) بوجه : بوجه سا || ( ٦ ) إنه : ساقطة من سا || منقول : مقول م ، ه ، ي ؛ مقوله د || ( ٧ ) من : الموجود س ، ع ، ه ، ي || سمي : يسمى ب || لم : فله ه ، ي || ( ١٠ ) ثنى : اسم د ، ن || ( ١١ ) لاسم : الاسم م || تغيير : تغير د || ( ١٢ ) يدل : يدخل ي || لفظ : لفظ د ، ن ، ي || ( ١٣ ) بلفظ : بلفظ م ، ه ، ي || المشتق : لاشتق ه || بتغيير : من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ي ؛ بتعين ه ، ن ؛ بتعين م .

## [ الفصل الثالث ]

## فصل ( ج )

في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد

أقول أولاً إنه ربما أوجب استقصاء النظر عدولاً عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك  
 فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك . واعلم أن العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد  
 عنه محيصاً . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف  
 قد استقر ذاته معنى قائماً ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض  
 أو لازم ؛ وإما أنه يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف  
 بها ليست تلحقه لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث  
 لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءاً من ذاته ؛ وإما أن  
 يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو  
 جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه للنفس ذاته ، بل  
 لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

ومثال الثاني قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى  
 ما يقومها ، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن  
 الحيوان جزء من ماهيته .

( ٣ ) بيان : ساقطة من ب ، س || أو لا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولاً يوجد : ولا  
 يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : ويوجب الموضوع أو لا يوجهه ي || ( ٤ ) عن :  
 على م || ( ٥ ) تألفه عليك : يألفه قلبك م ، ي || ( ٦ ) الموصوف : ساقطة من ه ||  
 ( ٧ ) قد : + أخذ بحيث د || ( ٨ ) أخذ : واحد م || ( ١٠ ) والصفة : بل دا ، ع ، ه ، ي ||  
 ( ١٠ - ١١ ) والصفة . . . بعد : ساقطة من سا || ( ١١ ) هو : + في ع || ( ١٤ ) الإنسان :  
 للإنسان م ، ي || ( ١٥ ) الإنسان حيوان : حيوان م ، ي || طبيعة : طبيعته عا .

ومثال الثالث الهوى والصورة؛ فإن الصورة صفة للهوى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل، ولولاها لاستحال وجودها، لاعلى أن الصورة لازمة بعد التقوم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءا من الهوى. وقد فهمت الفصل بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعد؛ إلا العوارض واللاواق الخارجة، بل يحتاج إلى أمور خارجة فصالية تلحقه وتقومه، والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته، أى جزء حده.

ومثال الخامس الهوى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وُصف بأنه مستعد للحركة والسكون في الأين وغير ذلك؛ فإن الهوى غير متقرر الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود في نفسه. وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرره أو تتبعه وتلحقه. فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج لتقومه، بل كان الموصوف مقوما في ذاته أو غير مقوم، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة؛ فلا تكون الهوى موضوعة للشئ الذى يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقومة للهوى شيئا بالفعل؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج، وإن كان يقومه، بل هو جزء وجوده؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض، لأنه وإن لم يتقوم بعد، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه؛ ويكون البياض موضوعا للون، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

(١) للهوى : الهوى سا || (٢) بالفعل : بالفعل ه || التقوم : التقوم م || (٣) مثبتة : ومثبتة د، ع || فهمت : علمت ه || (٤) الجسم : المحمول على الجسم والجسم د، ن || (٥) الخارجة : الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع، عا، م، ي || (٦) أو التحيز : والتحيز د || (٧) وصف : وصفت ب، ه || فى الأين : والأين ه || الهوى : الأولى دا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه || (١٠) من : ساقطة من ب، س || كل : ساقطة من ع، عا، ي || (١٢) مقوم : متقوم م، ي || (١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب، عا، ه || يقومه : يقدمه م، ي .

موضوعاً، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة .  
فيجب أن تفهم من الموضوع ههنا هذا ، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى  
استعمالات غيره .

وفي هذا التفصيل فوايد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثاني ليكون الموضوع  
المستعمل في نسبتى " في " و " على " المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة  
إليهما ، أعنى إلى نسبة " في " وإلى نسبة " على " ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق ،  
وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئاً واحداً قد يكون عرضاً وجوهراً ؛ وهذه أشياء ستعرفها  
عن قريب ، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذى أعطيناك من الخلل .

فنعول : إن الأمر الذى ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين : فإنه إما  
أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحیوان الذى يمكن أن يقال إن الإنسان  
هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشئ والمحمول على  
الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض  
الذى لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض ثوباً أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن  
الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو  
بياض ، أو يقال : إن الثوب مبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على  
الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظاً مشتقاً من لفظه ، أو مؤلفاً من لفظه  
ولفظ النسبة ، أو يكون حمله بالاشتراك فى الاسم لافى المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن  
لم يكن محمولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجوداً فيه . والموضوع ، لما يحمل عليه  
إذا اعتبر مأخوذاً بنفسه ، من غير إلحاق سوربه ، فإنه لا يخلو إما أن يكون كلباً أو جزئياً

( ٤ ) أحدها : إحداهما || والثانى : والثانية هـ || للوضوع : الموضوع عا || نسبتي : نسبة سا ||  
( ٥ ) المذكورين : المذكورين د ، ن || ( ٦ ) أعنى : ساقطة من عا ، م || يكون :  
ساقطة من سا || ( ٨ ) ما : ساقطة من د || ( ١١ ) الإنسان : + هو هـ ، ي || فهو :  
هـ م || ( ١٢ ) إنه هو بل يقال إن : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي || ( ١٣ ) أو خشبة :  
وخشبة ، سا ، ن || ( ١٤ ) ولأنه : وأنه هـ || ( ١٥ ) أبيض : أسود ن || ( ١٦ ) لفظاً مشتقاً : هو  
لفظ مشتق ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفاً : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ي || ( ١٧ ) بالاشتراك ...  
المعنى : فى الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ي || ( ١٧ ) فى الاسم : ساقطة من ن .

فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، فإن كان جزئياً لم يكن ذلك الجزئى غيره ؛ فإن الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعاً ومحمولاً على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تنى بـابن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كلياً. فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فإنما تشير إلى موضوع واحد ؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعني المطلقين ؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان . وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بلزائه كذلك أيضاً ، لم يحمل أحدهما على الآخر ؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ؛ ٥ ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ؛ أعني من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجرداً بشرط أن لا تلتفت إلى شيء آخر . ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر ؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعاً للآخر ولا مقولاً عليه ، أى بالإيجاب . ١٥ وأما إن كان الموضوع كلياً ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كلياً ؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كلياً ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوماً على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جعل ٢٠

( ٢ ) وإذا : فإذا سا || ( ٣ ) تقول : يقال عا || ( ٤ ) ابن : ساقطة من سا ( ٨ ) المطلقين : المطلقين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب عا ( ١٠ ) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من م ، م ( ١١ — ١٢ ) الاعتباران المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || ( ١٢ ) المختلفان : + في وجهه م || إذا : وإذا سا || اعتباره الواحد : اعتبار واحد د ، ع ، ه ، ي || مجرداً بشرط : مجرد الشرط م || ( ١٤ ) من حيث هو هذا الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م ( ١٥ ) حمل : + بينها دا || مثلاً : محمولاً ي || بالإيجاب : بإيجابى || ( ١٧ ) سور : السور ع ، م ، ن ه || الجزئى : + به عا || ( ١٨ ) تستحق : مستحقة ع ، ه ، ي || ( ١٩ ) وإذا : وإذا عا || فيكون كل : فكل ع ، ي || ( ٢٠ ) إن : إذا ع .



كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور ، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان تصير الأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوعة لها على قسمين : أمور يقال على موضوعاتها ، وأمر توجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين . وهذا شطط وفضل ؛ بل الأخرى أن نسلك السبيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السبيلين ضرورة ؛ ولو قيل بكل وجزئى لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالحرى أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلي ، وكل كلي فإنه محمول على موضوع ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلي هذا القول ؛ وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم ما لزم في الجهة الأخرى التي للكلي ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ما قيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض أو قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذي في إيراد غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزء جزء منه .

وأما الكلي فإنما يشرح اسمه قولك : "المقول على كثيرين" ، والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي أو مانا إليها . وأما الموجود في موضوع

(٢) لفظ الكلية : لفظ الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظ الكلي م || ولفظ : ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأخرى : بالأخرى عا || في : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س ا || (٨) فإذا قد : فإذا ع ، د ، ي || أوردناه : لك ه ، ي || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ي || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطة : المفرطة ع ؛ المتوسطة م || (١٣-١٥) وذلك . تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : بقيت ه || (١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول . . . كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم العرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع ما تقرره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولا على موضوع هو بالزنى، وبالعكس، وما ليس بموجود في موضوع فهو الذى نسميه الجوهر.

ثم إن قوما اشترطوا في القول على الموضوع أن يكون ذاتيا مقوما للماهية، وفي الموجود

- ٥ في الموضوع أن يكون عرضيا، إذ كان العرض عندهم والعرضى شيئا واحدا، وإن كان كثيرا ما يختلفان، فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.

فهؤلاء حكموا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولا على موضوع،

بل موجودا في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلى هو المقوم لماهية الشيء؛ فكان غيره

- ١٠ ليس بكلى. فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى، ولندل على الفضيحة

التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلى هو الذى يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذى يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على

الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى، فنقول:

إن زيدا يمشى؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلى وزيد جزئيه؛ لأنه

- ١٥ ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابه

المسؤول: بأنه يمشى، كان جوابه له خطأ وكذبا؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على

ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطقى جعل مطلوبه ودعواه

أن الكلى هو الذى يُحمل على جزئياته من طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى

بجعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كليا؛ وهذا عكس

- ٢٠ النقيض للطلوب. ولو كان بيننا أو مسلما لكان الأول لازما عن كذب. ثم نص المسألة

في جزئى، وهو أنه يمشى وترك الماشى، لأن هذه المغالطة كانت تظهر في الماشى أكثر،

إذ كان الماشى اسما، وكان يمشى فعلا.

(٢) الموجود: الوجود ن || بعد: من بعدى || وإذ: وإذا ب، س || ما ليس: ساقطة من ما

(٣) هو: فهو ع || وما: ما سا، ع، م || (٤) فى: ساقطة من د || (٧) هذا: ساقطة من س

(٨) موجود... الأبيض: ساقطة من ي || (٩) فكان: وكان سا، ع، عا، ه، ي ||

(١٠) مقدميهم: + يعنى متى عا || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا عا || هو الذى: ساقطة من س ||

(١٤) جزئيه: جزئى ي || (١٧) زيد: ناقصة من ن || المنطقى: + كيف ه ||

(٢٠) عن كذب: ساقطة من ي || (٢١) تظهر: نظردا || ويجب: بل يجب ه، ي.

ويجب أن لانضايق في هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن "يمشى" ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان أن هذا ليس كليا ، فقال : لأن "يمشى" لا يدل على ماهيته ، وكل ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا ، وهذا هو الأمر الذي انصرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هي ملزومات المطلوب ، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على أنها بيينة ، أو تبين أولا ثم يتبين منها المطلوب . فإن كانت بيينة بنفسها . فلا يحتاج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا ، فكل كلى مقول في جواب ما هو . ثم دعوى أنها بيينة وأبين من أن كل كلى مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كلى ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلى ؛ وإن كان محتاج إلى أن تبين هي لبيان منها المطلوب ؛ فلم أخذت نفسها جزء القياس الذى يبينها ليتبين بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال "يمشى" ههنا فائدة إلا أن يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التى ليست كلية ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أوما في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما ينحيل ؛ وهو أن "يمشى" ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى "يمشى" . فإن قوله : لأن زيدا

( ٢ ) كليا : + أن يمشى ه || ( ٣ ) مقولا في : مقولا على ع || فلا : ولا ساع || ( ٦ ) أن : بأن م || ملزومات : ملزمات ب ، دا ، م ؛ ملزمات د ، ن || إذ : إذا سا ، م ، ن || ( ٨ ) يؤخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه عا ، م ، ه ، ي || ( ٩ ) مقول : ساقطة من ع ( ١١ ) القول : القول ع || ما هو يقول . . . جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا في سا || ليس كل : وليس كل ه || ( ١٢ ) هي : ساقطة من عا || ( ١٣ ) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || بها : به سا ، عا ، م || ( ١٤ ) التى : الذى سا || ( ١٥ ) يكون : يبين د ، ع ، عا ، ه ؛ يكون يتبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن || ( ١٧ ) أوما : أومانا سا ، عا ، ن ، ه || فيما ينحيل : بما ينحيل عا ، م ، ه .

ليس جزئى "يمشى" هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيدا شخصاً من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس جزئياً لغيره ؛ كأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

- لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا ، فنقول : إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة مما ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحداً واحداً ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم في الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من "يمشى" "ويمشى" أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و"يمشى" يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها "يمشى" . وإنما نعى بالجزئى هذا .

- وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمراً يحمل عليه في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية ؛ ولها ، من حيث هى خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحك بالقياس إلى هذا الضحك ، من حيث هو هذا الضحك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحك ، من حيث هو خاصة ، هى أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هى أناس ، فلا تتقوم بالضحك ؛ فإنه غير داخل في ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كلى مقول على كثيرين هى جزئياته ، من حيث هو خاصة .

٢٠

( ١ ) ما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد سبق سا ، ن || ( ٣ ) كان : فإن ى ||  
 ( ٤ ) يجب : + تلينا نج || فنقول إن : + معنى ه || قولنا : + إن عا || ( ٥ ) معناه : ساقطة من ه ||  
 ( ٦ - ٧ ) فإذا كان ... ذلك الوصف : ساقطة من ن || ( ٦ ) ما : + لا دا ، ع ، ى ||  
 ( ٨ ) سبيل : ساقطة من سا || ( ٩ ) في الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ى || ( ١١ ) فيكون : ويكون  
 سا ، عا ، م ، ن || ( ١٤ ) للصفة : الصفة عا || ( ١٥ ) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م ||  
 غريبة عنها : عرضية عا || ( ١٦ ) نوع ومقوم : نوعاً ومقوماً د ، ع || ( ١٩ ) ماهيتها : ماهياتها دا ||  
 ماهيته : ماهيتها ، ن || ( ٢٠ ) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و”يمشى“ لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحيث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلّى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدّل على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحمل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد ”يمشى“ وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قديم واعتماد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مُفَرَّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن نتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سرّيا ما ينسون ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحيث م || (٥) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ي || (١٠) الاسم : الرّم سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، ه || (١١) وإنه : أو إنه سا ، عا ، ن ، ه || (١١-١٢) وطلبنا . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ي || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) على : وعلى ه || تسليمها : + من ي || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إنما دا .

حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضاً فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حداً للآخر أو جزء حد للآخر، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة في أن الجنس والخاصة تحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالأسم وبالحد ؛ وقد أقرروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحدٌ أو رسمٌ له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حداً له .

- ١٠ فهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن العرض، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلي ؛ والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛ فلا أنها كليات، فهي تقال ”على“ ؛ ولأنها جواهر، فلا توجد ”في“ ؛ وإما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض، لأنها أعراض، موجودة ”في“ ، ولأنها جزئية، ليست ”على“ ؛ وإما مقولة على موضوع، موجودة في موضوع، وهي كليات الأعراض، لأنها، بالقياس إلى جزئياتها ، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإما لا مقولة ”على“ ولا موجودة ”في“، وهي جزئيات الجواهر، كريد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ؛ ولأنها جواهر، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية، ليست مقولة على موضوع .
- ٢٠

( ١ ) فقط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || ( ٢ ) ليست حدودا : ساقطة من سا || ( ٣ ) هي :  
 موب || ( ٤ ) حد للآخر : ساقطة من م || ( ٥ ) في أن : في م || ( ٦ ) بهذا : بذلك ن || ( ٧ - ٨ ) وحد أو رسم :  
 وحدا ورسماب ؛ حدا ورسم ه || ( ١٠ ) في هذه : هذه دا || ( ١٠ ) ويتبين : وبين سا ، م ||  
 ( ١٣ ) وأن : وأما س ، ي || ( ١٥ ) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ي || فهي : وهي م ||  
 فلا توجد : ساقطة من س || ( ١٦ ) فإنها : ساقطة من ن || ( ٢٠ ) وهي : فهي عا ، ه ||  
 ( ٢١ ) ولأنها : فلا أنها سا ، م ، ن ، ه ، ي .

## [ الفصل الرابع ]

## فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

٥ فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رُسم أنه: "الموجود في شيء لا يحزه منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها، ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيقي، بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم، كما يبين اسم باسم أشهر وأعرف.

١٠ وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء، فيريد الآتي بهذا البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم، فيبقى معنى واحد ينبه عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم، والثاني أن تنفى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقولُه: "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

(٣) موجود: الموجودى || (٤) لا: ساقطة من م || (٤-٥) لا يحزه... شيء: ساقطة من د ||

(٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع:

في جميع سا، عا، م، ن || (٨) جميعها: مجموعها س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د،

دا، ع، ن، ي || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ي || (١٠) إنها:

+ هى سا || (١١) وإن كونه في الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن... الاسم: ساقطة

من ب و س || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به نج || (١٥) تنفى:

تنفى د، تبقا م || (١٦) بسلب: بسبب نج، د، س، عا، م || ليس: + هو ي ||

له: + موع .

في الأجزاء ؛ فإن لكل صورة تامة لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن في أجزائها جملتها ، لا في واحد واحد منها ، فإن العشرية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحد واحد ، بل في الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل ”الموجود في شيء“ فقد زالت مشابهة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول : إن الإضافات كالماسة وكالمؤاخاة وغير ذلك إنما توجد في شيئين لا في شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف .

ولقائل أن يقول : إن الزمان عندكم عرض وليس في شيء ، فيكون جوابه : إنه في شيء ؛ وبيانه في العلم الطبيعي .

ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس في الممكن ، فيكون جوابه : إنه في شيء آخر ؛ وبيانه أيضا في العلم الطبيعي . فإن المنطق لا يفنى ببيان ذلك ؛ بل يجب أن ينبه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهي أن الزمان ليس في شيء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرًا ، فإن الكلية هي في أشياء وهي عرض ؛ لأن الكلية ، وهي مثل العشرية وغيرها ، لا تعد عندكم جواهرًا ، بل هي أعراض ، وليس وجودها في شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للعرض مؤلفًا من أشياء كثيرة تكون جملتها قد صارت موضوعًا للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث هي جملة ، شيئًا واحدًا . فإن كانت الكلية عرضًا ولها موضوع ، فالموضوع الذي يحملها

(١) لكل : الكل سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد ه || ما : ساقطة من عا || ولا : لا ع || واحد واحد : واحد عا || (٣) توافت : توافقت دا || (٤) قيل : مثل س || (٦) كالمؤاخاة : المؤاخاة عا || (٧) تعريفنا : تعريف ع || (٨) فيكون جوابه : جوابه ب ، س || (١٠) فيكون جوابه : فنقول عا ؛ فيكون أيضا جوابه ن || (١٢) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١٤) قد : أن ع || (١٦) وليس : ثم ليس ع ، ه ، ي || (١٧) موضوعا : ساقطة من س || (١٨) هي : هو ه || هو : هي ع ، ن || (١٩-١٨) وتكون ، . . . جملة : ساقطة مرد || (١٩) يحملها : يحمله سا ، ع ، عا ، م .



ليس موضوعا لها ، من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يمثل ذلك العرض ، بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء على أن يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها .

فإن قال قائل : فلم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجتم أن تفصلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئا دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل "إن الكل في الأجزاء" قول مجازي ، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء ، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ؛ فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء ، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء . وبالحرى أن لا تحتاج أن تستغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اختصره المتكلفون . فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، فلما يقال إنه في أشياء ؛ وإن كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

( ١ ) منها : منه ع ؛ منها م || ( ٤ ) فلم : فلود || ( ٦ ) منها : منها ع || ( ٧ ) فلا : ولا ع || ( ١٠ ) أن : ساقطة من ع || هو في : هي في ه || ( ١٠ - ١١ ) كان الأجزاء : كالأجزاء س || ( ١١ - ١٢ ) تلك الهيئة عرض : تلك عرض س || ( ١٢ ) للكل : ساقطة من ع || ( ١٣ ) تحتاج : + إلى ه ، ي ؛ + في دا || ( ١٥ ) قد : وقد ؛ قد ن ، ه || ( ١٦ ) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه ن ، س || حاجة : + ضرورة ه || ( ١٨ ) الراسم : الراسم ن || في : من ، ه ، ي || ( ١٩ ) الوجه المتكلف : وجه التكلف م ؛ الوجه لتكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساقطة من ع || ( ٢٠ ) هو : ساقطة من س ، سا || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، عا ، ن ، ه .

وأما العرضُ فإِنما هو عرضٌ ، لأنه في شيء ؛ فإن اتفق أن كان بوجهٍ ما في أشياء ،  
فليس هو عرضاً من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيء ، إما مجموعها أو غير ذلك  
وأما الكل فإن كونه كلاً إنما هو بحسب ما يقال مجازاً إنه في أشياء لا في شيء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق . وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتيج إلى ذلك ، كان فرقا  
أيضاً بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الجنس في أنواع ، من حيث العموم ،  
ووجود النوع في الأشخاص ؛ وبالجمله بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات ، من حيث  
هو كلي .

وإذا عطينا بقولنا "الموجود في شيء" ، أى في شيء متحصل القوام بنفسه ، قد تمت  
شئنيته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقوم ما يحمله ، كان فرقا بين حال العرض  
في الموضوع وحال الصورة في المادة ؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجوداً  
بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لاجزء منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس  
في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية  
الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجمله يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال  
الجزئ في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئ إنه في الكلي ؛ وكذلك يفرق بينه وبين  
وجود المادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقاً له" يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء  
في الزمان ؛ لأن الشيء في أى زمان فرضته يمكنك أن تجعله مفارقاً له إلى زمان آخر .  
ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

( ١ ) وإنما ، ن ، ي ( ٢ ) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ه ، ي || ( ٤ ) إليه وإن  
احتيج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || ( ٥ ) العرض : ساقطة من ن || في الموضوع :  
ساقطة من ي || ( ٦ ) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || ( ٨ ) بقولنا : بقوله ي ||  
قد : قد ع ، ن ؛ وقد ه || ( ٩ ) دون : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها :  
ساقطة من د ، سا ، ن || ( ١٣ ) عمومية : طبيعة د ، ن || ( ١٤ ) عامان : عامتان ع ||  
( ١٧ ) مفارقاً له : من دون ما هو فيه ص ٢٨ •

وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولا بد ، فلسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغاية ؛ فإن كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسايس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام .

وكذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً

ليس يفنى به المنطق .

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، وإن ذكرها ولنحاطها حلاً . من ذلك أن الشيء يقال إنه

في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ،

ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض

المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وإيست أعراضاً ،

كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كجادة الفلك ، وليست

أعراضاً . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ؛ فنقول أولاً : إن معنى

قولنا : ولا يمكن مفارقتها لما هو فيه ، أن أي موضوع معين منه أخذته في الشيء المتعين الذي

( ٢ ) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || ( ٣ ) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ،

عا ، ي || بل : + المكان سا || لا بد : + ذلك ي || ( ٥ ) كون الشيء في الغاية : فإن الشيء .

الذي في الغاية سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٨ ) حيث : + هـ ع || ( ١ ) ليس : لا س ||

( ١١ ) لكن : ولكن ي || ولنذكرها : لنذكرها || لنجعلها : لنجعلها ع || يقال : + له سا ||

( ١٢ ) ولا : لا ع || ولا . . . المطلق : ساقطة من ن || ( ١٣ ) ولا : كذلك ه || المكان المطلق : المكان م ||

يفارق العرض : + العرض د || ( ١٤ ) الذي : التي || هي : هو سا ، عا || ( ١٦ ) شيء : شيئاع || ( ١٧ ) موضوع : موضع م || ( ١٨ ) ولا : لان || فيه هو : فيه م || معين : متعين هاشم ه ||

أخذته : أخذ فيه د .

هو فيه موجود لم يجز مفارقه لذلك المعين، بل علة قوامه هي أنه فيه ، لا أن يكون ذلك أمراً لزمه بعد تقوّمه بالفعل . ولأجل هذا ما خُصَّ العرض باسم الموجود في الموضوع ؛ إذ هو اعتبار الوجود ؛ وخُصَّ الآخر بلفظ القول على الموضوع ؛ إذ الكلّي إنما يكون موجوداً في اللفظ أو في التصوّر ؛ وكلاهما قول . فهذا غرضنا فيما نقوله ؛ فقول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين .

ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الزم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس في الوجود، كما تعلم، إلا أعيان موجودة في أعيان كلها شخصية، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها، لا في نحو التوهم . ولو اعتبرنا نحو التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيراً من الأعراض مفارقة للموضوعات في التوهم . وأما القمر في فلكه فذلك أمرٌ لزمه من خارج لزوماً ، لا أن علة وجود القمر ، من حيث هي طبيعة القمرية ، كونه في مكانه . ولذلك يصح ١٠ أن يفرض للقمر جزءً بوجه ما ؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجه ما ، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة . تعلم هذا في علم الطبيعة ؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان ؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان .

وأما العرض فإتما ذلك له لأنه في موضوع .

وأما الصورة التي في المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء هو أيضاً علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقية لما تقوّمه موجوداً بالفعل .

(١) أنه فيه : أنه فيها || ذلك : ساقطة من ع || (٢) لزمه : + لزوماً ، ه ، ي || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع ، عا ، ه ، ي || قتل : + به ع ، ي || (٥) من التعيين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بعد ي || الوهم : التوهم د ، ن || (٧) وليس : ليس د ؛ فليس ن || (١٠) لا أن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ي || هي : هو ي || القمرية : + هي علة ع ، عا ، ي || (١١) لأن كل ٠٠٠ بوجه ما : ساقطة من سا || له جزء بوجه : له جزء لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون في : بأنه في ه ، ي || (١٣) مع هذا : مع ذلك ي || (١٥) أما العرض : أما في العرض س ، ه || (١٦) المحصلين : المحصلة ي || (١٧) الصورة : كل الصورة عا || المادة : + وهو الكون في المحل والحامل حيث لا سوا . كان ذلك المحل مادة أو موضوعاً ؛ فان أمم الرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه ي [وهذا وارد هنا بعد في ص ٣٥ س ٤ — ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب . وجاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضا ، وإن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام رديء جدا مشوش . وذلك لأن الرسم المقدم لم يشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ، بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا يجزئ منه ، أي من الموضوع ، أي من الذي هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الصورة في المركب .

وليس المطلوب هذا ؛ بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة ، الذي هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة . فلو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيء لا يجزئ من شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ؛ ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ؛ ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيء لا يجزئ منه ، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في عمله ؛ وإذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فما ذهبوا إليه هذيان .

وإنما لم يكن ذلك حقا ؛ لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ؛ فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسي من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ؛ والتعير فإنه يحدث منه ومن الأنز شيء وهو الأفطس . فإذا هذا الاعتبار رديء فاسد .

( ٢ ) ولا من المركب : ولا من المتكثرع || ( ٢ ) بل : بله ن || ( ٤ ) كانت : كان سا ، عا ، م ، ه ، ي || كان : كانت ع ، ي || ( ٥ ) يشترط : يشترط ع || ( ٦ ) أن لا : أنه لا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٨ ) فليكن : ومع ذلك فليكن ه || وبين وجود : ووجود ع || ( ٩ ) وليس : فليس س || المطلوب : الموضوع ه || ووجود : وبين وجود دا ، ه ، ي || ( ١١ ) لا يجزئ من شيء : ساقطة من م || ( ١٢ ) يقولونه : فتوله ع ، عا ، م || جزءا من شيء : جزئ شيء ، سا ، م ، ن || ( ١٦ ) وإذ : فاذا ع ، ه ، ي ؛ إذ ع || إليه ساقطة من عا || ( ١٧ ) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن || ( ١٩ ) له : ساقطة من م ، ن .

- وهنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذي  
رسم به العرض لم يكن فيه بعرض ما ، إذا تغفل الإنسان في الفلسفة ، شعر به بالفرق  
بينه وبين الصورة ، بل غنى به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذي يعبر هذا  
العرض والصورة ، وهو الكون في المحل ، والحاصل هيئة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة  
أم موضوعا . فإن اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه وفي مفهومه  
بوجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمراً لا محيد عنه ولا يخلص . وأما أمر المادة الكائنة  
في صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يعيب هذا الرسم  
وينقصه ، إذ يجعله عاماً لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها في هذه  
الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التي يُجاب بها عن هذا ،  
ويكون جواباً عن أشياء أخرى أيضاً ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن  
المبتدئ يعد في درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله  
بحسب اللفظ .

- ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة "في" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا  
المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد في راحة ؛  
ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض في جسم ، مع أمور أخرى جرى  
التعارف بها ، كالشيء في الزمان والمكان والإناء ، والجزء في الكل ، وما جرى ذلك المجرى .  
وإن الفرق إذا حصل ، باستثناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق في المشهور شيء يقال إنه  
في شيء غير العرض ، حتى يصبى إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ،  
ولا يكون .

- فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاماً  
ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الخامل م ، ه ، ي || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) فهو :  
في س || كأنه يعيب : ساقطة من ن || (٨) ويتقصد إذ يجعله : ساقطة من عا || يتقصده : يتقصده ه || إذ : أن ع ||  
(٩) بها : عنها ه || (١٠) به : ساقطة من د ، ه || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، ه ||  
تفسر : تعتبر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : المتعارف د || (١٤) بل : وان كانت ع ، ه ||  
(١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باشتناء : باشتناء ع ، عا ؛ ما استغنياها || (١٨) يسبق : سبق ع ||  
(٢٠) فقد أخبرنا : فقد أخبرنا ع ؛ هذا حاربا ع || (٢٠) جامع : خارج ه || (٢١) أخبرنا به : أخبرنا به ع .

أن يلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمهوري ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الإمعان في العلوم ، فليس يمكن أن تدرك لذلك غاية .

فإن إيتباع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحدد ، إنما يضبط أو يحدد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي ذكرناه . وكأن المادة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لهما ، لم يطبق الجمهور اللفظ بأن إحداها في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة في الصورة .

فإن أراد مريد أن يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الموجود في الشيء جاعلا إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكا بل اتفاقا من لفظ الموجود في شيء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعنى المادة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تنعتها وتصفها . فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة في طباعها أن تستبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة ؛ وأما العرض ففي طباعه ماهو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عن إصابة موقع في الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعة ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضا ؛ وهذا أيضا مقنع .

(٣) بالاشتراك : باشتراك سا || الاشتباه : اشتباهعا || (٤) أو يحدا : ويحد ما ع || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداها : أحدهما سا || (٧) تجددت : تحدثى ، مع الصحيح في الهامش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشيء : شيء س || (١٠) هي : ساقطة من سا || (١١) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، د ، ي || (١٢) هذه الصورة : + لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك : ساقطة من س || محصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ي || (١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمقارنة الصورة دا || (١٨) كانت : كان سا || (١٩) لأعم معانيه : الأعم ع .

ومما يُتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لا تفارق لأن الجوهر يتقوم بالكون فيها ، حتى لا يصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما العرض ، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق .

- وَأما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض ؛ فإن العرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن العرض لا يفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعني بهذا أنه لا يفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارقه بأن يبقى الجوهر ويبطل العرض ، فذلك مما لا ننكره ، ألا ترى أننا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ما هو فيه ؟

١٠

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الرائحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للتفاحة ، ونرى الرائحة تقوم مفارقة للتفاحة في موضوع آخر ؛ فيقال في ذلك : إن الرائحة ليست إذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وتركت التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوث حرارة أخرى ورائحة أخرى في الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاث أجزاء متحللة منها في الهواء .

١٥

والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما ، فوجدنا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعدّا من النار والتفاح عندما بلا انتقال ؛ وما وُجدنا

(٣) ذلك : ذكرس || له وهو : أو هو سا || يقومها : + بالفعل || (٤) مفارقا : مقارعا ||  
(٥) وبين : ساقطة من ب ، ن || (٧) يتشكك : + به سا ، ن || هو : ساقطة من م || ما يفارق الجوهر :  
ساقطة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساقطة من ن || (١٢) موضوع : موضع ه ||  
(١٣) التفاح : التفاحة ه || (١٧) أروح : تروح سا ، هاش ه || (١٨) التفاح : التفاحة ه ؛  
+ قدع .



في الهواء ابتداء؛ بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير غَدَمِهِ ولا حدوث مثله؛ لكان هذا حقا. لكن العلم الطبيعي يبين أن الأمر ليس على هذه الصّورة. فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة، لم تلزم هذه المناقضة. وقصارى أمر المنطقي أن يعرف أن هذا لا يلزم. وأما أن هذا كيف يكون، فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه، على ما جرت به العادة، خروج عن صناعته من غير وفاء يمكن أن يقع منه بما يرومه.

## [الفصل الخامس]

### فصل ( هـ )

في مزاجات تقع بين "قول على" و"وجود في" وأنها إلى أى شىء تنادى

فنتقول الآن: إنه إذا حُمِلَ شىء على شىء حَمَلَ المقول على موضوع، ثم حُمِلَ ذلك الشىء على شىء آخر حَمَلَ المقول على موضوع، حتى يكون طرفان ووسط، فإن هذا الذى قيل على المقول على الموضوع، يقال على الشىء الذى حُمِلَ عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه، فإن الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه؛ إذ زيد حيوان، ويشارك مع الحيوان في حده؛ أى حد الحيوان يحمل عليه، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان.

وقد يُشَكَّك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؛

(١) التفاح: الهواء، م، م، ي || قد: قد د، ن؛ فلام || انتقل: ينقل م || (٣) المنطقي: + في ذلك س || (٥) بما: بما ه || (٩) وأنها: فاتها ن || (١٠) موضوع: الموضوع س || (١١ — ١٠) حمل ذلك الشىء على شىء آخر: حمل على ذلك الشىء شىء آخر ع || (١٤) فان الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه: ساقطة من م، ن، ه || (١٨) حمل "على": ساقطة من د.

فإن طبيعة الحيوان ليس بجنس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلى ،  
 لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل  
 عليه الجسم حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذى تحمل  
 عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها  
 في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص  
 من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذى هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما  
 هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريد أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار  
 شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرب به شرط التجريد ،  
 فيفرض حيوانا قد تُزج عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، ويصلح أن يقرب به شرط  
 الخلط ، فيقرب بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ،  
 لم يصلح أن يقرب به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلا أنه قد حصل فلا يصلح تحصيله  
 وقربه من ذى قبل ؛ وأما الثانى ، فلا أنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان ،  
 لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتبار أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ،  
 اعتبار أخص . وإنما يقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لاخليط بالفعل وقبول  
 خليط بالقوة ، لعدم مقارن عائتي عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخص .  
 وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لاخليط ، فلما كان  
 الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لاخليط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط  
 لاخليط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خليط ، لم يوجد الجنس  
 مقولا على الشيء الذى هو مقول على الإنسان .

ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما الجنس  
 فقله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعني على ما ينحصر به الشرط المذكور ، ليس

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) و يكون : ولكن  
 ع ، ه ، ي || كما : + أنه ي || (٦) بما : بما ع || (٧ - ٦) فقط : فقط ه || هو حيوان : ساقطة من  
 س ، ي || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع ||  
 (١١) حصل : حصله ؛ فذل م || (١٣) خلط : + له م ، ي ؛ + لها ع || (١٥) وعوارض :  
 ذوعوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان ص ، ع ، م || (١٩) مقول : مقولان ||  
 (٢٠) موجود : موجودة ص ، ع ، م ، ن ، ه || (٢١) قولة : قول م ، ي .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ،  
أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى  
يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن  
يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن  
الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

ويجب أن تعتبر ” المقول على ” و ” الموجود فى ” فى هذه الأمثلة كليا ، فإنك إذا  
جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب فى اتفاق  
القولين بدعى أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان  
بدعى ، والحيوان يحمل على كل فرس بدعى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس بدعى ؛  
ولو اتفق أن كان بدل الجنس شيء آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ،  
وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ماتحت الواسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ولنسبه الطرف الأكبر ، إلى  
للواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان  
زيد ، ولنسبه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا  
فى الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يحمل  
على الآخر ولا فى الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ،  
والأبيض محمول على الطائر المسمى ققنس حمل المحمول فى موضوع . قالوا :  
واللون لا يحمل على ققنس حمل ” على ” ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل  
” فى ” لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول  
فى الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنس . فهذا التشويش سبق إلى وهمه

(٣) ما : بما ، م ، ي || (٤) ما : فيان || (٦) ويجب : فيجب ي || فى هذه : هذه د ، م ||  
(٧) الواسطة : الوسط ن || (٨) القولين : القولين سا || (٩) بدعى [ الأخيرة ] : ساقطة  
من ن || (١١) الواسطة : الوسط ن || يمنع : منع ن || الواسطة : الوسط ن || (١٢) اختلفت :  
اختلف ن ، ه || (١٢) لنسبه : ليدم ، سا ، عا ، م ، ن || (١٣) الواسطة : الوسط ن || كالإنسان :  
مكان الإنسان ه || (١٤) لنسبه : ليدم سا ، عا ، م ، ن ، ه || وكان : فكان سا ، عا ، م ، ن ، ه ||  
(١٥) عن : عنده || (١٧) المسمى : الذى يسمى ب ، س || (١٩) يقولون : هو لون س ، م ||  
(٢٠) التشويش : التشوش ما ، ه .

من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحدده، والموجود "في" لا يعطى حده بل اسمه، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أن معناه أنه ربما اتفق أن شاركه الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرض من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أى في النفس ولم تسم النفس فلسفةً ، أو عرض آخر لجوهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابة ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها، أموراً أخرى ؛ أولاً يجرى ذلك في العادة؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو ما رام رائم أن يوضح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض المواضع ما قلنا هذا؛ وفي بعض المواضع قد يُجمل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه درى أنه يعنى بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؛ فإنه إن عني به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضاً في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضاً في البيضاني ؛ وإن عني بالأبيض شيئاً ذا بياض كان الأبيض موجوداً في البيضاني على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضي ؛ فما أورد على أصله مثلاً مخالفاً لمقتضى ما أورده من يتشكك على كلامه . فأما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كل حال موجوداً في الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي يقال

- (١) على : ساقطة من ن || (١ - ٢) أنه يجب : ساقطة من سا ؛ + عليه ه || (٢) شاركه : يشاركه س ، ع ، م ، ن || (٣) موجوداً : موجود ه || (٤) لجوهر : في جوهر ه || (٥) أو كان : وكان ه || (٧) إذا : أنه إذا ه || "في" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ، ع ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض ع || يقال : لقول ه || (١٢) ذا البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضاني ن || موجود أبيضاً : أبيضاً ع || اللون : + أبيض ه . (١٦) فا : فيان || أورد : أورده د || مخالفاً : يخالف ع ، م || لمقتضى ما : المقتضى لـ ع ، م ، ن ، ه || أورد : أورده ع ، م || (١٧) يتشكك : يتكلم ما .

على اللون قولاً كلياً ، ويوصف بها اللونُ وصفاً عاماً ؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياضٌ ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أى شئ وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضاً فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فإذا البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحداً ؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد ، الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبين أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لانفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير . وأما إذا قلنا النسبة ، فجعلنا الطرف الأكبر موجوداً

(١) كان : لكان هـ || وكان : فكان هـ || (٢) اللون : القول ع ، م || (٥) وعرضاً : وعرض د ، ع ، م ، ن ، هـ || (٦) بل الذي من جهة العرض : ساقطة من د ، س ، م ، ع ، ي || عليه : + بل يقال إنه فيه دا || (٨) يمتنع : يمتنع سا ، ع ، م || (٩) البياض : البياض سا ، م (١٤) بل : ساقطة من ع ؛ + هو هـ || (١٥) هو موجود : موجود سا || (١٧) فيين : فتيين ي ؛ فتيين ع || آخر : + موجود دا ، ع ، ي || (٢٠) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساقطة من س || فانه : كان ن || (٢١) قلباً : قلنا ع ، م || النسبة : النسبة ن .

”في“ والطرف الأوسط مقولا ”على“ فالجواب المشهور أنه تارة يُحمل حمل ”في“ كاليابض في القفنس ، والقفنس على قفنس ما ، واليابض في قفنس ما ، وتارة لا يحمل : كالجنس في الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يحمل على الإنسان .

- ويجب أن نتذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على الإنسان ؛ فلا تكون الواسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة ؛ وإن الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة . فإن الموجود في الواسطة ، إذا كان وجوده فيها كليا ، كان هو موجودا في الطرف الأصغر ؛ وإن كان في بعضها ، افترقت الواسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران إلا كليين في هذه الأمثلة ؛ فإنا إذا اعتبرنا الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيرت المسائل كلها .

- واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول على شيء منهما على معنى الذات ، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر ، مثل الضحك على كل إنسان ، والمشي على كل ضحك ، فالمشي على كل إنسان ؛ وإن كان الطرف الأكبر موجودا في الواسطة ، والواسطة موجودة في الأصغر ، فالجواب المشهور فيه أن هذا ممنوع ؛ وذلك لأن العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضا لم يُجز أن يكون الطرف الأكبر عرضا في الواسطة ، فيكون عرضا في عرض .

(١) ”في“ [الأول] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساقطة من م ||

(٢) والقفنس على قفنس : ساقطة من د || واليابض : فاليابض د ، عا ، ن || القفنس : باليونانية Kykno باللاتينية Cygnus وبالفرنسية Cygne والقفنس يضم القاف الأول وتسكين الثانية وضم النون طائر مائي شبيه بالأوز ولكنه أطول منه عنقا والكبير منه أضخم حجما والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب به المثل في الصفاء والطهارة ويذكر لونه الأبيض مثالا للعرض اللازم في المنطق كما يذكر اللون الأسود مثالا للعرض اللازم للزنجي ||

(٣ — ٥) والجنس لا يحمل . . بقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س ||

(٥ — ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أن سا . || وجوده : وجود د ||

(٧) فيها : فيه م ، ن ، ه ، ي || بعضها : بعضه م ، ن ، ه ، ي || (٨) ههنا : بما هذا م || (٩) من جملة : ساقطة من س || ما : ساقطة من ع || الحمل : يحمل ي || هو : ساقطة من ي || بعض : ساقطة من م ||

(١٠) كليين : + أي نج ، ع ، ي || (١٢) كان : + مقولاد || (١٣) مثل : مثال ع ؛ مثال ذلك ه ||

(١٤) الضحك : كالضحك ه || والمشي . . ضحك : ساقطة من ي || فالمشي : والمشي ه ، ي ||

(١٦) كانت : كان س || (١٦) في الواسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهذا الذى يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شيء بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشيء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ؛ فإن الحق تقيض هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا يبين نفسه .

٥

فأما أن الحق تقيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيرا من الأعراض إنما يوجد فى الجواهر بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملابس توجد فى الجسم لأنها توجد فى السطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئيا يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ؛ وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجودا فى السطح ؛ كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أول والثانى ثان ؛ فإن الملابس توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم للتحرك . وهذه أمور تبين لك فى مواضع أخرى ؛ بل ما يعرض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضوع العرض كونه الشيء فى شيء ، لا بجزء منه ، ولا يصح قوامه مفارقاله ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضوع الثانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع لـ "على" والموضوع لـ "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ؛ فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسواد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلتها ظاهرة .

١٠

١٥

(١ - ٢) ولا قام . . . حد العرض : ساقطة من سا || (٢) لا يجب : لم يجب س || (٣) يبين : يبين د ، ن || (٤) ولا : + هو سا . || هو : ساقطة من س ، سا || (٥) الحق : + هو ه || نفسه : فى هه ن || (٦) تبين : يبين د ، ن || (٧) لأنه : + يوجد دا ، س || (٨) كونه : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ي || (٩) أولا : ساقطة من ع || تبين : تبين ب ، د ، ع ، ه || (١٠) موضوع : موضع د || (١١) الموجود فى : الموجود فى فم || ثان : + لا ع ، ي || (١٢) موجودا : موجود ع || الموضوع لـ "على" : موضوع لـ "على" سا (١٣) أعراض : اعتراض م .

ولنرجع إلى الرأس فنقول : كلُّ ذاتين يَحْصُلُ أَحَدُهُما في الآخر حصولاً أولاً لا يَتَمَيَّزُ منه شيء عن الآخر ، لا كالوحد في الحائط ، إذ باطن الوحد متبرئ عن الحائط ، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعاً ، فأيهما جعل صاحبه بصفةٍ وهيئةٍ ونعتٍ ، فإنه إما عَرَضٌ في صاحبه وإما صورةٌ ، وذلك لأنه إن كان صاحبه المتصف به متقوم الذات ، وهذا إنما يتقوم به ، فهو عَرَضٌ ، وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق في تقويم صاحبه فهو صورةٌ ، ويشتركان في أنهما في محلٍ ؛ لكنَّ : ل أحدهما يسمى مادةً ، ومحل الآخر يسمى موضوعاً :

## [ الفصل السادس - ]

### فصل ( و )

١٠ في إفساد قول من قال : إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهراً من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجيبة في أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضاً في موضوع ، إذ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة ، الذي بالحرى أن نسميه حاملاً ، بل والموضوع الذي بالحرى أن نسميه مبتدأ في الخبر . وسمِعوا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون في حالٍ جوهر ، ومن جهة أن اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفاسفة الأولى . ثم إنهم قد سمِعوا أن فصول الجواهر جواهر ، وسمِعوا أن فصول الجواهر كصفات ، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التي هي المقولة التي سنذكرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضاً ، صارت فصول الجواهر أعراضاً

- ( ١ ) الرأس : الرأس م || فقول : + إنه || ( ٢ ) عن الآخر غير الآخر || متبرئ : متبرئ م ؛ يسرى دا || ( ٣ ) جميعاً فأيهما : فأيهما جميعاً || جعل : فعل هاشم ه || ( ٤ ) ونعت : وقعت || عرض : ساقطة من م || ( ٥ ) وهذا : فهذا ع || ( ٦ ) فهو : فهذا ي || ( ١٠ ) إفساد : فساد د ، ن || ( ١١ ) إليها : إليه ب ، س || ( ١٢ ) ظن أربابها : الظن سا ، ع ، ن . || إذ : إذا سا || كان : + في م ، ن ، ي || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || ( ١٤ ) بل والموضوع : والموضوع سا || ( ١٥ ) جوهر : جواهر م ، ي || ( ١٦ - ١٧ ) سمِعوا . . . جواهر : ساقطة من د ، ع ، ن || ( ١٧ ) تسمى : سميت ع || ( ١٨ ) بعد : + أن سا || ( ١٩ ) صارت : ساقطة من م ؛ فاصرت ع ، ه ، ي .



عندهم ؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر ؛ فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا ؛ وأيضا كانت الصورة في حامل الصورة ، لا بجزء منه ، فكانت عرضا ؛ وكانت في الجوهر المركب جزءا منه ، فكانت جوهرا ؛ إذ جزء الجوهر جوهر ؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا . والبياض أيضا جزء من الأبيض ، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض ، فالبياض موجود في الأبيض الذي هو جوهر وجود الجزء ، فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء ؛ فهو فيه إذن جوهر ؛ وهو بعينه في موضوعه عرض ، إذ هو فيه لا بجزء منه ، وسائر ذلك . فتهوست طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا .

وأما نحن فنقول : إن هذا مستحيل فاسد ؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة . ونقول أولا إنا نعني بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة أى حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقتها إياه وهو قائم وحده ؛ وإن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة .

وإذ الأشياء على قسمين : شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء ، كوجود الشيء في موضوعه ، وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة . فكل شيء إما جوهر وإما عرض . وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ، وتكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء في الموضوع ؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر .

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول : إن الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه . لأنها إما أن تكون في المادة ، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب بجزء منه ، فليست فيه

(١) وكانت : فكانت سا || عندهم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت : فكان م ؛ وكان عا || (٤) فالبياض : ساقطة من ن || (٥) جوهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة : طبيعته م || ظنت : ظننت م || (٨) فان : وأن م ، ن ، ه ، ي || (١٠) لا بجزء : بجزء عا ، م ، ه || (١٢) في شيء : شيء عا || (١٤) وإذ : وإذا م || (١٥) له : + من نج ، س || (١٦) فكل : وكل عا || وإما : أون || (١٨ — ١٩) البتة . . . الأشياء : مكررة في م || (٢١) بجزء : جزء عا || فليست : فليس ب ، س ، عا ، ع ، عا ، م ، ي .

كالشيء في الموضوع . وأما في الميادة فقد بينا أنها ليست فيها كالشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء يتوهم أنها فيه كالشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شيء من الأشياء كالشيء في الموضوع .

- هـ فليست الصورة عرضا البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار، ليست، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيء في مادة .

- وفصول الجواهر، أعني انفصوّ البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزؤه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررّة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التي إنما تتقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقولة التي كنت هي الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ؛ فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحل شيئا ويخصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

(١) فيها : فيه ع || (٢) وإذا : وإذا ع ، ي || في هذين : هذان سا ، ع || (٣ — ٢) وتعلم . . . غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي || (٣ — ٤) لا تحتاج . . . في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : لست دا ، سا || (٨) الجواهر : الجوهر (في المرتين) ي || (١٠) فانها : فانه م || موضوعة : موضوعاى : || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم لو كان د || كان : كانت ه || للجنس : في الجنس س ، ن ، ه || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ي || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات ه || (١٥) يحل : يحل سا ، ي || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ي || (١٧) التي : الذي س ، ع ، ن ، ه ، ي || سنوضح : سنوضحه ع ، ه ، ي ؛ + وذلك ه .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسا مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه نليس عرضا فيه ، إن غنى به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرًا وهو فيه . وإن لم يكن هذا ، بل غنى أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدها أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرًا ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كجزء ، يجب أن يصير جوهرًا فيه ؛ فإنه ليس ما لم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

- (١) ليس ساقطة من م . لا لا : لاس ، ع || (٣) مركبان : + قد جعلادا || ثلاث : + أي ه ، ي ||  
 (٥) لا لا : لاع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لاع || في نفسه : ساقطة من سا ||  
 فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ي || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، ه ||  
 (٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩ — ١٠) وإن لم يكن . .  
 موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ي || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ي || فهذا :  
 وهذا ه || (١١ — ١٤) في موضوع . ثم . . . وهو فيه : مكررة في س ، ع ، م ، ي ||  
 (١٤) فهذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلمة ه ، ي || هو في شيء : ساقطة من ص ||  
 (١٥) بالقياس : القياس م ، ي || فهذا : فهذه م ، ي || (١٦) الذي هو فيه : هو ع || كجزء :  
 + فيه ع || (١٧) بصير : يكون بصير م ، يكون د ، ه .

بل ما لم يكن عَرَضاً في نفسه، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع، هو ذلك المركب أو شئ آخر معين، بل ما كان ليس في موضوع البتة. وكونه ليس في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شئ من الأشياء كائناً في موضوع. فلو كان، إذا كان الشئ ليس في شئ هو فيه كائناً على معنى كون الشئ في موضوع. كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشئ، لكان هذا القدر يجعله جوهر فيه، بل إنما ٥ كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شئ من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لا أنه ليس في شئ كذا كائناً في موضوع.

فبين أنه إذا لم يكن الشئ في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شئ من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شئ آخر هو فيه كالشئ في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشئ، ولا ١٠ في ألف شئ آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشئ عرض.

وكما إن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشئ بالقياس إلى شئ ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك، فكذلك العرضية ليست لأن الشئ بالقياس إلى شئ بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان ١٥ وأي شئ كان؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض، وإن لم يكن ذلك الشئ هو هذا الشئ وكان هو في هذا الشئ، لا على أنه في موضوع، فليس يمنع ذلك أنه في نفسه في موضوع. وإنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعم العرضية والجوهرية، أعني كون الشئ عرضياً للشئ أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شئ فكان فيه، وكان كالشئ في الموضوع فهو عرض وعرضي. أما عرض فلا ٢٠

(١) فهو: حوسا || جوهر في نفسه: جوهر فيه في نفسه ب || (٥) فيه: ساقطة من ه ||  
 (٦) معنى الجوهرية: الجوهر عا || (٧) ليس في: ليس إلى د || (٨) الشئ في: + شئ، دا، ع، ه، ي || (١٠) وإن: فان سا || (١٣) الجوهرية: الجوهر م || لم تكن: ليست ن || ما هو  
 لا في موضوع: بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٤ - ١٥) كذلك فكذاك... في نفسه:  
 ساقطة من د || (١٥) موضوع ما: بعض موضوع مام؛ موضوع د || (١٦) هو هذا: هو ذلك ن ||  
 (١٨) وإنما: فانمام || (١٩) عرضياً: عرضاس ع || (١٩) بما: ساقطة من عا.

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ؛ فدلّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشئ عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما في هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضي فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهرًا كالحیوان للإنسان أو عرضاً كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فلماذا كان العرض في شئ لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهرًا .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شئ ، كان عرضاً أو جوهرًا ، فقد يسمى جوهرًا ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوباً إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرى مكان الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحداً ، فقالوا كذا جوهر في كذا ، والشئ ليس جوهرًا بالقياس إلى شئ ، وإن كان جوهرًا بالقياس إلى الشئ الذى هو فيه .

(١) لأنه موجود : لأنها موجودة هاشم د || موجود في : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذام ||  
أمر له : أمر ن || (٤) عرضي : عرض عا || (٦) ولما اتفق . . . عرض فيه :  
ساقطة من ع ، ي || الموضوع هذا : الموضوع في هذا م || (٨) للعرضي : العرضي  
س ، ع ، م ، ي || فالجوهرى : فالجوهر ن ؛ لجوهر د || (١٠) بجزء منه بل ب : بجزء منه بل ب  
بل بجزء : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرًا : جوهرى عا ||  
الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ي || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر :  
ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ي || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهر ن ||  
واحدًا : واحد د || (١٦) جوهرًا : جوهر س ، ع .

- ونقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه في موضوع ، أى على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكان هذا المذهب صحيحا ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان في نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة ، هذا الذى هو فيه ، إن كان في شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان في نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غير هذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئا واحدا يكون جوهرًا وعرضًا فقد خلع الإنصاف .

### تمت المقالة الأولى

---

(١) رأس : الرأس عا ؛ رأى م || (٢) أى : أوس || كان : + كذلك دا ع ، ه ، ي ||  
 (٣) لكان : فكان ه ؛ وكان ي || (٥) أو : + فى س || (٦) أى : وأى سا ||  
 هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٨) الإنصاف : رقة الانصاف  
 وتردى بمنزلة الاعتصاف ع || (٩) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، عا ؛ + والله الحمد ، ن ؛  
 + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإله أعلم ؛ + من الفن الثانى والحمد لله لولى الحمد ه .



# المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

---



الجنس حدا نهت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذى يضايفه ، من غير أن جعلته بالفعل — من حيث هو مضاف — جزء حده . وأما شرح هذا التدبير في الحدود التى للتضايقات ، وأنه لم ينبغى أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايقين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

## [ الفصل العاشر ]

### (ى) فصل فى النوع ووجه انقسام الكلى إليه

والنوع أيضا قد يقال فى لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقى ؛ فإن اللفظ الذى نقلته الفلاسفة اليونانيون بفعلة لمعنى النوع المنطقى ، كان مستعملا فى الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شئ وحقيقته التى له دون شئ آخر ، فوجدوا صورا وماهيات للأشياء التى تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها ، فسموها ، من حيث هى كذلك ، أنواعا . وكما أنَّ لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، ولفظة النوع مطلقا كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، فكذلك لفظة النوع المنطقى تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذى يرويه مضايقا للجنس ، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس ، أو الذى يقال عليه الجنس ، وعلى غيره بالذات ، وما يجرى هذا المجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذى

(٣) التى : آخر نرمع وأوله فى ص ٣٠ سطر ١٦ || للتضايقات : فى المتضايقات س  
(٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ي (٥) فسترى : فسرد ب ،  
س ؛ فبرده || آخر : + إن شاء الله تعالى هـ (٨) على معنى : على ع ، ي || غير معنى : غير ع  
(١٠) مستعملا : يستعمل ع (١١) له : لهاع ، ي ؛ + ذلك ع ، عا ، م ، ن ،  
ي || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ي (١٤) فكذلك : وكذلك م  
(١٥) المعنى : معنى عا ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو ذا ، ي

ربما سموه باعتبار ما ، نوع الأنواع ، وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية . فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثانى .

- وبين المفهومين فرقٌ ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضاف إلى الجنس ، وبالمعنى الثانى غير مضاف إلى الجنس ؛ فإنه لا يحتاج ، في تصويره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، إلى أن يكون شئ آخر أيضا أعم منه مقولا عليه . ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثانى ، وذلك لأنه ليس مقوما له ؛ إذ قد يجوز في التوهم أن لا يكون الشئ الذى هو نوع بهذه الصفة نوعاً بالصفة الثانية ؛ إذ لا يمتنع في الذهن أن نتصور كلياً هو رأس ليس تحت كلى آخر ، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول ، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله هكذا وعلى هذه الصورة ، وجاز رفعه في التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتياً ، وما لم يكن ذاتياً لم يكن جنساً ، بل إن كان لابد فهو عارض لازم له . وقد يقال لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، وكيف ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده ، وهو به مضاف إلى أنواع فوقه . ثم لست أحقق أن أى الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنما هو إلى هذا المطلق على الأفراد ، ثم لما عارض له أن كان عليه عام آخر ، سمي كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية .

- ( ٤ ) بالمعنى : المعنى م ( ٥ ) فإنه : وإنه م ( ٧ ) بمعنى : لمعنى م  
( ٨ ) قد : ساقطة من س ( ٩ ) إذ : أو د ( ١٠ ) حله : - كما د ا ، س ،  
وها مشى ( ١١ ) وعلى : أو على ع ، ه ( ١٢ ) له : ساقطة من ع ، ي ( ١٣ ) نوع : + من م  
( ١٥ ) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من س ( ١٦ ) به : أنه د ، ن || أحقق : أتتحقق  
ع ا ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن ( ١٨ ) المطلق : المطلب ب ، د ، ع ا ، م ، ن ، ه  
|| إليه : له ه

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة أولية ويقسم الجسم قسمة ولكنه ليس يقسمه قسمة أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالنطق . ومع ذلك فإن الغير الناطق الذى تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالعُجْمَة ، وإن لم تكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوماً ؛ وإذا أقيمت العجمة مقامه ، لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان ؛ فإنك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غيرُ الناطق دالا على المعنى الذى تقصد إليه فى قولنا : حيوان غير ناطق .

فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، فى الأكثر من الأمر ، لا تنقسم ماتحت ، بل تقوم . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم مافوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية ، وكذلك يقسم بالماشى والسابج والطائر ، فإذا ابتدئ قسم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ قسم بالماشى والسابج والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

(١) له : ساقطة من ن || يقسم : بم د || (٢) لكنه ليس يقسمه قسمة : لكنها ليست بقسمه د ، ن ؛ لكنه ليس بقسمه م || (٣) للإتصال : الإتصال ع || (٤) وإذا : فإذا ع || (٥) كل حيوان : لكل حيوان ع || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : ساقطة من س || (١٠) لما فوقه : له ع ، ي || (١١) فى الأكثر من الأمر : فى أكثر الأمور ، ع ، ع ، د ، ي ؛ فأنها د || (١٢) ماتحت : ماتحت س || (١٤) مافوق وماتحت : ماتحت ومافوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة دا ؛ غير أولية ن || (١٧) قسم : يقسم ن ؛ وقسم م || (١٨) من القسمين : ساقطة من س || (١٩) قسم : تقسم د || بالماشى : ساقطة من س .

الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن توافي الجنس أول شيء قبل القسمة بالمئات وغير المئات ؛ والقسمة بالمئات وغير المئات كان يجوز أن توافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المئات وغير المئات ، ثم يقسم المئات إلى الناطق وغير الناطق .

٥ وقد بقي ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المئات وغير المئات من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشي ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المئات وغير المئات والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تنفى به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

١٠ والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس العالى واحد ؛ ولو كان كثيرا لانتحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدا أولا ولنضع هذه الأجناس وضعاً ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جوهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متعل ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على ينفع ، كقولنا : ينقطع

٢٠

( ١ ) وغير الناطق : ساقطة من م || ( ٢ ) وغير المئات : ساقطة من عا || ( ٥ ) وهو : هو ه || ( ٦ ) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || ( ٨ ) التداخل : ساقطة من ي || ( ١٠ ) أنها : أنه ع ، ن || ( ١٢ ) فصل : فصول من || ( ١٣ ) بما : ما ، عا ، ي . ( ١٨ ) كان : ساقطة من سا || عام : عامام ، ن || ( ٢٠ ) يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ي || يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ي .

عن أشياء كثيرة ما هي - جوابا . ثم نقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنسا لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهي إلى الخمسة انتهاء ظاهرا ، وتكون طبيعة النوع متحصلة فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتيا ، وإما أن يكون عرضيا ؛ فإن كان ذاتيا ، فإما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أى شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنسا ، والدال عليه في جواب أى شيء هو فصلا . وأما العرضي فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أى شيء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيتضح

( ١ ) والمقول : والمقولات عا ، م ، ن ، ي ( ٢ ) المقولين : مقولين عا ، م ، ن ، هـ

( ٣ ) للأخص : ساقطة من عا || أخصهما : أخصها م || للأعم : الأعم م || فهناك : فهناك م

( ٦ ) الآخر : الأخير عا ( ٨ ) التي : ساقطة من عا || من : لى ن

( ١١ ) كثيرين : الكثيرين س ( ١٦ ) وإما : + أن يكون هـ

( ١٩ - ٢٠ ) فصل ... هو فصل : ساقطة من س ( ٢٠ ) كذلك : ساقطة من ي

لك ، إلا أن يراعى شيء ستعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفظنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع ، بل بما هى خاصة لنوع أخير ، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا ٥ أخيرا .

## [ الفصل الحادى عشر ]

### (يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

فلتتحقق الآن حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فنقول : أما النوع بالمنعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين ١٠ مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإن ١٥ المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

( ١ ) يراعى شيء : تراعى شيئا ن ، ه ( ٥ ) خاصة : ساقطة من ن

( ٩ ) فلتتحقق : فلتحقق عا ، ن ، ه || التى : ساقطة من ه || هى : ساقطة من ن

( ١١ ) وذلك : ساقطة من م || يشاركه : يشاركه م ( ١٣ ) مختلفين : ساقطة من ن

( ١٤ ) أنه : وأنه ه || تفهم : تعلم س ( ١٦ ) قد : ساقطة من ه || أيضا : ساقطة من م

( ١٨ ) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به ه

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا فى هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر فى هذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود فى أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود فى الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشترك فى الثبوت والوجود بمفهوم شَصَل عند الذهن .

وهذا بين نفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يغلط نفسه بإزالة فكره عن الغرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما صح أن الشيء لا يخرج عن طرفى التقيض ؛ فإن كل واحد من طرفى التقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود فى جميعها معنى واحد فى المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود فى هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ؛ وبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، وبعضها أضعف ؛ فإن وجود القار منها ، كالكيفية والكيفية أحكم من وجود

( ٣ ) بغيره : لغيره سا || ( ٥ ) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه  
ع ، ه || ( ٦ ) يحصلوا : يحصلوا || ( ٧ ) يعودوا : يعودون || فيضيفوا : وضيفوا ع ؛ ثم يضيفوا ع ||  
( ٨ ) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ي || ( ٩ ) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، سا ؛  
يمكن أن يبين : م || ( ١٠ ) ولولا : فلولا ع || صح : + قولنا ه || ( ١١ ) بل الوجود :  
الى الموجود م || ( ١٢ ) واحد : واحدا م || ( ١٣ ) اسم الوجود : اسم الموجود م || ( ١٤ ) حال  
الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا ع ، ي || ( ١٥ ) وأنت : فأنت م ، ن ، ي ||  
( ١٦ - ١٥ ) الوجود لبعضها : الوجود أخصها م ، ي || ( ١٧ ) بالوجود : بالموجود ب || ( ١٨ ) القار :  
القوارم ، ن ، ي ؛ القاراد .

- مالا استقراره ، كالزمان وأن ينفع ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذى هو بالتواطؤ المحض ؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى دأخل في ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم الماث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل في قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو يمكن الوجود في الشكل الأول من كتاب أوكليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكلية ؛ فما كان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشيء الذى جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذى جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتى للشيء لا يكون له بعلّة خارجة عن ذاته ؛ وما يكون بعلّة خارجة فليس مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضى ما حصوله ليس بعلّة خارجة عن الماهية ،

- (١) ينفع : يفعل ع ، م || وقوعا : وقوع ن || (٣) أيضا : ساقطة من ن ||  
غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل نج || دال على معنى : ساقطة من عا ||  
(٤) بل أمر : بل هو أمر ع ، ه ، ي || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا ...  
تصور أنه : ساقطة من ع || لست : ليست د ، م || (٨) فى : ساقطة من م ||  
تصورك : تصور ه ؛ يتصورك م || موجود ... أن تتصور : ساقطة من ع ||  
(٩) فلذلك : ولذلك ن || وفى : فى سا || وكيف : كيف س || (١٢) لذلك : ساقطة من ب ، س ، ع ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ||  
فا : مام || (١٣) فهو : فهى عا || (١٥ و ١٦) جعل : يجعل ي || (١٧) له : ساقطة من عا ||  
(١٧ - ١٨) ذاته ... خارجة عن : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله ه .  
(٧)



والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلى بهذه الصفة ؛ وأيضا فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

- والذى حدّ وقال : إن النوع هو أخص كليين مقولين فى جواب ما هو ، فقد أحسن تحديد النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص من كليين مقول فى جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدربت بالأصول والمواضع المقررة للحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنسا ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبار آخر نوعا ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعا باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح أن ينقلب جنسا ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنسا باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فترتب للجنس مراتب ثلاثا : جنس عال ليس بنوع ألبته ، وجنس متوسط هو نوع وجنس وتحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون فى باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع ألبته ، فليس بجنس ألبته ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع ألبته ، ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر ؛ فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس ؛ وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

(٢) وأيضا : ساقطة من ن || وأيضا... فرق : ساقطة من هـ (٣) حد : حده ع (٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحدودة د || للحدود : المحدودة عا || الآن : + إن ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا (٧-٨) ومنه... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه ... أخص منه : ساقطة من س || لا : ساقطة من ن ، هـ || تحته : دونه عا وهامش هـ ، ي (١١) فترتب : فيرتب ع ؛ فترتب د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثا : ثلاث د ، م ؛ + فيكون هـ ، ي (١٢) وتحته : تحته ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا (١٦) فإن الجوهر : ساقطة من م .

- وأشكالها هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؛  
والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ؛ وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛  
فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم  
نوع الجوهر و جنس للجسم ذى النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم و جنس الحى ؛  
لأنه يعم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذى النفس و جنس للحى الناطق ٥  
لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى و جنس الإنسان ؛  
لأنه يعم الإنسان والمَلَك ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر  
هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو  
النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس  
وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس ١٠  
والجنس العالى ، وبأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون  
الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه  
إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس  
إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار  
أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية غير ١٥  
المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى مما ذكره . وأما قياسه بالاعتبار  
الآخر يفيد أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ،  
ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفهومات هذه الثلاثة — وإن تلازمت —

(١) هو : ساقطة من ع (٣) الجسم : الجنس س (٤) للجسم : الجسم عا ، م ||  
نوع الجسم : نوع للجسم ع || الحى : للحى ع ، ه ، ي (٥) والحى : ساقطة من عا ||  
وجنس للحى : جنس الحى م || للحى : + الحى عا (٦) الناطق : + هوع || الإنسان :  
للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من عا (١١) يقاس : قياس ن ؛ قياس له ع ، م ، ه  
(١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) قياس : قياسه م (١٦) ذكره وأما : ذكروا  
ما عا ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فأمام (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرًا ؛ وإما أن تجعله بحيث يُحدُّ بحدِّ العرض ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؛ فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعًا له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وُصف به إلا الجملة . نكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحدًا للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيقي فتمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أينا ؛ بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذي هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالتنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالتنوع .

قالوا أيضا : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجودا في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضا : إن التسليح معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللباس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما تمنعوا فيه . أما أولا فلا نكون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء ؛ فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قديكون الوجود في الكثرة بحيث يمتنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهناك لا يكون الوجود في أشياء موجوداً في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا بخ || نفسه : عينه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ي || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من : ساقطة من م ، ن || (٨) للكان : بالمكان ع ، ي ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه || (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي عا ، ي || (١٠-١١) وتخالفه . . . بالتنوع : ساقطة من سا || (١٠) ههنا : + إنما هو ي || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أود ، م ، ن || (١٤) فنقول : وقولي || (١٦) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل : ساقطة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .

والفرق بين الموجود في موضوع من جهة أنه موجود في شيء وبين كون الكل في الأجزاء أن الكل يكون في أشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة . وأما الموجود في موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا في موضوعات ؛ ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ؛ ولا تمنع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهباً صحيحاً . وأما الحق فسينكشف ٥ عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

وأما التسليح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسليح نسبة وحالة تلبس عند السلاح يوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلح هر وصف له ؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالتسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون في ذلك الغير . ١٠ ففرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معرنة لمثل هذه الهذيان في أن يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هر أن العرض ليس بجنس .

لكنهم قالوا شيئاً آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع سائر الأعراض ؛ بل على أن له نسبة إلى ما هر فيه وعلى أن ذاته تقتضى هذه النسبة ؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها ، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة . وهذا قول شديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود ١٥ في موضوع ، فتكون دلالة على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضاً معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها ، لأن ماهياتها تمثل مدركة مفهومة .

(٢) واحد : ساقطة من سا ، ع ، م ، || (٣) فليس : فلا ه || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد ع || (٥) مشتركة : مشترك ع ؛ + فيه نج ، ع ، ع ، ع ، ي || صحيحاً : سيقام || (٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه ي || (٨) فيقال : فقال ب || إنه : + هوس || بتسلح : فالتسلح ع || (٩) فالتسلح : والتسلح د ، سا ، م || (١٠) وبين : أو بين د ، م || (١١) بجنس : + أى على سبيل الفرض والتقدير أى إن فرضنا وسلطنا م || (١٢) شيئاً آخر : أشياء أخرى || (١٣-١٢) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ؛ أنه ع || (١٤) في أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ماهيتها د || (١٦) فتكون : فكيف تكون ي || (١٧) نسبة هذا : نسبه لهذا ي || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ي .

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ؛ وكذلك في العقل لا يكون كذلك إلا بأن يلحق به العقل معنى ينخصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان ، وقد عرض له في الأعيان الخارجة أن كان هو بعينه موجوداً في كثيرين ؛ وأما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة أن تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ، فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة إلى عدة تتشا كل فيه ، بأن يحمله العقل على واحدٍ واحدٍ منها — فأتى كيف ذلك فلصناعة أخرى — فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا لعارض يعرض له من شكل أو غيره ، وكالثوب الأبيض ، فيكون الثوب في نفسه معنى ، والأبيض معنى ، و يتركبان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو في العقل معنى ، وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنسى معنى . فيسمون معنى الجنس جنسا مطلقا ، ومفهوما أنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض في نفسه له معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب ، فإذا عُقل معه ذلك عُقل شيء يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول ، فأما أنه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقي هو هذا .

وأما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذي يصلح أن يجعل للمعقول منه النسبة التي للجنسية ، فإنه إذا حصل في الذهن معقولا ، صلح أن تعقل له الجنسية ، ولا يصلح لما يفرض متصوراً من زيد هذا ، ولا للتصور من إنسان ،

( ٣ ) وقد قدى || عرض : يعرض ه ( ٤ ) الصورة : الصورا

( ٥ ) المعقولة : المقولة ه || نسب : نسبة م ( ٧ ) فأما : وأما ي

( ٨ ) مثلا لعارض : مثل العارض نا ( ٩ ) وكالثوب الأبيض : من هنا إلى

صفحة ٧٢ خرم في ي ( ١٠ ) هناك : مثلا ع ( ١١ ) حيوان : + هو

في العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان م ( ١٤ ) معه : + إلى د ، ن ||

معه أن يعقل : أن يعقل معه ع ( ١٥ ) وكذلك : ولذلك ع ( ١٦ ) شجرة :

مضرة د ، ع ، عا ، م ، ، ن ، ه ( ١٧ ) للعقول : لقول ه ( ١٨ ) الجنسية :

+ المنطقية ه ( ١٩ ) لتصور : المتصور س || إنسانه : الإنسان ن ، ه

- فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية وطبيعة زيد؛ إذ هو بحيث إذا تُصوّر صلح أن يلحقه عمومٌ بهذه الصفة، التي هي الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لها بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعيات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن يخصص لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المعقول من جنس طبيعي؛ وأما الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضا جنس معقول، ولكن من حيث إنها شيء من الأشياء يبحث عنه المنطق، فهو جنس منطقي؛ وليس؛ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجودٌ إلا في العقل، يجب أن يكون المفهوم من أنه عقلي هو المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى الذي يفهم من أنه عقلي، هو غير المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقلي لازمٌ ومقارنٌ للمعنى الذي يفهم من أنه منطقي ليس هو هو، إذ قد بان لك اختلافُ اعتباريهما. فالجنس المنطقي تحته شيان:
- أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها؛ أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس عال وجنس سافل، فهو يعطى كلّ واحد مما تحته من الأجناس المتقررة حده واسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما إنه جنس، ويُحدّ بحدّ الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حده؛

- (١) طبيعة الحيوانية: طبيعته بالحيوانية ع || الحيوانية: الحيوان د، ه || بهذا: لهذا د  
(٢) وطبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو ه (٣) بحال: + بحالهم ه؛  
+ أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا منطقيا ليس هو في الطبيعيات بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعيات توجد في أشخاص فيكون جنسا لها بل لا وجود لها إلا في الذهن ع (٤) أن يصير: ساقطة من س  
(٨) طيمي: طبيعة ع || هي: هو ه (١١) يجب: ساقطة من ع  
(١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقلي: ساقطة من د، ن، ه  
(١٣) المفهوم: ساقطة من ع || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومفارق ع || من أنه منطقي: أنه منطقي ع (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من ع || التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س.

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذي هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شاملة للطرفين ، للحاوى والمحوى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاتضاح ؛ وأما ههنا فهو شيء كالتنبيه غير محصل .

وَأما قول القائل : والأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا ، فيشبه أن يكون معنى بهذا مقولة يفعل وينفعل ، فتكون الكيفية هي الأمر الذي يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . ويشبه أيضا أن يكون معنى مع هذين الوضع أيضا ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جدا ؛ فإن لفظة الأطراف لا تدل في هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا تجدد تحته معنى متواطئا فيه ؛ ولا أيضا يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئا ؛ فإن من أفضل أحوال المعاني النسبية التي لا تتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف ، وخصوصا في مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التي لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكميات تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها في تلك المقولة بالعرض . وما دخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الشيء . بخ ، ع ، ه ، ي || نسبة : نسبته ع || (٣) والمحوى : والمحوى م ، ع ، ع ، ه ، ي ؛ ساقطة من د || (٤) غير محصل : الغير المحصل ه ، ي || (٦) هي : هو ، ع ، ي || (٧) النسبتين اللتين : النسبتان الثان ع ، ي || اللتين : ساقطة من سا || إليهما : إليان || أن يكون معنى : ساقطة من س ، أن يعني ن || (١٠) والأخذ : والآخذ ؛ وإلا حد س ، ع ، م ، ي || (١١) وإن كان يخيل شيئا : ساقطة من ي || النسبية : النسبة ه || (١٦) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (١٨) وما دخل . . . . بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

في مقولة أخرى . فإن لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شئ آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية ، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكمية . على أن المطالب أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟ ويلزم حينئذ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتضاعف المقولات بل لا تنتهي ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التي هي نسبة ، نسبة .

٥

وإن قوما آخرين قالوا : إن الانفعال هي الكيفية لا غير ؛ فليس التسخن غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان التسخن له في كل آن سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونة مطلوبة . وبالجملة فإن التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا ١٠ لما هو موجود له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيوضح لك في العلم الطبيعي . فإن كان التكيف ليس كيفية ، فبالحرى أن لا يكون التكيف كيفية . والتكيف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لا يكون الفعل كيفية . ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك وليست فيه حركة .

١٥

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن يفعل تجتمعان في جنس واحد هو الحركة . وستعلم في العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن يفعل هي جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هي جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصنع إليهم .

(١ - ٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية ي || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : لمطالب ع ؛ لمطالب ي || الكميات : الكميات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها ه ، ي (٥) فإنه : بل وإنه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة من ي || (٦) فليس التسخن : وليس التسخين ب || السخونة : السخونة د || (٧) قالوه : قالوا ي || إلى السخونة : إلى التسخن د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ي || (١١) كل : وكل ه || (١٣) وكان : وكان ع ، ه (١٤) يحرك يحرك : حرك يحرك ع ؛ ساقطة من سا || (١٤ - ١٥) من أمره : ساقطة من سا || (١٥) ليست : ليس ه || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولة ع ، ه ، ي || هو : وهو سا || (١٧) يفعل : أن يفعل ي || يفعل هي : يفعل هو ه || (١٨) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أو أن يفعل ه || يفعل هي : يفعل هو ه ؛ يفعل من ع ، ي || أقرب من أن يصنع إليهم : أول بهم ع || إليهم : إليه ه ، ه .



## الفصل الرابع

### فصل ( د )

في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس  
أو خارجة عن العشرة وتقيم القول في ذلك

وههنا شكوك في أمور يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها  
أمورا هي أعم من عدة منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بنحو ما ؛  
ومنها أمور مباينة لها : كالوحدة ، التي هي مبدأ العدد ؛ والنقطة ، التي هي مبدأ بوجه  
للقادير ؛ وأيضا مثل الهوى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجمل ، وما أشبه  
ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

فنتقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هي مقولة أن يفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم  
تكن مقولة يفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها  
بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المانع من أن تجعل الحركة هي نفس مقولة أن يفعل ،  
إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القبيل ، فمقولة يفعل هي بعينها الحركة .  
وسيرد الكلام عليه في موضعه .

فهذا ما يقضى به في أمر الحركة . فأما هذه الأخرى فنتقول فيها قولاً كلياً ؛ ثم نورد  
ما يقال فيها في المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فنتقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل  
في المقولات ضاراً في أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل  
في إحدى المقولات العشر ولها اجتناس أخرى هي أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

( ٣ ) أوهمت : + الناس د ، م ، ه ، ي || إما : ساقطة من سا || ( ٤ ) أو : وإما ه ، ي ||  
خارجة : خارج ع || ( ٥ ) فيها : تحتها سا || ( ٦ - ٥ ) أن منها أمورا : أن أمورا ؛ منها أمور سا || ( ٦ ) عدة منها :  
هذه سا || الكيف : ساقطة من م || ( ٧ ) بوجه : + ما ي || ( ٨ ) مثل : فتل ب ( واردة  
كذلك في المرتين ) || ( ١٠ ) أن يفعل : يفعل ع || وإن : وأما ما ي || ( ١١ ) مقولة : + أن سا ،  
ن ، ه ، ي || ( ١١ ) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا ه || ( ١٢ ) هي : ساقطة من س ||  
( ١٣ ) وإلا إن : ساقطة من س ، ع || ( ١٥ ) يقضى : يقضى ه || ( ١٧ ) عشر : عشرة ب ، ه ||  
( ١٨ ) أخرى : ساقطة من ع .

في بادئ النظر أن يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودة، فليس يجب أن يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له في ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشارك لها في نوعها، وأنواع إنما هي أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هي أنواع أجناس فوقها. وإذا كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستحالة بنفسه. وإذا ليس كذلك، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواع لا أجناس لها، لم يكن شيء من ذلك داخلاً في مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هي هذه العشرة؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل: ٥

١٠ إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بدءاً لا يمتدون، لم يصبر وقوعهم خارجاً عن هذه البلاد سبباً في أن لا تكون هذه البلاد عشرة. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارجاً عن المقولات، لم يكن ذلك موجبا أن لا تكون المقولات عشرة فقط، إلا أن يصح أن لتلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.

وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة ١٥ عن العشر؛ ولا تتكلف نوماً آخر من الجواب، وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في شيء من المقولات؛ وذلك لأن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات؛ ومبادئ المقولات؛ لو دخلت في المقولات؛ لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره: + مشاركاس || (٢ - ٣) لكل شيء... يجب أن يكون: ساقطة من د ||  
 (٢) كثيرين: + مختلفين ي || (٤) نوع آخر: آثرن || (٥) وأنواع: أو أنواع د، ن، هـ ||  
 ولا: فلاع، م، ي || (٦) العقل: التولنج، هامش س || (٧) كانت: كان ع ||  
 (٨) وأنواع: أو أنواع هـ || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل س || هذه: من هـ ||  
 (١١) لأنه لا: لاس || قوماً: قوم، ع، ع، ي || (١٢) سلمنا: سلمناه د || خارج: خارجا دا، هـ ||  
 (١٣) المقولات: المقولات سا || عشرة: عشرة هـ || فقط لا: فقط لان || (١٥ - ١٦) خارجة  
 عن: خارجة من هـ || (١٦) العشر: العشرة ب، هـ || (١٧) لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ: هي  
 مبادئ: المبادئ، مبادئ، ع || (١٩) لكانت: كانت ع.

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد في العدد ، والعدد كم ؛ وكذلك النقطة في الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون في الأعدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالعمى من الكيف ، والسكون من مقولة أن ينفع ، إن كانت الحركة من مقولة أن ينفع . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخط ، فن المضاف ؛ ومن حيث هي هيئة ما ، فهي من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن ينفع ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقولة متى .

٥

١٠

فعلينا أن نتأمل ماتقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للمقولة بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون في قولهم مجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكية بأسرها ؛ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكية بأسرها بل للقدار . على أنه سيتبين لك في استقصائك للمعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة علة للقدار ؛ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة صلة

١٥

- ( ١ ) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحدة : الواحدة م || ( ٣ ) وإنها : فإنها ي || مقولات : المقولات م ||  
 ( ٤ ) أن ينفع : ينفع ي || إن كانت . . . ينفع : ساقطة من ي || المتخلفين : المتخلفين ي ||  
 ( ٥ ) يأتون : يأتون ن || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ، عا ، م ، ن ||  
 ( ٦ ) الخط : خط ه ؛ ساقطة من عا ، ي || فن : فهي من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع  
 ( ٧ ) جسم فهو : ساقطة من م ، ي || فهو من مقولة : فن مقولة م ، ع || ( ٧ - ٨ ) متحرك . . . ومن حيث  
 هو : مكررة في د ، ن ، ه || ( ٨ ) القطبين فهو : القطبين م || من الأين : الأين د || ( ١٠ ) مقولة  
 متى : متى د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || ( ١٢ ) يجازفون : يجازفون م ، عا ، م ؛ فقد يجازفون نج ، دا ،  
 ع ، ي || ( ١٣ ) أولا : ساقطة من سا || ( ١٤ ) وهو : ساقطة من عا || لها : عليها ، ي ؛  
 عندك ع || فليست مبدأ للكية : ساقطة من ه || ( ١٥ ) على أنه : على أنها ع || سيتبين : يتبين م ،  
 ي ؛ صينين صا ، ه || ( ١٦ ) ومبدأ : + لا ي .

لخط قوم متفاعدون عن الحقائق ، أزالهم التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدأين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعني النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أعم من المتصل والمنفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدأين عليين للمتصل والمنفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكمية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكميتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذ يتشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن ننظر : فإن كان ١٠ رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكمية جنس لهما ، كانا مبدأين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبدأين لجميع الكميات ، بل لما بعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولاً غير ذاتي ، فليست الكمية جنسا لهما .

١٥ فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى والصورة . وسيأتيك رسم الكمية من بعد ، فاعتبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولاً ذاتياً ، فتجد الهيولى والصورة داخلتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشيء مبدأ ما

( ١ ) أزالهم : بإزالهم د || ( ٢ ) مبدأين : مثليين د ، سا ، ن ؛ مبدأين م || ( ٣ ) كان يكون : يكون ن || ( ٤ ) وكان : وكانا ه || مبدأين : ساقطة من ي || ( ٥ ) يجعل : جعل م || ( ٦ ) مبدآن : مبدأين ي || يجعل : جعل م || ( ٦ — ٧ ) مقتصر الحمل : مقتصرًا يحتل سا || ( ٧ ) فقط : نقطة ه || ( ٩ ) وإذ : إذ م ؛ وإن ي || ( ١٠ ) طريق : الطريق عا || ( ١١ ) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د ( ١٢ ) فالكمية : والكمية عا || ( ١٤ ) لها : ساقطة من عا || ( ١٥ ) فعلت : جعلت ع ؛ جعلنا ي || ( ١٧ ) لافي : لا سا || ( ١٩ ) وهو الأجسام : وهي الأجسام ي ؛ والأجسام سا || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون س ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، سا ، ع ،

مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ في المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير في الجنس الأعلى ، الذي هو الكم ، بسبب المبدئية لكان الخط أيضا يمتنع أن يشارك السطح والجسم في الجنس الأقرب ، الذي هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة في الجنس الأقرب ؛ الذي هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، ههنا شك واحد في حله قانون مفيد يعرفك من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ؛ لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقديم وتأخير واختلاف . فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جنسا للهوى والصورة والجسم ؛ فإن الهوى والصورة أقدم بالطبع من الجسم ؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية ؛ بل هو بتقدم وتأخير .

وقد يعرض هذا التشكيك أيضا في غير ذلك ؛ فإنه قد يعرض بسبب أن بعض الكميات قبل بعض ، كالخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر في أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهوى والصورة في جنس الجسم هو حال مبدئية أولا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر في جزئيات إشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانع من أن : أنى || هو له : هو ع || (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح ب || (٥) ولذلك : وكذلك ن ، ه || تشارك المائة : المائة ن || (٧) في حله : وفي حله ع ، عا || (٨) وليس : ليس س || يحتاج إليه : يحتاج عا || (٩) بتقدم : متقدم عا || واختلاف : اختلاف ع || (١٠) والجسم . . . والصورة : ساقطة من ع || (١١) عليها : عليها س || بالسوية ، + به د || وتأخر : واختلاف سا || (١٢) التشكيك : التشكك د ، سا ، عا ، م || بسبب : بسبب د ، سا ، عا ، م || بسبب أن : + في سا ، م || (١٥) الجسم : + مبدئيه وعطه ه || (١٦) وعطيه : + الجوهر ب ؛ على الجسم س ؛ ساقطة من ع || (١٧) يشملها : يسلمها د || يخلوان : يخلوس ، سا ، م ، ع || لها : لها د ، سا ، م ، ع .

- المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذى يكون فى المفهوم من ذلك المعنى، فناله تقدم الجوهر على العرض فى المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان، فإن الوجود للجوهر قبله للعرض، وهو، أعنى الجوهر، علة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثانى فنل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معا، فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود، وليس الزمان هو داخلا فى معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء، وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، وللاخر بعد، لافى أنها إنسانية بل فى أنها موجودة. وأما بحسب النظر فى الإنسانية، فليس أحدهما فى أنه إنسان قبل الآخر فى أنه إنسان وعلة له، لست أقول فى أنه موجود إنسانا. وبالجمله فلا شئ جعل زيدا، الذى هو ابن عمى، إنسانا، فإنه لما هيته إنسان، فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا، ولذلك لا علة له فى أنه إنسان، لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا، فلذلك له علة فى أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون، لكنه ليس لذاته موجودا.

- ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك فى هذا المعنى المفهوم عنه، وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر فى مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة فى مفهوم الجنس، فيكون الجنس جنسا. ولذلك لا يجب أن يباين الأب الابن فى مقولة الجوهر أو نوع الإنسان، لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته فى أنها إنسانية ولا علة لها.

- وكذلك الحال فى نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم، فإن الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرًا، فإن الجسم لذاته، لا لعله من العلة ولا لسبب من

(١) تلك : من تلك ع ، ه || آخر : الآخر عا || (٢) إذا : وإذا سا ، ه ، ي ؛ إذس ||  
 (٥) فإن الأب : + فيماع ؛ منها ه || (٦) فيها : فصاع || (٨) انسانية : ساقطة من م ، ي ||  
 وأما : ولما س || (١٠) فلا : فانه ليس ه ، ي ؛ فأى عا || (١١) لما هيته : ماهيته د ، م ، ن ||  
 ولذلك : وكذلك ن || (١٢) لا أبوه : ولا أبوه عا || (١٣) لون : لونى || (١٤) هذا المعنى :  
 المعنى د ، م ، ن ، ي || (١٥) ذلك : ساقطة من س || مانع : + أن عا || (١٦) مفهوم : ساقطة  
 م ، ب ، د ، م ، ن || الأب الابن : الأب من الابن عا || (١٧) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ي .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه في وجوده محتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهرية ، تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهر ، لست أقول جوهر موجودا . ولا الثلاثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المثاليين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانياً ، فتكون تلك الماهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون العرض موجودا لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنساً ، إذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الهوى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الهوى والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود ، وما يجري مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون الموجود ؛ أو ما يجري مجراه ، مقولة لها .

وقد علمت من تمصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة في العدد ،

(١) ومقول ؛ ومقولا ه || محتاج : محتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ع || (٢) في وجوده : لوجوده ع ، ع ؛ في وجوده لوجوده ه || تكون علة : تكون في علة ع || (٦-٧) لأن هذه ماهية إنسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ه || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما ه || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذام || (١٠) كانا : كان د ، سا ، عا ، ه ، ع || (١١-١٢) وهو غير معنى ٠٠ في الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، س || أو ما : إمام .

والعدد من الكم فالوحدة من الكم، فهو قول المجازفين أيضا. فليس كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر؛ إذ هي موجودة في أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس. ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم؛ فأما إذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد؛ ثم حمل على العدد شيء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجبا. ٥ ولو كان ما قالوه واجبا؛ لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا.

وأما المبحوث عنه من حال العدم فيكشفه إذا عرف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بـضد؛ فأما الأعدام التي يعنى بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداما، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة. فأما الأعدام الحقيقية، فإنها ليست ذوات، بل أعدام ذوات. والمقولات هي مقولات ذوات وأمر وجودية؛ والأعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبين. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض؛ والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس، لم تكن جنسا له؛ وإذا لم تكن جنسا له، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشملها مقولة لما تحتملها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل في هذه المقولات. ١٥

وأما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التغذى، فينبغي أن تعلم أولا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتاً واحدة؛ وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

(٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه ||  
 (٤) فأما : أما د ، ع ، عا ، م ، ي || وليست : وليس س || (٦) ولو : وان سا ||  
 ما قالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د ، ع || عنه : منه عا ،  
 ي || فيكشفه : فيكشف د ، ع ، ه ، ي ؛ فكشفه م ، ن || (٩ - ١٠) الأضداد قد تسمى أعداما :  
 الأعدام قد تسمى أضدادا س || (١٠) كما : ساقطة من ع || تشارك : + في ب ، س || فأما :  
 وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وإنما : إنما ي || (١٣) يتبين : + لك ي  
 (١٥) وإذا لم . . . له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والأعدام ن || (١٧) وأما : فأما سا ؛  
 أما ي || ما قيل : قيل س || وفي : وعاء || التغذى : التعادى سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د ، م ، ن ||  
 ماهية : ماهيته ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س ، م ، ن ، ي .



من حيث هي تلك الذات والماهية ، تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست هي ؛ لأنها إن تقومت في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس : لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له ؛ وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة تشملها .

وقد يغلط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقوله إن للجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزء أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتغير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحدية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع في جنس مفرد أو لحصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

ومما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلاحة ، سيصير ذاتا متحدة ، وهي كاية ، ويجب لها أن تكون نوما يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات الأخرى ،

- (١) من حيث هي : من حيث هـ || (٣) فلم : ثم س || (٥) لا يكون .. جنسا للشيء : ساقطة من س ||  
 (٦) شيء : لشيء ع || (٧) هو أبيض : أبيض ي || (٧) فان : وان ن ، ه ؛ إن د ، م ، ي ||  
 (٨) أو كان : وكان هـ || لجزء منه : + فيها ي || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساقطة من ع ||  
 شيئا هو : شيئا وهو س ، م ، ي || (١١) ذات : ساقطة من س || (١٢) إذن : ساقطة من ن ||  
 للأبيض : الأبيض سا || تخصه : + وتكون ع ، ه ، ي || (١٣) الشك : التشكك س ||  
 (١٣) اقترن : يقترن هـ || أحدية : آتية س ، م ، ي || (١٥) لحصوله : يخص له ب ||  
 (١٦) فهو من وجهين : وجهان هـ ، ي || (١٧-١٨) ويجب لها : وبوجبهان ؛ ساقطة من ع .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بمحددها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بمحددها ، وإن كان يكون ذا كم ؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ، ولا جنسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهر وكيفية يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض ، من حيث هو ذوبياض ، فهو من مقولة الكيف . فإن الكيف إن غني به ذو كيف ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لا ذات كيفية ، وإن غني بها الكيفية ، فليس المكيف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، إذ لا تجدد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولة الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيق ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء الجملة ، من مقولة الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمتنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرة ، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفا : مكيفا د || (٣) لا يحدث : لا يصلح م || (٤) ماهيات : ساقطة من م ||  
 (٦) الأوجه : الوجوه ه || (٧-٨) هو ذو : له عا (٩) بها : به ه || (١٠) المكيف : لمكيف صا ، للمكيف د ||  
 (١٣) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الخاطئة م || يصلح : يصح د ، م ن ، ي || (١٥) يمنع : ساقطة من ه || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ، ه || أن يكون : أن لا يكون عا ، م ، ي ||  
 (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمتنع : ولا يمنع م ، ع ، عا ، م ، ي || (١٨) المقولة : مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر صا || جواهر : ساقطة من د ، م || المتيقن : + به صا ، م ، ي .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتقاء إليها أن يحمل جنسها على ملزومها حل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شئ ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا محالة ، لافى موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لماهيته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشئ ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للمعرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ؛ بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن في ذكره ليس مقوما للشئ ، بل هو لازم لماهيته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشئ ذى البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شئ جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعى ويشاركه فى بعض ذاتياته شئ آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشئ ذا بياض ليس يؤدى إلى اتحاد ، فانظر هل كون الشئ ذا بياض يجعل الشئ محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان ، فوجد الشئ إنما يتحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، فحينئذ يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضمام الجسمية إليه لما تحصل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضمام خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك تجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية ، فنقول :

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به ه || أنه : لأنه ي ||  
لا فى : لا فى سا || (٦) الشئ : ساقطة من ع || (٨) وإذا : فإذا د ؛ وإذا ه || مانحن :  
الذى نحن م || (١٠) ليس يجب س || (١١) بل ما : بل لما ن ، ه ، ي || (١٢) وإذا :  
وان ما || (١٣) باللون : ساقطة من م || (١٤) يتحصل : يحصل م || شيئا : شئ ه || (١٥) أو يعرض :  
أن يعرض ع || (١٧) ذلك ه + اتحاد ، ن || العشرية : العشرة د ، س ، ه ، ي .

إن كلامنا في اجتماع ما يجري مجرى الجنس إلى ما يجري مجرى الفصل ؛ وبالجمله في جميع المحمولات ، حتى يتحد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس للعشرة ، ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة خمستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالالتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذى البياض ، وحكمنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ؛ يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

١٠

ومما يجب أن يقال في هذا الموضع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفردا كالكيفية ؛ ويقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجوهر ؛ كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير معيّن الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو ذراعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال في هذا زيادة قول من بعد .

١٥

(١ — ٢) جميع المحمولات : ساقطة من ي || (٢) طبيعة : الطبيعة ي || للعشرة : العشرة سا ، م ، ي || لها : له ي || (٣) حصول : فصولى || بأن : أن ع || هذا : لهذا ي || وان : فان ع || وإن ... الجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٦) لذلك : كذلك سا ه || (٧) والخمسة : ساقطة من ي || (٨) هو : وهو س ؛ حى د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الموجب : الموجبة د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || (٩) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعهما : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : تقولى || واحد : واحدة ع ، ي || مقولات : مقولة سا ، عا ، م || (١٢) وتأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٤) منه : ساقطة من ب ، س || أهر : أنه ه ، ي || أم : أود ، م ، ي .

## [ الفصل الخامس ]

## فصل (٥)

## في تعريف حال عدد المقولات

- قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات
- ٥ وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أراني أفي به حق الوفاء ؛ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا أيضا على سبيل قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعا لها حمل بمعنى واحد مقوم لماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة العرض إلى النسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى والحدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المحمولة أنواعا لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات ؛ والجنس الآخر مثلاً الملكات والحالات
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

(٥) وأنه : + كيف إذ ه || (٦) يحاوله : يحاولونه سا || وما : وأما ب ، س ||  
 (٧) من النظر : ساقطة من ع || أن يبين : ساقطة من س || (٩) حل : ساقطة من سا ، ن ||  
 (٩) التأخر : تأخرس || (١٠) اللوازم : اللازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم س || أو الأمور : أو من الأمور ع ؛ والأمور ع ، ي || (١٢) بينوا : بنوا سا || لها : ساقطة من د ||  
 (١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حمل مقوم : ساقطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل اللوازم ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد من سالف .

والوجه الثاني أن يبين الأجناس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهي القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً ما لم يبلغنا عنهم ه فيه شيء حقيقى ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندى أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من أنحاء القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه . ١٠

فأما القسمة المشهورة فنما ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، ١٥ بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونوه بذكرها جارياً على المادة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان عا ، ه ، ي ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(٤) خارجاً : خارج ه || (٥) ما : ماد ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن ||

(٩) لتأمل : وتأمل ه || (١٠) موافاة : موافقة عا || (١٢) عشرة : العشرة ه ، ي ||

(١٣) فقال : وقال عا || وارد عليه : وارد سا || (١٤) محتاج : محتاجى || نسبة إلى : نسبة س ||

وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ي ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل

والانفعال : الفعل والأفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقرير الثلاثية :  
إن الثلاثية عدد تام ، ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتسابيع مثله ، والحركات  
ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ؛ وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن  
أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلاً بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصويره إلى تصور  
شيء خارج عن الموضوع له ، أولاً يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام  
ثلاثة : إما أن يكون ؛ وإن لم يحوج إلى ذلك . فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء  
هي فيه ليست خارجة عنه ؛ وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجاً ، فهذه  
الحاجة تجعل الموضوع منقسماً بوجه ما حتى تكون له أجزاء بعضها عند بعض حال متغيرة  
في النسبة ؛ وذلك هو مقولة الوضع ؛ إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل  
واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من  
حيث هي أجزاء منقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كألوان وروائح ، فإنها لا تكون  
إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ؛ بل يكون  
ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر في عارض ، ولا يصير الكل بها  
هيئة واحدة يعتمد بها ، وليس عرضياً إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء  
بعضها إلى بعض في أمرٍ ما يكون ذلك حالاً واحدة للكل . فيشبه أن يكون هذا هو  
الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبة تقع فيها ، فلما أن يكون أثراً لذاته  
يحمل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحد يفرض فيه عدداً متصلاً

(١) تقرير الثلاثية : تقرير الثلاث س ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ع ، ي ||  
ولذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما أشبهه د || (٤) سبيل تقريب : سبيل التقريب ن ||  
لكنه : لكن ع || (٥) له : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ||  
الذي لا يحوج : الذي يحوج ن || (٦) وإن لم : وإما أن م || (٧) فإن : وان ع ، ي ||  
(٨) أن كل : إذ كل هامش ي || (٩) هذه هي : هذه س || (١٠) منقسم : منقسم ي ،  
تنقسم سا ، ع ، م ، ن || (١١) بينها : ساقطة من ع ، ي || (١٢) بها : مخالفاً :  
متخالفاد ؛ مغايراس || (١٣ — ١٤) بها هيئة : بها ماهية بخ ، س ؛ نهاية ع ، ع || (١٥) حالاً :  
حالة ن || للكل : في الكل ه || هذا هو : هو س || (١٦) بواحد : بواحدة سا ، م .

أو منفصلاً ؛ وهذا هو الكمية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصلةً في الجسم لا يحوج تصورها إلى أن تجعل للجسم نسبةً إلى شيء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعني الوضع والكمية ، في أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورها . فكل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبةً إلى خارج فهو كيفية . فبين إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذي يوجب نسبةً إلى خارج ، فلما أن يوجب نسبةً تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه في معن النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ؛ فينثذ إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فلإنها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأموار وأحوال فيها تختص بها . فإذا المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هي نسبة ، فهي من الأمور التي تتسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذي إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هي إلى الأعراض التي لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كمية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكميات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كمية تجعل جوهرًا ذا كم مقداراً لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يحوج : لما يحوج د || (٤) بالفعل : الفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ، عا م || تصورها : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهي ع || (٩) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م || (١٠) الإضافة : المضاف عا || (١٢) تجعل : تفعل ي || (١٣) فإذا : فاذن د ، ع ، م || (١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ساقطة من عا || (١٦) إلى النسبة : نسبة سا || الأخير : الآخر د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٩) إليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً : مقدام ، ن ، ه || آخر : ساقطة من م ، ي .



ولا يكون لخال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار، فيكون للحالة غير قارة . وكل حالة غير قارة تسمى حركة . فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير وجوده في جسم جسم آخر بحال، وهو أن يكون يحويه أو يحتوى فيه، وهذا هو الحاوى ؛ أو بمقدار الخال على ما وصفنا، وهذا هو الزمان .

فإذن النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان . والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه ؛ وهو الأين ؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند الثقلة ؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ؛ فكالين أن أنواع المقولات التى تتبع من النسبة إلى الكم هى إما أين وإما متى وإما الجدة . وأما النسبة إلى الكيفية فينبغى أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر ، بل كيفية تكون في هذا من ذلك أو من ذلك في هذا . فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر، فخال الذى تتكون فيه الكيفية من هذين دو مقولة أن يفعل ؛ وحال الذى تتكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل .

فهذا ضرب من التقريب متكف لا أضن صحته ومجاوبته لامتحان القانون ؛ إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتتكلف ، ولورأيت في ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغا الحق نفسه ، فهما بعيدان . فهذا القدر يكفيني في تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هى التى تكون أجزاء لما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفاً بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

- (١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إنا م س || (٤) وصفنا : وصف د ، سا ، م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو المتى ه || (٦) أبداً : ساقطة من د ، ع ، ن ، م ، ي || نسبة إلى حاو : إلى حاو ن || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تبعت : ساقطة من ن || (٩) م : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + إلى س ؛ + تكون سا || أو من : ومن عا || (١١) الكيفية : كيفية ي || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين سا ، ه || يفعل : يفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || (١٤) حضرني في هذا الوقت : حضر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عا || (١٨) فهذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال نج ، س || (١٩) مؤلفاً : لفظاً مؤلفاً ع ، ي .

وعبد الرحمن وتأبط شراً وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطقي ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت ألقاباً وأسماءً شخصية ، على معنى أصلاً ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

- و ربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف ؛ كقول
- القاتل : أعيش وتميش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تميش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ؛ فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعنى الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتميش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيوضح القول في هذا بعد .

- وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبراً ؛ وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ؛ وهو الذي لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التي تتألف يأتي بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص
- للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذي" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ؛ كالتركيب الذي

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ - ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ي || (٧) معنى مفرد : معنى محصل || فانه ليس : فليس ب ، س || (٨) غائب : فانت م || (٩) أعيش وتميش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعين د ، ع ، عا ، م ، ي || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : فهذه عا || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، سا ، م ، ن ، ي || (١٥) على سبيل : كما سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ي || الناطق الذي هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذي : +

في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والتداء وأشياء أخرى قد عدت في مواضع أخرى . فاما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معانيها أو آحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذي في المعاني ؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت في الذهن ، إن طبقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء الصادقة والكاذبة .

### تمت المقالة الثانية

( ١ ) أخرى : أنرد ، ع ، م ، || ( ٢ ) فاما : + هذه د ، ع ، م ، ي || ( ٣ ) أو آحادها : وآحادها د ، ن || صدقاً ولا كذباً : صادقاً ولا كاذباً ي || ( ٤ ) إن لم تطابقه : ساقطة من س ، ا ، ثم هذه : فهذه ه || ( ٥ ) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ، ؛ + من الفن الثاني من اجلة الأولى في المنطق ، ولواحب العقل الحد بلا نهاية ه ؛ + والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين .

# المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---



## المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

### [ الفصل الأول ]

#### فصل (١)

في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر  
الكلية والجزئية في الجوهرية

- فلتكم الآن في مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أريد إطلاقها على الأجسام وحدها ، أمكن أن يقال على التواطؤ والقول الجنسى . وأما على معنى أعم من الجسم ، فإنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الهيولى والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارق الذي هو سبب وجودهما ؛ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ في مقولة واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافى موضوع أمر تشترك فيه جميعها ، وإن كان الموجود لافى موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا : إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحق ” لافى موضوع “ به من بعد ، وهو معنى سلبى ، ليس يحمل الوجود فيها على مرتبة واحدة .

فنقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنساً لما هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة : + من الفن الثانى د ، ن ؛ + من الفن الثانى من الجملة الأول فى المنطق هـ ||  
(٢) وهى : ساقطة من هـ || فصول : + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل هـ || (٥) الأول : الأول د ، س ، م ، هـ ، ي ؛ الأول ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، هـ ، ي || (٩) الجسم : الجوهرى || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ي || لأن : أن ع || (١١) وسبب : ساقطة من ع || وأن : فان ع ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م || وقالوا : فقالوا ع ، م ، ي || (١٤) الوجود : الموجود ع ، م || (١٥) فيها : فيها س ، ن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأسوال بلى .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منّا بيانّه ؛ ومع ذلك ، فإن  
الاجسام أيضاً ، التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء  
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود المأخوذ في رسم الجوهر فإنه لا محالة واقع على بعضها قبل  
بعض ، فهو شكّ وحقّه أن يحل فنقول : إن قولنا إن الجوهر هو الموجود لافي موضوع ،  
لسنا نغني بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب .  
بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجعل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها  
في الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع . ولو غني بالموجود  
ولك ، وهو الموجود في الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان  
دعماً قبل بعض . بل يعنون بالموجود لافي الموضوع المعنى ؛ والماهية التي تلزمها  
في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لافي موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،  
أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ،  
وأن أحدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كزيد ، إذا غاب عنك ،  
أو نوعاً ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،  
أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،  
كانت لافي موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛  
ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل لافي موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) منّا : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي || (٤) الموجود : ساقطة من ع ||  
الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يخل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لسنا :  
ليس ه || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : ليستحيل س || (٨) وإنما :  
وأما ي || كوجود : فكوجود ي || بالموجود : بالوجود د || (٩) لكان : لكن س ||  
(١٠) بعض : + فيه نج ، سا ، ع ، عا ، ه || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ي ||  
(١٢) التعجب : المتعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعا  
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر مما نج ، س || (١٥-١٦) تعلم : في موضوع :  
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لاع || لحقيقته : بحقيقته ع ، الحقيقة م || جوهر : جواهر .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحق الوجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جنساً ، بل الأول .

ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود ، وكان مترها عن الموضوع ، لم يكن في جنس ، ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعان إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقومٌ لذلك الشيء ولتوحيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرضٌ لهذه ؛ كالوجود الحاصل كيف كان ؛ وما هو ذاتي لهذه التوحيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

١٠ . فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لا في موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفة أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود الذي هذا الاعتبار مقيس إليه ، واقفاً بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذي الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

١٥

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهرية التي أوضحناها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم تحتاج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد فإن : قد بان أن ع ، ي || الوجود : الموجود || لماهية : بالماهية ه || لشيء : شيء م || (٢) لماهية : لماهيات م (٤) . لذلك : كذلك ي || (٥) ولا : فلا د ، سا ع ، م ، ن || إنما : ساقطة من م || إذا : وإذا د ، م || (٦) ولتوحيات : أو كتوحيات سا م || بالشركة : المشتركة د ، سا م ، ن || (٩) يلحقها : فيلحقه ه ؛ يلحقه د ، سا م || الوجود : الموجود د ، سا ع ، م || (١٢) هذا : هوس || الإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ كذا : ه ، ي || (١٤) أول : أو علة ي || (١٦) وأما : أما ب ، س || فيها : فيها د ، س ، ع || (١٨) هو : ساقطة من ما || أو إن : وإن سا ، ع ، م ، ه || في المركب : لركب ع ، ي (١٩) كون : ساقطة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ي .



الصورة على ما هي عليه من كونها لافى موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لافى موضوع . فإذن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، إنما هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لكتاب الواحق ؛ بل قول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعنى من الأشياء التى منها تركب الجوهر ، أعنى المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل فى تقويم المركب بل ذو برىء مفارق ؛ وإما أن يكون داخلاً فى تقويمه ؛ والداخل فى تقويمه إما دخول الخشب فى وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي فى الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هى ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجوداً بالفعل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمصولها . وجميع ذلك إما أن يوجد كلياً وإما أن يوجد جزئياً . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بما هيته التى يلزمها وجود فى الأعيان أو فى الأوهام ، ليس من حيث هو موجود فى الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككاً لا متواطئاً ، كما قالوا ، بل إنما نعنى بالجوهر الشيء الذى حق وجود الماهية الخاصة له فى الأعيان أن يكون لافى موضوع ، وجب أن تكون هذه الماهية ، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهرأ . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود فى الأعيان نحواً من الوجود ؛ وإذا كان جوهرأ لأنه إنسان ، فما لحقه من الواحق ، أعنى مثل الشخصية والعموم وأيضاً مثل الحصول فى الأعيان أو التقرر فى الذهن ، فهى أمور تلحق جوهرأ ؛ ولواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهريته ، فتبطل ذاته ، فتكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

( ١ — ٢ ) قبل وجود ٠٠٠ فى موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، س ||  
 ( ٢ ) وذلك ؛ وكذلك س || ( ٣ ) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجواهر د ، ه || ( ٧ ) الخشب : الخشبة د ، م || ( ٨ ) وإما : أوع || فى الكرسي : فى وجود الكرسي ع || ( ٩ ) والمادة : فالمادة ي || هى : هوى || ( ١٠ ) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنما س ؛ ما م || بمصولها : بمصوله ي || ( ١٣ ) لفظة : لفظ س ؛ ي || ( ١٤ ) الخاصة : الخاصة ع || له : به س ||  
 أن يكون : أن لا يكون ه || ( ١٥ ) لحقيقتها : بحقيقتها س ؛ ي || ( ١٥ — ١٦ ) لأنه إنسان : ساقطة من ع ||  
 ( ١٧ ) الحصول : حصوله ه || ( ١٧ — ١٨ ) أو التقرر : والتقرر ع || ( ١٨ ) فهى : فهو د ، ع ؛ م ||  
 أمور : أمره ، ي || الجوهر : الجواهر ع ، ن || أعراض عوارض ن || ( ١٩ ) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطلت ذات الجوهرى .

فإن الأشخاص في الأعيان جواهر؛ والمعقول الكلي أيضا جودر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر ربما شكك في أمره فظن أنه دلم وعرض؛ بل كونه علما أمر عرض لمأهيته؛ وهو العرض؛ وأما مأهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بمأهيته جوهر.

- وكذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضا، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يشك فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدها فهو جوهر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتنفة بالأعراض، لكانت جوهرية الأمور عارضة لمأهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرأ؛ فيكون شئ عرض له أن كان جوهرأ؛ فتكون الجوهرية عارضة لشئ. وإذا هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في ماهاياتها.

## [ الفصل الثاني ]

### فصل (ب)

#### في الجوهر الأول والثاني والثالث

- لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولا في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجوهر أول في الوجود بالقياس إلى العرض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولا ولا أخيرا، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر.

- (١) جوهر إذ: + هو؛ جوهر أو م || (٢) فإن معقول الجوهر: ساقطة من ع || شكك: تشكك ما || ظن: وظن || أنه: به، ه، ع، ي || عرض: عارض س || (٤) الجوهر: الجوهرى || (٥) وكذلك: لذلك ما، ي || (٦) التي: ساقطة من ما، ع، م، ي || لا يشك: ولا يشك ما، ي || (٧) فهو جوهر: جواهرى || (٨) لكانت: لكان ي || لمأهياتها: لمأهياتها ي || يصح س || الوجود: الوجود ع، م، ي || في هذه: هذه ع || (١٠) جواهر: ساقطة من د || (١٥) لكن: ساقطة من ع || الجواهر: الجوهر س || الأول: الأول ب، س، ن || (١٦) فإنه إما: فإما د || أول: أقل ي || (١٧) أخيرا: آخراد، ما، ع، م، ي .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى ، وفوق بين الأول والأول ؛ فليس كل ما هو أولى بشئ فهو قبل به ؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت واثق الشئ وكمالاته تكون له أكثرهما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره . والجزئيات ليست أول في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للماهية التي لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أول من جهة الوجود ، ومن جهة تقرير الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرأ ، وهو الحصول في الأعيان لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية . أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كلية بالفعل ، فهي إما مقولة بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون مقولة بوجه ما على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص في أن يكون شخصاً . أى غير مقول معناه قولاً وجودياً أو وهماً على كثرة ، إلى أن يكون شئ آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقرير وجود كل شخص أن يكون معه غيره . وإذ كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرير وجوده ، فهو مستغن عن الكلى .

فإن سأل سائل وقال : إن الكلى ؛ كما إنما هو كلى بالقياس إلى الجزئى ، كذلك الجزئى إنما هو جزئى بالقياس إلى الكلى . وكما أن ماهية الجزئى ، من حيث هي ماهية لا تتعلق بالكلى ، بل من حيث هو جزئى ؛ كذلك ماهية الكلى ، من حيث هي ماهية ، لا تتعلق بالجزئى ، بل تتعلق ، من حيث هو كلى ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا هنا في الكلى والجزئى ، من حيث هما متضايقان ، بل نغنى بالكلى ما هو مقول على

(٢) بشئ : الشئ : سا || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أولى : يكون أولاس || إذا : إذ د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان ه || (٤) أول : أول عا || الجوهرية : الجوهر ه || (٥) أول : أول س || (٦) وهو : وفى ع (٧) ومن : من ع || (٩) وجودها : بل وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أى : إلى بخ ، د ، م ، ه ، أو ه || معناه : في معناه ي || أى غير ... على كثرة : ساقطة د ؛ وفى بخ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " في نسخة من خط رجل فاضل وأظنها حاشية " || (١٢) شئ : شئاس || مقول : مقولاد ، ع ، ن ، ه || وعلى : وهى ع || (١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ي || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ع ، ه ، ي || (١٤-١٥) كذلك الجزئى : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهية : ماهية د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالجزئى ما ليس متولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو . وهذا المعنى لا يتعلق بالكل . ولسنا ننظر فى زيد وعمرو ، من حيث هو جزئى كليته ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكلى بمقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلى .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلى موجوداً ، فالكل لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولسنا أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها فى الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هى كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهى متعلقة بشخص ما لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية الجوهر ، من حيث هى ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هى ماهية كلية ؛ ثم حكنا هذا الحكم ؛ فهذا نحو تقديم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أى أخذ شئنا ، ثم تقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذ شئنا ، إذا حكنا عليه بكاذب ، فيئذله أن ينزع .

وبعد ذلك ، القائدة فى ذلك هى أن المنطق إنما ينظر فى هذه الأشياء من حيث هى كلية ؛ فإذا قايستها بالخارجات ، قايستها من حيث هى موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقيس كلياً ضرورة والمقيس إليه من خارج مفرداً كما هو فى الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

- 
- (١) بالجزئى : بالشخصى الجزئى س ؛ بالجزئى الشخصى ه || بل هو : + هو د ||  
 (٢) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلية || (٤) بطبيعة : بمقابلة ع ||  
 لا يتعلق : يتعلق سا || (٦) فالكلى : والكل د || (٧) الطبيعة الشخصية : طية الشخصية عا ||  
 الطبيعة الكلية : طبيعته الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ي || (٨) تكون : + لها ع ، ه ، ي ||  
 أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آترد ، سا ، م ||  
 (١٤) فيها : فاسا ، عا ، م || تقضى : نحكم س || (١٧) الفائدة : فالفائدة ي || ذلك :  
 سافطة من سا || (١٨) كلية : مقولة نج || قايدها : قايسا ه || (١٨) بالخارجات : بالخارجيات س .

نحو تنديده بحسب استقرار الأمر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قيست إليه الماهية ؛ والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فتمد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهي أفضل ، فهذا كلام جزافي ؛ فإنه غير بين فيه أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذي له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شيء أفضل من الهول . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطيبة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبب إلى التسمية ، فلا يند أول شيء عرف أنه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئية ؛ وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل " على " وموضوعات للأعراض على سبيل " في " ؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فلانها ، وإن كانت ثانية ، فإن لها فيها بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهريّة من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركة للجواهر الأول في ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركة للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهريّة .

(١) فهو وجود ، ساء ، م ، ي ؛ وهي ع || (٢) الجواهر : الجوهر ع ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ي || الذي : ساقطة من ه || قيس : تنسب ع ؛ قيس ي || إليه الماهية : إليه ن || (٤) إذ : إن ع ؛ إذا س ، ساء ، ع ، ن ، ي || (٥) فهي أفضل : ساقطة من ساء ، ع ، م || فهذا : وهذا د ، ساء ، ع ، م ، ي || كلام : الكلام ع || فإنه : إنه ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٧) فضيلة : فضلى || كان : ساقطة من ساء ، م ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الهول : + وأكل سا || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ي || فإن ما : فإنما ب ، م || ولما : ساقطة من ن || (١٢) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ي || فكان : وكان ع || (١٤) بينها : يليها ع || (١٥) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم ه || (١٦) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || (١٧) بأنه : أنه ع || الماهية : + حقها ي || (١٩) يتقدم : + عليه س || ويتأخر : يتأخر ساء ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس ، من حيث هو كلى ، من النوع الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشى وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

- فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور ؛ ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه في الشك الذى ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلتم : إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك في النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقول بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوع السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايضة بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يتناول المقايضة التى بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولياً ؛ فلانكم ، لاعتالة ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إنا لسنا ننظر في الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان في المقايضة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى في المساهمة ، والكلى يقال عليه ؛ ونظرنا الآن إنما هو في أن الكلى الذى هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

(١) الذى : + هو س ، ع || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س ||  
 (٤) كثيرة : ساقطة من ع || (٥٠) للأسود : الأسود د ، سا ، ع ، ع ، م || (٧) ولكن :  
 لكن د ، س ، م ، ن ، هـ || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، سا || (١٠) إذا أورد : إذا ورد سا ، هـ ||  
 (١٢) بالنوع النوع : بالنوع ع ، م ، ي || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع ، م || (١٤) أعلى  
 منه : أعلى ن || وصفه : وضعه س ، ع ، ع ، هـ ، د ، ي || (١٥) لا محالة : ساقطة من س || (١٨) أن  
 الكلى : الكلى د || (١٩) الكليين : الكليتين ب || المشاركين : المتشاركين د ، سا ، ع ، ن ، هـ ؛ المشاركين ب ||  
 المختلفين في العموم والخصوص : ساقطة من ع || المختلفين : المختلفتين ب .

منه الذى ليس بجنس ، فنحن تلك الحال . والإنسان الكلى ليس يحتاج ، فى أن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شيء هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شيء ؛ بل الحيوان الكلى لا يحتاج ، فى أن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كلى ، ولا ينمكس ؛ وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلسنا ننظر الآن فى طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى فقط ، وليس النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى ، هو النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

واقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقل والبارى ، سبحانه ، متأخرين عن الأشخاص المحسوسة ؛ فنقول فى جواب ذلك : أولاً أما البارى تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلياً فى جنس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هى أنواع وأجناس ، بل فى العقليات مفردات قائمة فى ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه أو فيه ؛ وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شيء . أما من المفردات الجسمانية ، فلا أن تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقلية ، إن كان لها ، فلا أنها مفردات على النحو الذى أومأنا إليه ؛ وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلا أنها أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعنى المفردات الجسمانية .

وأما المقايمة التى تقدمت منها فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان فى الجواهر العقلية كثرة شخصية تعمها نوعية ، ونوعية

- ( ١ ) بجنس : ساقطة من ما || فنحن : فنحن ، د ، م ، ن ؛ فنحنه : ن || ( ٢ ) إنساناً : ساقطة من ن || تحته : تحت ب ، ما ، م || ( ٣ ) لا يحتاج : يحتاج د ، ع ، م || ( ٤ ) الآن : ساقطة من م || ( ٥ ) من حيث : ولا من حيث نحن ، ما ، م ، ن || ( ٦ ) من حيث هو كلى : . . . طبيعة النوع : ساقطة من م || ( ٩ ) العقل : ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من ما || ( ١٠ ) تعلم : تكون تعلم || الجواهر : الجوهر ع ، ه || ( ١١ ) النوع : النوع ما ، م || ليس : فليست ه ، ن || ( ١٤ ) تلك : ساقطة من ن || العقليات : العقلية ما ، ه ، ن || كان : كانت ع ، ه || ( ١٥ - ١٤ ) على النحو : وعلى النحو ع ، ن || ( ١٥ ) الحسية : الحسية ما || ( ١٦ ) أعنى : من نحن ، ن .

تعمها جنسية ، فالمناسبة بينها هذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي لاجسوسة أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذلك الماء أقدم من صورة الماء المطلق.

- وإذ قد فرغنا من المقاييس التي تجري بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنعتبر المقاييس التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية ، وإن تفاضلت في أمور ، فإنها ، ٥ من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها ، فإنه ليس زيد أولى بأن يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر ، بل ربما كان أولى ببعض الأعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛ وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا ١٠ جواهر بعد الجواهر الأول في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

- وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع ؛ وقد علمت من هذا ما تعمد به ؛ ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق ، وهذه غير ١٥ محمولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا مقاييس بينها وبين الأشخاص والأنواع في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكمالاتها هذه المقاييس بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي بسائطها ، كانت أقدم قدمة المبدأ على ذي المبدأ . وهي بالقياس إلى جزئياتها أنواع وأجناس ؛ فهي أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها ، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصلاً .

- وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون ٢٠ إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت ، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،

(٢) للحوسة : للحوساتى || (٣) مثلاً : مثل ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذلك الماء :

ساقطة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتهاى || (٧) بل : ساقطة من ي || (٨) أعلم منه : أعلم ساء ||

بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) ليس : ساقطة من ع ، ن || (١١) الأول في الحقيقة : ساقطة من ن ||

(١٣) الصورة : الصورة ساء ، ع ، ي || (١٧) قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || ومعنى :

فهي ب || (١٩) مثلاً : مثلاً ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي || (٢٠) مثلاً : مثلاً ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي ||



وليكن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهرًا ؛ أى لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحققت فيه سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر هى أشخاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها فى عداد أجناسها وأنواعها على النحو الذى قيل .

فالفصول المجردة ، التى هى الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولى بالجوهرية بسبيل المقدمة ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة فى الجوهرية من وجه آخر ؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلية فى مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطق ، بل شيئًا ذا نطق .

## [ الفصل الثالث ]

### [ فصل (ج) ]

فى رسوم الجواهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك فى خاصية مساوية لها وهى أنها موجودة لافى موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضا موجودة لافى موضوع ، إذ كانت تعطى شخصياتها أسماءها بحدودها . والتى تقال فى موضوع فر بما وافقت فى الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر فى موضوع ؛ ولا شيء مما هو فى موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجواهر

- (١) وليكن : ولكن ع ، م ، ن ، ي || أنه : لأنه نج ؛ هو أنه ع ، ه ، ي || شيء ذو نطق : ساقطة من س ||  
 (٥) فالفصول : والفصول سا ، عا ، ي || الصور : الصورة د ؛ التى الصور عا || منها : عنها عا ، ه ، ي ||  
 (٦) بالجوهرية : ساقطة من سا || المقدمة : التقدمة ي || أولى : ساقطة من د || (٨) مفهوما : مفهوماتها سا ، م ، ن ، ي ؛ مقوماتها ع || إذ : وإذ ع || (٨ — ٩) بل شيئًا ذا نطق : ساقطة من سا ||  
 (١٣) الجواهر : والجواهر ي || تشترك : ساقطة من س || (١٤) أيضا : ساقطة من عا || إذ : إذاس ، سا ، ن ، ه ، ي || (١٥) إذ : إذى || أسماءها : أسماءها س ، ع ، ه ؛ أسمائها ن || (١٦) فقط : ساقطة من د ||  
 (١٦ — ١٧) فقط . . . جوهر : ساقطة من عا || (١٧) وليس : وليست ه .

في الكلّات التي هي المركبات ، وجزئياتها في الكلّيات ، يجب من ذلك أن تكون في موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود في الموضوع بخلاف وجود الأجزاء في الكلّات والجزئيات في الكلّيات .

فلا تلتفت إلى ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف ؛ فقد علمت أنه لا يقع شيء في مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضاً ليست بالقياس إلى موادها بأعراض ؛ وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجذّيس ، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصية ؛ إذ هي أيضاً جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعنى الكون لا في الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطابق ، لخاصية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التي هي الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وهنا خواص أخر منها ما يرى في المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبعض الجواهر . فهي من الخواص التي تخص المخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هي أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يشركه فيها شيء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تعرض لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكررة بالجواهر التي لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعيناً لتعين موضوعه . فالإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتمييز .

- (٢) الوجود : الموجود || (٣) والجزئيات في الكلّيات : ساقطة من ه || (٤) فلا : ولاى ||  
يقال : + من نج ، د ، سا ، م || غير : الفريد ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع ||  
(٧) الكيفية : الكيف س ، ي ؛ + قدى || (٨) تشترك ... المنطقية : ساقطة من ع ، عا ||  
(٩ - ١٠) إلى أشخاص ... أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخاصية : الخاصة د ، م || الموضوع : موضوع س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١١) لخاصية : لخاصة س || (١٣) أخر : أخرى ه || في المشهور : ساقطة من س || خاصة : خاصة ه || (١٤) المخصوص : المحسوس هاشى || وهذه : وهى س ||  
(١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هي دلالة : وهى دلالة س || (١٦) فيها : فيه ي || لو : ولو سا ، ن ، ي || (١٨) للوضع : للوضع هاشى ه .

وأما الإشارة المشهورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التي سميناهم ؛ لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهي بحيث لا تشترك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي بتكرار بذواتها قبل تكرار تلك الأعراض ؛ أو بتكرار لأسباب كثرتها قبل تكرار تلك الأعراض ، كمعاد لها إليها نسبة ما ، على ما ستعلمه في موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضا الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولاً بالقصد الأول . فالقصد إليه بالإشارة ، أى بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة حسيّة ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها لتشمل على الإشارةين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذا لا تعين فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد فقد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان محمولا على زيد . ولولا الفرق لكأن أبدأ محمولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليات لا تدل على مشار إليه ، بل على أى واحد اتفق من المشار إليه ؛ ففها ، أى من الجواهر الثانية ، ما يعطيها معنى أنية تنفّر به ، كالنوعيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أنية تنفّر بها ، كالجواهر الذى هو جنس الأجسام ؛ إلا أن يحمل الانفraz ، ليس بالقياس إلى المشارك في الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) وهي : وهو ع || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكررة . . . الأعراض : ساقطة من ما || كزاد : لموادس || (٦) متعلمة : متعلم ما ، م ، ي || (٧) إن كانت : وإن كانت سا || (٨) أى بالقصد الأول بالإشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) فلا : أولا ب ، س || (١٢) فانه لا إشارة : فان الإشارة م || تعين : تعين س || (١٣) إذا : اذا د ، س ، سا ، ع ، ع ، م || (١٥) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار || (١٦ - ١٥) بل على أى واحد اتفق من المشار إليه : ساقطة من د ، ع ، ع ، م || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، د ، ع ، م || تنفّر : تنفّر د ، م ، ن ، ه || به : بها ب ، د ، ع || (١٧) أنية تنفّر بها : ساقطة من ب ، س ، ع ، م || كالجواهر : عن الجواهر سا ، م || (١٨) بل بالقياس : بل في القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

وهذه الجواهر الثمانية ، إذا أفادت أنية، أفادتها أنية ذاتية ، وهو إفراز جملة بالذات غير معتبر أنها تحت عام يعمها ، أو ليس ، فإنيك ليست تلك الأنية أنية الفصل ، فإن إفراز أنية الفصل إفراز تحت الجنس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالعرض من وجه ما ، كما قد علمت ، أعني بقولي بالعرض ، ما لا يكون للشيء أولاً بل بسبب غيره ، وليست أعني بقولي بالعرض أن طبيعته لا تفرز بالحقيقة ، بل الإنسانية تفرز ، ولكن إنما تفرز لأن فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أي من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أي واحد كان ، والثاني أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصة للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلا في الجوهر ، وإن كانت لا توجد لجميع الجواهر ، فيكون وجه تخصيصها : ١٠ برآن يقال إن الجوهر من المقولات هي المقولة التي توجد في الأمور التي يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لمكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ، ولا كذلك المدينة .

والجوهر خاصة تم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصة للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ، وهو أنه لا ضده إذ كان لا موضوع له . ١٥

والضد الذي الكلام فيه ههنا فهو أمر مشترك لما هو ضده في الموضوع ، وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشترك في محل ،

( ١ ) . أفادتها أنية : ساقطة من س ، م || وهو : وهي س ؛ هي د ؛ وهذاى || بالذات : الذات م ||  
 ( ٢ ) أوليس : أوليست د ، سا ، م ؛ هاش ه || تلك الأنية أنية الفصل : أنية ع || ( ٣ ) إفراز تحت : إفراز تحت ب ، س || ( ٤ ) قد علمت : علمت س || للشيء : الشيء ع ؛ + له ع ؛ ع ، م ||  
 ( ٦ ) إنما : إن س || فيه : في ذلك د ، ن || ( ٨ ) أنها : أنه ع || ( ٩ ) الجوهر : الجواهر سا ||  
 إلا في : في غير ع ، ه ، ي || في الجوهر : في الجواهر د ، سا || ( ١٠ ) جميع الجواهر : جميع الجوهر د ، ع ، ع ، م ، ن || بأن : أن ع || ( ١١ ) هي المقولة : هو المقولة سا ، ن ، ه ، ي || يقال : + إن نج ، س || ( ١٢ ) خاصة : خاصة ي || لمكة : بمكة د ، سا ، ن ، ي || الكعبة خاصة لمكة : بلد مكة خاصة الكعبة ع || أجزائها : أجزائه م || بعض أجزائها : بعضان || بل . . . الكعبة : ساقطة من س .

كان مَادَّة أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر الصورية ضد .

وليس على المنطقي أن يحاول إبانة هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفنى بها وسعه ، بل أكثر ما يحتمله هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقرة تفهمه أن ما اختلج في صدره أو ألقي إليه من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفرس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليس يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكمية . فإن تشكك متشكك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فإلى أن يحل ذلك ويبطل ، فعليه أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى بأن يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضداً ، إلا وهناك ما هو أبعد وأشد مخالفة منه . فإذا علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركاً في أنه لا ضد له من الكمية ، وهو أنواع ذكرناها ، وإن كان مثلاً من الكمية ما له ضد ، وهو الكثرة والقلّة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلّة ، فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلّة والكبر والصغر ليست كميات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكمية ، وإن شاركت الجوهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لا تشاركه ، فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضده .

(٣) بها : بهى || (٤) هو : + فى عا || أوبحجج : وبحجج سا ، عا ، ن ، ه ، ي ||  
 (٨) فيما : منها عا || (٩) فانه : فانها || (١٣) للأربعة : الأربعة سا ، عا || بهذا :  
 فى هذا سا || الجوهر : الجوهر عا ، الجوهر ع ، م || (١٥) الاعتراض : العرض عا ، م ، ي ||  
 يرتفع : لا يرتفع ي || (١٦) بيان : ساقطة من س || (١٧) الكبير والصغر : الكبير والصغير || ليست :  
 ساقطة من س || (١٩) الكيفية : الكيفيات ي || بعضها : بعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهي أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيرا يسيرا متوجها إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجها إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضا كان الاشتداد والضعف في الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان في الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فلذا وضعت الخاصة التي قبل هذه وضعا مطلقا صارت هذه الخاصة موضوعة أيضا ، فإن الاشتداد والتنقص ينتفى مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذي لم يتشدد في رفعه عز الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعة . بل رفع قبول التضاد يرفع التنقص والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجبه ولا يضعه .

وقد ظن ظان أن الاشتداد والتنقص قد يكونان فيهما بين الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسن أكثر من صحة . ولا ينبغي أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذي ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا إليه ههنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعني بالمقايسة التي تجري بالأولى والأخرى وعمقا ؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهريّة من وجه ؛ ولكن أعني بحسب المقايسة التي تخصه من طبيعة واحدة ، وحرّة واحدة ؛ فليس شيء من أشخاص الناس في أنه إنسان ،

- (١) الخلاصة : الخاصة ع ، عا || خاصة : خاصة ع ، عا || الجوهر : الجواهر سا || لا يقبل : ساقطة من سا ||  
 (٢) هي ضد : وهي ضد س || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) في الجوهر + :  
 أيضا ه ، ي || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٧) التنقص : النقص سا ؛  
 الضعف م || (٨) بما : فيا ب ، عا || لا يحتمل : يحتمل نج ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع ||  
 التضعف : الضعف س ؛ التضعيف ع || (١٠) هذا : هذه ي ؛ ساقطة من د || التنقص :  
 النقص د ، م || (١١) لا يوجبه ولا يضعه : لا يوجبه ولا يضعه م || بوجه : +  
 ولا يرفعه ي || يضعه : يضعه عا || (١٢) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د ، عا ، م ، ن ||  
 (١٤) فإن الذي : فالذي م || الظان : الظن م || (١٦) وما : ومنه ن || (١٧) وجه : بعض س ||  
 ولكن : ولست عا || أعني : + ذلك ع ، ه ، ي .

الذى هو جوهره ، بأشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض في أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص لإنسان بأشد من شخص فريس في أنه فريس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد في بياضيه من سواد في سواديه وحرارة في حرارتها أشد من برودتها . وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد في بابه من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجواهر الأول ، وإن كانت أولى بالجوهرية من الثواني ، فليست أشد في الجوهرية .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهرية ؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهرية . والكلم أيضا يشارك الجوهر في هذا كما نسين بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن أخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلى منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره في نفسه ؛ أما الجوهر الكلى فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلى يشمل على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن العرض الكلى يقبل الضدين أيضا كاللون يكون بياضا وسوادا ، فليطل ظنه بأنه ليس اللون الذى هو الأسود قابلا للون الأبيض بأن يسلخ السواد عن اللون ويقشاه البياض ؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أى الفصيلين شئت ؛ وليس كلامنا في مثل ذلك ، بل كلامنا في القبول الذى في الوجود وفي القبول الذى يكون لقابل واحد ؛ ولو كان اللون الكلى يقبلها ، لكان كل لون سوادا وكان كل لون بياضا . ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره : جوهرية ب ؛ جوهر ع || بأشد : ساقطة من ب || من شخص : من بعض س || كما أنه : كما د ، ع ، م || (٢) أنه فريس : أنه شخص فريس ه || (٣) بياضيه : + أشد ب ، ع || سواد : السواد ه || (٥) الأول : الأولى || وإن : فإن ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر : الجوهرية م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ن ، ه ، س || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه قد : ساقطة من ن || قد : فقد د ، م || (١١ - ١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا سا || (١٣) وإن : ولا أن ه ، س || (١٣) فإن : فإذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س || (١٥) بعض وبعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض س || (١٦) مثل : ساقطة من س || (١٧) الذى : الذى . . . القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلها : يقبلها س || لو كانت : لو كان ن ، ه ، س ، ع .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سوداء وبياضاً ، بل مسودة ومبيضة ، فلم يكن لوناً ما سوداً ولون ما بياضاً ؛ ولكنا على التعاقب لامعاً .

وهذه الخاصية لا تتم كل جوهر ؛ فكل جوهر يقابل الأضداد ؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ؛ وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ؛ ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ؛ وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط ؛ بل لجميعه ؛ فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكليته ، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص ١٠ فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات ، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية فى النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسمانى المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلى ومنها جزئى ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى تخص ولا تتم موضوعات الخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سبيله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

٢٠

(١) لما كانت : لكانت ي ؛ ما كانت ع || (٢) ولكنا : ولكن كانا س ، ه ؛ ولكن نج ؛ ولو كان ع ؛ ولكان م || (٣) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٦) السماوية : السماوية ب ، م || (٨) الخاصية : الخاصة سا ، م ، ي || خاصة : خاصة ع || (٩) منها : منه د ، سا ، م || وأنه : فانه د ، ن || (١٠) منها : منه د ، سا ، م || إنك : ساقطة من ع || (١٥) الخاصية : الخاصة ي || الكلية : الكلى د ، م ، ن ، ي ؛ والكلى سا || (١٨) هذه : هذا سا ، ع || (١٩) السطح : + قد د ، س ، ن || (١٩ - ٢٠) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .



وكشف هذه الشبهة : أما في القول ، فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب ؛ فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالهما شيء ؛ لكن التغير من حال إلى حال إنما عرض للأمر المحدث سنه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبة على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإن الأمر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل في أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقاً أنه موجود ؛ فإذا صار معدوماً وبقي الظن بوجوده ؛ فإن الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد أن كان صادقاً . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفي الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثبت للأمر استحالة في وجوده وعدمه ؛ وكلامنا في استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقاً معنى في الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أى مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، وإنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب أن يكون متقررّاً نابتاً ، بل المضاف أيضاً من جملة الأوصاف والأعراض التي تلحق الأشياء كما يقرون به .

ولا مانع أن يكون تغير أمرٍ هو سبب تغير أمرٍ آخر ، كأقول الشمس وغيبتها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحد تغير في نفسه .

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) منه : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٣) أو المظنون : والمظنون سا ، ه ، ي || به : فيه ه ، ي || (٤) فان الأمر : فان الظن س || (٥) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٦) فاذ : فان ي ؛ فاذا د ، ع ، م ، ن || وبقي : بقي سا || ذلك : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وليس : وليس د ، ع ، م ، ن || يتعرض لأن ينفي : ينفي عا || (٨) لأنه : لأنه + إما ع ، ه ، ي ؛ + لا سا || وعدمه : فقط نج ، ع ، ه ، ي || (٩) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٠) أى : له سا || (١١) للوجود : للوجود م || للظن : الظن م || وإذا : وإذا ي || (١٢) أيضاً : ساقطة من عا || جملة : ساقطة من عا || (١٣) كما : بل س ؛ + قد ، ع ، ي .

واليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل في أنفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجلت الشبهة .

وَأما السطح ، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغير له في نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغيراً به .  
فإن استقصينا وعيننا بقولنا بتغيره في نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير ، خرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

وَأما المناقشة في أن الأعراض بأفْسَها لا تحمل الأعراض ؛ وأنها إن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولاً ، يكون ذلك للجواهر بتوسطها ، فذلك شيء لا أرى للنصيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان للحوق موجوداً معه في الجوهر ومحتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمفرد ذاته وبتغير نفسه شيئاً من الأضداد ؛ بل إما أن يتغير في أمرٍ مضاف ، ليس تغيراً في نفسه ، أى في هيئة قارة في ذاته ؛ أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ وبالجمله فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير تابع .

(٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر س ، ع ، عا || تقبل : + أن تكون سا ||  
(٣) في أنفسها : ساقطة من ع || معان : معاني ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||  
(٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شيء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، عا ، م || وإن : إن سا ||  
لوجود : ساقطة من سا || (١٢) مانعاً : + من سا || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م ||  
الحقوق : الملحق ي || (١٤) له : + أول للعرض عا || (١٥) بمفرد ذاته : بمفرداته م ||  
قسه : بنفسه ي || من : عن د || (١٦) إما : + لها سا || مضاف : + أو أمر تابع سا ||  
أى : أوعا || (١٦ — ١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من سا ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || له : ساقطة من سا ، م || (١٨) تابع : تابع د ، م .

## [ الفصل الرابع ]

## فصل ( د )

## في ابتداء القول في الكمية

وقد جرت العادة أن تذكر الكمية عقب الفراغ من القول في الجوهر لمعانٍ داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية أحوجت إلى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكمية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكمية ، وليس مقصوداً في وجوده على الأمور المقارنه للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كيفية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر في ذات موضوعه تقرر الكمية . وأيضاً فإن الكمية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكمية إذا شاركت الكيفية في الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكنها لا تؤثر أن تشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكمية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فتقوم الجسم جسماً ؛ فبالحرى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكمية إذن جوهر .

( ٣ ) في : مع س || ( ٤ ) أن : بأن س ، سا ، عا ، هـ ، ي || الجوهر : الجواهر سا || ( ٥ ) إليه : إليها ، ي ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر في ع || أحوجت : أخرجت ع || ( ٦ ) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ي ؛ ساقطة من عا || ( ٧ ) تعلم : ستعلم نج ، هـ ، ي || ( ٩ ) المقارنة : المقارنة ع ، عا || ( ١٠ ) متقرر : مقرر ، عا ، م || ( ١١ ) فيها : فيه ي || ( ١٣ ) الجسمية : الخمسة د ، م || هذه : هذا سا ، هـ ، ي || ( ١٤ ) للكمية . . . على الكيفية : كذا في هامش ب تصحيحاً عن خط المصنف ؛ وفي سائر النسخ : للكيفية . . على الكمية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة "على" من د ، م || لكنا : ولكنا سا || ( ١٥ ) إلا : ساقطة من ع || ( ١٦ ) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذاع || البحث : هذا البحث هـ ، ي || ( ١٧ ) أو عرض : وعرض د || ( ١٨ ) إذن : ساقطة من د .

فنعول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله  
أخذاً ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناهٍ ؛  
ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهي ، من حيث هو متناهٍ ؛  
والمتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم حد الجسمية جسماً ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسماً  
ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضع ببرهانٍ إيضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة  
إياها . فالتناهي ليس داخلياً في ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءاً للجسم .

ومع ذلك فإنه وإن كان كل جسم متنادياً ، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم  
بالفعل ؛ فإن الكرة ، من حيث هي كرة ، جسم ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ؛ وليس يفرض  
فيها أبعاد بالفعل متميزة : بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن  
يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعاً على قوائم .  
وهذه صورة الجسمية .

فالشئ الذي يمكنك أن تفرض فيه بعداً ، ثم بعداً آخر متقاطعاً على قائمة ، ثم ثالثاً يتقاطع  
الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل  
أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر ، فإنه  
لا يخالفه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البتة ، ويخالفه فيما قبل من الأبعاد على ما ذكر .  
فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها  
أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

- (١) يكلفه : يتكلفه ي || (٢) ويكون . . . أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م ، ي ||  
فنعول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والتناهي : والمتناهي م || جما :  
ساقطة من د || (٥ — ٤) الجسم جسم ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) برهان : برهان ب ، س ، ع ||  
(٦) ليس : ساقطة من س || للجسم : الجسم ي || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض :  
يفترض ع || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا ||  
(١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيه : أبعاد ه ، ي || (١١) الجسمية : الجسمية م ||  
(١٢) بعداً ثم بعداً : بعداً ب ، بعداً د || (١٣) يقبل : قبل د || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها :  
ثالثها ع || ثلاثة منها || أكبر : أكثر س || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ه ،  
ي ؛ + بعينها سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة هي : أو هي ثلاثة ه ؛ أو هي د ، م .

يقدّر ، سواء كان التقدير لا يعينه البتة ، إن أمكن ، أو يعينه . والصورة الجسمية التي هي صورتها الجهرية ، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم ، فهي من جملة القسم الأول ، وهي صورة جوهر ، بل جوهر وإبست عرضاً . والمعين المعرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديرًا محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم .

والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة ؛ فإن الشمعة ، أي بشكل تشكّلها به ، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حدّد ذلك الشكل . فإنه إن شكل الشمع بشكل كرة كان معرضاً لنسبة أبعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي يقابلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته . والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حجماً عند التخلخل ؛ فيكون قد ثبتت له جوهرية النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمي .

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكروي إذا تكعب فإن أبعاده لم تتغير ، إذ هو مساو لما كان أولاً في المساحة . وذلك أنك ستعلم أن المساوي يقال لما هو مساو بالفعل ، ويقال لما هو مساو بالقوة ؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة ؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية ؛ والذي بالقوة ليس بموجود بعد ؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة ؛ لأن المقدّر يجب أن يكون مساوياً للقدّر أو مخالفاً له أصغر منه ؛ والمساوي للقدّر لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدّر ؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدره ؛ فـ

- (١) لا يعينه : لا يعينه ب || ألبتة : ساقطة من سا || أوبيته : أوبيته ب || الجسمية : الجنسية م ||  
 (٢) هي التي : التي ب || فهي : هي سا || الأول : الأول س || (٣) وهي : وهوى || بل : +  
 هي ع ، ه ، ي || المعرض : والمعرضى || (٤) تقديرا : مقدرا سا || تقديرا محدودا : بقدر محدود ه ||  
 (٥-٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تشكّلها : شكلتها ع ||  
 (٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حدى ||  
 إن : إذا ه || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : ه ؛ شكل الشمعة ب || كان : كانت ه ، ي ||  
 معرضا : معرضة ه ، ي || لنسبة : السعة ع ، ه ؛ لست ب || (١٠) شكله : شكلها ه || جوهره : جوهرى ||  
 ويزيد : أوزيدى || (١١) فيكون : فانه س || الجنسية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل :  
 ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هوى || (١٦) لأن : فان ه ، ي || للقدّر : للقدّر  
 سا ، ه ، ي || له : ساقطة من ع || (١٧) للقدّر : للقدارى || لا يقدر : لا يقدر (بكر الدال المشددة) ب ||  
 بما : ما سا ، ع ، ه ، ي || والأصغر : الأصغر سا .

يقدَّر لا يكون غير مخالف لجميع مايجانس مقدَّره؛ بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض مايجانس مقدَّره . وكذلك مايقدَّر فلا يتقرر لهذا المعنى الذى لا يخالف به جسم جسمًا أن يكون مقدَّراً أو مقدَّراً؛ فإذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكمية .

وإن كان مايقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذى به يصير الجسم جسمًا،

- فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية ، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض ، هي جسمية بمعنى آخر ، وهي ماأشرنا إليه ، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملزمة إياها . وكذلك ستجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية . والسطح أيضا له صورة غير الكمية التي فيه ، وتلك الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة ؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة الى الموضوع أيضا .
- وأما كميته فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا تبدل ، لا كما في الجسم . ثم في هذا الموضوع مباحث عميقة سيقال عليها في اللاحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقومها الكمية يجب أن يكون السطح جوهرًا . فما قلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر ، بل ذلك في صورة الجسم وحده ؛ فتكون الجسمية التي من باب الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحديد ، وتكون صورة الجسم ، إذا جردت بكميتها أو جردت منها الكمية مأخوذة في الذهن ؛ سمي المجرد جسمًا تعليميًا .

- (١-٢) بل لابد . . . يجانس مقدره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س عا ||  
 (٢) كذلك : لذلك د || يتقرر : يتقدري || لهذا : في هذا ه || (٢) يقع : ساقطة من سا ||  
 تقدير : تقدروا ، ي || (٤) والتقدير : والتقدروا || (٥) الجسمية : الجسمية م ||  
 التي : ساقطة من سا || الكمية : + للجسمية الصورية ي || بل ... الكمية : ساقطة من س ||  
 (٦) هي جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر : أخرى عا ؛ + وهي العرض ه ، ي || وهي : + العرض فح ||  
 (٦-٧) الصورة الجسمية : الجسمية الصورية ع ، ي || (٧) الجسمية : الجسمية م || وكذلك : وكذلك ب ؛ +  
 أيضا د ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ي || (٨-٩) بعدان على : بعد ليست على ي || (١٠) وكذلك :  
 وكذلك د ، م ؛ فذلك عا ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج عا || أيضا : ساقطة من د ، م || (١١) ثابتة :  
 ثابته م || لا كما : لا كما د || (١٢) اللواحق : كتاب اللواحق ي || كانت : كان ه ، ي || للسطح :  
 السطح ه || تلزمها : وتقومها || أو تقومها : د ، م || (١٤) فتكون الجسمية :  
 فتكون الجسمية م || (١٦) منها : منه ه ، ي || سمي : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكك في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صناعة أخرى.

فقول الآن : إن الكم منه متصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً؛ على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط في معاني المتصل ؛ فمنه ما هو فصل الكم أو الكمية ؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هي أعظام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فأما الذي هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يجوز إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعني لما تجعله في التخيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكأنه أول وبداية للآخر ؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكم وإلى المنفصل .

ويعم معني المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فكيون المتصل فيهما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لهما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لعرضين تميزا فيه ؛ فن البين أن كل

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) معاني : المعاني ؛ معنى د ||  
 (٨) طبيعية : طبيعة ع ، عا ، ه ، ي || (٩) يقال : يقول س || (١٠) قياسه : قياسها ب (مع إثبات  
 علامة التصحيح فوق الكفة) || إلى مقدار : بمقدار ه ، ي || (١٢) إلى : أرع ، ه ، ي || (١٣) وجزء :  
 وجد د ، م ؛ وحد سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ي || الذي ...  
 المنفصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال :  
 اتصال د ، م || تحدها : تحطها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ي .

واحد من العرضين ليس في ما فيه الآخر، كسوادٍ وبياضٍ ؛ فإن كل واحدٍ منهما اختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر . فإن الأشياء المتفقة في الطبيعة لعارضٍ ما تتفاير في العدد ؛ فيكون ما يختص بانبات البياض فيه متناهيًا وما يختص بانبات السواد فيه متناهيًا ؛ وكل ذلك بالفعل . وليست النهايتان المفترضان لما عرض اثنتين ؛ بل هناك نهاية واحدة .

فهذا اتصال قد يكون للكيات ؛ وهي كيات لم يلحقها إلا لواحق الكيات ؛ مثل هيئة الوضع الذي لخطى الزاوية ؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد في ما مثلناه أيضاً ؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض ، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرضٍ طبيعي ، فيتميز لأجل ذلك جزآن من السطح أو الجسم ؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الإضافة ؛ كانتا اثنتين بالموضوع أيضاً ، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماس .

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي يلاقى نهايته فيه . وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة أو مشابكة ؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حرك ونقل عن موضعه نقلاً ينقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار ، فإنه يقال إنه متصل به . والاتصال الحقيق بحسب هذا الموضع هو الأول ؛ وإن كان إنما نقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الإضافة ؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافي . وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر ؛ فيصير بحسب صناعةٍ ما أحق بذلك الاسم .

- (١) فإن كل : فكل ع ، م ، ي ؛ وكل د ، ع ، هـ || (٣) في العدد ؛ بالعدد د ، م ، ||  
 (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) خلطى : يعطى م || في ما : +  
 قد هـ ، ي || أيضاً : آقاء هـ ، ي || (٩) الذي : + هوى || (١٠) بالموضوع : في الموضوع ي ||  
 (١٢) لازماً : ملازماً م || منها : بهاع ، عا || (١٣) يمتنع : يمنع د ، م ||  
 (١٤) بملاصقة : ملاصقة عا || (١٥) ينقل : يلزمه ب ؛ يلزم س || طرفه : ساقطة من  
 ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له ؛ قيل ي || (١٧) الموضع :  
 الوضع ن || (١٨) وكثيراً : كثيراً ؛ كثيراً || ينقل : يعقل ن || لمعنى : للمعنى ن ، ي .



فن الكية ما هو متصل؛ ومنه ما ليس بم متصل. فالجسم الذى من باب الكية من المتصل. وكيف لا؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزاءه تشترك بـ سطح واحد تلتقى عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، وبالخط بالنقطة والزمان أيضاً؛ فإننا نجد فيه شيئاً متوهماً يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزأ إلا من حيث فيه بعد؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار؛ لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهري؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى، لا من حيث لا يقبل مفاوطة ومساواة، على ما علمت؛ فإذاً التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته.

فإن قال قائل: إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شئ من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون في المادة، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة، لا بسبب الكية؛ فإنه شك يخل في العلوم. ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبين أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذى للكم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التى معها حركة وإتراق في المكان غير التجزئة التى إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مناً إلى الكم المتصل.

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التى لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذى هو ثلاثة والجزء الذى هو أربعة؛ ولو وجدت

(٣) نظير: لطرف ع || (٥) فينقسم: ساقطة من ع || (٦) فالجزء له: والجزء د؛ الحركة سا || ذو: دون د؛ ساقطة من س، سا، سى || (٧) مفاوطة: ساقطة من سا || (٨) كم: كثرة عا || صورته: حوس || (١٠) فإن: فأما إن ه، سى || (١١-١٢) لا بسبب الكية: ساقطة من س (١٢) فإنه: فهو ه || (١٥) المنطقيين: المنطق عا || إقتراق: إقتران عا || فيها: فيه د، ن || (١٦) تعيين: تعين د، م؛ يتعين ع || إشارة منا: منا إشاره س، ن، ه، سى || منا: ساقطة من د، م || (١٧) فإنه: فإنها ب، س، م || (١٨) لم: ولم د || (١٩) ثلاثة: الثلاثة ه، سى || (١٩) أربعة: الأربعة ب، س، ع، ما، ه، سى.

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاز الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قازة ؛ بل هي في التجدد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإن ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي . ٥

وأما الكم المتصل القار فليس عظماً وقدرًا ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيجتمل تجزئة واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون محتملاً للتجزئة في جهة ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم . ١٠  
فيسمى جسماً من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً وثخنًا . أما ثخنًا ، فلا أنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلا أنه ثخن نازل أى معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكاً فلا أنه ثخن صاعد أى معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سندكره .

وأما المكان وزياتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصل له فائدة ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصرة للجسم المحيط ؛ فهي بالقياس إلى الجسم المحيط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاوٍ بالقياس إلى الجسم المحيط ؛ ووسطح في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء : إن كل شيء ذى جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أى لأنه سطح هو نهاية وحاوٍ ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه ١٥

(١) لصارت : لكنت ه ، ي || وانتقص : ولتقص ه || كانت خارجة : كان خارجا ي || (٢) عنه : عنها عا ؛ ساقطة من م ، ه ، ي || (٤) هي : ساقطة من ي || (٥) فهو : فإنه ه ، ي || هي : ساقطة من سا || فإن : وأن د ، م || (٦) وأما : فأما ي || نلسم : فيسمى ه ، ي ؛ نليس م || (٨) للتجزئة : للجزئية س || (١٠) يحتملها : يحتمل تلك ه ؛ يحتمل ذلك ي || (١١) فيسمى : فسمى سا ، م || وقد : ساقطة من م || أما ثخنًا : ساقطة من م || (١٢) أما عمقًا : أما عمقها ه || (١٢-١٣) سمكا فلا أنه : سمكا فإنه سا ، م || نحن صاعد : عن صاعدا عا ؛ صاعد ع ، ي || (١٤) له : + منه ع || (١٥) محيط : محيط عا || للجسم : الجسم ن || (١٥-١٦) المحيط مكان || (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحيط وسطح : المحيط به ؛ وسطح سا .

نهاية وحاوياً مدخل في تصديره كما أو لا يكون؛ فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون للسكان، من حيث هو كم، الكم الذي يفيد المعنيل سماعاً خصوصية قبول أبعاد وقسمة غير الذي يفيد السطح، بما هو سطح؛ وليس له ذلك؛ وإن لم يكن لكونه نهاية وحاوياً مدخل في كونه كما، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم؛ فيكون الكم بالحقيقة هو السطح؛ ويكون عرض لذلك الشيء، الذي في نفسه كم، أن حوى؛ فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح؛ ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعميده؛ فلا يكون نوعاً خارجاً عنه. وأيضاً لأنه إن كان المكان كما، لأنه نهاية أو أنه حاوياً، فيكون الشيء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يرونا الكمية التي للنهاية، من حيث هي نهاية، وللحاوي، من حيث هو حاوياً، كمية تكون غير سطحية؛ ولا يجدون؛ فثبتي أن المكان كمية لسطحيته. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح محدود معه نوعاً تحت الكم؛ وإما سطح مأخوذ بحال؛ فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص، مما يعد نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو متمكن، نوعاً زائداً على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فن الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواعاً أنواعها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المتصلة فلا يجوز أن تكون غير العدد؛ فإن المتصل قوامه من متفرقات؛ والمتفرقات من مفردات؛ والمفردات آحاد؛ والآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم،

- (١) نهاية وحاوياً: نهاية أو حاوياً، ي || مدخل في: يدخل في د، سا، م || في ذلك مدخل: مدخل في ذلك سا || (٣) يفيدها: يفيد ه، ي || بما هو: بما هي ن || (٤) الجهة: الجهة د؛ سا، ع، م || (٥) الذي: + هو ه، ي؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس: ويكون ليس ي || شيء: شيء ن، ي || (٧) فلا: ولا سا، م || وأنه: وأنه ي || (٩) وللحاوي: وللحاوي س || (١٠) كمية: كميته ي || سطحية: سطحيته نج، سا، ع، ي || المكان كمية: المكان كميته سا، ن، ه، ي || فإن: وإن د، سا، م؛ + كان ه || (١١) لأنواع: لأنواع س || نوعاً: نوع س || (١٣) يجب: فيجب ي || حيث: ساقطة من ي || (١٤) الأولى: القرية نج، ع؛ + القرية ي || (١٥) أنواعها: الأنواع ن.

من حيث هو لا ينقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات .

- وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات بجمليتها هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدار خارج من مقدارها ، من حيث هي معدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدار أو جواز مساواة ولا مساواة ، بحيث لا تلتفت في اعتباره إلى العدد ، بل إنما تلتفت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركة أو جسماً . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي ، بل مأخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير العدد كمية منفصلة . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به ، لم تجد لها تقديراً وكمية منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصور إلى المقطع المحدود نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله في ذلك حال التي في الجماعة .

والمعجب أنه لم يشكل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي منفصلة ؛ ولا في أزمنة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

- ( ١ ) شيء : شيئاً || ( ٢ ) فالوحدات : والوحدات د || شيء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || ( ٤ ) وأما ... الوحدات : ساقطة من د || ( ٥ ) يوجد : تجد د || معنى اجتماع : اجتماع ي || ( ٥ ) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدار : مقدار نج ؛ بقدر عا ؛ تقدره ، ي || ( ٦ ) مقدارها : مقدارها نج ؛ تقدرها ه ، ي || لها : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالانفصال : فلا اتصال عا || ( ٧ ) الذي : التي ي || يقع : يكون ي || مقدار أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ تقدر أو جواز سا ، عا ، ن ، ه ، ي || ( ٨ ) إلى العدد ... اعتبار : ساقطة من سا || ( ٩ ) في الشيء : الشيء س || ( ١٠ ) الأشياء : هذه الأشياء ه || ( ١١ ) مأخذ : مأخذ عا ، ه ، ي || ( ١٢ ) الانفصال : الاتصال سا ، م || ( ١٤ ) والأشياء : فالأشياء د ، ن || ( ١٥ ) تقديراً : تقدراسا ، عا ، ه || وكية : أو كية س ، ن ، ه || ( ١٥ - ١٦ ) لاسيما ... في الجماعة : ساقطة من عا || ( ١٦ ) بعد : يجد نج || ( ١٧ ) تجمع : يجتمع د ، ن ، ي ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || ( ١٨ ) منفصلة : منفصل د || ولا : وإلا س .

ولا في عددِ كَيْفِيَّاتٍ تكون في النقوش والصور ؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قومٍ في أمرِ القولِ المسموع ؛ فإنهم قالوا : إنه من انكم المتفصيل بالذات جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدر بمقاطعِهِ ؛ فتكون مقاطعه أجزاءه ؛ ولها أزمنة تقدرها ؛ فتكون المقاطع تقدر الجملة بسبب زمانها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بعدد أقسام أزمنته وبمقاديرها ؛ فيكون بالحقيقة إنما يعملون القول كما لعدد زمانه ؛ فيكون القول ، على طريقتهم ، كما بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته .

وقوم يتحاشون من ذلك فيختالون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القارِع والمقروِج ؛ ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان ؛ فهو إذن من باب آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يعملون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلاً ؛ بل يعملون الصوت نفسه كما . ثم لا ينفهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ؛ لأنَّ الجملة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كما ، إن كان بها كما ، هي جهة توجب فيها الكمية المتصلة . وهؤلاء إنما أخرجوا إلى أن يثبتوا كمية غير متصلة دلي أن عظم الصوت وصغره هو نقله وخفته أو جهارته وخفاته ؛ وهي كَيْفِيَّاتٍ بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كميات . ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت لكمية ما يتولد عنه ؛ فجعلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت .

وقوم ممن هم أشدَّ تحصيلاً زعموا أنه ليس القول كما بشيء من ذلك ؛ بل لأن المقطع جزؤه وهو يعدّه . وكل ذى جزء يعدّ بجزء له فهو من الكم ؛ والكبرى من قياسهم مدخولة ؛

- (١) تكون : ساقطة من عا || النقوش والصور : النفوس والصور ع ؛ النفوس والصور ||  
 (٢) جز : جزاً ه || (٣) أجزاءه : أجزاءى ؛ أجزاء من || (٤) الجملة : ساقطة من ما ||  
 أزمنته : أزمنة د ، م || (٥) بمقاديرها : مقاديرها د ، م || لدد : يدد د ، م || (٦) بأمرين : لأمرين ه ، ع || من الكم : ساقطة من سا || (٩) منفصلاً : مفصلاً د ، م || بل يعملون : بل ويعملون د ، سا ، عا ، م || (١٠) الصوت نفسه : أيضاً الصوتى (١١) توجب : ساقطة من عا || فيها : فيه ه ، عى || المتصلة : المنفصلة نج ، سا ، م || (١٢) يثبتوا : له سا ، عا ، ا ، ه ، عى ؛ لها عى || كمية : الكمية سا ، م || غير : ساقطة من ع || غير متصلة : غير منفصلة م ، ه ، عى ؛ غير المنفصلة نج || (١٣) خفته : حدثه نج ، ه || (١٤) كمية الصوت : الكمية للصوت سا || بفعلوه : بفعلوا س || من : فى م || بالعرض : ساقطة من سا || (١٦) هم : هم || بشئ : لثى نج ، ن ، ه ، عى || (١٧) بجزئه : بجزئه ... يقدر : ساقطة من م || بجزئه : بجزئه ي .

- فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات ؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى ، وقد عرضت له كمية ما ؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يعده . وأمثال هذه الأشياء لا تكون كييات بالذات ؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس ؛ والمقطع ليست جزئيته وتقديره إلا لأنه واحد ؛ والقول كثير ؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد ؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه ، التي هو محصل منها ، ولا إلى الزمان الذي يساوقها ، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه ، لم تجد للقول كمية ألينة ؛ فإن كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء في مقولة الكمية إدخالاً بالذات ، فهنا حركات الإيقاع ونغم الجمع في الألحان وألوان التراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكييات كلها أو بعضها ؛ فما بالها لا تدخل في الكم بالذات ؟
- ١٠

- وليس لقائل أن يقول : إن المقادير قد يقع عليها العدد ؛ وكونها واقعاً عليها العدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية ؛ فكذلك القول ، فإن المقادير ، وإن كثرت بالعدد ، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها ؛ من حيث هي متصلات ، لا تلتفت فيها إلى عددها ، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزئة بالفعل . فإن جعلتها ذات عدد ، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتل أيضاً المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها ، كما سنبين بعد ، من غير إحواج إلى عدد أو شيء آخر يلحقها .
- ١٥

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم ؛ وعد من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق . وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة ، وكما فعل في مواضع من المضاف .

- ( ٢ ) كمية ما : كمية ع || ( ٣ ) لا تكون : تكون عا || ولا : ساقطة من سا ||  
 ( ٤ ) تقديره : تقديره ي || ( ٦ ) منها ولا : منها لا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م ||  
 ( ٧ ) للقول : القول سا ، ع ، م || ألينة : ساقطة من ي || ( ٧ - ٨ ) ما يقارنه من الأشياء : القول عا ||  
 ( ٨ ) فهنا : هنا س || الجمع : الجمع س ، ع ، هـ || ( ٩ ) ألوان : أنواع عا ( ١٢ ) فكذلك : وكذلك سا ||  
 فإن : فتقول إن س ، ن ، ي || ظها : ظهزام || ( ١٤ ) عددها : عددا عا ||  
 فإن : وإن د ، م || ( ١٥ ) عدد وهي : عدد أيضاً وهي ب ، ع ، هـ ، ي || أيضاً : ساقطة من هـ ، ي ||  
 وغير المساواة : ساقطة من م || ( ١٦ ) من غير إحواج : من إحواج س || ( ١٧ ) ذلك : هذا الكتاب هـ ، ي || ( ١٨ ) في هذا : من هذا هـ ، ي .

قد زعم قوم أن الثقل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو لوزن ؛ وليس كذلك ؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشالته في الميزان راسياً في نفسه ، قيل إنه مساو له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحريك ؛ فإن فكر قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساو لضعفه والآخر مساو لنصفه . وأيضاً يقال للتقيل الذى يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

وبالجملة إنما يمكن أن يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفة ميزان معكوس في المياه ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كففيها صاعدة . وقد يمكن أن تتخذ موازين للبول القسرية التى تحدث بالدفع والرمى يكون حكمها حكم ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون المبول القسرية كيات .

(١) ووزن : ووزن س || (٢) مساو : مساوياً ، س ، م ، د || يقال : يقول ع ||  
 (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦-٧) تحريك...  
 يقدر على : ساقطة من د || (٦-٧) الآخر... الجسم : ساقطة من سا || (٦) لا ضعف : ولا ضعف بخ ، ه ، ي ||  
 (٧) الذى : ساقطة من ه ، ي || (٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب م || (١٠) من : بين بخ ، م ||  
 (١١-١٢) الخفة... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث :  
 تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون سا || يلزم : يكون س || (١٤) كيات : تمت  
 المقالة الثالثة من الفن الثانى ب ، س ، ه ، ي ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المنطقى ؛ من الجملة الأولى  
 في المنطق ولواهب العقل الحد بلا نهاية ؛ والله الحد والمته ب .

# المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---





## المقالة الرابعة

## من الفن الثاني

## [ الفصل الأول ]

## فصل (١)

في بيان القسمة الأخرى للكمّ وبيان الكمّ بالعرض

٥

وأما القسمة الأخرى للكمية فهي أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع ، وأيضاً اتصال ، وأيضاً ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

- ١٠ والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تخصّه من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح . وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة .
- ١٥

(٢١) الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق وهي خمسة فصول ه ؛ وجاء في هذه النسخة أيضاً بعد ذلك عناوين الفصول في هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || الكم : للكمية ه || (٦) فهي : فوب ؛ وهي م || للكمية : ساقطة من س ، ع ، عا || (٧) معا : فيها عا || (٨) يوقعه ذلك : يوقعانه ه ، ي || أين : كيف ع || (١٠) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هي : ساقطة من ه || تخصّه : تخص ه ، ي || وبهذا : وهذا سا || (١١) للنقطة : للنقطة م || للنقطة وضع : إن للنقطة وضعا ه ، ي || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ي || (١٢-١٣) وضع ومعناه : وضعا ومعناه ع ، ي || (١٣) الجسم : الجسم ما || (١٥) الجواهر : الجوهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ أنرس .

والوضع الذى يقصد فى باب الكمية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم منقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعها ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهري ؛ فيسمى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لا وضع له ؛ فإن غنى القائل لذلك أنه لا وضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أودم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع قار ؛ كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين ، وبين أن لا يكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم عيز ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لا تعدم شيئاً من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكمية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بجانب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لا تزال مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ؛ وتكون تلك المجاورة مفروضة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجة عن الجسم متبدلة ، حتى إذا كان مثلاً للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكانه ما || (٢) وضع : يوضع م || (٦) وإلى كل : وكل م || منها : منها م ||  
 (٧) الخط والسطح : السطح والخط د م || (٨) فيسى : فسى ي || (٩) قيل : يقال ن ||  
 (١٠) ذلك : ساقطة من د ن || (١١-١٢) كما أنه فرق... أين قار : ساقطة من م ن || (١٣) التحقيق :  
 التحقق م || أخرجته : أنخرجه ي || (١٤) فكذلك : وكذلك م || (١٨) أن يفرض : ساقطة من م ن ||  
 فيها : لها م || (٢٠) يشار : + إليه ي || أنه : ساقطة من د م .

متحرك ، علامة شكلٍ أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلى تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ، وإن كانت الحركة لا تحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقولة . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المتقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آي يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للك .

ثم إن كان تسمية الكم إلى ذى الوضع وغير ذى الوضع قسمةً بالفصول ؛ لم يجر أن تبدل الفصول بحركة وسكون تعرض للجسم وطبيعته محفوظة .

ثم من البين أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بالقياس إلى ما هو سطحه وبأقياس إلى ما هو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو في العدم أوقد فقد ؛ وإن كان قد يوجد في أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ما ، عديم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التقديم والتأخر .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لا يشار إلى أجزائه بأين ، فضلاً عن أين بعضهم من بعض ، ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات . وبالحقيقة ، فإن العدد لا يقتضى وضعاً ؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

- ( ١ ) أو كيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من ع || ( ٢ ) إنه : إنها ع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || ( ٣ ) تلك : ساقطة من ع || التي : ساقطة من سا || ( ٦ ) وى كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || ( ٧ ) كان : كانت ه || وغير : وإلى غير س || ( ٨ ) الأصول : الفصل سا || وسكون : أو سكون س ، ع || ( ٩ ) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من سا || ( ١٠ ) ما هو : ما بين د || سطحه وبأقياس إلى ما هو : ساقطة من س || حاويه : يحاويه ه || ( ١١ ) حتى : متى ع || ( ١٢ ) ومفروض : أو مفروض د ، ه || ( ١٤ ) وهو : هو د ، ه || ( ١٦ ) وإن : إن ع || ( ١٧ ) من بعض : من بعض س .

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

فهذه هى الكميات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كميات ؛ وتكون

كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التى هى كميات

بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل

وقصير ، وفرس طويل وقصير ؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكميات ؛ كالحركة

فإنها لا توجد إلا بتمارئة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتتقدر بها ، ولزمان

تكون هى أيضا فيه فتتقدر به ، وفى جسم متحرك تكون فيه فتتقدر به ؛ فيقال : حركة

طويلة ، أى فى مسافة طويلة أو فى زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى

فى سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس ؛

مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط

طويلاً فى نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر

ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً فى نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث

له مع بعد يفرض طولاً بعد يفرض عرضاً ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين

وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثة

بعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل

عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل يعد بالآحاد .

فهذه وأمثالها يقال لها كميات وإيست بكميات ؛ بل هى أحوال تعرض للكم بمقاييس

بعضها إلى بعض كما سنوضح .

٢٠

( ٢ ) وإذا : فإذا ع ، ه || ( ٤ ) إنها : ساقطة : من ي || ( ٧ ) إلا : ساقطة من م ||

( ٨ ) بتمارئة من جسم : بتمارئة جسم ع ، ي ( ١١ ) كالطول : كالطول د ، ع || والتصر : والتصر ع ، ع ||

( ١٣ ) آخر : + أى د || ( ١٤ ) ليس بعريض : بعريض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||

( ١٥ ) مع : إلى د ، م || يفرض : بعرض د ، م || ( ١٦ ) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث

د ، م || ( ١٧ ) وكذلك : وكذلك ي || ( ١٨ ) آخر : + أى ه || ( ١٩ ) لها : له م ||

( ٢٠ ) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضح ه .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتدادٍ واحدٍ ، كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول امتدادين يحيطان بسطح من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ، من حيث يأخذ مركز العالم إلى محيطه ؛ كطول الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول حركة النش .

وكذلك المرض يقال للكم الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً للبعد فرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين متقاطعين ؛ ويقال عرض للبعد الآخذ من يمين الحيوان إلى شماله .

ويقال عمق للتخني الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين أولاً طولاً وعرضاً المقاطعة المألومة ؛ فإن الخطين إذا فرضاً أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجيء ، قيل إنه عمق ، ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع فوقها وأسفلها .

ونقول : إنه لو توهمت نقطة تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاقي بسيطاً بالنقطة ، رسم ذلك طولاً وخطاً فيما يمسه . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ، بل في جهة مقاطعة لها ، ارتسم سطح وعرض . فلان ارتفاع السطح أو انخفاض حتى تكون حركته على بعدٍ مقاطع للبعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وأيضاً فلان ظاهر الجسم ، من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

- ( ١ ) الطول : طويل د || ( ٢ ) لأطول : ساقطة من عا || ( ٣ ) امتدادين : الامتدادين ي  
( ٤ ) يأخذ من مركز : يأخذ مركز م || ( ٦ ) مقاطعاً : + فيه سا || ( ٨ ) الآخذ : الآتس ||  
( ٩ ) وقد يقال : ويقال سا || لذلك د || ( ١٠ ) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعد ن || ( ١٢ ) ابتدئ :  
ابتدأ ع || ( ١٤ ) بالنقطة : بالنقطة سا ، ع || ( ١٥ ) رسم : ترسم ع || ذلك : ساقطة من د ، سا ،  
ع ، عا ، م ، ن ، ي || هذا : ساقطة من ن || ( ١٦ ) ارتسم : رسم ع ، أو قسم عا || سطح :  
ساقطة من هـ || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || ( ١٧ ) قوائم ارتسم : قولم أو  
قسم عا || ( ١٨ ) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِعَ هذا الذى هو السطح فالتفت إلى القطع الذى يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قُطِعَ الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فالحظ المحدود هو البعد الذى يفترض بين تقطين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذى يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذى يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والمرص والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هى من الكمية ؛ والمضافات أعراض فى الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض فى العدد ؛ وكذلك القول فى سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايقات قد تتضايق على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن ينضمّن إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل ، إلا أن هذا الشيء أطول .

ونقول : إن المساحة تقدير المتصل ، والعد تقدير المنفصل ، والعد والمساحة منهما ما فى النفس ، هو العاد والماسح ، ومنهما ما فى الشيء ، وهو المعدود والمسوح . وإذا صار المسوح معدوداً فإن العد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المنفصل جنساً له .

- (١) فالتفت : والتفتى || (٢) أو السطح : والسطح ع || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصلى ||  
 قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ي || (٤) فالخط المحدود :  
 فالخط المحدود ما ، ع || يفترض : يفرض ن ، ه || قطين ... بين : ساقطة من ما ||  
 (٥) يفترض : + من ه || بين الخطين ... الذى : ساقطة من ع || البعد : الخط ما ||  
 (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : فى س || بالإضافة : + هوع || (٨) الطويل  
 والعريض : الطول والعرض ه || (٩) قد ... تتضايق : ساقطة من د || شرط : شرطه ما ||  
 (١١) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ي || فإن : فكان ما || لكل : كل س || (١٢) هو :  
 وهو س || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) العد تقدير : العدد تقدير د ، س ، ما ، م || والعد :  
 والعدد س ، ما ، ي || (١٥) هو الماد : وهو المادع ، ع ، م ؛ والمادد || ومنهما : ومنه بخ ||  
 (١٦) فإن العد : فإن للعدد د ، م .

والزمان متصل بالذات وبالعرض أيضاً ، ومنفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلائنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلائنه يقدر بالمقايضة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كماً للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء في نفسه في مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة ، والكيفية تعرض لها الكيفية .

وأما أنه منفصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يُحسَن من يقول : إن الزمان منفصل أيضاً لا بالعرض ؛ وذلك من حيث هو عدد للحركة وأن الآن يوجب فعله . فإن الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط . ولو كان شيئاً حاصلًا لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلًا . ولما كان بأن يصل أولى منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلًا بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لاعدداً ، وذات كمية منفصلة ، لا كمية منفصلة ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يجتمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية منفصلة .

واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة أوقومت ذات شيء ، ببق هناك شك في أن الشيء من تلك المقولة أم ليس ؛ لأنها ربما قومت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذي يلحقه ؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوم ؟

(١) الزمان متصل : الزمان متصل ن || (٣) تقدير : تقدر ب ، س || (٤) الحركة : في الحركة ي || (٧) له : ساقطة من سا || (٨) يحسن : + قول ه || أيضاً : انقصالا م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) نليس : وليس ه || (١٢) أول : ساقطة من س || (١٣) في ذواتها : لذواتها سا || (١٤) وذات : أوقات ن || (١٥) افترض : فرض ه ، ي || منها : فيها ع ، عا ، ه ، ي || (١٦) الوصل : + بل ن || لأن : فإن سا ؛ أن د ، ع ، عا ، م ، ن || (١٧) يجعله : يجعل ع || (١٨) أو المنفصلة : والمنفصلة : عا || شيء : الشيء ع ، ه ، ي || شك في أن : شك أن سا || (١٩) أم : أو ه || (٢٠) إن الفصل : الفصل سا .



واعلم أن المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا ، إلا أن تقرن بهما طبيعة الجنس ؛ ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع . ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطقي مشتقا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلا بفصل غيره ؛ كالإنسان الذي هو ناطق ؛ وإنما هو ناطق بنطقي هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال : إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المنفصل يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛ ليس واحدا بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها أتبة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛ ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

## [ الفصل الثانى ]

### فصل (ب)

#### في خواص الكم

١٥

وبالحري أن نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه : إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتل التقدير أنه يقال مساو وغير مساو ؛ ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ي || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول س ، ع || (٤) فإن : فإذا ع || (٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || دو موجود : فهو موجود ه ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : ولوضوع ه || (١٦) ما هذا : هذا س || (١٧) خاصيتين : خاصيتين || (١٨) الخاصيتين : خاصيتين ع ، ي || (١٩) غير مساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه : أنها لا مضاد له أنها ع || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .

فنقول نحن: إن الخاصة الأولى للكمية هي التي منها يتقيدح لنا الوقوف على معنى الكمية أنها لذاتها ، لاشيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير . وأما أنها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه إلى التفطن بماهية الكم . وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية ؟ فإنها من الخواص التي بالقياس ، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكمية لا مضاد لها مما يجب أن يوضع في المنطق وضعا .

- والتنعق فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الحجج ؛ مثل أن تقول : إن الكميات المتصلة قد تتوافر معاً في موضوع واحد ؛ وبعضها نهايات بعض ؛ وإن المنفصلات كيف يمكن أن يفرض لواحد منها ضد ؛ وأى شيء وضع ضدًا للآخرين مثلاً ، فهناك شيء واحد هو أبعد مشاكلة للآخرين منه وهو العدد الأزدي منه ؛ فلو جعل الألف ضدًا للآخرين أو الثلاثة من جملتها ، لكان العشرة أتب أبعد من طبيعته ، فكان أولى بمضادته ، ولكان الألف أولى بأن يكون في حكم المتوسط بين الضدين . ثم كيف يكون متوسط والطرف وغير منفرد ؟ فإن قيل : إن الألف مثلاً يوجد له ما هو في غاية البعد عنه كالآخرين فلم ليس ذلك ضدّه ؟ فالجواب : إن ضد الشيء إنما يكون ضدّه له إذا كان الشيء ضدّه له ولو كان الاثنان ضدًا للألف لأنه غاية في البعد منه ، لكان الألف ضدًا للآخرين وغاية في البعد منه ؛ وإذا ليس ذلك في الجانبين جميعاً ، بل في جانب واحد ، فليس ذلك بموجب للتضاد .

وبعد ذلك ، فإنه وإن كان المنطق لا سبيل له إلى إثبات أن لا ضد للكمية ، فلا بد من أن يوافق في أشياء يظن أنها أضداد وكميات معا فيعرف أنها ليست كذلك . فأول ذلك ما يظن من أن المتصل من الكم ضد للمنفصل . فأول الجواب في ذلك أن المتصل

- ( ١ ) الخاصة : الخاصة سا ، هـ || ( ٢ ) أنها : وأنها هـ || أما أنها : أما أنه سا || ( ٣ ) بماهية : لماهية سا || الكم : الكمية هـ || ( ٤ ) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || ( ٦ ) ولتقع : ولتقع س || أوبما : وبما سا ، ع ، م || ( ٧ ) بعض : لبعض هـ || وإن : إن م || ( ٨ ) ضدًا للآخرين : + منها س ؛ + أو الثلاثة من جملتها هـ || ( ٩ ) للآخرين منه : للآخرين والثلاثة منه هـ || ( ١٠ ) أو الثلاثة من جملتها : ساقطة من ي || العشرة ألف : الألف والعشرة د ، سا ، ع ، ع ، م ، ي || فكان : وكان ي ؛ وذلك كان ع || ( ١١ ) كيف : ساقطة من سا || ( ١٢ ) منفرد : متفرد ، سا ، ع ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي || إن الألف : الألف ب ، س || ( ١٣ ) إذا ... له : ساقطة من سا || ( ١٤ ) غاية في البعد : في غاية البدن || ( ١٥ ) منه : ساقطة من ع || في الجانبين : من الجانبين ع ، ي || بل : ساقطة من د || واحد : + واحد ي || ( ١٧ ) فيعرف : فيوجب ع || ( ١٨ ) من أن : أن س ؛ من م || ضد : ضد م || فأول : فأول ع || المتصل والمنفصل : المتصل والمتصل ب .

والمنفصل ؛ من حيث هما فصلان، من لواحق الكم، لا من الكم نفسه ، كحال الفصول .  
وأيضاً فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في جسيمه أن يتصل .  
والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصال ضداً للاتصال ؛ وإن كان شئ واحد يكون موضوعاً  
لقدر متصل ، ثم يتفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

٥ وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أضداد ولا كم . أما الزوجية  
والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك في الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد  
الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛  
ولا يوجد شئ من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضداً . وأيضاً  
فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بمنساوين ؛ فانقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد  
انقسام بحسب إيجاب خاص بالشئ وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم  
١٠ مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فأوهم الإثبات . وأيضاً فإن الزوجية  
والفردية كصفات في الكم ؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كصفات متضادة ، فتصير لأجلها  
الكليات متضادة بالعرض كالجواهر .

والمضمون هو أن الكليات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال  
١٥ الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كليات . وكذلك التساوى والتفاوت كلها  
إضافات في الكليات ، لا كليات ، ولا بينها مقابلة التضاد . والكبر والصغر أيضاً وما يجري  
مجراها إضافات تلحق الكم ؛ فالكبير لا يكون إلا كما ؛ ولكن ليس كميته أنه كبير ؛ فإن الكبير  
مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطحاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها  
كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بعد أن كان كما ؛ لأن كان في تلك

(٢) يتصل : بفصل عا || (٣) ضد للاتصال : ضد الاتصال س ، عا || (٤) يفرض : يمرض نج ،  
عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، عى || أضداد : + لها سا ، م || (٧) بعينه :  
نفسه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، عى || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || بمساوين :  
متساويين عا || (١٠) للكم : لكم ؛ الكم سا ، ع || (١١) محصل : + به هـ || (١٢) والفردية :  
أوالفردية د ، م || كصفات في الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + نتائج ع ، هـ ||  
(١٦) لا كليات : ساقطة من د || كيات : الكليات س || الكبر والصغر : الكبير والصغير نج ، ع ، ن ||  
وما يجري مجراها : ساقطة من سا ، م || (١٧) إلا : ساقطة من سا || (١٨) تعرض : وتعرض سا .

الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم ، بل في عارض للكم ؛ إذ إنما تكون للكم من جهة عارض عرض له .

- واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكميات مضادة فإنها كلها عوارض للكمية وإست كية كما علمت ؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد ؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة ؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه ، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضدًا لها ؛ فكون هناك طبيعة تعرض لها إضافة هي إضافة المضادة . والكبير والصغير لا معقول له من هويته إلا أن يكون مضافاً ؛ وليس له ، من حيث هو كبير ، وجود مخصوص ، كما للسواد ، من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض . حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض ؛ ولذلك قد يكون الشيء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شيئين . ولو كان الكبير شيئاً محصلاً بنفسه تلحقه إضافة التضاد ، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره . فإنه لو كان للكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعرض لها الإضافة تجتمعان معاً في شيء واحد هو كبير بالقياس إلى شيء وصغير بالقياس إلى شيء . فإن قال قائل : إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة ، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلا بالإضافة فقط .

والأضداد لها في طبائعهما تحصيل ؛ وتكون تلك الطبائع متناقضة متضادة ، فتعرض لها الإضافة التي للتضاد ؛ وتكون تلك الطبائع ، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضايف الذي في التضاد ، طبائع متعادية لا تجتمع . فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض وكسائر

- (١) للكم : الكم ع || إذ : إذا ه || (٣) قد يكون : يكون ع || (٤) كية : بكية ن ، ه ||  
 (٥) واحد : واحدة ه ؛ ساقطة من ن || معقول : ساقطة من سا || الآخر : الأخرى ه || مضاد : متضاد م ||  
 (٦) واحد : واحدة ه || معقول : معقولة ه || فإذا : ثم إذا س ؛ وإذا د ، سا ، م ، ن ||  
 أضيف : أضيفت د ، سا ، م ، ن || (٧) هي إضافة : وهي إضافة د ؛ ساقطة من ع ، م ||  
 المضادة : التضاد ج ، ع ، م || (١١) بالناس : بالإضافة بقياس ع || (١٢) لما استحال : لاستحال  
 س ؛ لما عد ع (١٣) تعرض : تفرض د || تجتمعان : لا تجتمعان ع ، ع || (١٤) هو : وهو م ||  
 وصغير بالناس إلى شيء : ساقطة من م || (١٨) التضايف : التضايف م || الذي : التي ع ||  
 (١٩) طبائع : ساقطة من ط || متعادية : متعادية ع ، ي .

الأضداد والأضداد طبائع تعرض لها إضافة التضاد ، لكن الكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التناقى ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التناقى ؛ أعنى أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عِقل أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاييف ؛ وإن

كان التضاييف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولخالفه التضاد للتضاييف ما تجد طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضاييف ؛ وتجد الجوار والجوار

لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من باب التضاييف لا محالة . فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شئ هو الذى لا تضاييف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضاييف

فبقى أن الشئ الذى في التضاد لا يتضاييف هو موضوعات التضاد وطبائعها ، أى الموضوعات التى هى في أنفسها أمور معقولة ؛ إذا قيس شئ منها إلى شئ آخر ، كانت هناك إضافة التضاد

وكانت تمنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضاييف في أنفسها ، ويلزمها تضاييف هو التضاد ؛ وتلك الموضوعات هى لأنفسها لا تجتمع ألبسة ، لا إذا

اعتبر فيها التضاييف فقط ، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذات قبل التضاييف ، ويلحقه التضاييف . فيجب أن يكون للكبير والصغير ، إن كانت متضادة ، موضوعات ،

تلك الموضوعات معقولة بنفسها ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضاييفها . وإيس الأمر كذلك ؛ بل إيس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضاييفين لطبائع لها

مصلحة ؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايقان ؛ لأن المضاف من جهة أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط .

- ( ١ ) للكبير : الكبير ع ؛ الكبير ه || للصغير : الصغير ع ؛ الصغير ه || ( ٤ ) أن تقابل : أن يقال م ||  
التضاد : المتضادات ع || نفس تقابل : ساقطة من م || تقابل : مقابل د || ( ٥ ) حيث لا : حيث هو  
لا ع ، ي || لمخالفة : بمخالفة ع || ( ٨ ) تضاييف : يتضاييف ع || فيه وذلك : ساقطة من سا ، ع ||  
فيه : منه ع || وذلك : ولكن ذلك ي ؛ ولكن ع ، ه || ( ٩ ) فبقى : فبقى م || الذى فى : الذى هو  
فى بخ || فى التضاد : + وهو بخ ، ه || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، ه ، ي || ( ١٠ ) آخر :  
ساقطة من ه || كانت : كان ع || إضافة التضاد : + وطبائعها سا || ( ١١ ) تمنع : تمنع د ، سا ، م ، ن || عن :  
من م || فإذن المضادة : فإن المضادة م || بأن : أن م || ( ١٢ ) هو : وهون || لا إذا : لا إذا :  
سا ، ع ، م || ( ١٣ ) فيها : فبمعاد || ( ١٤ ) ويلحقه : ويلحقه ن || ( ١٨ ) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فعل هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى ما أخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، لو كان ضدّاً للصغير لما اجتمعا ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذي هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيراً .

- وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون في هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً يوهم أنه شيء ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكميات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فإن نقول : إن هذه ليست كميات ؛ وأما المساعدة فإن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كميات ، فليست بمتضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند في الصغرى من المقدمتين ؛ والآخر يعاند في الكبرى ؛ والعناد في الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكميات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبني أساعدك على ذلك ؛ ولكني أقول : إنها ليست بكميات . وكذلك حين قال : إن هذه كميات ؛ فكأنه قال : هبها كميات وهبني أساعدك على ذلك ؛ فلانها ليست بأضداد . وسواء قال في كل موضع وهو ينازعه في مقدمة ، هب أني أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا مدخل له فيما هو بسبيله .

وما قولهم في هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فلانها ليست بكميات ؛ أكانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة أخرى ،

- (٢) ضد للصغير : ضد الصغيرس || (٤) المتحذلقين : المتخلفين بخ || (٥) قيل : قبلد ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فتقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، ي || (٨) إنا : أو إناى || أعطينا : أعطيناك ه ، ي || (٩) بمتضادة : بمضادة ي || المقدمتان : المقدمات ع ، ي || (١٠) الجهة : الوجه عا || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساهلة د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والعناد في الكبرى إعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || فكما : وكاد ، ن || (١٣) أو هبني : وهبني د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ي || (١٤) إنها : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٥) فلانها : ولكني أقول لانها بخ ، ه || (١٧) بسبيله : سبيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ي || أضداداً : أضداد ه ، ي || بكميات : كميات ع || أكانت : لكنك ع ، عا ، ي || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموا مقدمة ، ولا يسلموا له أخرى ؛ ويجعلوا المعاندة في أن لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقومه ، والفرد جزءاً من الزوج ؛ والشئ المقوم لا يكون مضاداً لما يقومه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً بالكبير والصغير ؛ بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو واقع في الكيف ؛ ويكون من جهة الطبائع الزائدة والناقصة ، لا من جهة الزائد والناقص ، من حيث هما هما فقط ؛ فيكون مثلاً الجبن ضد التهور ؛ لا لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور ؛ فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

وأما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ؛ لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدار فيها . وليس إنما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ؛ وكذلك الحال في الصغير منها . وحكمها حكم أطراف المسافة التي لحركات النقل والخفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفل ضد للكان الفوق . وهذا محال ؛ فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته ، الذي هو سطح وكم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ؛ والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له نج ، ع ؛ أن يسلموا ه || مقدمة ولا يسلموا : ساقطة من د || لا يسلموا له : لا يسلموا ب ، ه || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤ - ٥) وقالوا إن : قالوا في ن || (٦) بالزائد والناقص : الزائد هو الناقص سا ، ع ، ع ، م || حيث : جهة ما ب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : بذاتهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن دو || تعرض : وتعرض م || (١١) للصغير الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : للكيفيات سا ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ع ، ي || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدار ب || منها : منها م || كبير : ساقطة من ع || (١٥) منها : منها م || (١٧) الخاصة : الخاصة ع || للكان : لكان ن || (١٨) محال : فظط ما || (١٩) المكانان : المكان سا || ولا : وما فلاع .

هو مكان ، ليس بفوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف مسافة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حار ؛ وهذه عوارض للكمية . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعني كون الشيء فوق فلأنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد ؛ فلأنهم لا يقدرون على أن يميزوا دل حال المكانين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال المتمكن ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

١٠. ومع ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمة على تعارف الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لا أن ينطبع بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى المتمكن ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن التفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعة ، حتى تكون التفوقية إما حالاً للمكان في أنه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهة للمكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم . وسنبين أن هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي
- ٢٠.

(١) فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || للكمية : لكميته سا ، عا ، ه || (٦) كان التضاد : التضاد م || أو كان : وكان ه || (٦ - ٧) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى : وتارة عا || (١٠) القوانين : القوانين س || اصطلاحات : إملاحيات || تعارف : تعارف ن || (١٢) الحالة : الحال د ، سا ، م || موضوع : موضع ه || (١٣) لا أن : إلا أن م || ينطبع : ينطبع م || (١٥) تحصل : يحصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتمكن : المتمكن س || (١٧) فيها : فيه د ، م || (١٨) أنه : أنهاد ، م || (٢٠) مضاد : متضاد د ، م || لهم : يلهم ه .



هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضده من وجهه ؛ كما ستعلم ، وإما حالاً للمكان ، من حيث كونه مكاناً لجسم وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أو اتفق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين في الطبيعة ، كان حينئذ التضاد في المكان لأمر في المتمكن ؛ فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض .

٥ فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد في الكم . وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . واست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأنقص من كمية ، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافي ، أزيد منه ، أعني الطول الإضافي . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد في طبيعتها من كمية أخرى أنقص أو أكثر منها ؛ أعني أنه ليست الثلاثية في أنها ثلاثية وفي أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية في أنها رباعية وأن لها حد العدد ؛ أعني في أنها كمية منفصلة تقدر بالآحاد . نعم قد يصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفة بينها .

١٥ والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذي يمنع كونه في الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ؛ والأشد والأزيد الذي يمنع أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ؛ وتفاوت الأزيد والأقصر لا ينحصر البتة بين طرفين .

٢٠ ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهيك تطبيق أبعاد المتصل أو آحاد المتفصل بعينها على

- (١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ د ، ع ، م ، ن ، ي || (٣) في المكان : ساقطة من ع || (٤) في المكان حينئذ : حينئذ في المكان س || (٥) الكم : + في المكان ع || تضعف : ضعف ع ، ه || (٦) وازدياد : ولازدياد د ، م ، ن || ولست : لست سا ، ع || كمية : كية م || (٨) ثلاثية : ثلاثة م || (٩) أنه أشد : أشد د ، سا ، م ، ن || (١٠) أنه ليست : ليست ه || (١٢) حد : حدود ع || العدد : بالعدد ع || أنها رباعية و : ساقطة من ع || (١٣) منفصلة : متصلة م || فيما : عا ه || (١٤) بينها : منها سا ، م ؛ فيها ع || (١٦) أوزيادة : وزيادة م || أنها : ساقطة من سا || (١٩) لغيرها : + أنها ن ، س ، ه .

بعض مارة في تزيدها ، فلا تميز أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة ؛ فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما ، لا يوجد فيهما هذا التطبيق ؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهى أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل فى ذاتها مضادة وأنها لا تقبل فى ذاتها الأشد والأضعف .

## [ الفصل الثالث ]

### فصل ( ج )

فى ابتداء الكلام فى المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد  
والإشارة الموجهة إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض فى بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكية وقبل الكيفية . وللناس تخريجات مختلفة لعل ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف فى مقولة الكية . وليس على المنطق إثبات المضاف وبيان حاله فى الوجود والتصور ؛ ومن يتكف ذلك فقد تكف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطق .

- ( ١ ) مارة : تارة ه || فلا : ولام || المطبقين : المنطقيين ع ؛ الطبعين ع ||
- ( ٢ ) يجاوز : يجاوز ه || أو يقصر : والتعرب ؛ أو ينتقص ع || ( ٣ ) مساواة : بمساواة ع ||
- ( ٤ ) اعتبرا : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتهما م || التفات : التفاوت م ||
- ( ٥ ) وغير المساواة : ساقطة من م || ( ١٢ ) أقسام : + من م || ( ١٣ ) وقبل الكيفية : ساقطة من م ||
- ( ١٦ ) ولا يستقل به : ساقطة من م || يستقل : يشتمل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة. والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسماؤها تدل على كمال المعنى الذي لها، من حيث هي مضافة، مثل الأخر.

وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لدى القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية. وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم. والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك، وإن كان كله مضافاً فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف إليه في مثالنا؛ بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدارين والدار. وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظة أحد الجانبين. ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا: الجناح وذو الجناح؛ فإن لفظة "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين؛ والجانب الآخر مستغن عن مثيلها؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين، من حيث هو مضاف، اسم، ولا يوجد للآخر، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية؛ أو لا يكون هناك اسم البتة. وربما لم يفعل ذلك؛ بل قرن بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات : المضاف د ، س ، ما ، ن ؛ الإضافات م || الإضافات : الإضافة د ، ن ||  
 (٢) فالأمور : والأمور ع ، ه || هي من ... الأمور : ساقطة من د || فهي :  
 هي هاش ه || ماهياتها : ماهيتها ع || (٣) مثل : من د ، ن || (٥) وأما :  
 فأما ه || التي بنحو : الذي بنحو س || فهي التي : فهي الذي س || لذلك : بذلك ع ||  
 (٦) من حيث هي لدى القوة ، والعلم : ساقطة من م || هو للعالم : هي للعالم ه || (٨) فهو : فهي ه ؛  
 موس || مضاف : كيفية مضافة د ، م ، ن || (١٠) فكله : وكله ع || إليه : ساقطة من ب ، د ،  
 سا ، ع ، ن || إنما : لما سا ، ع ، م ؛ ساقطة من ع || بها : فيها س || (١١) يدخل : مدخل م ||  
 فيجمع : فيجمع ع (١٣) إلحاق : إلحاق م || لفظ : لفظة ي || (١٥) اسم الجانب : اسم الجانب ه ||  
 (١٦) وأكثر : أكثر ع || حيث : ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً : ومشتقاً د || (١٨) إضافته :  
 إضافية ع ، ي .

نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرف يدل على أنه مضاف إليه العالم ؛ وأما في المثال الأول ، فإنما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف إليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ؛ مثل قولك : إن العلم علم للعالم ، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

٥ وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو لما لا تشابه فيه الحروف العاكسة . وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

وأما كون الشيء مقولا بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه أحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقبله ، وإيست ماهية السقف مقولة بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المعلوم الذي للشيء الذي يبيح إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لها ما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهي الحال التي له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبي هذا الأول ، فإن الأخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون في الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة ١٥ خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولة بالقياس إلى شيء آخر .

وإيس كل نسبة إضافة ، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافة ، كما قلنا ؛ فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له إضافة .

( ٢ ) إليه العالم : إليه ما ، م ، ي || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || ( ٣ ) قولك : قولنا س ، ن || ( ٥ ) بنحو : نحو ما ( ٥ ) الحروف : الحرف ع ، عا ، م ، ي || العاكسة : بالعاكسة ن ( ٦ ) لك : ساقطة من ما || عن قريب : ساقطة من س || ( ٧ ) كون : أن يكون ي || الشيء : ساقطة من ع ، ي || تصور : تصوره ي || ( ٨ ) فإن السقف : فإن كان السقف عا || ( ٩ ) بالقياس إلى : على ع ( ١٠ ) الذي : ساقطة من س || للشيء الذي : للشيء ما ، ع ، م ، ي || ( ١١ ) فذلك : فذلك ع || ( ١٣ ) هو : هي ه || وهي : ودوع || له : ساقطة من ع || ( ١٣ — ١٤ ) لأحد ... الأخوة : ساقطة من ن || ( ١٤ ) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة دا ، ع ، ي || هي : هو ه || حيث : هـ || ( ١٥ ) هو : هي ما ، م || ( ١٦ ) فهذا هو : فهذا س .

ومعنى قولى "مكررة" أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشيء نسبة من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكون لطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شيء من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه لمستقر ، انعكست النسبة ، وصلحت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمر الذى تؤخذ منسوبة بلا زيادة فهى منسوبة فقط ، وإن أخذت منسوبة على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة . ١٥

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حاس بحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالأكبر فإنه

( ١ ) بزيادة اعتبار : باعتبار زيادة هـ || ( ٢ ) وإلى وإلى ع || ( ٤ ) ونظرت : ثم نظرت هـ || من حيث : ساقطة من س || ( ٥ ) بل : + إليه ع ، هـ ، ي || ( ٦ ) عليه : + والحائط مستقر عليه لمستقر انعكس ب || س بنفسه : نفسه هـ || ( ٩ ) وأما جانب... حائط : ساقطة من م ، ي || ( ١٠ ) حيث السقف : حيث هو السقف سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || مستقراً : مستقر د ، ن || والحائط : فالحائط د ، ن || والحائط... لمستقر : ساقطة من عا || ( ١١ ) النسبة : ساقطة من عا || من : فى ع ، ي || ( ١٢ ) فهى نسبة : ساقطة من م || إضافة : إضافة عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيهما د ؛ فيه هـ || الإضافة : إضافة د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ١٣ ) منسوبة : منسوب ي || ( ١٤ ) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من د ، م || ( ١٧ ) لشيء : ساقطة من س .

لا يكون في نفسه كبيراً وفي ماهيته كبيراً أو يكون هناك صغير؛ وكذلك الشبه والمساوى .  
وأما القدرة والقوة ، والحس والعلم ، فيشبه أن لا يكون الأمر فيها هذا الأمر ، فإن  
ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالم ، وإن كان لا يوجد  
إلا في العالم .

- و كذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس ؛ وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى  
الموضوع الذي هو له بياض ، وإن كان لا يوجد إلا فيما هو له بياض . و فرق بين أن يكون  
الشيء لا يوجد إلا أن يوجد شيء ، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شيء ؛ فإن العالم  
لا يوجد إلا بالبارى ، وإست ماهيته مقولة بالقياس إلى البارى . وكذلك الثنائية لا توجد  
إلا بالوحدانية ، وإست ماهيتها مقولة بالقياس إلى الوحدانية . وإست الوجود والماهية  
شيئاً واحداً ، ولا أقران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية ، بل كيف  
الماهية بالقياس أن تكون الماهية هي حقيقة الكون مقارناً للمقارن على الحالة القارنة .  
فبعض هذه الأمور المحدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، كالكبير والصغير ؛  
وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض : فإنه إذا أخذ من حيث هو  
في الأبيض كان مضافاً ، كما لو سمي كونه من حيث هو في الأبيض جسمًا ، كان الجسم  
ماهية مقولة بالقياس إلى الشيء الذي له البياض .

١٥

فقد علمت أن بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ وبعضه  
يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تلحق ماهيته ، فحينئذ تكون مقولة بالقياس إلى غيرها ،  
وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهية أخرى متقررة بنفسها فالأمر المضافة هي أمثال هذه ؛  
وقد توجد فيها مضادة كالفضيلة والخسيسة التي كل واحد منهما قد تصح له إضافة إلى  
موضوعه . ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك ، فإنه لا ضد للضعفين ، ولا للزائد جزءًا .

٢٠

( ١ ) وفي ماهيته كبيراً أو : وأن س || والمساوى : المساوى م || ( ٢ ) القدرة والقوة : القوة  
والقدرة س ، سا ( ٣ ) وليس : نليس ع || ( ٧ - ٨ ) إلى شيء... بالبارى : ساقطة من س ||  
( ٨ ) بالبارى : سبحانه وتعالى سا || ( ١١ ) بالقياس أن تكون الماهية : ساقطة من ع ||  
( ١٢ ) ماهياتها : فاهياتها || ( ١٣ ) كذلك : ذلك || ( ١٨ ) وكان : فكان د ، س ، ع ||  
له : لها ع ( ١٩ ) فيها : منها ع || التي : اللتين ه || منها : منها ع ، م .

والقانون في ذلك هو أن المضاف مما يعرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون في الكم كال كبير والصغير ؛ وقد يكون في الكيف كالأسخن والأبرد ، وكل الملكة وذى الملكة ؛ وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبراً ، وكالصديق الأصديق من صديق ؛ وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل ؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ؛ وكذلك قد يكون في سائر ما يعرض للمضاد .  
 فلما كانت الضعفية تعرض للكم ، وكان لامضادة للكم ، لم يعرض للضعفية مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في الكيف ، وفي الكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوي قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوي فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين — أعنى المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشرية من تسعة تسعية ، كما يكون بياض أشد أبيضاضاً من سوادٍ أسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بينا . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساوٍ آخر ، وأما في أنه غير مساوٍ ، فلا يقبل زيادة ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

- (١) جميعها : جياد ، ع ، ن ؛ أجمع ه || (٣) والأبرد : وكالأبرد عا || وذى : إلى ذى عا ||  
 كبرا : كبر ه || (٥) وكذلك قد : وقدى || (٦-٧) الضعفية ... كانت : ساقطة من ي ||  
 (٧) وفي الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ي || (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة ه || (١٠) أشد وأضعف : أضعف وأشد ب ، س || (١٢) العشرة أبعد : للعشرة ع || الثلاثة : + أبعد ع ||  
 (١٣) بالقياس : في القياس ع ، م ، ي || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م ||  
 (١٨) على : إلى س || (١٨-١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير في جانبه ، وصار الوضع حملاً وقد حذف عنه التكرير ، فنقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم نقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد في الأول والمولى في الثاني . وفي بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المجمعول محمولاً شيئاً زائداً لا يلحقه وهو موضوع ، كالحاقك اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين نقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفي بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما نقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعقله معنى : فانت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

- ١٠ وأما سائر العكوس التي ستأتيك في مواضعها فتخالف الذي للمضاف في ذلك كله ؛ لكن في هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فإنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمرٍ يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فلأنك إذا قلت إن الرأس رأس للإنسان أو للحيوان ، أو الرأس رأس لذي مشى ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان
- ١٥ سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لا نقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لذي الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا || في جانبه : ساقطة من ع || لول : المولى د ، م ، ي || (٣) والمولى : المولى د ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كإلحاقك : لإلحاقك م ؛ كالحافات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٧) الابن : للابن ع || تقل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا ع ، ي || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١١) تقع : تقطع سا || (١٢) إلى : على ع ، ي || الذي : ساقطة من د ، سا || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ي || (١٤ — ١٥) أو الرأس رأس لذي مشى : ساقطة من ع || (١٦) والإنسان : الإنسان ه || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ — ١٨) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن ه || (١٩) ذو : ساقطة من ع .



جناح لذي الجناح، وكذلك السكان سكان لذي السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضاي المعادل أو جنس موضوعه ، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف . وإنما يعرض أكثر هذا في الموضوع الذي لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة ، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه ، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى .  
فذلك يجب أن يخترع لذل هذا الشيء اسم بحسب النسبة . وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل ، مميزاً مما يقع إليه لا بالتعادل ، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعاً . فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتاً ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجز أمكنك أن تحفظ الإضافة ؛ وإذا رفعت ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذي إليه التعادل ، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل . فإنك إذا رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى كيف اتفق ، وحفظت أنه ذو رأس ، أمكنك أن تنسب إليه الرأس . وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى ، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس .

## [ الفصل الرابع ]

### فصل ( د )

#### في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنهما معاً في الوجود، أى أيهما وجد كان الآخر موجوداً ، وأيهما عدم كان الآخر معدوماً ، مثل الضعيف والنضيف ؛ ولكن قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة أخرى ، وذلك كالعلم والحس

( ١ ) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي || ( ٢ ) جنس : جنسه سا ، م ||  
( ٣ ) فيه الإضافة : الإضافة فيه ه ( ٤ ) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || ( ٥ ) بل : ساقطة من سا ، م ، ه || كان : ساقطة من س : سا ، م ، ه ، ي || ( ٧ ) بالتعادل : ساقطة في س || ( ٨ ) جميعاً : جميعاً ه ، م ، ي || ( ١٢ ) وإذا : فإذا ب ، س || ( ١٧ ) المضافات : الإضافات ع || أى : إلى م .

- أى الإدراك كان ليس القوتان المشاركتان لهما فى الاسم — فإن ذات هذا العلم فى جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم فى جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضايقة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وليس بمضايقة .
- و كذلك فنصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك عن لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس ينفك ؛ ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التى هى أوائل لتكوين الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة فى اللزوم إن أخذت متضايفات ، وإما غير متكافئة فى اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع . وأما الوجه الذى تفهمه عليه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال فى جنبه العلم فالمشهور ما أورده من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه الغاية ، لكنه موجود . فخرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بلزاء معلوم موجود ؛ فن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

( ١ ) أى : إلى س || الإدراك : الإدراكين ه || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد ع ، ه || ( ٣ ) العلم : المعلوم سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٤ ) الآخر : ساقطة من سا || من : عن س || ( ٦ ) فنصور : يتصور ع || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٧ ) موجودا : موجود ب || إذ لا يجوز ع ؛ ويجوز ع || ( ٨ ) يكون : + حيوان ع ، ه || حساس : حساس ه || ساقطة من س || ( ١٠ ) غير متكافئة فى اللزوم : متكافئة فى غير اللزوم م || ذوات : ذواتا ع ، ه || فهكذا : وهكذا ع ، ه || ( ١١ ) تفهمه : تفهم س ، م ، ن ، ه ، ي || عليه : هذه ه || الطاقة : + فهو سا || فوجه : وجه ب ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || مختل : مختل نج || وأما : فأما ب ، س || ( ١٢ ) فإن : ساقطة من ه || ( ١٣ ) لكنه : + هو ب ، س || فخرى : فخرى سا ؛ + بناد ، ن ، ه || ( ١٤ ) فيه : ساقطة من سا ، م ، ن || أنه : لأنه د || كل : لك سا ، ع ، م ، ي .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالجمله لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن . وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له ، والمضاييف شيء ثان .

وأيضاً فإنّ في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : إذا أخرج غن شكل كذا خط منحني كذا في جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإنّ هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذي أوردوه ، وهو حال المربع المساوي للدائرة — الذي يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم — فهو مثال أشدّ إشكالاً من الدعوى . فليت شعربا أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فبأي دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدثهم به ؟ وإن عوّا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطوق أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن تعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضاييفين وجود لا ينفك من الإضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصوري أو تصديق ليس مضاييفا إلى شيء آخر ، فليس هو من جملة المضاييفات التي نذكرها . فإذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذي نعتمده من الشيء الذي لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

- (١) نجعل : جعل م || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ذلك : ساقطة من عا || وجودا ... || لها : ساقطة من م ، ع ، غ ، ي || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ||
- (٢) فهو : هو سا ، ع ، ي || (٤) في : من م || (٥) بإمكان : بالممكن د ، ن ، ه ، بالامكان سا || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : في ع ، عا ، ه ||
- (٨) المربع : التريج د || الذي : ساقطة من عا || (٩) شعربا : شربى ه || فإنه إن : فإن د ||
- (١٣) هذه : ساقطة من ي || كنه : لكه م || التحقيق : التحق ه || وإنما : وإن م ||
- (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذوات واحد د || من : في ه || (١٦) المضاييفات : المتضاييفات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركا : متحرك د ، ن .

هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثالا  
ضائفا في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما  
ينقض به ما قلناه . فإننا لم نقل : ولا شيء من المتضايفات متكافئ في الوجود معاً ، بل  
قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك  
لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً  
يوجب أن يكون العلم به حاصلاً . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على جهلنا  
من الجهل به ؛ فبين أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الفرض الذي نؤمه . فإ  
علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن  
المنطق أن يتحقق كنه التحقق .

١٠. ويجب أن تعلم أن المتضايفين من حيث يتضايفان بالفعل تضافاً على التعادل فهما  
معاً ؛ إذ الشيء إنما يقال ما هيته بانقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما  
بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقائل أن  
يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بانقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما  
إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

١٥. وأيضاً فإننا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ،  
ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد  
من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يخل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين :  
أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب  
الذهن فإن يحضر الذهن الزمان معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : على ع ، د || ذكرناها : ذكرناه ع || (٢) بضايف : د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ي ؛ مضايفا : ه ||  
في الذهن : للذهن س || مكافيه : يكافيه س ، ع ، ع ، ه || (٣) فبنا : فبنا ع ؛ وإذا ع ||  
ولا : فلا س || (٤) زعم فيه : زعمت ع || (٦) ونحن : أو نحن ع || بجلتنا : غاية ع || (٧) فبين :  
فبين م ، ن || الطعون : الطعن ع || (٨) علنا : علنا س || (٩) التحقق : التحقيق  
د ، س ، س ، م ، ن || (١٠) المتضايفين : المتضايفات ع || حيث : ه ، ه ، د ، ن || على : ساقطة  
من ع ، ه || (١٢) أن : ساقطة من س || (١٤) موجودان : موجودين د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ،  
ه ، ي || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إن م || (١٧) بأن : أن م .

متأخراً ، فيكون قد حصل جميعاً في الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد إمكاناً يؤدي إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنه موجود في الذهن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شيء كان موجوداً فقَدْ . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فأما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الذهن نقط ، فإن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكم سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الذهن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عن ما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة بردة فإنه غير مضاف إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تتقرر في الوهم ، والمتضايقات فيها أيضاً إنما تكون متضايقات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحتمية؛ لكن قوماً من المكلفين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذي قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون، قولٌ غير حق؛ فإن ههنا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من ع || (٨) فقَدْ : قد م || وجود : وجود ع || (٩ — ٨) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر || (١٠) فإن : بأن د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٤) فإنه إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٥) بأنها هي : فإنه إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان... النفس : ساقطة من ع || القيامة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

- لا يتأخر عن الأشياء، وهو علم البارئ والملائكة؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً، فليس جواب المتشكك، فإن المتشكك ليس يقول: إنه ولا شيء من المتضايقات لا يكون معاً، ولا أيضاً يقول: إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً؛ ولا يحتاج إلى ذلك، فإن دعواه أنه ليس كل متضايقين يكونان معاً. وهذه الدعوى تصح بمنال واحد يورده المتشكك في علم واحد فيقول: إن علمي بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً وذاتاً؛ والعالم غير موجود الذات، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته، وليس علمي به بوجوده؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات؛ فلماذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة، ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بوجوده، فالشبهة تكون قائمة؛ فإن الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم ألبتة؛ بل هي شبهة أخرى، وينبغي أن يرتاد لها حل آخر، حراً قلته أن يقال: إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوماً له.

## [ الفصل الخامس ]

### فصل في تحقيق المضاف

- الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة  
أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

- اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها، وبعضها كانت قد تصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها. فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة، فنقول:

(٢) ولا : لا ع، ه || (٤) وهذه : وهذا ع || (٦) بوجود : موجودا س || (٨) فكان : وكان د، س، ع، ع، م، ن، ه، ع || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ما س || ترد : تزل س || (١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) اعلم : واعلم س || إنما : أنا س || يطابقها : طابقها د، س، ع، م، ن، ه، ع || (١٩) أو رسم : أم رسم س، ع || (٢٠) هو : هي ع || أو نوعاً : ولا نوعاً ه .

إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين ، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته ، وفي الآخر على سبيل العرض . وقد فرغنا فيما سلف عن هذا . ثم إن هذا الحد لا يمنع العقل مطابقته أموراً تدخل في مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهرًا حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ؛ فكل الأمرين مقوم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصاً على أنه هذا الرأس ، فإنه لا يقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحبس وتختل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس لشيء بجملة ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس ، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . ويمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذى هو ذو رأس ، حتى أوردت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثل في ذهنك ضرورة بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تمثل هنالك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملائكة ؛ فإنها كيفية ، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بنحو من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هي من

(١) يصلح : يصح ، ع ، ه || (٢) يدخل : مدخل || من : في د ، س ، سا ، ن || (٣) الآخر : الأخرى د ، س ، سا || (٤) قد : ساقطة من ع ، ه (٨) ماهيته : ماهية د ، سا ، م ، ن ، ه ، ع || (٩) أنه : ساقطة من س ، ع ، ع ، ه || (١٠) حيث : ساقطة من س || الرأس ... فإنه هو هذا : ساقطة من د || (١١) رأس : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ع ، ه || (١٢) بل : بل ع ، ع ، ه ، بلام || وكذلك : ولذلك د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٣) شيء ... إلى : ساقطة من ع (١٣) هي : + غير د || أو هذا : وهذا د ، م ، ن ، ه || (١٥) ذو رأس : ذويه س ، سا ، ع || ذو : الذوعا || الرأس : اليد ع ، ه || (١٦) تمثل : مثل ع || (١٨) قد : ساقطة من سا || (١٩) من : ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخلة في المضاف . فليس هذا الحد إذن حد المقولة وإلا لاشتراك في حد واحد أمور من مقولات شتى وإن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يعمها مقوم لما هيته يقال عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

- فيجب إذن أن يتأمل هذا الحد ، وتدارك خلاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً والأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني، إن دل دلالةً بذلك الوضوح . وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حد لنفسه .

- والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوعى تحته ، فينقلون اسم الجنس إليه للملاءمة توجهه ، وقد تجد مثل هذا كثيراً ، أعني أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حُرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أو ماناً إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جعلتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهم فهو إما غير متمتع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرداف لقولهم : غير المتمتع فقالوا : إن كل موجود إما متمتع وإما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بمتمتع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان في أنه

(١) ليس : وليس ع || (١) لاشتراك : لاشتراك سا || (٤) شيئاً : شئ .  
 ب ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هي  
 ع || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٨ - ٩) على المعنى الذي يدل : ساقطة من سا ، م ، ي ||  
 (١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن هـ || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً :  
 ساقطة من ع || (١٣) أو لما ، والماع || (١٤) تحته : ساقطة من س || ما : معنى هـ ||  
 كالنوعى : كالنوع ع || (١٦) عن : من سا ، م ، ي || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس في م ||  
 (١٨) توهم : توهم د ، م ، ي ؛ توهم ع ، ع ، هـ ؛ توهم سا || وجعلوا : وجعلنا م || اسم : الاسم ع ||  
 (١٩) فصل : تأمل ع || بمتمتع : بمتمتع م .



يمكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير الممتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع ؛ ولا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ فنخصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ؛ ونقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ما هو كالنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف ، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند افلاسفة على المعنى المذكور ، وهو أنه ما يقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته ، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره ، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست يقال بالقياس ، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوعاً يحده ، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً . فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين ، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين ، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك معنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام ، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص ؛ فكما أن الحاد إذا حد الممكن الحقيقي فقال : إن الممكن الحقيقي هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع . فذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقي الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف ، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس ،

- (١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنى د ، سا ، ن ، ه ؛ يعنى م || وجدوا : وحداد || فى : من عا ||  
 (٢) ولا : أو مالا ع ؛ فلا ه || يمتنع : يمتنع م || نخصوه : وخصوه سا || (٥) فى المضاف : ساقطة من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع عا ، م || مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وذاعا || الشيء : + أ يضاع ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ؛ كالأبوة والابن ه || (١١) جميعاً : ساقطة من س  
 (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد : ساقطة من سا || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، س ، عا || (١٧) الذى : ساقطة من س ||  
 (١٨) إذا : إدد ، ه || المضاف : المعنى ع || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة التخصيصات التي إنما تخصص بلالحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المسمى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المسمى تخصصت .

٥

ولست أعني بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقيين ، بل الخاص والعام . فإذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد ، فالرأس لا يكون مضافاً بالمعنى الذي للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنه صورة وكيفية متقرة في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ماً ، ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كمّاً وتعرض له نسبة .

١٠

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منعتم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولةً كالأبيض ، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك في أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعاً من المقولة . ثم المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة ، لأنه شيء مقول ماديته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

١٥

وأما الشبهة فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً ،

٢٠

( ٢ ) تخصص : تحقق بتخصيص د || عامها : عامة ع || ( ٣ ) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || ( ٤ ) وليس : ليس د || ( ٥ ) فإنها : فانه س ؛ + كذلك د || ( ٦ ) الجنس والنوع : النوع والجنس س || ؛ فإذا : وإذا س || ( ١٠ ) للنفس : النفس د ، س ، سا ، ع ، م ، ي ؛ في النفس ن || صورة في النفس : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ي ، ه ، ع || ( ١٢ ) لقائل أن يقول : لسائل أن يرآل ويقول عا ، د || ( ١٤ ) فالمعنى : بالمعنى د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || ( ١٥ ) يكون مقولة : يكون له مقولة بيج ، د ، سا ، م ، ن ، ه ، ع || ( ١٦ ) المضاف : للضاف م || ( ١٩ ) ولا : فلا سا ، ع || ( ٢٠ ) فلا : ولا ع ، ه ، ع || الوجود : وجوده عا .

هو أنه شيء ؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضا ما لا يجعل له وجوداً خاصاً غير كونه مضافاً ؛ بل الوجود الخاص إنما نفي به وجوداً أخص من الشئية ، ووجوداً من جملة انحاء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك إنه ولا سواء ، فإن الشئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشئية التي تخصبها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف ، وأما الشئية المحمولة على المفعول الآخر فإن تخصبها وجود آخر ، فإن الشيء ذا الإضافة إذا خصصت شئيته صار به جوهرًا أو كيفًا أو شيئًا آخر . وأما شئية الإضافة فهي الإضافة ، فشئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلسنا نفي به الوجود العام ، بل نحوي من الوجود مخصصًا للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافة فقط ، قد يتخصص تخصبًا في أنه إضافة . والأبيض أيضا ليس تخصبه عن الشئية أن تخصب شئيته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصة إلى البياض ، لا تتم شئيته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرًا جسمانيًا ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوم بأنه مقول الماهية بالقياس ، وأنه مخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شئيته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولة ، ولم يكن الآخر مقولة ، ولا جاريًا مجراها إلا بمجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هذا الشك فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حصل أحد طرفيه تحصيلًا كان الآخر محصلًا بسببه ، حتى

( ١ ) هو : وهو سا || ( ٤ ) ولا : لا د ، ن || المضاف : المعنى || تخصبها : تخصبها  
س ، م ، ن ، هـ || ( ٦ ) ذا : ذوع ، عا || صار : سارت عا || كيفا : كيفيام || ( ٧ ) لذلك :  
كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، هـ || ( ٩ ) المضاف : ساقطة من م || الذي : + هو هـ ||  
هو : وهو عا || ( ١٠ ) العام : للم م || ( ١١ ) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : + التخصيص  
بكونه إضافة عا || ( ١٢ ) تخصبه : يخصه عا || عن : من م || ( ١٣ ) بالفعل : ساقطة من د ، م ||  
( ١٥ ) يختص : يختص م || ( ١٦ ) خاصة : خاصة سا || ( ١٨ ) فإذا : وإذا ع ، ن ، هـ ||  
أنه : بأنه د ، س ، ن ي || ( ١٩ ) فيلزم : فيلزم سا ، م .

إذا قلت : ضعفه مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ تفهم منه معنى . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فنقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هذا للحقوق . والتخصيص بهذا الحق يفهم على وجهين : أحدهما ٥ أن يؤخذ الملحق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ؛ والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الحق الخاص العقلي ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للحقوق ؛ وهذا هو تنويع الإضافة وتحصيله ، فإن المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق ، فالكيف الموافق ليس هو إضافة ، بل هو شيء ذو إضافة .

١٠

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكمية ، والمماثلة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم ، إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة ؛ ثم إذا تحصل فإنما يتحصل لا بحالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله ١٥ بإزاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ؛ ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفاً عددياً على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضعفية محصلةً فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإن إطلاق

- ( ١ ) نصف : ضعف س ، ع ، ع ، ن || وإذا : فإذا م || ( ٢ ) ضعف : + مطلقاً من غير تحصيل  
د || هو : + أربعة د || ( ٤ ) مفرد : مفرد د ، مفرد م || يكون : ساقطة من د ||  
( ٥ ) بتخصيص : بتخصيص د || ( ٦ ) الملحق : الحق س ، هـ من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، ع  
( ٨ ) العقلي : بالعقل ع || كعارض : عارض س || ( ٩ ) نير : على س || فالكيف :  
والكيف هـ || ( ١٠ ) هو : ساقطة من د ، هـ || شيء : شيئاً هـ || ( ١١ ) فهي : فهو د ،  
س ، س ، هـ || ( ١٢ ) يمكن : يكون د || ( ١٣ ) المضاف : المضايغ د ، ن || بمعنى : للمعنى م ||  
أمر : معنى س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ١٤ ) تفرض : يمرض هـ || ( ١٤ ) يتحصل :  
تحصل د المعنى : ساقطة من د || ( ١٥ ) لكنت : لكان ن || وإذا ، إذا س || تحصيله :  
تحصله م ، هـ || ( ١٦ ) بإزاء : بأن هـ || وهو كما كان أولاً : ساقطة من د || مثال : مثال ن ||  
( ١٧ ) عددياً : عدداً م .

ذلك الجانب ، أعني النصفية كان إنما يكون بلازاء إطلاق هذا الجانب أغنى الضعفية ؛  
غير محصل . فإذا قد تحصل فين من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذي  
هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء  
ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرف بالتحصيل عرف  
الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث  
يحصل الموضوع وترك الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يحصل ؛ وذلك لأن  
طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وليس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها  
يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الرأسية  
إضافة عارضة لعضو ما ؛ وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو  
جوهر ؛ وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛  
لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من  
ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث  
الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يتحصل له الأول ؛  
والحس لا سبيل له إلى إدراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس .  
فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بعوارضه ،  
ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يتحصل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه  
موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يتحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ،  
لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هذا أن كل شيء من باب  
المضاف إذا تحصل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

(١) أعنى : + كون عا || (٢) محصل ، محصلة د ، سا ، م ، ي || فإذا : وإذا سا ، ن ؛ وإذا  
م || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يتحصل م ، ي || (٤) المضافين : المضافين م || (٥) فإن :  
فلود || (٦) وترك : وترك د || (٨) تحصل : تحصل د ، سا ، عا ، ن ، م || (٩) إضافة :  
ساقطة من د ، م || قياسه : + بها ن ، م || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د  
(١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : قبل ن ، ي || له : ساقطة من م  
(١٩) غير : + الوجود د ، ن || شئ : معنى ع ، م ؛ ما هي عا (٢٠) نحواً : نوعان ||  
يحصل : التحصل م .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص ، فإنه لا يتحصل بتحصل مقابله ؛ بل قد يتحصل إذا كان التحصيل عقلياً .

وأما الإضافة نفسها فإنها تتحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فمن تحصيل الإضافة بتحصل موضوعها ما ينوعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر نوعها ، وإن حفظ حدها وألحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيقه ؛ كأبوة الرجل العادل ، وأبوة الرجل الجائر ، فإنهما يختلفان في أحوال ولكن خارجة عن الماهية ؛ فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادل ، لم يزل بذلك المعنى الذي هو الأبوة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفية ؛ لم تكن تجد المساواة وجوداً ،

ولم تبقى الإضافة بعينها موجودة . ١٠

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذي لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لهما جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منهما موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هي بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً كجوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ؛ وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك المماسية : فإن كل واحد من الشئيين يوصف بأنه مماس لذلك الآخر ففيه مماسة لذلك ، نسبة تلك المماسية إليه نفسه هي أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

( ١ ) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم سا || ( ٢ ) يتحصل : إلا بتحصل سا ؛ ساقطة من م ؛ بتحصل ن || ( ٤ ) بتحصل : ساقطة من عا || ( ٥ ) حفظ : + بتحصل عا || ( ٥ ) يكن : + به عا || ( ٨ ) توهمته : توهمت عا || ( ٩ ) تجد : لحد م || وجودا : موجودة نج ؛ وجود د ، ن ، ه || ( ١٢ ) أنها : وأنها ه || ( ١٣ ) ولا : لاسا ، عا || منها : مناد || ( ١٥ ) متخالفين : متخالفين سا || ( ١٦ ) لذلك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || ( ١٧ ) أنها : أنه عا || وأنها : وأنه د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ وإياه عا .

كذلك . والآخر أيضاً مماس للأول بماسة فيه للأول ، فنسبة تلك المماسية التي الآخر هو بها مماس إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بماسة تكون في ذلك الآخر ، بل بماسة تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المماسية بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

هـ

( ١ ) كذلك والآخر: وكذلك الآخرعا || للأول : الأول م الآخر: لا آخرعا || ( ٢ ) هو: ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الأول : الآخرعا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه عا ( ٣ ) لذلك : كذلك س ، سا || ( ٥ ) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

المضاف : — تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولواهب العقل الحد بلا نهاية .  
وهنا آخر الدقة الأولى من هذا الكتاب ه ؛

تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء والحد لله وبالعالمين وصلاته على نبيه محمد وآله أجمعين .

# المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---





## المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

## [ الفصل الأول ]

## فصل ( ١ )

في تعريف الكيفية وأقسامها الأول

٥

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

فلنتنظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المعارف وما تجرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فأمرٌ غير محصل في مقولة واحدة ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟ فيحسن في التعارف أن يجاب فيقال : رأيت ما شيئاً أو غادياً ؛ أو رأيت بحر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيت في مكان طيب ؛ أو فوق سرير ، وأمثال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كصفات أحوال الناس .

١٠

١٥

( ٢ ) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ع ، ي ؛ + وهي ستة فصول ه || في الكيفية : ساقطة من ه [ وجاء هنا في ه بيان بنائين الفصول الستة لهذه المقالة ] || ( ٥ ) أقسامها : أقسام د || الأول : الأول د ، م ، ن || ( ٦ ) وأما : أما ع ، ي || الكيفية : الكيف ع || ( ٧ ) الكيفية ما به : الكيفية ما بها ع || ( ٨ ) وغير : أو غير م ، وأنها غير ع || ( ٩ ) يفيداننا : يفيدان ي || متصورا : مقصورا م || ( ١٠ ) المعارف : المعارف م || تجرى : جرى ب ، م || ( ١١ ) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف سا ، ع || ( ١٢ ) يتوقعون : يتننون ع || أن يجاب : بأن يجاب ع || بأنه : أنه ع || ( ١٣ ) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون ع ، ه || ( ١٤ ) أو يصفر : ويصفر د ، م ، ع ، ن || ( ١٥ ) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء يصرف الذهن إلى تحيّل الكيفية الداخلية في المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون ” حال “ ، لا للذي يسمّى حالاً في قاطبي ورياس فقط ، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كميات ؛ فلا يتحاشون أن يقولوا ” كيفية “ لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفةً على هذا الوجه دو داخل في هذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقولة .

ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم تضائقه بأن نقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره ؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تعدّه لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقولةً فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولةً برأيه . فإن لم يلتفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاص ، فالجوى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أفهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيرى قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما سنقول به بعد .

وكذلك الحال في الشبه وغير الشبه ؛ فإن الشبه يستعمل استعمالاً عاماً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

( ١ ) فالتعارف : والتعارفى || يقفنا : يعقنا || ( ٢ ) حال : حالاع || حالا : ساقطة من ي || ( ٤ ) هو داخل : وهو داخل ما || ( ٦ ) المبرخشين : المبرخسين د ، ن ؛ المنحيتين سا ؛ المن حيتين م ؛ المنخوفين هـ [ لهما من مادة برخاش بالكسر من قولهم : وقوا في برخاش وبرخاش أى اختلاط وصحب ( الساج ) ] || ( ٨ ) الجوهر : الجوهر م ؛ بكوهر د || ذلك : ساقطة من د ، م ، ن || ( ٩ ) لا يمكن : لا يكون يمكن د || ( ١٠ ) هو : هو سا ، ع ، عا ، م || بها : به || تجعله : تجعل له م || ( ١١ ) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ي || بهما : بها ع || ( ١٣ ) فيها : فيه ع || برأيه : برأيهى || يلتفت : يلتقي م || ( ١٤ ) فالجوى : فالجوى ع || ( ١٥ ) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم هـ ( ١٨ ) يستعمل : قد يستعمل ما .

فأما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في هذه المقولة ؛ بل قد يقولون :  
إن قعود فلان شبيه بقعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن اللسان ؛ بل  
لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل في أمر  
الشبيه إلا ما يعمل في أمر السؤال بكيف .

- فإن قال قائل : إنه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيقى ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا :  
شبيه في الطول ؛ دروا أنهم يستعيرون ؛ لكنهم إذا قالوا : قعود شبيه بقعود ؛ لم يذهبوا  
إلى أنهم يستعيرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم  
محققون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً  
في شيء ، وحقيقياً في شيء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك في نفسه ،  
بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف في المستعار هو أن يقول القائل ذلك .  
• وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشكلة وتمثيل . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛  
بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون  
لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقية : ومع هذا فإن  
من يدعى في لفظة ما اشتراكاً واستعارة ، فعليه أن ينص على المعنى المقصود به في الموضع  
الذى يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر التلفظ بعيداً عن أن يتميز السامع معناه المقصود  
• تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

( ١ ) قد يقولون : يقولون ي || ( ٢ ) قعود فلان : بقعود || ( ٣ ) يمتنعون : يمتنعون س ||  
( ٤ ) الشبيه : التشبيه م || يعمله : يعلمه م || بكيف : بالكيف ع ؛ فكيف ب ||  
( ٥ ) قسّم : قاسم ع ، ه || ( ٦ ) دروا : دروب ؛ ودوا د ؛ وراوه || لم : فلم ه ؛ ولم ب ، م || ( ٨ ) محققون :  
محققون ع || ( ٩ ) وحقيقياً في شيء : ساقطة من ن || حقيقياً : حقيقياً سا || ( ٩ ) شيئاً من :  
ساقطة من ع || ( ١٠ ) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو سا ،  
ع ، ع ، م || ( ١١ ) استعير له : استعير ع || فأما : وأما س || ( ١٢ ) إن حرارة شبيهة : حرارة  
شبيهة ي ؛ إن حرارة وشبيهة م || ( ١٣ ) بهذا : هذا س || في : + هذا سا ||  
( ١٥ ) اللفظ : اللفظ ن ؛ الخليط م ؛ الخليط ه || بعيداً : بعيد س || ( ١٥ ) معناه : بمعناه ع ||  
المقصود : + به ه || ( ١٦ ) البصر : المرض م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبه بالاصطلاح الخاصى ، وغاية ما ينصون عليه هو أن يقولوا : إنا نعى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبهه بالقول النقى لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك النقى هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شك فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ؛ فيكون من قال : إن الشبه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما يقال به المشابهة مما ليس تلك ، فيتخيل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن تجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ؛ فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؛ فكأنه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمر فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمر يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسّع فذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشيء ؛

- ( ١ ) حين : حتى سا || ( ٢ ) فهمونا من : فهو يامن م || لفظ : ساقطة من ع || ينصون : يتصور ع || ( ٤ ) وإن : فإن عا ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || النقى : العقل س || ( ٦ ) من الموافق : من سبب الموافق م || قال إن : لأن د || ( ٧ ) وقد : قدم || ( ٩ ) الشبه : الشبه سا ، ي || تجمع : تجمع د || معانى : معان م || ( ١٠ ) واستثنيناها : واستثنيناها عا ، ه ؛ واستثنيناها م || ( ١٢ ) فيتخيل : حتى يتخيل عا ، ه || ( ١٢ ) فيتخيل ... آخر : ساقطة من م || وأن : أر أن عا ، ن ، ه || ( ١٣ ) ما يقتصر : مما يقتصر ه || ( ١٤ ) آخر : ساقطة من عا ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين ه || إنه : له ي || ( ١٦ ) يكون له : يكون س ، ي || لغيره : بغيره د || لغيره فى نفسه : لغيره وقسه ب ، ي || ( ١٧ ) صلح : يصلح ع ، ي || ( ١٨ ) صار : جارت عا .

ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء ما لم تتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مخالف للمعنى الذى يكون للشيء في نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوداً عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإنا نكون قد تعدينا أيضاً التعارف إلى نوع من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه غير صالح في جواب كيف الشيء ؛ وإن أجيب لأنما هو مجاز .

- فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم الكيفية اشتق من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناولاً واحداً غير مفصل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتخيل . وعلى هذا فاعتبر الشبيه ، وعلى أنه شبيه في نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن هذا قدر ما نقوله في أمر هذا التعريف .

ونقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارية في الموصوف بها ، لا توجب تقديره أولاً تقتضيه ، ويصلح تصورهما من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

- ( ١ ) ثم استمر : واستمر ، هـ || ( ١ ) تقرر : تقدر عا ، م ؛ اشتغرا || ( ٢ ) هي : ساقطة من ن || خارجة : + عنه ع ، عا ، هـ ، ي || ( ٣ ) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م || ( ٤ ) تعدينا : + فيه نج ، عا ، هـ || نوع : أنواع س || ( ٦ ) ولان : ولانه إن هـ || ( ٩ ) اشتق : اشتقت عا || ( ٩ ) قيل : قبل م || ( ١٠ ) الحال : ذى الحال عا ؛ + أعنى نج ، ع ، ك ، عا ، هـ ( ١٢ ) إذ : إذا عا ، هـ || ( ١٣ ) مع : من س || ( ١٤ ) بعد : ساقطة عن د || يحصل : حصل ي || ما يتخيل : ساقطة من عا ؛ + له هـ || ( ١٨ ) تقتضيه : تقتضيه نج || في الموصوف : بالموصوف ع || التفات : التفات ما || وهذا : وهو هـ || ( ١٩ ) يثبت : ينسب هـ || يعرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أتوا ببيان ؛ وذهب عليهم أن استعمال لفظة الرسم هنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يحقق معنى ؛ فإن حقق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ، بل لدلالة تفرقه من خارج وهذا اللفظ يحيل مغالطى أشد بعداً عن البيان من لفظة الكيفية ؛ وكذلك لهم بيانات تشبه هذه .

٥

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعاً لها ؛ فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أولاً تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالخار يجعل غيره حاراً ، والسواد يلبق شبعه في العين وهو مثاله ، لا كالنقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس ثقلاً . والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ؛ والذي لا يكون متعلقاً بالكم ؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، فالتى تلتزم ما بينها أفعال وانفعالات ، هي التي تسمى كفيات انفعالية وانفعالات ؛ والتي تتعلق بالكم في كالأشكال وغيرها ؛ والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية والانفعالية ؛ والتي تختص بذوات الأنفس في التي تسمى ملكات وحالات .

١٠

١٥

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أولاً تكون ؛ والتي لا تكون فإما أن تتعلق بالكيفية أولاً تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هويتها أنها استعداد ، وإما أن تكون هويتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا أن نحاول في ذلك ضرورياً من القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولولا أمر الكفيات التي في العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ، ثم تقسم فنقول : إما من حيث كيتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

٢٠

( ٢ ) لفظة : لفظ ن || ( ٣ ) فإن : وإن د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || هذا اللفظ : هذه اللفظة عا  
( ٤ ) تخيل : مختل سا ؛ مختل ع ؛ تخيل م ، ن ، ه || ( ٦ ) إن : بأن ن ؛ ساقطة من م || ( ٨ ) فهو :  
ساقطة من عا || يجمل : يفعل ن ( ٩ ) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسمه ه || ثقلاً :  
عقلاً ؛ قلام || ( ١٢ ) بينها : عناد ، بها م || ( ١٣ ) وانفعالات : أواقعات م || والتي :  
والذي عا || ( ١٦ ) والتي : والذي عا || ( ٢١ ) حيث : + هي عا || من حيث طبيعتها : من طبيعتها .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصح مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ؛ لأن لم يدخل ذلك في كفيات هذه المقولة ، وكانت الكيفيات ما يعرض للجواهر الجسمية ، فيجب أن تقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فمنها قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مقتناة ، ثم فسروا أن الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائماً في الشيء الذي توجد فيه ؛ والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المقتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فمنها بالقوة ومنها بالفعل . والتي هي بالقوة فهي الكيفيات التي يقال بسببها إنا مستعدون وفيها إمكان لشيء من الأشياء . والتي هي بالفعل ، فمنها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ؛ ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

وأيضاً فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ؛ فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . والتي تظهر في النفس فإما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . والتي في الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهلة الانحلال كالخال . والتي في غير الناطقة إما في القوة المنفعلة وإما في القوة الفاعلة . والذي في القوة الفاعلة فهو الصنف الثاني من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذي في القوة المنفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فإما في عمقه وإما في ظاهره . والذي في عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذي يحدث في ظاهر البدن فإنه الشكل والخلقة . قالوا : والشكل يعبر المتنفس وغير المتنفس . وأما الخلقة فإنها تخص المتنفس ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- ( ١ ) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية ه || ثم تم : ويتم عا ؛ وتم ه ؛ ثم تم ب ؛ د ، سا ، م ، ن ، ي ||  
 ( ٢ ) وما أشبهها : وما أشبهها د ، م ، ن ، ه ، ي || عن : من عا ، ه || لم : ثم ن ||  
 ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك في كفيات هذه : ما فإن تم ذلك في الكيفيات لهذه ن || ( ٣ ) الكيفيات :  
 الكيفية ب ، س ، ع || ( ٦ ) وليكن : ولكن م || المقتناة : المقتنيات ب ، ن ، ي ||  
 ( ٧ ) إنا : إنا ب ، س || ( ١٠ ) فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ||  
 ( ١١ ) والتي : والذي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ( ١٢ ) والتي : والذي ب ، ع ، ي ||  
 ( ١٣ ) والذي في القوة الفاعلة : ساقط من ه || ( ١٤ ) فهو : فهي ع ؛ فإنه عا || والذي : وأما الذي ه ||  
 ( ١٥ ) وما : وإما س || ( ١٧ ) ثابتة : تامة م ؛ تامة ن || افعالا : افعالات ن .



## [ الفصل الثانى ]

## فصل (ب)

فى تعقب الوجوه التى قسم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

أخرى بنا أن نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطراً عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعى ومتكلف قبيح التكلف ، أقبح كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مباحياً فى نوع سواديته لسوادٍ مقتضى مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما نخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما نخرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : ”فنها الملكات والحالات“ . وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال فسائم أخرى ، إذا عدت الملكة والحال ، وجب أن تعد هى معها ؛ فتزيد الأقسام على الأربعة .

وقوله : ” منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل “ ؛ إن عنى بذلك أن هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصاحبة والمرضية هى معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير ردىء جداً ؛ فإنه لو قال : ” منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل “ ، لكان له وجه بعيد ، وإن تعذر ؛ لأن الشئ الذى

( ٣ ) الوجوه : وجوه د ، ن || التى : الذى عا || قوم : ساقطة من د ، ع ، ي ||  
 ( ٤ ) القسمين : القسمين سا ، ن ، هـ || ليكون لك : ويكون كل عا ( ٦ ) صناعى : صناعية د ||  
 ومتكلف : ومتكفة ن || قبيح التكلف : قبيح المتكلف م ؛ قبيحة أن كلف د ، ن || ( ٦ ) جداً :  
 ساقطة من ي || ( ٩ ) خرج : يخرج س || من : عن س || من النسمة : بالقسمة ع ، عا ||  
 ( ١١ ) قسام : أقسام ن || ( ١١ ) معها : مع عا || ( ١٣ ) ما يكون بالقوة : ساقط من ع ، ي ||  
 عنى : أعنى س ، م || ( ١٥ ) ولا الصحة قمها : ساقط من س ، م || ( ١٥ ) تعبير : تغيير ب ؛  
 تفسير دا ، م ؛ تعيين د || ( ١٦ ) بعيد : بعيد س ، سا ، م || تعذر : تعدد عا || الذى : ساقطة  
 من سا ، ع ، عا ، ي .

بالقوة هو الشيء الذي ليس بموجود ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عني بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة ، فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحةً هو المصحاحية ، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً .  
 وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها في أنفسها شيء مشترك . وإن لم يعن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفيةً موجودةً .

- ١٠ . ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعن ما قلناه ولكن عني أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعني بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير أو ما أشبهه ، وابل ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التي نسميها فعلاً ليست في أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوةً ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما . وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما ، كالرطوبة ؛ أو للافعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

(١) ليس : ساقطة من سا || (٢) لا الصحة : ساقطة من ع ، ي || (٣) أنها : أن ب || تكون : ساقطة من سا ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + في وجودها ي || شيئاً : شيء ب ، س ، ع ، هـ (٥ - ٦) وقتاً وليس : وقتاً ليس م || (٦) أقسمها : قسمها ي || (٨) فيكون : فيكون ع || (١١) هذر : هذاب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو ع || (١٣) حتى : ساقطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : وكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمذاقات ب ، س || والروائح : والأرايح ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || مستعد ، + كالرطوبة هـ || تأثيراً ما : تأثيراً ي || (١٧) بعض : ببعض ع || كالرطوبة أو للافعال ما : ساقطة في د ||  
 صر : لصر هـ .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لازم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؛ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كميّاتٍ عارضةً للحرارة وغيرها ؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدةً بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن طيبوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذواتها ؛ وجب أن تكون المصاحبة استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون الأمراض فيه مصاحبة ؛ فإنه لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعسف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه شيء واحد ؛ ولم يفعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو رديء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكميّات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كميّات في الخط ؛ فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

(١) إليه : إليها سا || (٢) للجوهر : للجواهر عا ، ه || لاشئ : لشيء ع || (٤) وغيرها : أو غيرها سا || (٤) ولنغيرها : ولنغيره عا ؛ ونغيرها سا ي || (٥) وليس عندهم : ساقطة من س || (٦) بها : به د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٦ - ١٠) "إن طيبوا ... بتكلف وتعسف : ساقطة من عا || (٨) ووجب : وجب س ، سا ، م ، ي || (١٠) لكن : ولكن ع ، ي || (١٢) في : ساقطة من عا || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم س || كذلك : ذلك ي || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلا ع || على الترطيب : كالترطيب س ؛ الترطب عا ، ه ، ي (١٥) والنوة : أو القوة م ، ي ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك من باب القوة ع || (١٦) من : ساقطة من عا || (١٨) جسم : بجسم سا || (١٨) وجدا في الخط : رجعت في الخط ع .

في الخط فقد وجدا في الجسم ؛ إذ ان الخط في جسم ، وما في شيء هو في شيء ، فهو في ذلك الشيء الآخر ، مستعملين لفظة "في" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً ومعوجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذي لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشق له منه اسم ؛ ولكن يكون موجوداً في شيء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً ٥ بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعاً بالعرض ؛ فليساح في هذا وليجعل قولهم : "موجود في الجسم أو في ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم نقول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة في ظاهر الجسم" قول البله المغفلين ؛ فإن ١٠ الأشكال المجسمة إنما وجودها ، من حيث هي مجسمة ، أن تكون سائرة في الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

وانتحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكلاً ؛ بل هي أطراف ؛ ولا يجوز ١٥ أن يقال لشيء منها إنها في ظاهر الحدود حتى يقال مثلاً : إن السطح في ظاهر الجسم ، أو الخط في ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذي في الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح . فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوز في لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : "ظاهر" فقال "في ظاهر" فلم يعتذر أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه في العمق وليس

( ١ ) وما في : وما هو س || ( ٢ ) مستعملين : مستعمل د ، م || حينئذ أن : حينئذ ع || ومعوجا : أو معوجا س || ( ٤ ) له : ساقطة من ع || ( ٥ ) شيء منه : شيء د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٦ ) وحده : رفع ع || ( ٧ ) هو : ساقطة من سا || فليساح : فليساح ع || موجود : بوجود د ، ع ، م ؛ موجودا سا || ( ٨ ) وجود : موجود سا || ( ٩ ) ظاهر : ساقطة من سا || ( ١٠ ) سائرة : سارية نج ، د ، ن ، ي || ( ١١ ) إن : ساقطة من سا الحدود : الخطوط ع ، ع || بالسطوح : بالسطح ع || ( ١٣ ) وههنا شيئاً : وههنا شيئاً ه || ( ١٥ ) السطح : + ثلاثي || ( ١٦ ) أو الخط : والخط سا || ( ١٧ ) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ه || ( ١٨ ) اعتذر معتذر : اعتبر معتبرم || ظاهر : طاهر ع ، ي || ( ١٩ ) قتال : يقال م ؛ فيقول ن || يعتذر يعتذر د || وذلك : ساقطة من سا .

معناه أنه عمق ؛ وليس قوله "ظاهر" قسيمه هو أنه في العمق ؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما في العمق ، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر ؛ ونظير الظاهر العمق ، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا كيف ؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا : إنه أراد بقوله : " في العمق " العمق نفسه ، طلباً منهم لاستواء القسمة . فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل صحيحاً كان كأنه قال : وإن بعض كفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق ؛ وهذا محال .

٥

وأما إن عنوا الشيء المتحدّد فهو مقدار لا كيفية . وإن عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد ، فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحده من الهيئات ، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالسطيح والتقيب والتغير . وأما المجسمات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود ، بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود ؛ وفي الحدود وجود أنيتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود . فلو كانت الكرة في نفس السطح لكانت تقيباً أو تقعيراً لا كرية ؛ كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكانت استدارة وتقويساً لا دائرة . وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط ، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح ، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط ؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقيب السطح .

١٠

١٥

وهذه الأشكال ، وإن كانت تحدث للحدود بالحدود ، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود عللاً لها فليست عللاً لها في أنفسها ؛ بل في شيء آخر يتحدّد بها .

(١) قسيمه : قسمة د ، ع || هو : ساقطة من س ، ع || إما : ساقطة من د || (٢) وإما : أوع || أنه : ساقطة من ع || ظاهر : الظاهر سا || (٣) لا يكون : يكون ع || (٤) في العمق العمق : في العمق ما ، ع ، م ، ع || (٤) لاستواء : لاستواء د || (٥) وبعضها : وبعضه ع || (٦) وهذا : وذلك س || (٧) وأما : ساقطة من ع || الحاصلة : الصالحة ع || التحدد : المتحدّد || (٨) شكلاً : شكل ع ، ه || (١٠) توجد : تؤخذ ن || (١١) وجود : وجود اب ، سا ، ع ، ع ، ع ، ع || لايتها : بينهما ؛ بينهما ب ، س ، سا ، ع ، ع || (١٢) نفس : بعض م ، ن ، ه || لكانت : كانت ع || لا : إلام || (١٣) شكل : كل ع || موضوعة السطح : موضعها السطح د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١٤) موضوعة الجسم : موضعها الجسم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه || لا ظاهرة : لا ظاهرها د ، ع ، م ، ن ، ه || (١٦) كانت : كان ن || (١٧) وإن : إن د ، م .

واعلم أن الحدود أنفسها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذي هو خطّه على أنه نهاية لجملته ؛ فهو موجود بأنه نهاية في جملته وجود الصفة في الموصوف ؛ وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلقه فقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة في أول الأمر لذينك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقييب من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد في الأجزاء .

١٠

فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذي أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعاني التي ليست من باب الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا في اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعي ، من حيث هو مصارعي ؛ فكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

١٥

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تنجبه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

(١) قه : + أوع || جلته : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، ه ||  
 (٣) في الموصوف : لوصوف ع || (٤) المجسم : الجسم س || ومع : مع ع ||  
 (٥) إذ : إذان || (٦) لذينك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٩) والكيفيات :  
 ساقطة من ع || (٩) فليس : فليست ع || (١١) يقول : + إن ع || على : ساقطة من ع ||  
 وجهه : وجه ه || وتكون : + عندئذ || عبارته : عبارة ه || (١٣) إنما : فإنما ه ؛ ساقطة  
 من م ، ي || الأجزاء : ساقطة من د || (١٤) يقول إن : يقول د ، سا ، م || (١٥) فإن :  
 وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من سا || (١٦) فكذلك : وكذلك سا ، ه ، ي || هيئة قبول :  
 قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ، كثرى س || (١٧) فأما : فأناس || فاتحتها : فالحاد .

ثم يعمن في هذيان كثير إذ يقول : والتي في النفس غير الناطقة : فإما في القوة الفاعلة وإما في القوة المنفعلة . فلا أدري أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القليل اتفاقاً وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثاني أنا لو سألنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعاليات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن المراضية والاستعداد للانصراف ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصحاحية هي بمعنى القوة التي لاتنفعل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لاتنفعل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التي جعلها في القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلا في القوة الفعالة أولى من أن تجعلا في القوة المنفعلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات في المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجنتين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفعلة معاً ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعلة .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث في القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

(١) يعمن : معنى س || إذ : أود ، م ؛ ثم ع || فإما : وإما ع ، عا ، م ، ن ، ه ||  
القوة الفاعلة : القوى الفاعلة سا ، ع ، عا ، م || (٢) فلا : ولا سا || أدري : يدري ن ، ه ||  
كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة سا ، م (٤) لو : إن ه ||  
فيها : فيهما س || وجعلناها هاب ، س ؛ فجعلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د ||  
(٦) أو . ه || (٧) ومن ذلك : ي || (١٠) لازم : لان ماد || (١٢) وإن :  
إن ي || (١٣) التعلية : الانفعالية س ؛ ساقطة من سا || الذوة الفعالة : القوى الفعالة انفعالية وانفعالات  
فليس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعلا : أن تجعل سا ، عا ، م ، ن ، ه || قال : +  
قائل ع (١٧) لا : ولا س ، سا ، عا ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) بقوله :  
يقول ع ، ي || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة ع .

## [الفصل الثالث]

### فصل ( ج )

في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

٥. فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لا اسم له يعمه ، لكن له اسمان بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي تتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا في المتكيف بها رسوخا لا يزول ، أو يعسر زواله ، وبالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملكة ؛ ومنها ما لا يكون راسخا ، بل يكون مدعنا للزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .

- والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع<sup>٩</sup> من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس ١٠ كل حال ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض للزوال وكان غير مستحکم ، فإذا استحکم لم يسم حالا بل ملكة .

- وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلية في طبيعة الشيء ؛ ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنيية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز ١٥ أن يكون بينهما اثنيية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانيه كالصبي والرجل ، فإنه ليس يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيرا بالاعتبار . فإن الشيء الذي هو حال ما كابتداء<sup>١٠</sup> بخلق<sup>١١</sup> أو تصنع لم يستمر بعد في النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطبعا تشدد إزالته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

( ٣ ) كل : ساقطة من عا || ( ٥ ) يعمه : يخضه سا || ( ٧ ) بها : ساقطة من عا || أو يسر : ويسرعا || ويسمى : ولا يسمى س || ( ٩ ) والأظهر : فالأظهر ع || ( ١١ ) إذا : إذ د ، س ، م ، ع || ( ١٣ ) نوعين : عين س || ( ١٥ ) كما : ما سا ، عا ، م ، ه || ( ١٦ ) يكون : ساقطة من د || كما : ما سا ، عا ، م ، ه || بحسب : ما بين ه || ( ١٨ ) بخلق : خلق ي || يصنع : تصنع ب ، س سا || ( ١٨ ) لم : ما س .



ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال ، شق على أصحابها وتعوقت عليهم واحتاجوا إلى تكلف . وهذا مثل خلقِ العدالة والعفة ؛ والذائل أيضا التي هي أضدادها ، فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن ، فإن فعله تآذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأي الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يمتنى البدن بأفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بهما ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والنجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبرم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالا . وليست كل حال فإنها كانت ملكة فانتحلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا ما فهم من أن الحال تقال على المعنى الذي هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لاتصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

( ٢ ) عنها : عنه ع || ( ٣ ) أضداد : أصل د || ( ٤ ) وتعوقت : وعوقت عا ؛ وتعوقب ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه عا || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || ( ٤ - ٥ ) التي هي : هي التي س || ( ٥ ) الفاجر : الفائر ن || ( ٦ ) سهل : سلس د ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || ( ٧ ) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى د || ( ٨ ) بل : ساقطة من سا || ( ٩ ) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || ( ١٢ ) أوردناها : أوردناها عا || يزول : + عنه سا || ( ١٣ ) مهلى : سهل عا || فهم : + أيضا س || ( ١٤ ) أو من المرض : والمرض سا ، عا ، ي ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || ( ١٦ ) أي كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ؛ ه ، ي ؛ إذ كانت ع || ( ١٧ ) فهم : ساقطة من ب || ( ١٩ ) بصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، عا ، م ، ي .

بعرض لافصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضح هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . والعام لا يحمل عليه الفصل ، ولا العرض المقابل لمرضى يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛  
ولا منع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضح هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هي حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها فى الحقيقة حالات .

وحيث قال : ”إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة“ معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إشارى لما أثرته لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هي كيفية سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التي هي أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسمانى كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التي فى المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ؛ فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى تصير هذه القوة التي بحكم الجوار الطبيعى وافرة من جهة أحد طرفى النقيض ، فلا يكون فى قسوة الشئ أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصحاحية والمراضية والهيئة المصراعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هي من هذا الباب . لكن فى هذا الموضع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

(١) لأن : إلا أن ن || (٢) تحركا : تحريكات ب ، س ، ع ، ي || عليه : عليها د ، ن ||  
(٣) قد : قدما || جل : يجلس س || (٥) أو الآخر : والآخرى || أنى : أى س ||  
(٦) ما : ما ع ، ع || (٧) الملكات : الملكة د ، ما ، ع ، ع ، م ، ن || (٨) بل : +  
على ع ، ع ، ع ، ع || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لسبب : ليست ب ؛ ليس س ؛ بسبب ه ||  
(١١) هي : هو ع || (١٢) التي هي أنواع الكيفية : ساقط من ع || (١٣) التي : + هي ع ، ع ، ع ||  
(١٥) بحكم : لحكمة ع || الجوار : الجواز ع ، ع || وافرة : واحدة س ؛ وآخر له م || (١٦) وأن :  
أو أن ع || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : رجح د || والمصحاحية : فالمصحاحية د ، ع ، ع ||  
(١٨) المصراعية : المصراعية سا ، ن ، ه ؛ المصارعة م || (١٩) فيه : فيها ع || شكوكا : شكوك  
س ، ع ، ع ، ه ، هاشرى .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن يفعل كالمراضية ؛ واستعداد شديد على أن يفعل كالمصارعية ؛ واستعداد شديد لا على أن يفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا يفعل ، كالمصاحبة والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عمرا متكلفا . وأيضا فلمتشكك أن يتشكك في أنه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث ينصرع غيره . فإن كان من حيث لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في أن يفعل أو في أن لا يفعل ؛ لكنه يعرض أن يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث ينصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولسنا نغني بالقوة المصارعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككمال لتلك القوة من جهة مواتاة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الإدراكية . أما ما يتعلق بالقوة الإدراكية فهو معرفة مآ صناعية تُحْيَل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

( ٢ ) واستعداد شديد : واستعدادا شديدا د ، ن || ( ٤ ) وقول : وقبول س ، ه ||  
الامم : ساقطة من ن || ( ٥ ) فلمتشكك : فالمتشكك سا || المصارعية : المصارعية س ||  
( ٦ ) أو من حيث : + هود || ( ٧ ) تكون : فتكون ع || ( ٨ ) يضيع : يضع سا ، م ||  
( ١٠ ) الشبهة : الشبهة سا ؛ الشبهة د ، س ، ع ، عا ، م ، ه || ( ١١ ) الأولى : الأولى د ، س ،  
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || ( ١٢ ) ككمال : كمال س || ( ١٢ ) ونسبتها : نسبتها د ، س ، سا ، ع ،  
عا ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ١٢ - ١٣ ) ونسبتها إليها ...  
الناطقة : ساقطة من عا || ( ١٣ ) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ي ||  
المصارعية : المصارعية س || ( ١٤ ) البدن : التديريم || في القوة الإدراكية : في الداركة ع ، م ، ي ||  
( ١٥ ) فهو : فهي عا || تحيّل : ثل عا || المصارعة : المصارعية هامش د .

والضرب بالعود ، وبالجملّة دو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه تُعرّف ، كصناعة البناء والكتابة . وأما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف العضل على إدراك الغرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفنا ، وإما ملكتان إن تمكّتنا ؛ وإيسنا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدني ، وهو كون الأعضاء في خلقها الطبيعية بحيث يسر عطفها ونقلها . فهذا هو من هذا الباب ودو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ ودو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يعرض للقوة المحركة وبالجملّة للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

- ١٠ فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس دو استكمال استعداد أحد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصاحبة . وبالجملّة فإن هذه القوة إما أن تستكمل أخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللا قوة ، وإما نحو أن لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية .

( ١ ) دو : فهو ب ، س || ( ٢ ) وبما : ربما د ؛ وفياء || ( ٣ ) الحركة : المتحركة س ||  
تصريف : تحريك ب ، س || ( ٤ ) ضعفنا : ضعفا عا || واحدة منها : واحدا عا || ( ٦ ) وهو :  
فهو ن || أمر : + قوى ع || بدني : قوى عا || ( ٧ ) المصارعة : + في الخلاعة عا ||  
( ٨ ) الطبيعية : ساقطة من ع ، ي || الجوار : الجوازد ، س || لوجود : ولوجود ه ||  
( ١١ — ١٢ ) بالفعل كالمراضية أو : ساقطة من ن || ( ١٣ ) عن : على عا || الطبيعية : الطيبة سا ، م ن ،  
ه ، ي || ( ١٤ ) وهي : وهو د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

## [ الفصل الرابع ]

### فصل ( د )

في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن المادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح في التعليل الأول ، بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ، كالصلب ؛ واللا قوى ، هو الذى ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذى ليس له قوة على أن لا يفعل ، واللين الذى ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة تحمى على أن تفعل بسهولة ، إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فأما ما يقال إن الشيء يكون في جنس و جنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فأمر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقة أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلة في هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون حرارة واحدة تشتد وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة بأن تكون الشدة لا لحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحرارة فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضا مشكل ، فإن الشيء إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شيء آخر ، فيشبه أن يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه سهلة الإحراق ، وشيء هي بحسبه صعبة الإحراق .

( ٣ ) في : على ن || ( ٤ ) العادة : + قدع ، عا ، م ، ي || ( ٥ ) هي : دوعا || أنها : أنه ، عا ، ي || كالمصراعى : لما لمصراعى ه || ( ٥ ) أو لا تفعل : ولا تفعل سا ، م || ( ٦ ) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذى ليس له قوة : كالمراض الذى ليس له قوة سا || ( ٧ ) واللين الذى ليس له : واللين الذى ليس له قوة : واللين الذى ليس له قوة سا || ( ٩ ) إذ : إذا ؛ أن ع ، عا ، أى ه || ما : أن سا || ( ١٠ ) باعتبار : ساقطة من س || ( ١١ ) قوية : قوية ؛ س || ( ١٢ ) فتكون شدة : فتكون شديدة ع || ( ١٤ ) في : ساقطة من س || ( ١٥ ) غير : على س || ( ١٦ ) فتصير : فتكون س || ( ١٨ ) وشيء : شيء ه .

- وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصصره وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أرجح من المتفعلة لأمر ما لاءالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشيء الذى يصصر به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصصر أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصصر أقل ، ففى كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل .

- قوى القوتين هل إنما يختلفان فى طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية فى نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القوة مخالفة للعجز فى النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة مخالفة للعجز فى النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تتشكل فيما قيل .

- وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدأ تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن تتساهل فى جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها فى القسمة الثانية .

(١) المصراعى : المصراعى س ، ي || بالقياس : وبالقياس سا || (٢) شئ : ساقطة من عا || (٤) هي : فى س || (٥) لأمر ما : لأنها ع || موجود فيه : موجود ما ، ع ، عا ، م ، ه ، ي || القوى والضعيف : الضعيف والقوى ه || (٦) يصصر به : + وينصرع به سا || (٨) الأمرين : للأمرين ع || وفى : ساقطة من سا || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر س || (٩) إنما : أنها س ، ع ، ن ، ي || (١٠) وليس : أو ليس ه || الحرارة : بالحرارة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (١٢) تكون القوة : تكون أيضا القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل ه || والقوة : فالقوة د || والقوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل ج ، عا || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل ج || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٧) منحصرة : تنحصر ن || للكيفية : الكيفية ع ، ه ، ع .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بأن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ؛ فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكف ذلك على سبيل إيجاف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا ينقطع ، إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكائنات قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع البنى سهلاً ، من غير أن يراد بلزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية ؛ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانتهاز ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لاعدم معنى ، والصلابة كذلك ؛ حينئذ يكون ما سموه لاقوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لا ينقطع ، كيفية تائمة ، بها تمنع المادة ، أو قلت : إن قوة أن لا ينقطع ، ليست كيفية تائمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان تدماً ، فالذى يقابله فى المادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى محصل يقارن العدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لا يناطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراع ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

( ٢ ) فلا : ولا سا ، عا ، ه || ( ٤ ) أن : ساقطة من سا || ( ٥ ) إما : ماس || بهذا : بهذه ب ، ع ، ي ؛ بها سا || لكائنات : ساقطة من د || وكان : فكان ه ، ن || ( ٦ ) مهلاً : بسهولة عا ، ه || ( ٧ - ٦ ) ليس كيفية : + كيفية ليس د || ( ٧ ) معنى : أمرع ، عا || به : ما به ن || لسرعة : ليس تمة سا ، م || ( ٨ ) لاعدم معنى : ساقطة من د || ( ١٠ ) تمنع : يمنع ب ، س ، ع ، ه ، ي || ( ١١ ) قائمة : قابلية ع || ( ١٤ ) هذا : ساقطة من سا || ( ١٦ ) يناطها : يجامعها ، ه || فلا : ولا عا ، ه || أيضاً : ساقطة من س || اللفظ : + أيضاً س ، ع || ( ١٧ ) هذه : هذا ع || ( ١٧ - ١٨ ) معناه الأول ... ولا المراد : ساقط من ن || ( ١٩ ) مثلاً : ساقطة من ما .

الصرع لغيره، حتى تكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانصراع، هي من هذا الجنس من الكيفية، وقد دل عليها بما يلزمها، كما هناك، إذ دل هناك على قوة ما، بما يلزمها، وهو لا قوة أخرى، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة.

- وكذلك ههنا أيضاً، يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة، حتى يكون كأنه يقول:
- هـ إن المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعله فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل في الآخر بسهولة، أو لا يفعله عنه بسهولة، هو الباب المسمى قوة. فإن فهم هذا القول على هذا التأويل انزاحت العلل، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى في هذا الجنس.

- واتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيفوريوس، موضوع للشدة الذين لم يتدربوا، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي، بل تدبجوز فيه كل التجوز تخفيفاً، فكأن حال الإنسان المصارع، التي بها لا ينصرع، وتوسطها يتمكن من أن ينصرع غيره، على هذه الجملة التي أشير إليها في هذا الكتاب، حالة معروفة، يمكن أن يدل عليها؛ وإذا فصل على المتعلم أن ههنا حالة بها لا ينصرع، وحالة بها ينصرع، تشوش على المبتدئ وعسر فهمه، فاهمل كما أهمل كثير من الأشياء في هذا الباب؛ ثم الواردون من بعد، شوشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر.

- وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجمل القوة على أن لا يفعله واللاقوة على أن لا يفعله، قوة واحدة، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين، مثل اللين، فإن له قوة على

(٢) دل هناك على: دل على ن || بما: بها سا، م || بما يلزمها: ودولا قوة ما يلزمها || كما هناك ... .. بما يلزمها: ساقطة من د، سا || (٤) وكذلك: كذلك ه؛ وكذلك ي || (٥) به: ساقطة من م || يقاوم: يقاومه ه || به: فيه سا، عا، م؛ ساقطة من ن || يفعل: ينفعل د، سا، ع، م، ن، ه، ي || في: من س، سا، عا، م، ن؛ عن ه، ي || (٦) أو: لاذب، د، س، ع، عا، م، ن || (٨) أن: بأن س || للشدة: للبداة م || لم يتدربوا عا، م، ه || (٩) الإنسان: ساقطة من ن || (١٠) التي: الذي عا، ه || يتمكن: يمكن د، س || من: ساقطة من س، عا || (١١) الكتاب: الباب م || فصل: قصد د || المتعلم: التعلم || (١٣) الواردون: أن الواردين ه || (١٥) أنه يمكن: ساقطة من س || تجمل: تحمل ن || لا يفعله: ينفعل ه || واللاقوة على أن لا يفعله: واللاقوة على أن يفعله د؛ واللاقوة على أن تفعله ع، ما؛ واللاقوة على أن يفعله ن؛ ساقطة من س، سا، ع، م، ه، ي.



أن ينقطع بسهولة ، وإيست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وتلك كيفية واحدة فيه  
بعينها ، والذي ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذي  
له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذي له قوة أن لا ينصرع  
بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها  
قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ؛ لكنه وإن كان كذلك ، فإن نادتهم في أن ليس  
قوة ، إنما هي فيما ليست له قوة مقاومة قوة الفعل ، واللاقوة ، الذي هو ضعف طبيعي ،  
الذي بالحرى أن يقال له في بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا  
الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن  
لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بالقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع  
بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال في أخذ ما عليه القوة الأولى من أن ينفع وأن  
لا ينفع ، فإنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذي  
هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ،  
والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذي هو قوة فعل  
وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن في الشيء مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن  
حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلة ، التي بسهولة ، والتي  
للمقاومة ، والتي للانفعال بسهولة ، داخلية في هذا الصنف .

ولكن الشاعات المذكورة ، وغیرها ، تكون باقية وتكون لقسمتها إلى الأربع  
قسمتها متداخلة لا مفصلة . ولنقتصر الآن على ما قلناه ، لأننا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وإيست : وليس ن || فيه : فيها ع || (٢) بعينها : بعينه ع ، ه || ليس : ساقطة من م || على :  
ساقطة من م || (٣ — ٢) فله قوة . . . يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤ — ٥) من جهة أنها قوة ومن  
جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هي : دوعا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ي || طبيعي الذي :  
طبيعي والذي ي || (٧) بالحرى : ساقطة من سا || (٩) وكذلك : وكذلك م || (١١ — ١٢) من أن  
ينفع . . . هو الذي : ساقطة من م || (١٣) تحته : ساقطة من ع ، ي (١٩) مفصلة : مفصلة  
سا ، م || فإن إن : فإن ه || إن : إذا س .

ما يجب إirاده طال، ولا كبير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطالته؛ ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما في مقولة خارجة عن الكيفية، وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع.

- إن هذا النوع قد يقع خارجاً عن الكيفية، أو يداخل نوعاً آخر تحتها، مثاله
- ٥ أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعا، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع، وهيئة الصرع أعنى الغاية التي تحصل عنه، لا التحريك إلى الغاية هي من باب الوضع، والتحريك من باب الفعل، وكذلك المراض، له قوة، على أن يقبل المراض بسهولة، والمراض من النوع الأول من أنواع الكيفية. لأننا لانسمى المصارعى مصارعا لأنه بالحال المذكورة من الصرع، ولا المراض ممرضا لأنه موجود فيه المرض، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت في نفسها معنى فعلياً به يقال إنه كيف هو؛ ولكن تلك الفعلية ليست صرعا ولا ممرضا.
- ١٠

## [ الفصل الخامس ]

### فصل ( هـ )

#### في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

- ١٥ والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية، وجنس الأنواع من الكيفية، حاله في أنه لا اسم يعمه، حال الجنس الثاني. وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام، بل جعل له اسمان، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك، والآخر مقولا عليها

(١) كبير : كثير هـ ، ي || جدوى في : جدوى وفي سا ، م || عن : على د ؛ في عا || (٢) ولا : فلا د ، سا ، عا ، م ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) غير : + وتوع هـ || (٤) تحتها : ساقطة من ن || (٥) صرعا : صراعا عا || وعلى : أو على عا || فيه : في ي || نفس : نفسه د ، س ، عا ، هـ ، ي || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) المراض : + فإن عا || (٨) مصارعا : مصارعا س || (٩) تلك : ذلك عا || ليست : ليس عا (١٥) أنواع : وعب ، س ، عا ؛ نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية س || الأنواع : الأنواع د ، سا ، م ؛ ساقطة من عا || (١٦) لا اسم : + له س || وكذلك : ولذلك ع ، عا هـ || (١٧) على : طبه عا .

قَرَّلاً مجازياً . وذلك أن هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لافي كل شيء بل في الحواس .

أما الانفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية ، لا لأنها اصفرار ، أى أخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضا كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهى إليها يفنى الاصفرار ويقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن ينفع ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهمناه الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يوما أو ساعة ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالا ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجا للشيء عن مقولة أو مدخلا فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاتي تسمى انفعالات تكون أيضا كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذى هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحرى أن يكون الأمر كذلك ، وألا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للأمر عن جنسه .

(١) قولا : هو لام || له : ساقطة من س || (٢) منها + : هى ، د ، ن || ما : فيها ه || (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) لأنه : لأنها س || يوهناد ، سا ، عا ، م || (٥) افعال لا : افعالات س ، م || (٨) توهمناه : (٩) آخرها : آخرما ، عا ، م || يفنى : يفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي (١١) زمانها : زمانا سا ، م ، ن ، ه ، ي || ثبتت : ثبتت ن ، ه ، ي ؛ بقيت سا ، عا ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرد ب ، س ؛ أو البردد ، سا ، عا ، م ، ن || (١٤) الشيء : للشيء ع ، ه ، ي || (١٥) اللاق : التي ه || (١٦) من قصر : لقصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) لمشابهة : المشابهة سا || (١٩) بإطلاق : بإطلاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعانى التى يدل عليها هذان اللفظان ، هى معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التى تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التى تحدث عن انفعال فى موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا فى لفظ واحد . ومعنى الكيفية التى لا ثبات لها .

- وإس كل واحد من هذه المعانى عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعانى قد يعم الثلاثة ، وهو أنها بحيث تنفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك فى ذلك ، ويعمها شئ ، وأنها من شأنها أن تفعل فى مواد ما أشياء تشاركها فى المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبح السواد فى الحواس والتخيل .

- ١٠ وتجدها تشترك فى أن يصح فى طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسمانى والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد فى النار بانفعال ، ولا أيضاً فى مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال فى الموضوعات القائمة .

- فإن سألنا فى تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هى حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان فى غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل فى العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد فى أمور تكونت عسلاً ، وانفعلت انفعالاً ما صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك فى أنها بحيث يصح أن تحدث عن

(٢) ولها : لها س || (٣) حصرا فى : حصرا د || (٥) حقيقة : ساقطة من ع (٦) والانفعاليات : ساقطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجدها ب ، د ، س ، سا ، م || أن يصح فى : ساقطة من ع || (١١) على : فى س || (١٢) بانفعال : انفعالات د || (١٢-١٣) ولا أيضاً فى مادة . . . . ليس بانفعال : ساقطة من سا || (١٣) النائمة : + يريد بالموضوعات القائمة الموضوعات التى لها وجود وحقيقة غير حقيقة ما وجود تلك الكيفية صورة له مثلا كقطعة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست صورة لها بل لها وجود حقيقة أخرى ثم عرضت لها الحرارة : [حاشية أدخلت فى الصلب] فى ب ، س || (١٤) فإن : وإن ع ، هـ || سألنا : سألنا ع ، هـ || فى : على هـ || (١٦) على سبيل انفعال من العسل : ساقطة من ع || حدثت : حدث ع || (١٧) حلوة : حلوا س || بذلك : ذلك د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || أن : أورد .

انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع، ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تتفاعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها أمور : منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس ، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والنقل والخفة ، فإنها كلها محسوسات ؛ ومثل الخشونة والملاسه ، فإنه وإن لم تكن من الكيف ، بل من الوضع ، فهو محسوس . والرطوبة واليبوسة في ظاهر الأمر ، والصلابة واللين أيضاً هي من باب القوة واللاقوة .

لكننا إذا قلنا كفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسه ، وأما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي أمرها نظر ، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها استكمال استعداد في أن ينغمز ويتشكل بسهولة ، وفي أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة ، أو يكون أمر آخر هو في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر .

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله في دخوله في الحس ، أهوله من حيث ينغمز أو لا ينغمز أو من جهة شيء آخر . أما أنه لا ينغمز ، فهو معنى عدمي ، إنما يجب أن يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة ، وإبصارنا للظلمة دو أن نكون لا نبصر شيئاً . ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكه باللمس ، كالإدراك الوجودي ، واللين ، كغير الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة أصلاً . وأما الانغمز الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة ، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة ، وقد يحس الانغمز أيضاً بالبصر دون اللمس .

- (١) انفعالات : انفعال سا || ما : ساقطة من س || (٢) قد : قد د || (٢) ويجمع : ويجمع د ، والصلابة واللين : واللين والصلابة ب ، س || (٦) فهو : فإنه س || (٤) أنه : أنها ع || (٤ - ٥) فهي ع || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة س || (١٠) ينغمز : ينغمز ، ع || وفي : سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || بها : بهما ، د ، سا ، ع ، م ، أ ، ع ، ه || لا ينغمز : لا ينغمز ، ع || (١٣) وهذا : وذلك ن || يتبين : يبين ب ، س ؛ بين ع || ينغمز أولاً : ينغمز : ينغمز أولاً : ينغمز ، ع || (١٤) شيء : ساقطة من س || لا ينغمز : لا ينغمز ، ع || (١٥) تعطله : تعطل د || هو : وهو د ، ن || (١٦) ادراكنا : ادراكا ، م ، ه || كغير : لغيرا ، ع || (١٨) الهيئة : الحركة س || بالبصر : ساقطة من ي .

وكذلك سرعة الحركة إلى الشكل وبطؤها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر ، فإذن ليس ما يلمس هو الانتفاخ ، وعدم الانتفاخ ولا أيضاً الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تعقل .

وكذلك فإن قوة المصارعى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابة للقاومة .

- وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه .  
بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشيء الموجود ، فإن الهواء لم ينعقد فى طبعه صلباً ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بأن صار ريحاً ، بل الاستعداد الطبيعى موجود فيه ، ولا يحس به .

- فإذن المعنى الذى يحس بذاته إن كان لا بد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ، وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانتفاخ ، وغير الانتفاخ ، فأحد هذه عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى فى الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

- فالذى يقع فى هذا الجنس من المعنيين المتعبرين فى الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما . وإنهى يقع فى الباب الآخر، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما ؛ وهما متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فإنها لم تكن ألبنة من باب الكيف ، فكيف تكون كيميات انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها ناتئاً، وبعضها غائراً، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

(٢) أو الرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك :  
فكذلك ب ، س ، ه || لا يحسها : لا يحسها ع || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : فان د ؛  
بأن ه ، ي || الزق : الزوق س || (١٠) لا بد : ساقطة من سا || دو : ودوب ، س ؛ ساقطة من ع ||  
(١١) يقاربه : يقاربه ب ، د ، س ع ، عا ، ن ، ه ، ي || وغير : وعن م || وغير الانتفاخ : ساقطة من د ||  
فأحد : فإن أحدا ، ن ، ه ، ي || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات :  
الكيفية ه || (١٣) فى : من عا || الكميات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م  
(١٤) هو : ودود || (١٥) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || (١٦) فاتها : فانها ع ||  
(١٧) هى : هوعا ؛ + عدم ه || (١٨) فاتها : فاتها سا .

والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها ، فإنها لا تفعل في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أو لين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

٥

فإن كانت للخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فذلك الحال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما النقل والخفة فانهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالنقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تنحف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة لجلتها وزن ما ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انفصل بعضها ببعض .

١٠

١٥

(١) والملوسة : والملاسة ع ، هـ ، + هي عا || والأشكال : ساقطة من م ، هـ || (١ - ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، عا ، ن ، ي || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ || أولين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ي || (٣) التي : ساقطة من س || تأثيرا : تأثر اس || (٤) البارضة : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : وبياض د || (٦) للخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) فانهما : فانه ع || ليسا : ليس ع ، ي || يظن : يظهر م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالنقل : والنقل د ، ن ؛ كالنقل ع || والخفة : + هـ عا ؛ + فانهما ع (١٣) خف : خلف د || المتسخنة : المتسخنة ع || (١٤) يدفن : + في سا || (١٥) وزن ما : وزناه .

## [ الفصل السادس ]

### فصل (و)

#### في حل باقى الشكوك

وأما التخلخل والتكاثف فقد يدل بعضها على معانٍ: فقد يقال تخلخل ويراد به انفشاش الأجزاء بأن يتخالفا جسم أرق منها فتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكاثف لما يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكبير . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المادة حجماً أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجماً أصغر .

والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ؛ وذلك للغفلة ، فإن النار أشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وليس أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جداً والنار يابسة ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجماً أكبر وصارت أشد مقاومةً ويسأ . لكن الماء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يتثبت فى حكمه ويتبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فن باب الكم المقارن بالإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان ما ، ن ، ه ، حى ؛ ساقطة من ع ، م || (٤) وأما : أ ما ع ، حى || فقد : قدم ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهما || كالصوف : كالصوف || (٦) الكبير : الكن ب ، س ؛ الكرد ، سا ، م || (٧) والتشكيل : ولاشك ه || (٨) والمعنى : فالمعنى ع قد : فقد عا ، ه ، حى || أنهما : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (٩) للتشكل : للشكل ع ، عا ، حى || (١٠) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل عا ، ه || وصارت : وصارت ه || (١١) هواء : ساقطة من س || يتثبت : يتثبت ن || (١٢) ويتبع : يمنع عا || الأمرين : + أمر عا || (١٣) الثانى فن : الثانى فهو من ب ، ه ، حى || (١٤) الثالث فن : الثالث فهو من ب ، س ، ع ، حى ؛ الثالث من عا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ، س ، ن .



الذى بمعنى الرقة ، والتكائف الذى بمعنى قصاص الحجم ، التكائف الذى بمعنى الغلط والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالصد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حجم ولم يزد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالصد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جميعاً ، والحر إذا صار بارداً ، عرض له التكائفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ، ولا تلتفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولتقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ، ولنحاذ بمبارتنا نظم التعليم الأول ، لنفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا الجنس منه كفيات انفعالية هى التى تكون قارة راسخة فى الشيء ، كحلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وايس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها منزلة نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فإنها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ، فإن ماسوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فإذن ترى الإنسان يعتريه من الخجل والوجل حر أو برد ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجا ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعزفون

(١) الرقة والتكائف : الرقة ويفارق التكائف ع || الحجم التكائف : الحجم والتكائف || (٢) يثل : مثال ع || (٣) صارت : مارت ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٢ - ٣) مثل الهواء . . . . . فى ذلك ساقطة من عا || (٤) له : ساقطة من ع || (٦) ولتقتصر : والتقصير سا || على : إلى س || شرح : حد س || التعليم : العلم عا || (٧) ليفهم : لتعليم س (٨) لها : ساقطة من ع ، ن ، ي || (٩) افعاليات : افعالات س || لأنه : لا ع || اقبلت : اقبل د ، ن || (١١) قد : ساقطة من س || (١٢) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٤) والوجل : ساقطة من سا || (١٥) وتبعها : وتبعها سا ، م || (١٨) لازوال : الزوال ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || الذى الذى : الذى سا || لاقتعل : الاقمال ع .

بالكيفيات التي تليهم ، فلا يقال لمن خُاق أحمر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

- وأعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، وإلا فالكيفية يقال على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا سئل عن الذي أصفر للوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، نقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ؛ وإذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محار الخلق . والسبب في ذلك أن المحجب يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع فكره بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حيثئذ بما يحميه . وإذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار ، أو كان السؤال يوم المحجب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محموم ، وإن كان ذلك سريع الزوال .

- وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . وأعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل ، وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفار : مضارس || حرد : جردد || (٢) فذلك : فكذلك ع || (٣) فالكيفية : فان الكيفية ع || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وعود || قيل : + إنه ع ، ع ، هـ ، ي || (٦) بأنه : أنه ع || اذا : اذاب || (٧) يسأله : يسأل د || ويكون : فيكون ع || (٩) أيضا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (١٠) يسأل : يسأله س || حاله : حال د || أو : ود ، ع ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا ، ع ، م ، هـ || (١٢) أن : ساقطة من ع || السؤال : ساقطة من ع || (١٣) دوامها : دوامه ع || يتصور : لا يتصور د || (١٤) يحرم : يجوز ع ؛ حرم هـ (١٩) لمعنى : بمعنى سا .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالا ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل الترتيب ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفيات انفعالية وانفعالات ، وإلى أشكال وما معها .  
 ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة .  
 فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعني بها الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتمثيل ، أو يعني بها معنى أعم من الملكة . والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن غنى بها المعنى الأعم كان مقولا عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعا موجودان

- (١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعالات ع || (٣) قسمة : ساقطة من ن || على سبيل التثليث : على التثليث ي || (٤) إلى : على ع || (٩) ونعود فنقول : وقول ن || من : ساقطة من س || كان : + فيكون ع || (١٠) أو كان : وكان ع || استفاد : استفاد س || (١٢) يعني : ونفى هـ (١٣) زائل : ساقطة من د || (١٦) بخصوصيته : + فإنه هـ || (١٧) موجودان : موجودين ع .

في الاخص ، محمولان عليه . وهذا كن يسمى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ، فيكون الأسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلتاها كيفية ، وسمع أن الملكات هو ذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ، وسمع أن السبب في ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمى من عرض له الغضب ، في وقت ما ، وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيفاً بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات في الجنس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب الذي يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك في الحالات ، وإذ ليس يوهمه في الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازي ، أعنى قولهم ليست كيفيات .

١٠

( ١ ) الأخص محمولان : الأخص محولين عا || ( ٢ ) على الواحد :- للواحد ع ، ي ||  
 جهتين : حيث سا || ( ٣ ) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ي || وكلتاها : وكلاهما ||  
 ( ٤ ) هوذا : هوذا عا || الانفعالية : الانفعالات عا || ( ٥ ) بالانفعال : بالانفعالات ن || ( ٥ ) - بأن :  
 أن ع ، ي || ( ٨ ) وإذ : فإذا عا || ( ١٠ ) كيفيات : + والحمد لله وبه المآلين تمت المقالة  
 الخامسة من الفن الثاني بحول الله وقوته ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى  
 في المنطق ولواهب العقل الحد بلا نهاية ه .



# المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

---



## المقالة السادسة

### من الفن الثاني

## [ الفصل الأول ]

### فصل (١)

#### في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف : الشكل ، وما ليس بشكل ، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فمثل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فمثل ما للربع والمكعب . وأما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء للخط ؛ وكالتقعر والتعديب والتسطيح للبسيط . وأما الذي يحصل من شكل وغير شكل ، فهو الذي يسمى صورة وخالقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملون خلقه وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعني الأمور التي سميت في الفلسفة الأولى ككيفيات ، التي هي الأمور المفارقة أصلاً ، كالتأثيل المظنونة ، والتعليمات ؛ أو كالعقول التي لا تلبس المادة .

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهي ستة فصول [ ثم عناوين للفصول الستة ] هـ || (٦) أما : وأما عا || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، عا ، هـ || (٨) وأما : أما ن || الشكل : الشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) للخط : والخط سا ، للخطوط د ، ب ؛ ساقطة من س || وكالتقعر : التقعير || (١٤) ويشبه : قشبه ع || (١٦) والتعليمات : والتعليمات د ، ن ، هـ ، ع || أ ، ر ، ع ، ن ، ع || (١٦) كالعقول : كالعقول هـ .



وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المعدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو النقل والخلفة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فاما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونى في القسمة التربيع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك في نوع خامس . فأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحرى أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والتربيع ، والتكعيب ، والتثلث ، وغير ذلك ، ليست هي بأعداد ، ولا أيضاً فصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق في الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

- (١) إنما : أنها س || (٢) يجمع : بجمع ع || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ي || ما : من ن || (٦) الانفعاليات : الانفعالات س || والانفعالات : ساقطة من ع || القسمة : + واللاقوة د || (٩) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (١٠) أنه : ساقطة من ع || (١١) قسم : قسم ع ، ن ، ه ، ي || إذ : اذا د ، ن ، ه || (١٥) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٦) وكما : كما س ، ع || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف ع || خير : عن س ، م || (١٧) من : ساقطة من ع || هذا : ساقطة ع (١٨) ولا يعجز ولا : ولا يعجز س ، م || (١٩) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، ما ، م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبتهدين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطيغوريوس إنما هو للبتهدين لاغير ، وقد حدثكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال في أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إبانة حال الزاوية أنها في أى مقولة تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجراه إذا اتفق أن كان من مقولتين فإلى أى المقولتين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض للجواهر لعروضها أولاً للكيفية بما هي كية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن قارنت الكية ، فليس لأجل أن الكية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولياً ، ثم تعرض بتوسطها للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للمقدار بما هو مقدار . وهذا الشرح الذي أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والقييب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقائل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواقي لأن البواقي تعرض للكيفية عروضاً أولاً مطلقاً ، ويتوسطها تعرض لذوات الكية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكيفية عروضاً أولاً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعي يتلون لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض أيضاً للكيات لعروضها لذوات الكيات ، كما يزعمون في العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكية ، منها ما يعرض للكية في نفسها لا بشرط أنها كية شيء ، ومنها ما يعرض للكية في نفسها بشرط أنها كية شيء .

( ١ ) إذ : أورد ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٢ ) لاغته وقد حدثكم بصورته مرارا : ساقطة من س || ( ٣ ) الموضع : الوضع ي || ( ٤ ) تحقيق : تحقق هـ || ( ٦ ) في : تحت ع || ( ٧ ) وإنما : وإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || ( ٩ ) فأما : أما ع || ( ١٠ ) لعروضها : كمروضها ع || ( ١١ ) أوليا : ساقطة من س || ( ١٢ ) للمقدار : + الذي له فوق بعد واحد بما هو ع ، عا ، كذلك عا ( ١٧ ) يتلون : ملون ب ، س ، م || ( ١٨ ) لعروضها : كمروضها ع || ( ٢٠ ) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فكون الكمية هي بالمعروض له الأولى في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية ، فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولاً ، بل عرض لذلك الشيء ولل كمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن يقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كما لو أن قائلاً قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وإيست القوة حاملها الأول هو العمق ، وبتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها جسم تحمله مادته وصورته ؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخلقة تلثم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذا ان الخلقة تلثم من أمرين حاملهما الأول هو السكم ، وبسببه يقال على الجسم .

( ١ ) ثم الشيء : ثم الشيء ، عا ، ساقطة من ع || ( ٢ ) هو : هي عا || وهو كمية ما هو : وهو الكمية ما هو || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || ( ٣ ) له : لها عا || له أوليا : لها أوليا د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ || ( ٤ ) قوله : قولنا سا ، عا ، هـ ، عا || ( ٥ ) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عا || يعرض : عرض عا || لها : له س || لها : له س || ( ٦ — ٥ ) الشيء الذي عرض له الأمر : الشيء الذي عرض له الشيء والأمر عا || ( ٦ ) له : لها ن || ( ٨ ) آخر : ساقطة من سا ( ٩ ) للبدن : + أو شيء آخر عا || ( ١٠ ) على بعض : ساقط من د || مشهور : المشهور س || ( ١١ ) بنفسه : في نفسه هـ || غير : ساقطة من م || ( ١٢ ) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || ( ١٣ ) تحته : تحته ن || ذو قوة : ذا قوة هـ || وصورته : وصورته سا ، ع ، م || وحدها : وحده هـ || ( ١٥ ) وما : أو ما د ، س ، عا ، ن ، هـ ، عا ، عا || عند : عند هـ || ( ١٦ ) ما : ساقطة من س || ( ١٧ ) حاملها : حاملها د ، عا ، ن .

وأما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل ، فيشبهه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مسائر لشكل آخر وغير مسائر ، وهو نصفه وثلثه ، ويعنون بذلك مقدارا مشكلا . وذلك لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس ٥ إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية ؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربع شكل من باب الكيف ، والتربع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ١٠ ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عني به الشيء الذي أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربع والشكل ؛ فذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذي للمهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا ، وأما من ١٥ عني به التربع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) للشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م || (٢) رسم : ساقطة من ع || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، م ، ع || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا ع || (٤) بالذات : بالذوات م || (٥) بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || إذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل د || الذي : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٨) صحة : ساقطة من س || عنه : ساقطة من س || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || نذكر : نذكره ع ، د || يعنون : يعنى ع || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ع ، م || فذلك : فذلك س || الشكل : للشكل أنه د || (١٥) الذي للمهندس : الذي هو شكل للمهندس ع ، د || للمهندس : للمهندسين ع ، ع || هو : ساقطة من ع || للمهندس هو : هو للمهندسين سا || فإن الشكل الذي للمهندس : فإن الشكل للمهندس ن ؛ فإن الشكل الذي هو للمهندس ي || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || فيه : ساقطة من ع .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعاني التي تلتم من اجتماع أمور ، فإنها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمربع من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب السكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات . ١٠

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهرأ ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع ألينة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . ١٥  
فيقال : وضع لحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع لحصول الشيء مجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟ ٢٠

(١) واذا : واذا ب ، س ، ي || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يسر : + فيها ع ، ه ، ي || لأسمائها : أسماها ب ، د ، سا ، م ، ي ؛ أسمائها س ؛ لأسمائه ه  
(٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتم : يلتم ع ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م ||  
(٩) فإذا : واذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهرأ : أرجوهراد ، ن ، ه ، ي || (١٤) يصدق حمل : سيتضمن ع || (١٥) جهلة : جله د ، سا ، م ، ه ||  
(١٦) لحصول : بحصول ع || (١٧) لحصول : بحصول ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

ويقال وضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثانى لأجزائه ، وبالجمله لوجود إضافة ما في أجزائه التى توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجمله الجالس لا لشيء من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ؛ ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ؛ ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور محوية فيها .

- ١٠ وبالجمله أن يقرن بالاعتبار الذى فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين أمور مبينة لها .  
فإن الهيئة التى لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذى يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بمحدود بينها تجاوز خاص لوضع بعضها عند بعض ، فقد يغلط من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

- ( ٢ ) لأجزائه : لأجزائها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || وبالجمله : والجمله ع || أجزائه :  
أجزائها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٣ ) أو : و سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٤ ) الجسم :  
ساقطة من س ، م || ( ٤ ) ما : ساقطة من سا || معلومة : + حتى ع || ( ٥ ) فإن الجلوس :  
ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || دو : وهوب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ||  
الجالس : الحالين د ، سا ، م || لا : ولاد ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ( ٦ ) الجالس :  
الجالس س ؛ الحالين د ، م || ( ٧ ) بل إضافة : ساقطة من د || هيئة إضافة : هيئة إضافة ع ||  
كل إضافة هيئة : كل هيئة ي || ( ٧ - ٨ ) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || ( ١٠ ) يقرن :  
يقترن سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || الذى : التى سا ، م ، ه ، ي || ( ١١ ) ثبت : أثبت ب : د ، سا ،  
ع ، م ، ن ، ه ، ي || وقام : وقت ع ، ه ، ي || ( ١٣ ) جواهرها : جواهرها ه ، ي ؛ جواهرها  
وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، سا || ( ١٤ ) والذى : الذى د || يقال : قال ع ، ه ، ي ||  
( ١٥ ) ظفد : ولقد د ؛ فقد ع || يظط : غلطى || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ؛ وظلما إذ حسب أن هذا الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف ؛ وإنما الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مباين ، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه . وظلما أيضاً إذ ظن أن الشيء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، فإن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد في الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عدداً ؛ ألا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذا ليس يقال أحد ذينك عليه فلا يكون هو داخلاً في مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التربيع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه ذوات وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعاني ، وخصوصاً وكان أيضاً مجتمع المعاني في شيء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة ، بل بالوضع الذي من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم بأن يكون لحددها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكنينية .

(١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) دو : فووب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ||  
 (٣) أجزاء : أعضاء س || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ،  
 س ، ن ، هـ || الشكل وضما : ساقطة من س || (٧) وضع : عددع || (٨) يقال : قول ب ||  
 حاصل عن : حاصل عندع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ي ||  
 (١١) هي : ساقطة من هـ || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصاً ، المشترك عا ||  
 المعاني وخصوصاً : المعاني عا ، ي || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الخاصة : الحاصلة ع ||  
 بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، هـ ، هـ || للحدود : لحدود د ، سا ، ع ، عا ،  
 م ، ن ، هـ ، ي .

## [ الفصل الثاني ]

### فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية وتوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع  
وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً  
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعة

٥

- وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين  
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين  
أو حدود يلتقيان بمحد . ولتخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون  
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط معهما ثالث أو رابع ، أو  
لا يحيط ، فإن لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك  
لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال  
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلالى ، أو بشكل آسى ، أو غير ذلك . فالسطح  
الذي لا يتحدد بمحد ثالث ، بل إنما هو محدود بحدين يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث  
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذي يتحدد بمحد غيرهما حتى يحاط به ،  
أو يلتقى حداه ذاك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي  
شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه المتقيين بمحديهما ،  
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

١٥

- (٣) تعريف : تعرف سا ، ع ، ن ، هـ || أو الوضع : أو في الوضع ب ، هـ || (٤) وغير :  
أو غير ع || وتعرف : وتعريف د ، ع ، عا || (٦) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع :  
الثالث د ، ع ، م || عن : ساقطة من هـ || وبين : ساقطة من سا || (٧) فهو : هو ع ||  
(٨) حدود : حدين عا || ولتخصص : ولتخصص د ، م || (٩) قد : قد د ، سا ، ع ،  
م ، ن ، هـ ، ي || (١١) أولاً يلتقيان : أو يكونان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان  
إذا مدا أو كانا لا يلتقيان ع ، هـ || إلى : إن س || (١٢) المحيطين : المحيطان || (١٣) لا يتحدد :  
لا يتحدد سا ، م || منه : + فقطع || (١٤) يحاط : يناظر سا ، م || (١٦) منه : ساقطة من سا ||  
(١٦) بمحديهما : بمحدهما .



وكيف ما كان ، فإن النظر فى السطح ، من حيث يتحدد بمحددين اثنين بالفعل يشتركان فى حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بمحد ثالث ، أولا يتحدد ؛ وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتحدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين إلى غير النهاية ، أو ينقطعان فى السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان فى حد آخر ، فكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذى هو الزاوية المجتمع الذى هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو محدود فى الجهات ، أعنى الشكل ؛ فكما أن المتدار المشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذى بالصفة المذكورة ، فإنها كمية ؛ وكما أن هيئة المشكل كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكل ، ذهبوا إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذى الزاوية ؛ ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شئ واحد ، وهو أن المقدار الجسمانى إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا بذلك سطحا واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائما على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب عـ د . وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متحدد بخطين كالأشكال الهلالية هو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية مجسمة

( ٣ ) يجوز : ويجوز سا ، هـ ، ي || متباعدين : متباعداً ع || ( ٦ ) والاعتبار : الاعتبار د || نسبة : ونسبة ن || ( ٩ ) كمية : كيته م || فكذلك : + يوقع سا || ( ١١ ) فكذلك هيئة الزاوية : فكذلك الزاوية ع ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || ( ١٢ ) كذلك : لذلك ب || إلى : + أن ع || ولذلك : فلذلك عا ( ١٣ ) ومتساوية : ومتساوية ع || ( ١٤ ) حدى : ذى س ، عا ؛ إحدى سا ، م || ( ١٦ ) خط : حدس || ( ١٧ ) قد : وقد سا ، ع ، ي || ( ١٨ ) أو : وعا || محدد : محدود سا || ( ١٩ ) شكل : بشكل ع ، عا ، م ، هـ || الجسم : للجسم ع ؛ الجسم عا ، م ، هـ ، هاشى ي || بسطمين : + هو هـ || ليس بشكل : ليس شكل ب ، د ، س ، سا || المسطح : السطح د ، عا ، ن || ( ٢٠ ) الهلالية : الثلاثية عا ، م ؛ الدالية سا || هو زاوية : وهو زاوية ع .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحرى أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن سطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتحدد وتنتهي عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبي هذا آي ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو ممتد إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، ونخرج شئاً من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للمقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

- ١٠ وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلمين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بركبته على عمود عرضاً ، حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فعل شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تبادى به الخطأ إلى أن تهوش . بل ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك ، أعني إذا عينا بالزاوية ، المقدار الذي له هذا النوع من التحدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتي : خطين والذي س || ويكون : أو يكون د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، ه || (٣) هذا : + المعنى ع ، ه || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) من : عن س ، ه || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، عا ، م ، ه || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي || هي : هو سا ، عا ، م ، ن ، ه ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم : + إن ع ، ه || ذكرناه : ذكرنا ي || ونخرج : ونخرج عا || (٩) وهذا : هذاس || ما ذكرته : بما ذكرته سا ، ع || (١١) الخط له طول : الخط طول ع || (١٣) نقطة : ثم السطح من حركة : ساقطة من م || (١٥) به : بين س || إلى : ساقطة من س || (١٦) ولذلك : وكذلك ع ، عا ، م || بعد : بعداب ، س || وآخر : آخرع ، ي || (١٧) لنظير ذلك : لنفسه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فلنقال أن يقول : إن الخلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشيئا واحداً وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهره فقد أظهرتم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذي هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

فنعول في جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو كم ، وهو مركب من خمسة وخمسة ؛ والمربع عرض ، وإنما يلتزم من أن يكون هناك محدود وحده أربعة . بل يعنى أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تعاليمنا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنهى لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهى القسمة إلا بحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما ستعلم بعد ، فالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شئ واحد جملة ، به يقال للشئ : إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح رديئ . وأو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذا ن للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصة

(١) فلنقال : فإن لقائل هـ || (٢) لون وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو ما هـ || (١٠) للبرهان والأعراض : البرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيها هـ || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساقطة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ، ع ، ع ، ن || (١٣) بسائط : بسائطه س || (١٣) بمحدودها : لحدودها ي || (١٥) شئ : شكل س || واحد : واحد واحد ع || جملة : جملة د || (١٦ - ١٧) فكان لوناً وحده : وكان شكلاً وحده ع ؛ وكان لوناً وحده ي || (١٧) فكان شكلاً : أكان شكلاً سا ؛ وكان شكلاً ي (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هو مجتمع مع الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هو مجتمع مع اللون س || مع اللون أو مع غير ذلك : ساقطة من ع || خاصة : + ون .

- حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذى يعتبر بجملة الصورة ، بل ربما أحوج الحسن الذى للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبئ فى الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذى على سبيل الاجتماع منها ، وعلى المعنى الذى على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

- وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمرج الذى يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ؛ فالجملة من مقولة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهية ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وإيس أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد فى طبعه ، ويكون كحال الكتابة والطول ؛ ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة فى الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل فى المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصلًا من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقى

واعلم أن الأمور التى تستحق أن تدخل فى المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أى أمور اتفقت ، بل الأمور والطبائع التى تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقرن

- ( ١ ) جزأيه : جزأيا ب ، د ، س ، ن || ( ٤ ) جملة : بجميع س || ( ٤ ) لا : ساقطة من عا ، هـ ، ي || ( ٥ - ٦ ) المعنى الذى ... الذى على : ساقطة من عا || ( ٧ ) السادس : الثالث س || ( ٨ ) إنه : ساقطة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، هـ ، ي || ( ١٠ ) حق : يحق ب ، س ، ع ، ي || ( ١١ ) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || ( ١٢ ) جمعا : جهما ( ١٣ ) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، هـ ، ي || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع || ( ١٦ ) اجتمعت : جمعت د ، هـ ، ن ، هـ ، ي || ( ١٧ ) الأمور : الأمر س || ( ١٨ ) تقوم : تقوم ما ، ع ، ن ، هـ ، ي .

به ، فصلى ، يتقوم به الجنس على المعنى المذكور فى المدخل . فاما الاقترانات ، التى لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولا تحت مقولة ، بل مستعمل لها مقولة محترة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لايقوم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل عارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس قس .

## [الفصل الثالث]

### فصل (ج)

فى تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما  
وفى عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هى الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهى التى لها هذه ، إما أولاً ، وإما ثانياً ، كانت جواهر أو كانت كميات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائماً من اسم الكيفية ؛ وإن قيلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ؛ أو لون أبيض ، وجسم أبيض ؛ فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة فى بعض اللغات ، أو فى اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق فى اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ؛ بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

(١) فاما : فإن هـ || الاقترانات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س ||  
(٥) قس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س ||  
منها : من ماد ، سا ، م || (١٢) المكيف : الكيف ع ، عا ، م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ،  
عا ، م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، نى || أولون : ولون هـ || (١٤) ومبيض :  
أو مبيض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : للكيف ع ، عا ، م || (١٦) كان : ساقطة  
من م || الاسم : اسم د ، سا ، م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، هـ ، نى .

- الاجتهاد . وربما كان لدى الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكزى ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولا يبعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصباح ، في لغة العرب ، لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ، ٥ وعرف من المعتاد في الاشتقاق ، فإن الذي لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصباحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيئة المصحاحية ، فإنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة ، على عكس القانون الطبيعي فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية ١٠ تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التهور ، ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر في الحالات أيضا هو بقياس ذلك . وأما المضادة في القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالبياض للسواد ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقة بالكية ، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والانحناء ، والتقييب ، والتقير فستعلم ١٥ في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة . وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد ألبتة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، والبياض والالاباض ، والحرارة واللاحرارة ،

(٢) لها : له ن || القوى يقال : لدى القوى يقال ب ، س ؛ لدى القوى فيقال د ، ن ؛ للقوى مقال سا ، م ، ي ؛ للقوى فيقال هـ || (٣) ملاكزى : أى الملاكم أو المصارع في لغة العصر || (٣) إذ : ساقطة ع ، م || (٤) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم ع || بل : ساقطة من د || (٦) في : منع || (٨) ربما : انما س || يتكلف : + لها ع || الاسم : للاسم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد ع ، ن ، هـ ، ي || والأمر : أما ع || أيضا هـ : ساقط من ع || (١٤) للسواد : والسواد سا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || فتعلم : + أيقاع ، ع || (١٦) متضادة : مضادة س ، هـ || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، هـ || ألبة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسمين ب ، ن || متضادان : ضدان س || كان : + قد ن .

كل ذلك من التي لا تجتمع معا . فلو أن أحداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط انصاف جسم به ، من شأنه أن يقبل البياض ، فأثبت له اسماً ، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ اللامربع على ذلك الوجه ، بفعل باسمه "ج" ، حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون بياضاً أو يكون "ب" أو مرعباً ، أو يكون "ج" ، لما كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذي هو ضد البياض ، أو "ج" ضد المربع الذي لا ضد له . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك في أنها لا مربع . وأن اللابياض هو سواد ، وأشياء أخرى تشترك في أنها لا بياض . فإنه لا تقديم ولا تأخير للكثرة والقلة ، في هذا الباب ، إن كان كونه ضداً ، إنما هو بسبب أن له اسماً محصلاً ، ولا يجمع آخر بإزائه .

ثم الفرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بمساويين ؛ وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك . فنفس كونه عدداً لا ينقسم بمساويين ، ليس يوجب إلا سلباً لمعنى كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد . وقد علموا ، أن هذا القدر لا يوجب الضدية ، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى مباين لا مشارك في الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد ، لم نذهب إلى هذا ، ولا هؤلاء أيضاً ، وإن غفلوا . ١٥  
فإذن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول في هذا في صناعة أخرى .

فإذن الجنس الرابع لا مضادة فيه . فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية ، فالأخرى التي ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضاً تكون

- (١) التي : الذي س ، عا || الابيضاض : اللابياض نج ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي ||  
(٢) جسم : شبه م || وكان : فان هـ || مثلاً : ساقطة من سا || (٤ - ٥) لما كان يجب . . . البياض أو ساقطة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وصيه هـ ||  
وأشياء : أو أشياء ، س ، هـ || (٧) في أنها : فيها سا ، م || ولا تأخير : + ولا تأثير عا || في : من عا ||  
(٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، هـ || هو : ساقطة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) لمعنى :  
بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، ي || للفردية : الفردية  
سا ، ع ، م || يقابل : مقابل هـ ، ي || (١٥) هـ زلا : هوس || (١٦) فاذن : فان عا ||  
(١٧) المتضادتين : المتضادتين ب ، ما ؛ المتضادتين ع || فالأخرى : والأخرى م .

هيئة نارة غير منسوية ، تعاقب هذه تلك . ويتبين لك . ههنا ، هذا بالاستقراء .  
كالبياض والسواد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

- ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض  
إنسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالآخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد  
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقص ، فإن  
حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ؛ وهذا دأب جميع  
الأضداد التي بينها وسائط ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارناً لوجود  
الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الوسطة في حكم أنها محدودة بنحد  
الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالعادلة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة  
التي هي متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قورنت بالمادة واعتبرت  
في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقي ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فما قارب  
ذلك الحقيقي ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يعتد به ، ويظهر أثره ظهوراً فاحشاً ،  
فإنه يعد في الوسطة . فلذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت  
العادلة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص  
وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور  
زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون  
صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالربع ، والمثلث ،  
وغير ذلك . واو أنها كانت تقبل التزيد والنقص ، لكن التربع يتوجه في النقصان إلى

- (١) هذه تلك : هذه يتلك ب || ويتبين : ويتبين ب ، عا ، هـ ، ي ، وتبين س ، سا ، وبين م ||  
(٢) هذا : ساقطة من عا || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع :  
الأنواع سا ، م ، هـ || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد ع ، حا ، ي || (٥) والنقص :  
والنقص د ، سا ، م ، هـ || فان : كلها سا ، هـ || كان : ساقطة من عا ، هـ ؛ كلها د ، س ؛ كلها ج ، ع ||  
(٦) نجدها : ساقطة من عا || (٧) زوال : وقال م || (٩) التي : ساقطة من سا ||  
(٩ - ١٠) والصفة التي . . . إفراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||  
(١٣) يعد : يعيد د || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد  
والتنقص : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .



ضد ، إذا أمعن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً في طباعته عن التربيع ، ومشاركاً له في المادة ، يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التربيع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر إيجاد التربيع الحقيقي ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس مخالفته له ، فيكون حينئذ تربيع أصح من تربيع ، بحسب أنه تربيع حسي ، لا تربيع حقيقي . وأما السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الموجودان في المادة ، كلاهما حاريتين ، إحداهما أشد والأخرى أنقص ، ليس كالمربع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا ، بل يكون شكلاً آخر ، إلا أن خلافه للمربع لا يحس به ، ولا كالعدالة ، التي لا تكون في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جبناً أو تهوراً . إلا أن خاصية مخالفته لا تدرك حساً ، وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحاريتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن إحداهما أشد إحراقاً . فإما كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأضعف ، والآخر فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا تجد مربعين يقبلان حد التربيع بالحقيقة ، ثم يكون أحدهما أشد ، والآخر أنقص ، بل إما أن يقبلا على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي . ومن خواص الكيفية ، التي لا نظن أن شيئاً يشتركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما سلف .

(١) ومشاركاً : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد سا ||  
 (٣) هيئة : ساقطة من ع || (٥) والبرودة : ساقطة من س || نليس : + انما س ، ه || لها :  
 فيها س ، ع ، ع || (٦) جهة : خطا س ، ه || وخطئه : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة  
 س ، ع || إحداهما : أحديهما سا || (٧) بالحقيقة : بالقوة سا || (١٠) أن : ما ع ||  
 الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشيء : ساقطة من ه ، ع || ثم ع ، ع ، ن ، ه || (١١) منه :  
 ساقطة من ع || (١٢) والآخر : وأما الآخر سا ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك حامش ع ||  
 فذلك : فذلك سا || التربيع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله سا ||  
 ثم ... المنطقي : ساقطة من ع || (١٦) فيه : فيها ه ، ع || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير  
 الشبهة س .

## [ الفصل الرابع ]

### فصل ( د )

في حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

- ولقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي تعددتودا في مقولة الكيفية ، فإنها من مقولة المضاف ، كالملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هي به مضافة . لأنه وإن كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خصباً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يظن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود حصل مخصص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مجرداً . وأنت تجد مثلاً في ذلك في العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بانقياس إلى غيره ، ووجوده الذي يتقزم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك في تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس .

( ٣ ) شك : شكوك ع ، عا ، هـ || يتعلق : متعلق س ، سا ، ن ، ي || ( ٤ ) عددتموها : عددتها عا || ( ٤ ) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || ( ٥ ) والعلم : أو العلم سا || والجواب : فالجواب هـ || ( ٦ ) عما : بما دو || قد : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || ( ٦ ) له : لها هـ || ( ٧ ) به : ساقطة من س || ( ٨ ) فانها : ساقطة من ع || لذلك : لتلك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٩ ) كما : + قد || وتغيير : وتغير سا || بصير : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك هـ || ( ١٠ ) الرسم : الاسم س || علم : على ع || ( ١٢ ) مخصص : مخصص ع || مثلاً : في : مثل س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || ( ١٤ ) كيفية : كيفية ع || وله : فله ن ، لها هـ || انه : أنها س ، هـ ، ساقطة من عا || ( ١٥ ) هوية : هي به سا ، هوية س ، هـ || مضاف : مضافة س || تخصيصه : تخصصه ما .

لكن ليس الأمر كذلك ، فإن نوعيات العلم ، كالتجو ، لا تقال ماهياتها بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، وهو كونه علماً . فلا يقال : التجو نحو بشيء ، بل يقال : إن التجو علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، وهو هذا الرأس لشيء ، بل يقال بهذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا ينبك هناك ، أن هذا الرأس مخصص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضافاً ، بل عارضة له الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعزى عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالأسية . وكذلك ههنا ، إنما صار التجو جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم ينبع من الإضافة إلا ما لحق جلسه أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمر من خارج ، فيكون عاماً لهيئات وصور في النفس مجردة ، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تخالف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمر من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى عارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تتخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذا قد بقي مخصصها في حد تخصيصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماهيته بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصصه

- (٢) الأعم : للأعمع || يقال : + إن س || (٣) بشيء : لشيء د ، ع ، عا || بل . . .  
 شيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فإذا س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ، فان عا || هناك :  
 هناك م ، ن || مخصص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصيص : تخصص عا ||  
 بإزائه : إياه س ، ه || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : ولذلك ب ؛ فكذلك س ، ي ||  
 ههنا : ههنا ع || (٨) جزءاً : جزئان ه ، ي || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||  
 (١٠) المادة : المواد س ، ه || هي : وهي ب ؛ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س ||  
 تشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولود (١٤) الاضافات : كل الاضافات ن ||  
 لتخصصها : فتخصصها ب ؛ لتخصصها ع ، عا ، ن ؛ + كل م || تخصصها : تخصصها عا || (١٥) فانه :  
 فلها ب ، د ، ع ؛ فله : س ، عا ، عا || (١٨) تخصصه : تخصصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للنوعيات وجود ليست به مضافات بنفسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته في مقولة ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلة في تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فبين إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولتين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولاتلفت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مباين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذي ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قذُريٌّ ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه محتاج إلى زيادة وثيقة ، وبين هذا الموضع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلبوا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يحملوا هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد سلف ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص ١٥ فزال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثاني ، المحصل المحقق ، الذي للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

(١) به : هي بها ع ؛ هي به ه || بنفسها : بنفسها عا ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها || (٥) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضاً : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ي || (٥ - ٦) لازماً لا على : لازماً على || (٧) أما في أحدهما : أما أحدهما ه || (٨) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ي || على : وعلى ه || له : ساقطة من سا || (٩) قلوب : قلب س || (١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : في ه || (١٢) واثقه : واثقه ع ، ي || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل في : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا || (١٥) فكان : وكان س || حل : حل م || ما : ساقطة من س || (١٧) مقول : المقول عا || عليه : عه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتيا مقوماً للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوماً لماهيته ؛ ثم العلم ، جنس للنحو ، ومقومٌ لماهية النحو ، ومقومٌ للماهية لمقوم الماهية مقومٌ الماهية . فكيف ينتقل النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهيته ، محمولاً عليه كيف ، ولا شيء من كيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو يعلم ، وهذا خلف . ١٠

لكنه لا يجب أن تلفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطيغورياس ، كان الغرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لئلا يقال أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولة بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايفان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فمقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو ١٥

(١) فإن الأول : فالأول : ما || (٣) ماهيته : لماهية العلم س ، ه || للنحو : النحو س ، ه || (٤) النحو : والنحو س ، م || جنبة : حسه م || حتى : حين ع || كيف : كيف ب ، د ، س ؛ ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٧) من كيف : + م ، د ، ن || (٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنه م ؛ أن لا د ، ع ؛ أنه لا س ، ع ، ي ؛ أنه بأن ه || (٩) نوع : نحو س || (١٠) وهذا : هذا ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وإن ع || (١٢) فيه : ساقطة من س || يقول إن حكم : يقول حكم د ، س ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س || (١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) النحو : + أبيض ع || واحد : ساقطة من د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه || (١٧) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

عالم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

فالهئية النفسانية التي هي علم ، جعلتها مقولة بالقياس إلى هذه الجملة ، وإذا فصلت الهئية ، نالفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علما ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذورأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكرن النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهئية التي في النفس ، وإيست لازمة للرأس ؛ فكذاك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

وايس إذا قلنا : إن أحد المضامين الحقيقية ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العلم بتحصيل مضايفه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيق ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيق ، بل أن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجة ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقي الذي وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضايفه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عدت ليس كذلك ؛ فتحل الشبهة .

(١) معلوماً : معلومة س ، سا ، عا ، م ، هـ || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || (٣) فاهئية : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٤) نالفت : والنفت عا (٥) وفصلت : وفصل د || عنه : عنهاد ، س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٦) كونه : كونها ، سا ، عا ، م ، هـ || له : لها ، سا ، عا ، م ، هـ || عنه : عنها ، سا ، عا ، م ، هـ || أنه : أنها ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) أنم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهئية : لهيته د || فكذاك : ولذلك عا || نفسه : نفسه ؛ واذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لشيء عا || (١٥) لأن يبين : لا يبين || (١٧) الشك : + المشهور ، عا || وكان : إذ كان س || واحتجاجة : واحتجابه د || (١٩) وكان الجوهر . . . الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فعل : فتعل ب ، ن ، هـ ، عا ، ي ؛ ساقطة من د ، س .

فإنه ما أورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لمكسه ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجري مجراه ليس كذلك ، فأنشج أنه ليس من المضاف الحقيقي ، وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب .

## [ الفصل الخامس ]

### فصل ( هـ )

#### في الأين وفي متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه ، وحيثيته كون الشيء في مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جنس لأنواع . فإن الكون فحق أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيقى له ، ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشيء في المكان الثانى الغير الحقيقى ، كقولهم في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول حقيقى ، ويكرنان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بكسمين يكونان في السوق معا .

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

( ١ ) مورد : مورد د || إلا على : الأعلى س ، م || ( ٢ ) للمضاف : المضاف عا || ( ٣ ) فأنشج : فأنشج د || على : ساقطة من د || ( ٧ ) في : ساقطة من س ، ه || ( ١٢ ) مثل كون : لكون عا || ( ١٣ ) جسمان : جسمين م || ( ١٤ ) ويكرنان : + غيرى || الأين : ساقطة من م || ( ١٥ ) معا : ساقطة من ن || ( ١٧ ) له : مثل من ؛ مثله ه || ( ١٨ ) فوق : الفوق س .

والأين منه جنسى وهو الكون فى المكان ؛ ومنه نوعى كالكون فى الهواء ؛ ومنه  
شخصى ككون هذا الشيء ، فى هذا الوقت فى الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون  
هذا الجسم فى هذا المكان الحقيقى المشار إليه .

- وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كمدة  
فى السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ،  
فإن الأين الحقيقى لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقى كالكون فى السوق ،  
فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ،  
فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد فى السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد  
كأن فى السوق . وليس بها بعينها عمرو كائناً فى السوق ، وإن كان السوق واحداً ،  
نسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد، وهذا كالبياض ، فإنه  
وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فتال : ليس حال  
الأين كحال البياض ، فإن البياض الذى فى زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذى  
فى عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

- وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أَرانا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان  
السوق كوناً فى المكان لا مكاناً ، وكان الشيء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

( ١ ) كالكون : ككون د || ( ٢ ) ككون : كالكون ع || هذا الشيء . . . أو مثل كون :  
ساقطة من ع || ( ٣ ) الحقيقى : ساقطة من ع || ( ٤ ) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين ع ||  
فيه : فى س ، سا ، ع ، ع ، م ، د ، ع || كثيرة : ككون س ، ع ، ه ، ع || كمدة : عدة س ، ع ،  
ه ، ع || ( ٥ ) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعتبرن ع || ( ٦ ) الحقيقى :  
لا يوجد فيه هذا المعنى سا || ( ٨ ) وهو صفة : وصفة د || ( ٩ ) بعينه : بعينه ع || ( ١٠ ) دو : ساقطة من  
د ، سا || غير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ؛ وعبرته سا ، ع ، م ؛ ساقطة من ع || وهذا : وهو ب ||  
( ١١ ) يحد : متحد ب ، ع ، ن || فقد يتكرر : متكرر ؛ فقد كثرع ؛ فقد يتكرر س ، ه ، ع ؛ فيتكرر  
د ، سا ، ع ، م ، ن || ( ١٢ ) أعان المتقدم و : ساقطة من ع || ( ١٣ ) البياض فإن : الأبيض فإن س ||  
( ١٥ ) إذ : إذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من سا ، ع ، م ،  
ع || كان : أكان ع || ( ١٦ ) كونا : كون ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ع .



سوق ، لا أن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه ببطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كالبياض أيضاً .

وتقول : إن الأين فيه مضادة ، كما في سائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتماقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فونان ، وأحدهما أشد فوقية ، فعلى هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أي حد شئت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ، في هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كلفيته ، وأما الأين ، وإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينيته ؛ وهو

( ١ ) عنه : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ || ( ٢ ) ببطلان : ببطلانه هـ || أيضا : إذا سا || مضادة : + كما عا || ( ٣ ) سائر : بعض د ، ن || الذي : ساقطة من ن ، + هو هـ || ( ٤ ) المحيط ... عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || ( ٥ ) يتماقبان : يتماقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، عا ، ن ، هـ ، ي || ( ٦ ) متوسط : متوسط عا || ( ٧ ) وأيون : وأقول ع || ( ٨ ) جهته : جهة ع ، عا ، ي || جهة : حيث س : هـ || ( ٩ ) وإضافتها : وإضافها ع || فإن : مثل هـ ، ي || ( ٩ ) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، هـ || ( ١٠ ) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || ( ١١ ) أو تحت مطلقا : ساقطة من ع || ( ١٢ ) فلا : لا ع ، ي || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || ( ١٣ ) دو : وهو س ، سا ، عا ، م ، هـ || آخر : شيء هـ || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || ( ١٤ ) يفرض : يفرض هـ || في : من ع || ( ١٧ ) كلفيته : كيفية د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لا من حيث هو أين ؛ ولنتراء القول في أمر السواد والبياض منهما .

- وأما "متى" فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أو في طرئه ، لأن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : "بمتى" ، ويجاب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فلما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ ولما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق في الأين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها . وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصية إليه ، التي لو عدت لبقيت نسبة خاصة للآخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا نحتاج أن نظل بذكر ما قاله المتقدم المذكور في "متى" ؛ وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذ قال ما قال في المكان ؛ فهو قوله في الزمان .
- أقول : وقد هزل فاضل المتأخرين في "العبارة" عن "المتى" الخاص تهويلاً مفرطاً ، فقال : إن "متى" نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته على نهايته وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايته وجوده ، فلما أن يعنى به نهايته مقداره ، أو نهايته حركته ، أو نهايته زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانفصال سا ، م || (٢) لهذا : إل هذا سا || (٤) وهو : هي م || في نفسه : فيه قسه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي || (٥) ويسأل : فيسأل ه || (٧) ولا : لا عا ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة سا || بل في جزء : بل جزء عا || المطابق : المطلق م || (٩) في : ساقطة من ع ، ي || (١١) فيه : فيها س || نسبة : نسبته ب ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٢) التي ، إليه س ؛ ساقطة من ع || خاصة : خاصة س || للآخرى : الأخرى سا || (١٣) قلنا : قلناه عا ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : إذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، عا ، ه || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفروديسي || (١٦) الذي يساوق وجوده وتنطبق : الذي تنطبق سا ، عا ، م || (١٧) على : وعلى د || أنه : لأنه س || ذكر : هـ أن هـ .

نهايتي متاه ونسبته إلى زمانه فإن عنى نهايتي مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه؛ وإن  
 عنى نهايتي حركته، فيختص بذلك المتحرك المتصل بالحركة أو بالحركة نفسها، وليس الغرض  
 متجهها إلى هذا وحده؛ وأما نهايتا زمان وجوده حاصلا، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه،  
 بل هما هما؛ وأما نهايتا النسبة، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن  
 متاه، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبتيه له إلى نهايتي هذا الزمان، ثم لا نسبة  
 له قبل أولها ولا بعد آخرها إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء  
 إلى "الآن" الذي يقارنه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان  
 ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء في آن ما، لا يحمل عليه  
 هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة مقولة،  
 محتمل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذي يتحدد بذلك "الآن" فيكون  
 للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه في طرفه، ومع ذلك يكون "آنا".

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست  
 من مقولة "متى"، لكنها لا مقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخلية  
 في مقولة أصلا؛ ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

واذلم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين، إذ لم  
 يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الأين "ومتى"  
 لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء؛ فإن النسبة،

- (١) ونسبته : نسبة د ، سا ، م || (٢) فيختص : ناص د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ||  
 (٣) متجها : منها د || (٤) إن : ساقطة من ع || (٥) نسبته : نسبة س || (٦) له : لها  
 س || أخرها : أخرها س || (٧) أنها : ساقطة من د ، م || ليست : ساقطة من ع ، د || (٨) لأن  
 كون : لا يكون م || آن : إن د ، سا ، م || (٩ — ١١) لكن الحق ... يكون آنا : ساقطة من ع  
 || لا يصح : يصح س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || مقولة محتمل : مقولة محتمل س ||  
 (١١) أنه : أن س || في : ساقطة من س || آنا : آنا ، د ؛ آنا س ، عا ؛ آنا ن ، ه ، ي ؛  
 شيئا سا ، ع ، م || (١٢) اللهم : النجوم د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ||  
 (١٣) المقولة : ساقطة من سا || هذه المقولة ولا : ساقطة من س || ولا تعلما : ظالماس ، ع ،  
 ه ، ي || (١٤) يظن : نظرا ، ن ، ه ، ي || (١٥) تركيبه : تركيب سا ، م || إذ : إذان ||  
 كانا : ساقطة من سا || (١٦) حين تتعلق : هي متعلق ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ||  
 (١٧) فإن : وأن ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءاً لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالمادة ، والمجموع كالركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذ هذا محال ، فليس الأين ، ولا " متى " ، مركباً .

## [ الفصل السادس ]

### فصل ( و )

في باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معانٍ ، وأن الذى هو المقولة .  
فهية تحصل لتتام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيته لا ذلك فقط ، بل يخاف مع ذلك بالقياس ١٠ إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيته ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات عوية وجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا أحتاج أن أزيدك على ما سلف بياناً وشرحاً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى ، هي دينة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح . ١٥ وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخاف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

(١) جزء : جزءا ، هـ || (٢) تحصيل : تحصيل ب ، د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ي || الجمع : الجمع د (٧) باقى : بواقس ، هـ ؛ الباقى د || العشر : الشره || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د || (٩) فهية تحصل : فهو محصل ع || أو الجملة : أى الجملة ؛ أو أن الجملة ع || أجزائها وبين : أجزائها ومن د ، هـ ، ع ، هـ || (٩) أجزائها : أجزائها ب || (١٠) المعتبر بجزئيته : ساقطة من ع || ذلك : ذلك ب ، كذلك س || بالقياس : ساقطة من ن || (١١) غير : عن د || بجزئيته : بجزئيه د || محويه : + وبالجملة س ، ع ، هـ || وجهات : جهات س ؛ وله جهات ع || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ع ؛ (١٤) قد يكون : ساقطة من ب ، د ، هـ ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة س || من : ساقطة من ع || جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع ع || ومثال : ومثل س .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضماً حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يميناً وهذا شمالاً ، وكذلك إلى آخرها . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضع ، لا يخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع يخالف لذلك بالعدد ؛ وأما هيئة الجملة فمحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليها هى مثل التى كانت لا تتألفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فنصباً على ساقيهما ثم قلباً ونكساً ، فإن حد الأمرين يخالف . فإن حد الأول وضع وديئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى يخالف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضاً فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك وإنما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » وصار الآخر « فوق » ؛ وذلك السطح ، إنما يغير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتختلف بالنوعية لا بالخصوصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض الأمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا البياض ، وهما

( ١ ) السطح : التسطح س ، سا ، م || ( ٢ ) يميناً وذا : ساقفة من م || ( ٤ ) محفوظة : ساقفة من ع || وضعه : ومنه د ، سا ، م || ( ٦ ) بالحد بل : بالحدين س || ( ٦-٨ ) وذلك ... بأعدادها : ساقفة من ع || ( ٩ ) إنسان : أفان د ، سا ، م || فنصباً : فنصب سا ؛ هاد ، م || ساقيهما : ساقهما ع ، ع || ( ١٠ ) قلباً : فلاد ، سا ، م || ونكساً : ونكسا سا ، م || وديئة : دية ع ، ع || ( ١١ ) كذا : أوى || ( ١٢ ) هما : وهما ع || يتخالفان : متخالفان س ، ن ، ه || أيضاً : ساقفة من ع || أيضاً فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضاً || فإذا : وإذا ع || ( ١٣ ) وأما : فأما س || ( ١٤ ) هنالك : هناك د ، م || تتخالف : يتخالفان د || ( ١٥ ) ومار : فصار ع || الآخر : آخرس ، ع || ( ١٦ ) طبائع : طباع ب ، ع ، ن ، ع ، ن || وحدود : حدودها س ، ن ، ه ، ع ، ع .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وإيسا يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللونية ، فكذا ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فليسا بمضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ٥ ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو القار منهما ، لا حالة "أن يقوم" .

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كلاً أنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً ١٠ يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيرى يعلم ذلك ، فليتأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بانقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص ، وإيكن منه جزئى ومنه كلى ومنه ذاتى ، كحال الهرة عند إهابها ، ومنه عرضى ، كحال الإنسان عند قميصه ١٥ وانفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوتر أن انفصل إياه ، ففيه مجال .

وأما مقولة "أن يفعل" و "أن يفعل" ، فيتوهم في تصورهما هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ؛ في هو || واحد : ساقطة من س || (٣) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان سا || فيه : عليه س || (٣) في الملبج : بالطبع - || (٦) حالة : حالة س ، ب || (٧) يتفق : يتيق ع || لي : ساقطة من س || (٨) بل : + إلتباس ، ه ، ي || (٩) والشيء على الشيء : ساقطة من د ، م || شيئا : سببا سا ، ع ، ن ، ه ، مشى || (١٢) بالقياس : كالقياس س (١٤) ولبس : ساقطة من سا ، م (١٤-١٥) ومنه كلى : وكلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٦) المهم : المبهج ، ي ، المهم ن ، ه || الشر : الشرة س || (١٧) فيتوهم : فتوهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها : ساقطة من س || أشياء : شيئاً ب ، ي ، سا ، ع ، ن ، ه .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يتسود ، والتبييض مادام الشيء يتبييض ، والحركة من مكان إلى مكان . فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو منفعل وينفعل ، وحاله هي أن ينفعل ، والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، لحاله هي أن يفعل . فاما أن هذا يكون في الكيف وحده أو في سائر هذه ، فأمر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه في الكلام الطبيعي . فإن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تغيراً في الكيفية فقط ، وأما العام لها وأغيرها ، فمن الأمور التي تقع في مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة للأنواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك في الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل ”أن ينفعل“ و ”أن يفعل“ ، ولم يقل انفعال وفعل ، لأن الانفعال قد يقال أيضاً للحاصل الذي قد انقطعت الحركة إليه ، لأنه يقال : في هذا الزوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : انفعال ، إذا كان الشيء بعد في الحركة ، وكذلك انقطع ، الذي هو الفعل ، قد يقال عند استجله ، وقد يقال حين ما ينقطع .

وأما لفظة ، ”أنه ينفعل“ ، ”وأنه يفعل“ ، فخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك القيام ، الذي هو النهوض و الجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر ، فيسمى أيضاً جلوساً ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبا هذه المقولة .

وأما هيئة القيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار في المكان ، هو من

( ١ ) مادام : + من د ، س ، م || والتبييض ، والتبييض د ، س ، سا ، م || والحركة : فالحركة ب ؛ والحركة س ، عا || ( ٢ ) على اتصالها : ساقطة من عا || وينفعل : ساقطة من س || هي : حوس || ( ٣ ) هو : ساقطة من س || ( ٤ ) هي : حوس || ( ٦ ) الكيفية : الكيف ي || ( ٧ ) يجوز : جوز س ، عا ؛ يجوزون ن || ( ٩ ) وأن يفعل : ولم يفعل س ( ١١ ) الشيء : ساقطة من عا || في : وفي س || ( ١٢ ) ينقطع : ينقطع د ، سا ، م ( ١٣ ) أنه : أن س ، ه || أنه : أن س ، ه || بالحالة : بالجملة د ، م || ( ١٤ ) الذي هو المصير إلى الأمر : ساقطة من د ، م ( ١٥ ) هما : فهما س ، ه || ( ١٥ ) إما : إنا عا || ( ١٧ ) هيئة القيام : ماهية القيام د ، م || الاحتراق : + فهو س ، ه || ( ١٨ ) النشء : الشيء عا || هو : فهو ع .

الأين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هي ما كان توجهها إلى إحدى هذه الغايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

- وهذه المقولة تتبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه ، وهو موضوعهما واحد وبينهما أبعد انخلاف ، وذلك كبيضاض الأسود ، والاسوداد الأبيض ، وكصعود الدافل ونزول العالي . وأيضاً فإنها قد تتبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذي هو السواد ، فإن القرب من ذلك ، وهو حد ، مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذي هو سكنون في السواد . و الفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل التار ، وبين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج في تعقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسويد ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذي هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذي هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسودادا ، وهذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتين السرعة في ظاهر الأمر ، لكن إحداها مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أما س || المقولة : المثالة عا || إل : الذي ع ، ع ، م || إحدى : ساقطة من س ، م ، ن ، ه ، ي || (٣-٤) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || وبينهما : بينهما ع ، ي || (٥) ونزول : فزول د ، س ، م || فإنها : فإنها عا || (٦) فإن القرب : فإن التريب ب ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي || (٧) من السواد : ب ، د ، س ، م ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || (٧-٨) بين الاسوداد : بين الاسوداد د ، م || (٩) واعلم : فاعلم س ، م || (١٠) الاسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) لذا ... السواد : ساقطة من س ، م || السواد : الأسود د || أيضاً : إنما س || الاسوداد : الأسود د ، س ، ع ، م || (١٣) الأبع : الإبط س || (١٦) متشابهة : متشابه || أحدهما : ب ، ن ، م .



أقرب فقط ، يقال : هوذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتداء من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمال هذه الأشياء في العلم الطبيعي ، يمنع من هذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فأتصرهما زماناً هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتلى ما سلف ذكره ، بالقول على انتقابات ؛ فلنتلأ أولا ما يجب أن يعتقد فيها ثم لتقبل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هوأسود س

(٢) تصعدان : يصعدد م || (٤) من : عن س ه || (٦) هو : فهو د م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين صلى الله على جميع أنبيائه خصوصا على خاتم النبيين محمد وآله تمت المقالة السادسة من الفن الثاني ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولواهب النقل الحمد بلا نهاية ه .

# المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



## المقالة السابعة

من الفن الثاني

وهي أربعة فصول

## [الفصل الأول]

## فصل (١)

في المتقابلات

فقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معا . وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فإما أن لا يجتمعا على سبيل أن شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطأة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشيء هو هذا وذلك ، كما يكون الشيء الواحد حيا وأبيض معا ، أو على سبيل أن الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتماثلا من حيث الكون فيه أيضا .

والقسم الأول يكون أحدهما في قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا ينخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشئيين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزوج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك . فليكن الأول ، هو تقابل النفي والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

(٢) من الفن الثاني : ساقطة من س. || الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق ه. ||

(٣) فصول : + (مهرست لتعاون الفصول الأربعة) ه. || (٧) فنقول : قول س : ه. ||

من جهة واحدة : ساقطة من د. س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، عى || (١٠) وذلك : وذلك د ،

سا ، م ، + لا س ، ه. || الواحد : ساقطة من ب ، د. س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، عى ||

الشيء الواحد : شيئا واحدا س ، ه. || (١٢) قوة : القوة س. ه. || سالب الآخر : ساليا

للآخر س ، ه. || فلا : ولا ه ، عى || (١٤) لزمه : يلزمه س. ع ، عا ، بل فيه د. سا ، م . ||

(١٥) هو : وهو ع (١٦) بسيطا : بسيطا عا .

حيث ليس بفرس ؛ وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والاني فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان الالفريسية من حيث هي لالفريسية ، شيثاله وجود بوجه ، لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بمجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تنهاى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفا بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرائحة ليست طما ، وتقابل الطعم من حيث ليس طما ، ويحتمل أن يكونا في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينعكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفريسية والالفريسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل " أن زيدا فرس " لقولنا " زيد ليس بفرس " فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجري مجراها . فلنقل أولا : إنه لا شك أن الفرس والالفرس يعدان في المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أرب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١ - ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من سا || (٢) ليس : + شيء عا || (٤) موجودة : متعددة س || بالفعل : + لأنها سا || لأنها : لا نهاية د ، م || (٥) مثلث : بمثلث س ، هـ || ثنائية : ثنائية س ، هـ || أمر : + آخرس ، هـ || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولا غاية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والقول سا || (١٠) فيه : ساقطة من سا || (١١) في موضوع : فيه ي ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || يجتمع : يختلف عا || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لقولنا : كقولنا د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٥) وكذب : ولا كذب هـ || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٧) لا شك : يشك هـ ؛ + في س ، هـ .

قولنا ، "زيد فرس" ، مقابل لقولنا ، "زيد ليس بفرس" . وكذلك الزوج والفرد يعبران من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعبران من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة والسكون يعبران من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعبران من المتقابلات ؛ وكذلك الأبوة والبنوة يعبران من المتقابلات .

- والأشياء الى تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضا . واتسلم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس واللائفس ، أو شيئا آخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذى للقيضين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لهما ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه البصر .

١٥

وأما المتضايفان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما فى موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذى هو علة لأمر ما ، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولا ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلوية من المضاف ، فأول ما ينبغى أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

- (١) وكذلك : + أيضا ، هـ || مقابل لقولنا : وقولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، عا || (٣) المتقابلات : المقابلات د ، سا ، ع ، عا ، م || (٣-٤) وكذلك ... المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم سا ؛ تقابل س || بسببها : ساقطة من ع || صور : صورة د ، ع ، عا ، م || فإن : بأن ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية : اللافرسية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || خذ : حدد ، ع ، عا ، م ، فأخذى || شيئا : شئ . ب ؛ ع || (٨) مشتق : بمشتق س || يتابلا : يتقابل ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، هـ ، ي || (١٣) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما هـ || (١٩) ينبغى : ساقطة من س .

واو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير ، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحت ، أو لا نجد لها معنى جامعا ؟ لكن التقابل مقول عليها ، فيشبه أن يكون التقابل الأول هو نظير ما للفرس للافرس ، الذي يمنع اجتماع طرفيه ، قولا على موضوع ، وإن لم يمنع ذلك ، وجودا في موضوع . فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة ، ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة . وإست أقول : إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة وإست فيه رائحة ، فإن هذين لا يجتمعان . وإيس قولنا إن فيه رائحة وإيس فيه رائحة ، هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة ؛ ولا يقال إنه رائحة . فإذن تقابل : أن فيه رائحة وإيس فيه رائحة ، هو من القسم الأول الذي على سبيل الحمل ؛ فذلك يحمل على التفاحه أن فيها رائحة ، فيقال إن التفاحه فيها رائحة ، ولا تحمل الرائحة على التفاحه ، حتى يقال ، إن التفاحه رائحة .  
 ١٠ . فذلك هي موجودة ” في “ ، لا محمولة ” على “ .

فجميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة ، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر . وهذا هو تقابل أول ، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع . فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص ، تكون موجودة فيه بقوة معا ، ولا يجتمعان بانفعل معا ، تقابلا . فبعضه يختص بانقول ، من حيث هو حكم ، كالإيجاب والسلب ، الذي موضوعها المحمولات والموضوعات تتعاقب فيه ولا يجتمع معا ، وهذا بحكم القول . وإيس في الوجود حمل ولا وضع . وبعضه يكون من خارج ، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام ، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين ، ويكون المشترك فيه طبيعة هي بقوة كلا الأمرين ، لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه .  
 ١٥ .

- (١) في التقديم والتقديم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || (٣) للافرس : والافرس ب ، ي ||  
 (٤) ولا رائحة : ساقطة من م ، ي || (٤ - ٥) ويكون شيء ... برائحة : ساقطة من سا ||  
 (٦) وإيس فيه رائحة : ساقطة من س ، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة : ساقطة من س ، هـ || (٧) ليس فيه رائحة : ساقطة من س || (٨) أن : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، د || (٩) ولا تحمل الرائحة : والإرائحة لا يحمل سا || (١٠) لا : ساقطة من ب || محمولة : محالة هـ ؛ وموجودة نج ، س || (١٢) تنقل : يقابل د ، م || (١٣) بغلات : فالمقابلات هي د ، سا ، م ؛ بفعل حال الأوردس هـ || (١٤) تنابلا : متابلا ع ، تنابلا هـ || فبعضه : ساقطة من ن || (١٥) حكم : كم عا || الذي : الذين س ، ي ؛ الذين د || موضوعها : موضوعها ع ، ن ، هـ ، ي || (١٧-١٨) فيه ... فيه : ساقطة من سا || (١٨) كلا : كل س ، هـ .

فالمقالات تقال على هذه التي بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت في موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأنواع ، إما أقسام عقيقة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبثدي ، وتكون أسهل على متعلم قاطيغورياس .

- ٥ فلنقسم الآن على الوجه الذي ينبغي أن يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس ، وهو غير المصطلح عليه في العلوم ، ومن تجشم أن يجمع بين الأمرين فقد عني نفسه . أما القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجري مجراها ، تشترك لا محالة في موضوع ، إما عامي كالإنسانية بل والجوهرية بل كالوجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون مميّزا لزيد ثم يصير شمالا له . وأما أنه مع التقابل ، مقول الماهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحا للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ؛ فيسمى انقسم الأول تقابل العدم والقنية ، ونعني بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها ، موجودة ، فإن فقدت القوة الأولى ليس بمعنى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون ؛ إنما ذلك هو فقدما سميانه قنية ، فحينئذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل
- ١٥
- ٢٠

(٥) طلبه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التي : ساقطة من ن ||  
 (٨) مذكولة : مذكولة س ، ه || دو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة :  
 ساقطة من عا || (١٠) مجراها : مجرادا ب ، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية :  
 كالجوهرية س ، ه ، ي || بل كالوجود : أو كالوجود س ، ه || (١١) كهذا : لهذا ، سا ، م ||  
 (١٢) مذكول : مذكول س ، ه || مذكولة : مذكولة س ، ه || (١٣) اللذين : ساقطة من د ||  
 (١٤) واحد : ساقطة من س || (١٥) ولا : لا س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || أو ولا : ولا د ||  
 (١٦) مثل : مثال ن || (١٨ — ١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من س || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا .



عنى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعدم الذى ههنا ، ليس هو العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل اتقنية ؛ فإن العدم يقال على وجوه ، واسا نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعيننا فى هذا الموضوع ، فقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما للكادة فى كونها خالية من الشيء الذى يخليها ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارنها ما خاف ذلك الشيء الوجودى ، أولم يكن ، مثل عدم السواد فيها من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خاف السواد فى موضوعه أولا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا نقط ولا لون ألبته . فإنه إذا كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد ؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقاله . والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا يلفه شيء ، كالسكون . فإن الذى يتزل ، إنما يقال له فى وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس يتزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبته ، فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطلقة . وقد يقال عدم بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفاقد ، من الموضوعات ، وفى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبي عدم الإيلاد إذ ليس وقته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم الخمية فى وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصلع ، يكون بعد وقت

- (١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : ساقطة من س (٤) للشيء : + أنه س ، ع ، ه ، عى || حال : خلاق ن || (٥) يخليها : يخليها س ، ع ، ع ، ه ، عى || والشيء : الشيء د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، عى || الذى يخليها والشيء : ساقطة من س || كان : ساقطة من س || ما : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || خالف : خالفها د ؛ بخالف س ، ه ؛ خالفان || ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || (٦) الدواد : للسوادب ، س ، ن ، ه || (٧) لا يكون : لا يكن ع ، ع ، ن ، ه ، عى || بل يكون : بل كان س ، ه || ولا لون : ولولا لون د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، عى || (١١) إنما : ساقطة من س || ليس : ساقطة من ن || (١٢) مكانية : زمانية سا || (١٣) ههنا : + ودوع || (١٥) النطفة : النطفة د ، م || بهذه السبيل : ساقطة من سا || (١٨) كالصلع : + وقود السرما ؛ وقود النعم ما ؛ + الذى ع ، ه .

الوقور ، والنعم ؛ ومنه ما هو بالقياس إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل العجمة بلزاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يلتفت إليها في هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذى هو فقدان القنية في وقتها ، أى فقدان القوة التى بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما للقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعمى ؛  
٥ وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمى المذكور في قاطينورياس .

وأما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، فجميعه سمي في قاطينورياس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عدميا بالوجوه المذكورة للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع ينقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كالبياض للبحر . وسواء كان الموضوع واحدا بعينه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى عاميا ، مثل العدد للفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . ودو من حيث هو عدد معين ، لا يصحبه إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشيطان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن  
١٠ كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لم يكن كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا في هذا الموضوع من حيث المعنى

(٢) حال : حالة ب || لال : عندا || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا  
س ، ن ، هـ || عادما : عديم هـ || (٦) فتزول : قزول ع ، هـ || التنايل : التابل  
د ، م ، ن ، هـ || (٦ - ٧) وأما التسم . . . . . قاطينورياس : ساقطة من ع ||  
(٧) أولا : ساقطة من ي || وما : أوماى || دخل : يدخل س ، هـ || فيه : ساقطة من ن ||  
سمى : تسمى ي || (٩) كلاهما : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، هـ || إن : ساقطة  
من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || ينتقل : ينتقل د ، م || (١٠) أو كان : وكان هـ ||  
أحدهما : ساقطة من د ، سا ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عددا : ساقطة من ن ||  
ودو . . . . . عدد معين : ساقطة من ب ، سا ، ع || (١٣) إحداهما : إحدیهما س . (١٤) لا يجب :  
ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ي || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ،  
م ، ن ، هـ ، ي || وجد : وجدت د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي  
(١٧) نسميها : نسيها عا ؛ تسمى س ، هـ || الموضوع : الموضوع هـ .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ،  
أضدادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما هو معنى وجودي ، والآخر معنى عدمي ، وعلى أى  
أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

- ٥ فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب تاطينور ياس بأن يجعل العدم غير الضد ، تأثلا :  
إن الصمد هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ،  
بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودي ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذي  
يقال في هذا الكتاب ، ليس يعنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير  
متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر  
ما ذكره هنا . ولا يجب للمتكلف أن يتعرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ،  
١٠ فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد ، وغير التي  
للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ،  
إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال العدم المذكور في هذا الكتاب . ويعلم  
هذا المتكلف : أن التضاد الذي يذكره في كتاب تاطينور ياس ، ليس هو ذلك الذي ذهب  
إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وينظر إلى الحدود دون الأسماء ،  
١٥ ويعلم أن المبتدئ لا يكف تصور ما يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة ، فإنه يكتفى منه  
في تعليم المتقابلات بأن يفاد تصورا ما ينحو من الأسماء ، وإن كان التصور منه لبعضها  
على نحو التصور العامي ؛ ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم  
الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكلف ، في بعض  
ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذي بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة  
٢٠ والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

(١) فسمى : فسمى د ، م || (٢) أضدادا : أضدادا ؛ ساقطة من د ، م || بأن : أن ه ||  
أحدهما : ساقطة من ن || هو : ساقطة من س || وجودي : وجوديا س ، ن ه || عدمي : عدميا س ، ن ه ||  
(٤) المعلم : المتعلم س ، ه || (٦) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : + يكونان س ، ه ||  
(٩) للاستدراك : الاستدراك س ؛ بالاستدراك ي || الناقضين : الناقضين ه || (١٠) مقابلة : +  
غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، ع ، ن ه ، ع ي ||  
(١٤) وأنه : فإن ن ؛ فانه ع ؛ وإن د ؛ إذ أنه س ، س ، ع ، م ، ه ، ع ي || لم يخف : لم يحق د ||  
ولينظر : ونظرن || دون : لا إلى س || (١٥) لا يكلف : أيكلف س || فانه : ولانه س ، ع ||  
(٢٠) عما : وما ه .

والتعلم أنه ليس يعنى بالتقابل ، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق ، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل الإيس والليس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض ، فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فشرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسي أو نوعي ، على أنهما فيه لا عليه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين واتضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايقين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا .

## [الفصل الثاني]

### فصل (ب)

في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

١٠

١٥

ثم ههنا مشكلات يجب أن تورد فتحل ؛ وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فتمتط ، بل إنما تصير ضدا بالقياس إلى البرودة ، وهي إذا أخذت بالقياس إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، فإنها وإن لم تكن ، من حيث هي حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضادة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة وضدا ، صارت أيضا مضافا ، نهى من حيث هي ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، ومن حيث هي ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هي من المضاف ، فهي من حيث هي ضد هي من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

(٢) تقابل : ساقطة من ي || (٧) أو تلزم : وتلزم س ، م || (٨) ههنا : + وبالله التوفيق || (١٥) فليست : وليست د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه || (١٦) ضد : + هي س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهية د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || بالقياس : ساقطة من س || (١٧) غيرها : غيره د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || ومن : من ه || ومن حيث هي : ومن حيث ع ، ي || ماهيتها : ماهية د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || غيرها هي من : غيرها فهي من س ، ه || فهي من : فن ي || (١٨) من : ساقطة من س .

أو يكون التضاد شيئاً داخلياً تحت المضاف ، فلا يكون كالتقسيم له تحت التنازل .  
وهنا مشكل آخر ، وهو أن التنازل ، من حيث هو تنازل ، من المفيد ، ثم المضاف  
تحت التنازل ، وأخص منه ؛ وهذا مال ، سواء كان دخولاً كما تحت الجنس أو دخولاً  
كما يكون تحت معانٍ ليست أجناساً ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

٥ بل وما يجب أن يبحث عنه ، دل التنازل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً  
فهو هو جنس أتل ، أو ليس بجنس أتل ؛ فهذه المباحث مما يخلق أن يبحث عنها المنطقي ،  
إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم أليق . فتقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى  
البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي حرارة  
ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ،  
١٠ فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد وهما كذا وكذا ،  
ولا يصح عليهما معنى التضاد ، إذ ليس أحدهما مقول المسادية بالقياس إلى الآخر ،  
وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة  
كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحيحاً لك أن تقول : إن  
الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة المسادية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك  
أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة المسادية  
١٥ بالقياس إلى الأخرى . فإذا كان الموضوع في حمل الضدية شيئاً ، والموضوع في حمل  
الإضافة شيئاً ، هو إما نفس المحصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع المحصول الأول

(١) تحت التنازل : ساقطة من سا || (٣) تحت : ساقطة من س || (٥) بل : ساقطة من ب ||  
(٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من سا || يخلق أن : ساقطة من عا || هنا :  
عه د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ؛ قد تكلف ه ؛ يكلف سا ، م ؛  
+ إلى د ، م || فيها : في د || من العلم : ساقطة من عا || أليق : ساقطة من س || (٨) توجد :  
+ معاب || (٨ — ٩) حرارة ضد البرودة ثم توجد من حيث هي : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ،  
عا ، ن ، ه ، ي || (١٠) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || عليهما : عليهما عا || وكذا :  
فكذا د ، م || (١١) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : يصح ع ||  
(١٢ — ١٣) فصحيح . . . موضوعه : ساقطة من م || (١٣) منازع : يتنازع ه ، ي || الآخر : للآخر ؛  
+ في ع || مشتركاً : موضوعا س || صحيحاً : بصحيح ع || تقول : تقول سا || إن : ساقطة من د ، م ||  
(١٤) واحدة : واحد ب ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || مثولة : مقول ب ، س ، سا ، ع ، عا ،  
ن ، ه ، ي || الأخرى : الآخر ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٥) موضوعها :  
موضوعها ن || (١٧) مع المحصول الأول : مع المحصول الآخر .

ملحوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .  
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس التضاد  
موضوع للمضاف ..

- ولك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك  
مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت  
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي  
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما  
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تعرض لما الإضافة ، وإيست في هويتها  
بمضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ؛ و  
بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .  
وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للمضاف ،  
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فذلك  
ليست الأمور المتضادة مقولة المساهية بالقياس إلا أن يقال من حيث هي متضادة ، ولا  
الملكة والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التقابل قولاً مطلقاً ،  
لكان كل متقابلين فهما متضايقان مطلقاً ، لا بشرط إلحاق أنهما كذلك من حيث هما  
بحال كذا ، لكن كل متضايق فهو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكة ، وليس  
كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضايق أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

(١) المتضادة : المضادة ب ، د ، م ، ن ، ي || (٢) التضاد : المتضاد د ، م ||  
(٣) نفس التضاد : ساقطة من د ، م || (٤) للضادة : لادة ن || متضادة : مضادة ب ، د ، س ،  
ع ، عا ، م ، هـ ، ي || (٥ - ٤) إذا ..... مضانة : ساقطة من هـ || (٥) مضانة :  
مضادة عا || مضادة : متضادة ما || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد  
ب ، د ، عا ، م ، ن || فهذا : وهذاع || (٨) فيجب : يجب ب ، د ، عا ، م ، ن || في :  
ساقطة من س || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل مقابل من حيث هو مقابل ع || (١٠) وبين  
قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١١) التقابل : المتقابل ع ||  
(١٢) هو : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ || بصير : ماثرنا || موضوعاً للمضاف :  
موضوعاً لمضاف هـ || فذلك : فذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات هـ || (١٤) والعدم :  
ولا العدم هـ || (١٥) لكان ..... مطلقاً : ساقطة من ع || (١٧) متقابل : متقابلين هـ .

التقابل. / ومع هذا لأن الذي هو خاص قد يعرض لكل ماله لطبيعة العام، باعتباره شرط بصير العام به أخص، ولعل ههنا النظر إليه من حيث هو مقابل، وهذا النظر يخصه، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحزم حمله عليه. ولذلك لا نقول: إن المتضادات هي مقابلات من حيث المقابلات متقابلات، وإن كنت تقول: إن المتضادات متقابلات، فإن ذلك كذب، بل كونها من حيث هي مقابلات اشتراطاً، أخذها بالمعنى الذي هو الموضوع لعموم التقابل، وأخذها بذلك المعنى، كأخذ الحيوانية من حيث هي حيوانية، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف. فحينئذ يلزم الحيوانية مالا تحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك، يلزمها أن تكون عديمة النطق، وإيس كل حيوان تديم النطق. وكأخذها لافى مادة، إذا نظر فيها من حيث ليست فى مادة، وإيس كل حيوانية كذلك.

٥

١٠

وأما التقابل، فإيس جنساً لما تحته بوجه من الوجوه، وذلك لأن المتضاييف، ماهيته أنه مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه المادية أن تكون مقابلاً ليس أنها تتقوم بهذا. فإنه ليس هذا من المعاني التي يجب أن تتقدم في الذهن أولاً، حتى يتقرر في الذهن، أن الشيء ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره، بل إذا صار الشيء مضابيقاً، لزم في الذهن أن يكون على صفة التقابل. فالذاتية بشرائطها، غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء إلى هي كلاً أنواعاً للتقابل، حتى يكون كونها مقابلات داخلية بقرة أو بفعل في حدود هذه كلها. والقوانين المفيدة في هذه الأعراض ستشرح لك في مواضع أخرى.

١٥

والآن، فينبغي أن نستأنف الكلام من رأس، فنقول: أما الفرق بين المضاد والمضاف، فهو أن المضاف مقول المادية بالقياس، والمتضادات ليست كذلك؛ ولذلك لا نقول: إن المير إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشر، كما نقول: إن الضعف

٢٠

(١) شرط: شرطة د، م || (٣) ويحرم: ويخص ما ن، ويخص به ع || حمله: جملة د، سا، ع، ع، م، ن، ه، ع || (٤) هي مقابلات: ساقطة من سا || (٥) كونها: لكونها سا || اشتراط: اشتراطاً د، سا، ع، ع، م، ن، ه || (٨) منه: ساقطة من ن || (٩) وكأخذها: وتأخذها د، سا، م || (١١) التقابل: المقابل ع || (١٢) مقول: ساقطة من د، سا، ع، ن، ع || (١٣) التي: التي ع || (١٤) ثم يلحق: فيلحق ع || (١٥) هي: ساقطة من د، ع، ع، م، ن || (١٦) متقابلات: متباينة سا || (١٧) فعل: فعل ع || (١٨) فينبغي: فينبغي ع || (١٩) والمضاف: المضاف ه || ليست: ليس سا || (٢٠) ولذلك: فذلك س، ه.

- ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل نقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ نقول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . ومما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لا تخلو إما أن لا يتعرى الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعرى منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مؤوفة . وسواء نسبت ٥ إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذى يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكرر أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة في الفعل ، ولا يخلو الموضوع عنهما ألبتة ، فكذا الفردية والزوجية . والذى ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحة ولا مرضية ، فإنما ظن ذلك لأنه نسي الشرائط التى ينبغى أن تراعى ١٠ في حال ماله وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، في زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التى تتم ١٥ بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لابد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثانى السواد الصرف ، والبياض الصرف ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يخلو الموضوع من

(١) للشر : لشرير ، سا ، م ، ن || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفتقر ه || المضاد : التضاد ه || المتضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضادين ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعرى : يتعدى س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخرد ، م || وقد : أو قدس ، عا || (٤) منهما : عنهما س ؛ منها ما ؛ عنها ه || وهى : + حالة أوس || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبية سا || مؤوفة : ما و نه س ؛ [من آنة] || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذاك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : فان س || فاما : ودوع || (١٠) التى : الذى ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) إنسان واحدا واعتبر : إنسان واعتبرد ، سا ، م || أو أعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ي || (١٥) معتدل : معتدل ع || (١٦) الأعضاء : + وهى سا || لا يكون : + ليس عا || فهناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان : + اذ ب ، ع ، ي || قد : وقدس .



كليهما إلى اوساط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، تكون الواسطة ، سلب  
الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما  
كان لها اسم محل كقولك الأذن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصل ، بل إنما يدل  
عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذى لا إثبات تحته ، بل  
يراد به إثبات ، كقولهم : لا عادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى  
إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خطية ، كقولهم : السماء لا خفيفة ولا ثقيلة ،  
والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد ،  
تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد ، من شأن كل  
واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف  
اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن يعدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون  
موجودة فيه للموضوع ، كما يعدم البصر فى الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة  
البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحدهما  
عمى ، والآخر درداً ، لأن الجرو الذى لم يفتح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة  
يولد ، يقال له أدرد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى  
وأدرد . وهذا الشرط غير موجود فى تسمى تقابل التضاد ، لأن الموضوع المشترك للضدين  
الذين لا واسطة بينهما ، يجوز فى كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون  
طبيعياً لا يفارق ، كيباض تقنس .

(١) كليهما : كلاهما سا || (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د ، م || (٣) بل :  
ساقطة من د ، م || (٥) كقولهم : لقولهم س || وإذا : فاذا ب ، ن || (٥ - ٦) لا عادل . . .  
كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة  
ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكة : ساقطة من سا || المتقابلين . . .  
والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ي || (١٠) من موضوع :  
فى الموضوع س ؛ ه || من . . . وقتاً : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الإنسان د ،  
سا ، م || فهناك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرن || لم : لا د ، سا ، م || يفتح : بمعنى  
يفتح عينه || أيضا : ساقطة من عا || (١٤) أدرد : بمعنى ليس فى أسان || حان : جازع ،  
ما ، ن ، ه ، ي || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللذين : الذى ع ؛

والموضوع المشترك للضدين ذرى الواسطة ، فقد يخلو عنهما جميعاً إلى الواسطة ،  
 إن لم يكن أحدهما له طبيعياً ، ولا واسطة بين العدم والملكة ، ولا انتقال من العدم إلى  
 الملكة ، بل من الملكة إلى العدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير  
 ذلك من المتقابلات ، فلسنا نشير من العدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى  
 طبائهما ، لا إليها ، من حيث وجودها للموضوع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فليس  
 العمى ، ” وأن يعى “ . والبصر ، ” وأن يبصر “ ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد  
 يعى ، ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضاً لزيد معنى يقتضى نسبة العمى إلى  
 زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر  
 إذ هو عدم البصر . فهذه ليست هى المتقابلات الأولى ، بل أمور تلحق المتقابلات ،  
 فيعرض لها أن تكون متقابلة .

١٠

وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى  
 لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، فى قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس  
 بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول فى القول ،  
 كقولك : جالس وليس بجالس . فليس إذن الشيء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ،  
 هو الإيجاب والسلب ؛ هذا إن أخذنا التناقض موجباً وسالباً . لأن أخذناه إيجاباً وسلباً ،  
 كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضعاً ووصفاً ، على قياس ما كان للعمى  
 والبصر ، هو القضية . لأنها هى التى فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

١٥

(٢) يكن : + قدع ، ي || أحدهما له : أحدهما له بل ه ، أخذ ذلك كله د ، سا ، ع ، عا ،  
 م ، ن ، عى || (٣) بل من الملكة : ساقطة من و ، م || (٤) المتقابلات : القابلات د ، م ، ه ||  
 (٥) كون : فكان ن || متصفاً بها : متصافها س || (٦) وكذلك : فذلك س ، ه ، ولذلك ع ،  
 عا ، عى || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما العى : + فهو لزيد وأما العى د ،  
 م ، ن ، ه ، عى || (٩) فان ما : فانما د ، س ، سا ، م || أمر أو معنى : أمر أو معنى د ، س ، م ||  
 (١٢) الموضوع : موضوع ن || يقول : مقول سا || (١٤) يجالس : + أو مثل محمول ع ||  
 الشيء د : للشيء س ، م || بالإيجاب : الإيجاب ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، عى ||  
 (١٥) وسلباً : أو سلباً || (١٦) لذلك : كذلك ع (١٧) الإيجاب : + والسلب س .

أو السلب ، فيقال : سالبة ، فيكون المتقابلان في الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست القضية إيجاباً .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكية ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فليفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكية فنقول : أما العدم والملكية فليس أحدهما مقولاً بالقياس إلى الآخر ، أما الملكية فليست مفتقرة في تصورهما إلى العدم ألبتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها في نفسها ؛ وأما العدم كالعمى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكية ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكية ، فإنها غير صائرة عمى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنمّا هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بجنسه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، ويسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس العمى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شيء ، ولا بالقياس إلى الملكية ، فإن العدم ليس إنمّا هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة في الذهن ، بلزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكية ملكة ، كما يكون الأب أباً لأن الابن ابن ، فينعكس القول من الجانبين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بلزائها ، ومأخوذ بلزائها من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بلزائها . وليس حال الملكية عند العدم كذلك ، فإن

(١) فيكون : فكون ع ؛ عا || المتقابلان : المتقابلات || في الإيجاب : بالإيجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فذلك عا ؛ ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ؛ فإذع ؛ إذا عا || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع || (٥) أما الملكية : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : فذلك س ، ع ، عا ، ه || وكذلك . . . . . جنسه أ : ساقطة من سا || (١٣) وليس : فليس ب || (١٤) مقول : بمقول ع || (١٦) لها : له ب ، س || عدم ملكة عا || (١٨) موجود : موجوداب || ومأخوذ : ومأخوذا ب || ومأخوذا بلزائها : ساقطة من ع || (١٩) لنفس : كنعس ع || الملكية : العدم س .

العدم يرفع الملكة ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن تقال ماهياتها بالقياس إلى العدم المأخوذ بلزاء الملكة .

- ٥ فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان في العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ربما نقول : إن العمى عمى البصر . فظاهر أن العدم والملكة ليسا متضايفين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكمين : إما أن يكون أحدهما طبيعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة في ظاهر الأمر ، والحرارة للنار ؛ وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما ألبتة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملكة ، فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذي من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذي لم ينفقح ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع في وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه . وأما ١٥ التضاد الذي فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لهما عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذي له ملكة الرداء ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم وأويسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام ٢٠

(١) الدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : إليه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (٣) ولذلك : ولهذا ع || (٦) بالمضاف : المضاف ع || (٧) ولا أن : ولأن ن ، ه || هو بصر لأجل : هو لأجل ن || (٨) متضايفين : بمضايفين س ، ع ، عا ، ه ، ي || (٨) وكان قد : وقد كان ن || (١٢) الدم : الملكة س || والملكة : والدم س || (١٩) ما : لا ه || يقال : + من ع || (٢٠) الرداء : [ جمع رادى بمعنى هالك أو فاسد ] || (٢١) إلى : على د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || أن : ساقطة من د ، م .

إن لم يخترم : ولا كذلك حال العدم والملكة ، فإن الملكة تنتقل إلى العدم ، والعدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذى يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر سيراً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محجوب أو منموم أو معصوب البصر ، يحتاج أن يزال المانع وينحى . فالمملكة التى هى القوة البصرة نابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بعمى ، فقد افرق التقابل الذى للعدم والملكة ، والذى للتضادات .

فأما التقابل الذى هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وليس فى العمى ومقابله ، ولا فى الحرارة ومقابلها ، ولا فى الأخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لزم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن أُلّف مما سواهما قضايا ، حتى يكون مكان صحيح و ليس بصحيح أحد الأضداد التى لا وسائط بينهما . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً ففيل : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا يذنب أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأى موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ، فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) يسيرا يسيرا : يسيراد ، ع م ي || (٤) فالمملكة : والملكة د ، ساء ع ، عا م ، ن ه ، ع ي || البصرة : البصرة د ، س ، ساء ع ، عا م ، ن ه ، ع ي || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، ساء ع ، عا م ، ن ه ، ع ي || فأما إذا : فإذا ن || حجبت : احتجبت ساء || (٦) افرق : افرقن عا || الذى . . . . . التقابل : ساقطة من د ، ن || للعدم والملكة : بين الملكة والعدم س || (١١) إن : ساقطة من ساء || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها ساء || (١٣ - ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع شئت : موضع شناع || (١٧) منها + وكذب الموجب هاشم ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، عا م || (١٨) وكذلك : وأيضاً س .

لأن الإيجاب للعاني الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ،  
لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ؛ أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما  
ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو الساب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد  
يفارق المتناقض ، فكيف اللواتي بينهما متوسط ، التي قد يكذب الطرفان معا جميعاً  
في الموضوع الموجود القابل لهما ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد الشهوة ، أو فاجر . وبين  
بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجب التناقض ،  
وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ،  
لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

- ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل الدم والملكة ، فإن  
الموضوع الغريب كالجزر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم  
والملكة ، كقولنا : الجزر بصير ، الجزر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد  
المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الجزر أوزيد المعدوم بصير ، الجزر  
أوزيد المعدوم ليس ببصير . وأيضاً فإن الموضوع الذي ليس بغريب ، قد يكذب العدم  
والملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للجزر الذي لم يَفْقَحْ  
بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس ببصير .

(١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب بـ ؛ يكذب عليهما س || للعاني الموجودة : ساقطة  
من عا | يكذب : ويكذب بـ ؛ لا يكذب ع || للعاني ... بيانه : ساقطة من س || إلا بشرط . م .  
بيانه : ساقطة من عا || بيانه : + وذلك س || (٣) يوجد : يوجب ع || فإذا : وإذ بـ ،  
عا ؛ فإذا د ، س ، سا ، م ، هـ ، عى || يتوسط : متوسط بـ ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ،  
هـ ، عى || المتضاد : التضاد عا || (٤) المتناقض : التناقض عا || بينها : فيها بـ ، د ، س ، سا ،  
عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٥) لها : + جميعاً د ، م || للعفيف : العفيف ن || أو فاجر : وفاجر عا ||  
(٦) إلى التضاد : للتضاد هـ || (٧) له : ساقطة من بـ ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى ||  
(٩) وتقابل : وبين تقابل || (١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، عا ، هـ || (١٢) إذا : إذ  
د ، سا ، م || (١٢-١٣) بصير الجزر أوزيد : بصير أوزيد د ، سا ، م || (١٤) الوقت :  
لوقت ع || (١٤) للجزر : للجزر سا .

## [الفصل الثالث]

## فصل (ج)

في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات

- الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الإطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد واحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للعدل ، والجن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفي الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشموة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسعى حكمة ، وتكون هي الفضائل ؛ والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل ١٠ فإن الجبن ، والتهور ، والخمود ، والفجور ، والجريزة والغباوة ، رذائل . والمتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا المتوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله ردى ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم : وهذا في يسير ١٥

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، هـ ، ي || الشر . . . جزئيات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض من د || (٦ - ٧) والفجور . . . للخير : ساقطة من ي || (٦) الشر : الخير س || للخير : للشر س || (٧) شرط آخر للشر : الشر لشر آخر بخ ، هـ || الملكات : الملكة ن || (٨) طرفي : ساقطة من س || التفريط : والتقصير د ، سا ، ع ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، سا || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ي || الرذائل : رذائل ع || (١١) والخمود : والجهورم : ساقطة من د || رذائل : ورذائل سا ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه سا || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط س || ردى . كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥ - ١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ ، ي ؛ + الذي قد بيناه شرح قولهم ع || يسير : اليسير ع ؛ + في الإفراطات ع ، ي .

من الأمور التي تخالف هذا القانون ، أن قائل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردى ، وأما اللاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه يعينه فقط هو الردى .

وليس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير يضاده ، وشر أيضا يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيرا أيضا يضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في يسير من الأمور . وليس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وليس هناك للشر ضد إلا الخير . وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضعيين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرينا أن الشر ليس الذى يضاده فلان ، وليس غرضه أن يرينا هذا ، بل غرضه أن يرينا أن الشر الذى يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وليس في الذى أوردوه من أمر المتوسط ذلك .

وأما حديث القتل أيضا ، فإنه ليس مثلا حسنا في ذلك ، لأن قتل من ينبغى حين ينبغى على الوجه الذى ينبغى ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغى قتله على الوجه الذى ينبغى وحين ينبغى ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : ينبغى أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردى : شرما || وليس : ليس عا ، ن || بعينه : ساقطة من س ، عا ، ه || فقط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ؛ ساقطة من عا || (٨) الأمور : الأمراض ، م || (٩) وسط : متوسط ؛ توسط س ، ه ، ي || هو : ودوسا ، عا ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذى : ساقطة من عا (١٣) الشر : الشرور عا || (١٥) حديث : حيث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ؛ + الأمر سا || حين : عين م ؛ ساقطة من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، د || ترك : ساقطة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقب : التعقب عا || (١٩) بالذات : + وذلك س ، ه .



هو جين ، بل من حيث يشارك الجين اتهور . وذلك لأنه رذيلة غسنة للنفس ، والشجاعة فضيلة ، فذن الضم بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا ، أن النظر في هذه الملكات هو على وجهين . تنظر في طبائهما ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيد حلالا يلزم موضوعاتها لأجلها محمداً أو مذمة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجين واتهور ، ماراً على الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فينبذ لا نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضدان فقط ، والثاني ، نظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعاتها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الإنسان أو نوع الإنسان أو لائسبه ، وهذا اعتبار أمر يعرض للكيفيات ، من جهة إضافات لها وليس في ذاتها . كما أن كون الشيء حاراً أو بارداً ، غير كونه وانقاً وصحة ، وكون الجسم في طبيعته ببال ، غير كونه دواء نافعاً أو سماً تاتلاً ، فتكون الخيرية والثرية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستهما إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستهما إلى أبدان حيوانات أخرى .

٥

١٠

وإذ قد اتضح لك ما قلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التي تقال لما شجاعة ، والأخرى التي يقال لها جين ، لا يتضادان في جوهريةما ، بل تدل على أن الشجاعة إنما تضاد الجين من جهة عارض لكل واحد منهما لما اتقن بهما سبب أحدهما شجاعةً والأخر جيناً ، وإنما لا تضاد ذلك من حيث طبيعتهما نفسها شيئاً ، بل طبيعتهما وسط ، ولكن لما كان ناء هذا الكتاب على الأمور المشهورة والمتعارنة ، غير مردودة إلى الشروط التي بها صير حقيقة ، فذلك لا يجب أن يلتفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . وإنما أن ههنا

١٥

(٢) الواحد : الواحد عا || (٥) ين : هـ ع || (٦) نجد : تكون س ، هـ ||  
 أمرا : إنا ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || متوسطا : متوسطة ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٨) الضدان : الضدين س ، هـ || قرفيه : لطرفيهما س ، م ، هـ ||  
 | تحصل : تصالح س ، سا ، ع ، عا ، م || (٩) باعتبار : لا اعتبار ، سا ، ع ، عا ، م ، ي || أنها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || قس : ساقطة من ب ||  
 (١٢) أوسماً : وسماً || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي لا يلزمانها عا ، هـ ||  
 (١٤) تقال لما شجاعة : تقال شجاعة م (١٥) يقال لما جين : يقال جين س || قد . . . الجين :  
 ساقطة من عا || (١٦) بهما : به ب ، س ، هـ ، بهما د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) ذلك : تلك  
 ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || شيئا : ساقطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاً هما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس بحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خايط من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأني في تقابل التضاد ، ولا تتأني في تقابل العدم والمملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايفات ، فإنه لو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض ألبنة ، وإن عينا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

- والمتضايفات : إما مطلقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للمتضادين أن عليهما واحد يتماقبان فيه ويتنازعانه ؛ فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والابيض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب ، أى جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وأليس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقتسمانه من غير تنازع ، كالعدد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا في جنس ، كالبياض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنسين مختلفين ، كالعفة والفجور الذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى في قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهرى والخير الكي والخير الكيفى

(١) يوجد : يؤخذ || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من ساء ، م ، ي (٥) التضاد : الأضداد سا || (٧) فإنه : نان سا || منا : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضى عا || (١١) دو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي || (١٤) مركب . . . . مركب : ساقطة من سا || أى . . . . مركب : ساقطة من ب || (١٦) الموطوع : الموطوع ساء ، ع ، م ، || (١٧) فيقدهانه : فيقدهانه س ، سا ، ع ، م ، ه ، ي || (١٩) بأنفسهما : في أنفسهما س ، ه || (٢٠ - ٢١) جنسان . . . والشر : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولاً جنسياً ، بل من حيث هو مقول دلى الملكات فيكون متواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوح في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لازماً لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقومها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما عامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجن ، قريب من كون الصارم مضاداً للدان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والدان اسماً لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جنسين ، هما الحاد والكيل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجن ، وكذلك الحق ، ولما لا نناقش في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متحيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالإبيض والسود ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

- (٢) باشتراك : بالاشتراك د || لها : ساقطة من س ، سا ، ه || لازماً : + أى س ، ع ، ه ||  
 (٣) أو الشرية : والشرية سا ، ع || (٤) ويشبه : ويجوز سا || (٥) مطرداً : مطرداً م ||  
 (٦) عامان : عليان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : ينال س ، ع ، ع ، م || بما :  
 مان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ي || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ؛  
 ع ، م || (٩) للدان : للدوان ع ، م ؛ للفروات د || الدان : بمعنى السيف الكليل ||  
 والدان : والدوان د ؛ والدان ع ، الدان ع ؛ والدوان م || (١٠) متضادين : مضادين  
 د ، ع ، ع ، ه ، ن ، ه ، ي || ثم : بل ب || (١٣) في ذلك : ومع ذلك ع ؛ + ومع ذلك س ، ه ، ي ||  
 (١٥) والصورة : والـ س ، سا || المشهور : الثهور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة  
 من س || منها : منماى || معنى : + واحد سا || كالياض : كالسوادس || والسواد : والياض س ||  
 (١٧) منها : منها ع || لا : ولا د ، فلا م ، ن .

- وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار . وأما العدم والملكة ، فالحقيق من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان المعدوم ماسميته ههنا ملكة أو شيئاً آخر ، وسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ، ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالخرس الأصلي ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة ، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها أعدام . والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ، لست أكنى من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هي حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا اتزن به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منظوياً على عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . وانقصر الآن على هذا المبلغ .

## [الفصل الرابع]

### فصل ( د )

#### في المتقدم والمتأخر

١٥

وقد جرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال في ذلك كالحال في المتقابلات ، أعني أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

- ( ١ ) ليس : وليس ع ، ي || وأما : أما ما || وأما الدم : والدم د || ( ٣ ) شيئاً : أشياء || ( ٥ ) جنسية : جنسه ع ، م || ( ٦ ) والشر : أو الشر م ؛ + أو س ، م || ( ٧ ) إذا : كاع || والسكون : فالكون ن ( ٩ ) هو مزاج : دوسو مزاج س || أو ألم : ساقطة من ع || م : دوس || مأخوذة : مأخوذاً س ، ه || سلب : سلب س || ( ١٠ ) بمتساويين : متساويين ع ، م || هذا : هذان د || ( ١١ ) فإذا : فإذن س || ( ١٢ ) ما : ساقطة ع ، م .

فالوجه الأول من المتقدم هو الذى يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أقدم من الأحدث .  
والوجه الثانى ما يقال له إنه متقدم بالطبع ، وقد حُدَّ أنه هو الذى لا يرجع بانكناؤ في لزوم  
الوجود ، كحال الواحد ، عند الاثنين ، فإنه إن كانت الانثوية موجودة فالوحدة موجودة ،  
ولا ينعكس مكافئته ، فليس إن كانت الوحدة موجودة ، فالانثوية لا محالة موجودة .  
ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرائط  
وأما تحصيل الأمر في ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى .

وأما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الإطلاق ؛ وهو الشيء الذى تنسب إليه أشياء  
أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد ، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع  
السافل في حكم النوعية . وأما بعد المطلق فذلك مادو أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه  
منه ، فإن مادو أقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أقدم في المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم  
على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى ، والحيوان أقدم من الجسم ، إن اعتبرت  
ذلك من النوع الأسفل . والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدماً ، بل بحسب  
اعتبار النسبة المذكورة ، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً . وكما أن الترتيب قد يوجد  
في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب  
أوضاع الأجسام البسيطة ، وقد يكون رضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى  
مبدأ بالوضع ، كالبالد الفلاني مثلاً أو كدار فلان ، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون  
في أمور طبيعية ، وقد يكون في أمور وضعية .

- (١) التقدم : المتقدم د ، ع ، هـ ، ن || (٥) له : ساقطة من م || (٧) المتقدم :  
التقدم من || المرتبة : الرتبة ع || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩ — ١٠) المنسوبين... أقرب :  
ساقطة من م || (١٠) منه : ساقطة من د || الاثنين : الاثنين هـ ؛ من الأقربين ع || (١١) إن :  
فإن د ، م || الجسم : الجنس د ، م ؛ ع ، م ، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د ، ع ||  
(١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د ؛ ع ؛ هـ ، ن || (١٦) أو كدار :  
وكدار م ، ع || (١٨) وضعية : وضعية م ، ن .

والمتقدم في المكان من هذه الجملة تد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس إلى الهواء .

- وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والتأنيج والحروف قبل الهجاء ، والصدر في الخطبة قبل الانتصا ص ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأملة المذكورة في هذا الموضع داخلية في الباب الأول ؛ فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وإيس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحروف والهجاء ، ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدما في المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسمها ولكن بحسب استعمالنا إياها في التعليم . ونحسب تناول المقدمات مرة ١٠ على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكنا سبيل التحليل بأن فرضنا أولا النتيجة وطلبنا وسطا ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولاً ما يتنا ثم يتدرج ١٥ منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالها . وكذلك الأمر في الهجاء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعا لتركيب والتحليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- ( ١ ) قد : وقد || صفوف : الصفوف || ( ٣ ) المقدمات : المتقدمات م || القياسات : القياس || ( ٤ ) الهجاء : ساقطة من م ، ن ، ه ، ي || ( ٥ ) داخلية : داخل || ( ٦ ) في الطبع : بالطبع || ( ٧ ) إن : ساقطة من م || كانت : كان س || وإيس إن كانت المقدمات : ساقطة من م || ( ٨ ) يمتنع : يمنع ما ، ع ، ن ، ي || ( ٩ ) المتقدم : التقدم م || المرتبة : الزبة س ، ما || لأن : أن س || ( ١٠ ) نفسمها ولكن بحسب : ما ، م || ( ١١ ) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، ه || كانت : كان ن || ( ١٢ ) سبيل : مسلك س || ( ١٣ ) بعد : بعده ن || بين : من م || ( ١٤ ) تخصيصه : تخصصه ع || وتخصيصه : وتخصصه ع || ( ١٥ ) بالأخرى : بآخر س ؛ بالآخر د ، ما ، ن ، ه ، ي || ثم : ويحضرن ع || ( ١٦ ) مقدمة مقدمة ما : مقدمة ما ب ، د ؛ مقدمة ومقدمة ما ع || ( ١٧ — ١٨ ) ويكون... التحليل : ساقطة من ما || ( ١٨ ) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ؛ فهي وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليست متقدمة بالطبع من حيث اهتمامنا إليها بالتحليل . على أن النتيجة تدعى بجزء أن تكون من مقدمات أخرى ؛ وعلى أنا في اعتبار التقدم في المرتبة لا نلتفت إلى حال الشيء في نفسه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبه إلى طرف ينتهي إليه . والمقدمات المنتظمة من الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة المقصود المنتظمة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقدمتان في القرب من جانب والبعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما بالقياس إلى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أحدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وهنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجه ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وقد وجد الآخر ، وليس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية وبالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحتمال قول القائل إنه موجود ؛ فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ؛ وكلما كان موجوداً فالتقول بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولاً

(٢ - ٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٢) اتهاذا : اثناثاب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ||  
 (٤) نسبه : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأناويلد ، ن ||  
 (٩) أو يكون : ويكون سا ، ع ؛ إذ يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الآخر ، ع ، ي ،  
 الطرف هذا م ، ه || (١١) أبا بكر : + رضى الله عنه س ، ه (١٢) عمر : + رضى الله عنه  
 س ، ه || (١٣) مشهور : ومشهور م ، ه || هو : ساقطة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا ||  
 (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م ||  
 وبالذات : الذات د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ بالذات ع || وهذا : وهذا د ، ه ؛ هذا د ،  
 ع ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) قول : قولنا ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || فإنه :  
 فإن ي || (١٨) لا يتحاشون : + عن س ، ه .

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقا ؛ أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقا  
ويحتاجون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقا أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان  
هو موجوداً . وكذلك الحركة التي لا يـَسْتَرِيدُ ، إذا اختارها فحرك لا عمالة ما يلاقيه وحرك  
القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك ما يلاقيه أو تحرك القلم معنى  
يننون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقي يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ؛ فهذا المعنى  
هو المتقدم العَلِّيُّ ؛ فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدم  
ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي علة ، لزمها الإضافة ، والآخر  
معلول لزمه الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث  
وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له  
النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآخر بالنسبة له إلى الوجود إلا  
ومتوسط فيها وجود الأول . وتستجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل  
بحسبه .

وإذ قد وُتِفَ على التقدم والتأخر فسد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ؛ فإن كل  
أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم  
أحدهما فيه ولا يتأخر ؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا تقدم ولا تأخر فيه بالطبع ؛ فهما  
إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للأخ ، وإما متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر  
كالأنواع تحت جنس واحد ؛ ليس لأتبعهما معاً في الطبع فقط ، بل لأنهما معاً في المرتبة  
أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

- ( ١ ) القول بعد ذلك : بعد ذلك الزول س || ( ٢ ) ويحتاجون ... مادقا : ساقطة من م ||  
إنه : + إن عا || ( ٢ - ٣ ) أو حتى كان هو موجودا : ساقطة من م || حتى كان هو : حتى كان ع ||  
( ٣ ) وحرك : أو حرك د ، عا || ( ٤ ) يتصورون : متصورون سا || ( ٥ ) مدته : مدق ؛ صدقهم س ،  
سا ، م || ( ٦ ) وإن : إن سا || ( ٧ ) يكونان : يكون ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ،  
ن ، هـ ، ي || ( ٧ - ٨ ) والآخر .. الإضافة : ساقطة من سا || لا يتقدم : فلا يتقدم عا ||  
( ٨ ) فإن الأول : فإنه س ، سا ، عا ، م ، هـ || ( ٩ ) الآخر : لا آخر ع || هو : هو عا ، ي ؛ وجود ،  
سا ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون هـ || ( ١٠ ) له : ساقطة من سا || ( ١١ ) التقدم : التقدم  
س ؛ المتقدم سا || ( ١٢ ) التقدم والآخر : المتقدم والتأخر سا || كل : ساقطة من عا ، ي ||  
( ١٤ ) فيقال معاً : ساقطة من عا || ( ١٥ ) للأمر : الأمر م || ( ١٦ ) للأخ : والأخ س ||  
متنافيان : متنافيان عا || ( ١٧ ) المرتبة : الرتبة عا || ( ١٨ ) أيضا : وأيضا س || متأخرة : ومتأخرة د ، م .  
( ٢٠ )



من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، على أن الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعا لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معاً في الطبع؛ إذ كل واحد منهما بافتراض إلى الآخر توجد حاله مخالفة للحال الذي لطبعه عند طبع الجنس والطبع الجنس عند طبعه الذي تد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً في الطبع. وإذا نُسِبَتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائعا متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر، بل ”المعاً“ في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذواتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر. فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافئ في الوجود إما أن يكون كلٌّ يلزم كالتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم. وفي الحالين يكون ”معاً“ كالتباينين فإنهما ”معاً“ وهو الوجود، وفي الحالين يكون ”معاً“ وهما متضايقان من وجهين، والأنواع تكون ”معاً“ من هذا الوجه معية فيما بينها بلزاء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس، وأما معية في المرتبة فلائها متساوية القرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه. والأشياء التي هي ”معاً“ في المرتبة أيضاً إما أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية، وإما في مرتبة طبيعية كالأشياء تحت جنس واحد.

(٢) فيها : فيهى || (٣) منها : منها ما ، ن ، ه ، عى || مخالطة : مخالطاب ، س ، ما ، ع ||  
 (٤) الذى : التى س || فيكونا : فيكون ب ، س ، ما ، ع ، ع ، م ، ه ، عى ||  
 (٥) تأخر : تأخرها عا || عن : من م || (٦) مشتركة : + له ع ، م || (٧) وليس ...  
 الطبع : ساقطة من د || (٩) لا متقدمة ... هى : ساقطة من د || (١١) عنها : عه د ،  
 س ، ع ، م ، ن ، ه ، عى || هو : هى عا ؛ ساقطة من د || (١٢) لا يوجد : يوجد عا || ولا يلزم :  
 وأنه لا يلزم س ، ما ، ع ، عا || والمتكافئ : والتكافؤ عا || (١٣) كالتجاورين : ساقطة  
 من د ، عا ، ن || (١٣ — ١٤) كالتباينين ... معا : ساقط من عا || كالتباينين ... وجهين :  
 ساقطة من ع || (١٤) فإنهما معا : ساقطة من س || ودو : فى د ، ه ؛ + فى سا || (١٥) بينها :  
 بينهما سا || بلزاء : بأن سا ، م || (١٦) المرتبة : الرتبة عا || متساوية : مساوية ع || (١٧) إذا : إذا عا ||  
 والأشياء : بالأشياء س ، ه ؛ ولما بالأشياء عا ، وبالأشياء ما ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال مما في الشرف وأما "مما" في العلية فتحقيق الأمر فيه عسير .

وإذا تذكر في هذا الموضع، الحركة، فيقال: إن الحركة لها أنواع ستة، سواء كانت أنواعاً في الحقيقة إن كانت الحركة جنساً، أو كانت تشبه الأنواع، وهي في أنفسها معان مختلفة، يقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما نحققه لك في العلم الطبيعي .  
هـ  
وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسمة تحت جنس واحد، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتها، فبعضها ملاصق، وبعضها متأخر؛ والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام، فترك وأخذ نوعاه المسميان مكانه، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك، بل مكانه العلم الطبيعي .

- ١٠ فالأشياء الستة: التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكوّن الجنتين؛ وفساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان. وهذان يعدهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق. والثالث النمو، مثل نشوء الصبي وتزيد الشجرة. والرابع الذبول، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كمّ إلى كمّ ونوعاه. والخامس الاستحالة، وهو التغير من كيف إلى كيف، وهو بالحقيقة ثالث، فإن الأول من هذه، تغير من جوهر إلى جوهر، وهو كون لما إليه، وفساد لما عنه؛ والثاني، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة، أو من زيادة إلى نقصان، فيبقى الذي في الكيف ثالثاً. والسادس من المذكورة وهو من النقلة، وهو تغير من مكان إلى مكان، وهو بالحقيقة
- ١٥

(١) ولك : ولكن ع || (٢) عسير : عسرع ، عا || (٤) في الحقيقة : بالحقيقة عا ||  
أو : وس || (٥) على : وعلى عا ، ه || (٧) تخلت : تخلف ما || (١٠) فالأشياء : بالأنواع س ، ه ||  
التكوّن : الكون م || (١١) هو حركة : وهو حركة س ، ن ، ه ، ي || الحيوان : ومد الشجرة س ؛  
وتزيد الشجرة ما ، عا ، ه ، ي || (١٢) يتحقق : يحقق م || أيضاً : ساقطة من ب ، د ، ن ، ه ، ي ||  
أنهما : ساقطة من ع ، م || ليستا : ليسا د ، س ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (١٣) وتزيد الشجرة : ساقطة  
من د ، س ، ما ، عا ، ن ، ه || الهرم : الحرم ن || (١٤) معنى : ساقطة من س || (١٦) وهو :  
هو ه || هو : ساقطة من ما (١٨) والسادس... النقلة : ساقطة من ن || المذكورة : المذكور س ||  
وهو من النقلة : وهو النقلة س ، ه .

رابع ، وهذا الأربعة متباينة تبايناً ظاهراً ، وربما أشكل أمر الاستحالة ، إذا كانت الاستحالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها نقلة أو غير ذلك ، ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ؛ وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفية بهاله ، والمرج يضاف إليه انقلم فيندو ، وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث الترتيب لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون دهنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أبنه ، فربما لم يكن له أين تتغير أبنه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يخفى الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضاً ، فليكون للفساد والنمو الذبول ، لكن الاستحالة قد أخذت منوعة ، فيعسر إصاها بالضد لها من حيث هي استحالة ، لا استحالة ولا سكون في ظاهر الأمر . إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر ؛ وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرنا نوعين ، والظاهر ١٥  
يوجب أن لا يصاب للاستحالة ضد ، إلا أن يقتصرن بالظاهر تأمل ومقايسة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كما للنقلة السكون في المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات في الكيف أضداد جزئية ،

(١) متباينة : متباينان || إذا : إذا ، ه ، ي || (٣) لونه : كونه ع ||  
أو مزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، ه ، ن ، ي || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، ه ، ع ||  
يتحرك : ساقطة من س || بحاله : بحالها سا || فينو : فينان || (٥) وتكون : أو تكون د ، سا ، ه ، ن ، ي || (٦) لكنه ... الحقيقي : ساقطة من سا || النمو : للنمو ه ، ه ||  
وهي : ودود س ، ن ، ه ، ي || (٧) فتغير : فيتغير س ، ه ، ي تغيرد || (٧-٨) فتغير ...  
أين : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || فلم : ولم ع || (١٠) لما : لهذا د ، س ، م ؛  
له ع ، ه ، ن || (١١) أنها : أنه سا || والكيفية : وفي الكيفية س ، ه || والحركات :  
الحركات د ، سا ، ه ، ن || (١٢) أيضاً : ساقطة من ع || والنمو : والنمو (١٣) أخذت : +  
غير ب ؛ س ، ه ، ي || منوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إذا ه || (١٥) نوعين : + والنمو  
لوالذبول لو لم يذكرنا نوعين ب ، سا ، ع ؛ وفي النمو والذبول أولم يذكرنا نوعين د ؛ وفي النمو والذبول  
لوم لم يذكرنا نوعين س ، ه ، ي || (١٦) يقرن : يقرن د ، ع ، ه || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه .

فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعني أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستحالة . فنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

٥

وأما المتضادات الجزئية المتنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يتقابل السكون الحركة وأي سكون لأي حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

لكن ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمع ، والحركة ، كانت ألفاظاً قد استعملت في تعاليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيها تعارف تخيل للتعليم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

١٠

وأما النظر في حال الاتناق والتواطؤ، وما على موضوع، وغير ذلك فكان محتاجاً لتقديمه على المقولات ، إذ كان لابد من استعمالها في تعليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فإيكفنا ما قلناه في أمر ناطينورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

١٥

( آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق )

( ١ ) إلى : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || ( ٣ - ٤ ) يضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || ( ٤ ) وأن : فإن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة من ( ٥ ) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || ( ٦ ) المتنوعة : النوعية ب || ( ٩ ) ألفاظ : الألفاظ ع || ( ٩ ) والمقابل : ساقطة من ه || والمع : والمعنى من || والحركة : والحركات ع ، ي ( ١٠ ) لتعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ؛ ساقطة من ما || ( ١١ ) فحسن : يحسن م || ( ١٣ ) إذ : إذان || ( ١٤ ) معلومة : مشهورة ع || ( ١٥ ) فضل : أفضل سا || ( ١٦ ) فضلاً : + تمت المقالة السابقة وتم الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق س ؛ تمت المقالة السابقة من الفن الثاني ه ؛ تم الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق بحمد الله وتوفيقه ع ؛ آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق ع || ( ١٧ ) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : + والله الله ما ؛ + والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله الطاهرين .



فهرس المصطلحات<sup>(١)</sup>

ubi	... ..	أين ٢٢٨
ubi générique	... ..	أين جنسى ١٠٢٢٩
ubi spécifique	... ..	أين نوعى ١٠٢٢٩
ubi individuel	... ..	أين شخصى ٢٠٢٢٩
l'avoir	... ..	الجدة ٧٠٢٣٥
particulier	... ..	جزئى ٢٥
generalitas	... ..	جنسية ٨٠٥
genres suprémes	... ..	أجناس عالية ١٥٠٦
substance	... ..	الجوهر ١٠٩١
substances premières, secondes et troisièmes	{	الجواهر الأول والثانية والثالثة ٥٠٩١ الجواهر الأول والثانى والثالث ١٤٠٩٥
substances individuelles	... ..	الجواهر الشخصية ١٠٩٦
les substances intellectuelles ou intelligibles	... ..	الجواهر العقلية ٨٠١٠٠
Le substantiel per se	... ..	الجوهرى الذاتى ١٢٠٥٠
La substantialité	... ..	الجوهرية ٦٠٤٩
la disposition, le mode	... ..	الحال ١٣٠١٧٣ ١١٠١٨٣
définition	... ..	حد (ج) حدود ٣٠٤
la ligne	... ..	الخط ٧٠١٢٨

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التى وردت فى هذا الجزء والمتصلة اتصالاً وثيقاً بنظرية المقولات وأشرنا أمام كل مصطلح إلى رقم أورتين نقط من أرقام الصفحات التى ذكر فيها ، وحاولنا أن نضع المقابل القرسى لكل مصطلح .

signification	... ..	١٥٠٤	دلالة
description	... ..	٣٠٤	رسم (ج) رسوم
le pair et l'impair	... ..	٥٠١٢٠٦	الزوجية والفردية
la surface	... ..	٩٠١١٩	السطح
noms distincts	... ..	١٨٠١٥	أسماء متباينة
noms synonymes	... ..	٣٠١٦	أسماء مترادفة
nom douteux, obscur, vague	... ..	٤٠١٢	اسم متشابه
les noms ambigus	... ..	١٣٠١٥	المتشابهات
communauté du nom	... ..	١٠١٣	الاشتراك في الاسم
nom homonyme	... ..		اسم مشترك
nom équivoque	... ..		» مشكك
nom univoque, synonyme	... ..	٥٠٧	» متواطئ
nom absolu	... ..		اسم مطلق
(1) nom transporté, transféré	... ..	٤٠١٢	اسم منقول
(2) nom propre, devenu tel d'un nom appellatif par ex. Mohammad			
(3) qui a perdu sa signification primitive			
l'égalité	... ..	٢٠١٤٣	المساواة
l'inégalité	... ..	٧٠١٤٣	اللامساواة
l'individu	... ..	٢٠٩٩	الشخص
communitas	... ..	١٧٠٢٦	المشاركة
avoir la même définition	... ..	١٩٠٢٦	المشاركة في الحد
paronymes	... ..		المشتقة أسماءها
figure	... ..	١٤٠١٧٢	شكل (ج) أشكال

تشكيك ٣٤٢٦ ... .. .. .  
attribut constitutif intrinsèque ... .. ١٦٢٠ صفة مقومة وغير خارجة  
attribut extrinsèque non constituf ... .. ١٦٢٠ » خارجة وغير مقومة  
le contraire ... .. ١٦٤١٠٥ الضد  
les contraires ... .. ٣٤٢٥٢ المتضادات  
les relatifs ... .. ١٦١٤٤ المضافات  
le relatif ... .. ١٢٦٤ المضاف  
corrélatifs ... .. ١٠٦٢٦٣ متضائفات  
l'adéquation ... .. ٢٤١٤٣ المطابقة  
l' opinion ... .. ١٩٤١٠٩ الظن  
le nombre ... .. ١٦٤١٢٩ العدد  
l'accident ... .. ١١٦٢٧ العرض  
l'accidentalité ... .. ١٦٢٣ العرضية  
différences constitutives ... .. ٨٥٥٥ فصول مقومة  
différences divisives ... .. ١٢٥٥٥ » مقسمة  
différences essentielles (spécifiques) ... .. ٥٥٥٧ الفصول الذاتية  
les différences abstraites (=formes) ... .. ٥٥١٠٢ الفصول المجردة  
منفصل انظر : كم  
passion ... .. ١٦٥٦٩ أن يفعل  
action ... .. أن يفعل  
passions ... .. ٢٠٥٨٢ انفعالات  
catégories ... .. ٢١٥٤ ، انظر "مقولات"  
(٢١)



l'opposition ... ..	١٢٠٢٤٤	التقابل
les opposés ... ..	٢٤١	المتقابلات
opposition du contradictoire ... ..	١٤٠٢٥٨	تقابل التقيض
opposition de contrariété ... ..	٥٠٢٦٣	• التضاد
opposition de contradiction ... ..	١٤٠٢٥٩	• التناقض
opposition de la privation et de l'habitus... ..		• العدم والملكة
per prius et posterius ... ..	١٢٠١٠	تقدم • طريق التقدم والتأخر
antériorité et postériorité ... ..	١٥٠٦٢	التقدم والتأخر
la division ... ..	٧٠٤	القسمة
la division différentielle ... ..		القسمة الفاصلة
investigation, recherche ... ..	١٥٠٦	استقصاء
Les catégories ... ..	١٣٠٥٨	المقولات
dire de ... ..	٩٠٣٨	« قول على »
ce qui se dit de plusieurs ... ..	١٨٠٢٢	المقول على كثيرين
ce qui se dit d'un sujet ... ..	١٩٠٢١	ما يقال على موضوع
constitutif ... ..	٣٠٨٠	مقوم
les éléments constitutifs ... ..	١١٠٨٢	المقومات
la puissance et l'impuissance ... ..	٧٠١٨٠	القوة واللاقوة
la puissance active ... ..	٧٠١٨٠	القوة الفعلية
la puissance passive ... ..	٨٠١٨٨	القوة الانفعالية
puissance passive... ..	٩٠١٩٠	قوة انفعال
puissance de résistance ... ..		قوة مقاومة

puissance active ... ..	قوة فعل
puissance naturelle ... ..	قوة طبيعية ١٣٠١٩٠
sylogismes ... ..	قياسات ٣٠٤
l'égalité l'équivalence ... ..	التكافؤ ١٨٠١٤٨
l'universel ... ..	الكل ٩٠٢٣
les quantités véritables ... ..	الكميات بالحقيقة ٤٠١٣٠
la quantité discrète, discontinue ... ..	الكم المنفصل ١٣٠٦٢
la quantité continue ... ..	« المتصل »
qualité ... ..	كيفية ٤٠٧
les êtres qui possèdent des qualités ... ..	ذوات الكيفية ١٠٠٢١٨
qualification ... ..	تكيف ١٢٠٦٩
qualité affective passive ... ..	الكيفية الانفعالية ٣٠١٩٢
qualités naturelles ... ..	كيفيات طبيعية ٤٠١٧٣
qualités acquises ... ..	« مقتناه »
la concomitance ... ..	الملازمة ٥٠٢٤٩
les inséparables ... ..	اللوازم ٦٠٥٧
le nom incomplexe, dictio incomplexa ... ..	اللفظ المفرد ٨٠٣
le nom complexe ... ..	اللفظ المركب ٨٠٣
quando ... ..	متى ٤٠٢٣١
la similitude ... ..	المماثلة ١٢٠١٦١
le lien ... ..	المكان ١٤٠١١٩
les habitus et les dispositions ... ..	الملكات والحالات ٢٠٠٨٢

le rapport	... .. ٣٠١٤٤	النسبة
spécificité, specialitas	... .. ٨٠٥	نوعية
être dans, esse in	... .. ٩٠٣٨	« وجودى »
l'être qui est dans un sujet	... .. ١٥٠٢٢	الموجود فى موضوع
l'unité	... .. ٧٠٧٠	الوحدة
un secundum intentionem	... .. ١١٠٩	واحد بالمعنى
un secundum rem	... .. ٢٢٠٩	واحد بالاستحقاق
sujet	... .. ١٠١٩	موضوع
la continuité	... .. ١٦٠١١٧	الاتصال
متصل أنظر : كم		
sujet	... .. ٤٠٢٢	موضوع
la position,	... .. ٨٠٢٣٣	الوضع
l'univocité absolue	... .. ١٨٠١٠	التواطؤ المطلق
l'univocité, la synonymie	... .. ٦٠٩	التواطؤ
l'univocité	... .. ١٣٠٩	المواطاة
univoque	... .. ٢٣٠٩	متواطئ
la concordance,	... .. ١١٠١٦١	الموافقة (الكيف)
à la fois homonyme et synonyme	... .. ١٥٠١٤	بالاتفاق وبالتواطؤ ما
état ou disposition de l'esprit	... .. ٣٠٢٢٧	الهبة النفسانية
الهبة ٨٠١٧٨ :		
la figure	... .. ٨٠١٧٨	= شكل
la forme	... .. ٩٠١٧٨	= هيئة غير الشكل

ابن سينا

# الشفاء

المنطق

٣- العبارة

تصدير درراجعة

الدكتور إبراهيم مذكور

بتحقيق

محمود الخضيرى

بمناسبة الذكرى الالفية لاشيخ الرئيس

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي  
قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ

# الفهرس

صفحة	
مقدمة للدكتور إبراهيم مذكور . . . . .	ز-س
رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق . . . . .	ع

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الأولى

#### من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول — فصل في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك . . . . .	١
الفصل الثاني — فصل في تحقيق الاسم . . . . .	٧
الفصل الثالث — فصل في الكلمة . . . . .	١٧
الفصل الرابع — فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرف وغير المصرف . . . . .	٢٥
الفصل الخامس — فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر . . . . .	٣٠
الفصل السادس — فصل في تعريف القول الجازم البسيط الأول والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب وإعطاء الشرائط في تقابلها . . . . .	٣٧
الفصل السابع — فصل في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل على سبيل التضاد وتعريف التداخل ولم يراد أحكام للقضايا من جهة ذلك . . . . .	٤٥
الفصل الثامن — فصل في المنحرفات الشخصية . . . . .	٥٤
الفصل التاسع — فصل في صدق المحصورات وكذبها . . . . .	٥٩
الفصل العاشر — فصل في تحقيق حالة التناقض ومراتب أصنافها في أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين . . . . .	٦٦

## المقالة الثانية

### من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

صفحة

٧٦	الفصل الأول — فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه الثلاثة في الخصوصيات والمهملات . . .
٨٨	الفصل الثاني — فصل في اعتبار هذه النسب بين المتناقضات المحصورة وإتمام القول في العدول والبساطة والإشارة إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا
٩٦	الفصل الثالث — فصل في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة واللاتي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاتي لا تختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك . . . . .
١١٢	الفصل الرابع — فصل في القضايا المتنوعة وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاينها
١٢٤	الفصل الخامس — فصل في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل بين موجبتين محولهما متضادان . . . . .
١٣٣	فهرس المصطلحات . . . . .

## مقدمة

### للدكتور إبراهيم مدكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما ، فهو ضرب من التركيب وإن لم يخل من التحليل . فيحلل الذهن أولا ليميز بين فكرتين ، ثم يركّب ثانيا ليربط بينهما . والحكم من الأعمال الذهنية الهامة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويكاد يتلخص تفكيرنا في أحكام متلاحقة ، وليس بلازم أن تصدرها جميعها عن يقين دائما ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن نصدر أحكاما ، أو بعبارة أخرى قرارات ذهنية ، نبني عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكنا وتصرفاتنا . ولم يعن علم النفس قديما بالحكم عنايته به اليوم ، عرض له أرسطو في إشارات عابرة ، وأدججه من ناحية في الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى<sup>(١)</sup> . وشغل المدرسيون بجانبه المنطقي أكثر مما شغلوا بجانبه السيكلوجي .

والحكم في الواقع أحد أقسام المنطق التقليدي الثلاثة ، وهي : منطق المعنى الكلي ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيرا ما تظني على ما تضمنه من سمل ذهني . وقد عني القدامى بهذه الصيغة أكثر من عنايتهم بالحكم نفسه ، وبدا منطق الحكم عندهم منطق جمل وعبارات ، أو كما اصطلاحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو في ذلك سنة سار عليها المناطقة في التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعول عليها المناطقة المحدثون . ففصل القول في القضية مبينا حدودها ، وعلاقتها ، وكما ، وكيفها ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءا من « الأورجانون » كان دعامة منطق القضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

### (١) كتاب العبارة الأرسطي

هو الجزء الثاني من منطق أرسطو ، وينصبّ على منطق الحكم أو منطق القضايا ، في حين ينصبّ الجزء الأول على منطق المعنى الكلي أو منطق الألفاظ ، وهما معا يمهدان



للجزء الثالث الذى ينصبّ على منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومرتبطة ، بحيث يقترن أحدها بالآخرين دائماً ، وعُرفت هذه الصلة من قديم فى الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت فى الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة «كتاب المقولات» إلى أرسطو<sup>(١)</sup> ، وأثير شك آخر شبيه به بالنسبة « لكتاب العبارة »<sup>(٢)</sup> ، ولكن من المقطوع به اليوم أن الكتابين معا من وضع المعلم الأول .

وقد ترجم «كتاب العبارة» إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس فى المدارس الشرقية القديمة التى ورثت مدرسة أئينا ، وعلى رأسها مدرسة جنديسابور التى أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمترجمين الأول<sup>(٣)</sup> ، وليس يبعد أن يكون قد سرى شئ منه إلى العالم العربى فى عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقنعوا بهذه الترجمة ، واضطلع حنين ابن اسحق ( ٨٧٧ ) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق ( ٩١٠ ) إلى العربية<sup>(٤)</sup> . وحرص المسلمون ، كدأبهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه القديمة ، وبخاصة شرح فورفور يوس الصورى ( ٣٠٤ ) ويحيى النحوى ( ٦٤٣ )<sup>(٥)</sup> . ثم أخذوا هم أنفسهم يشرحونه ويختصرونه ، ومن شروحه أبو بشر متى بن يونس ( ٩٤٠ ) ، والفسارابى ( ٩٥٠ ) ؛ ومن لخصوه الكندى ( ٨٦٥ ) ، وثابت بن قرة ( ٩٠١ ) ، والرازى الطبيب ( ٩٢٥ )<sup>(٦)</sup> . ويبدو من كل هذا أن «كتاب العبارة» الأرسطى كان معروفا فى العالم العربى منذ أخريات القرن الثانى للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسهم فى تكوين علم النحو العربى<sup>(٧)</sup> . وهو على كل حال عماد منطق القضايا فى العالم العربى ، وعليه عول ابن سينا ( ١٠٣٧ ) التعميل كله . وترجمته العربية التى بين أيدينا ، والتى قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو يزيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدل على استقرار المصطلح المنطقى منذ ذلك التاريخ<sup>(٨)</sup> .

(١) إبراهيم مذكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢ .

J. Tricot, *Organon*, Paris 1936, P. II.

(٢)

N. Rescher, *The Development of arabic Logic*. Pittsburgh 1964. p, 15 — 18. (٣)

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء ، لبيج

١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

Madkour, L' *Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934, p. 17 — 19. (٧)

١ . مذكور ، منطق أرسطو والنحو العربى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٧ ، ص ٣٣٨ — ٣٤٦ .

(٨) عبد الرحمن بدوى ، منطق أرسطو ( تحقيق ) ، القاهرة ١٩٤٨ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

## (ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشر اليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقفنا عليه في مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطاني ( القسم الشرقي رقم ٧٥٠٠ ) ، والآخر بالمكتب الهندي ( رقم ٤٧٥ ) ، وعرضنا لأنهم ماجاء فيه من آراء ونظريات<sup>(١)</sup> . ولا شك في أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التي قام بها مفكرو الإسلام في القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفي القرن الرابع بوجه خاص مناطق متعددة ، على رأسهم أبو بشر متى بن يونس ، والفارابي ، ويحيى بن عدي ( ٩٧٤ ) ، مهّدوا لابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحثهم ودرسهم .

و « كتاب العبارة » أوسع مؤلف له في منطق القضايا ، جارى فيه أرسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من « كتاب العبارة » الأرسطى ، وليس شرحاً له ولا تعليقاً عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يعرف الحكم في إجمال ، كما صنع أرسطو ، فيقرر أنه قول جازم ( logos apoPhantikos ) يثبت أمراً لأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يحتمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التمني<sup>(٢)</sup> . ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم اللفظية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطق لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها<sup>(٣)</sup> . وتكاد تكون دراسته للقضايا في جملتها لفظية لغوية . فيعرض أولاً لذلك الخلاف المشهور حول أصل الالة : هل هي توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنه على افتراض أن اللغة استمدت من موقف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها<sup>(٤)</sup> . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق<sup>(٥)</sup> . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم يغفلها<sup>(٦)</sup> ، وتلك هي أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة في أغلبها لفظية ، وهو إن لم يعرف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية في ضوء تمكنه من العربية والفارسية<sup>(٧)</sup> . ويقف طويلاً عند

Madkour, L' Organon. p. 156 — 160.

(١)

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ — ٤ . (٥) المصدر السابق ، ص ٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٩ . (٧) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

العلاقة في القضية ، مم يعرض لكيفها وكما ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن نتابعه في كل ما أدلى به من تفصيل ، ونكتفي بأن نشير إلى بعض نقط باعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما بذل من جهد في الملاءمة بين الجملة العربية والجملة اليونانية .

#### ١ — العلاقة :

لم يعن أرسطو بمنطق العلاقة عناية المناطق الرياضية به اليوم ، ويقف الأمر في نظره عند العلاقة المحلية ، أو علاقة التداخل والعموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كعلاقة التلازم ، أو علاقة التساوي وعدم التساوي ، أو علاقة الأقل والأكثر . وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم في رد أمثال هذه العلاقات إلى العلاقة المحلية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا يناقض المنطق المحلي ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسع فيه<sup>(١)</sup> . ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسطو في هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضربين : محلية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول في هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة في القضية المحلية ، فيبين أجزاءها من موضوع وبحمول ورابطة ، وهي تواجه أركان الحمل الثلاثة ، وهي الطرفان والنسبة بينهما . ويلاحظ أن الرابطه محذوفة غالباً في الصيغة العربية للقضية المحلية ، شأنها في ذلك شأن الجملة الاسمية الخالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل منطقة العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص في الدلالة على الربط . ويعكس هذا تذكر الرابطة صراحة في اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل الكينونة فيهما تجرد عن الزمان<sup>(٢)</sup> . أما القضية الشرطية فتلتقي صيغتها في العربية مع نظائرها في اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود<sup>(٣)</sup> .

ولم تفت أرسطو فكرة الرابطة ، ولكنه لم يميزها في دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً — كما قدمنا — على العلاقة المحلية ، في حين أن الشيخ الرئيس عنى بعلاقة التلازم ، وتوسع في القضايا والآيسة الشرطية<sup>(٤)</sup> . وهو دون نزاع لم يتكرها ، فقد سبقه إليها

(١) Goblot, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, Lachelier, *Etudes sur le syllogisme*, Paris 1907, P. 89 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب المباشرة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣١ — ٢٨٥ .

أوديم ( ٣٠٠ ق . م ) وتاوفرسطس ( ٢٨٧ ق . م . ) ، متأثرين في الغالب بالمنطق الرواقى الذى يقوم أساساً على علاقة التلازم<sup>(١)</sup>.

٢ — الكيف : يحلل ابن سينا النفي والإثبات تحليلًا يكاد يلتقى مع الدراسات المنطقية والسيكلوجية الحديثة . يرى أن الإثبات إيجاب النسبة أو إيقاع شئ على شئ وأن النفي انتزاع النسبة أو انتزاع شئ عن شئ<sup>(٢)</sup> ، فالإثبات سابق على النفي ، أو بعبارة أخرى الإثبات وجود ، والنفي سلب ذلك الوجود . وفى الإثبات بناء وكسب لمعلومات جديدة ، فى حين أن النفي مجرد هدم وإنكار<sup>(٣)</sup>. ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »<sup>(٤)</sup>.

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهى التى انصب النفي على محمولها ، مثل زيد غير عادل ، ويطيل الحديث فيها ، مبينا الفرق بينها وبين القضية السالبة التى ينصب النفي فيها على للنسبة<sup>(٥)</sup>. والواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف فى مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ المحصلة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاءون المتأخرون ، وجاراهم فيه ابن سينا خطأ .

٣ — القضايا ذوات الجهة : لا شك فى أنها تمثل مظهرًا من مظاهر المادية فى منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . وفكرة الجهة ترمى إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الغلاة<sup>(٦)</sup>. وينحو فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها فى القضايا ، كما يعرض لها فى الأقيسة . والجهة عنده لفظ يضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هى : الوجوب ، أو الامكان ، أو الامتناع<sup>(٧)</sup>.

(١) Brochard, *la logique d u des Stoïciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne*, (١)

Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

(٦) Rondolet, *Théorie logique des propositions modales*, Paris, 1861, p. 48.

(٧) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويعنى ابن سينا عناية كبرى بالفرقة بين الواجب والممكن<sup>(١)</sup>، وهى تفرقة عزيزة عليه، لأنها تعد أساساً لفلسفته كلها، ولكن هذا بحث ألصق بالميتافيزيقي منه بالمنطق. ثم يحاول أن يحصر القضايا ذوات الجهة، على نحو ما صنع أرسطو. ولم تقف صور هذه القضايا فى الحقيقة عندما قال به المعلم الأول، بل تفنن فيها تلاميذه وعقدوها بحيث نقر منها الباحثون وأهملها كثير من المناطق. وإذا كان ابن سينا قد عرض لها فى كتبه المنطقية الأخرى كمنطق « النجاة »، ومنطق « الإشارات »<sup>(٢)</sup>، فإن مناطقه العرب المتأخرين أهملوها إهمالاً تاماً.

٤ — تقابل القضايا: يمت بصلة إلى منطق الحكم، كما يستخدم فى منطق البرهان، وقد عرض له أرسطو فى « كتاب العبارة »، كما عرض له فى « كتاب التحليلات الأولى » وجاراه ابن سينا فى ذلك تمام المجازاة، وإن زاد عليه فى حصر أنواع التقابل، فقد صعد بها إلى أربعة، وهى القضايا المتناقضة، والمتضادة، والداخلية تحت التضاد والمتداخلة. ويكاد يقصر حديثه كله على التناقض، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها<sup>(٣)</sup>، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر مما أطلق مناطقه العرب جميعاً على هذا الباب اسم « تناقض القضايا ».

والتناقض تقابل تام بين النفي والإثبات، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان فى الإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة<sup>(٤)</sup>. فينبغى أن يؤخذ الموضوع والمحمول فى القضيتين بمدلول واحد، وفى زمن واحد، مثل: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، أو مثل لا جماد متحرك، وبعض الجمادات متحرك.

ودون هذا درجات لا يبدو فيها تقابل تام بين الإثبات والنفي، وأولها التضاد، وهو تقابل بين كلمتين مختلفتى الكيف، مثل: كل إنسان كاتب، ولا واحد من الناس بكاتب. والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معا، وقد تكذبان معا، والمتضادان فى الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان، وقد يرتفعان<sup>(٥)</sup>. وبلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد، وتتحقق

(١) المصدر السابق، ص ١١٧ — ١٢٠.

(٢) ابن سينا، النجاة، القاهرة ١٩١٣، ص ٢٥ — ٣٣؛ الإشارات، ليدن، ١٨٩٢، ص ٤٣ — ٤٢.

(٣) ابن سينا، كتاب العبارة، ص ٦٦ — ٧٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦. (٥) المصدر السابق، ص ٦٩.

في الجزئيتين المختلفتي الكيف ، وهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب<sup>(١)</sup>. وأخيراً القضيتان المتداخلتان هما اللتان تختلفان في الكم فقط ، مثل : كل الناس يفنون ، وبعض الناس يفنون<sup>(٢)</sup>. وهذا في الواقع ليس من التقابل في شيء ، لأن القضيتين قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف في الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن الناظر وحده هو الذي أدى إليه ، وللناظر شأن في بعض التفسيرات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلاً وإن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيتين المتناقضتين ، والمتضادتين ، ولم يعن بالداخلتين تحت التضاد ، وعدهما ضرباً من التقابل اللفظي لا المنطقي<sup>(٣)</sup>. ويلتقي معه في هذا تمام الالتقاء هملتون ( ١٨٥٦ ) بين المناطق المحدثين<sup>(٤)</sup>. أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو مطلقاً ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفرق عنه ابن سينا في هذا كثيراً ، لأنه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربعة يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهما اللذان يستخدمان فقط في الاستدلال المباشر .

٥ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا في « كتاب العبارة » إلا عرضاً<sup>(٥)</sup> ورأى أسوة بأرسطو أن يعالجه في « كتاب القياس »<sup>(٦)</sup>، وآثرنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكمالاً لمنطق القضايا ، لاسيما وقد التزم هو ذلك في دراساته المنطقية الأخرى<sup>(٧)</sup>. والعكس جعل محمول القضية موضوعاً ، وموضوعها محمولاً ، مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحالهما<sup>(٨)</sup>. وتعكس الكلية السالبة مثل نفسها ، فعكس لا شيء من ج ب ، هو لا شيء من ج ب . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كما صنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تخلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس ليثبت صحة إنتاج الشكل الثالث<sup>(٩)</sup>، وعيناً حاول أوديم وثاوفرسطس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .

(٣) Aristotle, *Hermeneia*, 10, 20 a, 13, *Prem. analyt.*, 11, 15.

(٤) Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 261.

(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .

(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .

(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .

(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .

(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسي (٢١١) فقدوفق في ذلك، ولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة، ويعرب ابن سينا عن اغتباطه بهذا الحل (١).

وتنعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة، مثل كل ج ب، وبعض ب ج، والبرهنة على ذلك يسيرة بعد أن برهن على صحة عكس الكلية السالبة. وتنعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها، فعكس بعض ج ب هو بعض ب ج (٢).

أما الجزئية السالبة فقد أنكر أرسطو إمكان عكسها، وأيده ابن سينا في ذلك، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جالينوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسي من الاستعانة بالنقيض للتوصل إلى عكس هذه القضية، فلعكس بعض ج ليس ب، يمكن أن يقال. بعض ب هو لا ج، وإذن بعض لا ج هو ب (٣).

وما قلناه عن القضايا الحملية يصدق تماماً على القضايا الشرطية، فهي لا تختلف عنها في طريقة عكسها.

ولا يقنع ابن سينا بهذا، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذوات الجهة (٤).

وعلى هذا اهتدى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التي عرفت عند المدرسين، فيرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تعكسان عكساً بسيطاً (Conversio simplex) وتعكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتعكس الجزئية السالبة عكس نقيض (Conversio per Contrapositionens).

ونحن نعلم أن الحدين في المعادلة الرياضية متساويان كمّاً وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بعكس بسيط. ولعل هذا هو الذي وجه هملتون نحو إدخال فكرة الكم على المحمول، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلا من أربع، وحمل العكس آلياً. على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الجدة فقد ذهب إليها ثاوفرسطس من قبل، وافتن فيها المدرسيون.

ويعرض لها ابن سينا في تفصيل، وينقدها نقداً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون. وعنده أن تطبيق الكم على المحمول يخرج به عن طبيعته، ويتنافى مع فكرة الحمل الأرسطية، وينتهى بنا إلى صورة للقضايا غير مألوقة. لهذا يرى أنه «لا ينبغي

(١) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨ — ٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٥ — ١٠٥.

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة في شيء . فإن حاولت أن تقرن هناك سوراً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول » (١) . فالقضايا التي يسور محمولها « منحرفات » في رأيه ، و « لم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بعده ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشروع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة (٢) » .

\* \* \*

هذه بعض جوانب من منطق القضايا كما صورها ابن سينا في « كتاب العبارة » ، وهي لا تخلو من طرافة وجدّة إذا قيسَت بعصرها . وفيها ما يؤذن بشيء من التحرر واستقلال الرأي ، في ميدان ألف فيه المناطقة القدامى أن يرددوا ما قال أرسطو وأتباعه . ويسعدنا أن تقدّم للقارئ العربي « كتاب العبارة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الخضيرى ، فقدناه على عجل قبل أن يمدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلاً . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مشكوراً ، أن ينوب عن زميله في ذلك . ففي نشر « كتاب العبارة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لمعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم صدكور

---

(١) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .



## رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ،  
٣٤١٥ بنجيت بالجامع الأزهر .
- (٢) بـج = هامش المخطوط السابق .
- (٣) د = دار الكتب بالقاهرة  
رقم ٨٩٤ .
- (٤) س = سليمانبة (داماد) باستانبول  
رقم ٨٢٤ .
- (٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ .
- (٦) ع = حاشر باستانبول رقم ٢٠٧ .
- (٧) ما = على أميري باستانبول  
رقم ١٥٠٤ .
- (٨) م = متحف بريطاني بلندن رقم  
٧٥٠٠ شرقي .
- (٩) ن = نور عثمانبة باستانبول  
رقم ٢٧٠٨ .
- (١٠) هـ = مكتب هندي بلندن  
رقم ٤٧٥ .
- (١١) ي = يني جامع باستانبول  
رقم ٢٧٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهى عشرة فصول

### الفصل الأول

#### (١) فصل

في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات

وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

١٠. إن الإنسان قد أوتى قوة حسية ترسم فيها صور الأمور الخارجية ، وتتأدى عنها إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غاب عن الحس . ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور عل نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هى المرتسمات فى الحس ، ولكنها

---

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + رب يسر وأعنى // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام فى بارى ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهى عشرة فصول س ، هـ [ ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول العشرة ] ؛ الفن الثالث من الجملة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول ن . (٣) وهى عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ى . (٧) فيما يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجية س . (٩) فترسم : وتترسم ى // ثانياً : تاما ع ؛ ساقطة من ى // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س . (١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكن ن .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسمت من جَنَبَةٍ أُخْرَى لا حاجة في المنطق إلى بيانها . فللأمر وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً في النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة ، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ، ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً ، ولم يكن أخف من أن يكون بالنصوت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه ، إذ كان مستغنياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصور بدلالته بعده ، فالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً ليدل بها على ما في النفس من أثر .

١٠ ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلاماً بتدوين ما علم ، إما لينضاف إليه ما يعلم في المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء المتأخر بالمتقدم واقتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن لم يحتج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ، فاخترعت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فما يخرج بالصوت يدل ١٥

(١) جنبه : جهة س ، ه // أخرى : أخر د . (٢) حاجة : + لنا ها // في المنطق : ساقطة من عا . (٣) المحاورة : الإفضاء بالمجاورة بخ ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : للاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمجاورة د ، س ، ها . (٥-٤) ولم يكن ... فعلاً : ساقطة من د . (٥) فعلاً ... يكون : ساقطة من ع ، ه // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ي . (٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، ه ، ي // يتصور : يتضرر ه // بدلالته : دلالة ب ، ع . (٨) قالت : فما زالت س . (٩) بتدوين : بتدوين ع // لينضاف : لينضاف سا . (١٠) إعلاماً : . . . المستقبل : ساقطة من ي // في : وفي م // المصلحة : + أو العلم سا . (١٢) بالتشارك : لتشارك د . (١٣) بالمتقدم : بالمتقدم م // به : ساقطة من س ، سا ، ه // بعد : بعده سا . (١٤) النطق : المنطق ع ، م ، ي .

على ما في النفس ، وهي التي تُسمى آثاراً . والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابة تدل على اللفظ إذ يُحاذَى بها تركيب اللفظ ، واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُحاذَى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

- وسواء كان اللفظ أمراً ملهماً وموحىً به عُلمه من عند الله تعالى معلّم أول ، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به ، كما تُحْمِت القطا قطا بصوتها ، أو كان قوم اجتمعوا فاصطحوا اصطلاحاً ، أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحمّلهم عليه ، بل قد واطأ تاليهم أولهم على ذلك وسأله عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفق له أن يستعمل بدل ما استعمله لفظاً آخر موروثاً أو مخترعاً اختراعه اختراعاً ولقنه الثاني ، لكن حكم استعماله فيه كحكمه في هذا ، وحتى لو كان معلّم أول علم الناس هذه الألفاظ ، وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضع منه أو على وجه آخر ، كيف شئت ، لكان يجوز أن يكون الأمر في الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الغناء هذا الغناء .

- 
- (١) وهي التي : ساقطة من سا // تسمى : نسميها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به // واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ملهما : ما بهما ع // وموحى : أو موحى ع ، ي // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(٨) أو (الأولى) : إذ م // قوم : + قد سا // شيء : الشيء س // هذا : ذلك س // فاستحال : واستحال عا // يسيراً يسيراً : يسيراً س . (٩) الآخر : + حصل ع . (١١) الناس : للناس سا ، عا ، م ، ن // تحمّلهم : تحمّلهم س // قد : ساقطة من س ، سا . (١٢) تاليهم : تاليهم هـ . (١٣) مخترعاً : مخترعاً سا ، م . (١٤) استعماله : ساقطة من ع // معلّم : ساقطة من س . (١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٦) بها : بهذا بخ . (١٧) هذا : هو س // هذا الغناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضرورى حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعنى به كذا ، أو فعل فعلا يؤدي إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطئه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يجعلوا لفظاً بعينه لمعنى بعينه لزوماً ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ؛ فكلمة أوردته الحس على النفس التفتت إلى معناه . ١٠

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوعاً بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة ١٥

- 
- (١) من : بين سا ، عا ، هـ ؛ ساقطة من ي // المتخاطبين : المخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ي // التوقيف : توقيف ع ؛ التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضرورياً : ضرورياً س . (٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٨) فتعرف : فعند د ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (٩) التفتت : التفت سا ؛ + النفس س ، ع ، هـ ، ي . (١٠) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) وللسماء أخرى : ساقطة من ي . (١٢) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : لزوم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . ي ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن يُلزم تعلم لغة من رأس . فوجد الأخف في ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواطؤ ؛ فلذلك اختلف .

وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

- ١٠ فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذي يعرض للصور وهي في النفس ، وما الذي يعرض لها وهي من خارج ، وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأي كتابة هي موضوع دالة على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكتّاب ، ولا يتكلم فيها للمنطقي إلا بالعرض ، بل الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

---

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١—٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظهما د ، س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذي : وحوذي ع ؛ جوذي ن // تأليف : تألف م . (٤) دليلاً : دليلاً س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن . (٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا . (٨) التي : ساقطة من ن ، هـ ، ي // بين : من ي . (٩) عليه : ساقطة من م . (١٠) وهي : التي عا ، م // وما : وأما سا . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليتوصل م . (١٧) بمجهول : بشيء مجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر فيهما متحاذٍ متطابق ؛ فإنه كما أن للمعقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المعقول المفرد ، إذا اقترن به في الذهن معقول آخر وحمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلاً ، فكذلك اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه ، فقبل إنه كذا أو ليس كذا ، كان صدقاً أو كذباً . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضاً سنوضحه . فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق في أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شيء معدوماً في نفسه محالاً في وجوده ، ولم يكن تصوره وحده ١٠ أو التلغظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير موجود اقتراناً في الذهن أو في اللفظ ، مثلاً بأن يعتقد أن عنزايل موجود ، أو يعتقد أنه غير موجود ، ويقال إن عنزايل موجود ويقال إن عنزايل غير موجود ، إما مطلقاً بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجوداً فيه أو يكون موجوداً فيه أو زمان حاضر . والذي يقال إن معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان ١٥ حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو في زمان » أنه في زمان ماض أو مستقبل ، دون الذي في زمان حاضر ، فليس يعجبني كل الإعجاب . وما أومأت إليه أقرب إلى الصواب . فلننظر الآن في الاسم والكلمة .

(١) أن في : أن من ن // وفيها : وفيها ع ؛ ومنها ن . (٢) فيهما : فيها ع // فإنه : ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٤) فكذلك : كذلك ع ؛ وكذلك م . (٧) والكلم : والكلمة ع ، م ، ن // فيها : لها سا . (٩) وحده : واحدة سا ، ي . (١١) مثلاً : ساقطة من سا . (١٣) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجوداً فيه : ساقطة من ع ، ي // أو زمان : وزمان ع . (١٧) إلى : من ع ، ي .

# الفصل الثاني

## (ب) فصل

### في تحقيق الاسم

- فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ؛ كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من أجزائه دالاً على انفراده » معناه أنا لا نقصد في دالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شيء ألبته ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد في قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني أصلاً ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءاً لما إنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبته بوجه من الوجوه وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما يكون جزء إنسان إذا استعمل في لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان بجملته ؛

---

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .  
(٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا :  
أنه ي . (٩) على شيء ألبته : دالا على انفراده سا . (١١) أريد : أريدت س ، هـ .  
(١٢) لفظة : لفظ س // لفظ : لفظة ي . (١٣) بجملته : لجلته ي . (١٤) هو : ساقطة  
من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يمكن عا .



فهناك لا توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه . وقد كنا أو مانا إلى هذا في مواضع أخرى .

وليس هذا في مثل لفظة الإنسان فقط ، بل في الألفاظ التي هي بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » إذا لم يرد أن يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جعل هذا اسماً لذاته ؛ فهناك لا يوجد للفظ «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شيء ألبتة ، فإنك تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء أصلاً ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلاً ، لا من حيث هي جزء ، ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شيء لاحق ما يوجد جزءاً من جملة المركب مدلولاً بالمركب على ما دل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة ، بل هذا في استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظ » قد توهم أنه هذر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمل على الشيء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجهل ،

(١) فهناك : فهناك هـ . (٣) بل في : بل وفي سا ، ن ، هـ ، ي ؛ وفي م . (٥) يرد : +  
 به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد الملك هـ // فهناك : فكذلك ع هـ (٩) هي : هوس ،  
 ع هـ (١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبد الله ي . (١٢) ليلتئم : الجسم ع // به :  
 ساقطة من م . (١٣) فيلتئم : فيلتئم هـ // بل : + يدل عا // آخر : + هذا عا .  
 (١٤) قد : قد ب ، ع ؛ ي // هذر من : هذا ومن ع . (١٥) وكذلك : ولذلك س ، ع ،  
 هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ع ،  
 عا ، م ، هـ ، ي . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجهل : والجهل ع ؛ أو الجهل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فما تشبه الحال فيه وتشكل ، ولكنه سيتبين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ما قلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فتتحققه في العلم الطبيعي .

- بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دالّ ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل « شنققتين » ، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العناء » .
- فكون اللفظ غير دالّ ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً . فكذلك كونه دالاً ، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فتدل على معان على غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخ » فيدلّ على الوجد ويقول « أح أح » عند السعال فيدلّ على أذى في الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ، وإن كانت أصواتاً ، فهي أيضاً ألفاظ ، لأنها مركبات من حروف يركبها الإنسان ، وأنها ، وإن كانت تدلّ ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تكون دلالتها بالتواطؤ

(١) والكرسى : والكرسى ، س ع ، عا ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما : + في هـ // الحقيقية : والحقيقية هـ . (٣) ولكنه : لكنه ع // سيقين : سيقين عا ، م ، ن ، هـ ، ي // ذلك : ساقطة من س ، ع ، عا ، ي ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٨-٩) كقول . . . النفس : ساقطة من سا . (٩) أثر : أمرع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرج : يخرج ن . (١١) نوع : نحو عا . (١٣) فليس : وليس د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ . // المحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتصقين سا // لفهم : لتفهم س ؛ ليفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) لأنها : ساقطة من ي // يركبها : يركبها عا . (١٥-١٦) من حروف . . . كانت : ساقطة من ي . (١٦) تدلّ : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظاً شيئاً ؛ فإنها ولو لم تدلّ أصلاً ، كانت ألفاظاً ؛ لأنها مؤلفة تأليفاً اختيارياً عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعاً عن أن يكون لفظاً .  
 فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلف من حروف مقطعة عن أصوات ؛ وكونها كذلك ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالة أو غير دالة فضلاً عن أن يوجب أن تكون غير دالة دلالة بالطبع ؛ فإن جزءاً منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على المصوت .  
 فإذن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نفمة الطائر وصياح البهيمة أيضاً باشتراك الاسم .  
 ١٠ فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُغنى عن تمثّل الفصل بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعاني ، لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجمل بدل اللفظ الصوت ، وإن لم يكن ذلك مغنياً ، فإننا نُحوّج إلى إيراد الفصل بين الدالّتين ، إذ كنا لما أخذنا اللفظ وكان يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنا به الدالّ ، لم نقرن دالاً إحدى الدالّتين بعينها ، بل قرنا دالاً عاماً كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحتاج أن ندلّ على إحدى الخاصيتين .  
 ١٥ فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلم أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطلاح عليه الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدلّ على زمان أو لا يدلّ وسائر ذلك ؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

(١) ولو لم : وإن لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال سا .  
 (٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : + في ع . (٧) التواطؤ : الدال س .  
 (٩) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (١٠) على : ساقطة من ع . (١٢) والحال : فالحال س ، هـ // وإن : فإن ع . (١٣) الدالّتين : الدالّتين م . (١٤) نقرن : نفرق س ؛ يقتزن م // دالا : إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٥) فعلنا : فعلناه م . (١٦) لفظ دال : لفظ الدال م .  
 (١٧) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٨) به : ساقطة من س ، ن // إنما : لما ب .

بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُغنى ذلك في الموضعين جميعاً عن ذكر التواطؤ ؛ إذ ليس ولا في أحد الموضعين مستفاداً من نفس كونه لفظاً أو صوتاً ولا من نفس كونه دالاً مطلقاً أو على زمان ، بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الدالّتين . فإن ظنَّ ظان أن المَحْجُوجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ، وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنُ ظنٍّ بالأمر وخديعةٌ للنفس ؛ وما الذي أُن من هذا الظان أن الحاجة قد قُضِيَتْ ، فحسب أن يكون قد بقي بعد ذلك أيضاً اشتباه وتشكُّكٌ آخر من جنس ما أوردناه مُحْجُوجٌ إلى مراعاته ؟

وبالجملة لا يجب أن يلتفت في الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد اقتصاراً على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفتاً إليه لقل في حد الإنسان ١٠ إنه حيوان ضحّاك واقْتِهَر عليه واستُحْسِن ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون ناطقاً ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون الالتفاتُ في الحدود موجَّهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستعلمه في موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ هاها معنى ، وإن كان المأخوذ في الحدّ لفظاً لا صوتاً ؛ فإنه ليس شيء من الأسماء اسماً بالطبع ؛ أي ليس شيء منها دالاً دلالة الاسم ، بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالّين بها . فلا تلك الدلالة

---

(١) وكما : كما ع ، ن ؛ فسكاه // ولا : أولاً ع // الموضعين : الموضوعين س // عن : على س . (٣) أو على : وعلى م // له : عليه بخ (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (٥) أن : ساقطة من م // المحوج : المخرج م // إيراد : إدخال بخ // مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشك ب ؛ يشككه س // ويشتبه : ويشبه م . (٧) الظان : الظن عا // قضيت : فصات ع . (٨) وتشكك : وتشكل م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقبل : ليقبل م . (١١) ضحّاك : بحال عا . (١٣) ستعلمه : استعمله سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ي . (١٥) الأسماء : الأشياء ن // أي ليس شيء منها دالاً : لشيء منها أي دالاً عا // الاسم : ساقطة من ي . (١٦) الدالّين : الدالّتين ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعي يلزم الاسم ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به في كثير من الأصوات الدالة بالطبع التي تنبعث الطبائع إلى استعمالها في ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوِّت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند القبض عليه .

٥

فالاسم ليس اسماً في طبع نفسه ، بل إنما يصير اسماً إذا جعل اسماً ؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جعله اسماً ، أي جعله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلتَ حدَّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ، وكيف وهي تدل دلالة الأسماء ؛ وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم نجد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة « لا » ولفظة « البصير » يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ؛ فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المؤلفة التي في قوة الزدة كالحودود ، وكما يقال : راعى الشاة وراعى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل « لا إنسان » ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فتظن أن فيها سلباً ؛

١٠

١٥

(١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .

(٢) التي : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ي // الشأن : البيان ع .

(٣) بقصد : لقصد عا // بها : به ع // بشأن : بشأن ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .

// تفعله : تفعل س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من عا .

(٥) القبض : البعض س . (٦) إذا جعل اسماً : ساقطة من م // عندما : عندنا س . (٨) جعلت : قلت في سا . (٩) وكيف : + لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .

(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يعتبر ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب وللـسلب . فإذا كانت قرينة المجانسة للأسماء فلنُسمَّ أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمها كحكم المحمول في قولنا : زيد في الدار ، فإن زيدا موضوع « وفي الدار » محمول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفاً عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس اسماً ولا أيضاً قولاً مطلقاً . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع ولا تلتفت إلى التأويلات التي يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التي تسمى مُصَرَّفَةً فإنها قد اقترن بالاسم منها شيء جزائي على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسمعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الاسم ١٠ والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكماً لولاه لم يكن ؛ ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان المعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه ، بل إنما انضمت إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مقطوعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من ١٥ المسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

- 
- (١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(٢) للإيجاب وللـسلب : الإيجاب والسلب م ، ي // فإذا : د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعراب : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ي . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هناك د ، م ، ن ، ي // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(١٢) وبالجملة : + قدع ، ي . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران بعض : الاقتران وبعض عا // يقترن : يقرن م . (١٤) ما تغير : ساقطة من ع // حكم : علم سا . (١٥) سواء : ساقطة من س // أو كان مقطوعاً : أو مقطوعاً س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ، ع // صار : حار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم  
المجرد شئ ؛ صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شغل الموضوع  
ببعض الأعراض ، فحينئذ يكون للجملة معنى غير الذى يكون للموضوع وحده ، وذلك  
الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذى يُنصب  
أو يُجرّ أو يُغَيَّر تغيراً يمنعُه عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون  
بالحقيقة اسماً مجرداً ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسموع قُرْن به . وكما أن حدّ  
الموضوع للبياض ، وليكن إنساناً ما ، هو حدّ واحدٌ كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدّ  
الإنسان الذى لحقه البياض فى نفسه هو بالحد الذى يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ،  
إلا أن يُحدّ من حيث هو أبيض ، فكذلك حدّ الاسم الذى هو على فطرته وحدّ  
الاسم الذى لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحدّ من حيث هو  
مصرف ، فحينئذ يلحق بحدّ الاسم زيادةٌ ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح  
أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيدٌ بالرفع لا يلحقه  
« فى » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك  
« زيد » بالجرّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم للمصرف هو الذى إذا ألحق  
به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » و « كائن الآن » لم يصدق ولم  
يكذب . والاسم للغير المصرف هو الذى إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب .  
ثم كما أن الخشب المدور خشب قُرْن به التدوير ، فهو خشب فيه عرض هو التدوير ،  
وهو فى نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أعنى كالصنم

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : + واحد ن  
// منها : منها عا . (٥) واحد : + منها سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // بجزء من  
من المسموع قرن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : بحقه ع // بالحد : الحد ، س ، سا ، ع ، عا ،  
م ، ن ، هـ ، ي . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١١) مصرف : متصرف ع ، ي  
// أما : وأما سا ، ع ، ي // العربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن ( الأولى ) : يقرن ن // من :  
ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرف : المتصرف ع // ألحق : لحق هـ .  
(١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدبير س // فيه : فى د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

المتخذ من خشب ومثال ، فإن الخشب مادته ولا تُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل عليها أحدُ الجزئين ، فكذلك إذا أُخذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نظر إليه من حيث هو في التصريف ، كان اسماً مصرفاً ، وإذا نُظر إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرفٌ والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع أنه في السقف والنظر إلى جملة الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصرف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدل .

- وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوعٌ من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذ مقارناً لشيء غير الجملة التي تحصل منه ١٠ ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة ، من حيث هي مع الستة ، غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعة ولكن على حدِّ الاسم شكوكاً ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التّقدم اسمٌ ويدلّ على أنه حاصل في زمان ماض ، فنقول الآن في حل هذه الشكوك :
- أن الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفساً ١٥

(٢) أخذ : جعل ي . (٤) مصرفاً : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا . . . . . اسماً : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظ . لفظه عا ، م . (٧) ولا نقول : نقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لاس ؛ إذا لا ه // لشيء غير : بالشيء وغير س ، ه ؛ لشيء عن م // التي : الذي د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // نحصل : تجعل سا ، م . (١١) التي : ساقطة من سا // من حيث هي مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ي // ويدل : يدل ي // في : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقدم : وكذلك التقدم وأمس عا // أمس : أمر ه .

(١٤) التّقدم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) الشيء : لا شيء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ثلاثة : ساقطة من ي // يكون : ساقطة من د ، م .



المعنى، والثانى أن يكون الزمانُ جزءاً حدٍّ المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترب به اقترانا يدل عليه التصريف

ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعنى أن التجريد هو تبرئة عن شئ لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج . وإذا قيل جرّد فلان عن الثوب ، عنى به أنه أبين بينه وبين الثوب الذى لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له ، لا ذاته ولا جزء حدٍّ له ؛ فإن الشئ لا يقال إنه تجرد عن ذاته أو عن جزء حدٍّ له ؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جرّدت عن الإنسانية . فحينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان تجرد عن الحيوانية كان محالاً ، إلا أن يعنى الوجه المذكور .

١٠

فمعنى قولهم « مجرد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو كذباً . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ؛ فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هى دلالة لفظ لا من حيث هى صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترب به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة .

١٥

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب ، هـ . (٦) بين : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له هـ // إنه : ساقطة من سا // تجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، نى . (٨) قد (الأولى) : ساقطة من س ، عا . (١١) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٢) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من هـ // ومجرداً : مجرداً س ، ع . (١٣) اللفظة : اللفظ هـ // ولفظ : وأيضا ع // المتقدم : المقدم ط . (١٤) إياه : ساقطة من ن . (١٥) متقدم : تقدم س ؛ مقدم م . (١٦) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٨) به ( الثانية ) : ساقطة من س .

## الفصل الثالث

### (ج) فصل

#### في الكلمة

- وأما الكلمة فإنها تدل مع ما تدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ
- ٥ يدل مع ما تدل عليه على زمان وسائر ما قيل . فتأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو ولا جزء منه . وإذا كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه . وفسر هذا في التعليم الأول ، فقول : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة في زمان . والكلمة هي ما يسميها
- ١٠ أصحاب النظر في لغة العرب فعلا ، وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم تجر لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر ، فإن شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشي أي في الحال ويمشي أي في الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان
- ١٥

---

(٣) في الكلمة : في حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل في التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ي ؛ وقيل في التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م . (٧) معه : + إذ د // وإذا : فإذا س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فإذا سا ؛ فإن هـ ، ي // مالا يدل : لا ما يدل ع . (١٠) ما يسميها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) النظر : المنطق ن . (١٢) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٤) التي : ساقطة من سا . (١٥) أي ( الأولى والثانية ) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقضى الحال ، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقضى الاستقبال ، ويكون ذلك بإلحاق يلحق به .

وربما استعاروا له من الماضي فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال : صح أيضاً لما هو فيما سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشى للاستقبال .  
 وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسماً مشتقاً .

فها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع ألبنة ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .

مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه

يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك في المستقبل . وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ؛ وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ، وكذلك التاء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى

ومشيت . وكأن ذلك في حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها مفهوم واحد .

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة ،

(١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د ، ن // أو قالوا : أو قال د // أو سوف : وسوف س . (٢) بإلحاق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .

(٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، ه ، ي . (٤) هو : + فيه س ، هو // فيما : ساقطة من د ، ن // للاستقبال : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .

(٥) وأنه : وأما أنه ه . (٦) فيها هنا : فهنا س // فالاسم : والاسم ع ، ي .

(٧) على (الأولى) : + ما م // مشتق : يشق ه ، ي . (٨) له : ساقطة من عا .

(٩) المشى : مشى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لأن : أن ب .

(١٤) أو كذبا : وكذبا م . (١٥) وأنت : أو انت د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن  
الألفاظ المفردة لا صدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها  
أجزاء دوال . فهب أن الهمزة من قولنا أمشي دلت على معنى والتاء من تمشى دلت  
على معنى ، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من  
ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البتة إن كان  
حقاً ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظاً لا يدل على معنى من المعاني  
إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة . ولا يبعد  
أن يظن أنه إن كان أمشي مركباً أو في حكم المركب فسيكون يمشى أيضاً الذي لا صدق  
فيه ولا كذب ، مركباً ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعيين بشرط في أن يكون  
الدال دالاً ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين  
قولك شيء ما يمشى فستكون الكلمات المستقبلية كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظاً  
بسيطة . وكذلك لقائل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضاً مركبة أو في حكم المركبة ،  
فإنها محصلة من مادة هي حروف المشى ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على  
موضوع غير معين . فلها جزءان : جزء يدل على معنى وهو المادة ، وجزء يدل على  
آخر وهو الصورة .

١٥

فالذي يجب أن نقول في ذلك كله أولاً فإنه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون

- 
- (١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .  
(٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباقي : فالباقي س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ،  
م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من ها . (٦) من ( الأولى ) : ساقطة من س . عا // أو يكون :  
وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز : يمكن ع // ولا يبعد : فلا يبعد سا .  
(٧—٨) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من هـ // إن : ساقطة من س ، ع ، ي  
// أمشي : يمشى س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التعيين : التعين د ، سا ، هـ .  
(١٠) الدال : الدار م // فإنك : وإنك س // وإن لم : ولم هـ . (١١—١٢) كلها ... يقول :  
ساقطة من م . (١٣) محصلة : في حكم المحصلة ي // من : ومن د // هي : وهي ب  
// به ، ساقطة من س ، هـ . (١٥) آخر : الآخر ب . (١٦) فالذي : والذي د // كله :  
+ أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي .

بحسب لغة لغة ووضع وضع ، فربما يتفق في لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العدم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطقي في ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات في لغة العرب ، فإن الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك المستقبل في لغة الفرس كما يقال « بكنند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين ألبتة وفي بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلا حيث تقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة إلى الدلالة على الكلمة المستقبلية بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلية مؤلفة وليست كلمة مستقبلية مفردة كما كان قد يسبق إليه في مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد . وإذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، عا ، هـ ، ي // المؤلف : المركب سا ؛ المفرد ع ، عا ، م ، ي // ولا يدل : فلا يدل س ، هـ . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ي // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س ؛ الحامل ي .  
(٥) لفظ : بلفظ س ، هـ ، ي ؛ لفظة ع // لفظين : لفظتين ب . (٦) وما أشبهه : وما أشبهه د ، سا ، ع ، عا ، م . (٨) فكذلك : وكذلك س . (٩) وغيرها : وغيرها م // جزء : بجزء هـ .  
(١١) مفردة : مفرد ع . (١٢) نقول : يقولون ع . (١٥) بلفظ . . . المستقبلية : ساقطة من م . (١٦) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٧) وإذا : وإذا د ، س ، هـ ، ي ؛ وإن ع // المنطقي : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ي .

تدل على الحاضر ضر المنطقيين ذلك في الدلالة على أقسام الكلمات الثلاث فكذلك لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة في أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع في اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الكلمة ، فإن لم يكن في لغة العرب ٥ فلا حرج .

وأما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشى في مشى أو في ماش فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعنى بالجزء ها هنا جزء من جملة أجزاء ترتب فتلتئم منها الجملة فهي أجزاء المسموع ألفاظا أو مقاطع أو حروفا مصوتة أو غير مصوتة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من ١٠ وجود الصدق في قولنا « يمشى » وأنه في قوة قولنا إن شيئا ما يمشى فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يمشى » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أى واحد اتفق من أمور هي تحت كل من الكليات على الوجه الذى ذكر في تمثيل الإنسان بل يعنى به أن الياء تدل على أن له موضوعا متعينا في نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتعين ١٥ وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يمشى » ليس يريد بهذا أن المشى موجود في واحد من أمور العالم ، أى شيء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

---

(٢) المنطقيين : المنطقي عا // اللغة : افهس ، سا ، عا ، م // كلمة بل يكون لها : ساقطة من د .  
(٧) وأما : فأما د ، س ، عا ، م ، ن ه // المشى : المسمى ي // أو في ماش : أو ماش  
ي // فكان : وكان عا . (٩) ترتب : ترتب ي // فتلتئم : فالتأم ي . (١٠) ما ادعوه : مما ادعوه .  
(١١) وجود : وجوب ع . (١٣) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر :  
ذكره م ؛ ذكرنا ه . (١٥) به : ساقطة من س // أن ( الأولى ) : ساقطة من ع // متعينا :  
متعينا ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : - كان ب .

الأشياء التي في العالم موجود له المشى أى شيء كان . فإنه إن عني بيمشى هذا للمعنى كان قوله يمشى يكون صادقا إن كان في العالم شيء يمشى ويكون كاذبا إن لم يكن في العالم شيء يمشى إذا أخذ يمشى على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم يمشى ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشى . وذلك أن قولك : شيء من العالم يمشى يحتمل معنيين : أحدهما الشيء من العالم الموصوف بأن له مشيا في زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثاني هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه يمشى . وأولهما لا يدخل فيه في لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولاً عليه بلفظ يمشى وذلك لأن الشيء من العالم الموصوف بأنه يمشى إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشى ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالة على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز أى معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ، فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضمر ، حتى إن كان ذلك المضمر معنى عاما أو شخصا أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

(١) إن : + كان ه . (٢-٣) يمشى ويكون كاذباً.... يمشى : ساقطة من م . (٣) إذا : وإذا ع ، ي . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ي // قولك : قولنا ه . (٥) يحتمل : يحمل م // الشيء : لشيء م // بأن : فإن عا // له مشياً : لا معنى ن . (٦) في : ساقطة من س // كذا : ما عا // تقييد : تقييد عا . (٧) هو : ساقطة من س // العالم : + لم سا . (٨) في : ساقطة من ع ، ه // إن : ساقطة من عا ، ن // وأما : ساقطة من ع // الآخر : والآخر عا // فقد يدخل : فيدخل ه . (٩) بأنه : أنه سا . (١١) الوجه : المعنى ع . (١٢) فليس : وليس د . (١٦) أو يكذب : ويكذب س . (١٧) شخصاً : شخصياً م // العام : العالم س // وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ؛ لا يعين ع .

في جزئياته ، فإنه متعين في نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو معنى معقول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين ، وهو من حيث يتعين بخالف كل واحد من الجوهر والسكم وأموار أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً ، وإن كان بعضها يقال عليها ، فمضى صرح بذلك المضمّر المنوّى في النفس صار القول حينئذ صدقاً أو كذباً . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، إذ ليس يجوز أن نغنى بقولنا يمشى الوجه الذي كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشى أو يمشى . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشد تعيناً من الشخص ولو دل فيه على معنى عامي بأنه هو الموضوع من غير التفات إلى جزئياته لكان يكون صدقاً أو كذباً ؛ فكيف إذا كانت دلالة على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة ١٠ التي أوردت على أن التركيب غير موجود في قولك « أمشى » بسبب أن الجزء الثاني لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولاً فإنه لم يكن قيل في حد الكلمة إنها التي لا تدل جزاؤها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انثلم الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانياً فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءاً لم يدل من ١٥ حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هي جزء ، ثم إذا

- 
- (١) الأمور : أموره ه . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : تكون د .  
(٣) تحته : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : المقولات س ، ه .  
(٤) إذا : إذ س ، ي // ليس : ساقطة من ع // مقولاً : مقولة س ؛ ساقطة من عا .  
// المضمّر : + الذي د . (٥) وقلبه : وهو قبله ع ، ه ؛ قبله م . (٦) يمشى : المثنى عا .  
(٨) إلى : ساقطة من م // تعيناً : تعيننا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩) ولو : فلوس . (١٢) في : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، ه . (١٣ — ١٤) على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل : ساقطة من س ، سا ، م ، ه ؛ فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن ع .  
(١٥) كلمة : + كلمة ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه : فلائنه س . (١٦) كذلك ... جزء : ساقطة من د .



افردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشي دلت الهمزة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقرون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقي بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد باقى الآن أن نبحث عن شىء وهو أن الملحق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛ فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتى ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تنصرف همهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشىء وحقيقته بكاملها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قدمت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صورياً أو مادياً وراءها ، لم يقنعوا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتىكم لهذا فى موضعه شرح بالغ .

فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى تنقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكملة لحال الدلالة على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف وهى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة !

- 
- (١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // قيل : قلنا س ، ع ، هـ ، ي .  
 (٢) القائل : المتقابل م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندنا س // لا يدل :  
 + به س ، ع ، هـ ، ي // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهى ب .  
 // خاصة : خاصة س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد سا ، هـ . (٨) أما من : أما ما هـ  
 // على : وعلى سا // التمييز : التميز ن . (٩) صناعة : الصناعة هـ . (١٠) ذلك :  
 هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) ميزت القاتنيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع  
 عا ، ن ، هـ ، ي ؛ مرت بالقاتنيات م // فصلا : فصولا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا :  
 ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم هـ . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : لإحدى م .  
 (١٤) تتقوم : يقوم هـ // لحال : كحال ي ، ع ، ن . (١٥) وليس : فليس ع // احتياج : احتياج هـ .  
 (١٦) وهى : وهى عا // أولا وما لم : المحتاج إليها ، ي ؛ أول ما لم هـ // تكن نسبة : تكن نسبته هـ .

## الفصل الرابع

### (د) فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة

المحصلة وغير المحصلة والمصرف وغير المصرف

- ٥ والمعنى الذي تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ، إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجيء على وجهين : أحدهما أن يكون موضوعاً وضعاً أولاً ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ، والثاني هو أن يصرف الاسم المطلق تصريراً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ، وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحرك والايضااض والتحريك والتبويض . والسبب في ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر ١٥ وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول : صبح ، يصب ، صحة ، وهو الذي يجيء على الوجه الأول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم للمطلق الذي لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه الاسم المطلق للشيء . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر

---

(٣) الكلمة : ساقطة من ي . (٦) إما اسم : أى باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدر س ، هـ (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأولى) : ساقطة من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ي . (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، هـ // والايضااض : والايضااض هـ . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن البياض أولى أن يدل على ذات ، والابيضاض على حدوثه في موضوع . واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعاني ، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر في لغة العرب هو أنه حيث يكون للمصدر لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض . فالمعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد في الجواهر .

فتكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى . فأما دلالة ثانية فقد يكون كما إذا قلنا حي فلان إذا صار ذا حياة ، بل تجوهر فلان أي صار جوهرًا من الجواهر . فإنه وإن كان دلالة الأولى إنما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر ، والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

- 
- (١) مكانه : مقامه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // المعنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ ه . (١ — ٢) اسم مشهور ... منهما : ساقطة من س . (٢) لفظة : لفظ ت // أولى : ساقطة من سا ، عا . (٣) والابيضاض : والابياض ه . (٥) هو أنه : ساقطة من سا ، ع ، م ، ي . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ذلك : ذاك ع . (٨) فالمعاني : والمعاني سا . (٩ — ١٠) وكذلك المعنى .... المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعاني : ومعنى ع ، م ، ي // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأول : الجوهر عا ، م ، ن . (١٢) الجواهر : الجوهر س . (١٤) حي : حي عا // إذا : أي د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) كان : كانت ه // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٥ — ١٦) لا على معنى الجوهر والتجوهر : ساقطة من ع .

- ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلاً في هذا الموضع بأنه كان جوهرًا حتى يدل على كون الجوهر مقولاً عليه فيما سلف ذكره ، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولاً عليه فيما سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه ، بل على حدوثه فيه ، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له . فلغة العرب مضايقة ٥ في هذا الباب . ولا يمتنع أن يكون في بعض اللغات كلمات لا تضايق في ذلك ، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيها سلف من غير التفات إلى الحمل على البتة . وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل ، كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة ، كقولنا لا صح . وقد قيل ١٠ في التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عني فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعاً للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمنع عنه في مباحث أخرى . وإن عني بذلك لا الموضوع ١٥ ولكن ماهو في قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلاً آخر غير الصحة كله يدخل تحت ما صح كان سديداً ،

---

(٣) أنه (الأولى): أى ب (٣-٤) بل معنى... فيما سلف: ساقطة من م . (٤) فيما سلف: ساقطة من عا // فيه فيدل: مقول عا . (٥) حدوث أمر: حدوثنا ع // لأمر موضوع: لا موضوع س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // في: ساقطة من س // له (الثانية): ساقطة من س ، هـ . (٨) على (الثانية): ساقطة من ع ، ي // الجوهرية: الجوهر عا . (٩) الحمل: حملد // أنه: + قد ، س ، سا ، هـ . (١٠) في: من ع ، ي . (١١) وذلك: ولكن ع . (١٣) ما يجعل: ما يحصل س . (١٤) فيكون: ويكون س ، هـ // لا صح: الأصح هـ . (١٥) وإن: فإن ب . (١٦) لفظة: + كلمة بخ ، س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // ما صح: لا صح س . (١٧) غير: ساقطة من عا // ما صح: ما يصح م ، هـ .

بل عدى أن الغرض في هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودى المضاد والمتوسط  
 وعلى المعنى العدمى الذى لا تحصل له في نفسه . فقولنا ما اسود يصدق على الشيء إذا كان  
 قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال  
 صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها  
 ٥ إذا ألحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل في التعليم  
 الأول تأويل آخر ليس يحضرني الآن .

وأما حال الكلمة المصرفة والقائمة ، فهى أن القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل  
 على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا  
 وبيننا أنه لا وجود لذلك في لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ  
 ١٠ جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائل لو سأل  
 ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ،  
 ويحصل له منهما الدلالة التي للخبر ، كما إذا سئل فليل من في الدار فقال زيد ، وإن  
 كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ،  
 ١٥ والكلمات الوجودية هي كقولنا : صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون  
 مطلقاً ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعانى

---

(١) والمتوسط : والمتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ؛ عا // إذا : إنما عا .  
 (٣) عادماً : ساقطة من م // عاماً : + على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .  
 (٥) حرف : حروف هـ // كان الساب : ساقطة من د // لما : كآع . (٦) تأويل : تأليف  
 س // ليس : فليس عا ؛ ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٨) والكلمة : والكلم د ،  
 س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ي . (٩) فقال : فقيل س . (١٠) له منها : لها منه س ، سا ،  
 عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ (١١) ويمشى : ومشى ع . (١٢) كقولنا : فكقولنا هـ .  
 (١٣) فإنها . . . الوجودية هي : ساقطة من م . (١٤) على : ساقطة من م / هي :  
 ساقطة من عا .

التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقل صار ، أو قيل أين زيد فقل في ، لم يقف الذهن معها على شيء . وهى أعنى الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات ٥ نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان في أنها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هى نسب بينها .

وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدئ فقل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه ١٠ إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو بخبر إلا أن يقترن بها لفظ آخر يتم نقصانها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبراً . وجميع هذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كغير ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة ١٥ وما يشاكلهما .

- 
- (١) موضوع: الموضوع م ، ي // وفي : فى س . (٢) غير معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا يتضمنه ب ، س ، ه ، ي // الحقيقية : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س .
- (٥) وهى : وهو ب ، ع . (٦) فى أنها : فى أنه ع ؛ فى أنها ه . (٧) نسب : نسبة عا :
- (٨) بينها : بينهما ه . (٩) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ فذلك ص ، سا ، ع ، ه // شيئاً : زيداً ع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدئ : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن .
- (١١) إلا : ساقطة من س // تترتب : قريب ع ؛ ثوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح ص ، ع ، م ، ه ، ي ؛ ولا يصح ن // مبتدأ : يبتدأ د ، سا ، عا ، م ، ه // بخبر : بخبر د ، سا ، م .
- (١٢) يقترن : يقترن د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أو خبراً : وخبراً ع . (١٣) لانسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // نسبة : لا نسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي : النسبة س . (١٤) الوضع : الوضع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

# الفصل الخامس

## ( ٥ ) فصل

في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد  
٥ دلالة اللفظ ؛ أي اللفظة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب  
وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسان  
كاتبٌ قولٌ ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل ، وليس كالمقطع من لفظة  
الإنسان ، فإنه لا يدل أصلاً ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ للمركّب في المسموع كعبد الله فلا يدلّ جزؤه منه أيضاً بذاته ، من حيث هو  
١٠ جزؤه منه ، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالعرض .

والقول أيضاً حكمه حكمُ الألفاظ المفردة في أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ،  
إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة  
في تخصيصها بما تدل عليه ، ولا تخصّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف يبيها على هيئة  
مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجب المعنى نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً . وذلك  
١٥ لأن المفرد الذي منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً للمركّب

---

(٤) جزؤه : بجزئه ب . (٥) اللفظ : اللفظة ه // أي اللفظة : ساقطة من ي // الانفراد : دلالة  
اللفظ أي اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .  
(٧) الإنسان : لإنسان ع // كالمقطع : كالمقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا .  
// له : وله عا . (١٣) ولا تخصّص : ولا تخصّص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛  
التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ ه . (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذا ب ، ع  
// المركب : المركب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ؛ وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير ألبتة ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغة لغة ؛ فإن المضاف إليه مثلاً يؤخر في لغة ويقدم في لغة ؛ وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب بعينه في الطبع .

- ٥ . والأقوال قد تتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بأن تأتى بعضها مقيدةً لبعض ، وهى التى تصلح أن تُورد بين أجزائها لفظة الذى كقولنا : الحيوان الناطق للمائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو الميت .

- وقد يركب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هى الدلالة على ما فى النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يُتوقع من المخاطب ليكون منه ، وانتهى تراد لذاتها هى الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرفة كتحريف التنى والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتى تراد لشيء يوجد من المخاطب فيما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلاً غير الدلالة . فإن أُريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعمالاً واستفهاماً ، وإن أُريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوى التماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهى ، ومن الأدون تضرعٌ ومسألة .

١٥

لكن النافع فى العلوم هو إما التركيب الذى على نحو التقييد ، وذلك فى اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجرى مجراها ، والتركيب الذى على سبيل

---

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .  
(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) بعض : ببعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // الذى : التى س . (٧) المائت : الميت ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) هى : هو ع ، ي . (٩) لذاتها : لنفسها س .  
(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، عا ، م ، ي . (١١) كلها : كلمة سا ؛ ساقطة من ع // يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوى ، المتساوى سا // الأدون : الأدنى ع ، ي . (١٦) فى : من ب ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // هو : ساقطة من د .  
(١٧) بالحدود والرسوم : بحدود أو رسوم س ، ه .



الخبر ، وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر .

والقول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك للمعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجمله ، بل من حيث يُعتبر تفصيله ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حلي ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكم ها هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب ثلوثانهما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفي أجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضاً يُحكم فيه بهذه النسبة ، أعني النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك في سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلاً ، وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلاً .

وأما إن لم يكن كذلك ؛ بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما أصلاً ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) والشعر : ساقطة من ع .  
(٦) يحكم : ساقطة من د . // أو سلب : وإما سلب د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، هـ .  
(١٠) وقولنا : وبين قولنا س ، هـ . (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفي : وبين د ، سا ، ن  
ومن م . (١٣) أعني .... جازماً : ساقطة من عا . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، ن ؛  
ساقطة من س ، هـ . (١٨ - ١٩) لا تركيب .... معنيين : ساقطة من ي .  
(١٩) تركيب : ساقطة من عا .

ويمكن أن يقوم بدله مفرد ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد ، كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدق أو كذب ولكن أخذ ، من حيث هي جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظ مفرد ، واعتبرت وحدته لا تفصيله ، كقولنا : إن قولنا الإنسان يمشى ، قضية فإنه ليس يلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشى عليه ، بل إلى الجملة التي يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعت أنه رأى عبد الله زيدا ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التي لا يراد أن يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق في بعضها أن يكون في الجزء منها إيجاب وسلب ، فيجعل التأليف الإيجابي والسلبي كشيء واحد يلتفت إلى وحدته ، بحيث يمكن أن يدل عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو حملي ، وخاصته أن المنسوب إليه يقال في إيجابه : إنه هو ما جعل منسوباً كما يقال : إن الإنسان هو حي ، وفي السلب خلافه . وأما في الشرطية فإنما يقال في إيجابه إن هذا لازم لذلك أو معاند له ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلنؤخر القول في الشرطيات ، فإننا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

ولنبداً بالكلام في القول الجازم البسيط ، وهو الحملي ، وأبسطه الموجب ، ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لما لحق المقدم من فصيلتها أو فصولها حرفه ، فجعله

(٢) الجزء : الخبر عا // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من عا .

(٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي .

(٤) وحدته : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصله س ، م ؛ لا تفصله ع ، ه .

(٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبه : أو ما أشبه ع // لا يراد : يراد ع .

(٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلتفت سا . (١٠) فهو حملي وخاصته : فهذه جملة

وخاصتها عا . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س

// القول : السلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .

(١٧) لما لحق : ما ألحق م ؛ ما ألحق ن ، ي .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُتعرّف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر قتم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده ، وكذلك حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا الخلقية ، وأوله الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعاً ومنسوبٍ يسمّى محمولا على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

- ١٠ وكل عدم فإنه يتحدد، ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج في تحقّقه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ؛ لأنه عدمه ؛ وأما الإيجاب فهو وجودى مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعنى بهذا أن الإيجاب موجود في السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذى لو انفرد كان إيجاباً هو موجود في حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود في حد العمى ، ليس معناه أن البصر موجود في العمى ، بل معنى هذا أن العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحدَ جزأى البيان ، وإن كان ليس

(١) لحق : + المقدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : في قولنا ع // وكما : ولما ع ، ع ، م (٢) وكذب : أو كذب ، س . (٣) وإذا : فإذا د ، س ، سـ ، ع ، ن ، هـ ، ي . (٤) فتم : فيتم س . (٥) وكذبها : + حال بخ . (٧) فأول : فاقول م ، (٨) نسبة : نفسه بخ ، هـ . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتحدد : يحدد م // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١٢) في السلب : بالسلب م . (١٤) الشيء : المسمى م . (١٥) لو : ساقطة من ن . (١٦) أنه : ساقطة من ع ، ي .

جزءاً من نفس المعنى . كذلك نسبة الإيجاب المذكورة في نسبة السلب على أنها مرفوعة لا على أنها جزء من السلب أو داخل في السلب وجوداً ، بل داخل في حد السلب .

- والمعنى الذى يَسلب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب ، وإن لم يكن موجوداً في ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلا بد أنك تدخل في السلب ذلك الشيء لا على أن ذلك الشيء يكون في الوجود داخل في المسلوب عنه . وإذا جعل الإيجاب موجوداً
- ٥ في السلب فإنما هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد في السلب من حيث تركيب بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حياً » هو الذى لولا حرف النفي كان إيجاباً على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجهٍ يحقُّ أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع معه ؟ ومن وجهٍ يحقُّ أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى
- ١٠ هو الإيجاب ، فإن العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه . والاعتبار الذى بسببه ما الإيجاب داخل في حد السلب يجعل الإيجاب داخل في السلب ، والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخل في السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين
- معاً ، فإن الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت
- ١٤ الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحداً بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

- 
- (١-٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفي معنى السلب : ساقطة من د ، ن .  
(٤) الأمور : ساقطة من س // تسلب : سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // عنه : عنها ع // شيئاً : + ماد ، عا ، ه // فلا بد : فلا شك سا .  
(٥) المسلوب : المنسوب ي // جعل : + في م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان عا // فرغ : ورفغ د ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ي // أن : بان ب ، د ، م ، ن ، ه ، ي . (١١) فإن العدم : والعدم عا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .  
(١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع // يجعل الإيجاب : يجعل الإيجابي ه + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .  
(١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءاً من حد السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوب موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب جزؤه إلا في الذهن .

وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم :  
• إن الإيجاب أشرف ؛ وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

---

(٢) أو المسلوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي  
// الإيجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، عا ، ي .  
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

# الفصل السادس

## (و) فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الأول  
والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب

وإعطاء الشرائط في تقابلها

٥

وكل قول جازم ، كان حلياً أو شرطياً ، فإنه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال  
الكلمات الوجودية ، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يتحصل  
فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير للمعين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة .

- أما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب . أما المتصلات فإنك تقول : إذا  
كان ، وكلما كان ، ومتى كان ، وإن كان . وأما المنفصلات فإنك تقول : إما أن  
١٠ يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فتضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية  
في الأمرين دائماً .

- وأما الحليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين ، فكانوا يضطرون  
إلى أن يقولوا : زيد كان كذا ويكون كذا ، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب .  
فأما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية الحلية تتم بأمور ثلاثة فإنها تتم  
١٥

---

(٧) وهي الكلمات : ساقطة من هـ . (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة : ساقطة من عا ، ن //  
الأصل بعينه كلمة : الأصول بعينه كلمة ب ، الأصول نفسه كله س ، سا ، ع ، م ، ي ؛ المحمول نفس كلمة نحو  
زيد قام هـ . (١٠) كان (الرابعة) : ساقطة من م . (١٣) فكانوا : فكان س ؛ وكانوا هـ .  
(١٤) كذا (الأول) : ساقطة من د // ويكون كذا : ساقطة من س // وكأنه : فكانه ع ، ي  
// يجب ساقطة : من س .

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وينسبة بينهما . وليس اجتماع المعانى فى الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التى بين المعنيين بإيجاب أو سلب .

فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذى به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات :

٥ دلالة على المعنى الذى للموضوع ، وأخرى على المعنى الذى للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذى بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان فى الذهن والنظر فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شيء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تترك اعتماداً على الذهن أو تعويلاً على حال من الأحوال اللفظية التى تلتحق أحدهما أو كليهما لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ فى زمان قصير فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذى فى الحدود أيضاً لولا شيء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حى مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيّد بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة على نفس التتالى ما كان التتالى يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء

١٠

١٥

(١) وبنسبة : وبنسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، عا ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إلى : ساقطة من سا . (٤) دلالات : إدراكات س . (٥) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى ي . (٦) الذى : التى د ، س ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٨) تركت : نزلت م . (٩) ترك : تنزل م . (١٠) هذا (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١١) بلفظة : لفظ ب // بها : لها د // لفظ : ساقطة من سا // للفظ : اللفظ د ، سا ، م ؛ بلفظ س . (١٢) بدال : يدل س . (١٣) أجزائه : أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هذاع . (١٦) الجملة : بالجملة ي // وتقيّد : تقيّد ع . (١٧) التتالى : التالى ع .

الأرض العنقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترن بالتتالي أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذى يحاولونه .

- فقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتسكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان فى قالب الاسم ، وربما كان فى قالب الكلمة . والذى فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى ، فإن لفظة هو جاءت لالتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء . وأما الذى فى قالب الكلمة فهى الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا فى لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية فى الدلالة على إيجاب لحل غير زمانى أصلا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذائع فى أى زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هى أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

---

(١) بالتتالى : بالتالى س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ، المقترنين عا // أو ارتباط : ارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، ه // بالتكلف : بالتكليف ه // البعيد : الذى ع // يحاولونه : + نم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٥) حقه : حقا عا . (٦) فأما : وأما د ، ن . (٩) أن (الأولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س . (١٠) عن : من د // تشبه : نسبة م . (١١) الذى : التى // الكلمة : الكلم س ، عا ، ه . (١١-١٢) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) غلب : علت ن // لغة : + من ع . (١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي ، (١٤) ذائع : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، عا ، م ، ه ، ي // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : بحركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ي .



فكون الفتحه دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرابط المصرح به  
أو المضرر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإذن إنما يكون القول الجازم  
واحداً ، أما فى الحمل فأن يكون الرابط المصرح به أو المضرر يدل على ربط واحد ،  
والربط فى الحمل هو أن تقول إن الموضوع هو المحمول .

٥ فإذن إنما يكون واحداً إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لافى الاسم  
وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نيتك على عين البصر وعين  
الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك  
لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن  
نويت واحداً من المعانى ودلت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم  
الموضوع أو المحمول مكثر المعانى القضية ، وإلا فمن يجد اسماً غير مشترك ويستعمله  
١٠ إنما يكون الاسم مدلولاً به على كثيرين ، إذ دل به المتكلم على كلها . وأما إذا نحا  
واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالاً فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان  
ربما اشتبه على السامع .

وليس كل ما يكون موضوعه أو محموله اسماً مشتركاً لمعانى يستمر الصدق فى الحكم  
١٥ المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن  
أريد عين الإنسان وعين الشمس كان مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحملة الواحدة  
هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

---

(٢) أو المضرر : والمضرر ع . (٣) أما : إنما هـ ، فأما ي // الحمل : الحمل د ، س ،  
ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فإن : بأن سا ، م // المضرر : + إنما د ، ن ؛ + هو ع  
// ربط : رابط ع . (٣ - ٥) أما فى الحمل ... يكون واحداً : ساقطة من سا .  
(٤) الحمل : الحمل د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) لا فى : فى ي . (٦) العين :  
للعين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، هـ // حقا : حقة س ، عا ، هـ .  
(٨) للعين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودلت : دلت س ، سا ،  
ع ، عا ، م ، هـ ، ي // اسم : الاسم ع . (١٦) عين : بجزء م ، ي // فالحملة : والحملة ب .  
(١٧) مركبة : مشتركة ع .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك إذا قلت إن كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالعة عن أن أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبته ولا كاذب . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد ، بل تحتاج في الأول أن تذكر تاليه وفي الثاني أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين في أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولاً جازماً . فإن قولك أيضاً : فالتهار موجود ملحقاً به الفاء معتداً بدلالاتها من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ، بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولاً جازماً واحداً بسيطاً على الإطلاق . وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبيهما ذلك وأحدث منهما قولاً جازماً واحداً ١٠ فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن الكثير إما أن يكون واحداً في المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون كثيراً أيضاً في المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطاً موحداً . وها هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر ١٥ أو نزعها عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ؛ كذا قيل في التعليم الأول . وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذى للحمل فقط فيكون النزع هو السلب الذى للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطى ، ويصلح أن يعنى به القياسى ، ويصلح أن يعنى به

(١) منها : منها ع ، ي // بأن : أن س // يقرن : يتترن س ، عا ، ه // كليهما : بكليهما ه .  
(٢) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسيهما ي . (٩) بالجملة :  
الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزع : نفيه ع  
// القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ المقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحمل :  
ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسى : القياس ب ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي // به : + القياس عا .

كلاهما . والوجه الثانى أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والنلو ، كقولك فى الإيجاب الحلى  
زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه  
تلو التالى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك  
إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ،  
فأما فى الحلى كقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس  
كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن  
يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجهه يحتمل دخول هذا أيضا . مما ذكر أمكن على  
أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل  
داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حمل ما موجب ، وأنت تعلم هذا  
فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل  
النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،  
لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله .  
والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأول ، فيكون الحكم  
البسيط هو الذى يدل على أن شيئا موجودا لشيء أو ليس بموجود له . وأما فى اللغة  
اليونانية فلا بد من أن يقترب بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم  
بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما يرجم

(٣) التالى : الثانى س ، ي // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) :  
ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٤-٥) وأما السلب ... المتصل : ساقطة  
من د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : العيارع ، والعناد  
عا . (٧) دخول : بدخول عا // مما : فيها د ، ع ، ن . هـ ، ي . (٨) هذا : هذه ب // الإيقاع :  
ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع :  
اتباع سا ، م ، هـ ، ي ، بل اتباع عا // بحمل : حمل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ،  
عا ، م ، ن ، هـ ، ي // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم :  
لزمه س . (١٤) أوليس : إذ ليس م // له : ساقطة من ع (١٠-١٥) اللفظة اليونانية : لغة اليونانيين ع .  
(١٥) من أن : وأن ع // يقترب : يقرن د ، س ، عا ، هـ . (١٦) لشيء : ليس ع // آخر :  
ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من هـ // لشيء آخر : ساقطة من  
هـ // وليس : فليس ع ، ي // ما يرجم : ما يترجم س ، ما يترجم ع .

به التعليم الأول فليل إن السلب حكم بنفى شئ عن شئ بشئ فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شئ عن شئ ، أو يعنى بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى منفى عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العامى بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شئ لشئ .

- ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا أو غير زمانى ، فبين أن لكل إيجاب سلبي يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض ، أعنى أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالتحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقرا إذا كان المعنى فى الإيجاب محصلا من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعنى أن يكون الموضوع معني واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذى يتوجه إليه القصد فى الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلا له . أو قيل إن الحبشى أسود أى فى بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى فى لحمه ، ظن أن هناك تقابلا . وإن أخذ أحد المعنيين فى أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ فى الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر محرم ويعنى ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرم ويعنى ما فى طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلا وأن يكون المسكان إن كان مكان ،

(١) بنفى : ببقاء م // بنفى : شئ س ، ي ؛ ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، هـ // والسلب : والإثبات سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // لسلب : سلب ع ، عا ؛ بسلب ن ، هـ . (٣) نسبة : كنسبته هـ . (٥) وهو الحكم ... شئ : ساقطة من د ، عا ، ن ، ي . (٦) وما سلبه : وكلما سلبه ع ؛ وما يسلبه هـ ، ي . (١٠) تناول : يتناول ب . (١١) وأن يكون : وإن كان د ؛ وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ي // الجزء : الخبر عا . (١٢) إذا : ساقطة من س . (١٣) أى (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١٤) فى (الأولى) : ساقطة من د . هـ // هناك تقابلا : هذا تقابل بنفى // وإن : فإن ع ، ي . (١٥) كقول : كقولك م . (١٦) وكقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، هـ ، ي . (٧) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا. مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره. ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للسته ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلمة ولا منكورة بل ولا متصورة فضلا عن أن تكون متقابلة إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهة مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى مابعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ماسنذكر فى تعليمنا تبكيث المغالطين .

---

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، إن ، ي // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال : ساقطة من سا . (٥) إذا : إذس // بمعناها : بمعناه سا ، ع ، ي ؛ ساقطة من م . (٦) سلبه : ساليه ب . (٧) يقابله : يقابل ع ، ي . (٨) مابعد : مابعد س . (٩) على : وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ماسنذكر : ماسنذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

# الفصل السابع

## (ز) فصل

في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل

الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل

وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

- ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلي وإما على الجزئي . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كلياً فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أي يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته ١٠ أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركاً ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكيف دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحملات : كل إنسان حيوان ، فقد

---

(٤-٥) والتقابل الذي: والذي س. (٥) سبيل: ساقطة من ع، م، ي. (٦) للقضايا: والقضايا ع، هـ. (٧) موضوع: ساقطة من س. (٨) ولما: أوع، ن، ي // كقولك: فكقولك س. (١٠) بين: + فيه س، ع، هـ. (١١) أو أن: وأن د، سا، ع، عا، م، ن، ي // واحد: + واحد س // منه: ممامنه د، س، ع، ي // ألبتة بما: ألبتة سا، عا، م، هـ. (١٢) ذلك: ساقطة من س، م. (١٣) الإيجاب: للإيجاب س، ع، عا، ن // التعميم: + به د، س، سا، عا، م، ن، هـ.

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تنعيم القول في تفهيم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس، فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضوع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحدا من الناس بعينه واحدا خاصياً . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولاً أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجرا . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى يدل على العموم .

على أن تحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا ١٠  
بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجبها ولا تمنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذا نـس هذا مقابله بالتناقض ، ١٥  
بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضاداً

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٣) بذلك : ساقطة من ن // الموضوع : الموضوع د ؛ المقول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) السلب : الشيء س . (٥) يعنى د ، عا ، م ، ن ، هـ // واحدا : أو واحدا س // خاصيا : خاصا سا ، عا . (٦) ألبتة : ساقطة من سا . // بحجر : بحى د ، عا ، م . (٧) بحجر : حجرا س ، ن ، هـ ، ي ؛ بحى م . (٧) حجرا : حيا م // وفى : فى ب ؛ أو فى هـ . (٨) اللغة : لغة ب ، د ، سا ، ع ، ن ، هـ // يحتاج : + إلى س // لفظة : ساقطة من م . (١٠) يكذبان : يكون س . (١١) وإذا : فإذا س . (١٢) كقولك : قولك سا . (١٣) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س . (١٤) بكاتب : كاتب ع .

إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألبتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور ، فإن الأضداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .

واعلم أن حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التي للمحمول

- عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لا دوامهما تسمى مادة .  
فأما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف في الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ،  
وإن لم يكن أوجب ، والسلبية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط المعدودة أن السالب منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب ، وأما في الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفي الممكن فكلاهما كاذبان . وأما الجزئيان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكلين . وأما في الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً ، لكن البين من أمرهما أنهما قد يصدقان في مادة  
الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للمبتدئ ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذي

---

(٢) ترتفع : ترفع ع ، ي . (٣) عند : غير س . (٤) في كل : لكل ن . (٥) بالنسبة :  
+ إلى ع // تسمى : فيسمى سا . (٦) فيسمى : ويسمى د . (١٠) مستحقاً : مستحقه د ،  
سا ، عا ، م ، ن ، هـ // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منهما : منها س  
// وحده : ساقطة من عا . (١٣) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ،  
م ، ن ، ي // وفي : وأما س // فكلاما : وكلاما د . (١٤) الجزئيان : الجزئيان سا ،  
الجزئيات ع // حكمهما : حكمهما د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // الكلين : الكلين س .  
(١٥) تصدقا : + معا سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوبا : وجوديان // لا يبين :  
لا يبين د ، س ، ن ، هـ .



من مادة الممكن موجوداً لا محالة في بعض الموضوع معدوماً في بعضه ، فإن المبتدئ لا يستنكر أن يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشيء من أشخاص النوع في زمن من الأزمنة .

- والذى يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقى
- ٥ ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الإنسان . وأما في أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقيني يقوم للمتعلم المنطقى عليه . وعلى أن المنطقى لا يحتاج في صناعته أن يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً في مواد إمكانية مستقرئاً في ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تتم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان في السك دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان في الواجب
- ١٠ والمتداخلتين في السلب تصدقان في الممتنع وكلاهما يقسم الصدق والكذب في الممكن ، لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . وليس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكمك بذلك كلياً عليه مالم تحكم بأنه موجود في كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعية للعموم فقط .
- ١٥ وهذه الطبيعة في نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى . وهى في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التى تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

(١) الممكن : ممكن ع ؛ ممكن الوجودى // الموضوع : المدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // فى بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، ه . (٤) يوجب : يوجد ع . (٦) فا : فيها د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فلا ه . (١٠) الواجب : الإيجاب نج (١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهى : وهو س ، ن // فى : من عا // للخصوص : + لكن سا // تكن : ساقطة من س . (١٧) ولو لم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي ؛ ساقطة من سا .

وهي إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلحاقا ليس لنا معه أن نقول إنها تلحق بها في عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقه به خصوصها فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقه بها فتكون حينئذ صاحبة إياها في خصوصها فما لحق العام لحق الخاص ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يتبرأ عنها • ويكذب عليها فيصدق لاحالة في خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً في خصوصها فهي مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعني بقولي يصدق عليها في عمومها أي يصدق على جميع ما يعمها ليس أنها يصدق عليها من حيث هي معنى عام فإنها حينئذ كشيء واحد يصدق

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها ، د ، س ، ن ، ي ، إلحاق ذلك ع ؛ إلحاق ذلك به عا ، م ، هـ // إلحاقا : ساقطة من س // إنها تلحق بها : إنه يلحق به س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (٢) عمومها : عمومها سا ، عا ، م // خصوصها : خصوصها سا ، عا ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، عا ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، عا ، م // كانت ملحقه : كانت يلحقها ع ؛ كان ملحقاً عا ، م .

(٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، هـ ، ي ؛ عمومها عا ؛ خصوصهم م // فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقه في خصوصها فقد ألحقت في خصوصها دون عمومها ع ، ي [وتضيف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصها وإن كان ملحقاً به في خصوصها فقد ألحق به في خصوصها دون عمومها عا // صادقة : صادقا د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي // عمومها (الثانية) : عمومها د ، سا ، ع ، عا ، م (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ألحق بها س ، ن ، هـ // تصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // ملحقه بها : ملحقاً بها س ؛ ملحقاً به سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٥) صاحبة إياها : صاحباً إياه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // خصوصها : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فلما لحق ي : // يصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، م ، ي .

(٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م // خصوصها (الأولى) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ // فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // خصوصها (الثانية) : خصوصه د ، سا ، ع ، عا ، م // فهي : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٧) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // بقولي : بقوله سا ، ع ، عا ، م ، ي ؛ بقولنان // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن .

(٨) ما يعمها : ما يعمها سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // هي : هو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي .

عليه ما لا يتعدى إلى مخصصاته . فإنه من حيث هو عام هو كل ونوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلحقه دون ما تحته .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه في عمومه حملا على موضوعاته . وغرضنا ما بيناه من أن الحكم على الكل من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة لفظية على التخصيص .  
ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا أنها نفس دلالة الحكم فيه ، كما أن السكك قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية .

فبين أن كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعني بالمهمل ما موضوعه كلى قد بين كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن ذلك ليس بمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به .  
فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان يصدق على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان وهو عام ، ويصحبه في عمومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه في قوة المتضادتين

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : بما بيناه ن // من (الأولى) : ساقطة من د ، ن .  
(٥) ليس : وليس د ، ساقطة من سا . (٦) لا أنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، هـ ، ي // فيه : فيها س . (٧) ستعلمه : ستعلمه ي . (١٠) المتخالفتان : المتخالفتان ع // ليستا :  
إيساع // ما : بما ي ، هـ هو د . (١١) كيفية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ي .  
(١٠ — ١١) وأعني .... بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا .  
(١٤) قوة ( الأولى ) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : للمتضادتين  
د ، سا ، م ، ن ، هـ // لم : ساقطة من ي // هذا الحكم : ساقطة من ي . (١٥) بل :  
ساقطة من ع // معنى الإنسان : المعنى كالإنسان س ، عا . (١٧) في (الثانية) : ساقطة من ع // للمتضادتين :  
المتضادتين م ، ي .

لكن ليس ذلك واجباً في نفس الأمر ، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يتمتع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ لا يوجب . والأمور الممكنة في اللفظ هي التي تصلح أن تنفق ، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل في هذا الموضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . والذي قيل إنه إنما عني بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذي ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التي لا متوسط بينهما ، فهو أيضاً وجه . ١٠  
لكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندي أن يقال في هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعني بالتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكاف ، فيتضح من هذا أن المهمة في قوة الجزئية .

والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر السكلي ، فإذن لا مهمل إلا وهو كل ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، ١٥  
فعسى أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبته . والثاني أن الألف واللام في لغة العرب

---

(١) نفس : بعض ع . (٢) كما إذا حمل . . . . لا محالة : ساقطة من سا  
// الخامس : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان ه . (٣) لا يتمتع : لا يمنع ع ،  
ع ، ه . (٤) المتناقضين : المتناقضين ع . (٥) المعنيين اللذين : للمنى الذى س ، سا ، ع ،  
ع ، م ، ن ، ه // عليهما : عليهما س . (٦) يكونان : يكون د // متضادين : متضادتين  
س ، م ، ن // بهذا : هذا سا . (٧) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان :  
إذا الإنسان د ، سا . (٨) بصحيح : ساقطة من ع // من : في س // بينهما : بينهما  
// فهو : فهذا س . (٩) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ه ، ي .  
(١٠) ذلك : ساقطة من د // ومتكاف : أو متكاف ع . (١١) دون : ساقطة من سا  
// لغة ( الثانية ) : ساقطة من د . (١٢) العرب . . . . لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبنة كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحدث بقصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقتها السور بان كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما في الإيجاب فبلفظ كل ، وأما في السلب فبلفظة ليس ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعموم ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه في طبعه كلي . والسور الكلي يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لـكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تعن أن الحيوان بكليته للإنسان ، بل إن الحيوان لـكلية الإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

- 
- (٢) إن : ساقطة من م ، هـ ، ي . (٣) بصحيح : يصح ع . (٦) قبولا : قولام  
 // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .  
 (٦ — ٧) فتقبله . . . . بالضرورة . ساقطة من ع .  
 (٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // كذبه : كذب س .  
 (٨) جملة : ساقطة من ي // الحكم : الحمل س .  
 (٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س و تدل ع // فلفظ : فلفظة س ، هـ .  
 (١٠) جهة : ساقطة من ع .  
 (١١) الحكم بحسب : ساقطة من ع ، ي . (١١ — ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د  
 (١٢) فإن : وأن ي // لكليته : والكليته ع .  
 (١٣) كلية : كليته ب // وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي . فإن س .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل تحتاج أن تورده لفظاً آخر يدل على الكم ، كما تقول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذف هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يغن هذا اللفظ المذكور شيئاً في الدلالة على كلية الحكم . وأمثال هذه القضايا منحرفات ، وليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن العادة جرت بذكرها فلتتأملها ونعرف أحوالها .

---

(١) عليه : على ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .

(٤) فلتتأملها : فلتتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ي .

## الفصل الثامن

### ( ح ) فصل

#### في المنحرفات الشخصية

- نعتبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومهمة ومحصورة أى مذكورة السور ،  
وهذا اللفظ الذى يدل على السمية إما بإيجاب كلّى أو سلب كلّى أو إيجاب فى البعض ٥  
كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكتاب  
أو ليس بعض الناس بكتاب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع  
إيجابك فى البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتباً بل بعضهم لا كقولك ليس  
ولا واحد من الناس بكتاب الذى يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن  
العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضاً فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ، ١٠  
ثم قرنا لفظة التقدير بمحموله فأما أن تكون لفظة كل أو ولا شئ أو بعض أو لا كل ،  
والمحمول إما أن يكون معنى كلياً أو معنى شخصياً فإن كان معنى شخصياً فن البين  
أن إدخال الكل أو البعض فيه فى الإيجاب هذر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعض  
الجزء فيقال مثلاً : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والعضد ، أو يقال هذه اليد

- 
- (٣) المنحرفات : المتحركات م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : سلب د ،  
سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثانية) : الإنسان ب // بكتاب : كاتب : كاتب ب ، ع ، ي .  
(٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد . . . . . فقولك : ساقطة من م .  
(١٠) فنقول : + أناع ، ي . (١١) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع  
// كل : + شئ ع ، ي . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م .  
(١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي // فى الإيجاب : والإيجاب سا .  
(١٤) فيقال : فنقول سا .

هى بعض البدن ؛ وليس السكل أو البعض الذى هو السور . وفى مثله كلامنا على هذا الوجه .

- فإننا لا نذهب فى استعمال لفظ السكل والبعض السورين إلى ذلك ألأبته بوجه من الوجوه ، بل نغنى بسكل لا الجملة بل كل واحد ، ونغنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه فى الحد فقولنا بعض الإنسان إنما نغنى به بعضا من جملة الناس الذى مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بإنسان ويحد بمحده .
- فإذا استعملنا السكل والبعض السورين فى محمول شخصى فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص ، وإذ لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠ فكاذب ، فنقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صدق ويوهم كذبا . أما إيهامه الكذب فلا أنه يوم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا ١٥
- سألبا حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

---

(١) بعض : + هـ س ، هـ // البدن : البدن ع . (٢) فإننا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإنا لا نذهب هـ . (٦) بإنسان : لإنسان ع . (٧) استعملنا : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورتين س ، ي // هذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، هـ . (٨) ذلك الشخص : + الآخر س ، ع ، هـ . (٩) وإذا : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (١٠) زيد (الأو) : أن زيدا س ، هـ // كل : بعض س ، هـ . (١٠ - ١١) بعض هذا .... زيد : ساقطة من س ، هـ . (١١) فنقيضه : نقيضه د ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + هو ع . (١٣) فلانه : لأنه ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٤) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، هـ // ولذلك : ولكن ب . (١٥) إذا : إن س // الخاص : الحاضر عا ، هـ . (١٦) ليس : ساقطة من م .



الشخص ، فإنه حق وإن أُوهم كذبا ، أى أُوهم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة .  
وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن  
زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن المعلوم يسلب عن كل موجود فلا يكون  
الموجود شيئا أو أشياء معدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو  
عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول  
كلها فقلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة .  
فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة ممتنعة كان حقا ، وإن كانت  
المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ،  
بل أمكن أن يكون زيد مثلاً كاتباً فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من  
الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحداً من  
الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجمله فإن حمل الممكنات  
على الأشخاص لا يوجب فى قضايها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور  
جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفى مادة  
المتنوع كاذب ، وفى مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد  
ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن نقول : زيد ليس كل حيوان وليس  
كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شيء من المعانى الكلية .

- 
- (١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذبا أى أُوهم : ساقطة من د .  
(٢) وإنما . . . له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س .  
(٣) كل واحد . . . فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م //  
لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : بصحيح سا ، ع ، ه // فأما : وأما س .  
(٨) كذبا : كاذبا ع // يجب : يكن ع ، ي . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ي //  
ليس ولا واحد : ولا واحد وليس بخ . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيدا أو لا واحداً :  
زيدا ولا واحداً د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ زيدا ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما  
ع ، م ، ي // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) قضايها : قضايها م  
// وأما : فأما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما د .  
(١٥) كل كذا . . . زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو :  
فإنه ع .

- وأما المهملات فالمقرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق في بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قولنا : الإنسان نعني به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عني بكل ضحاك كل الضحاكين أى جملتهم جميعاً ، فهذا ما لسننا نذهب إليه في استعمال الأسوار ، لكننا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين . ولناخذ هذا أخذاً فـ كان بيانه موضع آخر ، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عني بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما نريده ونذهب إليه في استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا في المادة الواجبة . ١٥
- وأما في الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب في الواجب الذى هو أعم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شيء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

(٢) للمواضع : للواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٤ - ٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : كذا ع ، ي . (٩) ولناخذ : بل نأخذ هـ // فكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤ - ١٥) فإن : لكل : ساقطة من عا . (١٦) في : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ي . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للإنسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما في الواجب المساوى فإنك إذا قلت إن الإنسان هو ولا واحد من الضحاك ، كان لك أن تعنى بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الآحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية . فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن يعنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصاً شخصياً أو كلياً . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية ، وأما في الممتنع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشيء من الحجر ، وأما في الممكن فيصدق إن أردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

وأما إن أخذ السور جزئياً موجباً صدق في الواجب العام كقولك الإنسان هو بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه في الواجب المساوى كقولك الإنسان هو بعض الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما في الممتنع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سلباً في الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً في الممتنع فإن الإنسان ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً في الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن في المحصورات فإن العادة جرت فيها دون غيرها .

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ي . (٢) وبقولك : وتقول ع .  
(٣) فلم : لم ع . (٤) الآحاد : الأجساد ي // الضحاك : ألبتة س ، ع ، ه ، ي // وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، ه ، ي // كذب : كذبت س ؛ ساقطة من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // كان شخصاً ..... لفظة : ساقطة من ي . (٧) (الأولى) في : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) الإنسان : + أى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // هو ولا واحد : لا واحد ع . (٩) جزئياً : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ي . (١٠) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // على اعتبار ماسلف ذكره : (١١) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // كذب : كذبت س . (١٢) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // كذب : كذبت س . (١٣) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // كذب : كذبت س . (١٤) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // كذب : كذبت س . (١٥) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // كذب : كذبت س . (١٦) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // كذب : كذبت س . (١٧) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // كذب : كذبت س .

# الفصل التاسع

## (ط) فصل

### في صدق المحصورات وكذبها

- أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلّي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبهُ في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل واحد من الضحاك ، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد من الكتّابين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكين حق ، أى جملة الناس جملة الضاحكين . وقد علمت مافى هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب فى الواجب ، كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضاحك . ١٠

- وأما فى الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو أنه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من الكتّابين قولاً كاذباً أيضاً ، فإنه ليس كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكتّابين أولئك هم الذين هم ولا شيء من الكتّابين ، وأما البعض الكتّابون فليسوا ولا واحد من الكتّابين والإنسان يعم ذلك اللهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أوماننا إليه فيما سلف إن ١٥

---

(٣) فى صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .  
(٤) أما : وأما هـ . (٥) أو هو : وهو ن . (٦) الضحاك : الضحاكين هـ // أو كل واحد من الناس هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) قولنا : قولك ن // الضاحكين : الضحاكين هـ .  
(٨) أى : أن ع // الضاحكين : الضحاكين هـ ، ي . (٩) لا واحد من كذا : ولا واحد من الناس ع . (١٠) أو الضاحك : والضاحك س ، هـ . (١٣) م : ساقطة من س .  
(١٥) يتفق أن : ساقطة من عا // القضية : للقضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا في مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول في ذلك فإلى صناعة غير المنطق .

ويصدق في الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق في الواجب العام المساوى كقولنا كل إنسان بعض الحيون أو بعض الضحاك ، ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض السكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئياً سالباً كقولك كل إنسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولك كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفي الممتنع كقولك كل إنسان لا كل حجر ، وفي الممكن كقولك كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب ١٠ كلى ثم قرن بالمحمول سور كلى موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك ولا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضاحك ، وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق في الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أو من الضحاك ، وكذب في الممكن فإنه يكذب أنه وليس ولا واحد من الناس ليس ١٥

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .  
(٢) ولا واحد : لا واحد ع . (٤) كذا (الأولى) : هذا ه // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، // الواجب : + في ع . (٥) المساوى : والمساوى د ، س ، ع ، ن ، ي . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولك : كقولنا ع ، ي // لا كل ... كقولك : ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضاحك س // لا كل حجر : لا حجر ع ، ي . (٩) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ي . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١٠-١١) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١١-١٢) حيوان وكل ضاحك وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولك : كقولنا س . (١٣-١٤) فإن جمل ... من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس (الثانية) : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن .

- ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعول عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور ٥ المقرون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد ١٠ من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المقرون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المقرون بموضوعه سوراً جزئياً موجبا ، ويكذب حيث صدق ١٥ إذا تساوى فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

---

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) ليس واحد : ليس ولا واحداً س .  
(٣) كاذب : صادق سا ، م ، ي . (٥) الحجارة : الحجر س ، ع ، ن ، الحيوان د ، سا ، م ، هـ ، ي // كذب : صدق سا ، ع ، م ، هـ ، ي . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : وصدقت هـ // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، هـ . (١١) كل : ساقطة من ع ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .  
(١٢-١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، م ، ي // كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق هـ . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأُمى ليس ولا واحد من الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلى إذا وافقه في جميع الأحوال ، ويصدق حيث كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً فإنه يصدق حيث تكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلى موجب إذا ساواها في جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن هذه كلها مردولة ، فلا تستعمل ألبتة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصواب فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشيء واحد محل على الموضوع بإيجاب أو سلب ، فإن انتفعت بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر القضايا التي ليس في محمولها سور ألبتة . والذي قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني لأن بعضها يصدق في المواد الثلاث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات خوالص أو ليست سواب خوالص ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولاً فإن المحمولات إذا جزئت أجزاءً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التي للقضية نفسها . وهنالك تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التي تكون للمحمول بكمليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هي شيئاً من الأحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق ،

- 
- (١) فإن (الأولى) : فإذا ب // الأُمى : الأمر ع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، سا ، ع ، عا ، هـ ،  
ي . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : ساوتها ن .  
(٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله هـ // الكاذبات : الكاذب من .  
(٩) بشيء : + منها د ، ن . (١٠) والذي : فالذى ي . (١١) وأنها : أو أنها سا ، عا .  
(١٢) خوالص : خالصة من ، هـ // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة :  
النسب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) القضايا : القضاء من ؛ القضية عا .  
(١٥) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ي // هي : ساقطة من ي . (١٦) وإن : فإن س ، هـ ، ي .  
(١٧) ومتأخرة عن : ومناجزة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشيء : شيء ع ؛ الشيء ن .

- فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب كذا ، فإن الصادق من أى سبب كان يؤديك إلى الغرض المقصود إذا كان لك أن تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني ، فإن عني بالمعنى المعقول من الإيجاب والسلب الذى فى القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب فى الصادق منها صادق وفى الكاذب كاذب ، وإن عني بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن ٥  
الصدق الذى يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجه بقياس ألفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق فى المواد الثلاثة أو فى مادتين متضادتين ، وما يصدق كذلك فليس صادقاً فى المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه فى المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ١٠  
ومطابقة أو خلافاً فى مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خواص ولا سواب خواص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ، فإن أى معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأى معنى جعلته محمولا فحكمت بـ لا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شئ من الحيوان ، أو لا كل حيوان كـمعنى واحد ١٥  
أمكن أن يجعل محمولا بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذى هو الحيوان ولا الذى هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلبناه كان

(١) فإن : وإن م ، ي // إلى : ساقطة من ب ، سا . عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذا م .  
(٣) تستعمله : + فيه م ، ع ، ي // قول : ساقطة من ع // المعانى : المعنى م ، ه // بالمعنى : + المعنى م ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) فقد كذب : ساقطة من م .  
(٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : فى الوجود ه . (١١) خلافاً : كلاماً عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سواب : سالبات م // لا يقبل : يقبل م . (١٣) جعلته : جماناه عا // بوجوده للموضوع : بـ لا وجوده للموضوع ع ؛ بوجود الموضوع عا // إيجاب : سلب ع . (١٤) بـ لا وجوده : لوجوده ع // سلب : إيجاب ع . (١٦) أمكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ؛ لا يمكن ه // بجملته : بجملته ع . (١٧) بالحقيقة : بالحقيقة عا .



سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .  
 ومع ذلك فلا يظن أن هذه المواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،  
 فإن قولنا : كل إنسان هو لاشئ من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو الممتنع وإن كان  
 مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون  
 لمادته اعتبار حتى يكون الشئ لما صدق في مواد مثلاً ليست مواد القضية بل مواد  
 أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لا يجب أن يقع  
 إليها التفات .

وأما الذى قال إن السور الكلى إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :  
 كل إنسان قابل كل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول  
 ١٠ في المنحرفات ليس قولاً حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شئ آخر  
 محمولا ويكون ذلك الشئ له حكم ، أو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور . وأما إذا  
 دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فلك الجملة هي المحمول .  
 فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا  
 الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل  
 ١٥ إنه لا ينبغي أن يشتغل ببيان كذبة المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن  
 المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شئ ، بل إن طبيعته كيف كانت  
 موجودة في شئ . فن حاولت أن تقرر هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار  
 المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .

(٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ى . (١٠) السور : السوء س

// آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا ، عا ه // ولم : ولو لم يكن عا

// وأما : فأما ب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هي ع //

لهذا : لهذه س . (١٤) الجزء : الحبرم . (١٥) كلية : الكلية م .

(١٧) شئ : + ما س ه .

التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً في ذلك التكثير . وأما : قولك : كل إنسان قابل كل صناعة ، فإن السور ها هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولا ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ، إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولا لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

---

(١-٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثر د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ، للتكثر ه . (٣) لا يعنى : لم يعد س // يحيطون : يخطئون د ، سا ، ن ، ه ، ي // في : أي ب // التكثير : التكثر د ، سا . (٤) والصناعة : ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة س ، ي // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

## الفصل العاشر

### (٥) فصل

في تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

في أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

٥ إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست في حكم المحصورات الكلية وأنها في حكم المحصورات الجزئية ، وهي الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق في الممكنة معاً ولا تكذب ألبنة في موضع معاً . وتأمل ذلك في المواد الثلاث .

١٠ فلما تبادى بنا الكلام في بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع في الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول ما يجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذي يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتفقين في الكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ،

١٥

---

(٤) وغير المتعين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهي : + التي د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // المتضادة : المضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضوع ن ، ي . (٩) فلما : فـ كما د ، ن . (١٠) للمحمول ( الثانية ) : ساقطة من ع ، عا ، م . (١٤) بين : ساقطة من د . (١٥) منهما : بهما هـ // الجزئيتان : الجزئيات س // فلا تتناقضان : ولا تتناقضان ع .

إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بعينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب اختلافا تاماً محصلاً بمختلفان أيضاً في السكينة إن كان موضوعهما كلياً . وأما ذات الموضوع الشخصي فيكفي فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعين الموضوع .

وأما المهمل فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذن المهمل ٥ لا تناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى السكينة فتكون القضيتان كلتاهما كليتين ، أو لا يقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال في جميع ذلك ، فإذن لا تناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالسلب والكيف هو التناقض فقولنا : كل كذا ، يناقضه لا كل أو لا بعض ، إذ هما واحد في القوة ، وقولنا : لاشئ ، يناقضه ١٠ بعض . فإن كانت السكينة موجبة صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والممتنع ، ومقابلها يكذب في الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت السكينة سالبة صدقت في الممتنع وكذبت في الممكن والواجب ، ومقابلها يكذب في الممتنع ويصدق فيهما .

وعليك أن تجرب . فلا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي ، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلي ، فإنها تقسم الصدق ١٥ والكذب في كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن نقول : إن الإنسان لفي خسر وإن الإنسان ليس في خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلاً ، وكذلك عندما

- 
- (١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) أو : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .  
(٣) وأما : فأما س عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .  
(٦) لا تناقض : لا تضاد سا // والإهمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتكون ع .  
(٨) فيبقى : فيبقى ب . (١٠) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .  
(١١-١٢) موجبة ..... السكينة : ساقطة من . (١٤) سور : صور ه // فكل : وكلن .  
(١٦) موضع : مواضع عا ؛ موضوع ه ، ي . (١٧) لفي : في عا // في : لفي س // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو في النسكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلا ثم يكون لا جميلا عندما هو قبيح وعندما هو في النسكون قبيحا . أو قيل إن كان جميلا فال موضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك في شيئين أو وقتين مما يزيل حقيقة مايقوله ، فإن كل واحد منهما إذا صدق في وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فما لم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلا في وقت من الأوقات فصدق أنه جميل في وقت كذا يتقدمه ، صدق أنه جميل أى مطلقا . لست أعنى بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا شرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال في السلب ؛ وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

١٠ لكن لقائل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بأن ذلك في مادة ضرورية ، ولو قالوا : إننا لا نمنع أن نستعمل المهملات منوياً بها الحصر . لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإننا في أكثر الأمور نتجاوز

---

(١) يكون : لا يكون ع ، ي // لا جميلا : جميل ع ، ي . (٢) أو قيل : وقبل سا // بعينه : ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ يختلفان عا . (٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فيما ع . (٨) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // ما لا شرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س . (١٢) قد : ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : للشعراء ع ، ي // استعملوا : واستعملوا ن . (١٦) في : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع . (١٨) واختصار : في اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

فنحذف الأسوار ونستعمل المهملات واثقين بأن المخاطبين يقفون على الغرض ،  
والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة  
وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن نقول إن  
المهملتين في الواجب والممتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال  
المهمل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث في مادة مادة .  
فإن المهمة في مادة الواجب من حيث هي مهمة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة  
يصدق فيها الكلى . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به  
بالفعل ، وبين حكم توجهه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب  
صورته . والذي ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما  
شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عني شيئاً واحداً بالعدد وفي زمان  
واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفي خسر ، ليس الإنسان لفي خسر ،  
لا يشيرون في ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يعينوا أو يعينوا  
مختلفين تعييناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في الذهن إلى مفهومها .  
وإن عني شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعلمه في الواحد بالحد ، بل لا يبالى  
بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحيدها فيه كالفردية والزوجية معا  
في العدد الذي هو واحد في الحد . والاشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء  
مما لا يجدي ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو في تحقيق التناقض ،  
وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + ع . (٨) بالفعل :  
الفعل ي // تريده : تريدس . (٩) تجعلون : + القضيتين د ، ن . (١٠) وذلك (الأولى) :  
فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ي . (١١) ليس الإنسان لفي خسر : ساقطة  
من ع ، ي // لفي : في س . (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // في ذلك : بذلك س ، ع .  
(١٣) تعيينا : تعييناع ، م ، ه . (١٤) أول : أولى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي  
// ما يعلمه : ما يعتمد س . (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن . (١٦) في الحد : بالحدس .  
(١٧) هو : ساقطة من ع ، عا ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ي .

لكن لمتشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد  
مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له في حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممتنع ،  
فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن  
يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فللإيجاب  
الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذي هو أن كل إنسان حيوان سلب  
واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن  
سلبه واحداً . فإننا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، فقلنا : إن الثوب  
أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على  
معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس  
بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلاً لا نسع  
إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المتناقضات في اقتسامها الصدق  
والكذب حالا واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية  
ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي أزمنتها ماضية أو حاضرة ،  
فإن الزمان الذي حصل جعل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا  
المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور  
أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تعين أحدهما فيه بمحصول  
السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين  
لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شيء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

(١) لمتشكك : لمتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د ، س // للإيجاب :  
الإيجاب ع . ( ١ — ٢ ) ما يمنع . . . . . فنقول : ساقطة من د . ( ٢ ) مقابلان :  
مقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممتنع : ممتنع ع . ( ٥ ) حيوان : + إن ع .  
( ٧ ) وسمينا : سميان . ( ٨ ) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ي .  
( ٩ ) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // والثوب : ساقطة من س ، ع .  
( ١٣ ) حاضرة : حاضر س . ( ١٤ ) لاحقاً : لاحقاً س . ( ١٥ ) الأمور : + من ع // المستقبلية :  
+ فيها ع . ( ١٦ ) أن : ساقطة من س . ( ١٧ ) التمين : التمين ع . ( ١٨ ) لما : بما ع .

بمحصل السبب الذى يوجبه ، ولو كان فى القضايا التى نحن فى ذكرها تعيين لصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكان كل أمر فى المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قل قائل : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتعين أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليسكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشيء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صادقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صدق . فإنه إن كان الشيء فى نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق ١٠ والكذب . وحتى إن كان القول فى ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون كل شيء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى إحالته ، أعنى التالى من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق ١٥ بعينه أو يكذب بعينه فليس شيء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

---

(١) بمحصل : لمحصله د ، سا ؛ لمحصل س ، ع ، هـ . (٢) كذب : لكذب س / / وإما كاذباً : أو كاذباً ي / / لكان : لسكن ع . (٣) وكان : كان ع . (٤) حتى : فحينئذ ع . (٥) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ي / / فحينئذ : حتى عا ، هـ . (٦—٧) أو لممكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٧) إذ : ساقطة من عا / / القول : + فيه سا / / فان : لأن عا . (٨) إن : إذا س . (٩—١٠) أو غير . . . غير أبيض : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع . (١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن عا / / كان : ساقطة من ب . (١٢) بما : لما ب ، س ؛ كما ع ، هـ . (١٣) لا يكون : يكون د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) من : فى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي / / إن : ساقطة من م . (١٥) جائزاً : وجائزاع ، ي .



الكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذي أوجب هذا التلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذي وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد في الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر في نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون في نفس الأمور وإن لم يُقل شيء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنها يشتركان في الصدق، والثاني ١٠ أنها يشتركان في الكذب ، والثالث أنها ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك في غيرها ، وأنه يفوتهما معاً فيخرج عنهما الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقيين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما أيضاً كاذباً فكانا حقيين وكاذبين معاً ، وهذا محال ؛ وكيف يكونان حقيين والحق ١٥ هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد يبيض ولا يبيض ، بل يسود معاً في زمان واحد . وكذلك القسم الثاني وهو أنها جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون في العالم

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ، ي . (٩) والكذب : أو الكذب عا . (١٣) وأنه : وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو الكذب : والكذب ع ، ن ، ي . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضا ي . (١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) مما : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (١٧) وهو : وماد ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- شئ هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديماً ثابتاً الآن أيضاً ، فإذا ثبت الصدق موجوداً في أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركاً فيهما يوجب هذه المحالات وأن لا يكون شئ يحدث بالاتفاق لكن ذاك الذي لزم أولاً وهذا الذي لزم الآن محال .
- أما استحالة الذي لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذي لزم أولاً فلأننا نعلم أن هاهنا أموراً تحدث بالاتفاق وأمرراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد معتقدين أننا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن قصرنا ، ولو كان الأمر الذي نروى فيه ونستعدله مما يكون بالضرورة أو لا يكون بالضرورة ، كأن قائلنا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيعين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد فلا نشك فيها ، فإذا ما يرفعها ويبطلها محال . فإذا كان بعض الأمور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والأهمية بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذا هذا التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن في طباعه أن يبقى إلى أن يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين .
- فبهذا يجب أن يفهم ما قيل في التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورّد في التعليم الأول إنما يراد به إثبات

(٢) الصدق : الصدق س . (٣) اتفاق : اتفاق // وإثبات : إثبات : ع ؛ ساقطة من ي .  
(٤) لكن ذاك : ذاك ب // لزم : يلزم ع . (٤ - ٥) محال . . . . الآن : ساقطة من س .  
(٥) فظاهرة : فظاهر عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) نفكر : نقدر ي // أو نستعد :  
نستعد س ؛ فنستعد ي // إن ( الثانية ) : إذا س ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه //  
أمراً : أم سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ،  
سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ ولا شك عا // فإذا : فإذا ي . (١٢) لم يكن : وما يكون ب ؛ ولم  
يكن ؛ س د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // ولا يتعين : يتعين ب ، س ؛ لا يتغير ب ، عا ؛  
ولا معين ع // فإذا : فإذا ع . (١٣) التعين : التغير عا .

الضرورة ونفى الإمكان ثم يُرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفى الضرورة على سبيل  
المراوضات فإنه إذا تأمل النسق الذى عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو  
أولى به فإن قيل فى تفاسيرهم تكلف مع أنه محال، فإن النظر فى طبيعة الضرورى  
والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يبنى به المنطقى من حيث هو منطقى، بل ذلك  
لصناعة أخرى. إنما غرض المنطقى أن يعلم حال الصدق والكذب، وأنه كيف  
يتعين وكيف لا يتعين وأن التعيين فى بعض الأمور يوجب محالاً معانداً لما كان ظاهراً  
مشهوراً. فبين أن من الأمور ما ليس ضرورياً فى الوجود واللاوجود فإنه من المشهور  
الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضرورى، لست أعنى مادام موجوداً وبشرط أنه  
موجود، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التى تشبهه مما ستعلمه فى مواضع آخر من  
الشرائط التى تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضرورياً،  
بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء  
إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة، وقولك زيد ماش  
بالضرورة، مادام ماشياً، وكذلك تقول: زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً إذا  
أخذناه مطلقاً ولم نعن وقت مشيه ولا نقول: زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً  
مادام ماشياً، وكذلك إذا نظرت إلى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لازماً  
فى وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسة نار قاهرة إياه فى مدة تفعل  
فى مثلها صار واجباً، وكذلك الحال فى الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

- 
- (١) ثم يرجع: فترجع ه // ونفى الضرورة: وهى الضرورة س؛ وهى بالضرورة م.  
(٢) النسق: السابق م // هلم: على م. (٣) فإن: وإن د، س، سا، عا، ه؛ + ما  
س، ع، عا، ن، ه، سى. (٦) معانداً لما كان: فإنه لما كان عا. (٧) فبين أن: من أن د،  
سا، عا، ه، أن سى. (٨) وجوده: ساقطة من ع // وبشرط: وبشرط س، أو بشرط  
سا، سى. (٩) ستعلمه: ستعلم عا. (١٠) الشرائط التى: شرائط س // بها: به ب.  
(١١) وجوده: وجود ن. (١٢) وقولك: ساقطة من ن // زيد: وزيد ن.  
(١٣) يمكن أن: ساقطة من ن. (١٤-١٣) إذا أخذناه... ماشياً: ساقطة من د، ن.  
(١٤) أخذناه: عيننا، ه. (١٦) اشترط: بشرط د؛ اشترطت س، عا، ه؛ اشترط ع  
// محترق: محرق ع. (١٧) الأقوال: + فى ذلك ع.

- بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير نقيضه، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق، وكما أن الأمر واجب أن يكون ما دام كائناً وأن لا يكون ما دام غير كائن . وكذلك القول الذي لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلاً : إن زيداً يوجد ،  
 ٥ فانه يصدق إذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : ان زيداً لا يوجد فانه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد ما دام لا يوجد . وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغالي بنقض ما قاله بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة ما دام ماشياً وأنه ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس  
 ١٠ يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كموافاة الخارج إلى دكانه دكانه في أكثر الأمر .

---

(١) يفيد : يمدد ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١ — ٢) صدقاً ولا كذباً : صادقاً ولا كاذباً .  
 (٣ — ٤) كذلك . . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ي .  
 (٧) إذا قيل ( الأولى ) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه :  
 وإذا عا . (١٠) ماشياً : ماش سا // ليجتمع : فيجتمع س ، سا ، عا ، ه ، ي . (١١) في بعضها أولى : أولى في بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٣) كموافاة : لموافاة ع //  
 دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر : + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث  
 من المجلة الأولى من المنطق س ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ + تمت  
 المقالة الأولى من الفن الثالث من المجلة الأولى من المنطق وهو بارير مينياس ولواهب العقل أحمد  
 بلا نهاية ه ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من المجلة الأولى من المنطق ي .

## المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

### الفصل الأول

#### ( ١ ) فصل

في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة

والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه

الثلاثة في المخصوصات والمهمات

القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان أو غير زمانى ، وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية . والثنائيات فإنها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محولاتها كلاً ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع فى بنيتها ، والرابطة إنما يُحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسماً هو فى نفسه منفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة فى الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

---

(٢) من الجملة الأولى فى المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب بارير مينياس وهى خمسة فصول هـ [ ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة ] . (٦) مناقضات : متناقضات عا . (٨) مصرحا : قد صرح ع // بالرابط : بالربط ن // أو غير زمانى : أو غيره ع . (٩) فإن صرح : قد صرح ع // به ( الأولى والثانية ) : بهاس ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، هـ . (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلاً : كلياً سا ؛ كلها ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، هـ ، ي . (١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك . على أن هذا ليس حكماً جزماً في الكلم أيضاً ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنما هي إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتفقد أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حي فإن هو يرجع إلى زيد ويتناولها مشاراً إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حياً ، لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد ؛ فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضماراً ، ومعناه كان هو حياً .  
ثم سائر اللغات تختلف في ذلك .

فمراتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً . وهذا القسم الأخير هو الشئ التام ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثي تام ، والثاني ثلاثي لم تتم ثلاثيته . وبالجملـة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلاً ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل . وأما لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : لفظة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تفقد : لا تعقد س . (٤) وتفقد : وتفقد س . (٥) إضماراً : اختياراً عا ؛ ضميراً . (٦-٩) تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // الآخران : الأخيران ه // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ي . (١٢) لفظة ( الأولى ) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محمول س ، ه . (١٤) وأما ( الأولى ) : أماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وأما ... للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً في جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل  
إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال  
الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، ومثال الثاني : قولنا زيد زيد يوجد لا عادلاً . فإن  
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت  
الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بانفراده  
محمولاً ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب  
كأنه قال زيد موصوف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف  
سلب يدخل كره أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض  
هاهنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلاً يقابل قولنا : زيد ليس يوجد  
عادلاً ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلاً يقابله  
قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلاً ، وهما الموجبة المعدولية والسالبة المعدولية . فإن القضية  
التي محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك  
المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية . وإذا لم تكن  
رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف  
السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

(١) معدوداً في جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلوع . (٣) ومثال : مثال  
د ، س ، عا ، م ، ن ، ي // زيد زيد : زيد عا ، لا عادلاً : لا عادلاً ب ، عادلاً ع .  
(٤) ربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي  
// دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) يصلح : يصلح س // بحرف : الحرف د .  
(٨) كره : كره د ، ن ، ي // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادل د ، ن //  
فيفترض : فيفترض د ، س ، سا ، ه ، ي ، فيعرض ع . (٩) زيد ( الأولى ) : ساقطة من ب ،  
د ، ع ، م ، ن ، ي // يقابل : يقابله عا . (٩ — ١) عادلاً .... يوجد : ساقطة من ع .  
(١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلاً : عادلاً م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ي  
// المعدولية ( الأولى ) : المعدولة ع // والسالبة المعدولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولة ي .  
(١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س //  
والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه .

بعض حروف السلب الداخلة وخصوصاً إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فإن ذلك يغلب  
الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى موجودة  
أو في القوة ، فمضى أن يكون التصريف في ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر  
من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض  
حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول ٥  
فبشبهه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل  
على أيها كان لفظة ما صار موجباً كقول القائل إن آ ليس بب . فإن هذا القول  
قد يشعر الذهن قريباً معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بب ، فتقدم الرابطة التي هي  
لفظة هو على السلب في الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن  
هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة . ١٠

ونحتاج الآن أن نقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولاً . فنقول :  
إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير  
الموجود بأن شيئاً موجوداً له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان  
وإما في الذهن . فإنه إذا قل قائل : إن كل ذي عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعني بذلك أن  
كل ذي عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ؛ ليس معنى ذلك أن كل ذي ١٥

- 
- (١) بعض . . . الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، ه .  
(١ — ٤) بعض حروف السلب . . . . . كما أن : ساقطة من عا .  
(٤) والمحمول . . . . . الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ :  
لفظة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // ولفظ : ولفظة د ، سا ، ه // بالسلب ولفظ غير :  
ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، ه . (٧) على : في ع // آ : + ماد ، س ، سا ،  
عا ، ه . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتقدم س .  
(١٠) حكم : يحكم عا // الظاهر : + حكما د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) الآن : + إلى  
س // لتحقيق : لتحقيق س ، عا ، ه ، ي // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، ه ،  
ي // من : في ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن //  
بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهو : فهي ب ،  
د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // كل ذي : ذاب ، د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ ذو عا ، م .



عشرين قاهدة من المعلوم يوجد له في حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً  
فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً  
فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يوشون أنفسهم فيجوز أن يكون للمعدوم صفات  
حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا في المفهوم من  
الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولهم أن يريدوا بالموجود ما شاءوا ،  
بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها في أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول  
أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لامن حيث هي في الذهن فقط بل على أنها  
إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشيء وقت الحكم إلا في الذهن ،  
فحينئذ من المحال أن نقول إن بـ منه مثلاً موجوداً له أنه آليس في الذهن ، بل في نفس  
الامر ، وليس هو في نفس الامر موجوداً ، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب  
والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم  
لشيء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبين من هذا أنه لا إيجاب ألبتة إلا على موضوع حاله  
ما ذكرنا . فأما الأشياء التي لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذي ربما استعمل عليها  
حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

(١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // له : لها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،  
ن ، ي // عدمه : عدمها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // أنه : أنها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،  
ن ، ي // كذا : كذلك // فإنه : فإنها ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // لأنه : لأنه ، ي // إذا : إذا //  
كان : كانت ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // معدوماً : معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) صفاته : فصفاتها  
د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي صفاته : صفاته // معدوماً وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ،  
ن هـ . // كان معدوماً : كانت معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٣) بأنه : بأنها ، د ،  
سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) الموجود : الوجود ، ب ، عا ، م ، ن ، هـ // وكلامنا : ساقطة  
من ع ، ي . (٥-٤) في المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ي . (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ؛ بالمفهوم  
عا . (٧) أو أنها ... المحمول : ساقطة من سا . (٨) وقت : ومن ع . (٩) منه : منها ،  
سا ، عا ، م ، ي ساقطة من س ، هـ // بل : ساقطة من ب // في : ساقطة من عا ، م ، ن .  
(١١) وهذا : هذا . (١٢) عدمه : + له هـ // لا محالة : ساقطة من عا .  
(١٣) ما ذكرنا : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجوه ع // فإن : ساقطة من ع .  
(١٤) حين : من حيث ع ؛ حيث عا ، ن ، هـ // أن : ساقطة من عا // بانها : أنها ، د ، س ،  
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

- في الذهن لـ كان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبعاد . فأما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم .
- ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً في الجنس القريب أو البعيد أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفي طبيعته أن يكون عادلاً أو في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان في جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل هو بائزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بائزاء الأعمى ، فسواء قلت غير بصير ٥ أو قلت أعمى ، حتى لا يصح أن يقال لا تخلد عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .
- ١٠

- فأما القول الحق فبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ؛ كان ما أنتجناه لازماً . ومعلوم أن القضيةين موجبتان ، ولفظة غير مأخوذة جزءاً من المحمول ، ولذلك تكررت جزءاً للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن ١٥

---

(١) لكان : لسكانت عا // يحق : يحقق ن // على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع م ، ن // والموجبة : والواجبة ي // المعدولية : المعدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا . (٤) المعدولية : المعدولة ع . (٤ — ٥) فلا يصح . . . المعدولية : ساقطة من ن . (٥) المعدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + عليه ع ، ي . (٧) عادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : وللنفس م ، ع ، ه ، ي . (٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، م ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٠) إنما : ساقطة من ب . (١١) أعمى : عمى س . // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلو س ؛ [ والخلد والخلد ضرب من الفترة وقيل الخلد الفارة العمياء (لسان العرب) ] // فهذا : هذا ع' ي . (١٢) فأما : أما ي // فبين : فبين د ، ع . (١٣) وكل ما هو غير موجود في موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، ه ، ي . (١٤) للموضوع : من الموضوع س .

غير الموجود في موضوع ليس يشير إلى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المعدول على عدم ما من شأنه أن يوجد في جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المعدول هو الذي حرف السلب جزء من محوله كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا كشيء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع ٥ برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ، فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده أن لفظ اللا إنسان ليس يختص بشيء دون شيء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يحمل محمولا . فما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية ١٠ المعدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك في أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولية ، ١٥ في أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا على أن العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ، ولا وجود له في الأعيان .

- 
- (٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .  
(٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذنا كشيء : أحدا لشيء س .  
(٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // اللا إنسان : الإنسان ع . (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، ه . (١١) المعدولية : ساقطة من ها . (١٢) نفس : ساقطة من س . (١٣ — ١٤) والمعدوم... الموجود : ساقطة من ها . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤ — ١٥) المعدولية : الموجبة : ساقطة من سا . (١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أن يقال : ساقطة من ع .

- وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ،  
أولاً لا يكون . فإن كان له ضد ، فإما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون .  
والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجوداً ، أو معدوماً مأخوذاً من حيث هو معدوم .  
فإن كان موجوداً وفرض بإزائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجوداً فيه ،  
أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعاً بالقوة مثل الجرو الذي لم يفتح  
فإن العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس  
للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، فإنه يكذب إذا كان  
عادلاً فقط ويصدق في البواقي . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلاً ، فإنه يصدق إذا  
كان جائراً أو متوسطاً أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ،  
ويكذب إذا كان عادلاً أو معدوماً . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أحسن المتقابلين  
عند الجمهور وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضع عدماً ، سواء كان بالحقيقة عدماً  
كالعمى والظلمة ، أو كان ضداً كالجور . فالموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية  
والسالبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المعدولتين أن الموجبة منهما تشارك  
الموجبة المعدولية ، والسالبة تشارك السالبة المعدولية . فإن الموجبة المعدولية تصدق  
على الموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن الموجبة المعدولية أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن  
السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا  
إن زيدا ليس يوجد لا عادلاً ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائراً ، ولا ينعكس .

---

(١) فنقول : فإننا نقول س ، هـ . (٥) واسطة : واسطته س ، هـ ، ي // الجرو :  
الجزء سا ، م ، ن . (٦) كليهما : كلاماً ب ، س ، هـ ، ي كل لهما عا // لواحد : واحد  
ب ، الواحد د // منهما : منها س . (٧) إذا : إذ د ، ع ، م ، ي .  
(٨) لا عادلاً : عادلاً د // إذا : وإذا ي . (٩) كليهما : كلاماً ب ، س ، سا ، عا .  
(١٠) عادتهم : العادة ع // أحسن : أحسن عا . (١١) وفي : في س // ظاهر : + الأمر  
س ، ع ، هـ // للمشهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : الحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من  
(١٣) العدميتين : المدمين ي . (١٣ — ١٤) منها تشارك للموجبة : ساقطة من ع . (١٥) التدمية :  
للمعدولية س . (١٦) للمعدولية : التدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ، فإن هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه . فحال العدميتين عند المعدولتين أن الإيجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب وإن اختلفا في العموم والخصوص ، وحال العدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

(أ*) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق إذا كان عادلا فقط	يصدق في الجميع إلا في واحد
ويكذب فيما سوى ذلك	فيصدق إذا كان معدوما وجائرا
ويكذب في البواق	ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا أو معدوما	يكذب إذا كان عادلا أو معدوما
ويكذب في البواق	ويصدق في البواق
(هـ) زيد ليس يوجد جائرا	(و) زيد يوجد جائرا
يكذب إذا كان جائرا	يصدق في واحد فقط إذا كان جائرا
ويصدق إذا كان معدوما أو عادلا	ويكذب في البواق
أومختلطا أو بالقوة أولا بالقوة	

(٢) هذا : هذه عا . (٣) العدميتين : المقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة من عا . (\*) اعتمادنا في ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مسرودة على غير ترتيب القضايا في أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند العدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ،  
 واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب  
 كذبه في واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتختلف به العدميتان  
 والمعدوليتان .

- ٥ واعلم أن ماهو أخص صدقا من شيء فنقيضه أعم صدقا من نقيض ذلك الشيء ،  
 وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق  
 النقيضان حيث يكذب الأولان من المتشاركين ، فإن الذي يكذب أكثر مقابله يصدق  
 أكثر ؛ فلذلك نقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص  
 من غير انعكاس ؛ وحيث كذب الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث  
 صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع المهملات لوحاً أيضاً :  
 ١٠

\*  
 الإنسان يوجد عادلا      الإنسان ليس يوجد عادلا  
 الإنسان ليس يوجد لا عادلا      الإنسان يوجد لا عادلا  
 الإنسان ليس يوجد جائراً      الإنسان يوجد جائراً

- فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين  
 والباقيون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد  
 ما كانوا متفقين أو شوبا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا  
 ١٥

---

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، هـ // بين : بين د ، م ، ن ، هـ // أن : ساقطة من م .  
 (٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .  
 (٥) من (الأولى) : + نقيض ذلك الشيء ع // صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا  
 (الأولى) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذي : فالذي عا . (٨) الأخص (الأولى) : للأخص د ،  
 سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، هـ ي . (١٠) الأخص :  
 الآخر د // أيضاً : آخر س ؛ + آخر ب . (\*) اعتمادنا في إثبات الأحكام على نسخة ب .  
 (١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون سه // واحد : + كائن س ،  
 + كائنا هـ . (١٦) شوبا : شوما م // وأما : فأما هـ // فيصدق : يصدق ع ، ي .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبتة ما كانوا أو كان بعضهم لا عدل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالعتان تتفقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا :  
 ٥ الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلاً ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً . كيف يصدق ولا ينعكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبتة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً أو عادلاً أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلاً . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلاً فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة كائناً ما كانوا متفقين وشوباً أو لم يكن في بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلاً ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين . فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلاً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا ؛ وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوماً أو عادلاً ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة

(١) فيهم : فيه ن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، هـ . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، عا ، ن ، ي . (٧) لأنه : ساقطة من ع ، عا ، هـ . (٩) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ي . (١٠) إذا : إذ ب // بعض : بعضهم س ، هـ . (١١) أو غير : أو كان غير س . (١٣) وشوباً : أو شوباً د ، س ، ن . (١٤) أو متوسطين : ومتوسطين س . (١٥) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٦) فهو : فهم ع ، ي .

كائنًا ما كانوا ؛ فهو أكثر صدقًا من قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، لكنه  
أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ،  
يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضاً  
إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكذب هناك قولنا : الإنسان  
ليس يوجد لا عادلا . فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض  
وبعض ليس .

وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان بعض عادلا وبعض  
جائراً ، والموجبة والبسيطة والموجبة المعدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا والآخر  
موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن  
فيهم عادل ولا جائر ألبتة أو كان بعض عادلا وبعض جائراً . وأما السالبة البسيطة  
والسالبة المعدولية فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلا وبعض غير  
عادل . وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائراً والبعض  
الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل  
ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

(١) ما كانوا : ما كان ن . (٣) كلهم (الأولى) : ساقطة من عا//أو بعضهم عادلين : ساقطة من ع .

(٥) ليس : ساقطة من ن . (٧—٨) وبعض جائراً . . . . بعض عادلا : ساقطة من ن ،

أ . (٩) فقط : ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر : أو لا جائر س . (١١) المعدولية : للمعدولة ي .

(١٢) البسيطة : للمعدولة ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ،

م ، هـ ، ي .



## الفصل الثاني

### (ب) فصل

في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة

وإتمام القول في العدول والبساطة والإشارة

إلى المواضع الطبيعية للواحق القضائية

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

\* كل إنسان يوجد عادلاً ليس كل إنسان يوجد عادلاً

ليس كل إنسان يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً

ليس كل إنسان يوجد لا عادلاً كل إنسان يوجد لا عادلاً

- ١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلاً ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلاً ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .
- ١٥

---

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ي . (٦) فلنفرض : فلنعرض د ، هـ // كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ي . (\*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب . (١١) ليس : ساقطة من هـ // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق . ويكذب ع .

وأما قولنا : كل إنسان يوجد لا عادلا ، فيكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيما خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة العدمية . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة العدمية ، وجرت الأمور ها هنا مجرى الشخصيات .

فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع ألينة على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لا عادلا . وأما السوالب فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ، وإلا لاجتماع نقائضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحاً على هذه الصنعة :

\* بعض الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا  
ليس ولا واحد من الناس بجائر بعض الناس يوجد جائراً  
ليس ولا واحد من الناس لا عادلا بعض الناس يوجد لا عادلا

(١ - ٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم عادل س . (٣) ليس : ساقطة من س // كانوا : + معدومين ه . (٣ - ٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذا ي . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // وهناك يكذب : هناك ويكذب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) وكذلك . . . . لا عادلا : ساقطة من سا . (١٠) الصدق : + من ع // ولا تجتمع : ولا يجتمعان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) الكلية سالبة : السالبة كلية س . // سالبة : السالبة ع . (\*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرين كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

٥ وأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ألبتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالعدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلا والباقيون كيف كانوا من غير أن يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

- 
- (١) السالبة : ساقطة من سا . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ي .  
(٣) يوجد عادلا : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن // بعض ( الثانية ) : ساقطة من عا ، م .  
(٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائراً : ساقطة من ع // كائناً : كان عا . (٩) إذا : إن ع ، ي . // أو بعض عادلا : ساقطة من ع ، ن . ي // عادلا : ساقطة من ب ، د // كيف : ما هـ . (٩—١٠) والباقيون . . . عادلين : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) العدمية : الجزئية سا // وكذلك : وكذبت من سا ؛ وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .  
(١٠—١٣) وإذا كان . السالبة البسيطة : ساقطة من سا . (١١) قابلين : قابل د ، سا ، م ، ن ، ي // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ي // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // العدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) الجزئية : العدمية ب ، ع ، عا ، ي // وكذبت : وكذلك عا // فإذا : فإذا سا // لا تلازم : لا تلزم س // بين ( الأولى والثانية ) : من ع // فلا تلازم : فلا تلزم س . (١٤) نقيضها : نقيضها س ، ع ، عا ، هـ .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصديق إذا كانوا غير قابلين أو متوسطين أو خلطاً ليس فيهم جائر . فهي أعم منها ، أي من السالبة المعدولية . وكيف لا ، وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المعدولية ، فيجب أن تكون السالبة المعدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه في الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا قد تصدق معاً إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب معاً في ذلك ، وتكذب الموجبات معاً إذا كان الكل معدومين ، وتصديق السوالب فيها . لكن البسيطة والعدمية تكذبان معاً إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ، ١٠ فتصدق مقابلتهما حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

\*  
كل إنسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا  
لا واحد من الناس يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً  
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا

١٥ فلا نجد المضالعات تتفق ألبتة لكنها قد تتفق على الكذب . وكذلك المقاطرات الإيجابية . فإنها لا تتفق ألبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا معدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما قد علمت .

---

(٣) ونصدق : + أيضاً س ، ه . (٤) فهي : ساقطة من د // أي من : وفي عا .  
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتهما : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سا ، م ، ن ، ي // للمضادات : للمضادات س ، سا . (\*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة (١٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وكذلك : وكذا ب . (١٦) لكنها : ولكنها ه // إذا : إذ س .

وأما الدواخل تحت المضادة فهي في حكم المهملات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع إذا جعلت الموضوع مثلاً لا إنساناً فأثبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا إيجاب عدول . فكذا إذا كان في جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصار حرف السلب للسلب كقولك : ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولاً ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان في النسب واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع في حكم الوجود ، فهما متلازمان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عدلاً ، يلزم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلاً ،

---

(٣) مثلاً : ساقطة من ع ، ي . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت س ، عا // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فلمن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .  
(٥) يوجب : يوجد س . (٧) كانت : ساقطة من س ، هـ . (٨) أوجب : أوجب ع .  
(١٠ - ١١) سور . ... الموضوع : ساقطة من ي . (١١) من : + المحمول س // السور : السورة م // واقترن : فاقتن ع . (١٢) صار : وصادف عا ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ أو اختلفا ع ، وأخفا عا . (١٥) متلازمان : متلازمان ع . (١٦) عدلاً : عادلان // لا عدلاً : عدلاً ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع في حكم الموجود . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد لا عدلا ، بعد الشرط المذكور . وقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا ، يلزم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، ولكن على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا :  
 • ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق تقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ، وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقي من هذه الصورة . وهذا الشرط الذي نوردته من كون الموضوع في حكم الموجود حتى تكون القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ، ولا يمتنع .

واعلم أن الموضوع الشخصي إذا سلمت عليه السالبة من طرفي النقيض ، جاز أن تبقى سالبة بحالها ، وجز أن تجعل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل زيد عدل ؟ فقل : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيدا هو لا عدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، فقل :  
 ١٥

- 
- ( ١ — ٦ ) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من م . ( ١ — ٣ ) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من د . ( ١ ) عدلا : لا عدلا هـ ؛ + إذا كان الموضوع ع . ( ٢ ) لا عدلا : عدلا عا // بعد : + هذا د ، ن // الشرط : الشرائط ع ، ي . ( ٣ ) عدلا : عادلا ع ، هـ ، ي . ( ٣ — ٤ ) وقولنا . . . عدلا : ساقطة من ع ، ي . ( ٤ ) عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن . ( ٥ ) فكذب . يكذب ع . ( ٦ ) لا عدلا ( الثانية ) : عدلان . ( ٧ ) إنسان : الناس د ، م // عدلا : لا عدلا سا // وهذا : هذا ع // بقي : ساقطة من س . ( ١٠ ) لأن السوالب . . . الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي . ( ١٠ ) من : بين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي . ( ١٠ — ١١ ) لأن السوالب . . . ولا يمتنع : ولا ينعكس س ، ع . ( ١١ ) ولا يمتنع : ولا يمتنع بنخ ، س ، سا ، ع ، م : ن ، هـ ، ي . ( ١٢ ) سلمت : تسلمت بنخ ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . ( ١٣ ) معدولية : معدولة ي . ( ١٤ ) أن يأخذ أنه ليس : أن يقول فإذن ليس ع . ( ١٤ ) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل : أن يقول فإذن ليس زيد بمادل بنخ . ( ١٥ ) لا عدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول: فكل إنسان إذن لا حكيم . وذلك لأن قوله : لا ، معناه ليس كل إنسان حكيماً . وهذه كما علمت لا يلزمها : فكل إنسان إذن لا حكيم ، وليست في قوة نقيض تلك ، بل في قوة ضدها . وإنما لم يكن قولنا : كل إنسان هو لا حكيم ، نقيضاً ، إذ النقيض إنما يكون نقيضاً إذا سلب عما أوجب ، كما أوجب . فأما إذا سلب من حيث هو محمول ، ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية مّا معلومة ، لم يكن السلب سلباً لما أوجب من حيث أوجب . فربما لم يكن المحمول كاذباً في نفسه ، بل بجهة حمله ، فإذا تركت الجهة بمجالها لم تدر ما يكون . فإذا كان الحمل للحكم كذباً بشرط عمومه ، فيجب أن يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب .

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكاناً طبيعياً . أما السور فقد ١٠ يبدل مكانه ، فيقال الناس أحياء كلهم أو طراً ، فيؤخر السور ، ويفرق بينه وبين الموضوع ؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها الذي لها ، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلاً وتارة الإنسان ١٥ عادلاً يوجد ؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز . وسيأتي لك في باب الجهات بيان آخر . وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عادلاً وقولنا

- 
- (١) فكل : وكل ع . (٢) حكيم : حكيم س . (٣) تلك : ذلك عا .  
 (٤) كما أوجب : ساقطة من سا ، ع ، ي // فاما : وأما س // فاما إذا : فإذا ن .  
 (٥) لم : ولم س ، هـ . (٦) للحكم : للحكيم ، ص ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // كذبا : كاذبا سا .  
 (٨) يرفع : ترتفع ي // فيرفع : يرفع ب ؛ فرفع ع ، م ، ن ، ي . (٩) فإن : كان د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٠) فإن : كان د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١١) يبدل : يبدل ع // فيؤخر السور : ساقطة من سا // فيؤخر : فيؤخذ س . (١٢) قد : فقد س ، هـ // موضعها : موضعها س ، ع ، عا ، ي .  
 (١٣) الإنسان يوجد عادلاً وتارة : ساقطة من م . (١٤) وإنما مكانها : وأما مكانه ب ؛ وإنما مكانه س . (١٦) باب : ساقطة من ع ، ي // يوجد : ساقطة من ع .

- يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكونا واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ، فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد عدلا الإنسان أولاً لا يوجد عدلا الإنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، والثاني سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يغنى شيئاً ، وذلك لأنه إما أن لا يشكل الأمر في وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وأمكن أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعنى قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب العدالة للإنسان في القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .

---

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحدا : أحدا م // لكن : ولكن ه . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللانسان (الأولى) : الإنسان س ، ه // لا يوجد : ويوجد ها // الإنسان : الإنسان د ؛ لانسان سا // اللانسان (الثانية) : لانسان د ، سا ، ع ، عا ، م ن ؛ الإنسان س ، ه . (٦) وإما : فإما م . (٧) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٨) السلبين : السالبين د ، ن . (٩) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان : ساقطة من عا // أن يوجد : أن لا يوجد س ، ع ، ه // الإنسان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : + إنسان ، ع ، ه ، ي // أظهر : بأظهر ن . (١٢) أن : في س .



## الفصل الثالث

### (ج) فصل

في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة

واللائي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب

التفريق والجمع واللائي لا تختلف فيها

وبيان ظنون غالطة وقمت للناس

في بعض ذلك

إن القضية المحلية إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ، فإن تكثر للموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لا تكون واحدة ، بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان ، والثاني أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان في الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤدي تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

---

(٣) الحال في : حال س ، ه // القضايا : قضايا ه . (٤) واللائي : والتي ع // حال : ساقطة من ي . (٥) والجمع والجمعي عا . (١٠) كقولنا : كقولك ب . (١١) والأخرى : والآخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية) : ساقطة من ب ، ع ، ي . (١٢) والثاني : والثانية س ، ه // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والآخر ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن // تكثير : تكثر س ، سا ، عا ، ن ، ي // إن : ساقطة من س ، ه ، ي .

- الإنسان حي ناطق ميت ، أى إن الإنسان شئ هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لاتجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكننى لأضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألبته ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشئ الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولى أن أضع لذلك اسماً واحداً من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم . ولنكن الجيم مثلاً تدل على مجموع هذه حتى تكون ج الذى هو الشئ الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد ج فهمت أنه مجموع هذه ، ولم يكن بد من أن تقول زيد ج أو ليس ج ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأننا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى الحمل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

(١) ميت : مائت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) إنسان : ساقطة من سا . (٥) ولذلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوزه سا // هذا : + أيضاً سا ، عا ، ي . (٦ — ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س . (٨) ولى : وإلى ع // حمل : جملة سا . (٨ — ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة من س . (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض ه // ج : جيم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهمت : ساقطة من عا . (١١) ج ( الأولى ) : جيم سا // كما كنا قلنا من قبل : كما كنا قبل من ب // كنا : ساقطة من ع ، ي // من قبل : قبل من سا ، ع ن ، ه . (١٢) الطول : الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // حكم : ساقطة من ع . (١٤) الجيم : ج ن // للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد : التقيد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال بعلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به مقدمات تجتمع فتنتج خلاف ما ينصرده المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم تقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه ٥  
 بإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإنه ليس يمكن أن يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محمول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك ما يمكن أن يجاب فيه وفي تقيضه كليهما بإيجاب أو سلب ، ولكن لا يكون الجواب واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب بالإيجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك ١٠  
 وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فالمجيب إذا حكمه السائل بين طرفي النقيض وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالحري أن نذكر المشهور منها ثم ننتقبه . قد قيل إن من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملة واحدة ١٥  
 واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

---

(١) بعلم : تعلم سا ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . ( ١ - ١٦ ) عن ماهية ... وأجزاؤه : ساقطة من س . ( ٤ ) فيه : به د ، ع ، عا ، م . ( ٥ ) وروح : روح ع // أم ليس : أو ليس ه . ( ٧ ) يفرق : يعرف عا . ( ٨ ) ما يمكن : مما يمكن عا // فيه وفي تقيضه : في معنييه ع ، عا ، فيه وفي معنييه ن ، ي // سلب : بسلب د ، سا ، ع ، عا ، م : ه ، ي . ( ٩ ) الإنسان : للإنسان عا . ( ١٠ ) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا // جميعاً . ( ١١ ) الممثل : للمثلين عا // بهما : لهما سا ، عا ، ه ، ي // فالمجيب : فالمجيب ع // حكمه : أحكمه ع . ( ١٢ ) وألزمه : ويلزمه ب ، ي . ( ١٤ ) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح أن : ساقطة من ب . ( ١٦ ) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فهو : هوب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ،  
 مثل أن يكون إنسان من الناس طبيبا دون الوسط ويكون فارها في الخياطة أو بصيرا  
 بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طبيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح  
 أن يقال : إن زيدا طبيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح  
 أن يقال : زيد طبيب بصير ، فإن هذا يكون نعتا إياه بأنه طبيب فاره في الطب ٥  
 أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هديانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل  
 فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ؛ ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان  
 يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .  
 ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هديان ،  
 وجب أن يصدق من غير هديان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض أبيض ، وكذلك ١٠  
 إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى  
 بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،  
 أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هديان .  
 بل قال بعضهم إن هذا أيضا كذب ، وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان  
 ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى ١٥  
 فى قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون  
 لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

- 
- ( ١ — ١٧ ) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .  
 (٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يصح : فلا يصح سا .  
 (٣ — ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيدا طبيب فاره : وخياط فاره ع . (٤) طبيب :  
 طبيبك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي .  
 (٧) فصدق : ويصدق ع ، ي . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .  
 (١٠) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) ( الثانية ) إن : ساقطة من سا .  
 (١٥) إنما : — قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٦) وهذا : وهكذا  
 م // طلبوا : أطبوا ع .

في موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه  
 كالمادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين  
 في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال أن صار أبيض  
 وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس  
 معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا .  
 وكذلك إذا كان بعضه محصورا في بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض في الإنسان  
 الأبيض صريحا وذو الرجلين في الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق  
 فرادى فمنها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم :  
 إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضي سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ،  
 ١٠ إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التي تتخذ  
 من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن  
 السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجرا .  
 وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا تقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده  
 أنه حيوان ناطق . والمائت يقابل الحيوان . وأما الذى لا مقابلة فيه وتكذب أفراد  
 ١٥ مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ،  
 وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ،  
 كان كذبا وكذلك العنقاء موجود في التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا  
 فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أى إذا اعتبرت  
 الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

(١) والطبيب : في الطبيب عا . ( ١ — ١٩ ) في موضوع ... فرادى : ساقطة من س .

(٢) أو الأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) هى : + من سا // متباينة : مباينة ع .

(٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .

(١٣) ولا تقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .

(١٦) هو ( الأولى ) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أى : ساقطة من عا .

(١٩) فكان : وكان عا ، ه .

- فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإيناف ، ونقول فيها ما يوجب الحق .  
فنقول : أما إذا تجاوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا ، وبإغفال معرفة  
ما قالوا يعرض غلط شديد . وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز  
قولا كالحقيقة . ففي مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب  
أن تصدق جملة ، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا . والمعلم ٥  
الأول إنما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ، ولم يلاحظ التحقيق ، إذ كان المبتدئ  
يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة . ومع ذلك  
فيغلطه إهمال ظاهر الحال فيه ، فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه ، وأما إن  
لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة ، لم يلزم شيء  
من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التكرير والهديان . فأما أمثلة الطبيب والفار ١٠  
والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجتمعة ، وذلك لأنه حين حمل على زيد  
الفار لم يحمل عليه الفار كيف اتفق ، بل حمل عليه الفار على أنه فار في شيء محصل  
لما كان فارهاً في الخياطة ، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف  
اتفق بل على أنه بصير بالعين . وإذا كان كذلك ، فإذا جمعت المحمولين وعينت عند  
الجمع ما عينت في التفريق لم يعرض كذب ، فإن زيدا طبيب فار في الخياطة وطبيب ١٥  
بصير بالعين وليس طبيباً فارهاً في الطب ، فلم تكن أردت عند التفريق بالفار الفار  
في الطب ولا بالبصير البصير في الطب . فإن قال قائل : إنه إنما حمل عليه الفار بلا شرط

---

(١-١٦) فيجب . . بصير بالعين : ساقطة من س . (٢) وبإغفال : وما غناك ه .  
(٤) كالحقيقة : بالحقيقة عا . (٥) تصدق : + تفاريق ع . (٦) هذا : ساقطة  
من س // إذ : ساقطة من عا . (٧) يشق : يشق ه // المحضة : المحضة د ، س ، سا ،  
عا ، م . (٨) تحذر : ويحذر د ، س ، سا ، م ؛ ساقطة من عا // ومن : من د ، س ،  
سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + يذهب ي . (١٠) في : ساقطة من ع // الطبيب :  
الطب ي . (١١) حين : ساقطة من ع . (١٣) البصير ( الثانية ) : بالبصر ع .  
(١٧) في الطب : بالطب ع // البصير : للبصير عا .

شيء وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان أولاً ، فإن كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى في شيء ما يحق الآن عند الجمع أنه طيب فاره في شيء ما . وأما فاره في الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره في الطب وإن أوهمت العادة ذلك . وأما إن كان أريد في التفريق بالفاره الفاره في الخياطة فهذا كان هو المحمول بجملة عند الحقيقة ، وهو الذي يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز في حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنما لم يصرح اتسكالا على تفهيم العادة ذلك .

وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور المنسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرائطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها في اللفظ ، وعلى ما قيل في شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره في شيء كذا أو فاره في شيء ما لا أنه نفسه فاره في أي شيء اتفق ، لكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى في أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فإذا تناقض ، أو تغير ذلك الشيء وثلثت إليه ،

(١) شيء : بين عا // البصير : + وفي حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س. (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع . (٢) أن : وأن ه . (٣) قد حمل : مدخل عا . (٤) وعنى : أو عنى ن // في (الأولى) : ساقطة من د ، عا ، م ، ن // يحق : خلق س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // في شيء ما : أي في شيء ما سا . (٥) هذا : بهذا د ، ن . (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // في التفريق : في التقرير ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س .

(٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ، عا ، ن ، ي ؛ وإن لم س ، سا ، ه ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ + به س . (١٠) بها (الأولى) : ساقطة من ع . (١١) النقيض : النقوض ع // ولولا : ولولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من س // في شيء كذا أو فاره : ساقطة من ن . (١٢) لا أنه : أنه ه // نفسه : ساقطة من ه . (١٣) فيه : في ذلك الأمر ع // نفس : نعين سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي // ذلك : ساقطة من ع // وثلثت : أو ثلثت ن .

- فذلك الشيء إذن لا محالة داخل في نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجوزاً ، دخولا معيناً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيدا طبيب فاره في الخياطة أو بصير بالعين ، أو فاره في أمر ما وبصير في أمر ما . على أن التمثيل بالبصير رديء جداً ، لأن البصير إذا عني به البصير بالعين مرة وعني به أنه الفاره في صناعة ما ، كان ذلك ٥ باشتراك الاسم . ولكن قد عرض لها هنا شيان مجازيان : أحدهما أن قيل لزيد : إنه فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتكالا على معرفة السامع بأنه فاره في كذا ، فلما جمع على حاله فقيل : طبيب فاره ، وكانت العادة جرت أنه إذا قيل هذا عني به طبيب فاره في الطب ، أو هم اجتماع اللفظين مع جريان العادة أن معنى القول أنه يقول طبيب فاره في ١٠ الطب وهذا العارض ليس مما يوجب نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهذيان فهو حق ، لكن ما قاله الرجل المحكي ألفاظه أن الهذيان في قوة الكذب متعلقاً في ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام أهل المعرفة بشيء ، فإن الانتفات إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك ١٥

(١) لا محالة : + إماب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + هو عا // الأمور المحمولة : الأمور المحمول ب ، سا ، عا ؛ الأمر المحمول س ، ه // حذف : حذفت ن // تجوزاً : تجوزا س ، سا ، ن ، ه . (٢) معينا : متعينا عا ، ن // أو مبهما : ومبهما س // لا يجب : ولا يجب سا ؛ فيجب ع ، ن ، ي // مقصوداً : مقصوداً ع // وإذا : فإذا س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، ه . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا // البصير (الثانية) : المبصر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (٨) وكانت : فكانت ع ، ي // جرت : ساقطة من س ، ه // به : + إنه س ، ه ، ي . (٩) اللفظين : اللفظتين ب .

(٩-١٠) أو م . . . . الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبارات ه .

(١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٣) الكذب : الكاذب ب ، د ،

س ، ع ، عا ، م ، ن ، د ، ي . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، ه ؛ كذلك عا .



وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر في تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادی البشرة ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك ضحاً كاً عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادی البشرة وإن كان يومه ذلك فإن هذا اللفظ قد يومه هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثاني عما له الوصف الأول دون الثاني ، فذلك شيء يعرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس يوجبه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق في نفسه وكذب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد في مثله الدلالة على التخصيص فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ، فتكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمتنع أن يكون الهذيان كاذباً بإيهامه ، لكنه لا يكون في نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطبيب ليس معناه معنى البصير ، فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحي أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

(١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أو غير س . (٢) أن : ساقطة من عا .  
(٢-٣) أن يفصل .... أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ي . (٤) ولا لازماً : ولازماً د ، سا ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٦) التقرير : التفريق س // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له ليس د ، سا ، م ، هـ ، ي // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ ما س ، عا .  
(٩) ربما : ساقطة من سا . (١٠) يقصد : يصدق س . (١٢) بهذا : بها س .  
(١٣) غرضه : منه ع . (١٤) بإيهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذباً و : ساقطة من سا // لكنه : ولكن س ، هـ // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٦) ذاك : ذلك س ، ع ، هـ ، ي .

- وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منهما محمول واحد ، فهب أنه ليس معناها واحدا فما الذى يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً . فإن لم يفهموا من قولهم : إن الطيب ليس معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذاك الذى فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير مذهبنا إليه ، فما كان من حق المفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه إلى وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطيب لا يحتاج فى تقويمه إلى مقارنة البصير ، ولا البصير إلى مقارنة الطيب ، والحى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يتقوم به ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه معه محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات
- الوحدانية أسماء لمان مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض ٥
- أبلى ، كما يقال الأخيف والأشرج ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطيب والبصير ليس معناها معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق مجموعهما كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحاداً طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشيء ١٥
- الذى هو طويل وكاتب محمولا عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذباً عليه

---

(١) هب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ي . (٣) ذهبت : ذهبنا ع // ذاك : ذلك س ، ع ، ي . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا // اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // غير : ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحترزون ع . (٧) والناطق : + منه ع // لم يدل : ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من س ، ه . (١٠) بدنه : يديه ي // بعض (الثانية) : بعضه س // بياض : ساقطة من د ، س ، م ، ن . (١٢) منها ، فيها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) وليكونا . . . . معنى واحد : ساقطة من سا ، ع . (١٤) مجموعهما : مجموعاه د ، سا ، عا ، م // مجموعها : مجموعاه د ، سا ، عا ، م ، ن // هى : هو د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // التى : التى ب ، م . (١٥) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٦) طويل : طيب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // يكون : يكن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعسى أن يكون عند غيري بيان له يحققه . وأما ما قيل في الخصى من حمل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه إلى العبارات العامة صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن يعني به الذي يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد في غيره ، أو الذي له في الطبع هذه الآلة وإن غُصبها قهراً ، أو الذي يشبه الرجل في بعض أحواله وأعضائه . وأى هذه المعاني عني به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذي له أن يستعمل آلة الإيلاد في غيره فإن هذا المعنى لا يجتمع أبته مع لا رجل الذي هو مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد في غيره ولا يستعمل معاً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذي بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذي هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذي فيه بعض معاني الرجولية وليس فيه كمال معاني الرجولية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللا رجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل مفرد إذا عني بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عني باللا رجل الذي ليس بالحقيقة رجلاً والذي ليس فيه كمال معاني الرجولية . وإن عني بالرجل من له ذلك في الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك في

(١) ذلك : ساقطة من س ، ي . (٢) يحققه : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .  
(٢ — ٣) عليه ..... لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س  
// وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛  
المحصلة عا ؛ الحصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (٥) الناس : الناطق ع //  
أو الذي : والذي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) وإن : فإن ه // أو الذي : والذي  
سا // وأى : فأى ي . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٩) فإنه : فأنت د ، م .  
(١٠) به : ساقطة من س ، سا . (١١) وليس ..... بالصفة : ساقطة من م // هو :  
بهذه س ، سا . (١٢) الرجولية (الثانية) : الكلمة ي // فهذا : وهذا س // معه : مع ع .  
(١٥) أيضاً : عليه س . (١٧) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك في الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع ، وباللارجل الذي ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حمل بالانفراد . فمن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قيل رجل في الجملة ومجتمعاً مع غيره قولاً بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب ، لم يجب من ذلك أن الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛ وكذلك حديث القاضي وأنه سلطان ليس بسلطان ، والخفاش أنه طائر ليس بطائر .

- وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن تحرف ، الألفاظ عن دلالتها المعتادة ١٠ إلى دلالات لها مستعارة . والذي قيل في السفينة أيضاً فهو من العجائب ، فإنهم يدرون أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر ، وأما السفينة بحد السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد في قولهم سفينة حجر أنه شيء في شكل السفينة من حجر ، فليست هل السفينة بذلك للمعنى محمول على الشيء مفرداً ، فتجده محمولاً عليه لأنه شيء في صورة السفينة . ولكن ١٥

---

(١) ليس كذلك في الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : بالارجل س . (٣) ولارجل : ورجل م . (٤) ثم : لم ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يعرف ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) في حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، م ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي . (٦) كان : + ما عا // يصدق : + عليه م // غير : + ما ه . (٧) الواحد : + قدع // الجمع : إجماع م // التفريق : التفريق م . (٨) سلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩ — ١٠) سلطان ليس .... لا تصدق : ساقطة من س . (١٠) أمثال .... تحرف : ساقطة من س // دلالتها : دلالتها سا . (١١) لها : ساقطة من عا . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عليها عا // مثلها : ساقطة من عا . (١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : + متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا الميت إنسانا والحجرى سفينة لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا المعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك المثال المورّد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة وخاصة أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول عامى ، والخاص لا يقول ألبنة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ، فإنه سواء عند الخواص أن يقال حى ناطق هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكما لا يمكنهم أن يقولوا زيد حى ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ، ولا يحق أيضا أن يقولوا : إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منهما أمرا واحدا ، لأن الذى هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذى كان إنسانا لأنه بدنه ، وهذا لم يكن ألبنة إنسانا ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ، ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع الموت ، صدقوا فرادى ومجتمعة . لكن العامة يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هى فى الحس كمدته ، وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

- 
- (٢) والحجرى : والحجر ع ، ي . (٣) مركبا : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب . (٦) فإن : وإن ي // القائل : ساقطة من ي // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : — ألبنة ه . (٧—٩) ولا يجوز عنده . . . . ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهوى . (١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآن ن . (١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هى : ساقطة من ي . (١٧) وإذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ي .

- هكذا ، بل عني بالإنسان الذي في المركب غير ما يعني في الإنسان الذي يلحظ إليه مفردا ، فهو زيبغ . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو وموجود مأخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ في حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا ٥ على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذي ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر في ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شيء ، وكذلك إذا قيل كان وعني به الرابطة ١٠ كان غير قولهم كان في نفسه ويعني المحمول الكلى .

- وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذي من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن ١٥

---

(١) بالإنسان : الإنسان ع // في الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من سا .  
 (٢) زيبغ : رفع عا // الظلم : الكلام س . (٣) وموجود : موجود س ، م ، ي // مأخوذة : مأخوذ ب ، د ، عا ، م ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .  
 (٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // في : ساقطة من ع .  
 (٦) إن ، ساقطة من س . (٧) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .  
 (٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .  
 (٩) ذاته : نفسه ن . (١١) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويعني : وكفى م .  
 (١٣) إن : ساقطة من ع // شاعراً : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ أن ي .  
 (١٤) شاعراً : ساعدا س // الذى : + كان ع ، ي // خيال : جبال س ؛ مثال ن .  
 (١٥) أن : أنه ع // يقرن : يقرن ي // شاعراً : ساعدا س // أى هو : أو هو س // هو : هي ع .

معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذى أوردوه بقولهم : إن العنقاء موجود فى التوهم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من قولنا الموجود فى التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ فى التركيب . وإن دل فإما أن يدل على معنى يعم الموجود فى الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ، فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود فى التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ، فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العنقاء موجود نوعا من الوجود ، فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العنقاء موجودا فى الأعيان الخارجة ، وهذا شيء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذى يصدق فى الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان له فى الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذى فى التوهم لا يشارك الموجود فى الأعيان بمعنى من المعانى فأخذ الموجود مفردا على أنه موجود فى الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبة مذكورا فى التركيب إلا من طريق الاسم . ومن الذى يمنع أن يكون بعض الأسماء التى فى التركيب إذا أريد به غير معناه فى الأفراد ١٥ جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأي وما يدركه عقلى ، ويشبه أن يكون عند غيرى لهذا بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجيء معارض

(١) الشاعر : الساعدس . (٢) فى التوهم : بالتوهم ع // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه . (٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ي . (٦) فلن دل : ساقطة من م // والموجود : والوجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع ، ا ، ي : (٨) التوهم : للتوهم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ما ع // بشرط : ساقطة من ع . (١٣) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التى : الاسم ع // التى : الذى عا ؛ ساقطة من ي // التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ي // وما يدركه : وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا // ويعلمون : ساقطة من ع // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ي ؛ إلا إلى ن

- فإنهم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التى لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما أوردته ، فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد فى إيراد ما أوردته أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال مجتمعة ، فتوهم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق منفردا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل ما يصدق مجتمعا يصدق منفردا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات .
- ١٠

---

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التى : الذى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .  
 // وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحترز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فإنه إنما : فإنما ع ، ي  
 // فى : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي // لإيراد : لإيراده عا .  
 (٧) فيكذب : فكذب سا ؛ ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ .  
 (٨) أو أن : وأن ه . (١٠) به : أنه س .



## الفصل الرابع

### (د) فصل

#### في القضايا المتنوعة

وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاندها

- ٥ أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فنصير ثلاثية ، ثم قد تقرر بها الجهة فنصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لا ضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة الممكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظه زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به

---

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ي . (٦) قد : ساقطة من ع // تقرر : يقترن ي . (٧) جواز : جوز س ، م . (٨) دوام : لا دوام س . (٩-١٠) وهي الممتنعة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعنى س ، ع ، ه ، ي . (١٢) بالقياس : + إلى ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابي : ساقطة من ع // يدل : يذكر ع . (١٤) وكما : كما سا .

- الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقي المعنى واحداً أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً ، وتقول : بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً . وأما في السلب الكلي فلا تجد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، ولا تجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولا واحد من الناس إلا ويمكن أن لا يكون كاتباً أو تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
- وأما السلب الجزئي فنقول فيه القولين جميعاً ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً . وقبل أن نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ما قرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلاً ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ؛ فكيف وتأنك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع . . . . بها : ساقطة من سا // فكذلك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .  
 (٧) وهو : وهى : س ، هـ . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من عا ، م .  
 (١٢) ما قرن : + به ع ، ن // فيه : ساقطة من ي // واحد : واحداً ن . (١٣) ليسا : ليس هـ ، هـ . (١٥) تقرن : تعرف هـ // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، هـ .  
 (١٥-١٦) تقرن . . . . أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) تكذبان : يصدقان سا ، عا ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فلذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتباً ، فسلبه ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعني ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ، بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن أن يكون في الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه يجب أن لا يكون كاتباً ، فكلاهما يتسلمان في الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك إذا قلت : يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه أن تقول : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، فإن قولك : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، يسالمه في الكذب ، بل سلب قولك يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، هو قولك : ليس يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، وأما يمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن يكون مع ليس يمتنع أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعنى به ما هو عندنا كذلك . والممكن ما هو في نفس الأمر كذلك ويشبه أن يعنى به معنى آخر ، وهو أن المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت معدوماً ، والممكن مالا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم يكن . وقال قوم إن الممكن يعنى به العام والمحتمل الخاص ، لكن قولهم غير مستمر في ألفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر لم يحضرني ولا كثير افتقار إلى تمحله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرر بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

(١) لا بعض ما تأخر : لا ببعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فلذلك : فكذلك ع // فسلبه : فليس عا . (٢-٣) بل سلب . . . . بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ي (٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإثما ع . (٩) يمتنع : يمتنع ع . (١١) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، عا ، ي . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥-١٦) وقال قوم . . . . ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، ه // تدل على كيفية : جهة رابطة م .

الربط للمحمول على شيء مطلقاً أو بسور معمم أو مخصص ، فالسور مبين لكمية حمل  
مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فهو الطبيعي ، ومعناه : أن  
كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتباً ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضع  
الطبيعي على سبيل التوسع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة السور ،  
لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص ، وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن كون  
كل واحد من الناس كاقتهم كاتباً ممكن . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشك فيه  
عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام  
كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً ، على أن الإمكان  
جهة السككية والسور ، فقد يشك فيه . فإن من الناس من يقول : محال أن يكون  
كل الناس كاتبين أى محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون اتفق أن  
لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذا بين المعنيين فرقان .

وأما في الجزئيات فإن الأمرين فيهما مجرى واحد في الظهور والخفاء .  
ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافاً إذا رجع إلى حقيقة المفهوم واستمعين فيه  
باعتبار السككية . وأما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب  
الممكن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العام ، ولذلك يشكل أن

(١) للمحمول : بالمحمول ع // السككية : للسككية س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ي  
// فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضوع : الموضوع س .  
(٤) موضعها : موضعها عا // الطبيعي : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من  
سا // للتعميم : التعميم ي // أن كون : كون س ؛ أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ي ؛  
أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، م // ممكن : ممكنا د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛  
(٦ — ٧) كفتهم . . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه  
// لا يجب له في : ساقطة من سا // طبيعته : طبيعة سا . (٧ — ٨) له . . . . يمكن : ساقطة  
من ي . (٩) والسور : — أى أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن أن يصدق بمحصول الأمر س ،  
سا ، عا ، ه ، هامش ب // فقد : قد ن . (١٠) أى : ساقطة من سا . (١١) لا واحد :  
لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ي // فيهما : فيها ع (١٣) إذا : فإذا ع .  
(١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ي .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً . فللقائل أن يقول إن هذا لا يمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض لا محالة . وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذى قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذى لا يقع فيه شك والذى يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتباً ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً . فيدل على إمكان السور ؛ وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتباً ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض في أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفي الثانى أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا أن تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التى لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضاً فلن نتكشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملاً عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذى

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك ( الثانية ) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ // والذى يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد ع ، ن . (٦) لا يكون : يكون ع . (٨) فبدل .... كاتباً : ساقطة من د ، م ، ن . (١١) الغرض : الغرض م . (١٢) ممكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، هـ // كاتب : كاتب س ، هـ . (١٥) فلن : فليس سا ؛ فكيف ع // فيها : ساقطة من هـ . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

- ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب .  
ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون ، أى ليست ممتنعة أن تكون وليست ممتنعة أن لا تكون ، وأمور أخرى يعرض فيها أن تكون ممكنة أن تكون وليست ممكنة أن لا تكون . فلما وجد الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون ، أعنى الإمكان العامى ، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشيء الذى يصح فيه الإمكانان جميعا أعنى فى السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان ، وهو الشيء الذى لا ضرورة فيه .  
فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسموا الأمر الذى لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع العدم ، وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضرورى الوجود ، وضرورى العدم ،  
وما ليس بضرورى الوجود والعدم . ومعنى الضرورى الدائم مادام الموصوف به موجود الذات ، على ما سنشرح هذا فى موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عني به المعنى العامى كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا ، وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا ، بل ما ليس بممكن ضروريا  
إما فى الوجود وإما فى العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذى حكمه عندما يتكلم به المتكلم معدوم ، لكنه فى المستقبل غير ضرورى الوجود أو غير الوجود فى أى زمان فرض

(١) بممتنع : بممتنع سا ، ع ، م ، ي // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي . (٣) ممتنعة ( الأولى والثانية ) : بممتنعة ه . (٦) فجعلوا : فحصلوا م // الشيء : ساقطة من سا ، ع ، ي . (٧) فى : ساقطة من ع ، ي . (٨) لا يمتنع : لا يمتنع م . (١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) على : وطى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا ه . (١٥) ممتنعا بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع . (١٦) قد : فقد ه . (١٨) أو غير : أى غيرس // غير ضرورى الوجود : ضرورى اللاوجود سا ؛ أو غير ضرورى الوجود ه .

وسياتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيما يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شيء قد علمته فيما سلف . فالمعنى هو العامى وهو أن شيئا حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب . والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكنا أو لا يكون فإن كان ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا خلف . وإن لم يكن ممكنا ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكنا أن يكون وممكننا أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذن ليس كل ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعا ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

(١) استقصاء : اقتضاء س . (٤) فالمعنى : والمعنى س ، ع ، هـ ، ي .

(٦) ضرورى . . . . غير : ساقطة من ي . (٧) لا يجب : يجب ع .

(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) بممكن : ممكننا عا ، هـ // فالواجب

ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما س . (١٤ — ١٥) معا . . . . لا يكون : ساقطة

من ع . (١٥) فإذن : فإذن ع . (١٨) عن : على سا .

به الضرورى على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يعن به الضرورى ، بل عنى إن كان ولا بد معنى أعم من الضرورى ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضرورى وعلى الممكن الخاص وقوعاً بمعنى واحد يعمهما جميعاً ، فيكون وقوعه عليها بالتواطؤ لا بالاشتراك الذى ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التى أوامنا إليها . ثم ها هنا شيء آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذى نحن فى ذكره ، فإن الشيء الذى فى القوة شرطه أن يكون معدوماً ، والممكن الذى ليس بضرورى هو الذى ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً فى الحال أو غير موجود . فإن قال قائل إذا وجد فى الحال صار واجباً فى وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه إذا عدم صار واجباً فى عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ، لكن الواجب الذى كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك الممتنع الذى كلامنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، والممتنع هو الدائم العدم . وليس إذا كان الشيء موجوداً فهو واجب أى دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجوداً وليس دائم الوجود مطلقاً ، فليس ما قالوه هؤلاء بشيء .

١٥ لكن المعلم الأول قد أواماً إلى المعنى الذى ذهبنا إليه ولنعتبر عنه كما ينبغى حتى تفهم أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كلما يقال له ممكن أن يوجد أو يمشى فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد . فإن ها هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فإن الأشياء التى تكون

---

(١) به ( الثانية ) : منه ب ، م // الضرورى ( الثانية ) : بالضرورى ع ، م . (٣) بالتواطؤ : ساقطة من ي . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التى : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) الممتنع : + فى امتناعه س ، عا . (١١) الذى : ساقطة من عا // كلامنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هذا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، ه . (١٥) وانمير : والمعبر س // كما ينبغى : ساقطة من سا // حتى : كما س . (١٦) قال : فقال . ه // ليس : أليس د ، س ، م ، ن // كلما : كل ماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٧) لما : ما عا .



الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد . هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى حال الفاعل إمكانا وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم إذا كان يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى ، فالأول يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذى بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ؛ والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نزن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ، كمن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له بل أنه محمول عليه . فالممكن الذى يقال في المتغيرات أى الذى يليق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ، ثم قال : ولكن السكلى محمول على الجزئى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كليا بالقياس إلى الواجب والواجب جزئى تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس بممتنع .

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، عا ، ه ، ي ؛ لا نظر فيها سا ؛ لا نظر فيه ع //

ولا اختيار : بالاختيار سا . (٢) وإمكانا : وإمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .

(٤) المتقابلين : المقابلين ه // معا : ساقطة من ي // فى : هى ه . (٥) يكن : يمكن س //

نكن : ساقطة من س ، سا ، ع ، غا ، ن ، ه ، ي // تفعل : + وإن لم تكن ه .

(٧) حين يمشى : ساقطة من س ، م . (٨) على ( الأولى ) : ساقطة من س .

(٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نزن : نظنه عا // معنى قوله : ساقطة من عا // هو أن يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .

(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٥) وأعم : أو أعم س ، ه . (١٦) هو : ساقطة من س // بممتنع ( الأولى ) : بممتنع س ، عا ، م ، ه ، ي // والواجب ..... بممتنع : ساقطة من س .

فلما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن نتدارك ما قلناه ، يعنى ما قاله في اللوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفي كثير من الأمور قد يمضى على قانون الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل في أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك التساهل فيها ، وأيضاً في تساهله إيانا فيتفق أن يبادر الناظر في كتبه إلى اعتقاد ٥ ما تساهل فيه ويفتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ في التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد في كثير من الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له منة الوصول إليه عن كشب .

فلنتكلم الآن في المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، والمتعاكسات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر ، والتي لا تتعاكس ١٠ فهي التي إذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب أن يوجد ، يلزمه وينعكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس بممكن أن لا يوجد ، أعنى العامى . ونقائض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب أن لا يوجد ، فيلزمه وينعكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس بممكن أن يوجد العامى . وتقضيها يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن من باب ١٥ الممكن الخاص شيء يلزم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه صورة ما ذكرناه :

---

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، هـ . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإجماع // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // في (الأولى) ساقطة من ع // تساهله : مساهلته ن . (٦) ويفتر : ويعبر ع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، هـ // فيكون قد : ساقطة من سا // ضلل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها : منهما عا . (١١) وإيس : ليس س . (١٣) ونقائض : وتعارض بخ // قولنا : نكقولنا بخ . (١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

\*

## طبقة

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
		ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
		ليس بممكن أن لا يوجد العامي	ممکن أن لا يوجد العامي

## طبقة أخرى

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
		ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
		ليس بممكن أن يوجد العامي	ممکن أن يوجد العامي

وأما الممكن الخاص فلا يلزمه شيء منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا ممكن أن يوجد يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم تقيضه تقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاص ١٠ قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاص . فطبقات المتلازمات إذن ست ، واسكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ، ولندكرها في كل طبقة .

( أ ) طبقة الواجب أن يوجد وما معها .

( ب ) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

( ج ) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها : ١٥

ليس بممتنع أن يوجد      ليس بممتنع أن لا يوجد  
ممکن أن يوجد العامي      ممکن أن لا يوجد العامي

(١) \* اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) تقيضه تقيضه : تقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // غير : ساقطة من س . (١٥) ج : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) \* اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس بممكن أن يوجد الخاصى      ليس ممكناً أن يوجد الخاصى  
ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى      ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(د) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(هـ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

ليس بواجب أن يكون      ليس بواجب أن لا يكون  
ليس بممتنع أن يكون      ليس بممتنع أن لا يكون  
ممكن أن يكون العامى      ممكن أن لا يكون العامى

(و) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الانعكاس .

---

(٣) د : الرابع سا ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس بممكن ان لا يوجد الخاص م // عليها : ساقطة من م . (٤) هـ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) \* اعتمدنا فى إثبات هذا الجدول على نسخته ب . (٨) و : السادس سا .

# الفصل الخامس

## ( هـ ) فصل

في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل  
بين موجبتين محمولاهما متضادان

- ٥ وقد اعتيد أن ينختم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطق من حيث هو منطقي إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية . وذلك أنه إذا حمل محمول على موضوع - ولذلك المحمول ضد - فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذي هو نقيضه ؟ مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف ذكره ؛ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف ، والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً في طبيعة الأمور لكونه عادلاً من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه المتعاندات من حيث هي معتقدة . ١٥

---

(٣) أن : ساقطة ع // أ م : من عا . (٥) ينختم : ينختم ساع ، عا .  
(٦) حاجة : خاصة ؛ ساقطة من سا // ولذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // نقيضه : النقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (٩) بعادل : بجائز م // السالب : السالبة س ؛ السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م هـ . (١٥) المتعاندات : المعاندات ي .

- فليكن عقد في خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم أن كون العقد منسوباً إلى ضدين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه شر ، أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين . فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أي الاعتقادين في نفسه أشد عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس بخير ليس بشر . فبين أن العناد في الاعتقاد الأول ليس لكون المعتقدين متضادين ، بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التنافي الأول إلا الذي بين الإيجاب والسلب . ٥ ١٠

- قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشيء الذي هو خير وعدل تصدق عليه إيجابات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب عليه إيجابات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متقررّة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب صح عليه أنه ليس بخير كان مباحيناً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مباحين بنفسه وإن

---

(٢) ضدين : الضدين ن // شر : شرير ع . (٣) أو إلى : وإلى ي .  
(٧) هو شيئاً : شيء ب ؛ شيئاً س ، ه ؛ شيئاً ما كان ع ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شرأ س ، ع ، ه // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس عا . (٩) فبين : فتبين ب . (١٠) الحكمين : المحلين ع . (١٢) إيجابات : إيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : + وإيجاب م // بمحمود : محمود ع .  
(١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو سلب : وسلوب ي . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشئ الذى لا يحتاج فى أن يكون مبيناً إلى غيره والآخر لا يبين دونه فمباينته أقدم ، والذى مباينته أقدم فعنده أشد ، فالسالبة أشد عناداً ، وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبة هى الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما فى التعليم الأول احتجاج ألبنة ،  
 ٥ ويكون إنما قصد فى الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد فى الأمور لا يوجب التضاد فى الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة فى الاعتقادات . وفى الثانى أن يشار إلى أنه ليس أيضاً ينافى الاعتقادات وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالا على تضادها ، فإن ها هنا أموراً لا نهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعدل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بساء فيكذب إيجابها ،  
 ١٠ وأمور يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب إمكانها . أما الوجود له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوقة عنه فبغير نهاية ، فلا ينبغي أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ، فانها لا تتناهى .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هى فيما يقع  
 ١٥ التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير ، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذى يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى

---

(٢) فعنده : فتعانه عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هى الضد : ساقطة من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقادات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٩) بساء : يسمى م . (١١) المسلوقة : المسلوب س // فبغير نهاية : بغير نهاية هـ ؛ ساقطة من س ، سا ، عا . (١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للعقد : لعقد ع ، ن . (١٣) فإنها لا تتناهى : فإن هذا لا يتناهى هـ . (١٥) وأيضاً : وهو أيضاً س ، هـ // وأيضاً ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن . (١٦) والشرير : فالشرير ع ؛ وأن الشرير هـ // فأحدهما : فإن أحدهما س ، هـ .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هي في المقابل كالتشهير  
والجائر . وتلك الشبهة أن العقد فيه أنه عادل ، هل يضاد العقد فيه أنه شرير جائر .  
وهذا موافق لما قيل في التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها  
على أنه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد ، وإلا لكان الشبهة تدخل في أن العقد  
في زيد أنه عادل سيضاد العقد فيه أنه طائر ويضاد اعتقادات أخرى بلا نهاية .  
٥

فيشبهه أن يكون غرض المعلم الأول ما أومأنا إليه ، فانه إنما قدم جميع ما قدمه  
إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتداءً يحتاج  
بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد  
الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تنافي العقدين يوجب تنافي الأمرين ، فيجب  
أن ينظر في ذلك نظراً أخص من النظرين ، فنقول : إنما إذا قلنا للخير إنه خير ،  
صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ،  
صدق تام في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس  
بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته  
مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب  
إنما يتم له بغيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء لا من الدواخل  
في الذات . وبإزاء هذين الصديقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له  
١٥

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هي : هو عا .

(٢) العقد : العقل س . (٣) موافق : + جداس ، عا ، ه . (٦) فيشبهه : ويشبه س ؛  
فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // إنما : ساقطة من س ،  
سا ، ع ، ه ، ي . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ي . (٨) أنه : أن س ، ع ؛ + أن ب ، سا .  
(٩) يوجب تنافي الأمرين : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن . (١١—١٢) خير .... إنه : ساقطة  
من ع . (١٢) تام : بأمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي + له ه // ليس (الأولى) : ساقطة من س  
// بشر : بشروع // في : ساقطة من ه . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشرير ه // غير :  
ساقطة من سا . (١٥) لا من : إلا من س .



في ذاته ، وكذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير صدقا في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا في أمر عرضي كان اعتقاد أنه ليس بخير كذبا في أمر ذاتي ، والكذب في الأمر الذاتي أشد معاندة للصدق في الأمر الذاتي من الكذب في الأمر العرضي ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون ليس بأدوم ، وبعضه في أمر ذاتي ، وبعضه في أمر غير ذاتي ، والذي هو كذب في أمر ذاتي أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أي إذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج في إخطار الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتي إنما ينعقد بإخطار الموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا العقد بعقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لي إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتي ، فإنه إن لم أخطر ببالي أن العدل الذي عرفته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكنني أن أقضي عليه بأنه شر . وذلك لأنني علمت واعتقدت أن العدل

(٢) مقابل لاعتقاد : حين كان اعتقاد بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي ؛ كان اعتقاد ن // بشر : بشرير ع . (٣) أنه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن . (٣) أمر ذاتي : + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشرير ع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر ن // أمر ذاتي والكذب في : ساقطة من ي . (٤) وأما : أما س ، عا // بأن : فان هـ . (٦) يكون ( الثانية ) : ساقطة من س ، هـ . (٧) في من ذاتي وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أي : أتى س ، عا ، هـ . (٩) وتحققته : وتحققته م // لا احتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشرير ع . (١١) أمر : + آخر ع ، هـ ، ي . (١٣) شر ( الأولى والثانية ) : شرير ع . (١٤) لي : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // بالبال : ببالي بخ // الذاتي : ساقطة من هـ // فإنه إن : فإني د ، ن ، فإني إن س ، عا ، م ، ي ، فإن ع // ببالي أن ، بالبال ي // عرفته : نحن فيه ب . (١٥ — ١٦) الذي . . . العدل : ساقطة من سا . (١٦) يمكنني : يمكنني ب ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // بأنه : أنه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // شر : شرير ع .

- خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى ضرورة أتى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولا وفى قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات ٥ تحمل الضد ، فلما إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فهاهنا المعاند هو السالب دون الموجب المضاد المحمول ، وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هى موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هى موجبة . ١٠

- لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا تخصص فصار موجباً ضد المحمول ، فهل يتخصص بازائه ضد هو أشد ضدية له ، كما يتخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة اشد عنادا من السكون . لكن الشأن فى المفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة ١٥ بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد

---

(١) شرا : شيرير أع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر : شيرير ع // فهكذا : كذا ع ؛ هكذا ي // وبهذا : بهذا س ، ع ، ه . (٤) وفى : فى س . (٥) مقابلات : متقابلات س ، ي . (٦) المعاند : المربع ع . (٨) للقضية : القضية عا // فالسالب : والسالب سا ، م // فكل : وكل ع ؛ فتكون ه . (٩) السلب : السالب عا . (١٠) لها من : لا من سا ، ع ، ي . (١١) لكن : ولكن سا . (١٢—١١) كعناد السكون للحركة : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (١٢) مطلقا : مطلقة عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر : + كعناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، ه ؛ + للحركة ع . (١٣) ضد المحمول : ضد المحمول ن . (١٤) الحركة : للحركة د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ ساقطة من سا ، م ، ي // هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٦) بقياس : ببيان سا .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتي شيئاً موجوداً في الكل .

فانظر كيف غلط في القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتي موجوداً

في الكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شيء ذاتي ، ومطلوبه هذا كلي في موضوع  
مخصوص لا ينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتي من قوله : إذا كان الذاتي موجوداً

في الكل ، لا يخلو إما أن يجعله حداً أوسط أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع في

هذه المقدمة ، والمطلوب موجب . فإن جعله حداً أوسط ، فلا يجب أن يكون داخلاً

في النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حداً أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتي يكون كذا

لا أن كذا ذاتي ، فإن الذاتي يجب أن يكون في القياس حداً أصغر لا حداً أكبر .

وأما إذا اعتبرنا المقدمة الأخرى فإننا نجد ما تشارك به هذه المقدمة حال الوجود في الكل

فإن جعلناه هناك موضوعاً حتى كان القياس هكذا : إن الذاتي موجود في الكل

والموجود في الكل هو أن العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى

إذا أخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى ، أنتج أن الذاتي كذا لا أن كذا

ذاتي ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهمة . وإن

لم يجعل الموجود في الكل موضوعاً بل محمولاً وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد

الصدق أمراً موجوداً في الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل ، فأنج من موجبتين في

الشكل الثاني . وإن عكس فقال : وكل موجود في الكل فهو ذاتي ، كذب كذباً صراحاً .

وتتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا في الشيء الذي ليس بخير أنه ليس بخير ،

لا يمكننا أن نورد بإزاءه عقائد أخرى من الجنس الذي نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

---

(١) كان الذاتي : كل ذاتي ع . ( ١ - ٢ ) في الكل . . . . . موجوداً : ساقطة من سا .

(٢) إذا : إذ س ، عا ، ي . (٦) المقدمة : القضية س // موجب :

موجود ي (٧) يكون : لا يكون ي . (٩) اعتبرنا : اعتبر ع . (١٠) جعلناه :

جعلنا ه . (١١) كذب : الكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ي . (١٣) أخذت :

أحداث م . (١٥) هو . ساقطة من ع ، م ، ي // للعقد : العقد س ، عا ، سا ، ه // موجبتين :

الموجبتين س ، ه . (١٦) وكل : كل ع .

شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً . فإننا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيراً ولا شراً ، وكذلك المتوسط فبقى أن يكون معانده أنه خير . فاذن عقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له ، والمضاد مضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده . فاذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ، وكان ضده على الوجه الذي بينا هو أن كل إنسان خير ، ف ضد قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ١٠ ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخير عن كل واحد واحد . فهذا القول في الشخصى والكلى واحد . وأما المهملات فكيف تتضاد وقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد وإن كانت ترتفع معاً ، وتكذب معاً ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

## تم الفن الثالث من كتاب الشفاء

### وهو من الجملة الأولى في المنطق

١٥

(٢) معاندا : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ي . (٤) فبقى : ساقطة من سا // فاذن : إذا كان س ؛ فاذا كان سا ، عا ، هو ؛ + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد : أ أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ي . (٧) فإذا : وإذا س . (٨) (الأولى) إن : ساقطة من ع ، ي // شر : شرير ع ؛ شرعا ، ي . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ - ١٥) تم الفن . . . في المنطق : تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق بعون الله وحسن توفيقه د ؛ والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً س ؛ تم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ؛ آخر الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله حق حمده عا ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ي ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى ن ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتم كتاب باربر مينياس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .



## فهرس المصطلحات

حد : ١٢	أداة : ١٣ ، ٢٩
حدود : ٣١	اسم - أسماء : ٦
حدود حقيقية : ٩	اسم مجرد : ١٤
حرف السلب : ١٢	اسم مطلق : ١٤
حيوان ضحاك : ١١	أسماء بسيطة : ٨
خيال : ٤	أسماء معرفة : ١٣
دلالة : ٤	أعلام : ٢
ذهن : ١١	ألفاظ : ١
رابطة : ٣٩	الهام الهى : ٢
رسم : ١٢	امكان : ٧٥
رسوم : ٣١	أمور : ٢
زمان : ١٦	أمور خارجية : ١
سامع : ٢٢	انسانية : ١٦
سلب : ١٢	ايجاب : ١٣
شرطيات : ٣٣	تجريد : ٢
صح : ١٧	تحديد : ١١
صححة : ١٧	تداخل : ٤٥
صدق : ٦	ترتسم / ارتسام : ١
صوت : ٨ ، ٢	تركيب : ٢٢ ، ٣١
صورة : ٨	تركيب تقييد : ٢٢
ضرورة : ٧٥	تركيب حمل : ٢٢
طبيعة انسانية : ٢	تصريف : ١٥
على الانفراد : ٣٠	تصورات : ١
قضايا محصورة : ٤٥	تصويت : ٢
قضايا مهمة : ٤٥	تضاد : ٤٥
قضية بسيطة : ٧٦	تعارف : ٤
قضية ثلاثية : ٧٦	التعليم الأول : ١٧
قضية ثنائية : ٧٦	تقابل : ٤٥
قضية حملية : ٣٤	تناقض : ٤٥
قضية شخصية زمانية : ٧٠	تواطوء : ٩ ، ٣
قضية عدمية : ٧٦	جزئية سالبة : ٦٠
قضايا مخصوصة : ٤٥	جزئية موجبة : ٦٠
قضية معدولة : ٧٦	جسم ناطق : ١١

١ : مرتسمات فى الحس  
 ١ : مركب  
 مسموع : ٤ ، ١٣  
 مشاركة : ٢  
 معنى : ٣  
 معنى عدمى : ٢٨  
 معنى مطلق : ١٣  
 معنى وجودى : ٢٨  
 مفرد : ١  
 مفهوم : ٤  
 مقطع : ٣٠  
 منحرفات : ٥٤  
 منحرفات الشخصية : ٥٤  
 منفصلات : ٣٧  
 موضوع : ٢٥  
 ناطق : ١١  
 نسبة الاتصال : ٣٢  
 نفس : ١  
 هيئتها المحسوسة : ٢  
 وجود فى الأعيان : ٢  
 وجود فى النفس : ٢  
 يدل على انفراده : ١٧

قول : ٣٠  
 قول جازم : ٣٢  
 قول جازم بسيط : ٣٧  
 قول جازم حملى : ٣٣  
 قوة حسية : ١  
 كتابات : ١  
 كذب : ٦  
 كلمة : ١٧  
 كلمة - كلم : ٦  
 كلية الحكم : ٥٠  
 كلية الموضوع : ٥٠  
 لفظ دال : ١٥  
 لفظ مركب : ٨  
 لفظ مؤلف : ٣٠  
 مادة : ٨  
 متصلات : ٣٧  
 محصورات : ٥٩  
 مجاز : ٨  
 مجاورة : ٢  
 مجرد من الزمان : ١٦ ، ٧  
 محاورة : ٢